

# المُتَّقِن

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٥٦٢ هـ

و :

# الشرح الكبير

لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

٥٩٧ - ٦٨٢ هـ

ومعهما :

# الإضاف

في معرفة الراجح من الخلاف

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرزداوي

٨١٧ - ٨٨٥ هـ

تحقيق

الدكتور

عبد الفتاح محمد اسحلو

الدكتور

عبد بن عبد المحسن التركي

الجزء الثاني

الطهارة

هجر

الطابع والنشر والنور بمكة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ = ١٩٩٣م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٢

ص . ب ٦٣ إسبانية

يـوزع

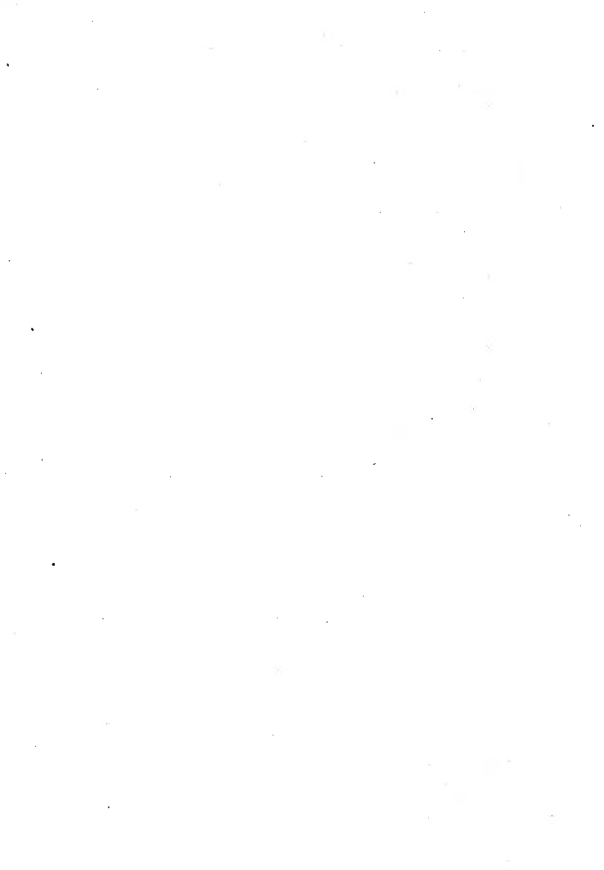
عَلى نفقة

خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

خدمة للعلم وطلابه

أجزل الله مثوبته .. ودفعه لرضائه





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ

المقنع

وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ ؛ الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ، نَادِرًا أَوْ مُعْتَادًا .

## بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ

الشرح الكبير

(وهي ثمانية؛ الخارج من السبيلين، قليلاً كان أو كثيراً، نادراً أو معتاداً) ومُجْمَلَةٌ ذَلِكَ ، أَنَّ الْخَارِجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ عَلَى ضَرَبَيْنِ ؛ مُعْتَادٍ ، كَالْبَوْلِ ، وَالْغَائِطِ ، وَالْمَذْيِ ، وَالْوَذْيِ ، وَالرَّيْحِ ، فَهَذَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِجْمَاعًا .

## بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ

الإنصاف

فَالثَّلَاثَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْحَدَّثُ يَحُلُّ جَمِيعَ الْبَدَنِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَأَبُو الْوَفَاءِ ، وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، كَالْجَنَابَةِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ ؛ لَا يَحُلُّ إِلَّا أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ فَقَطْ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجِبُ الْوُضُوءُ بِالْحَدَّثِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِتِّصَارِ » : يَجِبُ بَارَادَةُ الصَّلَاةِ بَعْدَهُ . قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ : لَا تَجِبُ الطَّهَارَةُ عَنْ حَدَثٍ وَنَجَسٍ قَبْلَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَجِبُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ كُجُوبُ الصَّلَاةِ إِذَنْ ، وَوُجُوبُ الشَّرْطِ بِوُجُوبِ الْمَشْرُوطِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي الْغُسْلِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَالْخِلَافُ لَفَظِيٌّ .

قوله : وهي ثمانية ؛ الخارج من السبيلين ، قليلاً كان أو كثيراً ، نادراً أو معتاداً . هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . وقيل : لا ينقض خروج الريح من القبل . وقيل : لا ينقض خروج الريح من الذكر فقط .

حكاه ابنُ المُنْذِرِ . وَدَمَّ الاسْتِحَاضَةَ يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا فِي قَوْلِ رَبِيعَةَ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، نَادِرٌ ، كَالدَّمِ ، وَالدُّوْدِ ، وَالْحَصَى ، وَالشَّعْرَ ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَيْضًا . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ قَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ : لَيْسَ فِي الدُّوْدِ يَخْرُجُ مِنَ الدُّبْرِ الْوُضُوءُ . وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ لَمْ يُوجِبِ الْوُضُوءَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ ، أَشَبَّهُ الْخَارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ ، أَشَبَّهُ الْمَذْيَ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَحُلُو مِنْ بِلَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْتِحَاضَةَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَدَمَهَا غَيْرُ مُعْتَادٍ .

**فصل :** فَإِنْ خَرَجَتِ الرِّيحُ مِنْ قُبْلِ الْمَرْأَةِ ، وَذَكَرَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَنْقُضُ الْوُضُوءَ . وَنَقَلَ صَالِحٌ عَنْ أَبِيهِ ، فِي الْمَرْأَةِ يَخْرُجُ مِنْ فَرْجِهَا الرِّيحُ : مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، فَفِيهِ الْوُضُوءُ [ ٥٠/١ هـ ] . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَشْبَهُ بِمَذْهَبِنَا فِي الرِّيحِ الْخَارِجِ مِنَ الذَّكَرِ ، أَنْ لَا يَنْقُضَ ؛ لِأَنَّ الْمَثَانَةَ لَيْسَ لَهَا مَنَفَذٌ إِلَى الْجَوْفِ ،

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَشْبَهُ بِمَذْهَبِنَا فِي الرِّيحِ يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ ، أَنْ لَا يَنْقُضَ . قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ : هُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِنَا . وَأُطْلِقَ فِي الْخَارِجِ مِنَ الْقُبْلِ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » الْوَجْهَيْنِ .

**فوائد :** مِنْهَا ، لَوْ قَطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ دُهْنًا ثُمَّ خَرَجَ ، نَقَضَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « ابْنِ رَزِينَ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقَالُوا : إِنَّهُ لَا يَحُلُو مِنْ ثَنٍّ يَصْحَبُهُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمَجَرَّدِ » : لَا يَنْقُضُ . قَالَ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : وَإِنْ خَرَجَ مَا قَطَرَهُ فِي إِحْلِيلِهِ لَمْ يَنْقُضْ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ

وَلَا جَعَلَهَا أَصْحَابُنَا جَوْفًا ، وَلَمْ يُطِيلُوا الصَّوْمَ بِالْحُقْنَةِ فِيهِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَلَا نَعْلَمُ لِهَذَا وجودًا فِي حَقِّ أَحَدٍ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ يُعْلَمُ بَأَن يُجَسَّ الْإِنْسَانُ فِي ذِكْرِهِ دَبِييًّا . وَهَذَا لَا يَصِحُّ ؛ لَكَوْنِهِ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْيَقِينُ ، وَالطَّهَارَةُ لَا تَبْطُلُ بِالشُّكِّ . فَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ يَقِينًا ، نَقَضَ الطَّهَارَةَ ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ .

**فصل :** فَإِنْ قَطُرَ فِي إِحْلِيلِهِ دُهْنًا ، ثُمَّ عَادَ فَخَرَجَ ، نَقَضَ الْوُضُوءَ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، لَا يَخْلُو مِنْ بِلَّةٍ نَجَسَةٍ تَصْحُبُهُ ، فَيَنْتَقِضُ بِهَا الْوُضُوءُ ، كَمَا لَوْ خَرَجَتْ مُنْفَرِدَةً . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَنْقُضُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْإِحْلِيلِ وَالْمَثَائَةِ مَنَفَذٌ ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ الْبَوْلُ رَشْحًا ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَصِلِ الدُّهْنُ إِلَى مَوْضِعِ نَجَسٍ ، فَإِذَا خَرَجَ فَهُوَ ظَاهِرٌ ، فَلَمْ يَنْقُضْ ،

تَمِيمٍ « فِيمَا إِذَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَقَالَ : فِي نَجَاسَتِهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي نَجَاسَتِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَاخْتَارَ أَنْ يَخْرُجَ سَائِلًا بَيِّنٌ نَجَسٍ ، وَلَا فَلَ . وَمِنْهَا ، لَوْ اخْتَشَى فِي قُبْلِهِ أَوْ دُبُرِهِ قُطْنًا أَوْ مِيلًا ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْهِ بَلَلٌ نَقَضَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ . وَإِنْ خَرَجَ نَاشِئًا ، فَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ ثَقُلَ عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ أَحْمَدَ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . وَرَجَّحَهُ ابْنُ حَمْدَانَ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينَ فِي « شَرْحِهِ » . وَقِيلَ : يَنْقُضُ . رَجَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ« الزُّرْكَشِيِّ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » عَمَّا إِذَا اخْتَشَى قُطْنًا . وَقِيلَ : يَنْقُضُ إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الدُّبُرِ خَاصَّةً . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » . وَمِنْهَا ، إِذَا خَرَجَتْ الْحُقْنَةُ مِنَ الْفَرْجِ نَقَضَتْ .

(١) انظر : المغنى ١/ ٢٣١ .

كسائر الطاهرات إذا خرجت من البدن . والأول أولى . وقوله : لا يصلح  
 الدهن إلى موضع نجس . ممنوع ؛ فإن باطن الذكر نجس من آثار  
 البول ، والماء لا يصلح إليه فيطهره ، فيتنجس به الدهن . ولو احتشى قطنا  
 في ذكره ، ثم أخرجه وعليه بلل ، نقض الوضوء أيضا ؛ كما لو خرج البلل  
 منفردا . وإن خرج ناشفا ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، ينقض ؛ لأنه خارج  
 من السبيل ، أشبه سائر الخارج . والثاني ، لا ينقض ؛ لأنه ليس بين المثانة  
 والجوف منفذ ، ولم تصحبه نجاسة ، فلم ينقض ، كسائر الطاهرات .  
 ونقل القاضي في « المجرد » عن أحمد ، في رواية عبد الله : إذا احتشى  
 القطن في ذكره وصلى ، ثم أخرجه وجد بللا ، فلا بأس ما لم يظهر .  
 يعنى : جازيا . وهذا يدل على أن نفس البلل لا ينقض . ولو احتقن في  
 ذبره ، فرجعت أجزاء من الحفنة ، فخرجت من الفرج ، نقضت  
 الوضوء . وهكذا لو وطئ امرأته دون الفرج ، فذب ماؤه فدخل الفرج

قال ابن تميم : نقضت وجهها واحدا . قال صاحب « النهاية » : لا يختلف في  
 ذلك المذهب . وهكذا لو وطئ امرأته دون الفرج ، فذب ماؤه فدخل الفرج ثم  
 خرج منه ، نقض ولم يجب عليها الغسل ، على الصحيح من المذهب . وقيل :  
 يغتسل منه . وإن لم يخرج من الحفنة أو المني شيء ، فقليل : ينقض . وقيل : لا  
 ينقض . لكن إن كان المحدث قد أدخل رأس الزرقاة نقض . وقدمه ابن رزين في  
 المني ، والحفنة مثله . قلت : وهو ظاهر كلام المصنف ، والخرفي ، وغيرهما .  
 وأطلقهما في « المغني » ، و « الشرح » ، و « الزر كشي » ،  
 و « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » ، و « ابن عبيدان » . وقيل : ينقض إذا  
 كانت الحفنة في الذبر دون القبل . وأطلقهن في « الفروع » ، و « ابن تميم » ،  
 و « خواشي المقنع » ، و « الرعاية الكبرى » . ومنها ، لو ظهرت مقعدته ،

الشرح الكبير

ثم خَرَجَ ، نَقَضَ الوُضُوءَ ، وعليها<sup>(١)</sup> الاستنجاء ؛ لأنه خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ ، لَا يَخْلُو مِنْ بِلَّةٍ تَصَحُّبُهُ مِنَ الْفَرْجِ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ خُرُوجَ شَيْءٍ مِنْهُ ، احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، التَّقْضُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَنْفَلِكُ عَنِ الْخُرُوجِ ، فَتَقْضُ كَالنَّوْمِ . وَالثَّانِي ، لَا يَنْقُضُ ، عَمَلًا بِالْأَصْلِ . لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمُحْتَقِنُ قَدْ أَدْخَلَ رَأْسَ الزَّرَاقَةِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ ، نَقَضَ الوُضُوءَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَدْخَلَ فِيهِ مِيلًا أَوْ غَيْرَهُ ثُمَّ خَرَجَ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ ، فَتَقْضُ كَسَائِرِ الْخَارِجِ .

الإصناف

فَعِلِمَ أَنَّ عَلَيْهَا بَلَلًا ، لَمْ يَنْقُضْ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» ، وَ«شَرْحِ ابْنِ عُيَيْنَانَ» . وَإِنْ جَهِلَ أَنَّ عَلَيْهَا بَلَلًا ، لَمْ يَنْقُضْ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَنْقُضُ . وَجَزَمَ الزُّرْكَاشِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِذَا خَرَجَتْ مَقْعَدَتُهُ وَمَعَهَا بِلَّةٌ لَمْ تُفْصِلْ عَنْهَا ثُمَّ عَادَتْ . وَمِنْهَا ، لَوْ ظَهَرَ طَرَفُ مُصْرَانِ ، أَوْ رَأْسُ دَوْدَةٍ ، نَقَضَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ . وَمِنْهَا ، لَوْ صَبَّ ذَهْنًا فِي أُذُنِهِ ، فَوَصَلَ إِلَى دِمَاغِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا ، لَمْ يَنْقُضُ . وَكَذَلِكَ لَوْ خَرَجَ مِنْ فَمِهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : يَنْقُضُ . وَمِنْهَا ، إِذَا خَرَجَتْ الْحَصَاةُ مِنَ الدُّبْرِ فَهِيَ نَجِسَةٌ ، عَلَى (٢٧١/٢) الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي «الْخِلَافِ» فِي مَسْأَلَةِ الْمَنِيِّ : الْحَصَاةُ الْخَارِجَةُ مِنَ الدُّبْرِ ، طَاهِرَةٌ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَهُوَ غَرِيبٌ بَعِيدٌ .

تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ، نَادِرًا أَوْ مُعْتَادًا . قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» ، وَ«الْمَذْهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الرَّعَايَةِ» ،

(١) فِي م : «وَعَلَيْهَا» .

**فصل :** قال أبو الحارث : سألت أحمد عن رجل به علة [ ١٥١/١ ] ،  
رُبَمَا ظَهَرَتْ مَقْعَدَتُهُ ؟ قال : إن عَلِمَ أَنَّهُ يَظْهَرُ مَعَهَا نَدَى تَوَضُّاً ، وإن لم  
يَعْلَمْ فلا شَيْءَ عَلَيْهِ . قال شيخنا (١) ، رَحِمَهُ اللَّهُ : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ  
نَدَى يَنْفَصِلُ عَنْهَا ، فَأَمَّا الرُّطُوبَةُ اللَّازِمَةُ لَهَا فلا تَنْقُضُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْفَلِكُ عَنْ  
رُّطُوبَةٍ ، فَلَوْ نَقَضَتْ لَتَقَضَّ خُرُوجُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَمْ  
يَنْفَصِلْ عَنْهَا ، فَلَمْ يَنْقُضْ كَسَائِرِ أَجْزَائِهَا ، وَقَدْ قَالُوا فِي مَنْ أَخْرَجَ لِسَانَهُ  
وَهُوَ صَائِمٌ ، وَعَلَيْهِ بَلَلٌ ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ وَابْتَلَعَ ذَلِكَ الْبَلَلُ : لَمْ يَفْطِرْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يَتَّبِعْ لَهُ حُكْمُ الْإِنْفِصَالِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَالْمَذَى مَا يَخْرُجُ عَقِيبَ الشَّهْوَةِ زَلْجًا مُتَسَبِّبًا ، فَيَكُونُ عَلَى  
رَأْسِ الذَّكَرِ ، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِجْمَاعًا ، وَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ الذَّكَرِ وَالْأُتُنَيْنِ  
مِنْهُ ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ أَحَدَاهُمَا ، يُوجِبُ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؛  
لِمَكَانِ ابْنَتِهِ ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : « يَغْسِلُ ذَكَرَهُ  
وَأُتُنَيْيِهِ ، وَيَتَوَضَّأُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) . وَفِي لَفِظٍ : « تَوَضَّأً وَانْضَحَّ

وغيرهم : طاهرًا كان أو نجسًا .

**فائدة :** لو خرج من أحد فرجَي الحُنْتَى المُشْكِلِ غَيْرُ بَوْلٍ وَغَائِطٍ ، وَكَانَ  
يسيرًا ، لَمْ يَنْقُضْ ، عَلَى الْمَذْهَبِ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ ، وَغَيْرُهُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » :  
لَمْ يَنْقُضْ فِي الْأَشْهَرِ .

(١) انظر : المغنى ١/٢٣٢ .

(٢) في : باب في المذي ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/٤٧ ، ٤٨ . كما أخرجه الإمام أحمد ،

في : المسند ١/١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٥ .

الثَّانِي ، خُرُوجُ النَّجَاسَاتِ مِنْ سَائِرِ الْبَدَنِ ، فَإِنْ كَانَتْ غَائِطًا أَوْ الْمَقْعَ  
بَوْلًا نَقَضَ قَلِيلُهَا ، .....  
.....

الشرح الكبير

فَرَجَكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ ، وَلِأَنَّهُ خَارِجٌ بِسَبَبِ  
الشَّهْوَةِ ، فَأَوْجِبَ غَسْلًا زَائِدًا عَلَى مُوجِبِ الْبَوْلِ كَالْمَنِيِّ ، فَعَلَى هَذَا يُجْزِئُهُ  
غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ غَسْلٌ مُطْلَقٌ ، فَيَكْفِي مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ،  
وَقَدْ بَيَّنَّاهُ قَوْلُهُ فِي اللَّفْظِ الْآخِرِ : « وَانْضَحْ فَرَجَكَ » . وَسَوَاءٌ غَسَلَهُ قَبْلَ  
الْوُضُوءِ أَوْ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ غَسَلَ غَيْرَ مُرْتَبِطٍ بِالْوُضُوءِ ، أَشْبَهَ غَسْلَ النَّجَاسَةِ .  
وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُوجِبُ إِلَّا الْاسْتِنْجَاءُ وَالْوُضُوءُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،  
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لَمَّا رَوَى سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ ، قَالَ : كُنْتُ أَلْقَى  
مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً ، وَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْاِغْتِسَالُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ  
ﷺ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> ،  
وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَلِأَنَّهُ خَارِجٌ لَا يُوجِبُ الْغُسْلَ ، أَشْبَهَ الْوَدَى ،  
وَالْأَمْرُ بِالنَّضْحِ وَالْغُسْلِ فِي حَدِيثٍ عَلَيٍّ مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ .  
وَقَوْلُهُ : « إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ » . صَرِيحٌ فِي حُصُولِ الْإِجْزَاءِ  
بِهِ . وَالْوَدَى مَاءٌ أَبْيَضٌ ، يَخْرُجُ عَقِيبَ الْبَوْلِ ، لَيْسَ فِيهِ وَفِي بَقِيَّةِ الْخَارِجِ  
إِلَّا الْوُضُوءُ ، سِوَى الْمَنِيِّ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٣٢ - مسألة : ( الثاني ، خُرُوجُ النَّجَاسَاتِ مِنْ سَائِرِ الْبَدَنِ ، فَإِنْ

قوله : الثاني ، خُرُوجُ النَّجَاسَاتِ مِنْ سَائِرِ الْبَدَنِ ، فَإِنْ كَانَتْ غَائِطًا أَوْ بَوْلًا ، الإِنْصَافِ

(١) في : باب في المذي ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٤٧/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الوضوء  
من المذي ، من كتاب الغسل . المجتبى ١٧٤/١ - ١٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٤/١ .

(٢) في : باب في المذي يصيب الثوب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٧٥/١ ، ١٧٦ . كما أخرجه =

كانت غائطاً أو بولاً ، نَقَضَ قَلِيلُهَا ) لَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي نَقْضِ [ ٥١/١ هـ ]  
الْوُضوءِ بِخُرُوجِ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ ؛ سِوَاءِ كَانَ مِنْ مَخْرَجِهِمَا ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ،  
وَيَسْتَوِي قَلِيلُهُمَا وَكَثِيرُهُمَا فِي ذَلِكَ ، سِوَاءِ كَانَ السَّبِيلَانِ مُنْسَدِّينِ أَوْ  
مَفْتُوحَيْنِ ، مِنْ فَوْقِ الْمَعِدَةِ أَوْ مِنْ تَحْتِهَا . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : إِنْ  
انْسَدَّ الْمَخْرَجُ ، وَانْفَتَحَ آخَرُ دُونَ الْمَعِدَةِ ، لَزِمَ الْوُضوءُ بِالْخَارِجِ مِنْهُ ،  
قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِنْ انْفَتَحَ فَوْقَ الْمَعِدَةِ ، فَفِيهِ قَوْلَانِ . وَإِنْ كَانَ الْمَخْرَجُ  
مَفْتُوحًا ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضوءَ بِالْخَارِجِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَبَنَاهُ عَلَى  
أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْخَارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ لَا يَنْقُضُ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَالٍ : أَمَرَنَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ ، أَوْ سَفَرًا ، أَنْ لَا تَنْزِعَ خِفَافُنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ  
وَلَيَالِيَهُنَّ ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ <sup>(٢)</sup> . هَذَا حَدِيثٌ  
صَحِيحٌ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ . وَلَأَنَّهُ غَائِطٌ وَبَوْلٌ خَارِجٌ مِنَ الْبَدَنِ ، فَنَقَضَ ،  
كَالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ .

نَقَضَ قَلِيلُهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، أَغْنَى ، سِوَاءِ كَانَ السَّبِيلَانِ مُفْتُوحَيْنِ أَوْ  
مَسْدُودَيْنِ ، وَسِوَاءِ كَانَ الْخَارِجُ مِنْ فَوْقِ الْمَعِدَةِ أَوْ مِنْ تَحْتِهَا . وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ  
الِاسْتِنْجَاءِ ، أَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ ، وَغَيْرَهُ قَالُوا : الْحُكْمُ مُنَوِّطٌ بِمَا تَحْتَ الْمَعِدَةِ .  
فَإِلْدَادُ : لَوْ انْسَدَّ الْمَخْرَجُ وَفُتِحَ غَيْرُهُ ، فَأَحْكَاكَ الْمَخْرَجَ بِأَقْيَةِ مُطْلَقًا ، عَلَى

= أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَذَى ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٨/١ .

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦ .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقِينِ لِلْمَسَافِرِ وَالْمَقِمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ

١٤٢/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّوَقُّفِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحَقِينِ لِلْمَسَافِرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجَنَّبِيُّ ٧١/١ .

وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْوُضوءِ مِنَ النَّوْمِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٦١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي :

الْمُسْنَدِ ٢٣٩/٤ ، ٢٤٠ .



وَإِنْ كَانَتْ غَيْرُهُمَا لَمْ يَنْقُضْ إِلَّا كَثِيرُهَا ، وَهُوَ مَا فَحُشَ فِي  
النَّفْسِ . وَحُكِيَ [١٧] عَنْهُ أَنَّ قَلِيلَهَا يَنْقُضُ .

١٣٣ - مسألة ؛ قال : ( وإن كَانَتْ غَيْرُهُمَا ، لم يَنْقُضْ إِلَّا كَثِيرُهَا ،  
وهو ما فَحُشَ فِي النَّفْسِ ، وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّ قَلِيلَهَا يَنْقُضُ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ،  
أَنَّ الْخَارِجَ النَّجَسَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ ، غَيْرَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ ، يَنْقُضُ كَثِيرُهُ  
بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَسَعِيدِ  
ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٍ ، وَقَتَادَةَ ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ  
مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ <sup>(١)</sup> ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا  
وُضُوءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ غَيْرِ الْمَخْرَجِ مَعَ بَقَاءِ الْمَخْرَجِ ، فَلَمْ يَنْقُضْ ،

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ فِي « النَّهَائَةِ » : إِلَّا أَنْ يَكُونَ سُدَّ خِلْقَةٍ ، فَسَبِيلُ  
الْحَدِيثِ الْمُتَفَتِّحِ وَالْمَسْدُودِ كَعُضْوٍ زَائِدٍ مِنَ الْخُتْمِ . انْتَهَى . وَلَا يَبْثُ لِلْمُتَفَتِّحِ  
أَحْكَامُ الْمُعْتَادِ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَنْقُضُ خُرُوجُ الرِّيحِ  
مِنْهُ . وَهُوَ مُخْرَجٌ لِلْمَجْدِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ بِقِيَّةِ الْأَحْكَامِ .  
وَتَقْدَمُ حُكْمُ الْأَسْتِنْجَاءِ فِيهِ فِي بَابِهِ <sup>(٢)</sup> .

قوله : وإن كَانَتْ غَيْرُهُمَا ، لم يَنْقُضْ إِلَّا كَثِيرُهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . وَحُكِيَ أَنَّ قَلِيلَهَا يَنْقُضُ ، وَهِيَ رِوَايَةٌ ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى وَغَيْرُهُ .  
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْعَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » .  
وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » ، لَا يَنْقُضُ الْكَثِيرُ مُطْلَقًا . وَاخْتَارَ  
الْأَجَرِيُّ ، لَا يَنْقُضُ الْكَثِيرُ مِنْ غَيْرِ الْقَيْءِ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ الْقَيْءُ وَالصَّدِيدُ

(١) أَبُو سَعِيدٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ الْفَقِيهَ ، رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَخَلْقٍ ، وَوَلَّى  
قَضَاءَ الْمَنْصُورِ ، تَوَلَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ أَبِي ٦٦ . الْعَبَرِ ١٩٥/١ ، ١٩٦ .

(٢) تَقْدَمُ فِي ٢٣٢/١ .

كالبصاق . ولأنه لا نص فيه ، ولا يصحُّ قياسه على الخارج من السبيل ؛ لكون الحكم فيه غير معلل . ولأنَّ الخارج من السبيل لا فرق بين قليله وكثيره ، وطاهره ونجسه ، وههنا بخلافه ، فامتنع القياس . ولنا ، ما روى أبو الدرداء ، أنَّ النبي ﷺ جاء فتوضأ . قال ثوبان : صدق ، أنا سكتُّ له وضوءه . رواه الترمذي<sup>(١)</sup> ، وقال : هذا أصحُّ شيء في الباب . قيل لأحمد : حديث ثوبان ثبت عندك ؟ قال : نعم . ولأنَّ النبي ﷺ قال لفاطمة : « إِنَّهُ دَمٌ عَرَقِي ، فَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ » . رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> . علَّل بكونه دَمٌ عَرَقِي وهذا كذلك . ولأنَّ قول مَنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، ولم نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ . ولأنَّه خَارِجٌ نَجِسٌ ، فَتَقَضُّ ، كَالْخَارِجِ [ ٥٢/١ ] مِنَ السَّبِيلَيْنِ . وَقِيَاسُهُمْ مَقْفُوضٌ بِمَا إِذَا انْفَتَحَ مَخْرَجُ دُونَ الْمَعْدَةِ ، وَالبُّصَاقُ طَاهِرٌ ، بِخِلَافِ هَذَا .

والجِدَّةُ ، إِذَا خَرَجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ وَلَوْ كَثُرَ . ذَكَرَهَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَغَيْرُهُ . وَتَبِعَهُ

- (١) في : باب الوضوء من القيء والرعاف ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٢٦/١ .  
 (٢) في : باب في المستحاضة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٩٧/١ . كما أخرجه البخارى ، في : باب غسل الدم ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب الاستحاضة ، وباب إقبال الحيض وإدباره ، وباب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض من كتاب الحيض . صحيح البخارى ٦٦/١ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ . ومسلم ، في : باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٦٢/١ . وأبو داود ، في : باب في المرأة تستحاض ومن قال لا تدع الصلاة ... ، وباب من روى أن الحيضة إذا أدبرت لا تدع الصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦٣/١ - ٦٥ . والنسائي ، في : باب ذكر الأغسال من الحيض ، وباب ذكر الأقراء ، وباب الفروق بين دم الحيض والاستحاضة ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب ذكر الاستحاضة وإقبال الدم وإدباره ، وباب ذكر الأقراء ، وباب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، من كتاب الحيض . المجتبى ٩٦/١ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قيل أن يستمر بها الدم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ . والإمام مالك ، في : باب المستحاضة ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٦١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٤/٦ . والدارمي ، في : باب في غسل المستحاضة من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٩٨/١ .

**فصل : فأما القليل ، فظاهر المذهب أنه لا ينقض الوضوء .** حكاه القاضى رواية واحدة . وقال بعض أصحابنا : فيه رواية أخرى ، أن القليل ينقض ، قياساً على الخارج المعتاد . روى ذلك عن مجاهد . وهذا قول أبى حنيفة ، وسعيد بن جبير ، فيما إذا سأل الدَّم . قال : وإن وقف على رأس الجرح ، لم يجب ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ ، فَلْيَتَوَضَّأْ »<sup>(١)</sup> . ووجه الرواية الأولى ، أنه قد روى ذلك عن جماعة من الصحابة ، قال أبو عبد الله : عدَّة من الصحابة تكلموا فيه ؛ وأبو هريرة كان يدخل أصابعه في أنفه ، وابن عمر عصر بثرة ، فخرَجَ دَمٌ ، فصلَّى ولم يتوضَّأ ، وابن أبى أوفى<sup>(٢)</sup> عصر دُملاً ، وابن عباس قال : إذا كان فاجشاً فعلبه الإعادة . وجابر أدخل أصابعه في أنفه . ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فكان إجماعاً ، وحديثهم لا نعرف صحته ، ولم يذكره أصحاب السنن ، وقد تركوا العمل به ، فقالوا : إذا كان دون مِلءِ القمير ، لم يجب منه الوضوء .

الزركشي . وعنه ، ينقض كثير القنء ويسيره ؛ طعاماً كان أو قيحاً أو دوداً ، أو نحوه . وقيل : إن قاء دماً أو قيحاً ألحق بدم الجروح . ذكره القاضى في « مقنعه » . وفيه ، لا ينقض القيح والصدئ والمدة ، إذا خرج من غير السبيل ولو كثر . ذكرها ابن تميم ، وغيره . ونفى هذه الرواية المجتدة . والنقض بخروج

(١) أخرج نحوه ابن ماجه ، في : باب ماجاء في البناء على الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة وسنها ٣٨٦/١ . والدارقطني ، في : باب الوضوء من الخارج من البدن ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١٥٣/١ - ١٥٦ . وانظر : نصب الرأية ٣٨/١ .

(٢) أبو معاوية عبد الله بن أبى أوفى علقمة بن خالد الأسلمى الصحابى ، شهد بيعة الرضوان ، وهو آخر من بقى بالكوفة من الصحابة ، توفى سنة ست وثمانين . أسد الغابة ١٨٣/٣ .

**فصل :** وظاهر المذهب ، أن الكثير الذي ينقض الوضوء ، لا حد إلا أن يكون فاحشاً . قيل : يا أبا عبد الله ، ما قدر الفاحش ؟ قال : ما فحش في قلبك . وروى نحو ذلك عن ابن عباس . قال الخلأل : الذي استقرت عليه الرواية عن أبي عبد الله ، أن الفاحش ما يستفحشه كل إنسان في نفسه . لقول النبي ﷺ : « دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ »<sup>(١)</sup> . وقال ابن عقييل : إنما يعتبر ما يفحش في نفوس أوساط الناس ، لا المتبذلين ، ولا المؤمنين ، كما رجعنا في سبيل اللقطة إلى ما لا تتبعه نفوس أوساط الناس . وقد روى عن أحمد ، أنه سئل عن الكثير ، فقال : شبر في شبر . وفي موضع قال : قدر الكف فاحش . وقال في موضع : إذا كان مقدار ما يرفعه الإنسان بأصابعه الخمس من الفحش ، والبصديد ، والقيء ، فلا بأس به . قيل له : فعشر أصابع . فراه كثيراً . وقال قتادة

الإنصاف الدود والدم الكثير من السيئين ، من المفردات .

قوله : وهو ما فحش في النفس . وكذا قال في « المستوعب » ، هذا تفسير لحد الكثير ، وظاهر عبارته أن كل أحد بحسبه ، وهو إحدى الروايات عن أحمد ، ونقلها الجماعة . قال المصنف ، والشارح ، والشيخ تقي الدين : هي ظاهر المذهب . قال الخلأل : الذي استقرت عليه الروايات عن أحمد ، أن حد الفاحش ما استفحشه كل إنسان في نفسه . وتبعه ابن رزين في « شرحه » ، وغيره . قال الزركشي : هو المشهور المعمول عليه . واختاره المصنف ، والشارح . قال المجتد في « شرحه » : ظاهر المذهب ، أنه ما يفحش في القلب . وقدمه ابن

(١) أخرجه الترمذی ، في : باب حدثنا عمرو بن علي ، من أبواب القيامة . عارضة الأحوذی ٣٢٠/٩ ، ٣٢١ . والنسائي ، في : باب الحث على ترك الشبهات ، من كتاب الأشربة . المجتبى ٢٩٤/٨ .

في موضع : الدَّرْهَمُ فَاحِشٌ . وهو قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ؛  
لأنه رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهَمِ مِنَ  
الدَّمِ »<sup>(١)</sup> . وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُرْجَعُ [ ٥٠٢/١ ] فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ ، فَإِنَّهُ  
لَا حَدَّ لَهُ فِي الشَّرْعِ ، وَمَا رَوَاهُ فَلَا يَصِحُّ ، قَالَ الْحَافِظُ الْمَقْدِسِيُّ<sup>(٢)</sup> :  
هُوَ مَوْضُوعٌ<sup>(٣)</sup> . وقال القاضي : إِذَا كَانَ الدَّمُ قَطْرَةً أَوْ قَطْرَتَيْنِ ، لَمْ  
يَنْقُضْ ، وَإِنْ كَانَ قَدْرُهُ إِذَا انْفَرَشَ شَيْئًا فِي شَيْءٍ ، نَقُضَ ، وَمَا كَانَ بَيْنَهُمَا  
فِيهِ رَوَاتَانِ . وقال في الْقَيِّءِ : إِنْ كَانَ مِلءَ الْقَمَرِ نَقُضَ ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ  
الْحِمَصَةِ وَالنَّوَاقِ ، لَمْ يَنْقُضْ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ فِيهِمَا ، وَمَا بَيْنَهُمَا عَلَى رَوَاتَيْنِ .  
وَمَا تَقَلَّهَ الْحَلَالُ عَنْهُ أَوَّلَى ؛ لَمَا ذَكَرْنَا ، وَلَأَنَّ اِغْتِبَارَ حَالِ الْإِنْسَانِ بِمَا  
يَسْتَفْعِيهِ غَيْرُهُ حَرَجٌ ، فَيَكُونُ مَنْفِيًّا .

تَمِيمٌ ، وَالزَّرْكَشِيُّ . وهو المذهب . نصَّ عليه . وعنه ، مَا فَحِشَ فِي نَفْسٍ أَوْ سَاطِ  
النَّاسِ . قال ابنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » : وَكَثِيرٌ نَجَسٌ عُرْفًا . واختاره القاضي ،  
وابنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُمَا . قال فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ .  
وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ . قال فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : هَذَا الْأَظْهَرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَسْبُوكِ  
السَّذْهَبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،  
وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ،  
وَ « الْفَاتِحِ » . قُلْتُ : وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَى ذَلِكَ . وَأُطْلِقُهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وعنه ،  
الكَثِيرُ قَدْرُ الْكَفِّ . وعنه ، قَدْرُ عَشْرِ أَصَابِعَ . وعنه ، هُوَ مَا لَوْ انْتَسَطَ جَامِدُهُ ، أَوْ

(١) أخرجه الدارقطني ، في : باب قدر النجاسة التي تبطل الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني  
٤٠١/١ .

(٢) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي ، ابن القيسراني ، الحافظ ، له مصنفات ومجموعات تدل على غزارة  
علمه ، وجودة معرفته ، توفي سنة سبع وخمسمائة . وفيات الأعيان ٢٨٧/٤ .

(٣) الآلَاءُ المصنوعة ، للسيوطي ٤/٢ ، تذكرة الموضوعات ٤١ .

**فصل :** والقَيْحُ والصَّدِيدُ كالْدَّمِ فيما ذَكَّرْنَا . قال أحمدُ : هما أخَفُ حُكْمًا مِنَ الدَّمِ . لَوْ قُوعَ الْخِلَافِ فِيهِمَا ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالْحَسَنِ «أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا» الْقَيْحَ وَالصَّدِيدَ كَالْدَّمِ . وقال إسحاقُ : كُلُّ مَا سَوِيَ الدَّمِ لَا يُوجِبُ وُضُوءًا . وقال مُجَاهِدٌ ، وَعَطَاءٌ ، وَغُرُورٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَالْحَكَمُ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ الدَّمِ . وَاخْتِيارُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَعَ ذَلِكَ إلْحَاقَهُ بِالْدَّمِ وَإِثْبَاتُ مِثْلِ حُكْمِهِ فِيهِ ، قِيَاسًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ نَجَسٌ ، أَشْبَهَ الدَّمِ ، لَكِنَّ الَّذِي يَفْحُشُ مِنْهُ يَكُونُ أَكْثَرُ مِنَ الَّذِي يَفْحُشُ مِنَ الدَّمِ . وَالْقَلَسُ كَالْدَّمِ ، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مِنْهُ مَا فَحَشَ . قال الْحَلَالُ : الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ فَاحِشًا أَعَادَ الْوُضُوءَ . وَقَدْ حُكِيَ عَنْهُ ، إِذَا كَانَ مِلءَ الْقَمَرِ نَقَضَ ، وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ الْقَمَرِ لَا يَتَوَضَّأُ . وَمِمَّنْ كَانَ يَأْمُرُ بِالْوُضُوءِ مِنَ الْقَيِّءِ ؛ عَلِيٌّ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ،

الإنصاف  
أَنْضَمَّ مُتَفَرِّقُهُ كَانَ شَيْبًا فِي شَيْبٍ . وَعَنْهُ ، هُوَ مَا إِذَا انْبَسَطَ جَامِدُهُ ، أَوْ انْضَمَّ مُتَفَرِّقُهُ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ شَيْبٍ فِي شَيْبٍ . وَعَنْهُ ، هُوَ مَا لَا يُغْفَى عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ . حَكَاهُنَّ فِي «الرَّعَايَةِ» . قال الرَّزْكَانِيُّ : وَلَا عِبْرَةَ بِمَا قَطَعَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوسٍ ، وَحَكَاهُ عَنْ شَيْخِهِ ، أَنَّ الْيَسِيرَ قَطَرَتَانِ . وَيَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي بَابِ إِبْزَالَةِ النَّجَاسَةِ .

فوائد ، إِحْدَاهَا ، لَوْ مَصَّ الْعَلَقُ أَوْ الْقِرَادُ دَمًا كَثِيرًا نَقَضَ الْوُضُوءَ ، وَلَوْ مَصَّ الذُّبَابُ أَوْ الْبَعُوضُ لَمْ يَنْقُضْ ؛ لِقَلَّتِهِ وَمَشَقَّةِ الْإِخْتِرَازِ مِنْهُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي . الثَّانِيَةُ ، لَوْ شَرِبَ مَاءً وَقَذَفَهُ فِي الْحَالِ ، نَجَسَ وَنَقَضَ الْوُضُوءَ كَالْقَيِّءِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَ«الرَّعَايَةُ» وَغَيْرُهُمَا . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَوَجَّهَ تَخْرِيجًا وَاحْتِمَالًا ؛ أَنَّهُ

الثَّالِثُ ، زَوَالُ الْعَقْلِ إِلَّا النَّوْمَ الْيَسِيرَ جَالِسًا أَوْ قَائِمًا . وَعَنْهُ ، المَقْنَعُ  
أَنَّ نَوْمَ الرَّايِعِ وَالسَّاجِدِ لَا يَنْقُضُ يَسِيرَهُ .

والأَوْزَاعِيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . والمذهبُ إلحاقُهُ بالذَّمِّ ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ .  
وهذا قَوْلُ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ<sup>(١)</sup> . وكذلك الْحُكْمُ فِي الدَّوْدِ الْخَارِجِ  
مِنَ الْجُرُوحِ ؛ لَأَنَّهُ خَارِجٌ نَجِسٌ ، أَشْبَهَ الدَّمَ . فَأَمَّا الْجُشَاءُ وَالْبُصَاقُ ،  
فَلَا وَضُوءَ فِيهِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وكذلك النُّخَامَةُ ، سَوَاءٌ خَرَجَتْ مِنْ  
الرَّأْسِ أَوْ مِنَ الصَّدْرِ ؛ لَأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهَا ، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ،  
وَلَأَنَّهَا طَاهِرَةٌ ، أَشْبَهَتْ الْبُصَاقَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
١٣٤ - مسألة ؛ قال : ( الثَّالِثُ ، زَوَالُ الْعَقْلِ ، إِلَّا النَّوْمَ الْيَسِيرَ

كَالْقَيْءِ ، بِشَرَطِ أَنْ يَتَّبِعَ . الثالثةُ ، لَا يَنْقُضُ بَلْغَمُ الرَّأْسِ ، وهو ظاهرٌ على  
المذهبِ . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ بَلْغَمُ الصَّدْرِ أَيْضًا ، وهو ظاهرٌ ،  
ونَصَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ ، وَغَيْرُهُ . قال في « الفروع » : « والأشهرُ طَهَارَةُ بَلْغَمِ الرَّأْسِ  
وَالصَّدْرِ . ذَكَرَهُ فِي بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ . [٣٨/١] وَعَنْهُ ، يَنْقُضُ ، وهو  
نَجِسٌ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي  
« رِعَايَتِهِ » . قال أَبُو الْحُسَيْنِ : لَا يَنْقُضُ بَلْغَمُ كَثِيرٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَعَنْهُ ،  
بَلَى . فَظَاهِرُهُ إِذْخَالُ بَلْغَمِ الرَّأْسِ فِي الْخِلَافِ . قال في « الفروع » : « وقيل :  
الرَّوَايَتَانِ أَيْضًا فِي بَلْغَمِ الرَّأْسِ إِذَا انْعَقَدَ وَازْرَقَ . وقال ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَا يَنْقُضُ بَلْغَمُ  
الرَّأْسِ ، وهو ظاهرٌ ، وفي بَلْغَمِ الصَّدْرِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَنْقُضُ وَفِي نَجَاسَتِهِ  
وَجِهَانٌ . وَالثَّانِيَةُ ، هِيَ كَالْمَنِيِّ . وفي « الرَّعَايَةِ » قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ . وَيَأْتِي حُكْمُ  
طَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ بِأَثَمٍ مِنْ هَذَا .  
قوله : الثَّالِثُ ، زَوَالُ الْعَقْلِ ، إِلَّا النَّوْمَ الْيَسِيرَ ، جَالِسًا أَوْ قَائِمًا . زَوَالُ الْعَقْلِ

(١) أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَمَادُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ الْكُوفِيِّ ، أَحَدِ أَئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ ، وَشَيْخِ أَبِي حَنِيفَةَ ، تَوَفَّى =

الشرح الكبير

جَالِسًا أَوْ قَائِمًا . وعنه ، أَنَّ نَوْمَ الرَّائِعِ وَالسَّاجِدِ لَا يَنْقُضُ سَيْرُهُ ( زَوَالَ  
العَقْلِ عَلَى ضَرَبَيْنِ ؛ نَوْمٍ ، وَغَيْرِهِ . فَأَمَّا غَيْرُ النَّوْمِ ، وَهُوَ الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ  
وَالسُّكْرُ ، وَنَحْوُهُ مِمَّا يُزِيلُ الْعَقْلَ ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ يَسِيرُهُ وَكَثِيرُهُ  
إِجْمَاعًا ، وَلَأنَّ فِي إِبْجَابِ الْوُضُوءِ عَلَى التَّائِمِ تَنْبِيْهًا عَلَى وُجُوبِهِ بِمَا هُوَ آكُذِّ  
مِنْهُ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، النَّوْمُ ، وَهُوَ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ فِي الْجُمْلَةِ [ ١٥٣/١ ] ،  
فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا مَا حَكَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي  
مِجَلٍّ (١) ، أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ مِرَارًا  
مُضْطَجِعًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ . وَلَعَلَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى  
أَنَّ النَّوْمَ لَيْسَ بِحَدَثٍ فِي نَفْسِهِ ، وَالْحَدَثُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا يَزُولُ عَنْ  
الْيَقِينِ بِالنَّسْتِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ (٢) ، فَمَنْ نَامَ  
فَلْيَتَوَضَّأْ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣) . وَقَوْلُ

الإنصاف

بِغَيْرِ النَّوْمِ لَا يَنْقُضُ إِجْمَاعًا ، وَيَنْقُضُ بِالنَّوْمِ فِي الْجُمْلَةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . وَنَقَلَ الْمُيَمُونِيُّ ، لَا يَنْقُضُ النَّوْمُ بِحَالٍ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ،  
إِنْ ظَنَّ بَقَاءَ طَهْرِهِ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . قَالَ الْحَلَالُ : هَذِهِ الرُّوَايَةُ خَطَأٌ بَيْنٌ .  
إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ نَوْمَ الْجَالِسِ لَا يَنْقُضُ سَيْرُهُ ، وَيَنْقُضُ  
كَثِيرُهُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَنْقُضُ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ نَوْمُ الْجَالِسِ ، وَلَوْ

= سنة عشرين ومائة . الجواهر المضية ١٥٠/٢ - ١٥٢ .

(١) أَبُو جَمْرٍ لَاحِقُ بْنُ حَمِيدِ بْنِ سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ ، تَابِعِي ، ثِقَّةٌ ، لَهُ أَحَادِيثُ ، تُوْفِيَ سَنَةَ مِائَةٍ ، أَوْ بَعْدَ الْمِائَةِ . تَهْذِيبُ  
التَهْذِيبِ ١٧١/١ ، ١٧٢ .

(٢) الْوَكَاءُ : مَا تَشَدُّ بِهِ رَأْسُ الْقَرِيَةِ وَغَوَّهَا . وَالسَّهُّ : مِنْ أَسْمَاءِ الدَّيْرِ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٦١/١ . وَابْنُ مَاجَهَ ،  
فِي : بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٦١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ  
١١١/١ .



صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ : لَكُنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوَّلْ وَتَوَمَّ . حَدِيثٌ صَحِيحٌ <sup>(١)</sup> .  
وَلَأَنَّ النَّوْمَ مَطْنَةُ الْحَدَثِ ، فَأَقِيمَ مُقَامَهُ ، كَالْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ فِي وُجُوبِ  
الْغُسْلِ ، أَقِيمَ مُقَامَ الْإِنْزَالِ . إِذَا تَبَتَ هَذَا ، فَالنَّوْمُ يَنْقُصُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ :  
أَحَدُهَا ، نَوْمُ الْمُضْطَجِعِ ، فَيَنْقُضُ سِيرَهُ وَكَثِيرُهُ ، عِنْدَ جَمِيعِ الْقَائِلِينَ  
بِنَقْضِ الْوُضُوءِ بِالنَّوْمِ . الثَّانِي ، نَوْمُ الْقَاعِدِ ، فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا نَقَضَ ، رِوَايَةً  
وَاحِدَةً ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ يَنْقُضْ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالتَّوَرِئِ ،  
وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ قَوْمٌ : مَتَى خَالَطَ النَّوْمُ الْقَلْبَ نَقَضَ بِكُلِّ حَالٍ .  
وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَرَوَى مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَنْسَرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ  
عَلَى أَنَّ النَّوْمَ يَنْقُضُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> ، عَنْ أَنْسَرٍ ، قَالَ : كَانَ  
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ . وَعَنْهُ قَالَ :

كَانَ كَثِيرًا . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ :  
وَحِكْمِي عَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ غَيْرَ نَوْمِ الْمُضْطَجِعِ .

**فائدة :** يُسْتَنْتَى مِنَ النِّقْضِ بِالنَّوْمِ ، نَوْمُ النَّبِيِّ ﷺ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ وَلَوْ كَثُرَ ،  
عَلَى أَىِّ حَالٍ كَانَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . ذَكَرُوهُ فِي خُصَائِصِهِ ، فَيُعَايَى  
بِهَا . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ نَوْمَ الْقَائِمِ كَنَوْمِ الْجَالِسِ ، فَلَا يَنْقُضُ الْيَسِيرَ  
مِنْهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » : الظَّاهِرُ عَنْ أَحْمَدَ التَّسْوِيَةِ  
بَيْنَ الْجَالِسِ وَالْقَائِمِ . وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ الْحَلَّالُ ، وَالْقَاضِي ،  
وَالشَّرِيفُ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، فِي « خِلَافَيْهِمَا » ، وَالشَّيْزَائِيُّ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ١٢ .

(٢) في : باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٨٤/١ .  
كما أخرجه الترمذی ، في : باب الوضوء من النوم ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذی ١٠٤/١ .

كان أصحاب رسول الله ﷺ على عهد رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ، ثم يصلون ولا يتوضؤون . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . ولأن النوم يكثر من منتظري الصلاة ، فعفى عنه لمشقّة التحرز عنه . وقال الشافعي : لا ينقض وإن كثر ، إذا كان القاعد متمكناً مفضياً بمحلّ الحديث إلى الأرض ؛ لحديثي أنس ، وبهما يتخصّص عموم الحديثين الأولين ، ولأنه متحفّظ عن خروج الحديث ، فلم ينقض ، كاليسير . ولنا ، عموم الحديثين الأولين ، خصصناهما بحديث أنس ، وليس فيه بيان كثرة ولا قلة ، فحملناه على القليل ؛ لأنه اليقين ، وما زاد عليه محتمل لا يترك له العموم المتيقن ، ولأن نقض الوضوء بالنوم معلّل بإفضائه إلى الحديث ، ومع الكثرة والغلبة لا يحس بما يخرج منه ، بخلاف اليسير ، وبهذا فارق اليسير الكثير ، فلا يصحّ قياسه عليه . الثالث ، ما عدا ذلك ، وهو نوم القائم والراكع والساجد ، ففيه روايتان [ ٥٣/١ ] ؛ إحداهما ، ينقض . وهو قول الشافعي ؛ لأنه لم يرد فيه نص ،

البيّنا ، وابن عبدوس في « تذكيرته » . قال الشيخ تقي الدين : اختاره القاضي ، وأصحابه ، وكثير من أصحابنا . قال المصنّف في « الكافي » : الأولى إلحاق القائم بالجالس . وقطع به الخرقي ، وصاحب « البلغة » ، و « الوجيز » ، و « المذهب الأحمد » ، و « المنور » ، و « المنتخب » ، و « الإفادات » ، وغيرهم . وقدمه في « الهداية » ، و « الخلاصة » ، و « التلخيص » ، و « النظم » ، و « المحرر » ، و « ابن تميم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . وعنه ، ينقض منه ، وإن لم ينقض من الجالس . قدّمه في

(١) في : باب في الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٥/١ .

ولا هو في معنى المنصوص ؛ لكون القاعد متحفظاً معتمداً<sup>(١)</sup> بمحلّ  
الحدث على الأرض ، فهو أبعد من خروج الخارج ، بخلاف غيره .  
والثانية ، حكمه حكم الجالس قياساً عليه ، ولأنه على حالة من أحوال  
الصلاة ، أشبه الجالس . والظاهر عن أحمد ، رحمه الله ، التسوية بين نوم  
القائم والجالس . وهذا قول الحكم ، وسفيان ، وأصحاب الرأي ؛ لما  
روى ابن عباس ، قال : بث ليلة عند خالتي ميمونة ، فقلت لها : إذا قام  
رسول الله ﷺ فأيقظيني . فقام ﷺ ، فقمْتُ إلى جنبه الأيسر ، فأخذ  
بيدي فجعلني في شقه الأيمن ، فجعلت إذا أغفيت يأخذ بشحمة أذني .  
رواه مسلم<sup>(٢)</sup> . ولأنهما يشتبهان في الانخفاض واجتماع المخرج ،  
وربما كان القائم أبعد من الحدث ؛ لكونه لو استثقل في النوم سقط ،

« المستوعب » ، و « الفائق » ، وابن رزين في « شرحه » . وأطلقهما في  
« المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الشرح » ، و « الفروع » . وأما  
نوم الراكع والساجد إذا كان يسيراً ، فقدّم المصنّف هنا أنه ينقُص . وهو المذهب  
على ما اضطلحناه . اختاره الخلّال ، والمصنّف . قال في « الكافي » : الأولى  
إلحاق الراكع والساجد بالمضطجع . وهو ظاهر « الخرقى » ، و « العمدة » ،  
و « التسهيل » ، و « المتنخب » ، وغيرهم . وجزم به في « الوجيز » . وقدمه  
في « الفائق » ، وابن رزين في « شرحه » ، و « المستوعب » . وعنه ، أن نوم  
الراكع والساجد لا ينقُص يسيره . وعليه جمهور الأصحاب ؛ منهم القاضي ،  
والشريف ، وأبو الخطاب ، في « خلافيهما » ، وابن عقيّل ، والشيرازي ، وابن  
البنّا ، وابن عبدوس في « تذكّره » ، وغيرهم . قال الشيخ تقي الدين : اختاره

(١) في م : « معتمداً » .

(٢) في : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٢٨/١ .

فَأَمَّا الرَّايِعُ وَالسَّاجِدُ فَالظَّاهِرُ إِلْحَاقُهُمَا بِالْمُضْطَجِعِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرُجُ مَحَلُّ الْحَدَثِ ، فَلَا يَنْحَفِظُ ، فَهُوَ كَالْمُضْطَجِعِ . وَيَحْتَمِلُ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الرَّايِعِ وَالسَّاجِدِ ، فَيُلْحَقُ الرَّايِعُ بِالْقَائِمِ ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَسْتَقِيلُ فِي النَّوْمِ ، إِذْ لَوْ اسْتَقِيلَ سَقَطَ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُحْسُ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهُ ، بِخِلَافِ السَّاجِدِ ، فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ بِأَعْضَائِهِ عَلَى الْأَرْضِ وَيَسْتَقِيلُ فِي النَّوْمِ ، فَيُشَبِّهُ الْمُضْطَجِعَ ، فَلَا يُحْسُ بِمَا يَخْرُجُ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا نَوْمَ السَّاجِدِ وَحْدَهُ .

**فصل :** واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْقَاعِدِ الْمُسْتَنَدِ وَالْمُحْتَبَى ، فَعَنَهُ : لَا يَنْقُضُ يَسِيرُهُ ، كَالْقَاعِدِ الَّذِي لَيْسَ بِمُسْتَنَدٍ . وَعَنَهُ : يَنْقُضُ بِكُلِّ حَالٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْقَاضِي : مَتَى نَامَ مُضْطَجِعًا أَوْ مُسْتَنَدًا ، أَوْ مُتَكَيِّمًا إِلَى شَيْءٍ ، مَتَى أُزِيلَ عَنْهُ سَقَطَ ، نَقُضَ الرُّضُوءُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ؛ لِأَنَّهُ

الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا . وَقَدَّمَهُ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«التَّلْخِيصِ» ، وَ«الْبَلَقَةِ» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«النَّظْمِ» ، وَ«الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِيِّ» ، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ«إِذْرَاكِ الْغَايَةِ» ، وَ«مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» . وَتَقَدَّمَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبِ «الْفَاتِقِ» . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمَذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الدَّهَبِ» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«الشرح» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَ«ابْنِ عُيَيْنَانَ» . وَعَنَهُ ، لَا يَنْقُضُ نَوْمُ الْقَائِمِ وَالرَّايِعِ ، وَيَنْقُضُ نَوْمُ السَّاجِدِ .  
تَنْبِيْهُ : دَخَلَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ نَوْمَ الْمُسْتَنَدِ وَالْمُتَوَكِّيِّ وَالْمُحْتَبَى الْيَسِيرَ ، يَنْقُضُ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنَهُ ، لَا يَنْقُضُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْحَاوِيَيْنِ» .

مُعْتَمِدٌ عَلَى شَيْءٍ ، فَهُوَ كَالْمُضْطَّجِعِ . وَعَنْهُ مَا يُدُلُّ عَلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْمُحْتَبَى  
وَالْمُسْتَبَدِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : الْمُتَسَانِدُ كَأَنَّهُ أَشَدُّ . يَعْنِي مِنَ  
الْمُحْتَبَى . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ مَتَى كَانَ مُعْتَمِدًا بِمَحَلِّ الْحَدِّثِ  
عَلَى الْأَرْضِ ، أَنْ لَا يَنْقُضَ مِنْهُ إِلَّا الْكَثِيرُ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ انْتِفَاءِ النُّقْضِ فِي الْقَاعِدِ  
لَا تَفَرِّقَ فِيهِ ، فَيُسَوَّى بَيْنَ أَحْوَالِهِ .

**فصل :** وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي حَدِّ الْيَسِيرِ مِنَ النَّوْمِ الَّذِي لَا يَنْقُضُ ؛  
فَقَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ لِلْقَلِيلِ حَدٌّ يُرْجَعُ إِلَيْهِ ، فَعَلَى هَذَا [ ١/ ٤٥٠ ] يُرْجَعُ إِلَى  
الْعُرْفِ . وَقِيلَ : حَدُّ الْكَثِيرِ مَا يَتَغَيَّرُ بِهِ النَّائِمُ عَنْ هَيْئَتِهِ ، مِثْلُ أَنْ يَسْقُطَ  
عَلَى الْأَرْضِ ، أَوْ يَرَى حُلْمًا . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup> : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ ؛  
لِأَنَّ التَّحْدِيدَ إِنَّمَا يُعْلَمُ بِالتَّوْقِيفِ ، وَلَا تَوْقِيفَ ، فَمَتَى وَجَدَ مَا يُدُلُّ عَلَى  
الْكَثَرَةِ ، مِثْلُ سَقُوطِ الْمُتَمَكِّنِ ، انْتِقَاضِ وُضُوئِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ شَكَّ  
فِي كَثَرَتِهِ لَمْ يَنْتَقِضْ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ ، فَلَا تَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ .

**فوائد :** إِحْدَاهَا ، الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ، أَنَّ  
النَّوْمَ يَنْقُضُ بِشَرْطِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ النَّوْمُ مُطْلَقًا . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ،  
إِنْ ظَنَّ بَقَاءَ طَهْرِهِ ، وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَائِقِ » . قَالَ الْحَلَّالُ عَنْ هَذِهِ الرُّوَايَةِ : وَهَذَا  
خَطَأٌ بَيِّنٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ . الثَّانِيَةُ ، مُقْدَارُ النَّوْمِ الْيَسِيرِ مَا عُدَّ يَسِيرًا فِي الْعُرْفِ ،  
عَلَى الصَّحِيحِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ،  
وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ  
تَمِيمٍ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » . وَقِيلَ : هُوَ مَا لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ هَيْئَتِهِ كَسَقُوطِهِ وَنَحْوِهِ .

(١) انظر : المغنى ١/ ٢٣٧ .

(٢) انظر : المغنى ١/ ٢٣٧ .

المتنع الرابع ، مَسُّ الذِّكْرِ بِيَدِهِ ، بِيَطْنِ كَفِّهِ ، أَوْ بِيْظَهْرِهِ ، .....

الشرح الكبير

**فصل :** والنَّوْمُ الْعَلْبَةُ عَلَى الْعَقْلِ ، فَمَنْ لَمْ يُغْلَبْ عَلَى عَقْلِهِ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ . وقال بَعْضُ أَهْلِ اللَّعَةِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . السُّنَّةُ ابْتِدَاءُ النَّعَاسِ فِي الرَّأْسِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْقَلْبِ صَارَ نَوْمًا ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٢)</sup> :

وَسَنَانُ أَفْصَدَهُ النَّعَاسُ فَرْتَقَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ  
وَلَأَنَّ التَّاقِضَ زَوَالَ الْعَقْلِ ، فَمَتَى كَانَ الْعَقْلُ ثَابِتًا وَحِسُّهُ غَيْرَ زَائِلٍ ،  
مِثْلَ مَنْ يَسْمَعُ مَا يُقَالُ عِنْدَهُ وَيَفْهَمُهُ ، لَمْ يُوجَدْ سَبَبُ النِّقْضِ . وَإِنْ شَكَّ  
فِي النَّوْمِ ، أَوْ خَطَرَ بِيَالِهِ شَيْءٌ لَا يَذَرِي أَرْوِيًّا أَوْ حَدِيثَ نَفْسٍ ، فَلَا وَضُوءَ  
عَلَيْهِ ١٣٥ - مَسْأَلَةٌ : (الرابع ، مَسُّ الذِّكْرِ بِيَدِهِ ، بِيَطْنِ كَفِّهِ أَوْ بِيْظَهْرِهِ )

الإنصاف

وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ،  
وَ « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » .  
وَقِيلَ : هُوَ ذَلِكَ مَعَ بَقَاءِ نَوْمِهِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : قَدَرُ صَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ يَسِيرٌ . وَعَنْهُ ،  
إِنْ رَأَى رُؤْيَا فَهُوَ يَسِيرٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ أَظْهَرُ . الثَّالِثَةُ ، حَيْثُ يَنْقُضُ  
النَّوْمُ فَهُوَ مَظْنَةُ لَخْرُوجِ الْحَدِيثِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ عَدَمَ خُرُوجِهِ وَبَقَاءَ الطَّهَارَةِ .  
وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « شَرْحِ الْخَرْقِيِّ » وَجْهًا ؛ أَنَّ النَّوْمَ نَفْسَهُ حَدَثٌ ، لَكِنْ  
يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، كَالَّذِمِ وَنَحْوِهِ .

قَوْلُهُ الرَّابِعُ ، مَسُّ الذِّكْرِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ مَسَّ الذِّكْرِ يَنْقُضُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ  
جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ مَسَّهُ [٣٨/١ ظ]

(١) سورة البقرة ٢٥٥ .

(٢) البيت لعدي بن الرقاع ، وهو في تفسير الطبري (شاكراً) ٢٥٥/٥ . وانظر لتخرجه وشرحه حاشيته .

اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَسِّ الذَّكَرِ عَلَى ثَلَاثِ رَوَايَاتٍ ، إِحْدَاهَا ، لَا يَنْقُضُ بِحَالٍ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَمَّارٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَحَدِيثُهُ <sup>(١)</sup> ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ <sup>(٢)</sup> ، وَأَبَى الدَّرْدَاءِ <sup>(٣)</sup> . وَهُوَ قَوْلُ رَبِيعَةَ ، وَالتَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِمَا رَوَى قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ رَجُلٌ : مَسَسْتُ ذَكَرِي - أَوْ - الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ ، عَلَيْهِ وُضُوءٌ ؟ قَالَ : « لَا ، إِنَّمَا هُوَ

مُطْلَقًا ، بَلْ يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ مِنْهُ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي « فَتَاوِيهِ » . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ مَسَّهُ سَهْوًا . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ مَسَّهُ بَغَيْرِ شَهْوَةٍ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ مَسُّ غَيْرِ الْحَشْفَةِ . قَالَ الزُّرَّكَاشِيُّ : وَهُوَ بَعِيدٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » : وَالْقُلْفَةُ كَالْحَشْفَةِ . وَحَكَى ابْنُ تَمِيمٍ وَجْهًا ؛ لَا يَنْقُضُ مَسُّ الْقُلْفَةِ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ غَيْرُ مَسِّ الثَّقَبِ . قَالَ الزُّرَّكَاشِيُّ أَيْضًا : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ مَسُّ ذَكَرِ الْمَيْتِ ، وَالصَّغِيرِ ، وَفَرْجِ الْمَيْتَةِ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ مَسُّ ذَكَرِ الطِّفْلِ . ذَكَرَهُ الْآمِدِيُّ . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ إِنْ كَانَ عُمُرُهُ دُونَ سَبْعٍ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : مَسُّ الذَّكَرِ لِلذَّكَاءِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَهَلْ يَنْقُضُ مَسَّهُ لَغَيْرِ لَذَّةٍ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ .

تَنْبِيْهَاتٍ ؛ أَحَدُهَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : مَسُّ الذَّكَرِ بِيَدِهِ . أَنَّ الْمُمَاسَّةَ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثُهُ مِنَ الْإِمَامِ (حَسَن) بْنِ جَابِرِ الْعَيْسِيِّ الصَّحَابِيِّ ، مِنْ أَعْيَانِ الْمُهَاجِرِينَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَسْرَ إِلَيْهِ أَجْمَاعُ الْمُنَافِقِينَ ، فَسَمِيَ صَاحِبَ السَّرِّ ، تَوَفَّى بَعْدَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٣٦١/٢ - ٣٦٩ .

(٢) أَبُو نُجَيْدٍ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ مِنْ عِبِيدِ الْخَزَاعِيِّ الصَّحَابِيِّ ، وَكَانَ عَنِ اعْتِزَالِ الْفِتْنَةِ ، وَلَمْ يَحَارِبْ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، تَوَفَّى سَنَةَ الثَّانِيَيْنِ وَخَمْسِينَ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٥٠٨/٢ - ٥١٢ .

(٣) أَبُو الدَّرْدَاءِ عَوِيْمُ بْنُ زَيْدٍ مِنْ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ ، حَكِيمُ الْأُمَةِ ، وَسَيِّدُ الْقُرَاءِ بِدِمَشْقَ ، تَوَفَّى سَنَةَ الثَّانِيَيْنِ وَثَلَاثِينَ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٣٣٥/٢ - ٣٥٣ .

بَضْعَةٌ مِنْكَ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>. وَلأنَّهُ غُضِّبَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup>، فَلَمْ يَنْقُضْ، كَسَائِرِ أَعْضَائِهِ<sup>(٣)</sup>. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِكُلِّ حَالٍ. وَهِيَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ. وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٍ، وَعُرْوَةَ، وَسَلْيَمَانَ بْنِ يَسَارٍ<sup>(٤)</sup>، وَالزُّهْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ؛ لِمَارُوثٍ بِسُرَّةِ بِنْتِ صَفْوَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ

حَائِلٍ. وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَقِيلَ: يَنْقُضُ إِذَا مَسَّهُ بِشَهْوَةٍ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ. الثَّانِي، مَفْهُومُ قَوْلِهِ: مَسُّ الذَّكَرِ. عَدَمُ التَّقْضِ بِغَيْرِ الْمَسِّ، فَلَا يَنْقُضُ بِإِتِّشَارِهِ بِنَظَرٍ أَوْ فِكْرٍ، مِنْ غَيْرِ مَسٍّ. وَهُوَ صَحِيحٌ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَقِيلَ: يَنْقُضُ بِذَلِكَ. وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفَائِقِ». وَقِيلَ: يَنْقُضُ بِتَكَرُّرِ النَّظَرِ دُونَ دَوَامِ الْفِكْرِ. الثَّلَاثُ، شَمِلَ قَوْلُهُ: مَسُّ الذَّكَرِ. ذَكَرَ نَفْسِهِ، وَذَكَرَ غَيْرِهِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ. نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ. وَحَكَى ابْنُ الزَّاغُونِيِّ رَوَايَةً بِاخْتِصَاصِ التَّقْضِ بِمَسِّ ذَكَرِ نَفْسِهِ. الرَّابِعُ، وَشَمِلَ قَوْلُهُ أَيْضًا: الذَّكَرِ. الصَّحِيحُ وَالْأَشْلُ. وَهُوَ صَحِيحٌ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَقِيلَ: مَسُّ الذَّكَرِ الْأَشْلُ كَمَسِّ ذَكَرٍ زَائِدٍ، فَلَا يَنْقُضُ فِي الْأَصَحِّ. الْخَامِسُ، مُرَاوَدُهُ بِالذَّكَرِ، ذَكَرَ

(١) أخرجه أبو داود، في: باب الرخصة في مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٤/١. والتِّرْمِذِيُّ، في: باب ترك الوضوء من مس الذكر، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١١٦/١. وابن ماجه، في: باب الرخصة في مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢/٤، ٢٣. (٢) ساقطة من: «م».

(٣) في م: «الأعضاء».

(٤) أبو أيوب سليمان بن يسار الحلالي المدني، مولى ميمونة، ويقال كان مكاتباً لأم سلمة، كان من علماء الناس بعد ابن المسيب ومن فقهاء المدينة، مات سنة سبع ومائة. تهذيب التهذيب ٢٢٨/٤ - ٢٣٠.



ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » . وعن جابرٍ مِثْلُ ذَلِكَ . رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . قال التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ بُسْرَةٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وقال البُخَارِيُّ : أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا البابِ حَدِيثُ بُسْرَةٍ . وَصَحَّحَهُ الإمامُ أَحْمَدُ [ ٥٤/١ هـ ] . فَأَمَّا حَدِيثُ قَيْسٍ ، فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ <sup>(٢)</sup> : قَيْسٌ مِمَّنْ لَا تَقُومُ بِرِوَايَتِهِ حُجَّةٌ . وَوَهْنَاهُ . وَلَمْ يُثْبِتَاهُ . ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَنَا مُتَأَخَّرٌ ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَدْ رَوَاهُ <sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ مُتَأَخَّرُ الْإِسْلَامِ ، إِنَّمَا صَحَّبَ النَّبِيَّ ﷺ أَرْبَعَ سِنِينَ ، وَكَانَ قُدُومُ طَلْقٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُمْ يُؤَسِّسُونَ الْمَسْجِدَ ، فَيَكُونُ حَدِيثُنَا نَاسِخًا لَهُ . وَقِيَاسُ الذِّكْرِ عَلَى سَائِرِ الْبَدَنِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامٌ يَنْفَرِدُ بِهَا ؛ مِنْ وَجُوبِ الْغُسْلِ بِإِبْلَاجِهِ وَالْحَدِّ وَالْمَهْرِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ ، لَا يَنْقُضُ إِلَّا أَنْ يَقْضِيَ مَسَّهُ ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ <sup>(٤)</sup> : قِيلَ

الْآدِمِيُّ ، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْمَهْدِ ، فَلَا يَنْقُضُ مَسُّ ذَكَرٍ غَيْرِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعُوا بِهِ . وَفِي مَسِّ قُرْجِ الْبَهِيمَةِ اخْتِمَالٌ بِالنَّقْضِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ أَبِي الْفَهْمِ ، شَيْخُ ابْنِ عَمِيرٍ . السَّادُسُ ، ظَاهِرُ

(١) في : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٦٢/١ . كما أخرج حديث بسرة أبو داود ، في : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤١/١ . والترمذي ، في : باب الوضوء من مس الذكر ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١١٤/١ . والنسائي ، في : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتابي الطهارة والغسل . المجتبى ٨٣/١ ، ٨٤ ، ١٧٧ . والدارمي ، في : باب الوضوء من مس الذكر ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٨٤/١ ، ١٨٥ . والإمام مالك ، في : باب الوضوء من مس الفرج ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٤٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٦/٦ ، ٤٠٧ . (٢) محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الخططي الرازي ، أبو حاتم . الإمام الحافظ الكبير الحجة ، أحد الأئمة الأعلام . توفي سنة سبع وسبعين ومائتين . مقدمة الجرح والتعديل ، تهذيب التهذيب ٣١/٩ - ٣٤ . (٣) أخرجه الدارقطني ، في : باب ماروي في لمس القبل والدير والذكر والحكم في ذلك ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١٤٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٣/٢ .

(٤) أحمد بن الحسين بن حسان ، من أهل سمر من رأى ، صحب الإمام أحمد ، وروى عنه أشياء . طبقات الختابة ٣٩/١ .

لأحمد : الوضوء من مس الذكر ؟ فقال : هكذا . وقبض على يده . يعني إذا قبض عليه . وهو قول مكحول . وقال طاووس ، وسعيد بن جبير ، وخميد الطويل<sup>(١)</sup> : إن مسه يريده وضوءاً ، وإلا فلا شيء عليه ؛ لأنه لمس ، فلا ينقض الوضوء لغير قصد ك لمس النساء . وسواء مسه بيطن كفه أو بظهره . وهذا قول عطاء ، والأوزاعي . وقال مالك ، والشافعي ، وإسحاق : لا ينقض مسه بظاهر الكف . وحكاه أبو الخطاب رواية عن أحمد ؛ لأنه ليس باله لل لمس ، فأشبهه ما لو مسه<sup>(٢)</sup> بفخذه . ولنا ، قول

الإصناف قوله : بيده . أنه سواء كان المس بأصلي أو زائد ، كالإصبع واليد . وهو صحيح . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، لا ينقض مسه بزائد . السابع ، مراده بقوله : بيده . غير الظفر ، فإن مسه بالظفر لم ينقض ، على الصحيح من المذهب . قال في « الفوائد الفقهية » : هو في حكم المنفصل . هذا جادة المذهب . قاله في « الفروع » . وقال بعضهم : للمس بالظفر ك لمس يده . يعني من المرأة ، على ما يأتي . قال : وهو متجه . وقيل : ينقض للمس به . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . الثامن ، مفهوم قوله : بيده . أنه لو مسه بغير يده لا ينقض ، وفيه تفصيل ؛ فإنه تارة يمس بفرج غير ذكر ، وتارة يمس بغيره ، فإن مسه بفرج غير ذكر ، نقض ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . قال المجدد : اختاره أصحابنا . وهو من المفردات . قال في « الفروع » : واختار الأكثر ، ينقض مسه بفرج ، والمراد لا ذكره بذكر غيره ، وصرح به أبو المعالي . انتهى . وقيل : لا ينقض . اختاره بعض الأصحاب ، وهو

(١) أبو عبيدة حميد بن أبي حميد الطويل الخزاعي ، مولا هم ، بصرى ثقة ، توفي سنة الثنتين وأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٣/ ٣٨ - ٤٠ .

(٢) في م : « مسحه » .

النبي ﷺ : « مَنْ أَقْضَى بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ ، لَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ » . رواه الإمام أحمد ، والدارقطني<sup>(١)</sup> . وظاهر كفه من يده ، والإفضاء للمس من غير حائل . ولأنه جزء من يده أشبه باطن الكف . وإنما ينتقض وضوؤه إذا لمسه من غير حائل ؛ لما ذكرنا . وذكر القاضي عن أحمد رواية ، أنه لا ينقض إلا لمس الثقب الذي في رأس الذكر ، ولا ينقض لمس غيره . قال : والأول أصح ؛ لعموم الأحاديث الدالة على النقض ، وذكر أبو الخطاب رواية عن أحمد<sup>(٢)</sup> ، أنه لا ينقض إلا لمس الحشفة خاصة . والأول أصح ، لعموم النص .

احتمال للمجد في « شرحه » ، وهو مفهوم كلام المصنف هنا . وإن مسه بغير ذلك لم ينقض ، قولاً واحداً . ويأتى لو مسّت المرأة فرج الرجل ، أو عكسه ، هل هو من قبيل مس الفرج ، أو مس النساء ؟ التاسع ، ظاهره أنه لا ينقض غير مس الذكر ، فلا ينقض لمس ما انفتح فوق المعدة أو تحتها ، مع بقاء المخرج وعدمه ، على الصحيح من المذهب . وقيل : إن انسد المخرج المعتاد ، وانفتح غيره ، نقض في الأضعف . قاله في « الرعاية » .

قوله : يبطن كفه أو يظهره . وهذا المذهب ، وعليه الجمهور ، وقطع به كثير منهم . والنقض بظاهر الكف من مفردات المذهب . وعنه ، لا نقض إلا إذا مسه بكفه فقط . اختاره ابن عبدوس في « تذكرته » . وقدمه في « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويين » . وأطلقهما في « الرعاية الكبرى » ، و « ابن تميم » . فعلى القول بعدم النقض بظهر يده ، ففي نقضه بحرّف كفه وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « الزركشي » . قلت : الأولى النقض ،

(١) انظر تخرّج حديث أبي هريرة المتقدم قبل قليل .

(٢) سقط من : « ٢٠ » .

وَلَا يَنْقُضُ مَسَّهُ بِذِرَاعِهِ . المقتع

الشرح الكبير

١٣٦ - مسألة؛ قال: ( وَلَا يَنْقُضُ مَسَّهُ بِذِرَاعِهِ ) . وعنه، يَنْقُضُ ؛  
لأنه من يَدِهِ ، وهو قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ  
الْمُعَلَّقَ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدِ فِي الشَّرْعِ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْكُوعِ ، بِدَلِيلِ قَطْعِ  
السَّارِقِ وَغَسْلِ الْيَدِ مِنْ ثَوْبِ اللَّيْلِ ، وَلأنه ليس بآلَةٍ لِلْمَسِّ ، أَشْبَهَ الْعَضْدَ ،  
وَقِيَاسُهُمْ يَطُلُّ بِالْعَضْدِ ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ .

فصل : ولا فرق بين ذكره وذكر غيره ، بخلاف لداود ، قال : لأنَّ  
النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ فِي ذِكْرِهِ . ولنا ، أَنَّهُ إِذَا نَقَضَ الْوَضْعُ مَسَّ ذِكْرِهِ مَعَ كَوْنِ  
الْحَاجَةِ تَدْعُو إِلَى [ ١٥٥/١ ] مَسَّهُ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، فَلَا نَّ يَنْقُضُ بِمَسِّ ذِكْرِ  
غَيْرِهِ مَعَ كَوْنِهِ مَعْصِيَةً أُولَى ، وَلأنَّ نَصَّهُ عَلَى نَقْضِ الْوَضْعِ بِمَسِّ ذِكْرِهِ  
مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَهَيْئْ حُرْمَةً ، تَنْبِيْهُ عَلَى نَقْضِهِ بِمَسِّ ذِكْرِ غَيْرِهِ . وَلأنَّ فِي بَعْضِ  
الْأَفَاطِ خَبْرٌ بُسْرَةٌ : « مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ فَلْيَتَوَضَّأْ » . وَحُكْمُ ذِكْرِ الْكَبِيرِ  
وَالصَّغِيرِ وَاحِدٌ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ : لَا يَنْقُضُ  
مَسُّ ذِكْرِ الصَّغِيرِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مَسُّهُ ، وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْكَبِيرِ ، وَلَمَّا  
رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسَّ زُيْبَةَ الْحَسَنِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ<sup>(١)</sup> . وَذَكَرَهُ الْإِمْدِيُّ رِوَايَةً  
عَنْ أَحْمَدَ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْأَحَادِيثِ ، وَخَبَرُهُمْ لَيْسَ بِثَابِتٍ ، ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ

الإنصاف

وهو ظاهر النص .

قوله : وَلَا يَنْقُضُ مَسَّهُ بِذِرَاعِهِ . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ،  
يَنْقُضُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ،  
وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَحَكَاهَا فِي

(١) أخرجه البيهقي أنه عليه السلام قبل زيبه الحسن . السنن الكبرى ١٣٧/١ . وانظر : تلخيص الحبير ١٢٧/١ .

## وَفِي مَسِّ الذَّكَرِ الْمَقْطُوعِ وَجْهَانِ .

المقتنع

أنَّهُ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ ، وَجَوَّازُ مَسِّهِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ يَبْطُلُ بِذَكَرِ نَفْسِهِ . وَذَكَرُ الْمَيْتِ كَذَكَرِ الْحَيِّ ؛ لِبَقَاءِ الْأَسْمِ وَالْحُرْمَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : لَا وُضُوءَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ، كَالْمَرْأَةِ الْمَيِّتَةِ .

١٣٧ - مسألة : ( وَفِي مَسِّ الذَّكَرِ الْمَقْطُوعِ وَجْهَانِ ) أَحَدُهُمَا ، يَنْقُضُ ؛ لِبَقَاءِ اسْمِ الذَّكَرِ . وَالثَّانِي ، لَا يَنْقُضُ ؛ لِذَهَابِ الْحُرْمَةِ ، فَهُوَ كَيْدِ الْمَرْأَةِ الْمَقْطُوعَةِ . وَلَوْ مَسَّ الْقُلْفَةَ الَّتِي تُقَطَّعُ فِي الْخِتَانِ قَبْلَ قَطْعِهَا ، انْتَقَضَ وُضُوءُهُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الذَّكَرِ ، وَإِنْ مَسَّهَا بَعْدَ الْقَطْعِ ، فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ ؛ لِزَوَالِ الْأَسْمِ وَالْحُرْمَةِ ، وَإِنْ انْسَدَّ الْمَخْرَجُ وَانْفَتَحَ غَيْرُهُ ، لَمْ يَنْقُضْ مَسَّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْجٍ .

« التَّلْخِص » ، وَ « الْبُلْغَةُ » وَجْهَيْنِ .

الإِنصَافُ

قوله : وَفِي مَسِّ الذَّكَرِ الْمَقْطُوعِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « التَّنْظِيمِ » ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ عَبْدِ سَلَامٍ ، وَابْنُ عُيَيْنٍ ، وَابْنُ مُنَجَّيٍّ ، وَالزُّرْكَشِيُّ ، فِي « شُرُوحِهِمْ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » [ ٣٩١/١ ] ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَنْقُضُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : عَدَمُ التَّنْقِضِ أَقْوَى . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . قَالَ فِي « إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » : يَنْقُضُ مَسَّهُ وَلَوْ مُتَفَصِّلًا ، فِي وَجْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَ « الْمُتَتَحَبِّ » ، فَقَالُوا :

يَنْقُضُ مَسُّ الذَّكَرِ الْمُتَّصِلِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَالثَّانِي ، يَنْقُضُ . وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ إِزَى .

تَنْبِيهِ ، حَكَمِي الْخِلَافِ وَجَهَيْنِ ، كَمَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ ، جَمَاعَةً ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الزُّرْكَشِيِّ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَحَكَاهُ رِوَايَتَيْنِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيسِ » ، وَ « الْفَاتِي » وَغَيْرُهُمْ . وَهُوَ الْأَصَحُّ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، مُرَادُهُ بِالْمَقْطُوعِ ، الْبَائِتُ . وَاعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ الْبَاقِي مِنْ أَصْلِ الْمَقْطُوعِ حُكْمُ الْبَائِتِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ الْأَرْجَبِيُّ ، وَأَبُو الْمَعَالِي : يَنْقُضُ مَحَلَّ الذَّكَرِ . قَالَ الْأَرْجَبِيُّ فِي « نَهَائِهِ » : لَوْ جُبَّ الذَّكَرُ ، فَمَسَّ مَحَلَّ الْجَبِّ ، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ شَاخِصٌ وَاسْتَسَى بِالْجِلْدِ ؛ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الذَّكَرِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْدَانَ . الثَّانِيَةُ ، لَا يَنْقُضُ مَسُّ الْقُلْفَةِ إِذَا قُطِعَتْ ؛ لِزَوَالِ الْأَسْمِ وَالْحُرْمَةِ ، وَلَا مَسُّ عُضْوٍ مَقْطُوعٍ مِنْ امْرَأَةٍ . قَالَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » . ثُمَّ قَالَ : قُلْتُ : غَيْرَ فَرَجِهَا . الثَّلَاثَةُ ، حَيْثُ قُلْنَا : يَنْقُضُ مَسُّ الذَّكَرِ . لَا يَنْقُضُ وَضُوءُ الْمَلْمُوسِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . حَكَاهُ الْقَاضِي ، وَغَيْرُهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُ : وَجَعَلَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى ذِكْرِ أَبِي الْخَطَّابِ لَهُ فِي أَصُولِ مَسِّ الْخُنْثَى ، وَادَّعَى أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي جَعْلِهِ مِنْ أَصُولِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَتَانِ فِي الْمَلْمُوسِ ذَكَرَهُ ، كَمَا هِيَ فِي مَلَامَسَةِ النِّسَاءِ . وَرَدَّهُ الْمَجْدُ ، وَبَيَّنَّ فُسَادَهُ . وَيَأْتِي

وإذا لمَسَ قَبْلَ الْخُنْثَى الْمُشْكِكِ وَذَكَرَهُ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ ، فَإِنْ مَسَّ أَحَدُهُمَا لَمْ يَنْتَقِضْ ، إِلَّا أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ لَشَهْوَةٍ .

١٣٨ - مسألة : ( وإذا لمَسَ قَبْلَ الْخُنْثَى الْمُشْكِكِ وَذَكَرَهُ ، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ . وَإِنْ مَسَّ أَحَدُهُمَا ، لَمْ يَنْتَقِضْ ، إِلَّا أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ لَشَهْوَةٍ ) لَمَسُ الْخُنْثَى الْمُشْكِكِ يَنْتَقِصُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَمَسَّ فَرْجَ نَفْسِهِ ، فَمَتَى لَمَسَ أَحَدَ فَرْجَيْهِ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ خِلْقَةً زَائِدَةً . وَإِنْ لَمَسَهُمَا جَمِيعًا ، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ إِنْ قُلْنَا : إِنَّ مَسَّ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ . لِأَنَّ أَحَدَهُمَا فَرْجٌ بَيِّنٌ ، وَإِلَّا فَلَا . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ اللَّامِسُ رَجُلًا ، فَإِنْ مَسَّهُمَا جَمِيعًا لَغَيْرِ شَهْوَةٍ ، فَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَإِنْ مَسَّهُمَا لَشَهْوَةٍ ، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ مَسَّ ذَكَرَهُ ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى فَقَدْ مَسَّهَا لَشَهْوَةٍ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا لَمَسَ ذَكَرَهُ لَشَهْوَةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فَأَمَّا إِنْ مَسَّ الْقَبْلَ وَحْدَهُ ، أَوْ مَسَّ الذَّكَرَ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ ، لَمْ يَنْتَقِضْ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ خِلْقَةً زَائِدَةً ، إِلَّا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْمُلَامَسَةَ تَنْقُضُ

ذَلِكَ بِأَنَّهُ مِنْ هَذَا بَعْدَ نَقْضِ وَضُوءِ الْمَلْمُوسِ .

قوله : وإذا لمَسَ قَبْلَ الْخُنْثَى الْمُشْكِكِ وَذَكَرَهُ ، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ ، فَإِنْ مَسَّ أَحَدُهُمَا لَمْ يَنْتَقِضْ ، إِلَّا أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ لَشَهْوَةٍ . قال أبو الخطاب في « الهداية » : إِذَا مَسَّ قَبْلَ الْخُنْثَى الْبَنَى لَنَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَصُولٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَسَّ الذَّكَرِ . وَالثَّانِي ، مَسَّ النِّسَاءِ . وَالثَّلَاثُ ، مَسَّ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا . وَالرَّابِعُ ، هَلْ يَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْمَلْمُوسِ أَمْ لَا ؟ قُلْتُ : وَتَحْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى وَجَدَ فِي حَقِّهِ مَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ وَعَدَمَهُ ، تَمَسَّكْنَا بِبَيِّنِ الطَّهَارَةِ وَلَمْ نُزَلِّهَا بِالشَّكِّ . وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّامِسَ يَخْتَلِفُ ؛ هَلْ هُوَ لِلْفَرْجَيْنِ أَوْ لِأَحَدِهِمَا ؟ وَهَلْ هُوَ مِنَ الْخُنْثَى نَفْسِهِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ مِنْهُمَا ؟

الْوَضُوءَ بِكُلِّ حَالٍ . فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ بِلَمْسِ الذَّكَرِ وَحَدِّهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ مَسَّ ذَكَرَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ أُثْنَى فَقَدْ مَسَّهَا . الثَّالِثُ ، أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً ، فَإِنْ مَسَّتْهُمَا جَمِيعًا [ ١٠٥٥/١ ] انْتَقَضَ وَضُوءُهَا ، إِنْ قُلْنَا : إِنْ مَسَّ فَرَجَ الْمَرْأَةِ يَنْقُضُ الْوَضُوءَ . وَإِلَّا فَلَا . وَإِنْ مَسَّتْ أَحَدَهُمَا لِغَيْرِ شَهْوَةٍ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ مَسَّتِ الذَّكَرَ لَشَهْوَةٍ ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ خِلْقَةً زَائِدَةً مِنْ امْرَأَةٍ . وَإِنْ مَسَّتِ الْفَرْجَ لَشَهْوَةٍ ، انْتَقَضَ وَضُوءُهَا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ مَسَّتْهُ لَشَهْوَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ أُثْنَى فَقَدْ مَسَّتْ فَرْجَهَا . الرَّابِعُ ، أَنْ يَكُونَ اللَّامِسُ خُثْنِي مُشْكِلًا ، فَإِنْ مَسَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَنْتَقِضْ ، سِوَاءَ كَانَ لَشَهْوَةٍ أَوْ لَا . وَإِنْ مَسَّهُمَا جَمِيعًا انْتَقَضَ وَضُوءُهُ ، إِذَا قُلْنَا : إِنْ مَسَّ الْفَرْجَ يَنْقُضُ

وَهَلِ الْغَيْرُ ذَكَرٌ ، أَوْ أُثْنَى ، أَوْ خُثْنِي ؟ وَاللَّمْسُ مِنْهُمْ هَلْ هُوَ لَشَهْوَةٍ ، أَوْ لِغَيْرِهَا ؟ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ؟ فَتَلَحُّصُ هُنَا اثْنَانِ وَسَبْعُونَ صُورَةً ؛ لِأَنَّهُ تَارَةً يَمَسُّ رَجُلٌ ذَكَرَهُ ، وَامْرَأَةً قُبْلَهُ ، أَوْ عَكْسَهُ ، لَشَهْوَةٍ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، أَوْ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ مِنْهُمَا . وَتَارَةً يَمَسُّ امْرَأَةً قُبْلَهُ ، أَوْ خُثْنِي آخَرَ ذَكَرَهُ ، أَوْ عَكْسَهُ ، لَشَهْوَةٍ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، أَوْ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ مِنْهُمَا . وَتَارَةً يَمَسُّ رَجُلٌ ذَكَرَهُ ، وَخُثْنِي آخَرَ قُبْلَهُ ، أَوْ عَكْسَهُ ، لَشَهْوَةٍ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، أَوْ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ مِنْهُمَا . وَتَارَةً يَمَسُّ الْخُثْنِي ذَكَرَ نَفْسِهِ ، وَيَمَسُّ الذَّكَرَ أَيْضًا رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ خُثْنِي آخَرَ ، لَشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . وَتَارَةً يَمَسُّ الْخُثْنِي قُبْلَ نَفْسِهِ ، وَيَمَسُّ الْقُبْلَ أَيْضًا رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ خُثْنِي آخَرَ ، لَشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . وَتَارَةً يَمَسُّ الْخُثْنِي ذَكَرَ نَفْسِهِ ، أَوْ يَمَسُّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ خُثْنِي قُبْلَهُ ، لَشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . وَتَارَةً يَمَسُّ الْخُثْنِي قُبْلَ نَفْسِهِ ، وَيَمَسُّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ خُثْنِي آخَرَ ذَكَرَهُ ، لَشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . وَتَارَةً يَمَسُّ الْخُثْنِي قُبْلَ نَفْسِهِ أَوْ ذَكَرَ نَفْسِهِ ، وَيَمَسُّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ خُثْنِي فَرْجِيهِ جَمِيعًا ، لَشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . وَتَارَةً يَمَسُّ رَجُلٌ فَرْجِيهِ ، وَامْرَأَةً أَحَدَهُمَا ، أَوْ عَكْسَهُ ، أَوْ يَمَسُّ رَجُلٌ فَرْجِيهِ ، وَخُثْنِي آخَرَ



الوضوء . وإن مَسَّ أَحَدُ الْخُنْثِيِّينَ ذَكَرَ الْآخَرَ ، وَمَسَّ الْآخَرُ فَرَجَهُ ، وَكَانَ الْمَمْسُ لَشَهْوَةٍ ، انْتَقَضَ وَضُوءُ أَحَدِهِمَا قَطْعًا ؛ لِأَنَّهُمَا إِنْ كَانَا ذَكَرَيْنِ فَقَدْ وَجَدَ بَيْنَهُمَا لَمَسٌ ذَكَرٍ ، وَإِنْ كَانَا أَنْثَى فَقَدْ وَجَدَ بَيْنَهُمَا مَسٌّ فَرَجٍ امْرَأَةٍ ، وَإِنْ كَانَا ذَكَرًا وَأَنْثَى فَقَدْ وَجَدَتْ بَيْنَهُمَا مَلَامَسَةً لَشَهْوَةٍ ، وَلَا يُحْكَمُ بِنَقْضِ وَضُوءٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ مُتَيَقِّنُ الطَّهَارَةِ ، شَاكٌّ فِي الْحَدَثِ . وَإِنْ كَانَ لغير شَهْوَةٍ لَمْ يَنْتَقِضْ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَمْسُوسُ ذَكَرَهُ امْرَأَةً ، وَالْمَمْسُوسُ فَرَجَهُ رَجُلًا . وَإِنْ مَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَكَرَ الْآخَرَ أَوْ قُبْلَهُ لَمْ يَنْتَقِضْ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَا امْرَأَتَيْنِ فِي الْأُولَى وَرَجُلَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أحدهما ، أو عكسه ، أو تمس امرأة فرجه ، وخُتئى آخر أحدهما ، أو عكسه . فهذه اثنتان وسبعون صورة ، يحصل التَّقْضُ فِي مَسَائِلَ مِنْهَا ؛ فَمِنْهَا ، إِذَا لَمَسَ فَرْجَهُ ، سَوَاءً كَانَ اللَّامِسُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ خُتئى آخَرُ ، أَوْ هُوَ نَفْسَهُ . وَمِنْهَا ، إِذَا مَسَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ لَشَهْوَةٍ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَمِنْهَا ، إِذَا لَمَسَتْ امْرَأَةٌ قُبْلَهُ بِشَهْوَةٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلِيهِ الْجُمْهُورُ . وَمَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا عَدَمُ التَّقْضِ . وَهُوَ وَجْهٌ . فَهَذِهِ سِتُّ مَسَائِلَ . وَأَمَّا الْخُتئى نَفْسَهُ ، فَيُتَصَوَّرُ نَقْضُ وَضُوءِهِ إِذَا قُلْنَا بِنَقْضِ وَضُوءِ الْمَمْسُوسِ فِي صَوْرٍ ؛ مِنْهَا ، إِذَا لَمَسَ رَجُلٌ ذَكَرَهُ ، وَامْرَأَةٌ قُبْلَهُ ، أَوْ عَكْسَهُ ، لَشَهْوَةٍ مِنْهَا . وَمِنْهَا ، لَوْ لَمَسَ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ لَشَهْوَةٍ ، وَمَسَّهُ الْخُتئى نَفْسَهُ أَيْضًا . وَمِنْهَا ، لَوْ لَمَسَ الْخُتئى ذَكَرَ نَفْسِهِ ، وَلَمَسَ رَجُلٌ قُبْلَهُ لَشَهْوَةٍ . وَمِنْهَا ، لَوْ لَمَسَ الْخُتئى قُبْلَ نَفْسِهِ ، وَلَمَسَتْ امْرَأَةٌ قُبْلَهُ أَيْضًا لَشَهْوَةٍ . وَمِنْهَا ، لَوْ لَمَسَ الْخُتئى قُبْلَ نَفْسِهِ (٥٢٩/١) ، وَلَمَسَتْ امْرَأَةٌ ذَكَرَهُ لَشَهْوَةٍ . وَمِنْهَا ، لَوْ لَمَسَ الْخُتئى ذَكَرَ نَفْسِهِ ، وَلَمَسَ رَجُلٌ فَرْجَهُ جَمِيعًا لَشَهْوَةٍ . وَمِنْهَا ، لَوْ لَمَسَ الْخُتئى قُبْلَ نَفْسِهِ ، وَلَمَسَتْ امْرَأَةٌ فَرْجَهُ جَمِيعًا لَشَهْوَةٍ . فَهَذِهِ ثَمَانِ مَسَائِلَ .

وَيُتَصَوَّرُ نَقْضُ وَضْعٍ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ فِي مَسَائِلَ ؛ مِنْهَا ، لَوْ مَسَّ رَجُلٌ ذَكَرَهُ ،  
 وَامْرَأَةً قَبْلَهُ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ مِنْهَا . وَمِنْهَا ، لَوْ مَسَّ رَجُلٌ قَبْلَهُ ، وَامْرَأَةً ذَكَرَهُ ، لَغَيْرِ  
 شَهْوَةٍ ، أَوْ شَهْوَةٍ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَسَّ فَرَجًا أَصْلِيًّا . وَمِنْهَا ، لَوْ  
 مَسَّتْ امْرَأَةٌ ذَكَرَهُ ، وَخُتْنِيَّ آخَرَ قَبْلَهُ ، فَقَدْ مَسَّ أَحَدُهُمَا فَرَجَهُ الْأَصْلِيَّ يَقِيْنًا .  
 وَمِنْهَا ، لَوْ مَسَّ رَجُلٌ قَبْلَهُ ، وَخُتْنِيَّ آخَرَ ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ مِنْ أَحَدِهِمَا مَسَّ فَرَجِ  
 أَصْلِيٍّ . وَمِنْهَا ، لَوْ مَسَّ الْخُتْنِيَّ ذَكَرَ نَفْسِهِ ، وَامْرَأَةً قَبْلَهُ ، لَغَيْرِ شَهْوَةٍ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا  
 رَجُلٌ لَمَسَ ذَكَرَهُ ، أَوْ امْرَأَةٌ لَمَسَتْ امْرَأَةً فَرَجَهَا . وَمِنْهَا ، لَوْ مَسَّ الْخُتْنِيَّ قَبْلَ  
 نَفْسِهِ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَهُ ، لَغَيْرِ شَهْوَةٍ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا رَجُلٌ لَمَسَ رَجُلٌ ذَكَرَهُ ، أَوْ امْرَأَةٌ  
 مَسَّتْ فَرَجَهَا . وَمِنْهَا ، لَوْ مَسَّ الْخُتْنِيَّ قَبْلَ نَفْسِهِ ، وَامْرَأَةً ذَكَرَهُ ، لَغَيْرِ شَهْوَةٍ .  
 وَمِنْهَا ، لَوْ مَسَّ الْخُتْنِيَّ قَبْلَ نَفْسِهِ ، وَخُتْنِيَّ آخَرَ ، لَشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَا أَشْبَهَ  
 ذَلِكَ . وَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْتَدِيَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ؛ لِتَيَقُّنِ زَوَالِ طَهْرِ  
 أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْوَضْعِ عَلَيْهِمَا .  
 تنبيه : هذا كله إذا وَجَدَ اللَّمَسُ مِنْ اثْنَيْنِ ، أَمَّا إِنْ وَجَدَ مِنْ وَاحِدٍ ؛ فَإِنْ مَسَّ  
 أَحَدُهُمَا ، لَمْ يَنْتَقِضْ ، إِلَّا أَنْ يَمَسَّ مَالَهُ مِنْهُ بِشَهْوَةٍ ، وَإِنْ مَسَّهَا جَمِيعًا ، انْتَقَضَ ،  
 سَوَاءً كَانَ اللَّامِسُ ذَكَرًا ، أَوْ أُنْثَى ، أَوْ خُتْنِيَّ ، أَوْ هُوَ لَشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . فَهَذِهِ اثْنَتَا  
 عَشْرَةَ مَسْأَلَةً .

فائدة : لَوْ لَمَسَ رَجُلٌ ذَكَرَ خُتْنِيَّ ، وَلَمَسَ الْخُتْنِيَّ ذَكَرَ الرَّجُلِ ، انْتَقَضَ وَضْعُ  
 الْخُتْنِيَّ ، وَيَنْتَقِضُ وَضْعُ الرَّجُلِ ، إِنْ وَجَدَ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا شَهْوَةً ، وَإِلَّا  
 فَلَا . وَلَوْ لَمَسَ الْخُتْنِيَّ فَرَجَ امْرَأَةٍ ، وَلَمَسَتْ امْرَأَةٌ قَبْلَهُ ، انْتَقَضَ وَضْعُهَا ، إِنْ كَانَ  
 لَشَهْوَةٍ مِنْهَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَلَوْ لَمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخُتْنَيْنِ ذَكَرَ الْآخَرِ أَوْ قَبْلَهُ ،  
 فَلَا نَقْضَ فِي حَقِّهِمَا ، فَإِنْ مَسَّ أَحَدُهُمَا ذَكَرَ الْآخَرِ ، وَالْآخَرُ قَبْلَ الْأَوَّلِ ، انْتَقَضَ  
 وَضْعُ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ ، إِنْ كَانَ لَشَهْوَةٍ ، وَإِلَّا فَلَا ، فَيَلْحَقُ حُكْمُهُ بِمَا قَبْلَهُ . وَإِذَا

وَفِي مَسِّ الدُّبْرِ وَمَسِّ الْمَرْأَةِ فَرَجَهَا رَوَاتَانِ .

الشرح الكبير

١٣٩ - مسألة : ( وفي مَسِّ الدُّبْرِ ، وَمَسِّ الْمَرْأَةِ فَرَجَهَا رَوَاتَانِ )  
إِحْدَاهُمَا ، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ  
فَلْيَتَوَضَّأْ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ <sup>(١)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ ، وَأَبُو زُرْعَةَ :  
حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ صَحِيحٌ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي مَسِّ الدُّبْرِ . وَلَأَنَّهُ أَحَدُ  
الْفَرَاجَيْنِ ، أَشْبَهَ الذَّكَرَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَنْقُضُ . قَالَ الْخَلَّالُ : الْعَمَلُ  
وَالْأَشْيَعُ فِي قَوْلِهِ ، أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الدُّبْرِ . وَكَذَلِكَ رَوَى الْمَرْوُذِيُّ ،  
أَنَّهُ قِيلَ لِأَحْمَدَ ، فِي الْجَارِيَةِ إِذَا مَسَّتْ فَرْجَهَا : عَلَيْهَا وَضُوءٌ ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ  
فِي هَذَا بِشَيْءٍ . لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَشْهُورَ إِنَّمَا هُوَ فِي مَسِّ الذَّكَرِ ، وَهَذَا لَيْسَ  
فِي مَعْنَاهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ مَسَّهُ ، وَلَا يُفْضَى إِلَى خُرُوجِ خَارِجِهِ ، فَلَمْ  
يَنْقُضْ ، كَلَمَسِ الْأُنْثَيْنِ .

الإنصاف

تَوَضَّأَ الْخُنْثَى ، وَلَمَسَ أَحَدَ فَرْجَيْهِ ، وَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَحْدَثَ وَتَطَهَّرَ ، وَلَمَسَ  
الْآخَرَ ، وَصَلَّى الْعَصْرَ ، أَوْ فَاتَتْهُ ، لَزِمَهُ إِعَادَتُهُمَا دُونَ الْوُضُوءِ . قُلْتُ : فَيُعَالَى  
بِهَا .  
قَوْلُهُ : فِي مَسِّ الدُّبْرِ ، وَمَسِّ الْمَرْأَةِ فَرَجَهَا ، رَوَاتَانِ . يَعْنِي عَلَى الْقَوْلِ بِنَقْضِ  
مَسِّ الذَّكَرِ ، أَمَّا مَسُّ حَلْقَةِ الدُّبْرِ ، فَأُطْلِقُ الْمُصَنِّفُ الرَّوَاتَيْنِ فِيهِ ، وَأُطْلِقُهُمَا فِي  
« الْمُعْنَى » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« التَّلْخِيسِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ،  
وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« ابْنِ  
عَبِيدَانَ » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَنْقُضُ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : يَنْقُضُ عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « النَّهَائَةِ » : وَهِيَ أَصَحُّ . قَالَ  
الزَّرْكَشِيُّ : وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ الْأَكْثَرِينَ ؛ الشَّرِيفُ ، وَأَبُو

(١) فِي : بَابِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٦٢/١ .

الخطَّاب ، والشَّيرَازِي ، وابن عَقِيل ، وابن البَنَّا ، وابن عَبْدُوس . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ  
الْأَحْمَدِي » ، وَ « الْهَدَايَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،  
وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَنْقُضُ . قَالَ الْخَلَّالُ : الْعَمَلُ  
عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ فِي قَوْلِهِ وَحُجَّتِهِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : لَا يَنْقُضُ فِي  
أَقْوَى الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ أَظْهَرُ . وَاخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ  
الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » :  
وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْصِيحِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ،  
وَ « الْمُتَنَحِّبِ » ؛ فَإِنَّهُمَا مَا ذَكَرَا إِلَّا الذَّكَرَ . وَأَمَّا مَنْ الرَّاوَةِ فَرَجَهَا ، فَاطْلَقَ  
الْمُصَنِّفُ فِيهِ الرَّوَايَتَيْنِ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ،  
وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ،  
وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » ، وَ « الزُّرْكَشِيِّ » ؛  
إِحْدَاهُمَا ، يَنْقُضُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَنْقُضُ عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ  
الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : هَذِهِ الرَّوَايَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْصِيحِ » .  
وَقَطَعَ بِهِ فِي « النَّهَائَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ  
تَمِيمٍ » . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَنْقُضُ كَمَا سَكَّنَهَا . قَالَ ابْنُ عُيَيْدَانَ : وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ  
فِي « الْمُعْنَى » عَدَمُ التَّقْضِ . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ،  
وَ « الْمُتَنَحِّبِ » .

تَبَيَّنَ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ الْمَلْمُوسُ فَرَجَهَا ، أَوْ فَرَجَ  
غَيْرَهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » :  
يَنْقُضُ مَنْ فَرَجَ الْمَرَاةَ ، وَفِي مَسْأَلَةٍ فَرَجَ نَفْسَهَا وَجْهَانِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَفِيهِ  
نَظَرٌ . انْتَهَى . قُلْتُ : لَوْ قِيلَ بِالْعَكْسِ لَكَانَ أَوْجَهُ ، قِيَاسًا عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا  
ابْنُ الزَّاعُونِيِّ فِي مَنْ ذَكَرَ غَيْرِهِ .

وَعَنَّهُ ، لَا يَنْقُضُ مَسَّ الْفَرْجِ بِحَالٍ .

المقنع

الشرح الكبير

١٤٠ - مسألة ؛ قال : ( وعنه : لا يَنْقُضُ مَسَّ الْفَرْجِ بِحَالٍ )

لحديث قيس بن طلق<sup>(١)</sup> ، وقياساً على سائر الأعضاء .

**فصل :** ولا يَنْتَقِضُ<sup>(٢)</sup> الوضوء بِمَسِّ غيرِ الْفَرْجَيْنِ مِنَ الْبَدَنِ فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُرْوَةَ الْوَضُوءِ مِنْ مَسِّ الْأُتَيْيْنِ . وقال عِكْرَمَةُ : مَنْ مَسَّ مَا بَيْنَ الْفَرْجَيْنِ فَلْيَتَوَضَّأْ . وقولُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى ؛ لَأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ . ولا يَنْتَقِضُ وضوءُ الْمَلْمُوسِ فَرْجَهُ أَيْضاً ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ [ ٥٦/١ ] إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي اللَّامِسِ . ولا يَنْتَقِضُ بِمَسِّ فَرْجِ الْبَهِيمَةِ . وقال اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ : عليه الوضوء . وما عليه الْجُمْهُورُ أَوْلَى ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ ، وَلَا هُوَ<sup>(٣)</sup> فِي مَعْنَاهُ .

**فائدتان ؛** إحداهما ، قال الزُّرْكَشِيُّ : ظاهرُ كلامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلنَّقْضِ بِذَلِكَ الشَّهْوَةُ ، وَهُوَ مُفَرَّغٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَاشْتَرَطَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى الرِّوَايَةِ الضَّعِيفَةِ . الثَّانِيَةُ ، هل مَسُّ الرَّجُلِ فَرْجَ الْمَرْأَةِ ، أَوْ مَسُّ الْمَرْأَةِ فَرْجَ الرَّجُلِ مِنْ قَبِيلِ مَسِّ النِّسَاءِ ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ مَسِّ الْفَرْجِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، حَكَاهُمَا الْقَاضِي فِي «شَرْحِهِ» . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ«الرَّعَايَةُ» ، وَغَيْرُهُمْ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ مَسِّ الْفَرْجِ [ ١٠٠/١ ] ، فَلَا يُشْتَرَطُ لَذَلِكَ شَهْوَةٌ . قَالَ فِي «النُّكْتِ» : وَهُوَ الْأَظْهَرُ . وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَسِّ النِّسَاءِ . اشْتَرَطَ الشَّهْوَةَ عَلَى الصَّحِيحِ ، عَلَى مَا يَأْتِي .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧ .

(٢) فِي م : يَنْقُضُ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

الْحَامِسُ ، أَنْ تَمَسَّ بَشْرَتُهُ بَشْرَةَ أَنْثَى لِشَهْوَةٍ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ .  
وَعَنْهُ ، يَنْقُضُ لِمَسِّهَا بِكُلِّ حَالٍ .

١٤١ - مسألة : ( الخامس ، أن تَمَسَّ بَشْرَتُهُ بَشْرَةَ أَنْثَى لِشَهْوَةٍ .  
وعنه : لا يَنْقُضُ . وعنه : يَنْقُضُ لِمَسِّهَا بِكُلِّ حَالٍ ) اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ  
أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الْمَلَامَسَةِ ، فَرَوَى عَنْهَا تَنْقُضُ الْوُضُوءِ بِكُلِّ حَالٍ .  
وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَيُرْوَى إِيْجَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ مُطْلَقًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَعَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ،  
وَالنَّخَعِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ  
لَا مَسْتَمْتُمْ النَّسَاءَ ﴾ <sup>(١)</sup> . قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الْقُبْلَةُ مِنَ اللَّمَسِ وَفِيهَا

قوله : الخامس ، أن تَمَسَّ بَشْرَتُهُ بَشْرَةَ أَنْثَى لِشَهْوَةٍ . هذا المذهب ، وعليه  
جماهير الأصحاب . وعنه ، لا يَنْقُضُ مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ الْآجُرِيُّ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ  
فِي « فِتَاوَاهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » ، وَلَوْ بَاشَرَتْ مُبَاشَرَةً فَاحِشَةً . وَقِيلَ : إِنْ اتَّشَرَّ  
نَقَضُ ، وَإِلَّا فَلَا . وعنه ، يَنْقُضُ مُطْلَقًا . وَحَكَّى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْهَا .  
وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » .

فَالْتَدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، حَيْثُ قُلْنَا : لَا يَنْقُضُ مَسُّ الْأُنْثَى . اسْتَحَبَّ الْوُضُوءَ  
مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ الشَّيْخُ  
تَقِيُّ الدِّينِ : يُسْتَحَبُّ إِنْ لَمَسَهَا لِشَهْوَةٍ ، وَإِلَّا فَلَا . الثَّانِيَةُ ، حُكْمُ مَسِّ الْمَرْأَةِ بِبَشْرَةِ  
الرَّجُلِ ، حُكْمُ مَسِّ الرَّجُلِ بِبَشْرَةِ الْمَرْأَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَقَطَعَ بِهِ  
الْأَكْثَرُ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْقُضُ مَسُّ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ ، وَإِنْ قُلْنَا : يَنْقُضُ لِمَسِّهَا لَهَا . وَهِيَ  
ظَاهِرُ « الْمَعْنَى » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « ابْنِ  
تَمِيمٍ » .

الْوُضُوءُ . رَوَاهُ الْأَثَرُ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً ثَانِيَةً ، أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ بِحَالٍ .  
يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ ، وَالْحَسَنِ ،  
وَمُسْرُوقٍ <sup>(١)</sup> . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : مَنْ قَبَّلَ حَلَالًا  
فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ قَبَّلَ حَرَامًا فَعَلِيهِ الْوُضُوءُ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ . فَإِنْ  
بَاسَرَ لَشَهْوَةٍ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا ثَوْبٌ ، وَانْتَشَرَ ، فَعَلِيهِ الْوُضُوءُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ،  
وَيَعْقُوبَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ لِمَا رَوَى  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ عَائِشَةَ ، وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ،  
وَالنَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup> مِنْ رِوَايَةِ التَّيْمِيِّ <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَا : لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ . وَقَالَ

تَبِيَّانُ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَفْهُومُ كَلَامِهِ ، أَنَّ مَسَّ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ ، وَمَسَّ الْمَرْأَةِ لِلْمَرْأَةِ  
لَا يَنْقُضُ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ :  
يَنْقُضُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « الْمَجَرَّدِ » . فَيَنْقُضُ مَسُّ أَحَدِهِمَا لِلْأُخْرَى ، وَمَسُّ  
لِهَا . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَخَرَجَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » النَّقْضُ بِمَسِّ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ  
لَشَهْوَةِ السَّحَاقِ . الثَّانِي ، دَخَلَ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ الْمَيْتَةُ وَالصَّغِيرَةُ وَالْعَجُوزُ وَذَاتُ  
الْمَحْرَمِ ، فَهِنَّ كَالشَّائِبَةِ الْحَيَّةِ الْأَجْنَبِيَّةِ ؛ أَمَّا الْمَيْتَةُ فَهِيَ كَالْحَيَّةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَابْنُ  
رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ الْمُتَقَدِّمُ ، وَابْنُ الْبَنَّا .

(١) أَبُو عَائِشَةَ مَسْرُوقٌ بِنُ الْأَجْدَعِ بِنِ مَالِكِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ التَّيَّابِيِّ الْفَقِيهَ الْعَابِدَ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ .  
طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ ٧٩ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٢٠ / ١٠٩ - ١١١ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقِبْلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٠ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ،  
فِي : بَابِ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقِبْلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٢٤ / ١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَرْكِ  
الْوُضُوءِ مِنَ الْقِبْلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَمَعُ ٨٦ / ١ ، ٨٧ .

(٣) أَبُو أَسْمَاءَ إِبْرَاهِيمَ بِنُ يَزِيدَ بِنُ شَرِيكَ التَّيْمِيِّ الْكُوفِيُّ ، كَانَ مِنَ الْعِبَادِ ، مَاتَ وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، تَوَفَّى سَنَةَ  
الْبَتْنَيْنِ وَتِسْعِينَ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٧٦ / ١ ، ١٧٧ .

النسائي : ليس في هذا الباب شيء أحسن من هذا الحديث ، وإن كان مُرسلاً . وعن عائشة ، رضى الله عنها ، قالت : فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ ، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> . وعنها ، قالت : كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيِ

وقدمه في « الرعاية الكبرى » . وهو ظاهر كلام الخريزي ، و « الكافي » ، و « المحرر » ، و « الوجيز » ، وغيرهم . وقيل : لا يَنْقُضُ لَمْسُهَا . اختاره المجدد ، والشريف أبو جعفر ، وابن عقيل . وقدمه في « الرعاية الصغرى » . وأطلقهما في « المذهب » ، و « المغني » ، و « الشرح » ، و « ابن تميم » ، و « الحاويين » ، و « الفروع » ، و « الفائق » . وأما الصغرة فهي كالكبيرة ، على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وجرم به في « المستوعب » ، و « التلخيص » ، و « الإفادات » ، و « المغني » ، و « الكافي » ، و « الشرح » ، و ابن رزين في « شرحه » ، و « ابن تميم » ، و « الحاويين » ، و « الفروع » ، و « الفائق » ، و « ابن عبيدان » ،

(١) في : باب ما يقال في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٥٢/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الدعاء في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٣/١ . والترمذي ، في : باب في دعاء الوتر ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى ٧٢/١ . والنسائي ، في : باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب نصب القدمين في السجود ، وباب نوع آخر من باب الدعاء في السجود ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب الاستعاذة برضاء الله من سخط الله تعالى ، من كتاب الاستعاذة . المجتبى ٨٥/١ ، ١٦٦/٢ ، ١٧٦ ، ٢٥٠/٨ . وابن ماجه ، في : باب ماجاء في القنوت في الوتر ، من كتاب إقامة الصلاة ، وفي : باب ما استعاذ منه رسول الله ﷺ ، من كتاب الدعاء . سنن ابن ماجه ٣٧٣/١ ، ١٢٦٣/٢ . والإمام مالك ، في : باب ماجاء في الدعاء ، من كتاب مس القرآن . الموطأ ٢١٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٨/٦ ، ٢٠١ .

وفي الباب عن علي ، رضى الله عنه ، في ذكر دعاء رسول الله ﷺ ، أخرجه أبو داود ، في : باب القنوت في الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٢٩/١ . والنسائي ، في : باب الدعاء في الوتر ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٢٠٦/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٦/١ ، ١١٨ ، ١٥٠ .



رسول الله ﷺ ورجلأى فى قِبَلْتِه ، فإذا سَجَدَ عَمَزَنِي فَقَبِضْتُ رِجْلِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَلِلنَّسَائِيِّ : مَسْنَى بِرِجْلِهِ<sup>(٢)</sup> . وَالآيَةُ أُرِيدَ بِهَا الْجِمَاعُ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَلَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسِّ الْجِمَاعُ ، فَكَذَلِكَ اللَّمْسُ . وَلَأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْمُفَاعَلَةِ ، وَالْمُفَاعَلَةُ لَا تَكُونُ مِنْ أَقَلِّ مِنْ اثْنَيْنِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَنْقُضُ إِذَا كَانَ لَشَهْوَةٍ وَلَا يَنْقُضُ لغيرِهَا ، جَمْعًا بَيْنَ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بَنَتْ أَى الْعَاصِرِ

وغيرهم . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْوَجِيزِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَصَرَّحَ الْمَجْدُ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ لِمَسِّ الطِّفْلِ ، وَإِنَّمَا يَنْقُضُ لِمَسِّ التِّي تُشْتَهَى . قُلْتُ : لَعَلَّهُ مُرَادٌ مِنْ أَطْلَقَ . وَأَمَّا الْعَجُوزُ فَهِيَ كَالشَّابَّةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمَعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الزَّزَكَشِيِّ » . وَصَحَّحَهُ النَّاطِلُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة على الفراش ، وباب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكى يسجد ، وباب التطوع خلف المرأة ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب ما يجوز من العمل فى الصلاة ، من أبواب العمل فى الصلاة . صحيح البخارى ١٠٧/١ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ٨١/٢ . ومسلم ، فى : باب الاعتراض بين يدي المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٦٦/١ . كأخرجه أبو داود ، فى : باب من قال : المرأة لا تقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٦٣/١ . والنسائى ، فى : باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٨٥/١ . وابن ماجه ، فى : باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٠٧/١ . والدارمى ، فى : باب المرأة تكون بين يدي المصل ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٣٢٨/١ . وإمام مالك ، فى : باب ماجاء فى صلاة الليل ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١١٧/١ . وإمام أحمد ، فى : المسند ٣٧/٦ ، ٥٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥ ، ٢٦٠ ، ٢٧٥ .

(٢) انظر التخرىج السابق .

ابن الربيع ، إذا سَجَدَ وَضَعَهَا ، وإذا قَامَ حَمَلَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) [ ٥٦/١ هـ ] . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَسْلُمُ مِنْ مَسْأَلَةٍ . وَلَأَنَّ اللَّمَسَ لَيْسَ بِحَدِّثٍ فِي نَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ دَاعٍ إِلَى الْحَدِّثِ ، فَاعْتَبِرَتْ الْحَالَةُ الَّتِي يَدْعُو فِيهَا إِلَى الْحَدِّثِ ، وَهِيَ حَالَةُ الشَّهْوَةِ . وَلَأَنَّهُ لَمَسٌ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ فَلَمْ يَنْقُضْ ، كَلَمَسِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّعْبِيِّ ، وَالنَّحْعِيِّ ، وَالْحَكَمِ ، وَحَمَادٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ ، وَذَوَاتِ الْمَحَارِمِ وَغَيْرِهِنَّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ

الإنصاف

« الْفُرُوعِ » : وَحَكَاهُمَا رَوَاتَيْنِ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُ . « أَنْتَهَى . قُلْتُ : الصَّوَابُ نَقْضُ وَضُوءِهَا إِنْ حَصَلَ لَهَا شَهْوَةٌ ، لَا نَقْضُ وَضُوءِهِ مُطْلَقًا » . وَأَمَّا ذَاتُ الْمَحْرَمِ فَهِيَ كَالْأَجْنَبِيَّةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْمَعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « ابْنِ تِمِيمٍ » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ النَّاطِلُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَحَكَاهُمَا ابْنُ عُيَيْنَانَ وَغَيْرُهُ ، رَوَاتَيْنِ .

فائدة : قال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : قُلْتُ : لَوْلَمَسُ شَيْخٍ كَبِيرٍ لَا شَهْوَةَ لَهُ مِنْ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٣٧/١ . ومسلم ، في : باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ، من كتاب المساجد ومواقع الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٨٥ ، ٣٨٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب العمل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١١/١ . والنسائي ، في : باب حمل الصبيان في الصلاة ووضعهم في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٠/٣ . والإمام مالك ، في : باب جامع الصلاة ، من كتاب السفر . الموطأ ١٧٠/١ .

قَوْلِهِ : لَا يَنْقُضُ لَمَسُ ذَاتِ الْمَحْرَمِ ، وَلَا الصَّغِيرَةِ ؛ لِأَنَّ لَمَسَهُمَا لَا يُفْضِي إِلَى خُرُوجِ خَارِجٍ ، أَشْبَهَ لَمَسَ الرَّجُلِ . وَلَنَا ، عُمُومُ النَّصِّ ، وَاللَّمَسُ النَّاقِضُ مُعْتَبَرٌ بِالشَّهْوَةِ ، فَمَتَى وَجَدْتَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمِيعِ . فَأَمَّا لَمَسُ الْمَرْأَةِ الْمَيِّتَةِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَنْقُضُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ ، وَكَأَيْ جِبِّ الْغُسْلِ بَوَاطِنِهَا . وَالثَّانِي ، لَا يَنْقُضُ . اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلشَّهْوَةِ ، فَهِيَ كَالرَّجُلِ .

**فصل :** وَلَا يَخْتَصُّ اللَّمَسُ النَّاقِضُ بِالْيَدِ ، بَلْ أَيْ شَيْءٍ مِنْهُ لَا قِيَ شَيْئًا مِنْ بَشَرَتِهَا مَعَ الشَّهْوَةِ ، انْتَفَضَ الْوُضُوءُ بِهِ ، سَوَاءً كَانَ عُضْوًا أَصْلِيًّا ، أَوْ زَائِدًا . وَحُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، لَا يَنْقُضُ اللَّمَسُ إِلَّا بِأَحَدِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِعُمُومِ النَّصْوَصِ ، وَالتَّخْصِيسُ بغيرِ دَلِيلٍ تَحْكُمُ ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ .

لَهَا شَهْوَةٌ ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ .

**فائدة :** قَدَّمَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» إِنْحَاقَ الْأَرْبَعَةِ بِغَيْرِهِمْ ، <sup>(١)</sup> عَلَى رِوَايَةِ النَّقْضِ بِشَهْوَةٍ ، وَقَدَّمَ <sup>(٢)</sup> عَلَى رِوَايَةِ النَّقْضِ مُطْلَقًا عَدَمَ الْإِنْحَاقِ . وَهُوَ ظَاهِرُ «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» فِي الثَّانِي .

**فائدة :** لَمَسُ الْمَرْأَةِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ لِشَهْوَةٍ لَا يَنْقُضُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، بَلَى . قَالَ الْقَاضِي فِي «مُقْنِعِهِ» : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ، النَّقْضُ إِذَا كَانَ لِشَهْوَةٍ . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ : وَهُوَ بَعِيدٌ .

**فصل :** فإن لمَسَهَا مِن ورائِ حائِل ، لم يَنْتَقِضْ وُضُوْءُهُ . هذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وقال مالِكٌ وَاللَّيْثُ : يَنْقُضُ إِذَا كَانَ ثَوْبًا رَقِيقًا . وكذلك قال رِبِيعَةُ : إِذَا غَمَزَهَا مِن ورائِ ثَوْبٍ رَقِيقٍ لَشَهْوَةٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّهْوَةَ مَوْجُودَةٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَنْقُضْ ، فَلَمْ يَنْقُضْ مِن ورائِ حائِل ، كَلَمَسَ الذَّكَرَ ، وَلَأنَّهُ لَمْ يَلْمَسْ جِسْمَ الْمَرْأَةِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمَسَ ثِيَابَهَا لَشَهْوَةٍ ، وَالشَّهْوَةُ لَا تُوجِبُ الْوُضُوْءَ بِمُجَرَّدِهَا ، كَمَا لَوْ وَجَدَتْ الشَّهْوَةُ بغيرِ لَمَسٍ .

**فصل :** فإن لَمَسَتِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا لَشَهْوَةٍ ، انْتَقَضَ وُضُوْءُهَا فِي أَحَدِي الرَّوَائِثَيْنِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ . وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا مَسَّتْ رَوْجَهَا ؟ قَالَ : مَا سَمِعْتُ فِيهِ شَيْئًا ، وَلَكِنْ هِيَ شَقِيقَةُ الرَّجُلِ ، يُعْجِبُنِي أَنْ تَتَوَضَّأَ ؛ لِأَنَّهَا مُلَامَسَةٌ تَنْقُضُ الْوُضُوْءَ ، فَاسْتَوَى فِيهَا الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ ، كَالْجَمَاعِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَنْتَقِضُ وُضُوْءُهَا . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالرَّوَائِثَيْنِ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الرِّجَالِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّمَسَ [ ١٠٥٧/١ ] مِنَ الرَّجُلِ مَعَ الشَّهْوَةِ مَظْنَّةٌ لَخُرُوجِ الْمَذَى النَّاقِضِ ، فَأَقِيمَ مَقَامَهُ ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ نَصٌّ وَلَا قِيَاسٌ فَلَا يُثْبِتُ الْحُكْمُ .

**تنبيه :** شَمِلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : أَنْ تَمَسَّ بَشْرَتَهُ بَشْرَةَ أَثْنَى . الْمَسَّ بِخَلْقَةٍ زَائِدَةٍ مِنَ اللَّامِيسِ أَوْ الْمَلْمُوسِ ؛ كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالْإِصْبَعِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ الْمَسُّ بَزَائِدٍ ، وَلَا مَسُّ الزَّائِدِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَنْقُضَ عَلَى مَا وَقَعَ لِي ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمُ الْأَصْلِ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ مَسَّ الذَّكَرَ الزَّائِدَ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ ، كَذَا هُنَا . قَالَ صَاحِبُ « النَّهَائَةِ » : وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ مَسُّ أَصْلِيٍّ بَزَائِدٍ ، بِخِلَافِ

الشرح الكبير

١٤٢ - مسألة : ( ولا يَنْقُضُ لَمَسُ الشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالظُّفْرِ ) وهذا ظاهرُ مذهبِ الشافعي ، وكذلك لَمَسُهَا بِشَعْرِهِ وَسِنِّهِ وَظْفَرِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بِإِقَاعِهِ عَلَيْهِ وَلَا الظُّهَارُ ، فَأَشْبَهَ الثَّوْبَ . وَيَخْرُجُ أَنَّ يَنْقُضَ لَمَسُ السِّنِّ وَالشَّعْرِ وَالظُّفْرِ وَالْأَمْرَدِ ؛ إِذَا كَانَ لَشَهْوَةٍ ، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّ لَمَسَ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا يَقْضِي لَوْجُودِ الشَّهْوَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى خُرُوجِ الْمَذْيِ ، وَلَا يَنْقُضُ لَمَسُ الْأَمْرَدِ ، وَلَا لَمَسُ الرَّجُلِ ، وَلَا لَمَسُ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الْآيَةِ ، وَلَا فِي مَعْنَاهُ ؛ لَكَوْنِهِ لَيْسَ مَحَلًّا لَشَهْوَةِ الْآخِرِ شَرْعًا . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » : إِذَا لَمَسَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ، أَوْ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ ، ( وَكَانَ بَيْنَهُمَا شَهْوَةٌ ) انْتَقَضَ وَضُوءُهُ فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءُ بِلَمَسِ

العكس . وشمل كلامه أيضًا اللَّمَسَ بِيَدٍ شَلَاءَ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَإِلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقَدْ مِمَّا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَالشَّعْرِ ؛ لِأَنَّهَا لَا رُوحَ فِيهَا . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ« الْحَاوِيَّتَيْنِ » . وَقِيلَ : لَا يَنْقُضُ مَسُّ أَصْلَيْ بَاشِلٍ ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ .  
قوله : وَلَا يَنْقُضُ لَمَسُ الشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالظُّفْرِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ [ ١ / ٤٠ ط ] . وَقِيلَ : يَنْقُضُ .

قوله : وَالْأَمْرَدُ . يَعْنِي ، أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ لَمَسُهُ وَلَوْ كَانَ لَشَهْوَةٍ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَقُطِعَ بِهِ أَكْثَرُ الْمُتَقَدِّمِينَ . وَخَرَجَ أَبُو الْخَطَّابِ رَوَايَةً بِالْإِنْقِاضِ إِذَا

المقنع **وَفِي نَقْضِ وُضْوءِ الْمَلْمُوسِ رِوَايَتَانِ .**

الشرح الكبير البهيمة ؛ لما ذكرنا ، ولا بمسّ خُنْثَى مُشْكِل ؛ لأنه لا يَعْلَمُ كَوْنَهُ رَجُلًا ولا امرأة . ولا يَنْتَقِضُ وُضْوءُ الخُنْثَى بِمَسِّ امرأةٍ ولا رجلٍ ؛ لأنه مُتَيَقِّنٌ بالطهارة ، شاكٌّ في الحدث ، قال شيخنا : ولا أَعْلَمُ في هذا كَلَهُ خِلَافًا<sup>(١)</sup> . وإن مَسَّ عَضْوُ امرأةٍ مَقْطُوعًا لم يَنْتَقِضْ وُضْوءُهُ ؛ لأنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المرأةِ ، ولا هو محلٌّ للشهوة .

١٤٣ - مسألة : ( وفي نَقْضِ وُضْوءِ الْمَلْمُوسِ رِوَايَتَانِ ) ؛ إحداهما ، يَنْتَقِضُ ؛ لأنَّ ما يَنْتَقِضُ بِالتِّقَاءِ الْبَشَرَتَيْنِ يَسْتَوِي فِيهِ اللَّامِسُ وَالْمَلْمُوسُ ، كالجماع . والثانية ، لا يَنْتَقِضُ ؛ لأنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ بِالنَّقْضِ فِي اللَّامِسِ ، فاختصَّ به ، كلَّمسِ الذَّكَرِ ، ولأنَّ الشَّهْوَةَ مِنَ اللَّامِسِ أَشَدُّ مِنْهَا فِي الْمَلْمُوسِ فامتنع القياسُ . وللشافعي قولان كهذهين .

الإنباف كان بشهوة . وحكاها ابنُ تميمٍ وَجْهًا . وجزم به في « الوجيز » . وحكاها في « الإيضاح » رواية . قال ابنُ رَجَبٍ في « الطَّبَقَاتِ » : وهو غريبٌ . قال ابنُ عَينٍ : وهذا قولٌ مُتَوَجِّعٌ . ونصره . قلتُ : وليس ببعيد . وتقدّم قولُ القاضي في « المجرّد » ، أَنَّهُ يَنْقُضُ مَسُّ الرَّجُلِ الرَّجُلَ وَمَسُّ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ لَشَهْوَةٍ ، فهنا بطريقٍ أَوَّلَى .

قوله : وفي نَقْضِ وُضْوءِ الْمَلْمُوسِ رِوَايَتَانِ . وأطلقهما في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الكافي » ، و « المذهب الأحمد » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الخلاصة » ، و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، وابنُ مُنجَى في

(١) انظر : المغنى ١/ ٢٦٢ .

« شَرْحِهِ » ، و « ابن تميم » ، و « الزَّرْكَشِيُّ » ، و « تَجْرِيدُ الْعِنَايَةِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَنْقُضُ ، وَإِنْ انْتَقَضَ وَضُوءُ اللَّامِسِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لَا يَنْقُضُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ ، وَالْأَزْجِيُّ فِي « النَّهَائِيَةِ » ، وَابْنُ هُبَيْرَةَ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « التَّصْحيحِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَنْقُضُ وَضُوءُهُ أَيْضًا . صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : اخْتَارَهَا ابْنُ عَبْدِ دُوسٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَحَكَى الْقَاضِي فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » إِنْ كَانَ الْمَلْمُوسُ رَجُلًا انْتَقَضَ طَهْرُهُ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : يَنْقُضُ وَضُوءَ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا . وَقِيلَ : مَعَ الشَّهْوَةِ مِنْهَا .

تَبْيِيهِ : مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْمَلْمُوسِ إِذَا قُلْنَا : يَنْقُضُ وَضُوءُ اللَّامِسِ . فَأَمَّا إِذَا قُلْنَا : لَا يَنْقُضُ . فَالْمَلْمُوسُ بِطَرِيقِ أَوَّلَى .

فَالْقَائِدُ : قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : لَمْ يَتَغَيَّرْ أَصْحَابُنَا الشَّهْوَةَ فِي الْمَلْمُوسِ . قَالَ فِي « التَّكْوِينِ » عَنْ قَوْلِهِ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اكْتِفَاءً مِنْهُمْ بَيَانِ حُكْمِ اللَّامِسِ ، وَأَنَّ الشَّهْوَةَ مُعْتَبَرَةٌ مِنْهُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : مَحَلُّ الْخِلَافِ ، وَفَاقًا لِلشَّيْخَيْنِ ، يَعْنِي بِهِمَا الْمُصَنِّفَ وَالْمَجْدَ ، فِيمَا إِذَا أُوجِدَتِ الشَّهْوَةُ مِنَ الْمَلْمُوسِ . قَالَ الْمَجْدُ : يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ رِوَايَةُ النُّقْضِ عَنْهُ عَلَى مَا إِذَا تَنَدَّى الْمَلْمُوسُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » : إِذَا قُلْنَا بِالنُّقْضِ فِي الْمَلْمُوسِ ، اعْتَبَرْنَا الشَّهْوَةَ فِي الْمَشْهُورِ ، كَمَا نَعْتَبِرُهَا مِنَ اللَّامِسِ ، حَتَّى يَنْقُضَ وَضُوءُهُ إِذَا أُوجِدَتِ الشَّهْوَةُ مِنْهُ دُونَ اللَّامِسِ ، وَلَا يَنْقُضُ إِذَا لَمْ تُوجَدْ مِنْهُ وَإِنْ أُوجِدَتْ عِنْدَ اللَّامِسِ . انْتَهَى .

فَالْقَائِدُ : لَا يَنْقُضُ وَضُوءَ الْمَلْمُوسِ فَرْجُهُ ، ذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ ابْنَهُ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . قَالَ فِي

١٤٤ - مسألة : ( السَّادِسُ ، غُسْلُ الْمَيِّتِ ) وهو ناقِضٌ للوُضوءِ في قول أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، سَوَاءَ كَانَ الْمَغْسُولُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا . وهو قولُ النَّحْيِيِّ ، وإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمرَ ، وابنَ عَبَّاسٍ ، كَانَا يَأْمُرَانِ غَاسِلَ الْمَيِّتِ بِالْوُضوءِ . وعن أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَقَلُّ مَا فِيهِ الْوُضوءُ . وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلِأَنَّ الْغَاسِلَ لَا يَسْلُمُ مِنْ مَسِّ عَوْرَةِ الْمَيِّتِ غَالِبًا ، فَأَقِيمَ مَقَامَهُ ؛ كَالنَّوْمِ مَعَ الْحَدَثِ . وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ : لَا يَنْقُضُ . وهو قولُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ . قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ

« التُّكَيْتِ » : وَصَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ رِوَايَةَ النَّقْضِ . وَحَكَى الْخِلَافَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » وَجَهَيْنِ ، وَأُطْلِقَهُمَا ، ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ : رِوَايَتَانِ . وَقِيلَ : لَا يَنْتَقِضُ وَضوءُ الْمَلْمُوسِ ذِكْرُهُ ، بِخِلَافِ لَمَسِّ قُبُلِ الْمَرَأَةِ . انْتَهَى . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، بَعْدَ ذِكْرِ الرَّوَايَتَيْنِ فِي الْمَلْمُوسِ : وَحَكَى عَدَمَ النَّقْضِ إِذَا لَمَسَ الرَّجُلُ فَرْجَ امْرَأَةٍ ، لَمْ يَنْتَقِضْ طَهْرُهَا بِحَالٍ . قَالَ : وَعَلَى رِوَايَةِ النَّقْضِ ؛ إِنْ كَانَ لَشَهْوَةٍ ، انْتَقَضَ وَضوءُهَا ، وَإِلَّا فَلَا . قَالَ فِي « التُّكَيْتِ » : لَا يَنْتَقِضُ وَضوءُ الْمَلْمُوسِ فَرْجُهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِشَهْوَةٍ ، فَبِهِ الرِّوَايَتَانِ . انْتَهَى . وَتَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ فِي الْبَابِ ، فِي آخِرِ الْكَلَامِ عَلَى مَسِّ الذَّكَرِ .

قوله : السَّادِسُ ، غُسْلُ الْمَيِّتِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنْ غُسْلَ الْمَيِّتِ يَنْقُضُ الْوُضوءَ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنهُ ، لَا يَنْقُضُ . اخْتَارَهُ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَلِبَعْضِ الْأَصْحَابِ اِحْتِمَالُ بَعْدَمِ النَّقْضِ إِذَا غَسَّلَهُ فِي قَبْرِصٍ . قَالَ فِي



السَّايِعُ ، أَكَلَ لَحْمِ الْجَزُورِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « تَوَضَّأُوا مِنَ لُحُومِ الْإِبِلِ ، وَلَا تَتَوَضَّأُوا مِنْ لُحُومِ الْعَنَمِ » .

صحيح ، ولا هو في معنى [ ٥٧/١ ] المنصوص عليه ، ولأنه غُسل آدمي ، أشبه غُسل الحي<sup>(١)</sup> . وكلام أحمد يدل على أنه مُستحب غير واجب ؛ فإنه قال : أحبُّ إلى أن يتوضَّأ . وعَلَّ نفى وجوب الغُسل من غُسل الميت ، بكون الخبر الوارد فيه موقوفاً على أي هُريرة ، فإذا لم يوجب الغُسل بقول أي هُريرة ، مع احتمال أن يكون مرفوعاً ، فلأن لا يوجب الوضوء بقوله ، مع عدم هذا الاحتمال أولى ، ولأن الأصل عدم وجوبه ، فيبقى على الأصل .

١٤٥ - مسألة : ( السَّايِعُ ، أَكَلَ لَحْمِ الْجَزُورِ ) وجُمْلَةُ ذلك أن أَكَلَ لَحْمِ الْإِبِلِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، سواء أَكَلَهُ عَالِماً أَوْ جَاهِلاً ، نِيًّا أَوْ

الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى : وهي أَظْهَرُ .

الإنصاف

تنبیه : قِيْدُ « الرَّعَايَةِ » مسألة نَقْضِ الْوُضُوءِ بِغُسْلِهِ ، بما إذا قلنا : يَنْقُضُ مَسُّ الْفَرْجِ . وهو ظاهرٌ تَغْلِيلُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وظاهرُ كلامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، الإِطْلَاقُ . وقد يَكُونُ تَعْدِيًّا .

فائدتان ؛ إحداهما ، غُسلُ بعضِ الميتِ كغُسلِ جَمِيعِهِ ، على الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وقيل : لا يَنْقُضُ غُسلُ الْبَعْضِ . قال في « الرَّعَايَةِ » : وهو أَظْهَرُ . الثانية ، لو يَمَسُّ الميتُ لَتَعَدَّى الْغُسْلُ ، لم يَنْقُضْ ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نصُّ عليه ، وعليه الْأَصْحَابُ . وفيه احتمالٌ أَنَّهُ كَالْغُسْلِ .

قوله : السَّايِعُ ، أَكَلَ لَحْمِ الْجَزُورِ . هذا المذهبُ مُطْلَقاً بلا رَيْبٍ . ونصُّ

(١) انظر : المغني ٢٥٦/١ .

مَطْبُوحًا ، في ظاهرِ المَذْهَبِ . وهو قولُ جابرِ بنِ سَمْرَةَ <sup>(١)</sup> ، ومحمدِ بنِ إِسْحاقَ <sup>(٢)</sup> ، وأبي خَيْثَمَةَ <sup>(٣)</sup> ، وَيَحْيَى بنِ يَحْيَى <sup>(٤)</sup> ، وابنِ المُنْذِرِ ، وأحدُ قَوْلِي الشافعيِّ . قالَ الخَطَّابِيُّ : ذَهَبَ إلى هذا عَامَّةُ أَصْحَابِ الحديثِ . وَرَوَى عن أبي عبدِ اللَّهِ أَنَّهُ قالَ : إِنْ كانَ لا يَعْلَمُ ، فليسَ عليه وُضوءٌ ، وَإِنْ كانَ قد عَلِمَ وَسَمِعَ ؛ فعليه الوُضوءُ واجِبٌ ، ليسَ هو كَمَنْ لا يَعْلَمُ . قالَ الخَلَّالُ : وعلى هذا اسْتَقَرَّ قولُ أبي عبدِ اللَّهِ . وقالَ الثَّورِيُّ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ : لا وُضوءَ عليه بحالٍ . وحكاه ابنُ عَقِيلٍ روايةً عن أحمدَ ؛ لما رَوَى ابنُ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قالَ : « الوُضوءُ

عليه . وعليه عَامَّةُ الأَصْحَابِ . وهو مِنَ المُفْرَدَاتِ . وَجَزَمَ به في « المَذْهَبِ الأَحْمَدِ » وغيره . وعنه ، إِنْ عَلِمَ التَّهَيُّ ، نَقَضَ ، وإلَّا فلا . اختارَه الخَلَّالُ وغيره . قالَ الخَلَّالُ : على هذا اسْتَقَرَّ قولُ أبي عبدِ اللَّهِ . وأطْلَقَهُما في « المَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وعنه ، لا يَنْقُضُ مُطْلَقًا . اختارَه يوسُفُ الجَوْزِيُّ ، والشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وعنه ، يَنْقُضُ تَنْتِهَ فقط . ذَكَرَها [١/١٠٩] ابنُ حامِدٍ . وعنه ، لا يَعيدُ إِذَا طالَتِ المُدَّةُ وَفُحِشَتْ . قالَ الزَّرْكَشِيُّ : كَعَشْرٍ سِتِّينَ . وقيلَ :

(١) أبو خالد جابر بن سمرة بن جندة السوائي، له صحبة مشهورة، ورواية أحاديث، توفي سنة ست وسبعين . سير أعلام النبلاء ١٨٦/٣-١٨٨ .

(٢) أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المظلي مولاهم المدني، صاحب السيرة النبوية، توفي سنة خمسين ومائة . سير أعلام النبلاء ٣٣/٧-٥٥ .

(٣) أبو خيثمة زهير بن معاوية بن حُذَيْج الجعفي الكوفي، كان حافظًا متقنًا، توفي سنة اثنين وقيل ثلاث وسبعين ومائة . تهذيب التهذيب ٣٥١/٣-٣٥٣ .

(٤) أبو زكريا يحيى بن يحيى بن بكر الحمصي النيسابوري الحافظ، شيخ الإسلام، توفي سنة ست وعشرين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٥١٢/١٠-٥١٩ .

وهو غير أبي محمد يحيى بن يحيى بن كثير البربري الأندلسي، صاحب الإمام مالك، كان كبير الشأن، وافر الجلالة، توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين . انظر : سير أعلام النبلاء ٥١٩/١٠-٥٢٥ .

الشرح الكبير

مِمَّا يَخْرُجُ لَا مِمَّا يَدْخُلُ»<sup>(١)</sup>. وقال جابر: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسبت النار. رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>. ولأنه مأكول فلم يَنْقُضْ، كسائر المأكولات. ولنا، ما روى البراء بن عازب، أن رسول الله ﷺ سئل: أفتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قال: «نَعَمْ». قال: أفتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْعَنَمِ؟ قال: «لَا». رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي<sup>(٣)</sup>. وروى جابر بن سمرة، عن النبي ﷺ مثله. أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>. قال أحمد: فيه حديثان صحيحان؛

لا يعيد متأول. وقيل: فيه مطلقا روايتان. فعلى الرواية الثانية، عدم العلم بالنهي هو عدم العلم بالحدِيث. قاله الشيخ تقي الدين وغيره، فمن علم لا يُعَدُّ. وعنه، بلى، مع التأويل. وعنه، مع طول المدّة.

(١) أخرجه الدارقطني، في: باب الوضوء من الخارج من البدن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١/ ١٥١. والبيهقي، في: باب التوضي من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ١/ ١٥٩. والميشي، في: باب ترك الوضوء مما مسبت النار، من كتاب الطهارة. مجمع الزوائد ١/ ٢٥٢. وذكر أن الطبراني أخرجه في الكبير.

(٢) في: باب ترك الوضوء مما مسبت النار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٤٣. كما أخرجه الترمذي، في: باب ترك الوضوء مما غرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذي ١/ ١١٢. والنسائي، في: باب ترك الوضوء مما غرت النار، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/ ٩٠.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٤١. والترمذي، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذي ١/ ١١٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ٤/ ٢٨٨، ٣٠٣.

(٤) في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٧٥. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ٥/ ٨٦، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨. كما أخرجه عن ذى القعدة، في: المسند ٤/ ٦٧، ١١٢/٥.

حديث البراء ، وجابر بن سمرة . فأما حديث ابن عباس ؛ فإنه هو من قوله ، موقوف عليه ، ولو صحَّ لوجب تقديم حديثنا عليه ؛ لكونه أصحَّ وأخصَّ ، والخاصُّ يقدَّم على العام . وحديث جابر لا يعارض حديثنا أيضًا ؛ لصحته وتخصُّصه . فإن قيل : فحديث جابر متأخِّر ، فيكون ناسخًا . قلنا : لا يصحُّ أن يكون ناسخًا ؛ لوجوه أربعة ؛ أحدها ، أن الأمر بالوضوء من لحوم الإبل متأخِّر عن نسخ الوضوء ممَّا مسَّت النار ، أو مقارن له ؛ بدليل أنه قرن الأمر بالوضوء من لحوم الإبل بالنتهي عن الوضوء [ ٥٨/١ ] من لحوم الغنم ، وهي ممَّا مسَّت النار ، فأما أن يكون النسخ حصل بهذا النهي ، أو بشيء قبله ؛ ( فإن كان حصل به ، كان الأمر بالوضوء من لحوم الإبل مقارنًا لنسخ الوضوء ممَّا مسَّت النار ، فلا ) يكون ناسخًا له ، إذ من شروط النسخ تأخُّر الناسخ ، وكذلك إن كان بما قبله ؛ لأنَّ الشيء لا يُنسخ بما قبله . الثاني ، أن النقص بلحوم الإبل يتناول ما مسَّت النار وغيره ، ونسخ إحدى الجهات لا يثبت به نسخ الأخرى ، كما لو حرمت المرأة بالرضاع ، وبكونها ربيبةً ، فنسخ تحريم الرضاع لم يكن نسخًا لتحريم الربيبة . الثالث ، أن خبرهم عامٌّ ، وخبرنا خاصٌّ ، فالجمع بينهما ممكنٌ بحمل خبرهم على ما سوى صورة التخصيص ، ومن شروط النسخ تعدُّر الجمع بين النصين . الرابع ، أن خبرنا أصحُّ من خبرهم وأخصُّ ، والناسخ لا بدُّ أن يكون مساويًا للمنسوخ ، أو راجعًا عليه . فإن قيل : الأمر بالوضوء في خبركم يَحتمل الاستحباب ، ويَحتمل

أَنَّهُ أَرَادَ بِالْوُضُوءِ غَسْلَ الْيَدِ ؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ إِلَى الطَّعَامِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْمُرُ بِالْوُضُوءِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ ، وَخُصَّ ذَلِكَ بِلَحْمِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنَ الْحَرَارَةِ وَالرُّهُومَةِ (١) مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ . قُلْنَا : أَمَّا الْأَوَّلُ فَمُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ ، مِنْ وَجْهِهِ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ مُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوُجُوبُ . الثَّانِي ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ حُكْمِ هَذَا اللَّحْمِ ، فَأَجَابَ بِالْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى غَيْرِ الْوُجُوبِ كَانَ تَلْيِيسًا لَا جَوَابًا . الثَّالِثُ ، أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَنَهُ بِالنَّهْيِ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ ، وَالْمُرَادُ بِالنَّهْيِ هَهُنَا نَهْيُ الْإِجَابِ لَا التَّحْرِيمِ ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَى الْإِجَابِ ؛ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ . وَأَمَّا الثَّانِي ، فَلَا يَصِحُّ ؛ لِوُجُوهٍ أَرْبَعَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ حَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ؛ لَكُونَ غَسْلَ الْيَدِ بِمُقَرَّبِهَا غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ . الثَّانِي ، أَنَّ الْوُضُوءَ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ ، إِذَا الظَّاهِرُ مِنْهُ التَّكَلُّمُ بِمَوْضُوعَاتِهِ . الثَّالِثُ ، أَنَّهُ خَرَجَ جَوَابًا لِلِسُؤَالٍ عَنْ حُكْمِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِهَا ، وَالصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِهَا ، فَلَا يُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ سِوَى الْوُضُوءِ الْمُرَادِ لِلصَّلَاةِ ظَاهِرًا . الرَّابِعُ ، أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ غَسْلَ الْيَدِ لَمَا فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَحْمِ الْغَنَمِ ؛ فَإِنَّ غَسْلَ الْيَدِ مِنْهُمَا مُسْتَحَبٌّ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ زِيَادَةِ الرُّهُومَةِ مَمْنُوعٌ ، وَإِنْ ثَبَتَ فَهُوَ أَمْرٌ يَسِيرٌ ، لَا يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ ، وَصَرَّفَ اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ إِنَّمَا يَكُونُ بِدَلِيلِ قَوِيٍّ بِقَدْرِ قُوَّةِ الظُّوَاهِرِ الْمَتْرُوكَةِ ، وَأَقْوَى مِنْهَا ، فَأَمَّا قِيَاسُهُمْ فَهُوَ طَرْدِيٌّ لَا مَعْنَى فِيهِ ، وَإِنْتِفَاءُ الْحُكْمِ فِي سَائِرِ الْمَأْكُولَاتِ [ ٥٨/١ هـ ] ؛ لِانْتِفَاءِ الْمُقْتَضَى ، لَا لَكُونِهِ

فَإِنْ شَرِبَ مِنْ لَبَنِهَا ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ، .....

مَأْكُولًا . وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ مُخَالَفَتَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَوْجَبُوا الْوُضُوءَ بِأَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ تُخَالِفُ الْأُصُولَ ؛ فَأَبُو حَنِيفَةَ أَوْجَبَهُ بِالْفَهْقَةِ فِي الصَّلَاةِ دُونَ خَارِجِهَا ، بِحَدِيثِ مُرْسَلٍ مِنْ مَرَّاسِيلِ أَبِي الْعَالِيَةِ ، وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَوْجَبَاهُ بِمَسِّ الذَّكَرِ ، بِحَدِيثٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، مُعَارِضٍ بِمِثْلِهِ ، دُونَ مَسِّ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ ، وَتَرَكُوا هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مُعَارِضَ لَهُ ، مَعَ بُعْدِهِ عَنِ التَّأْوِيلِ وَقُوَّةِ دَلَالَتِهِ ، لِقِيَاسِ طَرْدِيٍّ لَا مَعْنَى فِيهِ .

١٤٦ - مسألة : ( فَإِنْ شَرِبَ مِنْ لَبَنِهَا ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ) إِحْدَاهُمَا ، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ؛ لِمَا رَوَى أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ أَلْبَانِ الْإِبِلِ ، فَقَالَ : « تَوْضُؤُوا مِنْ أَلْبَانِهَا » . وَسَأَلَ عَنْ أَلْبَانِ الْغَنَمِ ، فَقَالَ :

قوله : فَإِنْ شَرِبَ مِنْ لَبَنِهَا ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ . يَعْنِي إِذَا قُلْنَا : يَنْقُضُ اللَّحْمُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْإِرْشَادِ » ، وَ « الْمُجَرَّدِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « ابْنُ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « ابْنُ عُثَيْدَانَ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الرُّعَايَةُ الْكُبْرَى » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَنْقُضُ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : اخْتَارَهَا الْكَثِيرُ مِنْ أَصْحَابِنَا . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هُوَ اخْتِيَارُ الْأَكْثَرِينَ . وَهُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ « الْخَرْقِيِّ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » ، وَصَاحِبُ « التَّصْحِيحِ » . قَالَ التَّائِيظُ : هَذَا الْمَنْصُورُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَقْوَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، هُوَ كَاللَّحْمِ . جَزَمَ بِهِ

وَأِنْ أَكَلَ مِنْ كَبِدِهَا أَوْ طَحَالِهَا ، فَعَلَى وَجْهِهِ .

الشرح الكبير

« لَا تَتَوَضَّؤْا مِنَ الْبَانِيَا » . رواه الإمام أحمد ، وابن ماجه <sup>(١)</sup> . وروى عن عبد الله بن عمر نَحْوَهُ <sup>(٢)</sup> . والثانية ، لا وُضُوءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي اللَّحْمِ . وحديث أسيد بن حضير في طريقه الْحَجَّاجُ ابن أَرْطَاة ، قال الإمام أحمد والدارقطني : لَا يُحْتَجُّ بِهِ . وحديث عبد الله ابن عمر رواه ابن ماجه من رواية عطاء بن السائب ، وقد قيل : عطاء اختلط في آخر عمره . قال أحمد : مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا فَهُوَ صَحِيحٌ ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا لَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ . وَالْحُكْمُ فِي اللَّحْمِ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، فَيَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ .

١٤٧ - مسألة : ( وَإِنْ أَكَلَ مِنْ كَبِدِهَا أَوْ طَحَالِهَا ، فَعَلَى وَجْهِهِ ) أَحَدُهُمَا ، لَا يَنْقُضُ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ . والثاني ، يَنْقُضُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ

الإنصاف

في «الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى» ، و«الْحَاوِيَيْنِ» .  
تبيينه : حكى الأصحابُ الْخِلَافَ رِوَايَتَيْنِ ، وَحَكَاهُمَا فِي «الْإِرْشَادِ» وَجْهَيْنِ .

قوله : وَإِنْ أَكَلَ مِنْ كَبِدِهَا أَوْ طَحَالِهَا ، فَعَلَى وَجْهِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمُجَرَّدِ» ، و«الْهِدَايَةِ» ، و«الْمُنْذَهَبِ» ، و«مَسْبُوكِ الدَّهَبِ» ، و«الْمُسْتَوْعِبِ» ، و«الْكَافِي» ، و«الْهَادِي» ، و«الْمُعْنَى» ، و«التَّلْخِصِ» ، و«الْبُلْغَةِ» ، و«الشَّرْحِ» ، و«الْمُحَرَّرِ» ، وابنُ مُنْجَى فِي «شَرْحِهِ» ، و«ابنِ تَمِيمٍ» ، و«الرَّعَايَتَيْنِ» ، و«الْحَاوِيَيْنِ» ،

(١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٦٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٢/٤ .

(٢) انظر : ابن ماجه في الموضع السابق .

جُمْلَةُ الْجَزُورِ ، وَاللَّحْمُ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ جُمْلَةِ الْحَيَوَانِ ، فَإِنَّ تَحْرِيمَ لَحْمِ  
الْخِنْزِيرِ يَتَنَاوَلُ جُمْلَتَهُ ، كَذَلِكَ هَهُنَا ، وَحُكْمُ سَائِرِ أَجْزَائِهِ غَيْرِ اللَّحْمِ ؛  
كَالسَّنَامِ ، وَالكَرْشِ ، وَالذَّهْنِ ، وَالْمَرْقِ ، وَالْمُصْرَانِ ، وَالْحِلْدِ ، حُكْمُ  
الْكَبِدِ وَالطَّحَالِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

**فصل :** وَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَا سِوَى لَحْمِ الْجَزُورِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ .  
وهذا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَلَا نَعْلَمُ الْيَوْمَ فِيهِ خِلَافًا .  
وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةً فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ بِأَكْلِ لَحْمِ  
الْخِنْزِيرِ ، وَالصَّحِيحُ عَنْهُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدْ .  
وَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى إِجْبَابِ الْوُضُوءِ بِمَا غَيْرَ  
النَّارِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَمْرٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَأَبُو مُوسَى ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَعُمَرُ  
ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ  
وَعَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ » . رَوَاهُمَا

و « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنُ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْفَائِقُ » ؛ أَخَذَهَا ، لَا يَنْقُضُ . وَهُوَ  
الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هُوَ اخْتِيَارُ الْأَكْثَرِينَ . وَهُوَ  
ظَاهِرُ كَلَامِ « الْخِرَقِيِّ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « تَذَكِيرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ،  
وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَنَتِّجِ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِاقْتِصَارِهِمْ عَلَى اللَّحْمِ . وَصَحَّحَهُ  
فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « مَجْمَعِ  
الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَقَالَ : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ  
لَا يَنْقُضُ ، وَإِنْ قُلْنَا : يَنْقُضُ اللَّحْمُ وَاللَّبَنُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَالثَّانِي ،  
يَنْقُضُ .

تَنْبِيهَاتٌ ؛ أَخَذَهَا ، حَكَى الْخِلَافَ رَوَايَتَيْنِ ، فِي « الْمُجَرَّدِ » ،



مسلم<sup>(١)</sup> . ولنا ، [ ٥٩/١ ] قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ  
الْغَنَمِ » . وحديث جابر : كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ  
الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ . رواه أبو داود ، والنسائي<sup>(٢)</sup> . وَبَتَّ أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ ، وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> .

و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الْفَائِقِ » ،  
وغيرهم . وقدمه في « الْمُستَوْعِبِ » . وحكى أَكْثَرُهُمُ الْخِلَافَ وَجْهَيْنِ . وقدمه  
في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . الثاني ، ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ أَكْلُ مَا عَدَا مَا  
ذَكَرَهُ . واعلم أَنَّهُ الْخِلَافُ جَارٍ فِي بَقِيَّةِ أَجْزَائِهَا غَيْرِ اللَّحْمِ ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ  
الْمُصَنِّفِ . قال في « الْفُرُوعِ » : وَفِي بَقِيَّةِ الْأَجْزَاءِ وَالْمَرْقِ وَاللَّيْنِ رِوَايَاتَانِ . وقال  
الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَحُكْمُ سَائِرِ أَجْزَائِهِ غَيْرِ اللَّحْمِ ؛ كَالسَّنَامِ ، وَالكَرْشِ ،  
وَالدُّهْنِ ، وَالْمَرْقِ ، وَالْمُضْرَانِ ، وَالْجِلْدِ ، حُكْمُ الطَّحَالِ وَالْكَبِدِ . وقال في  
« الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَفِي سَنَامِهِ ، وَدُهْنِهِ ، وَمَرْقِهِ ، وَكَرْشِهِ ، وَمُضْرَانِهِ ، وَقِيلَ :  
وَجِلْدِهِ وَعَظْمِهِ . وَجْهَانِ . وقيل : رِوَايَاتَانِ . وقال في « الْمُستَوْعِبِ » : فِي  
شَحُومِهَا وَجْهَانِ . وحكى الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ ابْنُ تَمِيمٍ ، و « الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى » ،

(١) في : باب الوضوء مما مست النار ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ .

وحديث أبي هريرة أخرجه أبو داود ، في : باب التشديد في الوضوء مما مست النار ، من كتاب الطهارة .  
سنن أبي داود ٤٤/١ . والترمذي ، في : باب الوضوء مما غيرت النار ، من أبواب الطهارة . عارضة الأخوذي  
١٠٨/١ . والنسائي ، في : باب الوضوء مما غيرت النار ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٨٧/١ . والإمام أحمد ، في :  
المسند ٢٦٥/٢ ، ٢٧١ ، ٤٢٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٩ ، ٥٠٣ ، ٥٢٩ .

(٢) تقدم تخريجها في صفحة ٥٥ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري  
٦٣/١ . ومسلم ، في : باب نسخ الوضوء مما مست النار ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٣/١ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب ترك الوضوء مما مست النار ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٣/١ .  
والإمام مالك ، في : باب ترك الوضوء مما مسته النار ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٢٥/١ . والإمام أحمد ،  
في : المسند ٢٨١/١ ، ٣٦٦ .

## المقنع الثامن ، الرِّدَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ .

الشرح الكبير

١٤٨ - مسألة : ( الثامن ، الرِّدَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ ) الرِّدَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ يَبْطُلُ بِهَا الْوُضُوءُ وَالتَّيَمُّمُ ، وَهِيَ الْإِثْنَانُ بِمَا يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ ؛ نَظْقًا ،

الإنصاف

و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . الثَّالِثُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا ، أَنَّ أَكْلَ الْأَطْعِمَةِ الْمُحَرَّمَةِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَنْقُضُ الطَّعَامُ الْمُحَرَّمُ . وَعَنْهُ ، يَنْقُضُ اللَّحْمُ الْحَرَامُ مُطْلَقًا . وَعَنْهُ ، يَنْقُضُ لَحْمُ الْخَنَزِيرِ فَقَطْ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَبَقِيَّةُ التَّجَاسَاتِ تُخْرِجُ عَلَيْهِ حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَأَمَّا لَحْمُ الْحَبِيبِ الْمُبَاحُ لِلضَّرُورَةِ ؛ كَلَحْمِ السَّبَاعِ ، فَيَنْبَنِي الْخِلَافَ فِيهِ عَلَى أَنَّ التَّقْضَ بِلَحْمِ الْإِبِلِ تَعْبُدِيٌّ فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ ، أَوْ مَقُولُ الْمَغْنِيِّ ، فَيُعْطَى حُكْمُهُ ، بَلْ هُوَ أَهْلُ مِنْهُ ؟ انْتَهَى . قُلْتُ : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ تَعْبُدِيٌّ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هُوَ الْمَشْهُورُ . وَقِيلَ : هُوَ مُعَلَّلٌ ؛ فَقَدْ قِيلَ : إِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ ، ( وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : « عَلَى ذِرْوَةِ كُلِّ بَعِيرٍ شَيْطَانٌ » <sup>(١)</sup> ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهَا ، أَوْرَثَ ذَلِكَ قُوَّةَ شَيْطَانِيَّةٍ ، فَشُرْعَ وَضُوءُهُ مِنْهَا ؛ لِيُذْهَبَ سُورَةُ الشَّيْطَانِ .

قوله : الثامن ، الرِّدَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الرِّدَّةَ عَنِ الْإِسْلَامِ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَاخْتَارَهُ الْجُمْهُورُ . وَهُوَ مِنْ مَقْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : لَا تَنْقُضُ . وَذَكَرَ ابْنُ الرَّائِغُونِيِّ رَوَايَتَيْنِ فِي التَّقْضِ بِهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا نَصٌّ فِيهَا .

فائدة : لم يذكر القاضي في « الجامع » ، و « المحرر » ، و « الخصال » ،

(١-١) زيادة من : . والحديث أخرجه الدارمي ، في : باب ما جاء أن على كل ذروة بعير شيطاناً ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

الشرح الكبير

أَوْ اعْتِقَادًا ، أَوْ شَكًّا ، فَمَتَى عَاوَدَ الْإِسْلَامَ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَبَى ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَبْطُلُ الْوُضُوءُ بِذَلِكَ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِي بَطْلَانِ التَّيَمُّمِ بِهِ قَوْلَانِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ، فَلَمْ تَبْطُلْ بِالرَّدَّةِ ، كَالطَّهَارَةِ الْكُبْرَى . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالطَّهَارَةُ عَمَلٌ ، وَحُكْمُهَا بَاقٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْبَطَ بِالْآيَةِ ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا الْحَدَثُ ، فَبَطَلَتْ بِالشَّرْكِ ، كَالصَّلَاةِ . وَلِأَنَّ الرَّدَّةَ حَدَثٌ ، لِمَارُوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْحَدَثُ حَدَثَانِ ، حَدَثُ الْفَرْجِ ، وَحَدَثُ اللِّسَانِ » <sup>(٣)</sup> . وَحَدَثُ اللِّسَانِ أَشَدُّ مِنْ حَدَثِ الْفَرْجِ ، وَفِيهِمَا الْوُضُوءُ . رَوَاهُ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرْجِ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي كِتَابِ « التَّحْقِيقِ » . وَتَكَلَّمْ فِيهِ وَقَالَ : بَقِيَّةٌ يُدْلَسُ <sup>(٤)</sup> . وَمَا ذَكَرُوهُ تَمَسُّكٌ بِالْمَفْهُومِ ، وَالْمَنْطُوقُ رَاجِعٌ عَلَيْهِ . وَأَمَّا غُسْلُ الْجَنَائَةِ فَقَدْ زَالَ حُكْمُهُ ، وَعِنْدَنَا يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ أَيْضًا .

وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَابْنُ الْبَنَّا فِي « الْمُقَوِّدِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، وَالسَّامُرِيُّ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَالْفَخْرُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةُ » ، وَغَيْرُهُمْ ، الرَّدَّةُ مِنْ تَوَاقُضِ الْوُضُوءِ ؛ فَقِيلَ : لِأَنَّهَا لَا تَنْقُضُ عَنْدهُمْ . وَقِيلَ : إِنَّمَا تَرَكُوهَا لِعَدَمِ فَائِدَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُعَدَّ إِلَى الْإِسْلَامِ

(١) سورة البقرة ٢١٧ .

(٢) سورة الزمر ٦٥ .

(٣) ٣ - ٣ سقط من : م .

(٤) انظر : العلل المشابهة ٣٦٥/١ .

**فصل :** ولا يَنْقُضُ الوُضُوءَ مَاعِدَا الرَّدَّةِ مِنَ الكَذِبِ ، والغِيْبَةِ ، والرَّفَثِ ، والقَذْفِ ، ونَحْوِهَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : أَجْمَعَ مَنْ تَحَفَّظَ قَوْلَهُ مِنْ عِلْمَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى أَنَّ الْقَذْفَ ، وَقَوْلَ الزُّورِ ، وَالْكَذِبَ ، وَالْغِيْبَةَ ، لَا يُوجِبُ ظَهَارَةً وَلَا يَنْقُضُ وَضُوءًا . وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَوَائِلِ ، أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِالْوُضُوءِ مِنَ الْكَلَامِ الْحَبِيثِ ، وَذَلِكَ اسْتِحْبَابٌ عِنْدَنَا مِنْ أَمْرِ بِهِ ، وَلَا نَعْلَمُ حُجَّةً تُوجِبُ وَضُوءًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . وَلَمْ يَأْمُرْ فِي ذَلِكَ بِوُضُوءٍ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> .

فَظَاهِرٌ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْوُضُوءُ. [١/١٧] وقد أشار إلى ذلك القاضي في « الجامع الكبير » ، فقال : لا معنى لجعلها من التواقض ، مع وجوب الطهارة الكبرى . وقال الشيخ تقي الدين : له فائدة تظهر فيما إذا عاد إلى الإسلام ، فإنما تُوجِبُ عليه الوضوء والغسل ، فإن نواههما بالغسل أجزأه ، وإن قلنا : لم يَنْقُضْ وَضُوءُهُ . لم يَجِبْ عَلَيْهِ الْغُسْلُ . انتهى . قال الزركشي : قلت : ومثل هذا لا يخفى على القاضي ، وإنما أراد القاضي أن وجوب الغسل ملازم لوجوب الطهارة الصغرى ، وممن صرح بأن موجبات الغسل تنقض الوضوء ، السامري . وحكى ابن حمدان وجهًا بأن الوضوء لا يَجِبُ بالاتِّقَاءِ بِحَائِلٍ وَلَا

(١) أخرجه البخاري ، في : باب « أنفرايم اللات والعزى » ، في تفسير سورة والنجم ، من كتاب التفسير ، وفي : باب من لم ير إكفار من كفر أخاه متأولا أو جاهلا ، من كتاب الأدب ، وفي : باب كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب لا يَحْلِفُ باللات والعزى ولا بالطواغيت ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ١٧٦/٨ ، ٣٢/٨٢ ، ١٦٥ . كما أخرجه مسلم ، في : باب من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٢٦٧/٣ ، ١٢٦٨ . وأبو داود ، في : باب الحلف بالأنداد ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ١٩٨/٢ ، ١٩٩ . والترمذي ، في : باب حدثنا إسحاق بن منصور ، من أبواب النور . عارضة الأحوذى ٢٩/٧ ، ٣٠ . والنسائي ، في : باب الحلف باللات ، من كتاب الأيمان . المجتبى ٧/٧ ، ٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٩/٢ . وانظر : جمع الجوامع ٧٧٣/١ .

**فصل :** والقَهْقَهَةُ لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِحَالٍ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُرْوَةَ ، وَعَطَاءٍ [ ١/ ٥٩ هـ ] ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، إِلَى أَنَّهَا تُبْطِلُ الْوُضُوءَ دَاخِلَ الصَّلَاةِ دُونَ خَارِجِهَا ؛ لِمَا رَوَى أُسَامَةُ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ نُصَلِّي خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ ، فَتَرَدَّى فِي حُفْرَةٍ ، فَضَحِكْنَا مِنْهُ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ كَامِلًا ، وَإِعَادَةِ الصَّلَاةِ مِنْ أَوَّلِهَا . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(١)</sup> مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ ، وَضَعَفَهَا وَقَالَ : إِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ <sup>(٢)</sup> مُرْسَلًا . وَقَالَ نَحْوُ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ <sup>(٣)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَعْنَى لَا يُبْطِلُ

بِالْإِسْلَامِ ، وَإِذْنٌ يَتَّقِي الْخِلَافَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ فِي الْمَسْأَلَةِ . انْتَهَى .

الإحصاف

**فائدة :** اقتصار المصنّف على هذه الثمانيّة ظاهرٌ على أنّه لا ينقض غير ذلك ، والصّحيح من المذهب أنّ كلّ ما يوجب الغسل يوجب الوضوء ، وإن لم يكن خارجاً من السبيل ؛ كالتقاء الخنثيين وإن لم ينزل ، والتّقال المني وإن لم يظهر ، والرّدّة ، والإسلام ، والإيلاج بمائيل إن قلنا بوجوب الغسل ، على ما يأتي في أوّل باب الغسل . جزم به في « المُستوعِب » ، كما تقدّم . وقُدّم في « الفروع » ، وغيره . قال ابن عُيَيْدَان : ذكره غير واحد من أصحابنا . قلتُ : منهم المجدّد . قال

(١) في : باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١/ ١٦٢ - ١٦٤ .

(٢) أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي مولاهم ، البصري ، المقرئ المفسر ، توفي سنة ثلاث وتسعين . العبر ١/ ١٠٨ ، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٤ - ٢٨٦ .

(٣) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي البصري اللؤلؤي الحافظ ، أحد أركان الحديث بالعراق ، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة . سير أعلام النبلاء ٩/ ١٩٢ - ٢٠٩ .

الشرح الكبير الوضوء خارج الصلاة ، فلم يُبطله داخلها كالكلام ، ولأنه لا نص فيه ، ولا في شيء يُقاس عليه ، وحديثهم قد ذكرنا الكلام عليه . قال ابن سيرين : لا تأخذوا بمراسيل الحسن وأبي العالقة ؛ فإنهما لا يُباليان عمن أخذوا . والفقهه أن يضحك حتى يتحصّل من ضحك حرفان . ذكره ابن عقيل .

الزركشي : ومن صرح بذلك الخرقى ، والسامري ، وابن حمدان . وقيل : لا ، ولو ميتا . وقال ابن تميم : وما أوجب الغسل ، غير الموت ، يجب منه الوضوء ، إلا ائْتِقال المني ، والإيلاج مع الحائل ، وإسلام الكافر ، على أحد الوجهين ، والثاني ، يجب الوضوء بذلك أيضا . وقال في « الرعاية الكبرى » : ومنها ، ما أوجب غسلا ؛ كالتقاء الختاتين مع حائل يمنع المباشرة بلا إنزال ، في الأصح فيه ، وائْتِقال المني بلا إنزال ، على الأصح فيه ، وإسلام الكافر في وجه ، إن وجب غسله في الأشهر . انتهى . وأطلق في « الرعايتين » الوجهين في وجوب الوضوء ، على القول بوجوب الغسل بإسلام الكافر ، في باب الغسل . وظاهر كلام المصنّف أيضا أنه لا ينقُض غير ذلك . وقدمه في « المستوعب » ، و « الرعاية » ، وغيرهما . من التواقض زوال حكم المستحاضة ونحوها ، بشرطه مطلقا ، وخروج وقت صلاة وهي فيها ، في وجه ، وبطلان المسح بفرغ مدته وتخلع حائله ، وغيرهما مطلقا ، وبرء محل الجبيرة ونحوها مطلقا كقلعها ، وائْتِفاض كوري أو كورين من العمامة في رواية ، وتخلعها ، وبطلان التيمم الذي كمل به الوضوء وغيره ، بخروج وقت الصلاة ، وبرؤية الماء وغيرهما ، وزوال ما أباحه ، وغير ذلك . انتهى . قلت : كل ذلك مذكور في كلام المصنّف وغيره في أماكنه ، ولم يذكره المصنّف هنا اعتمادا على ذكره في أبوابه ، وإنما ذكر هنا ما هو مشترك ، فأما المخصوص فيذكر عند حكم ما اختص به . وظاهر كلام المصنّف أيضا أنه لا تنقُض بالغبية ونحوها من الكلام المحرم . وهو المذهب ، وعليه

وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَّارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ ، أَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَّ فِي  
الطَّهَّارَةِ ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ، [ ٧ ظ ]

الشرح الكبير

١٤٩ - مسألة : ( وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَّارَةَ ، وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ ، أَوْ تَيَقَّنَ  
الْحَدَثَ وَشَكَّ فِي الطَّهَّارَةِ ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ) أما إذا تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَّ  
فِي الطَّهَّارَةِ ، فهو مُحَدِّثٌ يُلْغَى الشَّكُّ وَيُنْبِئُ عَلَى الْيَقِينِ . لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ  
خِلَافًا . فَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ، وَشَكَّ هَلْ أَحْدَثَ أَوْ لَا ، بَنَى عَلَى أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ .  
وبهذا قال عامة أهل العلم . وقال الحسن : إن شكك وهو في الصلاة ، مضى  
فيها ، وإن كان قبل الدُّخُولِ فيها ، تَوَضَّأَ . وقال مالك : إذا شك في الْحَدَثِ  
إِنْ كَانَ يَلْحَقُهُ كَثِيرًا ، فهو على وضوئه ، وإن كان لَا يَلْحَقُهُ كَثِيرًا ، تَوَضَّأَ ؛

الأصحاب . وحكى عن أحمد رواية بالتَّقْضِ بذلك . وظاهر كلامه أيضًا أَنَّهُ لَا  
نَقْضَ بِإِزَالَةِ شَرْعِهِ وَظَفَرِهِ وَنَحْوِهِمَا . وهو صحيح . وهو المذهب ، ونص عليه  
الأصحاب . وقيل : يَتَقَضَّى . قال في « الرَّعَايَةِ » : وهو بعيدٌ غريبٌ .  
قال ابن تيمية : لَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ .

فائدة : اقتصر يوسف الجوزي في كتابه « الطَّرِيقُ الْأَقْرَبُ » عَلَى التَّقْضِ  
بِالْخُمْسَةِ الْأَوَّلِ ، فظاهره أَنَّهُ لَا نَقْضَ بغيرها .

تنبيه : دَخَلَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَّارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ ، أَوْ تَيَقَّنَ  
الْحَدَثَ وَشَكَّ فِي الطَّهَّارَةِ . مسائل ؛ منها ما ذكره هنا ، وهو قوله : فَإِنْ تَيَقَّنَهُمَا  
وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، يُظَرِّفُ فِي حَالِهِ قَبْلَهُمَا ؛ فَإِنْ كَانَ مُتَطَهِّرًا فَهُوَ مُحَدِّثٌ ، وَإِنْ  
كَانَ مُحَدِّثًا فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ . وهذا هو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به  
كثيرٌ منهم . وقيل : يَتَطَهَّرُ مُطْلَقًا ، كَالْوَجْهِ مَا كَانَ قَبْلَهُمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وقال  
الْأَزْجَرِيُّ فِي « النَّهَائَةِ » : لَوْ قِيلَ : يَتَطَهَّرُ . لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ ؛ لِأَنَّ يَتَقَيَّنَ الطَّهَّارَةَ قَدْ  
عَارَضَهُ يَتَقَيَّنُ الْحَدَثَ ، وَإِذَا تَعَارَضَا تَسَاقَطَا ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ اخْتِيَابًا لِلصَّلَاةِ ،

لأنَّه <sup>(١)</sup> لا يَدْخُلُ في الصَّلَاةِ مع الشُّكِّ . ولَنَا ، ما رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، قال : شَكَّى إلى النَّبِيِّ ﷺ ، الرَّجُلُ يُحَيِّلُ إِلَيْهِ وهو <sup>(٢)</sup> في الصَّلَاةِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ ، فقال : « لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وعن أَبِي هُرَيْرَةَ ، قال : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَجَدَ <sup>(٤)</sup>

فإنَّه يَكُونُ مُؤَدِّيًا فَرَضَهُ يَتَّقِنُ . ومنها ، لو تَيَقَّنَ فَعَلَ طَهَارَةً رَافِعًا بِهَا حَدَثًا ، وَفَعَلَ حَدَثٍ نَاقِضًا بِهِ طَهَارَةً ، فإنَّه يَكُونُ عَلَى مِثْلِ حَالِهِ قَبْلَهُمَا قَطْعًا . ومنها ، لو جَهِلَ حَالَهُمَا وَأَسْبَقَهُمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، أَوْ عَيَّنَ وَقْتًا لَا يَسْعُهُمَا ، فَهَلْ هُوَ كَحَالِهِ قَبْلَهُمَا ، أَوْ ضِدُّهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وقيل : روايتان . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَتَبِعَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَوَاشِي » . قلتُ : وَجُوبُ الطَّهَارَةِ أَقْوَى وَأَوْلَى . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » ، وَغَيْرِهِ ، فِيمَا إِذَا جَهِلَ [٤٢/١] حَالَهُمَا ، أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى ضِدِّ حَالِهِ قَبْلَهُمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « التَّكْبِ » . وَظَاهَرُ كَلَامِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، أَنَّهُ يَكُونُ كَحَالِهِ قَبْلَهُمَا . <sup>(٥)</sup> وَاخْتَارَ أَبُو الْمَعَالِي فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » ، فِيمَا إِذَا عَيَّنَ وَقْتًا لَا يَسْعُهُمَا ، أَنَّهُ يَكُونُ كَحَالِهِ قَبْلَهُمَا <sup>(٦)</sup> . وَجَزَمَ فِي

(١) سقط من : « م » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ، وباب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القيل والديد ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب من لم ير الوسوس ونحوها من المشتبهات ، من كتاب البيوع . صحيح البخاري ٤٦/١ ، ٥٥ ، ٧١/٣ . ومسلم ، في : باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٦/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب إذا شك في الحدث ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٩/١ . والترمذي ، في : باب في الوضوء من الريح ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٩٨/١ . والنسائي ، في : باب الوضوء من الريح ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٨٣/١ . وابن ماجه ، في : باب لا وضوء إلا من حدث ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٧١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠/٤ .

(٣) في م : « أوجر » .

(٤) - (٤) سقط من : ش .



فَإِنْ تَيَقَّنَهُمَا ، وَشَكَ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، نَظَرَ فِي حَالِهِ قَبْلَهُمَا ؛ فَإِنْ كَانَ مُتَطَهِّرًا فَهُوَ مُحَدِّثٌ ، وَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا فَهُوَ مُتَطَهَّرٌ .

أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ ، أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا<sup>(١)</sup> ، فَلَا يَخْرُجُ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> . ولأنه إذا شكَّ تعارضَ عنده الأمران ، فيجبُ سقوطُهما ، كالْبَيْتَيْنِ إِذَا تَعَارَضَا ، وَيَرْجِعُ إِلَى الْيَقِينِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَحَدُهُمَا ، أَوْ يَتَسَاوَى الْأَمْرَانِ ؛ لِأَنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَضْبُوتَةً بِضَائِبٍ [ ٦٠/١ ] شَرْعِيٍّ ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهَا ، كَمَا لَا يُلْتَفَتُ الْحَاكِمُ إِلَى قَوْلِ أَحَدِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ بغيرِ دَلِيلٍ .

١٥٠ - مسألة : ( فَإِنْ تَيَقَّنَهُمَا ، وَشَكَ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، نَظَرَ فِي حَالِهِ قَبْلَهُمَا ؛ فَإِنْ كَانَ مُتَطَهِّرًا ، فَهُوَ مُحَدِّثٌ ، وَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا ، فَهُوَ مُتَطَهَّرٌ ) مثاله أَنْ يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ كَانَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ مُتَطَهِّرًا مَرَّةً ، وَمُحَدِّثًا

« الْمُسْتَوْعِبِ » فِي مَسْأَلَةِ الْحَالَيْنِ ، أَنَّهُ لَوْ تَيَقَّنَ فِعْلَهُمَا فِي وَقْتٍ لَا يَتَسَعُّ لهُمَا ، تَعَارَضَ هَذَا الْيَقِينُ وَسَقَطَ ، وَكَانَ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ ذَلِكَ ، مِنْ حَدَثٍ أَوْ طَهَارَةٍ . قَالَ فِي « التُّكْلِيفِ » : وَأُظُنُّ أَنَّ وَجْهَ الدِّينِ ابْنُ مُنْجَى أَخَذَ اخْتِيَارَهُ مِنْ هَذَا ، وَتَرَزَّلَ كَلَامٌ مَنْ أَطْلَقَ مِنَ الْأَصْحَابِ عَلَيْهِ .<sup>(٤)</sup> وَمِنْهَا ، لَوْ تَيَقَّنَ أَنَّ الطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ ، وَلَا يَذَرِي الْحَدَّثَ عَنْ طَهْرٍ أَوْ لَا ؟<sup>(٥)</sup> فَهُوَ مُتَطَهَّرٌ مُطْلَقًا . وَمِنْهَا ، لَوْ تَيَقَّنَ حَدَثًا أَوْ فِعْلًا

(١) فِي م : ١٠ لَمْ يَخْرُجْ « وَالْمَثْبُوتُ فِي : الْأَصْلُ ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ .

(٢) فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ : « يَخْرُجُ » .

(٣) فِي : بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ ثُمَّ شَكَ فِي الْحَدَثِ فَلَهُ أَنْ يَصِلَ بِطَهَارَتِهِ تِلْكَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ .

صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٧٦/١ .

(٤ - ٥) سَقَطَ مِنْ : ش .

أُخْرَى ، وَلَا يَعْلَمُ أَيُّهُمَا كَانَ قَبْلَ الْآخَرِ ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ فِي حَالِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ ، فَإِنْ كَانَ مُتَطَهِّرًا ، فَهُوَ الْآنَ مُحَدِّثٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَيَّنُ زَوَالَ تِلْكَ الطَّهَارَةِ بِحَدِّثٍ ، وَلَمْ يَتَقَيَّنْ زَوَالَ ذَلِكَ الْحَدِّثِ بِطَهَارَةِ أُخْرَى ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الطَّهَارَةُ الَّتِي يَتَقَيَّنُهَا بَعْدَ الزَّوَالِ هِيَ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَهُ ، فَلَمْ يُزَلْ يَقِيْنُ الْحَدِّثَ بِالشَّكِّ . وَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا قَبْلَ الزَّوَالِ ، فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا .

الشرح الكبير

**فصل :** فَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ نَقَضَ طَهَارَتَهُ وَتَوَضَّأَ عَنْ حَدِّثٍ ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، نَظَرَ فِي حَالِهِ قَبْلَهُمَا ؛ فَإِنْ كَانَ مُتَطَهِّرًا ، فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَيَّنُ أَنَّهُ نَقَضَ تِلْكَ الطَّهَارَةَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَنْ حَدِّثٍ مَعَ بَقَاءِ تِلْكَ الطَّهَارَةِ ، وَنَقَضَ هَذِهِ الطَّهَارَةَ الثَّانِيَةَ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا يُزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ . وَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا ، فَهُوَ الْآنَ مُحَدِّثٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَيَّنُ أَنَّهُ انْتَقَلَ عَنْهُ إِلَى طَهَارَةٍ ثُمَّ أَحَدَّثَ مِنْهَا ، وَلَمْ يَتَقَيَّنْ بَعْدَ الْحَدِّثِ الثَّانِي طَهَارَةً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فهذه جَمِيعُ نَوَاقِضِ الطَّهَارَةِ ، وَلَا يَنْتَقِضُ بَعْضُهَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ حَكِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَالْحَكَمِ ، وَحَمَادٍ ، فِي قِصِّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَتَنْفِثِ الْإِبْطِ ، وَالْوُضُوءِ . وَقَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ بِخِلَافِهِمْ ، وَهُوَ أَوْلَى ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ فِيْمَا يَقُولُونَ حُجَّةً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

طَهَارَةٌ فَقَطْ ، فَهُوَ عَلَى ضِدِّ حَالِهِ قَبْلَهُمَا . وَمِنْهَا ، لَوْ يَتَقَيَّنُ أَنَّ الْحَدِّثَ عَنْ طَهَارَةٍ ، وَلَا يَذَرِي الطَّهَارَةَ عَنْ حَدِّثٍ أَمْ لَا ؟ عَكْسُ الَّتِي قَبْلَهَا ، فَهُوَ مُحَدِّثٌ مُطْلَقًا .

الإيضاح

وَمَنْ أَحْدَثَ حَرَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَالطَّوَّافُ، وَمَسَّ الْمُصْحَفِ . المنع

الشرح الكبير

١٥١ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ أَحْدَثَ حَرَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالطَّوَّافُ وَمَسَّ الْمُصْحَفِ ) أَمَّا الصَّلَاةُ ؛ فَلَقَوْلُهُ ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَالطَّوَّافُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ » . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ <sup>(٢)</sup> . وَمَسَّ الْمُصْحَفِ ، رَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عُمرَ ، وَالْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ <sup>(٣)</sup> ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ دَاوُدُ : يُبَاحُ مَسُّهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ إِلَى قَيْصَرَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ . وَأَبَاحَ الْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ مَسَّهُ بِظَاهِرِ الْكَفِّ ؛ لِأَنَّ آلَةَ

قوله : وَمَنْ أَحْدَثَ حَرَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، وَالطَّوَّافُ ، وَمَسَّ الْمُصْحَفِ . أَمَّا تَحْرِيمُ الصَّلَاةِ فَبِالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّا الطَّوَّافُ فَتَشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَارَةُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . فَيَحْرُمُ فَعْلُهُ بِلا طَهَارَةٍ وَلَا يُجْزئُهُ . وَعنه ، يُجْزئُهُ بِذَمِّ . وَعنه ، وَكَذَا الْحَائِضُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي . وَاجْتِازَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَقَالَ : لَا دَمَ عَلَيْهَا لِعُذْرِ . وَقَالَ : هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ ، أَوْ سُنَّةٌ لَهَا ؟ فِيهِ قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ : التَّطَوُّعُ أَيْسَرُ . وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا فِي أَوَّلِ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب لا تقبل صلاة بغير طهور ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب في الصلاة ، من كتاب المحل . صحيح البخاري ٤٦/١ ، ٢٩/٩ . ومسلم ، في : باب وجوب للطهارة للصلاة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٠٤/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب فرض الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٤١/١ . والترمذي ، في : باب في الوضوء من الریح ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٠٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٨/٢ ، ٣١٨ .

(٢) موقوفًا على ابن عمر وابن عباس بمعناه . مسند الشافعي ٧٥ . وقد روى نحوه الترمذي مرفوعًا ، في : باب ما جاء في الكلام في الطواف ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٨٢/٤ . والدارمي ، في : باب الكلام في الطواف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٤٤/٢ . وانظر : إرواء الغليل ١٥٤/١ .

(٣) ساقطة من : ٤٠٥ .

(١/٦٠) [الممس باطن اليد ، فينصرف إليه النهي دون غيره . ولنا ، قوله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> . وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم<sup>(٢)</sup> : « أَنْ لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ » . رواه الأثرم<sup>(٣)</sup> . فأما الآية التي كتب بها النبي ﷺ فإنما قصد بها المراسلة ، والآية في الرسالة أو في كتاب فقه ونحوه لا تمنع مسه ، ولا يصير بها الكتاب مصحفاً . إذا ثبت هذا ، فإنه لا يجوز مسه بشيء من جسده قياساً على اليد . قولهم : إنَّ المسَّ يختصُّ باطن اليد . ممنوع ، بل كل شيء لاقى شيئاً فقد مسه .

الحَيْض ، وفي باب دخول مكة ، عند قوله : وإن طاف محدثاً لم يجزئه . وأما مس المصحف ، فالصحيح من المذهب أنه يحرّم مس كتابه وجليده وخواشيه ؛ لشمول اسم المصحف له ، بدليل البيع ، ولو كان المس بصدّره . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يحرّم إلا مس كتابه فقط . واختاره ابن عقيل في « الفنون » ، قال : لشمول اسم المصحف ، لجواز جلوسه على بساط على خواشيه كتابة . قال في « الفروع » : كذا قال . وقال القاضي في « شرح الصغير » : للجنب مس ما له قراءته . وظاهر ما قدمه في « الرعاية » جواز مس الجلد ؛ فإنه قال : لا يمسّ المحدث مصحفاً . وقيل : ولا جلده .

تنبيه : ظاهر كلام المصنّف ، أنه لا يجوز للصبي مسه ؛ وهو تارة يمسّ المصحف ، فلا يجوز على المذهب ، وعليه الأصحاب . وذكر القاضي في موضع

(١) سورة الواقعة ٧٩ .

(٢) عمرو بن حزم بن زيد بن لوزان الأنصاري ، أبو الضحاك . شهد الخندق وما بعدها ، واستعمله النبي ﷺ على نجران ، روى عن النبي ﷺ كتابا كتبه له ، فيه الفرائض والزكاة والديات وغير ذلك . مات بعد الحسين من الهجرة . الإصابة ٦٢١/٤ .

(٣) أخرجه الدارمي ، في : باب لا طلاق قبل نكاح ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمي ١٦١/٢ . والإمام مالك ، في : باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن ، من كتاب القرآن . الموطأ ١٩٩/١ .

**فصل :** وَيَجُوزُ حَمْلُهُ بِعِلَاقَتِهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَحَمَادٍ . وَمَنْعَ مِنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ تَعْظِيمًا لِلْقُرْآنِ . وَلِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ مُحَدِّثٌ قَاصِدٌ لِحَمْلِ الْمُصْحَفِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ حَمَلَهُ مَعَ مَسِّهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ غَيْرُ مَاسٍ ، فَلَمْ يُمْنَعْ ، كَمَا لَوْ حَمَلَهُ فِي رَحْلِهِ ، وَلِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا تَنَازَلَ الْمَسَّ ، وَالْحَمْلُ لَيْسَ بِمَسٍّ ، وَقِيَاسُهُمْ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْأَصْلِ مَسُّهُ ، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْفَرْعِ ، وَالْحَمْلُ لَا أَثَرَ لَهُ ، فَلَا يَصِحُّ التَّغْلِيلُ بِهِ . وَعَلَى هَذَا لَوْ حَمَلَهُ بِحَائِلٍ بَيَّنَّتْهُ

رِوَايَةً بِالْجَوَازِ ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهَا . وَتَارَةً يَمَسُّ الْمَكْتُوبُ فِي الْأَتَوَاحِ ، فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » . وَتَارَةً يَمَسُّ اللَّوْحُ أَوْ يَحْمِلُهُ ، فَيَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ النَّاطِلُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، فَإِنَّهُ قَالَ : وَفِي مَسِّ الصَّبِيَّانِ كِتَابَةَ الْقُرْآنِ رِوَايَتَانِ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ وَجْهٌ ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ« الْحَاوِي » ، وَغَيْرُهُمَا . « قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَجُوزُ فِي رِوَايَةِ مَسِّ صَبِيٍّ لَوْحًا كُتِبَ فِيهِ . قَالَ ابْنُ رَزِينٍ : وَهُوَ أَظْهَرُ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ تِمِيَّةٍ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْدَانَ » . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « مُسْتَدْرَكِهِ الصَّغِيرِ » : لَا بَأْسَ بِمَسِّهِ لِبَعْضِ الْقُرْآنِ ، وَيُمنَعُ مِنْ جُمْلَتِهِ . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُمنَعَ مِنْ لَهُ عَشْرَ فَصَاعِدًا ، بِنَاءً عَلَى وَجوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

فَوَائِدُ : مِنْهَا ، لَا يَحْرُمُ حَمْلُهُ بِعِلَاقَتِهِ ، وَلَا فِي غِلَافِهِ ، أَوْ كُمِهِ ، أَوْ تَصَفُّحِهِ

وبينه مما لا يتبع في البيع ، جاز ، وعندهم لا يجوز . ويجوز تقليبه بعود  
ومسه به ، وكتب المصحف بيده من غير أن يمسّه ، وذكر ابن عقيل في  
ذلك كله ، وفي حمليه بعلاقته روايتين . وفي مسه بكمه روايتان ، وجههما  
ما تقدم . والصحيح في ذلك كله الجواز ، قاله شيخنا ؛ لأنّ النهي إنّما  
تناول مسه ، وهذا ليس بمس<sup>(١)</sup> .

بكمه ، أو بعود ، أو مسه من وراء حائل . على الصحيح من المذهب ، وعليه  
الجمهور . وقدمه في « الفروع » ، و « الشرح » ، و « ابن عبيدان » ،  
وغيرهم . وصححه المصنّف ، وغيره . قال الزركشي : هو المشهور . وقطع به  
أبو الخطاب ، وابن عبدوس ، وصاحب « التلخيص » . واختاره القاضي ، وأبو  
محمد . قال القاضي : وعنه ، يخرم . وقيل : يخرم إلا لوراق ؛ لحاجته . وعنه ،  
المنع من تصفحه بكمه . وخرجه القاضي ، والمجد ، وغيرهما إلى بقاء الحوائل .  
وأبى ذلك طائفة من الأصحاب ؛ منهم المصنّف في « المعنى » ، وفرق بأن كمه  
وعبائه متصلاً به ، أشبهت أعضائه . وأطلق الروايتين في حمليه بعلاقته ، أو في  
غلافه ، وتصفحه بكمه ، أو عود ونحوه ، في « المستوعب » ، و « المحرر » ،  
و « ابن تميم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « مجمع البحرين » ،  
و « الفائق » . ومنها ، هل يجوز مس ثوب روم بالقرآن ، أو فضة نقشت به ؟ فيه  
وجهان أو روايتان . روى ابن عبيدان ؛ في الثوب المطرّز بالقرآن روايتان . وقيل :  
وجهان . وأطلقهما في « الكافي » ، و « المعنى » ، و « الشرح » ، و « ابن  
تميم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « مجمع البحرين » ، و « ابن  
عبيدان » ، و « الزركشي » . وأطلقهما في « المستوعب » ،  
و « التلخيص » ، في الفضة المنقوشة . قال في « الفروع » : ويجوز في رواية مس

(١) انظر : المعنى ٢٠٣/١ .

**فصل : وَيَجُوزُ مَسُّ كُتُبِ الْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ ، وَالرَّسَائِلِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا آيَاتٌ مِنَ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ كِتَابًا فِيهِ آيَةٌ ، وَلَأَنَّهُ لَا يَنْعَى عَلَيْهَا اسْمُ الْمُصْحَفِ ، وَلَا يَتَّبِثُ لَهَا حُرْمَتَهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ مَسَّ ثَوْبًا مُطَرَّرًا بِآيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ . وَفِي مَسِّ الصَّبْيَانِ أَلْوَا حُهُمُ الَّتِي فِيهَا الْقُرْآنُ وَجْهَانُ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ مُوضِعُ حَاجَةٍ ، فَلَوْ اشْتَرَطْنَا الطَّهَارَةَ أَدَّى إِلَى تَنْفِيرِهِمْ عَنْ حِفْظِهِ . وَالثَّانِي ، الْمَنْعُ ؛ لِعُمُومِ النَّصِّ . وَفِي الدَّرَاهِمِ**

ثَوْبٍ رُقْمَ بِهِ ، وَفِضَّةٍ نُقِشَتْ بِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : ظَاهِرُ كَلَامِهِ الْجَوَازُ . قَالَ فِي « النَّظْمِ » ، عَنْ الدَّرَاهِمِ الْمُتَقَوِّشِ : هَذَا الْمَنْصُورُ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ وَجْهٌ فِي « الْمُغْنَى » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، [٢/١٧٥] وَقَالَ : لِأَنَّهُ أُبْلِغَ مِنَ الْكَافِغِدِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي التَّخْرِيجِ : مَا لَا يَتَعَامَلُ بِهِ غَالِبًا لَا يَجُوزُ مَسُّهُ ، وَإِلَّا فَوْجِهَانُ . وَقَالَ فِي « النَّهَائَةِ » : وَقَطَعَ الْمَجْدُ بِالْجَوَازِ فِي مَسِّ الْخَاتَمِ الْمَرْقُومِ فِيهِ قُرْآنٌ . وَاخْتَارَ فِي « النَّهَائَةِ » أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحَدِّثِ مَسُّ ثَوْبٍ كُتِبَ فِيهِ قُرْآنٌ . وَمِنْهَا ، يَجُوزُ حَمْلُ خُرْجٍ فِيهِ مَتَاعٌ وَفِيهِ مُصْحَفٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَسِوَاهُ كَانَ فَوْقَ الْمَتَاعِ أَوْ تَحْتَهُ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ وَهُوَ فِيهِ . وَمِنْهَا ، يَجُوزُ مَسُّ كِتَابِ التَّفْسِيرِ وَنَحْوِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَى الْقَاضِي رِوَايَةً بِالْمَنْعِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقِيلَ : فِيهِ وَجْهَانُ . وَقِيلَ : رِوَايَتَانِ أَيْضًا فِي حَمْلِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ . وَقِيلَ : وَفِي مَسِّ الْقُرْآنِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » مِنْ ذَلِكَ ، مَا نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ فِي الرَّجُلِ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ أَوْ الْكِتَابَ لِلْحَاجَةِ ، فَيَكْتُبُ فِيهِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ؟ فَقَالَ : بَعْضُهُمْ يَكْرَهُهُ . وَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ . وَقَالَ : الصَّحِيحُ الْمَنْعُ مِنْ حَمْلِ ذَلِكَ وَمَسِّهِ . انْتَهَى . وَمِنْهَا ، يَجُوزُ مَسُّ الْمُنْسُوخِ وَتِلَاوَتُهُ ، وَالْمَأْثُورِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ .

المَكْتُوب عليها الْقُرْآنَ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْمَنَعُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَى حَنِيفَةٍ ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا ، أَشْبَهَتْ الْوَرَقَ . وَالثَّانِى ، الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهَا لَا يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمُصْحَفِ ، أَشْبَهَتْ كُتُبَ الْفِقْهِ ، وَلِأَنَّ فِي الْاِخْتِرَازِ مِنْهَا مَشَقَّةٌ ، أَشْبَهَتْ أَلْوَاحَ الصَّبْيَانِ . وَمَنْ كَانَ مُتَطَهِّرًا ، وَبَعْضُ أَعْضَائِهِ

قُلْتُ : وَالْمَنَعُ مِنْ قِرَاءَةِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ أَقْوَى وَأَوَّلَى . وَمِنْهَا ، لَوْ رَفَعَ الْحَدَّثُ عَنْ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ مَسَّ بِهِ الْمُصْحَفَ لَمْ يَحْزُرْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ قُلْنَا : يَرْتَفِعُ الْحَدَّثُ عَنْهُ . وَقِيلَ : لَا يَحْزُرُ إِذَا قُلْنَا : يَرْتَفِعُ عَنْهُ . وَاعْلَمْ أَنَّ فِي رَفْعِ الْحَدَّثِ عَنِ الْعُضْوِ قَبْلَ إِثْمَامِ الْوُضُوءِ وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ مُرَاعَى ؛ فَإِنْ كَمَلَهُ ارْتَفَعَ ، وَإِلَّا فَلَا . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالشَّارِحُ : لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَطَهِّرًا إِلَّا بِعَمَلِ الْجَمِيعِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : لِأَنَّ الْمَاءَ غَيْرَ طَاهِرٍ عَلَى الْمَذْهَبِ . (١) وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَلَوْ رَفَعَ الْحَدَّثُ عَنْ عُضْوٍ ، لَمْ يَمَسَّ بِهِ قَبْلَ إِكْمَالِ الطَّهَارَةِ فِي الْأَصَحِّ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَوْ رَفَعَ الْحَدَّثُ عَنْ عُضْوٍ ، لَمْ يَمَسَّ بِهِ الْمُصْحَفُ حَتَّى يُكْمَلَ طَهَارَتُهُ (٢) . وَمِنْهَا ، يَحْزُرُ مَسُّ الْمُصْحَفِ بِعُضْوٍ نَجِسٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَحْزُرُ . قُلْتُ : هَذَا خَطَأٌ قَطْعًا . وَمِنْهَا ، لَا يَحْزُرُ مَسُّهُ بِعُضْوٍ طَاهِرٍ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِهِ نَجَاسَةٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَحْزُرُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، عَنْ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ : قَالَهُ بَعْضُهُمْ . قُلْتُ : صَرَّحَ ابْنُ تَمِيمٍ بِالثَّانِيَةِ ، وَالزَّرْكَشِيُّ بِالْأَوَّلَى ، وَذَكَرَ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَقَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : لَا تُعْتَبَرُ الطَّهَارَةُ مِنَ النَّجَاسَةِ لَغَيْرِ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ . وَمِنْهَا ، يَجُوزُ مَسُّ الْمُصْحَفِ بِطَهَارَةِ التَّيْمَمِ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ . فَإِنْ غَدِمَ الْمَاءَ لِتَكْمِيلِ الْوُضُوءِ ، تَيَمَّمَ لِبَاقِيهِ ثُمَّ



نَجِسٌ ، فَمسَّ المَصْحَفَ بِالْعُضْوِ الطَّاهِرِ ، جازَ ؛ لِأَنَّ [ ١٠٦١/١ ] حُكِمَ النَّجَاسَةَ لَا يَتَعَدَّى مَحَلَّهَا ، بِخِلَافِ الْحَدِّثِ . وَإِنْ احتَاجَ الْمُحَدِّثُ إِلَى مَسِّ المَصْحَفِ عِنْدَ عَدَمِ المَاءِ ، تَيَمَّمَ وَمَسَّهُ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ المَاءِ . وَلَوْ غَسَلَ الْمُحَدِّثُ بَعْضَ أَعْضَاءِ الوُضُوءِ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ مَسَّهُ بِهِ قَبْلَ إِيْثَامِ وُضُوءِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَطَهِّرًا إِلَّا بَعْسِلَ الْجَمِيعِ .

مَسَّهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَهُ مَسَّهُ قَبْلَ تَكْمِيلِهَا بِالتَّيَمُّمِ بِخِلَافِ المَاءِ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ : وَهُوَ سَهْوٌ . وَمِنْهَا ، يَجُوزُ كِتَابَتُهُ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ . وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْخَزَرَقِيِّ . وَقَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، يَحْرُمُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : هُوَ كالتَّغْلِيْبِ بِالْعُودِ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ جازَ التَّغْلِيْبُ بِالْعُودِ . وَلِلْمُجِدِّ اخْتِمَالٌ بِالْجَوَازِ لِلْمُحَدِّثِ ذَوْنِ الْجُنُبِ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الرِّعَايَةِ » . وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَحْمِلْهُ ، عَلَى مُقْتَضَى مَا فِي « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمَا .

تَنْبِيهِ : خَرَجَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الذَّمُّ ؛ لِانْتِفَاءِ الطَّهَّارَةِ مِنْهُ وَعَدَمِ صِحَّتِهَا ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، لَكِنْ لَهُ نَسْخُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : بِذَوْنِ حَمَلٍ وَمَسٍّ . قَالَ القَاضِي فِي « التَّغْلِيْقِ » ، وَغَيْرِهِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » : يَجُوزُ اسْتِغْجَارُ الْكَافِرِ عَلَى كِتَابَةِ المَصْحَفِ إِذَا لَمْ يَحْمِلْهُ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَحْمَدَ أَنَّ المَصَاحِفَ يَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَهَا النَّصَارَى . وَقَالَ القَاضِي فِي « الْجَامِعِ » : يَحْتَمِلُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ : يُكْتَبُ . مُكْتَبًا<sup>(١)</sup> بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا يَحْمِلْهُ ، وَهُوَ قِيَاسُ المَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ مَسَّ الْقَلَمِ لِلْحَرْفِ كَمَسِّ الْعُودِ لِلْحَرْفِ . وَقِيلَ لِأَحْمَدَ : يُعْجَبُكَ أَنْ تَكْتُبَ النَّصَارَى المَصَاحِفَ ؟ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي . قَالَ

(١) زيادة من : « ش » .

**فصل :** ولا يجوزُ المسافرةُ بالمصحفِ إلى دارِ الحربِ ؛ لما روى ابنُ عمرَ ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ ؛ مَخَافَةَ أَنْ تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ »<sup>(١)</sup> .

الإنصاف الزركشي : فأخذ من ذلك رواية بالمنع . قال القاضي في « خلافة » : يُمكنُ حملُها على أنهم حملوا المصحفَ في حالِ كتابتها . وقال في « الجامع » : ظاهرُه كراهةُ ذلك ، وكراهةُ للخلاف . وقال في « النهاية » : يُمنعُ منه . وأطلق في الجوازِ وعَدَمِ الروايتين في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « الرعاية » . ويُمنعُ من قراءته ، على الصحيحِ من المذهبِ . نصُّ عليه . قال القاضي : التَّخْرِيجُ لَا يُمنعُ ، لكن لا يَمَكُنُ مِنْ مَسِّهِ . انتهى . ويُمنعُ مِنْ تَمْلِكِهِ ، فَإِنْ تَمَلَّكَ بِإِثْرٍ أَوْ غَيْرِهِ أَلْزِمَ بِإِزَالَةِ مَلِكِهِ عَنْهُ .

فائدتان ؛ إحداهما ، كراهةُ أحمدُ ، رحمه الله ، تَوَسُّدَهُ . وفي تَخْرِيجِهِ وَجْهَانِ . وأُطْلِقَتْهُمَا في « الفروع » . واختارَ في « الرعاية » التَّحْرِيمَ . وقطعَ به المصنِّفُ في « المغني » ، و « الشَّارِح » . قال في « الآداب » : وقَدَّمَ هو عَدَمَ التَّحْرِيمِ . وهو الذي ذَكَرَهُ ابنُ تَمِيمٍ وَجْهًا . وكذا كُتِبَ الْعِلْمُ الَّتِي فِيهَا قُرْآنٌ ، وَإِلَّا كُرِهَ . قال أحمدُ ، في كُتُبِ الْحَدِيثِ : إِنْ خَافَ سَرِقَةً ، فَلَا بَأْسَ . قال في « الفروع » : ولم يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا مَدَّ الرَّجُلَيْنِ إِلَى جِهَةِ ذَلِكَ ، وَتَرْكُهُ أَوَّلَى ، أَوْ يُكْرَهُ . الثَّانِيَةُ ، يَحْرُمُ السَّفَرُ بِهِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ . نصُّ عليه . وقيل : يَحْرُمُ إِلَّا مَعَ غَلَبَةِ السَّلَامَةِ . وقال في « المُسْتَوْعَبِ » : يُكْرَهُ بَدُونِ غَلَبَةِ السَّلَامَةِ . وَيَأْتِي بَقِيَّةُ أَحْكَامِهِ فِي الْبَيْعِ ، وَالرَّهْنِ ، وَالْإِجَارَةِ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب السفر بالمصحف إلى أرض العدو ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٦٨/٤ . ومسلم ، في : باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٩٠/٣ ، ١٤٩١ . وأبو داود ، في : باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٥/٢ . وابن ماجه ، في : باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو . بسنن ابن ماجه ٩٦١/٢ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو . الموطأ ٤٤٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢٨ ، ٧٦ ، ٦٣ ، ٥٥ ، ١٠ ، ٧ ، ٦/٢ .

## بَابُ الْغُسْلِ

وَمُوجِبَاتُهُ سَبْعَةٌ ؛ خُرُوجُ الْمَنِيِّ الدَّافِقِ بِلَذَّةٍ ، .....

الشرح الكبير

### بَابُ الْغُسْلِ

( وَمُوجِبَاتُهُ سَبْعَةٌ ) غَسَلَ الْجَنَابَةَ ، بَفَتْحِ الْغَيْنِ . ذَكَرَهُ ابْنُ بَرٍ<sup>(١)</sup> . وَالْغُسْلُ بِالضَّمِّ : الْمَاءُ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ . قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ<sup>(٢)</sup> . وَالْغُسْلُ مَا غُسِلَ بِهِ الرَّأْسُ . أَحَدُهَا ( خُرُوجُ الْمَنِيِّ الدَّافِقِ بِلَذَّةٍ ) وَهُوَ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَةِ ، فِي الْيَقَظَةِ وَالتَّوَمِّ . وَهَذَا قَوْلٌ عَامَّةٌ الْفُقَهَاءِ حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، هَلْ عَلَى الْمَرَأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ

الإنصاف

### بَابُ الْغُسْلِ

تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : خُرُوجُ الْمَنِيِّ الدَّافِقِ بِلَذَّةٍ . مُرَادُهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَخْرَجِهِ ، وَلَوْ خَرَجَ دَمًا ، وَهُوَ صَحِيحٌ .

(١) أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَرٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْمَصْرِيُّ النُّحْوِيُّ اللَّغَوِيُّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتًا .  
إِتْبَاهُ الرِّوَاةِ ١١٠/٢ ، وَفَيَاتُ الْأَحْيَانِ ١٠٨/٣ ، ١٠٩ .

(٢) أَبُو يُونُسَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، ابْنُ السَّكَيْتِ ، اللَّغَوِيُّ النُّحْوِيُّ ، كَتَبَهُ جَيِّدَةً نَافِعَةً ، قَتَلَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ . تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النُّحَوِيِّينَ ٢٠١ - ٢٠٣ . وَقَوْلُهُ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ٣٣ .

(٣) انْظُرْ : عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ١٨٨/١ .

المقنع **فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُوجِبْ .**

الشرح الكبير المَاءُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَمَاءُ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَيْضُ ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ ، فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ : فَقَالَتْ : وَهَلْ يَكُونُ هَذَا ؟ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ ! إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَيْضُ ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ ، فَمِنْ أَيُّهُمَا عَلَا أَوْ سَبَقَ ، يَكُونُ مِنْهُ الشَّبَهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> .

**١٥٢ - مسألة :** ( فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُوجِبْ ) يَعْنِي إِذَا خَرَجَ شَبِيهُ الْمَنِيِّ ؛ لِمَرَضٍ أَوْ إِبْرَدَةٍ <sup>(٣)</sup> ، مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ . وَهَذَا قَوْلُ أُنَى حَنِيفَةٍ

الإنصاف قوله : فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُوجِبْ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، يُوجِبُ الْغُسْلُ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخُرَقِيِّ . وَاثْبَتَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَبْدِوَسْرٍ الْمُتَقَدِّمُ ،

(١) أخرجه البخاري، في: باب الحياء في العلم، من كتاب العلم، وفي: باب إذا احتلمت المرأة، من كتاب الغسل، وفي: باب ما لا يستحي من الحق للفقهاء في الدين، من كتاب الأدب. صحيح البخاري ٤٤٤/١، ٧٩، ٣٦/٨. ومسلم، في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥١/١. كما أخرجه النسائي، في: باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٤/١. وابن ماجه، في: باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧/١. والدارمي، في: باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٥/١. والإمام مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. الموطأ ٥١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٠/٢، ٢٩٢/٦، ٣٠٢، ٣٠٦.

(٢) في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٠/١. كما أخرجه النسائي، في: باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٤/١. وابن ماجه، في: باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧/١. والإمام مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. الموطأ ٥١/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢١/٣، ١٩٩، ٢٨٢. (٣) في م: «برد». والإبردة، بالكسر: برد في الجوف.

ومالك . وقال الشافعي : يَجِبُ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخَرَقِيِّ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ » . وَقَوْلُهُ : « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ »<sup>(١)</sup> . وَلأنَّهُ مَنَى خَارِجٌ فَأَوْجَبَ الْغُسْلَ ، كَمَا لو خَرَجَ حَالُ الْإِغْمَاءِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ الْمَنَى الْمُوجِبَ بَأَنَّهُ غَلِيظٌ أَبْيَضُ ، وَقَالَ لَعَلِيَّ « إِذَا فَضَحَتْ الْمَاءَ<sup>(٢)</sup> فَاغْتَسِلْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَالْفَضْحُ خُرُوجُهُ عَلَى وَجْهِ الشَّدَّةِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ<sup>(٤)</sup> : بِالْعَجَلَةِ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ » . يَعْنِي فِي الْإِخْتِلَامِ ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ فِي الْإِخْتِلَامِ لَشَهْوَةٍ ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ مَنْسُوخٌ ، وَيُمْكِنُ مَنَعُ [ ٦١/١ ط ] كَوْنُ هَذَا مَنِيًّا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ الْمَنَى بِصِفَةٍ غَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي هَذَا .

وغيره . وَبَعْضُهُمْ تَحْرِيجًا ؛ مِنْهُمْ الْمَجْدُ ، مِنْ رَوَايَةِ وَجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا خَرَجَ الْمَنَى بَعْدَ الْبَوْلِ ، دُونَ مَا قَبْلَهُ ، عَلَى مَا يَأْتِي قَرِيبًا . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : فَإِنْ خَرَجَ لغير شَهْوَةٍ ، فَرَوَايَتَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا لَا يَجِبُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : إِنْ خَرَجَ لغير شَهْوَةٍ فَرَوَايَتَانِ مُطْلَقًا ؛ أَصَحُّهُمَا عَدَمُ وَجُوبِهِ . ثُمَّ قَالَ : وَإِنْ صَارَ بِهِ سَلْسُ الْمَنَى ،

(١) أخرجه مسلم ، في : باب إنما الماء من الماء ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٦٩/١ . وأبو داود ، في : باب في الإكسال ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٩/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الماء من الماء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٦٨/١ . والنسائي ، في : باب الذي يتخلط ولا يرى الماء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٩٦/١ . وابن ماجه ، في : باب الماء من الماء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٩٩/١ . والدارمي ، في : باب الماء من الماء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٩٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢١ ، ٢٩٩/٣ .

(٢) في م : « المنى » .

(٣) في : باب في المذى ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٧/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الغسل من المنى ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٩٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٩/١ .

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الحافظ ، تفقه على الإمام أحمد ، وبرع ، وصنف التصانيف الكثيرة . توفي سنة خمس وثمانين ومائتين . العبر ٧٤/٢ ، طبقات الحنابلة ٨٦/١ - ٩٣ .

**فصل :** فَإِنْ رَأَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَمَ ، وَلَمْ يَرِ بَلَلًا ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ : أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلِّ مَنْ تَحَفَّظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ » . يَدُلُّ بِمَقْهُومِهِ (١) عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ إِذَا لَمْ تَرَهُ ، وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَّلَ ، وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا ، قَالَ : « يَغْتَسِلُ » . وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّ قَدْ اخْتَلَمَ ، وَلَمْ يَجِدِ الْبَلَّلَ ، قَالَ : « لَا غُسْلَ عَلَيْهِ » . قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ : الْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ ، أَعْلَمُهَا غُسْلٌ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، إِنَّمَا النِّسَاءُ شَفَائِئُ

أَوْ الْمَذْيِ ، أَوْ الْبَوْلِ ، أَجْزَأُهُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الْمَنِيِّ ، ذَكَرَهُ ابْنُ ثَمِيمٍ . قُلْتُ : فَيُعَالَى بِهَا فِي مَسْأَلَةِ الْمَنِيِّ ؛ لِكُونِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ بِلَا نِزَاعٍ .

تنبیه : مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : فَإِنْ خَرَجَ لِعَمَلٍ ذَلِكَ لَمْ يُوجِبِ . الْيَقْظَانُ ، فَأَمَّا النَّائِمُ إِذَا رَأَى مَنِيًّا فِي ثَوْبِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ اخْتِلَامًا وَلَا لَذَّةً فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، لَكِنْ قَيْدُ الْأَرْجَى وَأَبُو الْمَعَالِي الْمَسْأَلَةُ بِمَا إِذَا رَأَاهُ بِبَاطِنِ ثَوْبِهِ . قُلْتُ : وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ مُرَادُ الْأَصْحَابِ فِيمَا يَظْهَرُ . وَحَيْثُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ ، فَيَلْزَمُهُ إِعَادَةُ مَا صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ ، فَيَعْمَلُ بِالْيَقِينِ فِي ذَلِكَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : بَعَلْبَةِ ظَنِّهِ .

تنبیه : الْمُرَادُ بِالْوُجُوبِ ، إِذَا أُمِكنَ أَنْ يَكُونَ الْمَنِيُّ مِنْهُ ؛ كَابْنِ عَشِيرٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ : ابْنُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً . قَالَ ابْنُ ثَمِيمٍ . وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ ابْنُ تِسْعٍ سِنِينَ . جَزَمَ بِهِ فِي « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » ، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِ اللَّعَانِ .

(١) سقط من : « م » .

الرَّجَالِ ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي مَنْ أَحْتَلَمَ وَوَجَدَ لَذَّةَ الْإِثْرَالِ ، وَلَمْ يَرِ بَلَلًا ، رِوَايَةً فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ ، لَكِنْ إِنْ مَشَى فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ ، أَوْ خَرَجَ بَعْدَ اسْتِيقَاضِهِ ، فَعَلِيهِ الْغُسْلُ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ كَانَ انْتَقَلَ ، وَتَحَلَّفَ خُرُوجَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْاسْتِيقَاضِ ، وَإِنْ انْتَبَهَ فَرَأَى مَنِيًّا ، وَلَمْ يَذْكُرِ احْتِلَامًا ، فَعَلِيهِ الْغُسْلُ . قَالَ شَيْخُنَا : لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ خُرُوجَهُ كَانَ لِاحْتِلَامٍ نَسِيهِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَوْ انْتَبَهَ بِالْعُ أَوْ مَنْ يُحْتَمَلُ بُلُوغُهُ ، فَوَجَدَ بَلَلًا وَجَهِلَ أَنَّهُ مَنِيٌّ ، وَجَبَ الْغُسْلُ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعِنَهُ ، يَجِبُ مَعَ الْحُلُمِ . وَعِنَهُ ، لَا يَجِبُ مُطْلَقًا . ذَكَرَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِيهِ نَظَرٌ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : فَهَلْ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ مَنِيٌّ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، أَوْ مَذْنَى ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ يَغْسِلُ بَدَنَهُ وَثَوْبَهُ احْتِيَاظًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ ظَاهِرَهُ لَا يَجِبُ ؛ وَلِهَذَا قَالُوا : وَإِنْ وَجَدَهُ يَقْطَعُ وَشَكَّ فِيهِ ، تَوَضُّأً وَلَا يَلْزَمُهُ غَسْلُ ثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ حَكْمُ غَيْرِ الْمَنِيِّ . قَالَ فِي

(١) فِي : الْمُسْنَدِ ٢٥٦/٦ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبِلَةَ فِي مَتَامِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٥٤/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ يَسْتَقِظُ فَيَرَى بِلَلًا وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَوْحَدِيِّ ١٧٢/١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ احْتَلَمَ وَلَمْ يَرِ بِلَلًا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢٠٠/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ يَرَى بِلَلًا وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٩٥/١ .

(٢) انْظُرْ : الْمَغْنَى ٢٦٩/١ .

**فصل :** فَإِنْ انْتَبَهَ مِنَ النَّوْمِ فَوَجَدَ بَلَلًا ، لَا يَعْلَمُ هَلْ هُوَ مَيْتٌ أَوْ غَيْرُهُ ، فقال أحمد : إِذَا وَجَدَ بِلَّةً اغْتَسَلَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ إِبْرَدَةٌ ، أَوْ لَا عِبَ أَهْلُهُ ؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا خَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ ، فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . وكذلك إِنْ كَانَ انْتَشَرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ بَتْدَكُرٌ أَوْ رُؤْيَا . وهو قَوْلُ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَذْيٌ ، لَوْجُودِ سَبَبِهِ ، فَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِالْإِحْتِمَالِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَدَ ذَلِكَ ، فَعَلِيهِ الْغُسْلُ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ . وَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وقال مُجَاهِدٌ وَقَتَادَةُ : لَا غُسْلَ عَلَيْهِ حَتَّى يُوقِنَ بِالْمَاءِ الدَّافِقِ . وهذا هو الْقِيَاسُ ، وَالْأَوَّلَى الْإِغْتِسَالُ ؛ لِمُوَافَقَةِ الْخَيْرِ ، وَعَمَلًا بِالْإِحْتِيَاظِ .

« الْفُرُوعُ » : وَتَوَجُّهُ إِحْتِمَالٍ يَلْزُمُهُ حُكْمُهُمَا . انْتَهَى . وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ الْغُسْلُ ، لَا يَلْزُمُهُ أَيْضًا <sup>(١)</sup> غُسْلُ نَوْبِهِ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُنُونِ » ، عَنِ الشَّرِيفِ أَيْ جَعْفَرٍ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْقَاعِدَةِ الْخَامِيسَةِ عَشْرَةَ . وَقَالَ : يَنْبَغِي عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنْ لَا يَجُوزَ لَهُ الصَّلَاةُ قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ قَبْلَ غَسْلِهِ ؛ لِأَنَّا نَتَيَقَّنُ وَجُودَ الْمُفْسِدِ لِلصَّلَاةِ لَا مَحَالَةَ .

تَنْبِيهِ : مُحَلُّ الْخِلَافِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، إِذَا لَمْ يَسْبِقْ نَوْمُهُ مُلَاعَبَةً ، أَوْ بَرْدًا ، أَوْ نَظَرًا ، أَوْ فِكْرًا ، أَوْ نَحْوَهُ ، فَإِنْ سَبَقَ نَوْمُهُ ذَلِكَ ، لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنهُ ، يَجِبُ . وَعَنهُ ، يَجِبُ مَعَ الْحُلُمِ . قَالَ فِي « التُّكْتُ » : وَقَطَعَ الْمُجَدِّ فِي « شَرْحِهِ » بِأَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْغُسْلُ إِنْ ذَكَرَ إِحْتِلَامًا ، سَوَاءً تَقَدَّمَ نَوْمُهُ فِكْرًا ، أَوْ مُلَاعَبَةً أَوْ لَا . قَالَ : وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ . الثَّانِيَةُ ، إِذَا احْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدْ بَلَلًا ، لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ إِجْمَاعًا . وَعَنهُ ، يَجِبُ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : وَأَعْرَبَ ابْنُ أَيْ مُوسَى فِي حِكَايَتِهِ رَوَايَةً بِالْوَجُوبِ . وَعَنهُ ، يَجِبُ إِنْ وَجَدَ لَذَّةَ الْإِنْرَالِ ، وَإِلَّا فَلَا . الثَّلَاثَةُ ، لَا يَجِبُ

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، .



**فصل :** فإن رأى في ثوبه مَنِيًّا ، وكان لا يَنَامُ فيه غَيْرُهُ ، وهو مِمَّنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْتَلِمَ ، كابنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً ، فعليه الغُسلُ ، [ ١/٦٢ ] وإلا فلا ؛ لأنَّ عَمْرَ وَعَثْمَانَ اغْتَسَلَا حينَ رَأَيَاهُ في ثَوْبَيْهِمَا ، ولأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَنِيٌّ<sup>(١)</sup> ، وَيَلْزَمُهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ مِنْ أَحَدَثِ نَوْمَةٍ نَامَهَا فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَرَى أَمَارَةً تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ قَبْلُهَا ، فَيُعِيدُ مِنْ أَذْنَى نَوْمَةٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْهَا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ يَنَامُ فِيهِ هُوَ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ يَحْتَلِمُ ، فَلَا غُسْلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدٌ<sup>(٢)</sup> شَاكٌّ فِيمَا يُوجِبُ الغُسْلَ ، والأصلُ عَدَمُ وَجوبِهِ ، وليس لأحدهما الاتِِّمَامُ بِالْآخَرِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا جُنُبٌ يَقِينًا .

**فصل :** فإن وَطِئَ امرأته دُونَ الفَرْجِ ، فَدَبَّ مَآوُهُ إِلَى فَرْجِهَا ثُمَّ خَرَجَ ، أَوْ وَطِئَهَا فِي الفَرْجِ ، فَاعْتَسَلَتْ ثُمَّ خَرَجَ مَآوُهُ مِنْ فَرْجِهَا ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا . وَبِهِ قَالَ قَتَادَةُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ الْحَسَنُ : تَغْتَسِلُ ؛ لِأَنَّهُ مَنِيٌّ خَارِجٌ ، فَأَشْبَهَ مَاءَهَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَنِيُّهَا ، أَشْبَهَ غَيْرَ الْمَنِيِّ ؛ وَلِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ .

الغُسْلُ إِذَا رَأَى مَنِيًّا فِي ثَوْبٍ يَنَامُ فِيهِ هُوَ وَغَيْرُهُ ، وَكَانَا مِنْ أَهْلِ الْاِخْتِلَامِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَافَهُ ، وَلَا يَأْتُمُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهَا فِي الْخِتَانِ . وَمِثْلُهُ لَوْ سَمِعَا رِيحًا مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَلَا يُعْلَمُ مِنْ آيِهِمَا هِيَ . وَكَذَا كُلُّ اثْنَيْنِ تُتَقَرَّنُ مُوجِبُ الطَّهَارَةِ مِنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ .

(١) في م : منه .

(٢) في م : مفرد .

المقنع **وَإِنْ أَحْسَنَ بَانْتِقَالِهِ فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ .**

الشرح الكبير

١٥٣ - مسألة : ( فَإِنْ أَحْسَنَ بَانْتِقَالِهِ فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ ، فعلى رِوَايَتَيْنِ ) إحداهما ، يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ يَرْجِعُ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْقَاضِي ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خِلَافًا ، قَالَ : لِأَنَّ الْجَنَابَةَ تَبَاعُدُ الْمَاءَ عَنْ مَحَلِّهِ ، وَقَدْ وَجَدَ ، فَتَكُونُ الْجَنَابَةُ مَوْجُودَةً ، فَيَجِبُ بِهَا الْغُسْلُ . وَلِأَنَّ الْغُسْلَ ثُرَاعَى فِيهِ الشَّهْوَةُ ، وَقَدْ حَصَلَتْ بَانْتِقَالِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ ظَهَرَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا غُسْلَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ الْاِغْتِسَالَ عَلَى رُؤْيَةِ الْمَاءِ يَقُولُهُ : « إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ » . وَقَوْلُهُ : « إِذَا فَضَخَتْ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ » . فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِدُونِهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْاِشْتِقَاقِ مَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى جُنْبًا لِمُجَانِبَتِهِ الْمَاءَ ، وَلَا يَخْصُلُ إِلَّا بِخُرُوجِهِ ، أَوْ لِمُجَانِبَتِهِ الصَّلَاةَ أَوِ الْمَسْجِدَ ، وَإِذَا سُمِّيَ بِذَلِكَ

الإنصاف

قوله : فَإِنْ أَحْسَنَ بَانْتِقَالِهِ ، فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ ، فعلى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْإِيضَاحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجِبُ الْغُسْلُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ [ ٣/١ ] جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ ، فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ ، ابْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَخَرَّبَ . قَالَ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذَهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » وَغَيْرِهِمْ : هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هِيَ الْمَنْصُوصَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، الْمُخْتَارَةُ لِعَامَّةِ أَصْحَابِهِ ، حَتَّى إِنَّ جُمْهُورَهُمْ جَزَمُوا بِهِ . وَاخْتَارَهَا الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا خِلَافًا . قَالَ فِي « التَّلْخِيسِ » : وَهَذَا أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : يَجِبُ عَلَى

مع الخروج. لم يَلْزَمْ وُجُودُ التَّسْمِيَةِ مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ ، فَإِنَّ الْاِسْتِيقَاقَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْاَطْرَادُ ، وَمُرَاعَاةُ الشَّهْوَةِ فِي الْحُكْمِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ اسْتِقْلَالُهَا بِهِ ، فَإِنَّ أَحَدَ وَصَفَيِ الْعِلَّةِ وَشَرْطَ الْحُكْمِ مُرَاعَى لَهُ ، وَلَا يَسْتَقِيلُ بِالْحُكْمِ ، ثُمَّ يَبْطُلُ ذَلِكَ "بَلَمَسِ النِّسَاءِ" ، وَمَا لَوْ وَجَدَتِ الشَّهْوَةُ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَقِيلُ بِالْحُكْمِ ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ إِنَّمَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا انْتَقَلَ ، لَزِمَ مِنْهُ الْخُرُوجُ ، وَإِنَّمَا يَتَأَخَّرُ ، وَكَذَلِكَ يَتَأَخَّرُ الْغُسْلُ إِلَى [ ٦٢/١ ] حِينَ خُرُوجِهِ .

الْأَصَحُّ . وَنَصَرَهَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : النَّصُّ وَجُوبُهُ . وَأَثَرُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّ يَكُونُ الْمَاءُ يَرْجِعُ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَحَبِّبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجِبُ الْغُسْلُ حَتَّى يَخْرُجَ ، وَلَوْ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ . اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » ، وَالشَّرِيفُ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ الشَّيْرَازِيُّ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : فَعَلِيهَا يَعْبُدُ مَا صَلَّيَ لِمَا انْتَقَلَ . انْتَهَى . وَمَا رَأَيْتُهُ لغيرِهِ . فَإِذَا خَرَجَ اغْتَسَلَ ، بِلَا نِزَاعٍ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْبُلُوغِ ، وَالْفَطَرُ ، وَفَسَادُ النَّسْلِكِ ، وَوُجُوبُ الْكُفَّارَةِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ ظَاهِرُ اخْتِيَارِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ؛ تَثْبُتُ بِذَلِكَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « تَعْلِيْقِهِ » الْبَرَامَا . وَقَدَّمَهُ الرُّزْكَاشِيُّ . قُلْتُ : وَهُوَ أَوَّلَى . قَالَ فِي

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) زيادة من : هـ ش .

فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْغُسْلِ ، أَوْ خَرَجَتْ بَقِيَّةُ الْمَنِيِّ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ .  
وَعَنْهُ ، يَجِبُ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ إِذَا خَرَجَ قَبْلَ الْبَوْلِ ، دُونَ مَا بَعْدَهُ .

١٥٤ - مسألة : ( فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْغُسْلِ ) وَقُلْنَا : لَا يَجِبُ الْغُسْلُ  
بِالْإِتِّقَالِ . لَزِمَهُ الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّهُ مَنِيٌّ خَرَجَ بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ ، فَأَوْجَبَ الْغُسْلُ ؛  
لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا فَضَخْتَ الْمَاءَ فَأَغْتَسِلْ » . وَلِحَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ ، وَكَأَلَوْ  
خَرَجَ حَالَ إِتِّقَالِهِ ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الرَّجُلِ يُجَامِعُ وَلَمْ يُنْزَلْ ، فَيَغْتَسِلُ

« الرِّعَايَةِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ .  
وَأُطْلِقَ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،  
و« الْفَائِقِ » . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : قُلْتُ : وَإِنْ لَمْ يَجِبْ بِخُرُوجِهِ بَعْدَ الْغُسْلِ ،  
لَمْ يَجِبْ بِإِتِّقَالِهِ ، بَلْ أَوَّلَى .

تنبيه : قَالَ فِي « الْفَائِقِ » ، لَوْ خَرَجَ الْمَنِيُّ إِلَى قُلْفَةِ الْأَقْلَفِ ، أَوْ فُرْجِ الْمِرْقِ ،  
وَجِبَ الْغُسْلُ ، بِرَوَايَةٍ وَاحِدَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرِّعَايَةِ » . وَحَكَاهُ ابْنُ تَمِيمٍ عَنْ  
بَعْضِ الْأَصْحَابِ .

قوله : فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْغُسْلِ ، أَوْ خَرَجَتْ بَقِيَّةُ الْمَنِيِّ ، لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ . يَعْنِي  
عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْغُسْلِ بِالْإِتِّقَالِ مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ  
الْجُمْهُورُ . وَقَالَ الْخَلَّالُ : تَوَاتَرَتِ الرُّوَايَاتُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا  
الْوَضُوءُ ، بَالٍ أَوْ لَمْ يُثَلِّ ، عَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ قَوْلُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ  
عُيَيْنَانَ : هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ« مَجْمَعِ  
الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . زَادَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَالْأَقْوَى . وَهُوَ ظَاهِرُ  
كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْمَسْجُدُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ  
بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« الْمُتَنَحَّبِ » ،

ثم يَخْرُجُ منه المَنِيُّ : عليه الغُسلُ . ولأنَّه لو لم يَجِبِ الغُسلُ على هذه الرواية ، أفَضَى إلى نفي الوجوب عنه بالكلية ، مع انتفال المَنِيِّ بشهوةٍ وخروجه . وإن قلنا : يَجِبُ الغُسلُ بالانتقال . لم يَجِبْ بالخروج ؛ لأنَّه تَعَلَّقَ بانيقاله ، وقد اغْتَسَلَ له ، فلم يَجِبْ له غُسلُ ثانٍ ، كَبَقِيَّةِ المَنِيِّ إذا خَرَجَتْ بعد الغُسلِ . وهكذا الحُكْمُ في بَقِيَّةِ المَنِيِّ إذا خَرَجَ بعد الغُسلِ . هذا هو المشهور عن أحمد . قال الخَلَالُ : تَوَاتَرَتِ الرواياتُ عن أبي عبد الله ، أَنَّهُ ليس عليه إِلَّا الوُضوءُ ، بَالٍ أو لم يُبَلِّ . رَوَى ذلك عن عليٍّ ، وابن عباسٍ ، وعطاءٍ ، والزُّهْرِيِّ ، ومالكٍ ، والليثِ ، والثَّوْرِيِّ . ولأنَّه مَنِيُّ خَرَجَ على غير وجهِ الدَّفَنِ واللَّدَةِ ، أشَبَّهَ الخارجَ في المَرَضِ . ولأنَّه جَنَابَةٌ واجِدَةٌ ، فلم يَجِبْ به غُسلان ، كما لو خَرَجَ دَفْعَةً واجِدَةً . وفيه رواية ثانية ، أَنَّهُ يَجِبُ بكلِّ حالٍ . وهو مَذْهَبُ الشافعي ؛ لأنَّ الاغْتِيَابَ بخروجه كسائر الأحداثِ . قال شيخُنا : وهذا هو الصَّحِيحُ ؛ لأنَّ الخُرُوجَ يَصْلُحُ مُوجِبًا

وغيرهم . وقَدَّمَهُ في « الفروع » ، و « الكافي » ، وابنُ رَزيَنِ في « شَرْحِهِ » ، وغيرهم . وأُطْلِقَهُمَا في « المُحَرَّرِ » . وعنه ، يَجِبُ . اخْتَارَهَا المُصَنِّفُ ، وقَدَّمَهُ في « الرَّعَايَتَيْنِ » . وعنه ، يَجِبُ إذا خَرَجَ قَبْلَ البولِ ، دُونَ ما بعده . اخْتَارَهَا القاضي في « التَّعليقِ » ، وأُطْلِقَهُنَّ في « الهِدَايَةِ » ، و « المَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخِيصِ » ، و « البُلْغَةِ » ، و « الخُلَاصَةِ » ، و « الحَاوِي الكَبِيرِ » ، وغيرهم . وعنه ، عَكْسُهَا ؛ فَيَجِبُ الغُسلُ لخروجه بعد الغُسلِ ، دُونَ ما قَبْلَهُ . ذَكَرَهَا القاضي في « المُجَرَّدِ » . ومنها ، خَرَجَ المَجْدُ الغُسلُ بخروجِ المَنِيِّ مِن غيرِ شَهْوَةٍ ، كما تَقَدَّمَ عنه . وأُطْلِقَهُنَّ ابنُ تَمِيمٍ ، والزُّرْكَشِيُّ . وفيه وجهٌ ؛ لا غُسلَ عليه ، إِلَّا أَنْ تَنْزَلَ الشَّهْوَةُ .

لِلْغُسْلِ<sup>(١)</sup> . قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ جَنَابَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ غُسْلَانِ . يَبْطُلُ بَمَا إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُنْزَلْ ، فَاعْتَسَلَ ، ثُمَّ أُنْزَلَ ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَدْ نَصَّ عَلَى وَجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهِ بِالْإِنْزَالِ مَعَ وَجُوبِهِ بِالتَّقَاءِ الْخَتَائِنِ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي الرَّوَايَةَ الْأُولَى ، وَحَمَلَ كَلَامَ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنْ تَكُونَ قَارِنَتُهُ شَهْوَةٌ حَالٌ خُرُوجِهِ ، قَالَ : فَإِنْ لَمْ تُقَارِنْهُ شَهْوَةٌ فَهُوَ كَبَقِيَّةِ الْمَنِيِّ إِذَا خَرَجَتْ . وَفِيهِ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُ إِنْ خَرَجَ قَبْلَ الْبَوْلِ ، اغْتَسَلَ ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَهُ ، لَمْ يَغْتَسِلْ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ ، وَنُقِلَ عَنِ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْبَوْلِ بَقِيَّةٌ مَا خَرَجَ بِالذَّفْقِ وَالشَّهْوَةِ ، فَأَوْجَبَ الْغُسْلَ كَالأَوَّلِ ، وَبَعْدَ الْبَوْلِ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ بَقِيَّةُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَقِيَّةُ الْأَوَّلِ لَمَا تَخَلَّفَ بَعْدَ الْبَوْلِ ، وَقَدْ خَرَجَ بِغَيْرِ ذَفْقٍ وَشَهْوَةٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي « فِي » الْمُجَرَّدِ<sup>(٢)</sup> فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ أَنَّهُ إِنْ خَرَجَ [ ١٦٣/١ ] بَعْدَ الْبَوْلِ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ خَرَجَ قَبْلَهُ ، فَعَلِيَ رَوَايَتَيْنِ .

فَوَالِدٌ ؛ مِنْهَا ، أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُنْزَلْ وَاعْتَسَلَ ، ثُمَّ خَرَجَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ كَذَلِكَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ بِوُجُوبِ الْغُسْلِ هُنَا ؛ مِنْهُمْ ابْنُ تَمِيمٍ ، فَقَالَ : وَإِنْ جَامَعَ وَأَكْسَلَ ، فَاعْتَسَلَ ثُمَّ أُنْزَلَ فَعَلِيهِ الْغُسْلُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ لَا غُسْلَ إِلَّا أَنْ يُنْزَلَ لَشَهْوَةٍ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَالنَّصُّ يَغْتَسِلُ ثَانِيًا . وَمِنْهَا ، قِيَاسُ انْتِقَالِ الْمَنِيِّ ، انْتِقَالُ الْحَيْضِ . قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَمِنْهَا ، لَوْ خَرَجَ مِنْ امْرَأَةٍ مَنِيٌّ رَجُلٌ بَعْدَ الْغُسْلِ ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا ، وَيَكْفِيهَا الْوَضُوءُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَلَوْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، وَدَبَّ مَآؤُهُ فِدَخَلَ

(١) انظر : المغنى ٢٦٩/١ .

(٢) سقط من : ١٥٠ هـ .

الثَّانِي ، التِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ ؛ وَهُوَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ ، قُبْلًا  
كَانَ أَوْ ذُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ ، حَتَّى أَوْ مَيِّتٍ .

١٥٥ - مسألة : ( الثَّانِي : التِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ ، وَهُوَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ  
فِي الْفَرْجِ ، قُبْلًا كَانَ أَوْ ذُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ ، حَتَّى أَوْ مَيِّتٍ ) مَعْنَى  
التِّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ : تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ . كَمَا ذَكَرَ ، سَوَاءً كَانَا مُحْتَتَيْنَيْنِ  
أَوْ لَا ، وَسَوَاءً مَسَّ خِتَانُهُ خِتَانَهَا أَوْ لَا ، فَهُوَ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ ، وَلَوْ مَسَّ  
الْخِتَانُ الْخِتَانَ مِنْ غَيْرِ إِيْلَاجٍ ، لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ إِجْمَاعًا . وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ  
عَلَى وَجُوبِ الْغُسْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَقَالَ دَاوُدُ : لَا يَجِبُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ :  
« الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » <sup>(١)</sup> . رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ . وَرَوَى  
فِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَكَانَتْ رُحْصَةً أَرْخَصَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ ثُمَّ أَمَرَ بِالْغُسْلِ ، فَرَوَى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، قَالَ : إِنَّ الْفُتْيَا الَّتِي كَانُوا  
يَقُولُونَ : إِنَّ « الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ » رُحْصَةٌ ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِيهَا  
فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْأَغْتِسَالِ بَعْدَهَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ،

الْفَرْجَ ثُمَّ خَرَجَ ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا أَيْضًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ  
عَقِيلٍ أَنَّ عَلَيْهَا الْغُسْلَ . وَهُوَ وَجْهٌ ، حَكَاهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » وَغَيْرِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا  
فِيهَا ، وَفِيمَا إِذَا دَخَلَ فَرْجُهَا مِنْ مَنِيٍّ أَوْ بَحْلٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَالنَّصُّ عَدْبُهُ فِي ذَلِكَ  
كَلَّةٌ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْمَنْصُوصُ الْمَقْطُوعُ بِهِ . وَتَقَدَّمَ الْوَضُوءُ مِنْ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ  
الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ .

تنبهات ؛ أحدها ، يَعْنِي بِقَوْلِهِ : الثَّانِي ، التِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ . وَهُوَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ  
فِي الْفَرْجِ ، أَوْ قَدْرَهَا . قَالَه الْأَصْحَابُ . وَصَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ الرَّجْعَةِ .

والتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>، وقال : حسنٌ صحيحٌ . وروى أبو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَدَهَا ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . زاد مسلمٌ : « وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ » . وَحَدِيثُهُمْ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ .

**فصل : وَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى كُلِّ وَاطِئٍ وَمَوْطُوءٍ ، إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْغُسْلِ ، سَوَاءً كَانَ فِي الْفَرْجِ ، قُبْلًا أَوْ دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَيْهَمِيٍّ ، حَتَّى أَوْ مَيْتٍ ، طَائِعًا أَوْ مُكْرَهًا ، نَائِمًا أَوْ يَقْظَانِ .** وقال أبو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِوَطْءِ الْمَيْتَةِ وَلَا الْبَيْهَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ ، وَلَا فِي مَعْنَاهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِيْلَاجٌ فِي فَرْجٍ ، فَوَجِبَ بِهِ الْغُسْلُ ، كَوَطْءِ الْآدَمِيَّةِ فِي حَيَاتِهَا ، وَوَطْءِ الْآدَمِيَّةِ دَاخِلًا فِي عُمُومِ الْأَحَادِيثِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْتَطُلُ بِالْعَجُوزِ وَالشَّوْهَاءِ .

وذكر القاضي أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ تَوْجِيهَهَا [ ١/٤٤٥ ] بِوُجُوبِ الْغُسْلِ ، بِغَيْبِ بَعْضِ الْحَشْفَةِ . انتهى . ومُرَادُهُ ، إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ بِلَا حَائِلٍ ، فَإِنْ وَجَدَ حَائِلًا ؛ مِثْلُ أَنْ لَفَّ عَلَيْهِ خِرْقَةً ، أَوْ أَذْخَلَهُ فِي كِسْفٍ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدْ مِمَّ فِي

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإكسال ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٩/١ ، والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في أن الماء من الماء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٦٧/١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٥/٥ ، ١١٦ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب إذا التقى الختانان ، من كتاب الغسل . صحيح البخارى ٨٠/١ . ومسلم ، في : باب نسخ الماء من الماء ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧١/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإكسال ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٩/١ . والنسائي ، في : باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٩٢/١ . والدارمي ، في : باب في مس الختان الختان ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٩٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٤/٢ ، ٣٤٧ ، ٣٩٣ ، ٤٧١ ، ٥٢٠ .



**فصل :** فَإِنْ أَوْلَجَ بَعْضَ الْحَشَفَةِ ، أَوْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، وَلَمْ يُنْزِلْ ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجِدِ الْبَقَاءَ الْخَتَائِنِ وَلَا مَا فِي مَعْنَاهُ . وَإِنْ انْقَطَعَتِ الْحَشَفَةُ ، فَأَوْلَجَ الْبَاقِيَّ مِنْ ذَكَرِهِ ، وَكَانَ بِقَدْرِ الْحَشَفَةِ ، وَجِبَ الْغُسْلُ ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ أَحْكَامُ الْوَطْءِ ؛ مِنْ الْمَهْرِ وَغَيْرِهِ . وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ .

**فصل :** فَإِنْ أَوْلَجَ فِي قُبُلِ خُنْثَى مُشْكِلا ، أَوْ أَوْلَجَ الْخُنْثَى ذَكَرَهُ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ ، أَوْ وَطِئَ أَحَدَهُمَا [ ٦٣/١ ط ] أَوْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ خِلْقَةً زَائِدَةً . فَإِنْ أَنْزَلَ الْوَاطِئُ أَوْ أَنْزَلَ الْمَوْطُوءُ مِنْ قُبُلِهِ ، فَعَلَى مَنْ أَنْزَلَ الْغُسْلُ . وَيُثْبِتُ لِمَنْ أَنْزَلَ مِنْ ذَكَرِهِ حُكْمَ الرِّجَالِ ، وَلِمَنْ أَنْزَلَ مِنْ فَرْجِهِ حُكْمَ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

« الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يَجِبُ أَيْضًا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . فَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، حَكَاهُمَا فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » وَأُطْلِقَهُمَا . . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَجُوبُ الْوَضُوءِ أَيْضًا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛ مِنْهُمْ الْمَجْذُ ، وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي نَوَاقِضِ الْوَضُوءِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ : الرَّدُّ مِنَ الرَّدَّةِ . فِي الْفَائِدَةِ . الثَّانِي ، دَخَلَ فِي كَلَامِهِ لَوْ كَانَ نَائِمًا ، أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ اسْتَدَخَلَتْ امْرَأَةُ الْحَشَفَةَ . وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ، فَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى النَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ . قُلْتُ : فَيُعَانِي بِهَا . وَقِيلَ : لَا غُسْلَ عَلَيْهِمَا . قَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ؛ فَقَالَا : وَلَوْ اسْتَدَخَلَتْ امْرَأَةُ

أَجْرَى الْعَادَّةَ بِذَلِكَ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعِهِ ، أَنَّهُ لَا يُحَكِّمُ لَهُ بِالذَّكُورِيَّةِ بِالْإِنْزَالِ مِنْ ذَكَرِهِ ، وَلَا بِالْأُنْثَوِيَّةِ بِالْحَيْضِ مِنْ قَرَجِهِ ، وَلَا بِالْبُلُوغِ بِهَذَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَمَرَ خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ أَحَدَ الصَّنَفَيْنِ ، فَكَانَ دَلِيلًا عَلَيْهِ ، كَالْبَوْلِ مِنْ ذَكَرِهِ أَوْ مِنْ قُبْلِهِ . وَلَئِنَّهُ أَنْزَلَ الْمَاءَ الدَّفَاقَ لَشَهْوَةٍ ، فَوَجَبَ الْغُسْلُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » .

حَشَفَةَ نَائِمٍ ، أَوْ مَجْنُونٍ ، أَوْ مَيِّتٍ ، أَوْ بِهِيمَةٍ اغْتَسَلَتْ . وَقِيلَ : وَيَغْتَسِلُ النَّائِمُ إِذَا أَثْبَتَهُ ، وَالْمَجْنُونُ إِذَا أَفَاقَ . قُلْتُ : يُعَانِي بِهَا أَيْضًا . الثَّالِثُ ، وَقَدْ يَدْخُلُ فِي كَلَامِهِ أَيْضًا لَوْ اسْتَدَخَلَتْ حَشَفَةُ مَيِّتٍ ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ . وَهُوَ وَجْهٌ ؛ فَيُعَادُ غُسْلُهُ . فَيُعَانِي بِهَا . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِذَلِكَ غُسْلُ الْمَيِّتِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : فَيُعَانِي بِهَا أَيْضًا . وَأَمَّا الْمَرْأَةُ ، فَيَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ . وَلَوْ اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرَ بِهِيمَةٍ ، فَكَوْطَاءَ الْبَهِيمَةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ قَرِيبًا . الرَّابِعُ ، شَمِلَ قَوْلُهُ : تَغْيِيبُ الْحَشَفَةِ فِي الْفَرْجِ . الْبَالِغُ وَغَيْرُهُ ؛ أَمَّا الْبَالِغُ فَلَا زِنَاعَ فِيهِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ ، فَالْمَذْهَبُ الْمُتَّصِفُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ كَالْبَالِغِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْبَالِغِ غُسْلُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَالَ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ فِي « قَتَاوِيهِ » : لَا تُسَمِّيهِ جُنُبًا ؛ لِأَنَّهُ لَا مَاءَ لَهُ ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ شَهْوَةً لَزِمَهُ ، وَإِلَّا أَمَرَ بِهِ لِيُعْتَادَهُ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ بِجَامِعٍ مِثْلَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيصِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الْأَكْثَرِينَ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » وَغَيْرُهُمْ : يُشْتَرَطُ كَوْنُ الذَّكَرِ ابْنَ عَشْرٍ سِنِينَ ، وَالْأُنْثَى تِسْعًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَالْمُرَادُ بِهَذَا مَا قُبْلَهُ . يَعْنِي ، كَوْنُ الذَّكَرِ ابْنَ عَشْرٍ سِنِينَ ، وَالْأُنْثَى ابْنَةَ تِسْعٍ . وَهُوَ الَّذِي

**فصل :** فإن كان الواطئ أو الموطوءة صغيراً ، فقال أحمد : يجب عليهما الغسل . وقال : إذا أتى على الصبيّة تسع سنين ، ومثلها يوطأ ، وجب عليها الغسل . وسئل عن الغلام يجامع مثله ولم يبلغ ، فجامع المرأة ، يكون عليهما الغسل ؟ قال : نعم . قيل له : أنزل أو لم ينزل ؟ قال : نعم . وقال : ترى عائشة حيث كان يطؤها النبي ﷺ لم تكن تغتسل ! ويروى عنها : « إذا التقى الختانان وجب الغسل »<sup>(١)</sup> . وحمل القاضي كلام أحمد على الاستحباب . وهو قول أصحاب الرأي ، وأبي ثور ؛ لأن الصغير لا يتعلّق به المائت ، ولا هو من أهل التكليف ، ولا تجب عليه الصلاة

يجامع مثله . قال : وهو ظاهر كلام أحمد ، وليس عنه خلافه . انتهى . ويرتفع إحداثه بغسله قبل البلوغ . وعلى المذهب المنصوص أيضاً ، يلزمه الغسل ، على الصحيح . عند إرادته ما يتوقّف عليه الغسل أو الوضوء ، أو مات شهيداً قبل فعله . وعدّ في « الرعاية » ، وغيره هذا قولاً واحداً . ذكره في كتاب الطهارة ، قبل باب المياه . قال في « الفروع » : والأولى أن هذا مراد المنصوص ، أو يغسل لو مات . ولعله مراد الإمام . انتهى .

**فائدة :** يجب على الصبيّ الوضوء بموجباته . وجعل الشيخ يقى الدين مثل مسألة الغسل ، إلزامه باستجمار ونحوه .

**فائدة :** قال النّاظم : يتعلّق بالتقاء الختّانين سنة عشر حكماً . فقال : ونقضى ملاقة الختان بعدة وحدّ وغسل مع ثبوتة . نهّد وتقرير مَهْر ، واستباحة أوّل وإلحاق أنساب ، وإحصان معتدّ وقبّة مؤلّ مع زوال لعنة وتقرير تكفير الظهار فعّد

التي تَجِبُ لها الطهارة ، فَأَشْبَهَتْ الحائِضَ . قال شَيْخُنَا : ولا يَصِحُّ حَمْلُ كلامِ أَحْمَدَ على الاستِحْبَابِ ؛ لتَصَرُّيحه بالوُجُوبِ ، وَدَمَّ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ بِقَوْلِهِ : هو قَوْلُ سَوْءٍ . واحتَجَّ بِفِعْلِ عائِشَةَ ، وروايتها للحديثِ العامِّ في حَقِّ الصَّغِيرِ والكَبِيرِ ، ولأنَّها أَجَابَتْ بِفِعْلِها وَفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِقَوْلِها : فَعَلْتُهُ أنا ورسولُ اللَّهِ ﷺ فاغْتَسَلْنَا . فكَيْفَ تَكُونُ خَارِجَةً مِنْهُ ! وليس مَعْنَى وَجُوبِ الغُسْلِ في حَقِّ الصَّغِيرِ التَّائِيْمِ بتركيه ، بل مَعْنَاهُ أَنَّهُ شَرَطُ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، وَالطَّوَّافِ ، وَإِبَاحَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا يَأْتِيهِمُ الْبَالِغُ بِتَأْخِيرِهِ

وإفسادها كَفَسَارَةٍ في ظَهَارِهِ وَكُونِ الْإِمَامَا صَارَتْ فِرَاشًا لِسَيِّدٍ وَتَحْرِيمِ إِصْهَارِ وَقُطْعِ تَتَابُعِ الصَّدِّيقِ وَجَنَابِ الْحَالِفِ الْمُتَشَدِّدِ انتهى . والذي يَظْهَرُ لِي ، أَنَّ الْأَحْكَامَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالتَّقْيَاتِ الْخِتَانَيْنِ ؛ كَالْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوُطْءِ الْكَامِلِ ، لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا . وقد رَأَيْتُ لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ عَدَدَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّقْيَاتِ الْخِتَانَيْنِ ، وَعَدَّهَا سَبْعِينَ حُكْمًا ، أَكْثَرُهَا مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِنَا ، وَعَدَّ النَّاطِمُ لَيْسَ بِحَضَرٍ .

تَنْبِيهِ : مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : قُبُلًا . الْقُبُلُ الْأَصْلِيُّ ، فَلَا غُسْلَ بَوَطْءٍ قُبُلٍ غَيْرِ أَصْلِيٍّ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : يَجِبُ . قال القاضي أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ : لو أَوْلَجَ رَجُلٌ في قُبُلٍ حَتَّى مُشْكِلٍ ، هل يَجِبُ عَلَيْهِ الغُسْلُ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : لو جَامَعَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْخُتْنَيْنِ الْآخَرَ بِالذِّكْرِ في الْقُبُلِ ، لَزِمَهُمَا الغُسْلُ . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وَتَبِعَهُ في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « ابْنِ عُثَيْدَانَ » : هَذَا وَهَمٌ فَاجِشٌ ، ذَكَرَ نَقِيضَهُ بَعْدَ اسْتَظْهِارِهِ . قال ابنُ تَمِيمٍ : وَهُوَ سَهْوٌ .

قوله [١/٤٤٤] أو دُبْرًا . هذا المذهبُ . نصُّ عليه . فيجِبُ على الواطِئِ وَالْمُوَطَّوئِ ،

الشرح الكبير

في موضعٍ يَتَأَخَّرُ الواجبُ بتركه ، ولذلك لو أَخْرَه في غير وَقْتِ الصلاة لم يَأْتُمْ ، والصَّيْبُ لا صلاةَ عليه ، فلم يَأْتُمْ بالتَّأخير ، وبَقِيَ في حَقِّهِ شَرْطًا ، كما في حَقِّ الكَبِيرِ ، فإذا بَلَغَ كان حُكْمُ الحَدَثِ في حَقِّهِ باقِيًا ، كالحَدَثِ الأصْغَرِ ، يُتَقَضُّ الطهارةُ في حَقِّ الصَّغِيرِ والكَبِيرِ . والله أعلم<sup>(١)</sup> .

الشرح الكبير

وعليه جماهيرُ الأصحاب ، وقطعَ به كثيرٌ منهم . وقيل : لا يجبُ . وأُطْلِقَهُمَا النَّاطِمُ . وقيل : يجبُ على الواطئِ دُونَ الموطوءِ .

قوله : من آدمى أو بهيمة . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، حتى لو كان سَمَكَةً . حكاه القاضي في « التعليل » . وقال ابنُ شهاب : لا يجبُ بمُجَرَّدِ الإيلاجِ في البهيمَةِ غُسْلٌ ، ولا فِطْرٌ ، ولا كَفَّارَةٌ . قال في « الفروع » : كذا قال . ذكره عنه في باب ما يُفْسِدُ الصَّوْمَ ، وبابِ حَدِّ الزَّنى .

قوله : حَىٌّ أَوْ مَيِّتٌ . الصحيحُ مِنَ المذهبِ ، وجوبُ الغُسْلِ بِوُطْءِ المَيِّتَةِ ، وعليه جماهيرُ الأصحاب ، وقطعَ به أَكْثَرُهُمْ . وقيل : لا يجبُ الغُسْلُ بِوُطْءِ المَيِّتَةِ ، فَأَمَّا المَيِّتُ فلا يُعادُ غُسْلُهُ إِذَا وُطِئَ ، على أَحَدِ الوَجْهَيْنِ . وقيل : يُعادُ غُسْلُهُ . قال في « الحاوى الكبير » : وَمَنْ وُطِئَ مَيِّتًا بَعْدَ غُسْلِهِ ، أُعيدَ غُسْلُهُ في أَصَحِّ الوَجْهَيْنِ . واختاره في « الرِّعاية الكُبرى » . قال في « المُعْنَى » ، و « الشَّرْح » : ويجبُ الغُسْلُ على كُلِّ واطئٍ . وموطوءٍ ، إِذَا كان مِنَ أَهْلِ الغُسْلِ ، سواءَ كان الفَرْجُ قَبْلًا أَوْ دُبُرًا ، مِنْ كُلِّ آدَمِيٍّ أَوْ بَهِيمَةٍ ، حَيًّا أَوْ مَيِّتًا . انتهى . وقال ابنُ تَمِيمٍ : هل يجبُ غُسْلُ المَيِّتِ بِإيلاجٍ ، في فَرْجِهِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . وتابَعَهُ ابنُ عُيَيْنَانَ على ذلك . وتقدَّم قَرِيبًا لَوْ اسْتَدْخَلَتْ حَشَقَةُ مَيِّتٍ ، هل يُعادُ غُسْلُهُ ؟

فائدة : لو قالتِ امرأةٌ : لى جَنَّتِي يُجامِعُنِي كالرَّجُلِ . فقال أبو المعالي : لا

(١) انظر : المغنى ١/٢٧٤ .

الثَّالِثُ ، إِسْلَامُ الْكَافِرِ ، أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُرْتَدًّا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا غُسْلَ عَلَيْهِ .

١٥٦ - مسألة : ( الثالث : إسلام الكافر ، أصليًّا كان أو مرتدًّا . وقال أبو بكرٍ : لَا غُسْلَ عَلَيْهِ ) [ ١/٢٦٤ ] وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ ، أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُرْتَدًّا ، سَوَاءً اغْتَسَلَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ أَوْ لَا ، وَجَدَ مِنْهُ فِي زَمَنِ الْكُفْرِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ أَوْ لَمْ يُوجَدَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّدِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُسْتَحَبُّ وَلَا يَجِبُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وَجَدَتْ مِنْهُ جَنَابَةٌ زَمَنِ كُفْرِهِ ، فَعَلِيهِ الْغُسْلُ إِذَا أَسْلَمَ ، وَإِنْ اغْتَسَلَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ وَالْجَمَّ الْعَفِيرَ أَسْلَمُوا ، فَلَوْ أَمَرَ كُلُّ مَنْ أَسْلَمَ بِالْغُسْلِ ، لَنَقَلَ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا أَوْ ظَاهِرًا ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ بَعَثَ مُعَاذًا

غُسْلَ عَلَيْهِ ؛ لِعَدَمِ الْإِيْلَاجِ وَالْإِخْتِلَامِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِيهِ نَظَرٌ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمْ يَطْمِئْهُمْ أَنْ يُسْ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ <sup>(١)</sup> فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَنِّيَّ يَغُشَى الْمَرَأَةَ كَالْإِنْسِ . اُنْتَهَى . قُلْتُ : الصَّوَابُ وَجُوبُ الْغُسْلِ .

قوله : الثالث ، إسلام الكافر ، أصليًّا كان أو مرتدًّا . هذا المذهب ، نصَّ عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ؛ منهم أبو بكرٍ في « التَّنْبِيهِ » . وَسَوَاءٌ وَجَدَ مِنْهُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ أَوْ لَا ، وَسَوَاءً اغْتَسَلَ لَه قَبْلَ إِسْلَامِهِ أَوْ لَا . وَعَنهُ ، لَا يَجِبُ بِالْإِسْلَامِ غُسْلٌ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ . قُلْتُ : وَهُوَ أَوَّلَى ، وَهُوَ قَوْلُ فِي « الرَّعَايَةِ » . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ فِي غَيْرِ « التَّنْبِيهِ » . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا غُسْلَ عَلَيْهِ ، إِلَّا إِذَا وَجَدَ مِنْهُ فِي

إلى اليمَن<sup>(١)</sup> لم يَذْكُرْ له الغُسلُ ، ولو كان واجِبًا لَأَمَرَهُمْ به ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ واجِبَاتِ الإسلامِ . ولنا ، ما رَوَى قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ<sup>(٢)</sup> ، أَنَّهُ أَسْلَمَ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ<sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَالْأَمْرُ

حَالِ كُفْرِهِ ما يوجبُ الغُسلُ ؛ مِنَ الْجَنَائَةِ وَنَحْوِهَا . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ . وَحَكَاهُ الْمَذْهَبُ فِي « الْكَافِي » رَوَايَةً ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ . قَالَ التِّرْزُكَشِيُّ : وَأُغْرِبَ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي « الْكَافِي » ، فَحَكَى ذَلِكَ رَوَايَةً . وَهُوَ كَمَا قَالَ . وَقِيلَ : يَجِبُ بِالْكَفْرِ وَالْإِسْلَامِ بِشَرْطِهِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ وُجِدَ سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُوجِبَةِ لِلْغُسلِ ، فِي حَالِ كُفْرِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ لَهُ غُسلٌ إِذَا أَسْلَمَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، بَلْ يَكْتَفِي بِغُسلِ الْإِسْلَامِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ وَجوبِ الزَّكَاةِ ، وَبَابِ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتَرَدُّدِ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ بَعَثِ أَبِي مُوسَى وَمَعَاذِ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أَمَنَهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٣٠/٢ ، ١٥٨ ، ٢٠٤/٥ ، ١٤٠/٩ . وَمُسْلِمٌ . ٥١ ، ٥٠/١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٦٦/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ وَجوبِ الزَّكَاةِ ، وَبَابِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٤١ ، ٣/٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فَرَضِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٥٦٨/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٣٧٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٣٣/١ .

(٢) قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ مِنْ سَنَنِ التَّحْقِيقِ الْيَمَنِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ . وَفَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي وَفْدِ بَنِي تَمِيمٍ فَأَسْلَمَ ، كَانَ سَيِّدًا جَوَادًا ، وَكَانَ مِنْ حَرَمِ الْحَرَمِ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ . انْظُرْ : الْإِسَابَةَ ٤٨٣/٥ - ٤٨٦ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٩٩/٨ ، ٤٠٠ .

(٣) السَّدْرَةُ : شَجَرَةُ النَّبَقِ ... وَإِذَا أَطْلُقَ السَّدْرُ فِي الْغُسْلِ فَالْمَرَادُ الْوَرَقُ الْمَطْحُونُ . الْمَصْبَاحُ النَّبَوِيُّ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَسْلُمُ فَيُؤْمَرُ بِالْغُسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٨٦/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا ذَكَرَ فِي الْإِغْتِسَالِ عِنْدَمَا يَسْلُمُ الرَّجُلُ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَمْعَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٤/٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ ذَكَرَ مَا يوجبُ الْغُسْلَ وَمَلَا يوجبُهُ غُسْلُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ٩١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦١/٥ .

لِلوُجُوبِ ، وما ذَكَرُوهُ مِنْ قِلَّةِ الثَّقَلِ ، فلا يَصِحُّ مِنْ أَوْجَبِ الغُسْلِ على مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الجَنائِيَةِ في كُفْرِهِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ البَالِغَ لا يَسْلَمُ مِنْهَا ، على أَنَّ الخَبَرَ إِذَا صَحَّ كان حُجَّةً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ شَرْطِ آخَرٍ . وقد رَوَى أَنَّ أُسَيْدَ ابْنَ حُضَيْرٍ وسَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ ، حينَ أَرادَا الإِسْلامَ ، سَأَلَا مُصَنَّبَ بْنَ عُمَيْرٍ : كيفَ تَصْنَعُونَ إِذَا دَخَلْتُمْ في هَذَا الأَمْرِ ؟ قال : نَغْتَسِلُ وَنَشْهَدُ شَهادَةَ الحَقِّ<sup>(١)</sup> . وهذا يَدُلُّ على أَنَّهُ كان مُسْتَفِيزًا . ولِأَنَّ الكافِرَ لا يَسْلَمُ غَالِبًا مِنْ جَنائِيَةِ تَلَحُّقِهِ ، وَنَجاسَةِ تُصَيِّبِهِ ، وهو لا يَصِحُّ غُسْلُهُ ، فَأُقيِمَتِ المِظَنَّةُ مَقامَ حَقِيقَةِ الحَدَثِ ، كما أُقيِمَ النُّومُ مَقامَ الحَدَثِ .

ابنُ تَمِيمٍ وغيرُهُ . وقال ابنُ عَقِيلٍ وغيرُهُ : أسبابُهُ الموجِبَةُ لَهُ في الكُفْرِ كَثِيرَةٌ . وبنَاهُ أَبُو المَعَالِي على مُخاطَبَتِهِمْ ؛ فَإِنْ قُلْنَا : هُم مُخاطَبُونَ . لَزِمَهُ الغُسْلُ ، وَالْأَفْلا . وعلى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، يَلْزِمُهُ الغُسْلُ . اختارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَمَنْ تَابِعَهُ ، كما تَقَدَّمَ ؛ لوجودِ السَّبَبِ المَوْجِبِ للغُسْلِ ، كالوُضوءِ . قال ابنُ تَمِيمٍ ، وابنُ حَمْدَانَ ، وصاحبُ « القَواعِدِ الأُصولِيَّةِ » : الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لا يوجبُ الإِسْلامُ غُسْلًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَجَدَ سَبَبَهُ قَبْلَهُ ، فَلَزِمَهُ بِذَلِكَ في أَظْهَرِ الوُجْهِينِ . انتهى . وقيل : لا يَلْزِمُهُ عليهما غُسْلٌ مُطلقًا . ذَكَرَهُ الأَصْحابُ ، فَلَوْ اغْتَسَلَ في حَالِ كُفْرِهِ ، أعَادَ على قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، على الصَّحِيحِ . قال في « الرُّعايَةِ » : لَمْ يُجْزِئْهُ غُسْلُهُ حَالَ كُفْرِهِ ، في الأشْهُرِ . وَقَدَّمَهُ في « الفُرُوعِ » . وقال القاضِي في « شَرْحِهِ » : هذا إِذا لَمْ تُوجِبِ الغُسْلُ . وقيل : لا يَعِيدُهُ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لا إِعادَةُ عَلَيْهِ ، إِنْ اعتَقَدَ وَجوبَهُ . قال : بِنَاءً على أَنَّهُ يُثابُّ على الطَّاعَةِ في حَالِ كُفْرِهِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَأَنَّهُ كَمَنْ تَزَوَّجَ مُطَلَّقَتَهُ ثَلَاثًا مُعتَقِدًا جِلْها ، وفيهِ رِوَايتانِ . انتهى .

(١) انظر : السيرة النبوية ، لابن هشام ٤٣٦/٢ .



**فصل :** فَإِنْ أَجْنَبَ الْكَافِرُ ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، لَمْ يَلْزَمَهُ غُسْلُ الْجَنَابَةِ ، سَوَاءً اغْتَسَلَ فِي كُفْرِهِ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ . وَهَذَا قَوْلُ مَنْ أَوْجَبَ غُسْلَ الْإِسْلَامِ ، وَقَوْلُ أَيْ حَنِيفَةٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : عَلَيْهِ الْغُسْلُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّكْلِيفِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْغُسْلِ ، كَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَاغْتِسَالُهُ فِي كُفْرِهِ لَا يَرْفَعُ حَدَثَهُ ، قِيَاسًا عَلَى الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ . وَحُكِيَ عَنْ أَيْ حَنِيفَةٍ ، وَأَخَذَ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ يَرْتَفِعُ حَدَثُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَصَحُّ نِيَّةً مِنَ الصَّبِيِّ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ ، فَلَمْ تَصِحَّ مِنَ الْكَافِرِ ، كَالصَّلَاةِ . وَوَجْهٌ الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِمَّنْ [ ١٦٤/١ ] أَسْلَمَ بِغُسْلِ الْجَنَابَةِ ، مَعَ كَثْرَةِ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْبَالِغِينَ الْمُتَزَوِّجِينَ ، وَلِأَنَّ الْمَظَنَّةَ أُقِيمَتْ مَقَامَ حَقِيقَةِ الْحَدَثِ ، فَسَقَطَ حُكْمُ الْحَدَثِ ، كَالسَّفَرِ مَعَ الْمَشَقَّةِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، كَمَا فِي حَدِيثِ قَيْسٍ . وَيُسْتَحَبُّ إِزَالَةُ شَعْرِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ أَسْلَمَ : « أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاخْتَتِنِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) .

**تنبيه :** هَذَا الْحُكْمُ فِي غَيْرِ الْحَائِضِ ، أَمَّا الْحَائِضُ إِذَا اغْتَسَلَتْ لَزُوجِهَا ، أَوْ سَيِّدِهَا الْمُسْلِمِ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ ، وَلَا يَلْزَمُهَا إِعَادَتُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فِي الْأَصَحِّ . وَقِيلَ : هِيَ كَالْكَافِرِ إِذَا اغْتَسَلَ فِي حَالِ كُفْرِهِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . قَالَ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ أَبِي الْفَهْمِ : إِذَا اغْتَسَلَتِ الذَّمِيَّةُ مِنَ الْخَيْضِ لِأَجْلِ الزَّوْجِ ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ ، يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمَهَا إِعَادَةُ الْغُسْلِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهَا . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : لَوْ اغْتَسَلَتْ كِتَابِيَّةٌ عَنْ خَيْضٍ ، أَوْ نِفَاسٍ ، لَوَطَّءَ زَوْجُهَا مُسْلِمٌ ، أَوْ سَيِّدٌ مُسْلِمٌ ، صَحَّ وَلَمْ يَجِبْ . وَقِيلَ : يَجِبُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَفِي غَسْلِهَا

(١) فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَسْلَمُ فَيُؤْمَرُ بِالْغُسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٨٦/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤١٥/٣ .

المفنع **الرَّابِعُ ، الْمَوْتُ . وَالْخَامِسُ ، الْحَيْضُ . السَّادِسُ ، النَّفَاسُ .**

الشرح الكبير

**١٥٧ - مسألة : ( الرَّابِعُ ، الْمَوْتُ . الْخَامِسُ ، الْحَيْضُ .**  
**السَّادِسُ ، النَّفَاسُ ) . وَسِيْذَكُرُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِيْعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .**

الإنصاف

مِنْ جَنَائِيَةِ وَجْهَان . وَقِيلَ : رَوَاتَان . فَإِذَا أَسْلَمْتَ قَبْلَ وَطْئِهِ ، سَقَطَ . وَقِيلَ : لَا .  
وَقِيلَ : إِنْ وَجِبَ حَالُ الْكُفْرِ بِطَلَبِهَا ، فَالْوَجْهَان . وَلَا يَصِحُّ غُسْلُ كَافِرَةٍ غَيْرِهَا .  
انتهى .

تَنْبِيْهِه : أَلْحَقَ الْمُصَنِّفُ الْمُرْتَدَّ بِالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ ، وَهُوَ الصَّحِيْحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ،  
وَعَلَيْهِ [ ٥/١٠٤ ] جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَا غُسْلَ عَلَى الْمُرْتَدِّ إِنْ أُوجِبَتْهُ عَلَى  
الْأَصْلِيِّ .

قَوْلُهُ : وَالرَّابِعُ ، الْمَوْتُ . الصَّحِيْحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَجُوبُ  
الْغُسْلِ بِالْمَوْتِ مُطْلَقًا . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ مَعَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ . قُلْتُ : وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا .  
قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » بَعْدَ ذَلِكَ : قُلْتُ : إِنْ قُلْنَا : يَجِبُ الْغُسْلُ بِالْحَيْضِ ، فَأَنْقِطَاعُهُ  
شَرْطٌ لَصِحَّتِهِ ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ غُسْلُهَا لِلْجَنَائِيَةِ قَبْلَ الْإِنْقِطَاعِ . وَجِبَ غُسْلُ الْحَائِضِ  
الْمَيِّتَةِ ، وَإِلَّا فَلَا . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَالْخَامِسُ ، الْحَيْضُ ، وَالسَّادِسُ ، النَّفَاسُ . الصَّحِيْحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ،  
وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَجُوبُ الْغُسْلِ بِخُرُوجِ دَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ . جَزَمَ بِهِ  
فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ  
الْكُبْرَى » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ فِي « الشَّرْحِ » ، وَ« شَرْحِ الْمَجْدِ » ،  
وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« ابْنِ عُثَيْدَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ ابْنُ  
عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُ ، عَنْ كَلَامِ الْخُرَقِيِّ ، وَالطُّهْرِيِّ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ : هَذَا تَجَوُّزٌ  
مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ ؛ فَإِنَّ الْمَوْجِبَ لِلْغُسْلِ فِي التَّحْقِيقِ ، هُوَ الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ ،  
وَإِنْقِطَاعُهُ شَرْطُ وَجُوبِ الْغُسْلِ وَصِحَّتِهِ ، فَسَمَّاهُ مُوجِبًا . انْتَهَى . وَاقْتَصَرَ عَلَى هَذَا

القول في « الْمُعْنَى » . وقيل : لَعَلَّهُ يَجِبُ بِاتِّقَاعِهِ . وهو ظاهرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ . قال في « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، و « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » : ومنه الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ إِذَا فَرَّغَا وَانْقَطَعَا . قال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وهو أَشْهَرُ . وقال ابنُ عَقِيلٍ في « التَّذَكُّرَةِ » كَقَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، وقال ابنُ النَّبْتَا : قال القاضي في « الْمُجَرَّدِ » : وَانْقِطَاعُ دَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ .

تنبیه : تَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ إِذَا اسْتَشْهَدَتِ الْحَائِضُ قَبْلَ الطَّهْرِ ؛ فَإِنْ قُلْنَا : يَجِبُ الْغُسْلُ بِخُرُوجِ الدَّمِ . وَجَبَ غُسْلُهَا لِلْحَيْضِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَجِبُ إِلَّا بِالْانْقِطَاعِ . لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّ الشَّهِيْدَةَ لَا تُغْسَلُ ، وَلَوْ لَمْ يَنْقَطِعِ الدَّمُ الْمَوْجِبُ لِلْغُسْلِ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَالزَّرْكَشِيُّ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ الطُّوْفِيُّ فِي « شَرْحِ الْخِرَقِيِّ » : وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا اسْتَشْهَدَتِ الْحَائِضُ قَبْلَ الطَّهْرِ ، هَلْ تُغْسَلُ لِلْحَيْضِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ إِنْ قُلْنَا : يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَيْهَا بِخُرُوجِ الدَّمِ . غُسِلَتْ لِسَبْقِ الْوُجُوبِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَجِبُ بِالْانْقِطَاعِ . لَمْ يَجِبْ . اِنْتَهَى . وَقَطَعَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْغُسْلِ ، أَوْ فِي السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لَهُ ، وَلَمْ يُوجَدْ . قَالَ الطُّوْفِيُّ فِي « شَرْحِهِ » ، بَعْدَ مَا ذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ : وَعَلَى هَذَا التَّفْرِيعِ إِشْكَالٌ ؛ وَهُوَ أَنَّ الْمَوْتَ إِمَّا أَنْ يَنْزِلَ مَنْزِلَةً انْقِطَاعِ الدَّمِ أَوْ لَا ، فَإِنْ نَزَلَ مَنْزِلَتَهُ لَزِمَ وَجُوبُ الْغُسْلِ ؛ لِتَحَقُّقِ سَبَبِ وَجُوبِهِ وَشَرْطِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْزِلَ مَنْزِلَةُ انْقِطَاعِ الدَّمِ ، فَهِيَ فِي حُكْمِ الْحَائِضِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فَلَا يَجِبُ غُسْلُهَا ؛ لِأَنَّا إِنْ قُلْنَا : الْمَوْجِبُ هُوَ الْانْقِطَاعُ . فَسَبَبُ الْوُجُوبِ مُتَنَفٍ ، وَإِنْ قُلْنَا : الْمَوْجِبُ خُرُوجُ الدَّمِ . فَشَرْطُ الْوُجُوبِ وَهُوَ الْانْقِطَاعُ مُتَنَفٍ ، وَالْحُكْمُ يَنْتَفِي لَإِنْفَاءِ شَرْطِهِ . اِنْتَهَى . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ وَجُوبُ الْغُسْلِ بِالْخُرُوجِ ، أَحْتِمَالَيْنِ لِتَحَقُّقِ الشَّرْطِ بِالْمَوْتِ ، وَهُوَ غَيْرُ

موجب . انتهى . قال الرزكشي : وقد يئبى أيضا على قول الخرقى أنه لا يجب ، بل لا يصح غسل ميتة مع قيام الحيض والتفاسر ، وإن لم تكن شهيدة ، وهو قوى في المذهب ، لكن لا بد أن يُلحظ فيه أن غسلها للجناية قبل انقطاع دمها لا يصح ؛ لقيام الحدّ ، كما هو رأى ابن عقيل في « التذكرة » ، وإذا لا يصح غسل الموت بقيام الحدّ كالجناية ، وإذا لم يصح لم يجب حذارا من تكليف ما لا يُطاق ، والمذهب صحة غسلها للجناية قبل ذلك ، فينتفى هذا البناء . انتهى . قلت : هذا القول الذى حكاه بعدم صحة غسل الميتة لا يلتفت إليه ، والذى يظهر أنه مخالف للإجماع ، وتقدم قريبا . وقال الطوفى في « شرح الخرقى » : فرغ ، لو أسلمت الحائض أو النفساء قبل انقطاع الدم ؛ فإن قلنا : يجب الغسل على من أسلم مطلقا . لزمها الغسل إذا طهرت للإسلام ، فيتداخل الغسلان ، وإن قلنا : لا يجب . خرّج وجوب الغسل عليها عند انقطاع الدم على القولين في موجه ؛ إن قلنا : يجب بخروج الدم . فلا غسل عليها ؛ لأنه وجب حال الكفر ، وقد سقط بالإسلام ، لأن الإسلام يجب ما قبله ، والتقدير أن لا غسل على من أسلم ، وعلى هذا تغتسل عند الطهر نظافة لا عبادة ، حتى لو لم تنجزها ، وإن قلنا : يجب بالانقطاع . لزمها الغسل ؛ لأن سبب وجوبه وجد حال الإسلام ، فصارت كالمسلمة الأصلية . قال : وهذا الفرع إنما استخرجته ولم أره لأحد ، ولا سمعته منه ولا عنه إلى هذا الحين ، وإنما أقول هذا حيث قلته ؛ تمييزا للمقول عن المنقول ، أداء للأمانة . انتهى .

فائدة : لا يجب على الحائض غسل في حال حيضها من الجنابة ونحوها ، ولكن يصح على الصحيح من [٤٥/١ ط] المذهب فيها . ونص عليه . وجرم به في « المغنى » ، و « الشرح » ، و « ابن تميم » . واختاره في « الحاوى الصغير » . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » في هذا الباب . وعنه ، لا يصح . جرم به ابن عقيل في

## وَفِي الْوِلَادَةِ الْعَارِيَةِ عَنِ الدَّمِ وَجْهَانِ .

المقنع

الشرح الكبير

١٥٨ - مسألة ؛ قال : ( وفي الولادة وجهان ) يعنى إذا عريت عن الدَّم ؛ أحدهما ؛ يَجِبُ الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّهَا مِطْنَةٌ التَّفَاسِ الْمَوْجِبِ ، فَأُقِيمَتْ مُقَامَهُ ، كَالْبَقَاءِ الْخِتَائِنِ ، وَلِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهَا بَرَاءَةُ الرَّجْمِ ، أَشْبَهَتْ الْحَيْضَ . ولأصحاب الشافعى فيها وجهان . والثانى ، لا يَجِبُ . وهو ظاهرُ قولِ الخرَقي ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِالْغُسْلِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ . قَوْلُهُمْ : إِنَّ ذَلِكَ مِطْنَةٌ . قُلْنَا : إِنَّمَا يُعْلَمُ جَعْلُهَا مِطْنَةً بَنَصُّ أَوْ إجماع ولم يوجد واحد منهما ، وَالْقِيَاسُ الْآخَرُ مُجَرَّدُ طَرْدٍ لَا مَعْنَى تَحْتَهُ ، ثُمَّ قَدْ اختلفا فى كثير من الأحكام ، فليس تشبيهه فى هذا الحكم أولى من مخالفتيه فى غيره . وهذا الوجه أولى .

الإنصاف

« التَّذَكُّرَةُ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » فى بابِ الحيض . وأطلقهما فى « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » فى موضع ، و « الْفَاتِقِ » فى بابِ الْحَيْضِ . وعنه ، يَجِبُ . وَجَزَمَ فى « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَضُوءُهَا . قال فى « التَّكْتِ » : صَرَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّ طَهَارَتَهَا لَا تَصِحُّ . فعلى المذهب يُسْتَحَبُّ غُسْلُهَا كَذَلِكَ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . قال فى « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : يُسْتَحَبُّ غُسْلُهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ . واختاره المَجْدُ . انتهى . وعنه ، لَا يُسْتَحَبُّ . قَدَّمَهُ فى « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَيَصِحُّ غُسْلُ الْحَيْضِ . ( قال ابن تميم ، وابن حَمْدَانَ وَغَيْرُهُمَا : وَلِذَا لَا تَمْنَعُ الْجَنَابَةُ غُسْلَ الْحَيْضِ ، مَعَ وُجُودِ الْجَنَابَةِ ) ، مِثْلُ إِنْ أَجَنَّبَتْ فى أَثْنَاءِ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ . وتقدَّم ذلك فيما إذا اجتمعت أحداث .

قوله : وفى الولادة العريّة عن الدَّمِ وجهان . وأطلقهما فى « الْفُرُوعِ » ، و « الْهِدَايَةِ » ، و « الْفُصُولِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ،

**فصل :** فإن كان على الحائض جنابة ، فليس عليها أن تتغسل حتى ينقطع حيضها في المنصوص . وهو قول إسحاق ؛ لأن الغسل لا يفيد شيئاً من الأحكام . وعنه ، أن عليها الغسل قبل الطهر . ذكرها ابن أبي موسى ، والصحيح الأول ؛ لما ذكرناه . فإن اغتسلت للجنابة في زمن حيضها ،

و « البلغة » ، و « المذهب الأحمد » ، و « الخلاصة » ، و « المحرر » ، و « النظم » ، و « ابن تميم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « مجمع البحرين » ، و « ابن عبيدان » ، و « الفائق » ، و « تجريد العناية » ، و « الرزكشي » . قال ابن رزين : والوجه الغسل . فأما الولادة الحالية عن الدم ، فقيل : لا غسل عليها . وقيل : فيها وجهان . انتهى ؛ أحدهما ، لا يجب . وهو المذهب ، وهو ظاهر « الخرقى » ، و « الوجيز » ، و « المنور » ، و « المتحجب » ، و « الطريق الأقرب » ، وغيرهم ؛ لعدم ذكرهم . كذلك قال الطوفي في « شرح الخرقى » : هذا الأفقه ، وصححه في « التصحيح » وغيره ، واختاره المصنف ، والمجد ، والشارح ، وابن منجي في « شرحه » . وقدمه في « الفروع » ، و « الكافي » ، وابن رزين في « شرحه » في باب الحيض . والوجه الثاني ، يجب . وهو رواية في « الكافي » . اختاره ابن أبي موسى ، وابن عقيل في « التذكرة » ، وابن البناء . وجزم به القاضي في « الجامع الكبير » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الإفادات » . وقدمه في « المستوعب » ، و « الرعاية الكبرى » في باب الحيض .

تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : العريّة عن الدم . من زوائد الشارح . الثاني ، حكى الخلاف وجهين ، كما حكاه المصنف ، وصاحب « الهداية » ، و « المذهب » ، و « المستوعب » ، و « المغنى » ، و « الشرح » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « المجد » ، و « النظم » ، و « ابن

صَحَّ غُسْلُهَا ، وَزَالَ حُكْمُ الْجَنَائَةِ ، وَبَقِيَ حُكْمُ الْحَيْضِ لَا يَزُولُ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، قَالَ : وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ : لَا تَغْتَسِلُ . إِلَّا عَطَاءً ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ . وَهَذَا لِأَنَّ بَقَاءَ أَحَدِ الْحَدَثَيْنِ لَا يَمْنَعُ ارْتِفَاعَ الْآخَرِ ، كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ الْمُحْدِثُ الْحَدَثَ الْأَصْغَرَ .

ثَمِيمٌ ، و «الرَّعَاتَيْنِ» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» ، و «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» ، الإِنْصَافُ ، و «الْفَائِقِ» ، و «ابْنِ عُيَيْنَانَ» ، و «ابْنِ رَزِينَ» ، وَالطُّوفِيُّ فِي «شَرْحِهِ» وَغَيْرُهُمْ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «الْفُصُولِ» : فَإِنْ غَرَّتِ الْمَرْأَةُ عَنْ نَفَاسٍ ، وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِي السَّقَطِ ، فَهَلْ يَجِبُ الْغُسْلُ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . وَحَكَى الْخِلَافَ رِوَايَتَيْنِ فِي «الْكَافِي» ، و «الْفُرُوعِ» .

فَائِدَةٌ : اِخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلْغُسْلِ فِي الْوِلَادَةِ الْعَرِيَّةِ عَنِ الدَّمِ ؛ فَقِيلَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ : إِنَّ الْوِلَادَةَ مَظَنَّةٌ لِدَمِ النَّفَاسِ غَالِيًا ، وَأُفِيْمَتْ مُقَامُهُ ، كَالْوَطْءِ مَعَ الْإِنْزَالِ ، وَالنَّوْمِ مَعَ الْحَدَثِ . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ مَنِىٌّ مُتَعَقِّدٌ . وَبِهِ عَلَّلَ ابْنُ مُنَجَّى فِي «شَرْحِهِ» ، فَقَالَ : لِأَنَّ الْوَلَدَ مَخْلُوقٌ أَصْلُهُ الْمَنِىُّ ، أَشَبَّهُ الْمَنِىُّ ، وَيُسْتَبْرَأُ بِهِ الرَّجْمُ ، أَشَبَّهُ الْحَيْضَ . انْتَهَى . وَرُدَّ ذَلِكَ بِخُرُوجِ الْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ ، فَإِنَّهَا لَا تُوجِبُ الْغُسْلَ بِلَا زَوَاعٍ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ ثَمِيمٍ . فَعَلَى الْأَوَّلِ ، يَحْرُمُ الْوَطْءُ قَبْلَ الْغُسْلِ ، وَيُطْلَقُ الصَّوْمُ . وَعَلَى الثَّانِي ، لَا يَحْرُمُ الْوَطْءُ ، وَلَا يُطْلَقُ الصَّوْمُ . قَالَ ابْنُ ثَمِيمٍ . قَالَ : وَقَالَ الْقَاضِي : «مَنِىٌّ قُلْنَا بِالْغُسْلِ ، حَصَلَ بِهَا الْفِطْرُ . انْتَهَى . وَكَذَا بَنَى صَاحِبُ «الْفَائِقِ» وَالزَّرْكَشِيُّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ<sup>(١)</sup> عَلَى التَّعْلِيلَيْنِ . وَأُطْلِقَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، و «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» ، فِي تَحْرِيمِ الْوَطْءِ ، وَبُطْلَانِ الصَّوْمِ بِهِ قَبْلَ الْغُسْلِ ، الْخِلَافَ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهِ .

وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ حَرَّمَ عَلَيْهِ قِرَاءَةَ آيَةِ فَصَاعِدًا .

الشرح الكبير

١٥٩ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ حَرَّمَ عَلَيْهِ قِرَاءَةَ آيَةِ فَصَاعِدًا ، وَفِي بَعْضِ آيَةِ رِوَايَتَيْنِ ) رُوِيَ الْكَرَاهَةُ لِدَلَالَةِ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلَى ، وَالْحَسَنِ ، وَالتَّحِيَّيْ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا يَقْرَأُ إِلَّا آيَةَ الرُّكُوبِ وَالتَّنْزِيلِ : ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا ﴾ <sup>(١)</sup> . ﴿ وَقُلْ رَبِّ أُنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

الإيضاح

فائدة : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْوَلَدَ طَاهِرٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْوَلَدُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » فِي بَابِ التَّجَاسُاتِ . وَعَنْهُ ، لَيْسَ بِطَاهِرٍ ، فَيَجِبُ غُسْلُهُ . وَهَذَا وَجْهَانِ مُطْلَقًا . وَفِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » ذَكَرَهَا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبِ ، فِي وَجوبِ غُسْلِ الْوَلَدِ مَعَ الدَّمِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . قُلْتُ : الْأَوَّلَى وَالْأَقْوَى الْوَجُوبُ ؛ لِمُلَابَسَتِهِ لِلدَّمِ وَمُخَالَطَتِهِ .

تنبیه : ظاهر كلام المصنّف ، أَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْغُسْلُ سِوَى هَذِهِ السَّبْعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَيَأْتِي بَعْضُ مَسَائِلَ فِي وَجوبِ الْغُسْلِ فِيهَا خِلَافٌ ، فِي الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحْبَّةِ .

قوله : وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ ، حَرَّمَ عَلَيْهِ قِرَاءَةَ آيَةِ فَصَاعِدًا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا بِلَا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ قِرَاءَةُ آيَةٍ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ، يَجُوزُ قِرَاءَةُ آيَةٍ وَنَحْوِهَا . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَقِيلَ : يُخْرَجُ مِنْ تَصْحِيحِ حُطْبَةِ الْجَنْبِ جَوَازُ قِرَاءَةِ آيَةٍ ، مَعَ اشْتِرَاطِهَا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « وَاضِحِهِ » ، فِي مَسْأَلَةِ الْإِعْجَازِ : لَا يَحْصُلُ التَّحْدِي بِآيَةٍ أَوْ آيَتَيْنِ ،

(١) سورة الزخرف ١٣ .

(٢) سورة المؤمنون ٢٩ .



يَقْرَأُ وَرَدَهُ [ ١/١٦٥ ] . وقال سعيد بن المسيَّب : يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، أَلَيْسَ هُوَ فِي جَوْفِهِ ! وَحَكِي عَنْ مَالِكٍ جَوَازُ الْقِرَاءَةِ لِلْحَائِضِ دُونَ الْجَنْبِ ؛ لِأَنَّ أَيَّامَهَا تَطْوُلُ ، فَلَوْ مَنَعْنَاهَا مِنَ الْقُرْآنِ نَسِيَتْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ ، أَوْ قَالَ : يَحْجُزُهُ ، عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ ، لَيْسَ الْجَنَابَةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> بِمَعْنَاهُ ، وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا التُّفْسَاءُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(٢)</sup> .

ولهذا جَوَزَ الشَّرْعُ لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ تِلَاوَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا إِعْجَازَ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَالَ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : لَوْ قُرِئَ آيَةٌ لَا تَسْتَقِيلُ بِمَعْنَى أَوْ بِحُكْمٍ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ <sup>(٣)</sup> أَوْ ﴿ مُدْمَأْ مُتَانٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> لَمْ يَحْرُمَ ، وَلَا حَرَمَ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقِيلَ : لَا تُنْمَعُ الْحَائِضُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَنَقَلَ [ ١/٤٦١ ] الشَّافِعِيُّ كَرَاهَةَ الْقِرَاءَةِ لِلْحَائِضِ وَالْجَنْبِ . وَعَنْهُ ، لَا يَقْرَأُ ، وَالْحَائِضُ أَشَدُّ . وَيَأْتِي ذَلِكَ أَوَّلَ بَابِ الْحَيْضِ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الجنب يقرأ القرآن ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/٥٢ . والنسائي ، في : باب حجب الجنب من قراءة القرآن ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/١١٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٩٥ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٢٤٣ . ولقظه كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن على كل حال ، ما لم يكن جنباً . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١/٨٤ ، ١٠٧ ، ١٢٤ .

(٢) في : باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١/١٢١ .

(٣) سورة المدثر ٢١ .

(٤) سورة الرحمن ٦٤ .

**فصل :** ويحرم عليه قراءة آية فصاعداً ؛ لما ذكرنا ، فأما بعض الآية ؛ فإن كان ممّا لا يتميّز به القرآن عن غيره ؛ كالتسمية ، والحمد لله ، وسائر الذكر ، فإن لم يقصد به القرآن ، فهو جائز ، فإنه لا خلاف فى أن لهم ذكر الله تعالى ، ولأنهم يحتاجون إلى التسمية عند اغتسالهم ، وقد روت عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وإن قصدوا به القراءة ، أو كان ما قرعوه يتميّز به القرآن عن غيره ، ففيه روايتان ؛ أظهرهما أنه لا يجوز ؛ لعموم النهي ، ولما روى

قوله : وفى بعض آية ، روايتان . وأطلقهما فى « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « الكافى » ، و « المعنى » ، و « الخلاصة » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « النظم » ، و « ابن تيمية » ، وابن منجى فى شرحه ، وابن عيدين ، وغيرهم ؛ إحداهما ، الجواز . وهو المذهب . قال ابن عبدوس فى « تذكيرته » : ويحرم قراءة آية على جنب ونحوه . قال فى « الإفادات » : لا يقرأ آية . وقال فى « الفروع » : ويجوز بعض آية على الأصح ولو كرّر ، ما لم يتحيل على قراءة تحرم عليه . وقدمه فى « المحرر » ، و « الرايعين » ، و « الحاويين » ، و « الفائق » . قال فى « المنور » ، و « المنتخب » : وله قراءة بعض آية تبركاً . قلت : الأولى الجواز إن لم تكن طويلة ، كآية الدّنين . والثانية ، لا يجوز . وهو ظاهر كلام الخرقى . وصححه فى « التصحيح » ، و « النظم » ، و « مجمع البحرين » . قال فى « الشرح » :

(١) فى : باب ذكر الله تعالى فى حال الجنابة وغيرها ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٨٢/١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرجل يذكر الله تعالى على غير طهور ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٥/١ . وابن ماجه ، فى : باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والحامى فى الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٠/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٧٠/٦ ، ١٥٣ .

أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سُئِلَ عَنِ الْجُنُبِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ؟ فَقَالَ : لَا ، وَلَا حَرْفًا<sup>(١)</sup> . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلَأَنَّهُ قُرْآنٌ ، فُمْنِعَ مِنْهُ كَالْآيَةِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يُمْنَعُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِعْجَازُ ، وَلَا يُجْزِئُ فِي الْخُطْبَةِ ، أَشْبَهَ الذَّكَرَ ، وَلَأَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْقُرْآنَ ، فَكَذَلِكَ إِذَا قَصَدَ .

أَظْهَرُهَا مَا لَا يَجُوزُ . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » .  
**فائدة** : يَجُوزُ لِلْجُنُبِ قِرَاءَةُ لَا تُجْزِئُ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِإِسْرَارِهَا ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ نَقْلِهِ أَبُو الْمَعَالِي . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ غَيْرُهُ : لَهُ تَحْرِيكُ شَفْتَيْهِ إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ الْحُرُوفَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَهُ تَهْجِيهِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » : وَلَهُ تَهْجِيهِ فِي الْأَصَحِّ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي بُطْلَانِ صَلَاةٍ بِتَهْجِيهِ . هَذَا الْخِلَافُ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : تَبْطُلُ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ نَظْمِهِ وَإِعْجَازِهِ .  
**فائدة** : قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : لَهُ قِرَاءَةُ الْبِسْمَلَةِ تَبْرُكًا وَذِكْرًا . وَقِيلَ : أَوْ تَعُوذًا ، أَوْ اسْتِرْجَاعًا فِي مُصِيبَةٍ لَا قِرَاءَةَ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَعَلَى الْوُضُوءِ ، وَالْعُسْلِ ، وَالتَّيْمُمِ ، وَالصَّيْدِ ، وَالذَّبْحِ . وَلَهُ قَوْلٌ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . عِنْدَ تَجَدُّدِ نِعْمَةٍ ، إِذَا لَمْ يُرِدِ الْقِرَاءَةَ ، وَلَهُ التَّفَكُّرُ فِي الْقُرْآنِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَهُ قَوْلٌ مَا وَافَقَ قُرْآنًا وَلَمْ يَقْصِدْهُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَالذَّكَرُ . وَعَنْهُ : مَا أَحْبَبَ أَنْ يُؤَذَّنَ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ . قَالَ الْقَاضِي : فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ . وَعَلَّلَهُ فِي رِوَايَةِ الْمُتِمُونِيِّ ؛ بِأَنَّهُ كَلَامٌ مَجْمُوعٌ . انْتَهَى . وَكَرِهَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ لِلْجُنُبِ الذَّكَرَ ، لَا لِلْحَائِضِ .

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ هَلْ تَذْكُرُ اللَّهُ الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ ؟ مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُصَنَّفُ ١/ ٣٣٦ .

المفح وَيَجُوزُ لَهُ الْعُبُورُ فِي [ ٥٨ ] الْمَسْجِدِ . وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ اللَّبْثُ فِيهِ ،  
إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ .

الشرح الكبير ١٦٠ - مسألة : ( وَيَجُوزُ لَهُ الْعُبُورُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ اللَّبْثُ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ ) يَحْرُمُ عَلَيْهِ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ <sup>(١)</sup> . ولقول النبي ﷺ : « لَا أَجْلُ الْمَسْجِدِ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ » . رواه أبو داود <sup>(٢)</sup> . فإن خاف على نفسه أو ماله ، أو لم يُمْكِنَهُ الْخُرُوجُ أَوْ الْغُسْلُ وَالْوُضُوءُ ، تَيَمَّمَ وَأَقَامَ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ : يَعْنِي مُسَافِرِينَ لَا يَجِدُونَ مَاءً ، فَيَتَيَمَّمُونَ . وقال بعضُ

الإنصاف فائدة : قال أبو المَعَالِي فِي « التَّهَايَةِ » : وَلَهُ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمُصْحَفِ مِنْ غَيْرِ تِلَاوَةٍ ، وَيَقْرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ، وَهُوَ سَاكِتٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَنْسَبُ إِلَى قِرَاءَةٍ .  
قوله : يَجُوزُ لَهُ الْعُبُورُ فِي الْمَسْجِدِ . يجوزُ لِلْجُنُبِ عُبُورَ الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِإِطْلَاقِهِمْ إِبَاحَةَ الْعُبُورِ لَهُ . وَقَدْ مِمَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ إِلَّا الْحَاجَةُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَطَعَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَغَيْرُهُمْ ؛ لِاقْتِصَارِهِمْ عَلَى الْإِبَاحَةِ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ ، وَصَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ بِذَلِكَ . وَحَمَلَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَلَى ذَلِكَ .

(١) سورة النساء ٤٣ .

(٢) في : باب في الجنب يدخل المسجد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٥٣/١ .

أصحابنا : يَلْبَثُ بغيرِ تَيْمَمٍ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ . وهو غيرُ صحيح ؛ لمُخَالَفَتِهِ قَوْلَ الصَّحَابَةِ ، ولَأَنَّهُ أَمْرٌ تُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ ، فَوَجَبَ لَهُ التَّيْمُمُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ ، كَسَائِرِ مَا تُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ . وَيُباحُ لَهُ الْعُبُورُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِلآيَةِ ، وَإِنَّمَا يُباحُ الْعُبُورُ لِلْحَاجَةِ ؛ مِنْ ( ١ / ٦٥ ) أَخَذَ شَيْءٌ أَوْ تَرَكَهُ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ كَوَّنَ الطَّرِيقَ فِيهِ ، فَأَمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا . وَمِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ الرُّخْصَةُ فِي الْعُبُورِ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ : لَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ بُدًّا ، فَيَتَيَمَّمُ . وهو قولُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ . وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّهْيِ إِباحَةٌ ،

فائدة : كَوَّنَ الْمَسْجِدَ طَرِيقًا قَرِيبًا حَاجَةً . قَالَه الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَتَبَعَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَكَوَّنَ الطَّرِيقَ أَقْصَرَ ، نَوْعُ حَاجَةٍ ، ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا . انْتَهَى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي آخِرِ الْوَقْفِ : كَرِهَ أَحْمَدُ اتِّخَاذَهُ طَرِيقًا ، وَمَنَعَ شَيْخُنَا مِنْ اتِّخَاذِهِ طَرِيقًا . انْتَهَى . وَأَمَّا مُرُورُ الْخَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ ، فَيَأْتِي حُكْمُهُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْحَيْضِ ، وَإِنْ شِمِلَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَيَأْتِي قَرِيبًا ، إِذَا انْقَطَعَ دُمُهَا .

فائدة : حَيْثُ أَبْخُنَا لِلْكَافِرِ دُخُولَ الْمَسْجِدِ ، فَفِي مَنَعِهِ وَهُوَ جُنُبٌ وَجْهَانُ . قَالَه فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْأَدَابِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ ذَكَرَهُ فِي بَابِ مَوَاضِعِ الصَّلَاةِ ، وَ « الْفُرُوعِ » ذَكَرَهُ فِي بَابِ أَحْكَامِ الذَّمَّةِ . قُلْتُ : ظَاهِرُ كَلَامِهِ مَنْ جَوَّزَ لَهُمُ الدُّخُولَ الْإِطْلَاقَ ، وَأَكْثَرُهُمْ يَحْصُلُ لَهُ الْجَنَابَةُ ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا قَالَ بِاسْتِيفْسَارِهِمْ ،

وَرَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَأْوِيلُنِي الْحُمْرَةُ <sup>(١)</sup> مِنَ الْمَسْجِدِ » .  
 قَالَتْ : إِنِّي حَائِضٌ . قَالَ : « إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ » . رَوَاهُ  
 مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 يَمْشُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ جُنُبٌ . رَوَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّ . وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى

وَهُوَ الْأَوَّلَى ، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ الذِّمَّةِ . وَبَنَى الْخِلَافَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَلَى  
 مُحَاطَتِهِمْ بِالْفُرُوعِ وَعَدَمِهَا .

**فائدة :** يُمْنَعُ السَّكْرَانُ مِنَ الْعُبُورِ فِي الْمَسْجِدِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
 وَلِلْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » جَوَابٌ بِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ . وَيُمْنَعُ أَيْضًا مَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ مِنَ  
 اللَّبَنِ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ ، وَتَعَدَّى ، كظَاهِرِ كَلَامِ الْقَاضِي .  
 قَالَ بَعْضُهُمْ : وَيَتِمُّ لَهَا الْعُذْرُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ ضَعِيفٌ . قُلْتُ : لَوْ  
 قِيلَ بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ ؛ صِيَانَةٌ لَهُ عَنْ دُخُولِ النَّجَاسَةِ إِلَيْهِ مِنْ  
 غَيْرِ عُذْرٍ . وَيُمْنَعُ أَيْضًا الْمَجْنُونُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ  
 كَصَغِيرٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ فِيهِ . وَأُطْلِقَ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » مَنَعَ  
 الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ : يَنْبَغِي أَنْ يُجَنَّبَ الصَّبِيَّانُ الْمَسَاجِدَ . وَقَالَ فِي

(١) الحمرة : هي السجادة ، وهي ما يوضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده ؛ من حصر أو نسيجة من  
 خوص ، وصحت بحمرة ؛ لأنها تحمر الوجه ، أي تغطيه .

(٢) في : باب جواز غسل الحائض لرأس زوجها ... إلخ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٤٥/١ .  
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب الحائض تناول من المسجد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود  
 ٦٠/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد ، من أبواب الطهارة : عارضة  
 الأحوذى ٢١٦/١ . والنسائي ، في : باب استخدام الحائض ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب استخدام  
 الحائض ، من كتاب الحيض . المجتبى ١٢٠/١ ، ١٥٨ . وابن ماجه ، في : باب الحائض ، من كتاب  
 الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٧/١ . والدارمي ، في : باب الحائض تسبطح الحمرة ، وفي : باب الحائض  
 تمشط زوجها ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١٩٧/١ ، ٢٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند  
 ٢/٧٠ ، ٤٥/٦ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ٢١٤ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ .

جَمِيعِهِمْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا . فَإِنْ تَوَضَّأَ الْجُنُبُ فَلَهُ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ : لَا يَجُوزُ ؛ لِلْأَيَّةِ وَالْحَبَرِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا رَوَى زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَكُونُ جُنُبًا فَيَتَوَضَّأُ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَتَحَدَّثُ . وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ ، فَيُخَصُّ عُمُومَ الْحَدِيثِ . وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَجْلِسُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُجَنَّبُونَ ؛ إِذَا تَوَضَّأُوا وَضُوءَ الصَّلَاةِ . رَوَاهُ سَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ وَالثَّرَمُ . وَحُكْمُ الْحَائِضِ إِذَا انْقَطَعَ حَيْضُهَا حُكْمُ الْجُنُبِ ، فَأَمَّا فِي حَالِ حَيْضِهَا فَلَا يُبَاحُ لَهَا اللَّبْثُ ؛ لِأَنَّ وُضُوءَهَا لَا يَصِحُّ .

« النَّصِيحَةُ » : يُمْنَعُ الصَّغِيرُ مِنَ اللَّعِبِ فِيهِ ، لَا لِصَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ . وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ بَطَّةَ وَغَيْرِهِ .

قوله : وَيُحْرَمُ عَلَيْهِ اللَّبْثُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ . هَذَا الْمَذْهَبُ فِي غَيْرِ الْحَائِضِ وَالتَّنَفُّسِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ وَإِنْ تَوَضَّأَ . نَقَلَهَا أَبُو الْفَرَجِ [٤٦/١ ط] الشَّيْرَازِيُّ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأَ . ذَكَرَهَا فِي « الرِّعَايَةِ » . وَنَقَلَهَا الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَحْمَدَ . وَقِيلَ : فِي جُلُوسِهِ فِيهِ بَلَا غُسْلٍ وَلَا وُضُوءٍ رَوَاتَانِ . وَتَقَدَّمَ حُكْمُ الْكَافِرِ إِذَا جَازَ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، لَوْ تَعَذَّرَ الْوُضُوءُ عَلَى الْجُنُبِ ، وَاجْتَنَبَ إِلَى اللَّبْثِ ، جَازَ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَيْمُمٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنُ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَأَبُو الْمَعَالِي : يَتَيَمَّمُ . قَالَ فِي « الْمَغْنِيِّ » : الْقَوْلُ بَعْدَ التَّيَمُّمِ غَيْرُ صَحِيحٍ . قَالَ فِي

## فصل : والأغسال المستحبة ثلاثة عشر غسلاً ؛ للجمعة ،

الشرح الكبير

**فصل :** فأما المستحاضة ، ومن به سلس البول ، فلهم العبور في المسجد واللبث فيه ، إذا أمّنوا تلويثه ؛ لما روت عائشة ، أن امرأة من أزواج النبي ﷺ اعتكفت معه وهي مستحاضة ، فكأثت ترى الحمرة والصفرة ، ورُبّما وضعتنا الطست تحتها وهي تُصلي . رواه البخاري<sup>(١)</sup> . فأما إن خاف تلويث المسجد ، أو خشيت الحائض ذلك بالعبور فيه ، حرم عليهما ؛ لأن المسجد يُضآن عن هذا ، كما يُضآن عن البول فيه .

## فصل : ( والأغسال المستحبة ثلاثة عشر غسلاً ) أحدها ، غسل

الإنصاف

« الحاوي الكبير » : وهو الأقوى عندي . وأما لبثه فيه لأجل الغسل ، فالصحيح من المذهب أنه يتيّم له . وقال ابن شهاب وغيره : وقدمه في « الفروع » . قال ابن تميم : وفيه بُعد ، مع اقتضائه عليه . وقيل : لا يتيّم . ومنها ، مُصلي العيد مسجد ، على الصحيح من المذهب . قال في « الفروع » : هذا هو الصحيح . ومنع في « المستوعب » الحائض منه ، ولم يمنعها في « النصيحة » منه . وأما مُصلي الجنائز ، فليس بمسجد ، قولاً واحداً . ومنها ، حُكُم الحائض والنفساء بعد انقطاع الدّم ، حُكُم الجُنُب فيما تَقَرَّر ، على الصحيح من المذهب ، وهو من المفردات . وقيل : لا يُباح لهما ما يُباح للجُنُب كما قبل طهّرهما . نصّ عليه . ويأتي ذلك في باب الحيض .

قوله : والأغسال المستحبة ثلاثة عشر غسلاً ؛ للجمعة . يعني ؛ أحدها ، الغسل

(١) في : باب الاعتكاف للمستحاضة ، من كتاب الحيض . صحيح البخاري ٨٥/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المستحاضة تعتكف ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ٥٧٦/١ . وابن ماجه ، في : باب المستحاضة تعتكف ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٦٦/١ . والدارمي ، في : باب الكدرة إذا كانت بعد الحيض ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ٢١٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند . ١٣١/٦ .



الْجُمُعَةِ ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَفِيهِ [ ١ / ١٦٦ ] آثَارٌ كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ ؛ مِنْهَا مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَكْبَى مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ ، وَيَذِينُ مِنْ ذَهَبِهِ ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْنَيْهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، وَيُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ

لِلْجُمُعَةِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ . وَهُوَ مِنْ الْمُفْرَدَاتِ . لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ اتِّفَاقًا ، وَأَوْجِبَهُ الشَّيْخُ يُقَى الدِّينِ مِنْ عَرَقٍ أَوْ رِيحٍ يَتَأَذَى بِهِ النَّاسُ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ أَيْضًا .

تَنْبِيهِ : مَخْلُ الْاِسْتِحْبَابِ أَوْ الْوُجُوبِ حَيْثُ قُلْنَا بِهِ ، أَنْ يَكُونَ فِي يَوْمِهَا لِحَاضِرُهَا إِنْ صَلَّى .

فَائِدَةٌ : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُسْتَحَبُّ لَهَا الْاِغْتِسَالُ لِلْجُمُعَةِ . نَصٌّ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل الغسل يوم الجمعة .... إلخ ، وباب حدثنا أبو نعيم ... إلخ ، وباب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ، وباب الخطبة على المنبر ، من كتاب الجمعة . صحيح البخارى ٢ / ٤٠٢ ، ٦٤ ، ١٢ . ومسلم ، فى : أول كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٠ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٨٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الاغتسال يوم الجمعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٧٨ . والنسائى ، فى : باب الأمر بالغسل يوم الجمعة ، وباب حض الإمام فى خطبته على الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٧٦ ، ٨٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الغسل يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٤٦ . والدارمى ، فى : باب الغسل يوم الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٦١ . والإمام مالك ، فى : باب العمل فى غسل يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . الموطأ ١ / ١٠٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٥ ، ٤٦ ، ٢ / ٣ ، ٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٩ .

المقنع والعِيْدَيْنِ ، وَالْإِسْتِسْقَاءِ ، وَالْكُسُوفِ ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيْتِ ،

الشرح الكبير

مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . وليس ذلك بواجب في قول أكثر أهل العلم ، وقد قيل : إنه إجماع . حكاه ابن عبد البر ، وسيذكر ذلك في موضعه بأبسط من هذا ، إن شاء الله تعالى . الثاني ، غُسل العيدين ، مُسْتَحَبٌّ ؛ لما روى ابن عباس والفاكه بن سعيد<sup>(٢)</sup> ، أن رسول الله ﷺ كان يعتسل يوم الفطر والأضحى . رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> . الثالث ، الاستسقاء ؛ لأنها عبادة يجتمع لها الناس ، فاستحب لها الغسل ، كالجمعة . الرابع ، الكُسُوف ؛ لأنه كالاستسقاء . الخامس ، الغسل من غُسل الميِّت ، وهو مُسْتَحَبٌّ ؛ لما روى أبو هريرة ، أن رسول الله ﷺ

الإنصاف

عليه . وقيل : يُسْتَحَبُّ لها . قال القاضي وغيره : ومن لا يكون له الحضور من النساء يسُنُّ لها الغسل . قال الشارح : فإن أتاهما من لا يجِبُ عليه ، سنُّ له الغسل . وقدمه ابن تميم ، و « الرعاية » . وجزم به في « الفائق » . وقيل : لا يُسْتَحَبُّ للصبي والمُساfer . ويأتي في الجمعة وقت الغسل ، ووقت فضيلته ، وهل هو آكد الأغسال ؟

قوله : والعِيْدَيْنِ . هذا الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقيل : يجب .

(١) في : باب الدهن للجمعة ، وباب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ٤/ ٩ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب في فضل الجمعة والغسل والطيب فيها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٦٢/ ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٨/ ٥ ، ٤٤٠ .

(٢) الفاكه بن سعد بن جبير الأنصاري الأوسي الصحابي ، شهد صفين مع علي ، وقتل بها . أسد الغابة ٣٤٩ / ٤ .

(٣) أخرجه ابن ماجه عنهما ، في : باب ما جاء في الاعتسال في العيدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤١٧ / ١ . والإمام أحمد عن الفاكه ، في : المسند ٧٨ / ٤ .

قال : « مَنْ غَسَلَ مِيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ »<sup>(١)</sup> . قال الترمذى : هذا حديث حسن . وليس بواجب ، يروى ذلك عن ابن

تنبية : محل الاستنجاب أو الوجوب أن يكون حاضراً وما يُصَلَّى ، سواءً صَلَّى وحده أو في جماعة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يُسْتَحَبُّ إلا إذا صَلَّى في جماعة . وقال في « التلخيص » : ليس لمن حضره وإن لم يُصَلِّ .

قوله : والاستسقاء والكسوف . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، قطع به كثير منهم . وقيل : لا يُسْتَحَبُّ الغسل لهما . ذكره في « التبصرة » . وأطلقهما ابن تميم .

**فائدة** : وَقْتُ مَسْتَوْنَةِ الْغُسْلِ مِنْ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ الْعِيدِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي ، وَالْأَيْدِيِّ . وَقَدْ مِمَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، لَهُ الْغُسْلُ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلِيَّتِهِ . قَالَ ابْنُ عُقَيْلٍ : وَالتَّصَوُّصُ أَنَّهُ يُصِيبُ السَّنَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَهُ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : فِي جَمِيعِ لَيْلِيَّتِهِ أَوْ بَعْدَ نِصْفِهَا ، كَالْأَذَانِ ، فَإِنَّهُ أَقْرَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَجِيءُ مِنْ قَوْلِهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ يَخْتَصُّ بِالسَّحَرِ كَالْأَذَانِ . قُلْتُ : لَوْ قِيلَ : يَكُونُ وَقْتُ الْغُسْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِذْرَاكِ وَعَدَمِهِ . لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ . وَوَقْتُ الْغُسْلِ لِلْإِسْتِسْقَاءِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ لِلصَّلَاةِ ، وَالْكَسُوفِ عِنْدَ وَقُوعِهِ ، وَفِي الْحُجِّ عِنْدَ إِرَادَةِ فِعْلِ التَّسْلُكِ الَّذِي يَغْتَسِلُ لَهُ ، قَرِيبًا مِنْهُ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الغسل من غسل الميت ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٧٩/٢ . والترمذى ، في : باب ماجاء في الغسل من غسل الميت ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢١٤/٤ . وابن ماجه ، في : باب ماجاء في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٣/١ ، ١٣٠ ، ٢٨٠/٢ ، ٤٣٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢ ، ٢٤٦/٤ .

عباس ، وابن عُمَرَ ، وعائِشَةُ ، والحسن ، والنَّعَّيْ ، والشافعي ، وإسحاق ، وابن المُنْذِرِ ، وأصحابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُمَا قَالَا : مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وابنُ سِيرِينَ ، والزُّهْرِيُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ : وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا فِي جُوبِ الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ الْكَافِرِ رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجِبُ ، كَالْمُسْلِمِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجِبُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَغْتَسِلَ حِينَ غَسَلَ أَبَاهُ<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، قَوْلُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ : أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ ، أَنْ لَا تَنْزِعَ خِفَافًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ، إِلَّا مِنْ جَنَازَةٍ<sup>(٢)</sup> . حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَأَنَّهُ غُسْلُ آدَمِيِّ ، فَلَمْ يُوجِبِ الْغُسْلُ ، كَغُسْلِ الْحَيِّ . وَحَدِيثُهُمْ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَه أَحْمَدُ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَيْسَ فِي هَذَا حَدِيثٌ يَثْبُتُ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ فِي جُوبِ الْوُضُوءِ عَلَى حَامِلِهِ ، لَا نَعْلَمُ بِهِ قَائِلًا . وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ ، فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوْزْجَانِيُّ : لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ غَسَلَ أَبَا طَالِبٍ ، إِنَّمَا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ :

قوله : وَمَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ اسْتِجَابُ الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِزُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصُّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ . وَهُوَ وَجْهُ ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ؛ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يَجِبُ وَلَا يُسْتَحَبُّ . قَالَ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ مِنَ الْكَافِرِ . وَقِيلَ : يَجِبُ مِنْ غُسْلِ الْحَيِّ أَيْضًا . وَقِيلَ : يَجِبُ مُطْلَقًا .

(١) رواه الإمام أحمد في : المسند ١٠٣/١ ، ١٣٠ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

وَالْمَجْنُونِ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ ، ..... .

الشرح الكبير

« اذْهَبْ قَوَارِهِ ، وَلَا تُحَدِّثَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي » . قال : فَأُتِيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَأَمَرَنِي فَأَغْتَسَلْتُ . وَذَكَرَ بَعْضُ [ ١ / ٦٦ ظ ] أَصْحَابِنَا رِوَايَةً فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْحَيِّ الْكَافِرِ ، قِيَاسًا عَلَى الْمَيِّتِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْمَيِّتِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ الْمَيِّتَ يَجِبُ مِنْ غُسْلِهِ الْوُضُوءُ ، بِخِلَافِ الْحَيِّ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى افْتِرَاقِ حَالِ الْمَيِّتِ وَالْحَيِّ ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ . السَّادِسُ ، الْغُسْلُ مِنَ الْإِعْمَاءِ وَالْجُنُونِ ، إِذَا أَفَاقَا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ ،

الإنصاف

قوله : وَالْمَجْنُونُ ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ ، إِذَا أَفَاقَا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ . هذا المذهب بهذا القَيْدِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » . وَقِيلَ : يَجِبُ مَعَ وَجُودِ الْبِلَّةِ . قَالَ أَبُو الْحَطَّابِ . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَلَا يَجِبُ بِالْجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ غُسْلٌ وَإِنْ وَجَدَ بِلَّةً ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مَيِّتٌ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ بِهِمَا . وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ يَجِبُ إِنْ كَانَ تَمَّ بِلَّةً مُحْتَمِلَةً ، وَإِلَّا فَلَا . وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي « الْهِدَايَةِ » وَغَيْرِهَا . قَالَ ابْنُ الْبَنَّا : إِنْ قِيلَ : إِنَّ الْمَجْنُونَ يَنْزِلُ . وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ . قَالَ الطُّوفِيُّ فِي « شَرْحِ الْخِرَقِيِّ » ، بَعْدَ كَلَامِ ابْنِ الْبَنَّا [ ١ / ٤٧ ] : وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى تَرْتِيبِ الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الْمَجْنُونُ يَنْزِلُ أَوْ لَا يَنْزِلُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنْ تَيَقَّنَ الْحُلْمَ وَجَبَ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ تَيَقَّنَ وَجَبَ ، وَإِلَّا فَرِوَاتَانِ . قُلْتُ : مَا أَخَذَهَا إِذَا التَّرْتِيبُ عَلَى اخْتِمَالِ الْإِنْزَالِ وَعَدَمِهِ ، أَوْ النَّظَرُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِنْزَالِ تَارَةً ، وَإِلَى الْاِخْتِطَاطِ لِأَنَّهُ مَظَنَّةُ الْإِنْزَالِ تَارَةً أُخْرَى . قُلْتُ : التَّحْقِيقُ أَنْ يَقَالَ : إِنْ تَيَقَّنَ الْإِنْزَالَ وَجَبَ الْغُسْلُ ، أَوْ عَدَمُهُ فَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ تَرَدَّدَ فِيهِ فَهُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ ، وَإِنْ ظَنَّهُ ظَنًّا فَهَلْ يَلْحَقُ بِمَا إِذَا تَيَقَّنَ ،

مُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اغْتَسَلَ لِلْإِعْمَاءِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ اخْتَلَمَ وَلَمْ يَشْعُرْ ، وَالْجُنُونُ فِي مَعْنَاهُ ، بَلْ أَوْلَى ؛  
لَأَنَّ مَدَّتَهُ تَطُولُ ، فَيَكُونُ وُجُودُ الْاِخْتِلَامِ فِيهِ أَكْثَرَ ، وَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ  
لِذَلِكَ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ رَوَاتَيْنِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجِبُ ، وَهِيَ أَصَحُّ ؛  
لَأَنَّ زَوَالَ الْعَقْلِ بِنَفْسِهِ لَيْسَ مُوجِبًا لِلْغُسْلِ ، وَالْإِنْزَالُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا  
يُزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ ، فَإِنْ تُيَقَّنَ مِنْهُمَا الْإِنْزَالُ ، فَعَلَيْهِمَا الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّهُ

أَوْ بَمَا إِذَا شَكَّ فِيهِ ؟ أَوْ يُخْرَجُ عَلَى تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ ؟ إِذَا الظَّاهِرُ الْإِنْزَالُ ،  
وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ : إِنْ تَحَقَّقَ الْإِنْزَالُ وَجَبَ ، وَإِلَّا خُرَجَ عَلَى  
فِعْلِهِ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، هَلْ هُوَ لِلْوُجُوبِ ، أَوِ لِلنَّدْبِ ؟ عَلَى مَا عُرِفَ  
فِي الْأَصُولِ . وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ . هَذَا التَّحْقِيرُ يَقْتَضِي أَنَّهُ وَاجِبٌ  
مُطْلَقًا ، تَيَقَّنَ الْإِنْزَالُ أَوَّلًا ، وَلَكِنِ الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِدُونِ تَيَقُّنِ الْإِنْزَالِ ؛  
أَطْرَاحًا لِلشَّكِّ ، وَاسْتِصْحَابًا لِلْيَقِينِ . وَحَكَى ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا ، وَهُوَ مَعَ  
اِحْتِمَالِهِ وَالْاِخْتِلَافِ فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ عَجِيبٌ . انْتَهَى كَلَامُ الطُّوفِيِّ .

تَنْبِيهِ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : إِذَا أَفَاقَا مِنْ غَيْرِ اِخْتِلَامٍ . أَنَّهُمَا إِذَا اخْتَلَمَا مِنْ ذَلِكَ يَجِبُ  
الْغُسْلُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ  
الصَّغْرَى » : وَفِي وُجُوبِ الْغُسْلِ بِالْإِعْمَاءِ وَالْجُنُونِ مُطْلَقًا رَوَاتَانِ . وَقِيلَ : إِنْ أَنْزَلَ  
وَجَبَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقَالَ فِي « الْكُبْرَى » : وَفِي الْإِعْمَاءِ وَالْجُنُونِ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : بَلَا

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١٧٦/١ .  
ومسلم ، فى : باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٣١١/١ . كما  
أخرجه النسائى ، فى : باب الائتام بالإمام يصل قاعدا ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٧٨/٢ . والإمام أحمد ،  
فى : المسند ٥٢/٢ ، ٢٥١/٦ .

من جُمْلَةِ الْمُوجِبَاتِ<sup>(١)</sup> . السابِعُ ، عُسْلُ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، مُسْتَحَبٌّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَأُ الدَّمَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى وَجُوبِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، وَسَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِيعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى أَنَّ انْقِطَاعَ دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ يُوجِبُ الْعُسْلَ .

اِخْتِلَامٌ ، رَوَاتَانِ . وَقِيلَ : إِنْ أَتَزَلَا مَيِّتًا ، وَقِيلَ : أَوْ مَا يَحْتَمِلُهُ ، وَجِبَ الْعُسْلُ ، وَالْأَسْنُ . وَقَالَ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : وَفِي الْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ بِلَا حُلْمٍ رَوَاتَانِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ مِنْهُمَا الْإِنْزَالُ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِمَا . انْتَهَى . وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْ « الرَّعَايَتَيْنِ » أَنَّ لَنَا رِوَايَةً بَعْدَ الْوُجُوبِ وَإِنْ أَتَزَلَ ، وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا صَرَّحَ بِذَلِكَ ، وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا مَعَ تَحْقِيقِ الْإِنْزَالِ .

قَوْلُهُ : وَعُسْلُ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنهُ ، يَجِبُ . حَكَاهَا فِي « التَّبَصُّرَةِ » وَمَنْ بَعْدَهُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » : يُسَنُّ غُسْلُهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ ، ثُمَّ لَوْ قَتِ كُلَّ صَلَاةٍ ، ثُمَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ جَمْعٌ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ . وَقِيلَ : فِي السَّفَرِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً مَعَ الْوُضُوءِ لَوْ قَتِ كُلَّ صَلَاةٍ . وَعَنهُ ، يَجِبُ غُسْلُهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ . وَقِيلَ : إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ فَلَا . انْتَهَى .

(١) فِي م : « الْوَاجِبَاتِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَرْأَةِ تَسْتَحَاضُ ... إلخ ؛ مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٢/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْإِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا أَهْلَامٌ مَعْلُومَةٌ تَحِيضُهَا كُلَّ شَهْرٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . الْمُجْتَبَى ٩٩/١ ، ١٤٩ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢٠٤/١ . وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا : الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي غَسْلِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٩٩/١ ، ٢٠٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُوطَأُ ٦٢/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٩٣/٦ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ .

المقنع والغسل للإحرام ، ودخول مكة ، والوقوف بعرفة ، والمبيت بمزدلفة ، ورمي الجمار ، والطواف .

الشرح الكبير

الثامن ، الغسل للإحرام ، وهو مستحب ؛ لما روى زيد بن ثابت ، أنه رأى النبي ﷺ تَجَرَّدَ لِأَهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ . رواه الترمذي<sup>(١)</sup> ، وقال : حديث حسن . التاسع ، دخول مكة . العاشر ، الوقوف بعرفة . الحادي عشر ، المبيت بمزدلفة . الثاني عشر ، رمي الجمار . الثالث عشر ، الطواف . وسنذكر ذلك في موضعه ، إن شاء الله تعالى ، وقد روى البخاري عن ابن عمر ، أنه كان يعتسل ، ثم يدخل مكة نهاراً ، ويذكر

الإنصاف

تنبيه : ظاهر قوله : والغسل للإحرام . دخول الذكر والأنثى ، والطاهر والحائض والنفساء . وهو صحيح . صرح به الأصحاب .

قوله : ودخول مكة ، والوقوف بعرفة ، والمبيت بمزدلفة ، ورمي الجمار ، والطواف . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين عدم استحباب الغسل للوقوف بعرفة ، وطواف الوداع ، والمبيت بمزدلفة ، ورمي الجمار ، وقال : ولو قلنا باستحباب الغسل لدخول مكة ، كان الغسل للطواف بعد ذلك فيه نوع عبث لا معنى له .

فائدة : قال في « المستوعب » وغيره : يستحب الغسل لدخول مكة ، ولو كانت حائضاً أو نفساء . وقال الشيخ تقي الدين : لا يستحب لها ذلك . قال في « الفروع » : ومثله أغسال الحج .

تنبيه : ظاهر حصره الأغسال المستحبة في الثلاثة عشر المسماة ، أنه لا

(١) في : باب ما جاء في الاعتسال عند الإحرام ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٤٨ .  
كما أخرجه الدارمي ، في : باب الاعتسال في الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣١ .



عن النبي ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْعُسْلُ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَاسْتَحَبَّهُ الشَّافِعِيُّ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلَذُخُولِهِ مَكَّةَ ، وَلَوْ قُوفِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّهَا أَنْسَاكَ تَجَمُّعُهَا النَّاسُ ، فَاسْتَحَبَّ لَهَا الْعُسْلُ ، كَالِإِحْرَامِ ، وَدُخُولِ [ ١٦٧/١ ] مَكَّةَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

يُسْتَحَبُّ الْعُسْلُ لغير ذلك ، وَيَقَى مسائل لم يذكرها ؛ منها ، ما نقله صالح أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلدُّخُولِ الْحَرَمِ . ومنها ، ما ذكره ابنُ الزَّاغُونِيٍّ أَيْضًا فِي «مَنْسِكِهِ» ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلسَّعْيِ . ومنها ، ما ذكره ابنُ الزَّاغُونِيٍّ فِي «مَنْسِكِهِ» أَيْضًا ، وَصَاحِبُ «الإِشَارَةِ» ، وَ «الْمَذْهَبِ» ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِيَالِي مَنَى . ومنها ، اسْتِحْبَابُهُ لِلدُّخُولِ الْمَدِينَةِ الْمُشْرِفَةِ ، عَلَى سَاكِنَتِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : نَصَّ أَحَدُ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ . قَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَنَحْنُ ، اسْتِحْبَابُهُ لِكُلِّ اجْتِمَاعٍ يُسْتَحَبُّ ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ . قَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَنَحْنُ ، مَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ «الرَّعَايَةِ» ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ بِالسِّنِّ وَالْإِثْبَاتِ . وَلَمْ أَرَهُ لغيره . وَنَحْنُ ، الْعُسْلُ لِلْحِجَامَةِ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي «الْمُجَرَّدِ» ، وَالْمَجْدُ فِي

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من نزل بذي طوى ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٢٢ .  
وسلم ، في : باب استحباب البيت بذي طوى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩١٩ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب دخول مكة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٣٢ . والنسائي ،  
في : باب دخول مكة ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٧ . والدارمي ، في : باب دخول البيت نهرا ،  
من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٤ ، ١٥٧ . والبيهقي ، في :  
باب الغسل للدخول مكة ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٧١ .  
(٢) في : باب الغسل للإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٢٢ .

**فصل :** ولا يُسْتَحَبُّ الغُسلُ مِنَ الحِجَامَةِ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي اسْتِحْبَابِهِ رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ يَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ خَارِجٌ ، أَشَبَّهُ الرُّعَافَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

« شَرْحُ الْهَدَايَةِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَصَحَّاحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَعَنْهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْغُسْلَ مِنْ غُسْلِ الْمَيْتِ أَكَّدُ الْأَغْسَالِ ، ثُمَّ بَعْدَهُ غُسْلُ الْجُمُعَةِ أَكَّدُ الْأَغْسَالِ . وَقِيلَ : غُسْلُ الْجُمُعَةِ أَكَّدُ مُطْلَقًا . « وَصَحَّحَهُ فِي « الرِّعَايَةِ » قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ <sup>(١)</sup> . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ أَنْ يَتَيَمَّمُ لِمَا يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ لِلْحَاجَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ [٤٧/١] الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَهُ صَالِحٌ فِي الْإِحْرَامِ . وَقِيلَ : لَا يَتَيَمَّمُ . وَاسْتَحَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي الْإِحْرَامِ ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقِيلَ : يَتَيَمَّمُ لَغَيْرِ الْإِحْرَامِ . وَالثَّلَاثَةُ ، يَتَيَمَّمُ لِمَا يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لَهُ لِعُذْرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ » ، أَنَّهُ لَا يَتَيَمَّمُ لَغَيْرِ عُذْرٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَيَمَّمُهُ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، يَحْتَجِلُ عَدَمَ الْمَاءِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا فِي رَدِّهِ السَّلَامَ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ؛ لِئَلَّا يَفُوتَ الْمَقْصُودُ ، وَهُوَ رَدُّهُ عَلَى الْفَوْرِ . وَجُوزَ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ التَّيَمُّ لِمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْوُضُوءُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ فَخَفَّ أَمْرُهَا . وَتَقَدَّمَ مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ فِي بَابِ الْوُضُوءِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : فَإِنْ نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ .

(١ - ١) بعد هذا في : « وَصَحَّحَهُ فِي الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى . وَقِيلَ : غُسْلُ الْمَيْتِ أَكَّدُ مُطْلَقًا » .

## فَصْلٌ فِي صِفَةِ الْغُسْلِ

وَهُوَ ضَرْبَانِ ؛ كَامِلٌ يَأْتِي فِيهِ بَعْشَرَةُ أَشْيَاءَ ؛ النِّيَّةُ ، وَالتَّسْمِيَةُ ، وَغَسْلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، وَغَسْلُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ أَدَى ، وَالْوُضُوءُ ، وَيَحْتَبِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ، يُرَوَّى بِهَا أَصُولُ الشَّعْرِ ، وَيُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا ، وَيَبْدَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَذُلُّكَ بَدَنَهُ بِيَدَيْهِ ، وَيَتَّقِلُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ .

الشرح الكبير

فَصْلٌ فِي صِفَةِ الْغُسْلِ : ( وَهُوَ ضَرْبَانِ ؛ كَامِلٌ ) وَمُجْزِئٌ ؛ فَالْكَامِلُ ( يَأْتِي فِيهِ بَعْشَرَةُ أَشْيَاءَ ؛ النِّيَّةُ ، وَالتَّسْمِيَةُ ، وَغَسْلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، وَغَسْلُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ أَدَى ) وَقَدْ ذَكَرْنَا الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ ( وَالْوُضُوءُ ، وَيَحْتَبِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ، يُرَوَّى بِهَا أَصُولُ الشَّعْرِ ، وَيُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا ، وَيَبْدَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَذُلُّكَ بَدَنَهُ بِيَدَيْهِ ، وَيَتَّقِلُ مِنْ مَوْضِعِ غُسْلِهِ فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ ) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخَلَّلَ أَصُولُ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ بِمَاءٍ قَبْلَ إِفَاضَتِهِ عَلَيْهِ ؛

الإنصاف

قوله فِي صِفَةِ الْغُسْلِ : وَهُوَ ضَرْبَانِ ؛ كَامِلٌ يَأْتِي فِيهِ بَعْشَرَةُ أَشْيَاءَ ؛ النِّيَّةُ ، وَالتَّسْمِيَةُ ، وَغَسْلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا . قَبْلَ الْغُسْلِ . وَغَسْلُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ أَدَى ، وَالْوُضُوءُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَضُوءًا كَامِلًا قَبْلَ الْغُسْلِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَعَنهُ ، الْأَفْضَلُ أَنْ يُؤَخَّرَ غَسْلُ رِجْلَيْهِ حَتَّى يَغْتَسِلَ . وَعَنهُ ، غَسْلُ رِجْلَيْهِ مَعَ الْوُضُوءِ ، وَتَأْخِيرُ غَسْلِهِمَا حَتَّى يَغْتَسِلَ سِوَاءَ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ . وَأُطْلِقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ . وَعَنهُ ، الْوُضُوءُ بَعْدَ الْغُسْلِ أَفْضَلُ . وَعَنهُ ، الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ سِوَاءٍ .

تَنْبِيهِ : يَحْتَبِلُ قَوْلُهُ : وَيَحْتَبِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا يُرَوَّى بِهَا أَصُولُ الشَّعْرِ . أَنَّهُ يُرَوَّى

وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ الْجَنَابَةِ ، غَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُحَلِّلُ شَعْرَهُ بِيَدَيْهِ<sup>(١)</sup> ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ ارْوَى بَشَرَتَهُ ، أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَتْ مَيْمُونَةُ : وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ ، فَعَسَلَ مَذَاكِيرَهُ ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ أَوْ

بِمَجْمُوعِ الثُّرَفَاتِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ هُنَا ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنِ حَمْدَانَ ، وَغَيْرِهِمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرْوَى بِكُلِّ مَرَّةٍ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : بِكُلِّ مَرَّةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَرْوَى رَأْسَهُ ، وَالْأَصَحُّ ثَلَاثًا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفَاتِقِ » . وَاسْتَحَبَّ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ تَحْلِيلَ أَصُولِ شَعْرِ رَأْسِهِ<sup>(٣)</sup> وَلِخِيَّتِهِ<sup>(٤)</sup> قَبْلَ إِفَاضَةِ الْمَاءِ .

قوله : وَيُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَقَطَعَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْإِيضَاحِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، وَ « الْمُنْذَهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،

(١) فِي م : « بِيَدِهِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ ، وَبَابِ مَنْ بَدَأَ بِالْحَلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ ، وَبَابِ هَلْ يَدْخُلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدْرُ غَيْرِ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٢/١ - ٧٦، ٧٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ صِفَةِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٥٣/١ - ٢٥٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٥/١ . وَالتَّسَانُفُ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ غَسْلِ الْجَنْبِ يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا الْإِنَاءَ ، وَبَابِ ذِكْرِ وَضُوءِ الْجَنْبِ قَبْلَ الْغُسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْوُضُوءِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، وَبَابِ تَرْكِ مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، وَبَابِ اسْتِبْرَاءِ الْبَشَرَةِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ . الْمُجْتَبَى ١٠٩/١ ، ١١١ ، ١٦٨ ، ١٦٩ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُوطَأُ ٤٤/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكُ ١١٥/٦ ، ٢٣٧ . (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ش .

الحائِطَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ ، فَأَتَيْتُهُ بِالْعِنْدِيلِ فَلَمْ يُرْذَها ، وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ : ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ . فَفِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ كَثِيرٌ مِنَ الْخِصَالِ الْمُسَمَّاةِ . وَالْبِدَايَةُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنْ عَائِشَةَ ؛ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ، دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْجَلَابِ <sup>(٢)</sup> فَأَخَذَ بِكَفِّهِ ، بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ . مُتَّفَقٌ

و « الثَّظْمِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَائِيَّيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : مَرَّةً . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « التَّنْخِصِرِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَجَمَاعَةٍ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .  
فَائِدَةٌ : قَوْلُهُ : وَيَبْدَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ . بَلَا نِزَاعٍ . وَيَذُلُّكَ بَدَنُهُ بِيَدَيْهِ . بَلَا نِزَاعٍ أَيْضًا . قَالَ الْأَصْحَابُ : يَتَعَاهَدُ مَعَاطِفَ بَدَنِهِ وَسِرَّتَهُ وَتَحْتَ إِبْطَيْهِ ، وَمَا يُنَوُّ عَنْهُ الْمَاءُ . وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ : كَلَامُ أَحْمَدَ قَدْ يَحْتَمِلُ وَجُوبَ الدَّلِيلِ .

(١) أخرجه البخاري، في: باب من توضأ في الجنابة، ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى، وباب نفوذ اليدين من الغسل عن الجنابة، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٧/١. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٤/١. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في الغسل من الجنابة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٣/١. والنسائي، في: باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه، من كتاب الطهارة، وفي: باب مسح اليد بالأرض بعد غسل الفرج، من كتاب الغسل. المجتبى ١١٣/١، ١٦٨. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٥/٦.  
(٢) الجلاب: إناء يملأ فيه، يسع قدر حلية الناقة.

وَمُجْزِيٌّ؟ وَهُوَ أَنْ يَغْسِلَ مَا بِهِ مِنْ أَدَى، وَيَنْوِي، وَيَعْمُ بَدَنَهُ بِالْغَسْلِ،

الشرح الكبير

عليه<sup>(١)</sup>. وقد اختلف<sup>(٢)</sup> بين أحمد في غسل الرجلين، فقال في رواية: بعد الوضوء على حديث ميمونة. وقال في رواية: العمل على حديث عائشة. وفيه أنه تَوَضَّأُ للصلاة قبل اغتساله. وقال في موضع: غَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ وَبَعْدَهُ وَقَبْلَهُ، سَوَاءً. وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَحَادِيثِ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ [٦٧/١] الظاهر الغسل ليس بمقصود، وإنما المقصود أصل الغسل.

١٦١ - مسألة؛ قال: (وَمُجْزِيٌّ وهو أَنْ يَغْسِلَ مَا بِهِ مِنْ أَدَى، وَيَنْوِي، وَيَعْمُ بَدَنَهُ بِالْغَسْلِ) مثل أَنْ يَنْعَمَسَ فِي مَاءٍ رَاكِدًا، أَوْ جَارٍ غَائِمًا،

الإنصاف

قوله: وَيَتَنَقَّلُ مِنْ مَوْضِعِهِ. هذا المذهب، وعليه الأصحاب، وقطع به أكثرهم. قال في «التسهيل» وغيره: وغسل رجليه ناحية، لا في حمام ونحوه. وقال في «الفائق»: ثم يَتَنَقَّلُ عَنْ مَوْضِعِهِ. وعنه، لا. وعنه، إن خاف التلوث. قوله: فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ. هذا المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب. وقيل: لا يُعِيدُ غَسْلَهُمَا إِلَّا لِطِينٍ وَنَحْوِهِ؛ كَالْوَضُوءِ.

تنبيه: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: وَمُجْزِيٌّ. وهو أَنْ يَغْسِلَ مَا بِهِ مِنْ أَدَى يُصِيبُهُ مِنْ فَرَجِ الْمَرْأَةِ، فَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ، فهو عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهِ عَلَى مَا يَأْتِي، وَإِلَّا فَلَا فائدة فيه. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَعْمَمٌ مِنْ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مُرَادُهُ النَّجَاسَةُ مُطْلَقاً، وهو

(١) أخرجه البخاري، في: باب من بدأ بالخلاب أو الطيب عند الغسل، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٣/١، ٧٤. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٥/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٥/١. والنسائي، في: باب استبراء البشرة في الغسل من الجنابة، من كتاب الغسل. المجتبى ١٦٩/١. والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٤/١.

(٢) أي النقل.

أَوْ يَقِفَ تَحْتَ صَوْبِ الْمَطَرِ ، أَوْ مِيزَابٍ ، حَتَّى يَغُمَّ الْمَاءُ جَمِيعَ جَسَدِهِ ، فَيُجْزِئُهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُ : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَقَدْ حَصَلَ الْغُسْلُ ، فَبَاحَ لَهُ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْغُسْلَ غَايَةً لِلْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَيَقْتَضِي أَنْ لَا يُمْنَعَ مِنْهَا بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ يَدِهِ عَلَى جَسَدِهِ فِي الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ ، وَلَا يَجِبُ إِذَا تَيَقَّنَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ جَسَدِهِ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالتَّحَنُّيِّ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِمْرَارُ يَدِهِ عَلَى بَدَنِهِ إِلَى حَيْثُ ثَنَالٌ وَاجِبٌ . وَنَحْوَهُ قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ . قَالُوا : لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ . وَلَا يُقَالُ : اغْتَسَلَ . إِلَّا لِمَنْ ذَلِكَ نَفْسُهُ ، وَلَئِنْهَا طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ ، فَوَجَبَ فِيهَا إِمْرَارُ الْيَدِ ، كَالْتِيْمِمْ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لَأُمِّ سَلَمَةَ فِي

أُولَى . وَحَمَلُ ابْنِ عُيَيْنَانَ كَلَامَهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ أَوْ أَدَّى ، ثُمَّ قَالَ : الْإِنْصَافُ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ عَلَى سَائِرِ بَدَنِهِ ، أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْحَدَثِ . وَقَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : وَالْمُرَادُ بِهِ مَا عَلَى الْفَرْجِ مِنْ نَجَاسَةٍ ، <sup>(٣)</sup> أَوْ مَنِيٍّ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَالْمُرَادُ مَا عَلَيْهِ مِنْ نَجَاسَةٍ <sup>(٤)</sup> . قَالَ : وَهُوَ أَجْوَدُ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْخَطَّابِ : أَنْ يَغْسِلَ فَرْجَهُ . انْتَهَى . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : مُرَادُهُ النِّجَاسَةُ . وَاعْلَمْ أَنَّ النِّجَاسَةَ إِذَا كَانَتْ عَلَى مَوْضِعٍ مِنَ الْبَدَنِ ، فَتَارَةً تَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ ، وَتَارَةً لَا تَمْنَعُ ؛ فَإِنْ مَنَعَتْ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَدَنِ ، فَلَا إِشْكَالَ فِي تَوْقُفِ

(١) سورة المائدة ٦ .

(٢) سورة النساء ٤٣ .

(٣ - ٤) سقط من : ش .

غُسِّلِ الْجَنَابَةَ : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْجِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَتَيَّاتٍ ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . ولأنَّه غُسِّلَ واجِبٌ فلم يَجِبْ فيه إِمْرَارُ الْيَدِ ، كَغَسَلِ النَّجَاسَةِ ، وما ذَكَرُوهُ مَمْنُوعٌ ، فإنه يُقَالُ : غَسَلَ الْإِنَاءَ . وإن لم يَذْكُرْ . وَالتَّيْمُ أَمَرْنَا فِيهِ بِالْمَسْحِ ؛ لأنها طَهَارَةٌ بِالْتَّرَابِ ، وَيَتَعَدَّرُ فِي الْغَالِبِ إِمْرَارُ التَّرَابِ إِلَّا بِالْيَدِ .

**فصل :** ولا يَجِبُ التَّرِييبُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ ؛ لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ . وَقَالَ : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ . فَكَيْفَمَا اغْتَسَلَ فَقَدْ حَصَلَ التَّطَهُّرُ<sup>(٢)</sup> ولا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . ولا يَجِبُ فِيهِ مُوَالَاةُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

صِحَّةُ الْغُسْلِ عَلَى زَوَالِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَمْنَعُ ، فَقَدْ مَجَّدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَصَحَّحُوهُ ، أَنَّ الْحَدَّثَ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا مَعَ آخِرِ غَسَلَةٍ طَهَّرَ عِنْدَهَا . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ . وَقَالَ فِي « النَّظْمِ » : هُوَ الْأَقْوَى . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْغُسْلَ يَصِحُّ قَبْلَ زَوَالِ النَّجَاسَةِ كَالطَّاهَرَاتِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ طَائِفَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَقِيلَ : لَا يَرْتَفِعُ الْحَدَّثُ إِلَّا بِغَسَلَةٍ مُفْرَدَةٍ بَعْدَ طَهَارَتِهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . حَكَاهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَانَ . فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ الْغُسْلِ عَلَى الْحُكْمِ بِزَوَالِ النَّجَاسَةِ . قَالَ

(١) فِي : بَابِ حُكْمِ ضِفَائِلِ الْمَغْتَسِلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْخِيصِ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ٢٥٩/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَرْأَةِ هَلْ تَقْضِي شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٨/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ هَلْ تَقْضِي الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥٨/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ تَرْكِ الْمَرْأَةِ نَقْضِ ضِفْرِ رَأْسِهَا عِنْدَ اغْتِسَالِهَا مِنْ جَنَابَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١٠٨/١ .

(٢) فِي : م : « التَّطَهُّرُ » .



قال حَنْبَلٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَمَّنْ اغْتَسَلَ عَلَيْهِ خَائِمٌ ضَيْقٌ ؟ قَالَ : يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَائِمِ . قُلْتُ : فَإِنْ جَفَّ غُسْلُهُ ؟ قَالَ : يَغْسِلُهُ ، لَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوُضُوءِ . قُلْتُ : فَإِنْ صَلَّى ، ثُمَّ ذَكَرَ ؟ قَالَ : يَغْسِلُ مَوْضِعَهُ ، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلَاةَ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ رِبِيعَةُ : مَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَعَادَ الْغُسْلَ . وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ . وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ . وَفِيهِ وَجْهٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ قِيَاسًا عَلَى الْوُضُوءِ . وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ فِي « الْإِيضَاحِ » ، أَنَّهُ شَرَطَ . وَالْأَوَّلَى قَوْلُ الْجُمْهُورِ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ لَا تَرْتِيبُ فِيهَا ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا مُوَالَاةٌ ، كَغَسْلِ النَّجَاسَةِ . فَعَلِيَ هَذَا تَكُونُ وَاجِبَاتُ [ ١٨٨/١ ] الْغُسْلِ شَيْئَيْنِ ؛ النِّيَّةُ ، وَتَعْمِيمُ الْبَدَنِ بِالْغُسْلِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْاِخْتِلَافَ فِي التَّسْمِيَةِ فِيمَا مَضَى .

الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ فِي « الْمُقْنِعِ » . ثُمَّ قَالَ : لَكِنْ لَفْظُهُ يُوْهِمُ زَوَالَ مَا بِهِ مِنْ أَدَى أَوَّلًا ، وَهَذَا الْإِيهَامُ ظَاهِرُ مَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » [ ٨٨/١ ] ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْمُجْزِئِ : يُزِيلُ مَا بِهِ مِنْ أَدَى ، ثُمَّ يَنْوِي . وَتَبَعًا فِي ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَمَا الْخَطَّابُ فِي « الْهَدَايَةِ » ، لَكِنْ لَفْظُهُ فِي ذَلِكَ أَتَيْنُ مِنْ لَفْظِهِمَا ، وَأَجْرَى عَلَى الْمَذْهَبِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : يَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَنْوِي . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ وَاسِعٍ فِي الْمُجْزِئِ : يَنْوِي بَعْدَ كَمَالِ الْاسْتِنْجَاءِ ، وَزَوَالَ نَجَاسَتِهِ إِنْ كَانَتْ . ثُمَّ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَقَدْ يُحْمَلُ كَلَامُ أَبِي مُحَمَّدٍ ، وَالسَّامُرِيُّ ، عَلَى مَا قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِذَلِكَ الْاسْتِنْجَاءُ بِشَرَطِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْغُسْلِ ، كَالْمَذْهَبِ فِي الْوُضُوءِ ، لَكِنْ هَذَا قَدْ يُشْكِلُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ؛ فَإِنْ مُخْتَارَهُ فِي الْوُضُوءِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْاسْتِنْجَاءِ عَلَيْهِ . قَالَ : وَيَتَلَخَّصُ لِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ الْغُسْلِ تَقْدِيمُ الْاسْتِنْجَاءِ عَلَيْهِ ، إِنْ قُلْنَا : يُشْتَرَطُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْوُضُوءِ . وَإِنْ لَمْ نُقَلِّ ذَلِكَ ، وَكَانَتْ النَّجَاسَةُ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ ، أَوْ عَلَيْهِمَا غَيْرِ

**فصل :** وَإِنْ اجْتَمَعَ شَيْئَانِ يُوجِبَانِ الْغُسْلَ ؛ كَالْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ ،  
وَالْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ وَالْإِثْرَالِ ، فَتَوَاهُمَا بِغُسْلِهِ ، أَجْزَأُهُ عَنْهُمَا . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ  
أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ  
الْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ ، فِي الْحَائِضِ الْجُنُبِ<sup>(١)</sup> : تَغْتَسِلُ غُسْلَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَمَاعِ إِلَّا اغْتِسَالًا<sup>(٢)</sup> وَاحِدًا ، وَهُوَ  
يَتَضَمَّنُ التَّقَاءَ الْخِتَانَيْنِ وَالْإِثْرَالِ غَالِبًا ، وَلِأَنَّهُمَا سَبَبَانِ يُوجِبَانِ الْغُسْلَ ،  
فَأَجْزَأُ الْغُسْلُ الْوَاحِدُ عَنْهُمَا ؛ كَالْحَدَثِ وَالنَّجَاسَةِ . وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِنْ  
اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ تُوجِبُ الطَّهَارَةَ الصَّغْرَى ؛ كَالنَّوْمِ وَاللَّمَسِ وَخُرُوجِ  
النَّجَاسَةِ ، فَتَوَاهَا بِطَهَارَتِهِ . وَإِنْ تَوَى أَحَدَهَا فِيهِ وَجْهَانِ ، مَضَى  
ذِكْرُهُمَا .

الإحصاف

خَارِجَةٌ مِنْهُمَا ، يُشْتَرَطُ التَّقْدِيمُ ، ثُمَّ هَلْ يَرْفَعُ الْحَدَثُ مَعَ بَقَاءِ النَّجَاسَةِ ، أَوْ لَا يَرْفَعُ  
إِلَّا مَعَ الْحُكْمِ بِزَوَالِهَا ؟ فِيهِ قَوْلَانِ . انْتَهَى كَلَامُ الزُّرْكَشِيِّ . وَذَكَرَ صَاحِبُ  
« الْحَاوِي » مَا وَفَّقَ عَلَيْهِ الْمَجْدُ كَمَا تَقَدَّمَ ؛ وَهُوَ أَنَّ الْحَدَثَ لَا يَرْفَعُ إِلَّا مَعَ آخِرِ غَسَلَةٍ  
طَهَّرَ عَنْدَهَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْمُجَرَّى غَسْلَ مَا بِهِ مِنْ أَذَى ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ،  
فَظَاهِرُهُ التَّنَاقُضُ .

تَبْيِيهِ : حَكَى أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ الْخِلَافَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَجْهَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ،  
وَحَكَاهُ فِي « الْفُرُوعِ » رِوَايَتَيْنِ .

قَوْلُهُ : وَيَعْمُ بِهِدَهُ بِالْغُسْلِ . فَشَبَّحَ الشَّعَرَ وَمَا تَحْتَهُ مِنَ الْبَشَرَةِ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ  
الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » : وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ

(١) فِي م : « وَالْجُنُبِ » .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ : م .

**فصل :** إذا بقيت لُمعةٌ من جسده لم يُصبِها الماءُ ، فَمَسَحَها بيده أو بشعره ، أو عَصَرَ شعره عليها ، فقد اِخْتَلَفَتِ الروايةُ فيه عن أحمد ؛ فروى أنه سئل عن حديث العلاء بن زياد<sup>(١)</sup> ، أن النبي ﷺ اغْتَسَلَ ، قرأ لُمعةٌ لم يُصبِها الماءُ فذلِكَها بشعره . قال : نعم ، آخُذْ به<sup>(٢)</sup> : <sup>(٣)</sup> وروى عن علي<sup>(٤)</sup> ، قال : جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : إني اغْتَسَلْتُ مِنَ الْجَنَابَةِ ، وصليتُ الفجرَ ، ثم أَصْبَحْتُ فرأيتُ قَدْرَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ لم يُصبِها ماءٌ . فقال رسولُ الله ﷺ : « لَوْ كُنْتُ مَسَحْتُ عَلَيْهِ بِيَدِكَ ، أَجَزَأُكَ » . رواه ابنُ ماجه<sup>(٥)</sup> . وروى عن أحمد أنه قال : يَأْخُذْهَا ماءً جَدِيدًا ، فيه حَدِيثٌ لَا يَثْبُتُ بِعَصْرِ شَعْرِهِ . وذكر له حديثُ ابنِ عباسٍ ؛ أن النبي ﷺ عَصَرَ لِمَتَهُ عَلَى لُمعةٍ كانت في جَسَدِهِ<sup>(٦)</sup> . فَضَعَفَهُ ، ولم يُصَحِّحْهُ . قال

الأصحاب . قلتُ : وصرَّح به كثيرٌ منهم . وقيل : لا يَجِبُ غَسْلُ الشَّعْرِ المُسْتَرَسِلِ . ذكره في «الفروع» . وأُطْلِقَهُمَا في «القواعد» . فظاهره إِدْخَالُ الظُّفْرِ في الخِلاَفِ . <sup>(٧)</sup> ونَصَر في «المُعْنَى» ، أنه لا يَجِبُ غَسْلُ الشَّعْرِ المُسْتَرَسِلِ<sup>(٨)</sup> . وقال هو وصاحبُ «الخواصِّ الكبير» : وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْجَرَفِيِّ . لكن قال الزُّرْكَانِيُّ : لا يَظْهَرُ لِي وَجْهُ اِخْتِمَالِ كَلَامِ الْجَرَفِيِّ لذلك . وقيل : لا يَجِبُ غَسْلُ باطنِ شَعْرِ اللِّحْيَةِ الكَثِيفَةِ . اخْتَارَهُ الدَّبْنَوْرِيُّ ؛

(١) أبو نصر العلاء بن زياد بن مطر العدوي البصري ، أرسل عن النبي ﷺ ، كان من عُبَاد أهل البصرة وقرائهم ، توفى سنة أربع وتسعين . تهذيب التهذيب ١٨١/٨ ، ١٨٢ .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من اغتسل من الجنابة فبقى من جسده لمة لم يصبها الماء كيف يصنع ؟ من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٣/١ .

(٣) (٣ - ٣) في م : « وروى علي » .

(٤) في الموضع السابق ، ٢١٨/١ .

(٥) أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق ، ٢١٧/١ .

(٦ - ٦) سقط من : ش .

شَيْئُخُنَا : وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزئُهُ إِذَا كَانَ مِنْ بَلَلِ الْعَسَلَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ ، وَجَرَى مِثْلُهُ <sup>(١)</sup> عَلَى اللَّمْعَةِ ؛ لِأَنَّهُ كَعَسَلِهَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ، عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ <sup>(٢)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَجْرِ الْمَاءُ ، فَلَاؤَلَى غَسْلُهَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْمَسْحِ عَلَى الْعَسَلِ الْخَفِيفِ فِي الْحَدِيثِ ، فَإِنَّ الْعَسَلَ الْخَفِيفَ يُسَمَّى مَسْحًا . وَإِنْ عَصَرَ شَعْرَهُ فِي الْعَسَلَةِ الْأُولَى ، انْبَنَى عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ ، عَلَى مَا مَضَى .

فَقَالَ : بَاطِنُ شَعْرِ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ فِي الْجَنَابَةِ كَالْوَضوءِ . وَقِيلَ : يَجِبُ غَسْلُ الشَّعْرِ فِي الْخَيْضِ دُونَ الْجَنَابَةِ .

فَوَائِدُ مِنْهَا ، لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا أُمْكِنَ غَسْلُهُ مِنْ بَاطِنِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ ؛ مِنْ جَنَابَةِ ، وَلَا نَجَاسَةٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ : هَذَا أَصَحُّ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقُ » . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ غَسْلُهُمَا مَعَهَا إِذَا كَانَتْ نَجِسًا ؛ لِإِمْكَانِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، كَحَشْفَةِ الْأَقْلَافِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ فِي « الْحَاوِيِ الْكَبِيرِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ إِصْصَالُ الْمَاءِ إِلَى بَاطِنِ الْفَرْجِ إِلَى حَيْثُ يَصُلُّ الذَّكَرُ إِنْ كَانَتْ نَجِسًا ، وَإِنْ كَانَتْ بِكَرَافَلَا . قَالَ : فَعَلَى هَذَا لَا تُقْطَرُ بِإِذْخَالِ الإِصْبَعِ الْمَاءَ إِلَيْهِ . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ فِي غُسْلِ الْخَيْضِ وَجِبَ إِصْصَالُ الْمَاءِ إِلَى بَاطِنِ الْفَرْجِ ، وَلَا يَجِبُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ بِأَثَمٍ مِنْ هَذَا . وَمِنْهَا ، يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِصْصَالُ الْمَاءِ إِلَى مُتَقَى الشُّفْرَيْنِ ، وَمَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْقُعُودِ عَلَى رِجْلَيْهَا لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ . قَالَهُ فِي « الْحَاوِيِ » وَغَيْرِهِ . وَمِنْهَا ، يَجِبُ غَسْلُ حَشْفَةِ الْأَقْلَافِ الْمَفْتُوقِ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَمِنْهَا ،

(١) فِي م : « مَاؤُهَا » .

(٢) انْظُر : الْمَغْنَى ٢٩٣/١ .

**فصل :** ولا يَجِبُ على المرأة تَقْضُ شَعْرَها لَعُسْلِها مِنَ الْجَنَائَةِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، إِذَا رَوَتْ أَصُولَهُ . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّهُ [ ٦٨/١ ط ] رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ بِذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ النَّحَّيِّ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا وَافَقَهُمَا عَلَى ذَلِكَ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَنْفَرَ رَأْسِي ، أَفَأَنْقُضُهُ لِلْجَنَائَةِ ؟ قَالَ : « لَا ، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْشِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَكَيَاتٍ ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ <sup>(٢)</sup> ، قَالَ : بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ . فَقَالَتْ :

يَجِبُ تَقْضُ شَعْرَ رَأْسِ الْمَرْأَةِ لَعُسْلِ الْخَيْضِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَهْلُ الْأَصْحَابِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هُوَ مُخْتَارٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ . وَحَكَاهُ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ رِوَايَةً . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ عُيَيْدَانَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِيحِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَالْأَوَّلَى حُمْلُ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » .

تنبيه : كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ حَكَى الْخِلَافَ نَصًّا وَوَجْهًا ، وَبَعْضُهُمْ حَكَاهُ وَجْهَيْنِ ، وَحَكَاهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرَهُمَا رِوَايَتَيْنِ ، وَتَقَدَّمَ نَقْلُ ابْنِ الرَّاعُونِيِّ . وَمِنْهَا ، لَا يَجِبُ تَقْضُ شَعْرَ الرَّأْسِ لَعُسْلِ الْجَنَائَةِ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ

(١) تقدم في صفحة ١٣٢ .

(٢) أبو عاصم عبيد بن عمير بن قتادة اللبني ، قاص أهل مكة ، مكى ، تابعى ، ثقة ، من كبار التابعين ، توفى سنة ثمان وستين . تهذيب التهذيب ٧١/٦ .

يَا عَجَبِي لَابِنِ عَمْرٍو هَذَا ، يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ ، أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلِقْنَ رُؤُوسَهُنَّ ، لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، وَمَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاغَاتٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي رَأْسِ الْمَرْأَةِ حَشَوٌ أَوْ سِدْرٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ ، فَتَجِبُ إِزَالَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ خَفِيفًا لَا يَمْنَعُ ، لَمْ تَجِبْ .

**فصل : فَأَمَّا غُسْلُ الْحَيْضِ** ، فَتَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهَا تَنْقُضُ شَعْرَهَا فِيهِ . قَالَ مُهَنَّأ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْمَرْأَةِ ، تَنْقُضُ شَعْرَهَا مِنَ الْحَيْضِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقُلْتُ لَهُ : كَيْفَ تَنْقُضُهُ مِنَ الْحَيْضِ ، وَلَا تَنْقُضُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ ؟ فَقَالَ : حَدِيثُ أَسْمَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « تَنْقُضُهُ » <sup>(٢)</sup> . وَاخْتَلَفَ فِيهِ

الإنصاف

مِنْهُمْ . وَقِيلَ : يَجِبُ . وَقِيلَ : يَجِبُ إِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ ، وَالْأَفْلَا . اخْتَارَهُ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ . قُلْتُ : الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ كَالْحَائِضِ ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ الْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ .

**فائدة :** قَوْلُهُ <sup>(٣)</sup> : وَيَعْمَ بَدَنُهُ بِالْغُسْلِ . بَلَا نِزَاعَ ، لَكِنْ يَكْتَفِي فِي الْإِسْبَاغِ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : يُحَرِّكُ خَاتَمَهُ فِي الْغُسْلِ ؛ لِيَتَيَقَّنَ وَصُولَ الْمَاءِ

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْمُوَالَاةَ فِي الْغُسْلِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، كَالْتَرْتِيبِ . وَعَنْهُ ، تُشْتَرِطُ الْمُوَالَاةُ . حَكَاهَا ابْنُ حَامِدٍ . وَحَكََاهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ وَجْهًا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْإِيضَاحِ »

(١) ق : بَابُ حُكْمِ ضِفَائِرِ الْمُغْتَسِلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٦٠/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، ق : بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ النِّسَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٩٨/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، ق : فِي الْمُسْنَدِ ٤٣/٦ .

(٢) لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ ذِكْرُ نَقْضِ الشَّعْرِ أَوْ عَدَمِ نَقْضِهِ ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِالنَّقْضِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي أُرْوَاهُ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ قَلِيلٍ . وَيَأْتِي تَحْرِيجُ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بَعْدَ قَلِيلٍ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ش .

أصحابنا ؛ فمنهم مَنْ أَوْجَبَهُ ، وهو قَوْلُ الْحَسَنِ وَطَاوُسٍ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا ، إِذْ كَانَتْ حَائِضًا : « تَخَذِي مَاءَكَ وَسِدْرَكَ وَامْتَشِطِي »<sup>(١)</sup> . وَلَا يَكُونُ الْمَشْطُ إِلَّا فِي شَعْرِ غَيْرِ مَضْفُورٍ . وَلِلْبَخَارِيِّ<sup>(٢)</sup> : « انْقَضِيَ رَأْسُكَ وَامْتَشِطِي » . وَلِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ نَقْضِ الشَّعْرِ ؛ لِيَتَيَقَّنَ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ ، فَعُمِيَ عَنْهُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ ، فَيَشُقُّ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الْحَيْضِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هُوَ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ وَاجِبٍ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ : أَفَانُقِضَهُ لِلْحَيْضَةِ

فِي آخِرِ الْبَابِ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْوَضْعِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَوَالِيقِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَعَنْهُ ، تَجِبُ الْبَدَأَةُ بِالْمَضْمُضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ فِي الْغُسْلِ . فَعَلَيْهَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا [٤٨/١] ظ وَأَبِينِ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ ، وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهَا فِي سُنَنِ

(١) أخرجه الدارمي ، في : باب في غسل المستحاضة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٩٧/١ ، بلفظ : «تخذي ماءك وسدرك ثم اغتسلي وأنتي، ثم صبي على رأسك حتى تبلغني شئون الرأس» .

(٢) في : باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض ، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض ، وباب كيف تمل الحائض بالحج والعمره ، من كتاب الحيض ، وفي : باب كيف تمل الحائض والنفساء إلخ ، من كتاب الحج ، وفي : باب العمره ليلة الحصة وغيرها ، وباب الاعتار بعد الحج بدون هدى ، من كتاب العمره ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٨٦/١ ، ٨٧ ، ١٧٢/٢ ، ١٩٧/٣ ، ٥ ، ٢٢١/٥ . كما أخرجه مسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام إلخ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٧٠/٢ - ٨٧٢ . وأبو داود ، في : باب في إفراذ الحج ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ٤١٢/١ . والنسائي ، في : باب ذكر الأمر بنقض ضفر الرأس عند الاعتسار للإحرام ، من كتاب الطهارة . وفي : باب في المهلة بالعمره تحيض وتخاف فوت الحج ، من كتاب الحج . المجتبى ١٠٩/١ ، ١٢٩/٥ . وابن ماجه ، في : باب العمره من التعميم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٩٨/٢ . والإمام مالك ، في : باب دخول الحائض مكة ، من كتاب الحج . الموطأ ٤١٠/١ ، ٤١١ . والإمام أحمد ، في : للسند ١٦٤/٦ ، ١٧٧ ، ١٩١ ، ٢٤٦ . وهو طرف من الحديث الآتي .  
دعى عمرتك....

وَالْجَنَابَةِ ؟ قَالَ : « لَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَهَذِهِ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا . وَهَذَا صَرِيحٌ فِي تَفْيِ الْوُجُوبِ ، فَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، فَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ بِالْغُسْلِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ غُسْلُ الْحَيْضِ ، إِنَّمَا أَمِرَتْ بِالْغُسْلِ فِي حَالِ الْحَيْضِ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ . وَلَوْ ثَبَتَ الْأَمْرُ بِالْغُسْلِ ، حُمِلَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ ؛ [ ١/٦٩٦ ] جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ ، وَهُوَ الْمَشْطُ وَالسِّدْرُ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَمَا هُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ أَوَّلَى .

**فصل :** وَيَجِبُ غَسْلُ بَشَرَةِ الرَّأْسِ ، كَثِيفًا كَانَ الشَّعْرُ أَوْ خَفِيفًا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ ، كَجِلْدِ اللَّحْيَةِ ؛ لِمَا رَوَتْ أَسْمَاءُ ، قَالَتْ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ ، فَقَالَ : « تَأْخُذُ مَاءً فَتَطَهَّرُ ، فَتَحْسِنُ الطُّهُورَ ، أَوْ تُبَلِّغُ الطُّهُورَ ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا ، فَتَذْلُكُهُ حَتَّى يَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا ، ثُمَّ تُفَيِّضُ عَلَيْهِ الْمَاءَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ ، فَعِلَ بِهِ مِنَ النَّارِ كَذَا وَكَذَا » . قَالَ عَلِيٌّ : فَمِنْ ثَمَّ عَادِيَتْ شَعْرَى . قَالَ : وَكَانَ يَجْزُ شَعْرَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

**فائدة :** إِذَا فَاتَتْ الْمَوَالَاةُ فِي الْغُسْلِ أَوْ الْوُضُوءِ ، وَقُلْنَا بَعْدَ الْوُجُوبِ ، فَلَا بُدَّ لِلْإِثْمَامِ مِنْ نِيَّةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْمَوَالَاةِ فِي الْوُضُوءِ بِأَثَمٍ مِنْ هَذَا .

(١) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٢) فِي : بَابِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٥٧/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٩٦/١ .



الشرح الكبير

**فصل : فَأَمَّا غَسْلُ مَا اسْتَرْسَلَ مِنَ الشَّعْرِ ، وَبَلُّ مَا عَلَى الْجَسَدِ مِنْهُ ،**  
ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يَجِبُ . وهو ظاهرُ قَوْلِ أصحابنا ، ومَذْهَبُ  
الشافعي ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ  
فَبَلُّوا الشَّعْرَ ، وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . ولأنَّهُ شَعْرٌ نَابَتْ فِي  
مَحَلِّ الْفَرْضِ ، فَوَجِبَ غَسْلُهُ ، كَشَعْرِ الْحَاجِبَيْنِ . والثاني ، لا يَجِبُ .  
وهو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِثِيَ عَلَى رَأْسِكَ  
ثَلَاثَ حَيَّاتٍ » . مع إخبارِها إِيَّاهُ بِشَدِّ ضَفْرِ رَأْسِهَا ، ومِثْلُ هَذَا لَا يُبَلُّ  
الشَّعْرُ الْمَشْدُودُ ضَفْرُهُ فِي الْعَادَةِ ، وَلَوْ وَجِبَ غَسْلُهُ لَوَجِبَ نَقْضُهُ ؛ لَيُعْلَمَ  
أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الشَّعْرَ لَيْسَ مِنَ الْحَيَوَانِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ  
مَسَّهُ مِنَ الْمَرَأَةِ ، وَلَا تَطْلُقُ بِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ كَثُوبِهَا .  
وَأَمَّا حَدِيثُ : « بَلُّوا الشَّعْرَ » . فَيُرْوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ<sup>(٢)</sup> وَخَدَهُ ، وَهُوَ

تبيين ؛ الأول ، ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ وَجُوبُ غَسْلِ دَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ . وهو  
رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . واختارَهَا صَاحِبُ « النَّهْيَةِ » . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَا  
يَجِبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، بَلْ لَا يُسْتَحَبُّ ، وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي الْكَلَامِ عَلَى  
غَسْلِ الْوَجْهِ فِي الْوُضُوءِ . والثاني ، لم يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ هُنَا التَّسْمِيَةَ ، وَهوَ مَاشِرٌ عَلَى  
اِخْتِيَارِهِ فِي عَدَمِ وَجُوبِهَا فِي الْوُضُوءِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ . وَعَلِمَ أَنَّ حُكْمَ التَّسْمِيَةِ عَلَى  
الْغُسْلِ كَهَيِّ عَلَى الْوُضُوءِ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا وَاخْتِيَارًا . وَقِيلَ : لَا تَجِبُ التَّسْمِيَةُ لَغُسْلِ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٥٧/١ . والترمذي ،  
في : باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة . من أبواب الطهارة . عارضة الأحمدي ١٦١/١ . وابن ماجه ، في :  
باب تحت كل شعرة جنابة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٩٦/١ .

(٢) أبو محمد الحارث بن وجيه الراسبي البصري . انظر تضعيفه في تهذيب التهذيب ١٦٢/٢ . وانظر قول  
الترمذي فيه ، في موضعه من التخریج السابق .

ضَعِيفُ الْحَدِيثِ ، عَنْ مَالِكٍ بْنِ دِينَارٍ <sup>(١)</sup> . وَالْحَاجِبَانِ إِنَّمَا وَجَبَ غُسْلُهُمَا مِنْ ضَرُورَةٍ غَسَلَ بَشَرَتَهُمَا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَعْرٍ لَا يُمَكِّنُ غَسْلَ بَشَرَتِهِ إِلَّا بِغَسْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ . فَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ غَسْلِهِ ، فَتَرَكَ غَسْلَ شَيْءٍ مِنْهُ ، لَمْ يَتِمَّ غُسْلُهُ . فَإِنْ قَطَعَ الْمَتْرُوكَ ، ثُمَّ غَسَلَهُ ، أَجْزَأُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ غَيْرُ مَغْسُولٍ . وَلَوْ غَسَلَهُ ، ثُمَّ تَقَطَّعَ ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَوْضِعِ الْقَطْعِ ، كَمَا لَوْ قَصَّ أَظْفَارَهُ بَعْدَ الْوُضُوءِ .

**فصل :** وَغُسْلُ الْحَيْضِ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَتَأْخُذَ فِرْصَةً مُمْسَكَةً فَتَتَّبِعَ بِهَا مَجْرَى الدَّمِ ، وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يَصِلُ إِلَيْهِ [ ٦٩٩/١ ] الْمَاءُ مِنْ فَرْجِهَا ؛ لِيُزُولَ عَنْهَا زُفُورَةُ الدَّمِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِسْكَاً فَغَيْرَهُ مِنَ الطَّيِّبِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَالْمَاءُ كَافٍ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ : « تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ سِدْرَتَهَا وَمَاءَهَا فَتَطْهَرُ ، فَتَحْسِنُ الطُّهُورَ ، <sup>(٢)</sup> ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَذْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا ، حَتَّى تَبْلُغَ شَوْوْنَ رَأْسِهَا ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمْسَكَةً فَتَطْهَرُ بِهَا » <sup>(٣)</sup> . قَالَتْ أَسْمَاءُ : وَكَيْفَ

الذِّمِّيَّةُ مِنَ الْحَيْضِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : وَيُحْسَنُ بِنَاءُ الْخِلَافِ فِي أَنَّهُمْ هَلْ هُمْ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ أَمْ لَا ؟

**فائدة :** يُسْتَحَبُّ السِّدْرُ فِي غَسْلِ الْحَيْضِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَظَاهِرُ نَقْلِ الْمُتِمُونِيِّ ، وَكَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا أَنْ تَأْخُذَ مِسْكَاً فَتَجْعَلَهُ فِي قُطْنَةٍ أَوْ شَيْءٍ ، وَتَجْعَلَهُ فِي فَرْجِهَا بَعْدَ غُسْلِهَا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَطِينًا لَتَقْطَعَ الرَّائِحَةَ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ الطِّينَ . وَقَالَ فِي

(١) مالك بن دينار السامي البصري الزاهد ، أبو يحيى ، ثقة ، قليل الحديث . توفي سنة ١٣٠ هـ . تهذيب التهذيب ١٥ ، ١٤/١٠ .

(٢) سقط من : « الأصل » .

وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ، فَإِنْ أَسْبَغَ بِدُونِهِمَا أَجْزَأُهُ .  
المنع

الشرح الكبير

تَطَهَّرُ بِهَا ؟ فَقَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ، تَطَهَّرِينَ بِهَا » . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : تَتَّبِعِينَ  
بِهَا أَثَرِ الدَّمِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . الْفِرْصَةُ : هِيَ الْقِطْعَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .  
وَالْمِسْكُ : الْأَذْفَرُ الْخَالِصُ .

١٦٢ - مسألة : قَالَ : ( وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ، فَإِنْ  
أَسْبَغَ بِدُونِهِمَا أَجْزَأُهُ ) الْمُدُّ رَطْلٌ وَثَلَاثُ الْعِرَاقِيِّ ، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ،

« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ » ، وَغَيْرُهُمَا : فَإِنْ تَعَذَّرَ الطَّيْنُ ، فِيمَا يَطْهُورُ .  
وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا فِي غُسْلِ الْحَائِضِ وَالتَّنْفِيسِ : كَمَيْتٍ . قَالَ الْقَاضِي فِي « جَامِعِهِ » :  
مَعْنَاهُ يَجِبُ مَرَّةً ، وَيُسْتَحَبُّ ثَلَاثًا ، وَيَكُونُ السَّنْدُرُ وَالطَّيْبُ كَغُسْلِ الْمَيْتِ .  
وَيُسْتَحَبُّ فِي غُسْلِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ السَّنْدُرُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كإِزَالَةِ  
شَعْرِهِ . وَأَوْجَبَهُ فِي « التَّنْبِيهِ » ، وَ « الْإِرْشَادِ » .

تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : ( وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ ) ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ  
أَنَّ الصَّاعَ هُنَا خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ رَطْلٍ ، كَصَاعِ الْفِطْرَةِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْفِدْيَةِ ، وَعَلَيْهِ  
جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَأَوَّامًا  
فِي رِوَايَةِ ابْنِ مُثَنَّى <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ فِي الْمَاءِ خَاصَّةً ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي  
« الْخِلَافِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَقَالَ : هُوَ الْأَقْوَى . وَتَقَدَّمَ قَدْرُ الرُّطْلِ  
فِي آخِرِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، ( وَالْخِلَافُ فِيهِ . وَالْمُدُّ ، رُبْعُ الصَّاعِ ) <sup>(٣)</sup> .

(١) فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ اسْتِعْمَالِ الْمُغْتَسِلِ مِنَ الْحَيْضِ فُرْصَةً مِنْ مِسْكٍ فِي مَوْضِعِ الدَّمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ .  
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٦١/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْإِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي  
دَاوُدَ ٧٥/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْحَائِضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٢١٠/١ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٤٧/٦ ، ١٤٨ . وَشَوْوَنُ الرَّأْسِ : مُوَصَّلٌ قِبَالِهَا .  
(٢-٣) سَقَطَ مِنْ : ش .  
(٣) مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ مِشْثَبٍ الْبَغْدَادِيُّ ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَوَى عَنْهُ ، وَكَانَ الْإِمَامُ يَقْدِمُهُ  
وَيَعْرِفُ حَقَّهُ . تَارِيخُ بَغْدَادٍ ٢٤٠/٣ .

وهو خمسة أَرْطالٍ وثُلُثٌ ، وهو بالرَّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ ، الذى هو سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ ، رَطْلٌ وَسَبْعٌ ، والمُدُّ رُبْعُهُ ، وهو ثلاثُ أواقٍ ، وثلاثةُ أسباعٍ أَوْقِيَّةٍ . والرَّطْلُ العِرَاقِيُّ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أسباعٍ دِرْهَمٍ ، وذلك تِسْعُونَ مِثْقَالًا . والمِثْقَالُ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أسباعٍ دِرْهَمٍ<sup>(١)</sup> . ولا خِلَافٌ فى حُصُولِ الإِجْزَاءِ بِالمُدِّ فى الوُضُوءِ ، والصَّاعِ فى الغُسْلِ ، فى ما عَلِمْنَا ؛ وذلك لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، قال : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالمُدِّ ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إلى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وعن سَفِينَةَ ، قال : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُغَسِّلُهُ الصَّاعُ « مِنْ المَاءِ » مِنَ الجَنَابَةِ ،

قوله : فَإِنْ أُسْبِعَ بِدُونِهِمَا أَجْزَاءَهُ . هذا المذهبُ بلا رَيْبٍ ، وعليه جمهورُ الأصحابِ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قال الزُّرْكَشِيُّ : هو المعروفُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ . وقيل : لَا يُجْزَى . ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّاغُونِيِّ فَمَنْ بَعْدَهُ ، وقد أَوَمَّأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ . فعلى المذهبِ ، هل يَكُونُ مَكْرُوهًا بِدُونِهِمَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَأَطْلَقَهُمَا فى « الفُرُوعِ » ؛ أَحَدُهُما ، يُكْرَهُ . وَجَزَمَ بِهِ فى « الرِّعَايَةِ الكُبْرَى » . والثَّانِى ، لَا يُكْرَهُ . قُلْتُ : وهو الصَّوَابُ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَذَلِكَ .

(١) سقط من : ٤ م ٤ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب الوضوء بالماء ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ٦٢/١ . ومسلم ، فى : باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة إلخ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٥٨/١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يجزى من الماء فى الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٢٢/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٧٩/٣ . ولفظ : كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمكوك ، ويغتسل بخمسة مكايى . أخرجه مسلم ، فى : الموضوع السابق ٢٥٧/١ . والنسائى ، فى : باب القدر الذى يكفى به الإنسان من الماء للوضوء والغسل ، من كتاب المياه . المجتبى ١٤٧/١ . والدارمى ، فى : باب كم يكفى فى الوضوء من الماء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١٧٥/١ .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل ٤ .

وَيُوضَّئُهُ الْمُدُّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> . وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ ، فَقَالَ : يَكْفِيكَ صَاعٌ . فَقَالَ رَجُلٌ : مَا يَكْفِيْنِي . فَقَالَ جَابِرٌ : كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا ، وَخَيْرٌ مِنْكَ . يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَالصَّاعُ وَالْمُدُّ مَا ذَكَرْنَا . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو يُوسُفَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الصَّاعُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ ، وَالْمُدُّ رَطْلَانٌ ؛ لِأَنَّ أُنْسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ . وَهُوَ رَطْلَانٍ . وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَلْكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ<sup>(٣)</sup> : « أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ النَّاسِ أَعْلَمَهُ بِأَنَّ الْفَرْقَ

(١) في: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة في إتياء واحد، وغسل أحدهما بفضل الآخر، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٨/١. كما أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء بالماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٥/١. والدارمي، في: باب كم يكفى في الوضوء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٢/٥. كما أخرجه، عن صفية بنت شيبة، أبو داود، في: باب ما يجرى من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢١/١. والنسائي، في: باب القدر الذي يكفى به الإنسان من الماء للوضوء والغسل، من كتاب المياه. المجتبى ١٤٧/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٩٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢١/٦، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٨٠.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب الغسل بالصاع ونحوه، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٢/١. ومسلم، في: باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثا، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٩/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٨٩/١.

(٣) كعب بن عجرة بن أمية بن عدى البلوى، أبو محمد. مدني له صحة، شهد عمرة الحديبية، ونزلت فيه قصة القدية. توفي سنة ثلاث وخمسين. الإصابة ٥٩٩/٥، ٦٠٠.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١٦٤/١. ومسلم، في: باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى إلخ، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦١/٢. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في المحرم يلق رأسه في إحرامه ما عليه، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١٧٧/٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٢/٤ - ٢٤٤.

ثلاثة أصع ، والفرق ستة عشر رطلا ، فثبت أن الصاع خمسة أرطال وثلاث . وروى أن أبا يوسف دخل المدينة ، فسألهم عن الصاع ، فقالوا : خمسة أرطال وثلاث . فطالبهم بالحجة ، فقالوا : غدا . فجاء من الغد سبعون شيخا ، كل منهم أخذ صاعا تحت رداءه ، فقال : صاعى ورثته من أبى ، عن جدى ، حتى انتهوا به إلى النبى ﷺ . فرجع أبو يوسف عن قوله . وهذا تواتر [ ٧٠/١ ] يحصل به القطع ، وقد ثبت أن النبى ﷺ قال : « المكيال مكيال أهل المدينة »<sup>(١)</sup> . وحديثهم تفرد به موسى بن نصير ، وهو ضعيف الحديث . قاله الدارقطنى<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** فإن أسبغ بدونهما أجزاءه . معنى الإسباغ ، أن يعم جميع الأغضاء بالماء بحيث يجرى عليها ؛ لأن هذا هو الغسل ، وقد أمرنا بالغسل . نص عليه أحمد . وهذا مذهب الشافعى وأكثر أهل العلم . وقد قيل : لا يجزئ في الغسل دون الصاع ، ولا في الوضوء دون المدة . وحكى ذلك عن أبى حنيفة ؛ لأن جابرا ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يجزئ من الوضوء مدة ، ومن الجنابة صاع »<sup>(٣)</sup> . والتقدير بهذا يدل على أنه لا

(١) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى قول النبى ﷺ : المكيال مكيال المدينة ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود

٢٢٠/٢ . والنسائى ، فى : باب كم الصاع ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب الرجحان فى الوزن ، من كتاب البيوع .

المجتبى ٤٠/٥ ، ٢٥٠/٧ .

(٢) فى : باب ما يستحب للمتوضىء والمغتسل أن يستعمله من الماء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطنى

٩٤/١ .

(٣) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يجزئ من الماء فى الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٢١/١ . وابن

ماجه ، فى : باب ماجاء فى مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة . سنن ابن ماجه ٩٩/١ . والإمام أحمد ، فى :

المسند ٣٠٣/٣ .

يَحْصُلُ الْإِجْرَاءُ بِدُونِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغُسْلِ ، وَقَدْ أَتَى بِهِ ،  
وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ،  
يَسَعُ ثَلَاثَةَ أُمْدَادٍ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
زَيْدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِثُلْثَى مُدٍّ <sup>(٢)</sup> . وَحَدِيثُهُمْ إِنَّمَا يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ ،  
وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ ، وَإِنْ ذَكَرُوهُ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ فَمَا ذَكَرْنَاهُ مَنْطُوقٌ ،  
وَهُوَ رَاجِعٌ عَلَيْهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : إِنْ لِيَ  
رَكْعَةٌ <sup>(٣)</sup> أَوْ قَدْحًا ، مَا يَسَعُ إِلَّا نِصْفَ الْمُدِّ أَوْ نَحْوَهُ ، ثُمَّ أَبُولُ ، ثُمَّ  
أَتَوَضَّأُ ، وَأَفْضِلُ مِنْهُ فَضْلًا . قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ <sup>(٤)</sup> : فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ  
لِسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، فَقَالَ سُلَيْمَانُ : وَأَنَا يَكْفِينِي مِثْلُ ذَلِكَ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ  
لَأُمِّ عُبَيْدَةَ ابْنِ عَمَارٍ بْنِ يَاسِرٍ <sup>(٥)</sup> ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : وَهَكَذَا سَمِعْنَا مِنْ  
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : إِنِّي لَأَتَوَضَّأُ مِنْ كُوزِ  
الْحُبِّ مَرَّتَيْنِ .

**فصل :** فإذا زاد على المَدِّ في الوُضوءِ ، وعلى الصَّاعِ في الغُسلِ ، جاز ؛  
فإنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، مِنْ

- (١) في : باب القدر المستحب من الماء إلخ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٥٦/١ .  
(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب جواز نقصان عن المد في الوضوء والصاع في الغسل ، من كتاب الطهارة . السنن  
الكبرى ١٩٦/١ . وأخرجه ، عن أم عمارَةَ أبو داود ، في : باب ما يجزئ من الماء في الوضوء ، من كتاب الطهارة .  
سنن أبي داود ٢٢/١ . والنسائي ، في : باب القدر الذي يكفي به الرجل من الماء للوضوء ، من كتاب الطهارة .  
المجتبى ٥٠/١ .  
(٣) الركوة : دلو صغير .  
(٤) أبو محمد ، عبد الرحمن بن عطاء القرشي ، مولا هم ، ثقة ، قليل الحديث ، توفي سنة ثلاث وأربعين  
ومائة . تهذيب التهذيب ٢٣٠/٦ ، ٢٣١ .  
(٥) أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر العنسي ، أخو سلمة بن محمد ، وقيل : هما واحد . وثقه ابن معين .  
تهذيب التهذيب ١٦٠/١٢ ، ١٦١ .

الشرح الكبير  
قَدْحَ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ<sup>(١)</sup> . وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْع . وَقَالَ أَنَسٌ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِإِنَاءٍ<sup>(٣)</sup> يَسَعُ رَطْلَيْنِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ ، وَالزِّيَادَةُ الْكَثِيرَةُ فِيهِ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْآثَارِ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا السَّرْفُ ؟ » فَقَالَ : أَفَى الْوُضُوءِ إِسْرَافٌ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٥)</sup> . وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، قَالَ : قَالَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب غسل الرجل مع امرأته ، من كتاب الغسل . صحيح البخاري ٧٢/١ . ومسلم ، في : باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة إلخ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٥٥/١ . وأبو داود ، في : باب مقدار الماء الذي يجزئ في الغسل ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٥٥/١ . والنسائي ، في : باب ذكر القدر الذي يكفى به الرجل من الماء للغسل ، وباب ذكر الدلالة على أنه لا وقت في ذلك ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الدليل على أنه لا توقيت في الماء الذي يغتسل فيه ، من كتاب الغسل . المجتبى ١٠٥/١ ، ١٠٦ ، ١٦٥ . والدارمي ، في : باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٩٢/١ . والإمام مالك ، في : باب العمل في غسل الجنابة ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٤٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧/٦ ، ١٩٩ .

(٢) تقدم في صفحة ١٤٤ .

(٣) في م : « بالماء » .

(٤) في : باب ما يجزئ من الماء في الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢١/١ . وبتحقيقه أخرجه البخاري ، في : باب الوضوء بالمد ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٦٢/١ . ومسلم ، في : باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ... ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ . والنسائي ، في : باب القدر الذي يكفى به الرجل من الماء للوضوء ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٥٠/١ .



وَإِذَا اغْتَسَلَ يَنْوِي الطَّهَارَتَيْنِ أَجْزَأَ عَنْهُمَا . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ  
المنع حَتَّى يَتَوَضَّأَ عَنْهُمَا .

رسول الله ﷺ : « إِنَّ لِلْوُضوءِ شَيْطَانًا ، [ ٧٠/١ ] يُقَالُ لَهُ وَلَهَانُ ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ » . رواه أحمد وابن ماجه <sup>(١)</sup> .

١٦٣ - مسألة : ( وَإِذَا اغْتَسَلَ يَنْوِي الطَّهَارَتَيْنِ أَجْزَأَ عَنْهُمَا . وعنه : لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ) ظاهر المذهب أَنَّهُ يُجْزِئُهُ الغُسلُ عن الطَّهَارَتَيْنِ إِذَا تَوَاهُما . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وعنه : لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ قَبْلَ الغُسلِ ، أَوْ بَعْدَهُ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ الْجَنَابَةَ وَالْحَدَّثَ وَجَدَامَنَهُ ، فَوَجَبَ لهُمَا الطَّهَارَتَانِ ، كَمَا لَوْ كَانَا مُتَفَرِّدَيْنِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> . جَعَلَ الغُسلَ غَايَةً لِلْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا اغْتَسَلَ يَجِبُ أَنْ لَا يُمْنَعَ مِنْهَا ، وَلِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ مِنْ جِنْسٍ ، فَدَخَلَتِ الصُّغْرَى فِي الْكُبْرَى ، فِي الْأَفْعَالِ دُونَ النِّيَّةِ ؛ كَالْحَجِّ

قَوْلُهُ : وَإِذَا اغْتَسَلَ يَنْوِي الطَّهَارَتَيْنِ أَجْزَأَ عَنْهُمَا . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ، إِمَّا قَبْلَ الغُسلِ أَوْ بَعْدَهُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَسَوَاءٌ وَجَدَ مِنْهُ الْحَدَّثُ الْأَصْغَرُ أَوْ لَا ، نَحْوُ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَكَّرَ أَوْ نَظَرَ ، فَاتَّقِلَ الْمَنِيَّ . ذَكَرَهُ الْمُجَدِّ فِي « شَرْحِهِ » . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْبَابِ قَبْلَهُ . وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ عَنْهُمَا إِذَا أَتَى بِحَصَائِصِ الْوُضوءِ ؛

(١) أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٦/٤ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب كراهية الإسراف في الماء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأخوذی ٧٦/١ .

(٢) سورة النساء ٤٣ .

وَالْعُمْرَةَ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(١)</sup> : الْمُغْتَسِلُ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْجَنَابَةِ إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ ، وَعَمَّ جَمِيعَ بَدَنِهِ ، فَقَدْ أَذَى مَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا افْتَرَضَ عَلَى الْجُنُبِ الْغُسْلَ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْجَنَابَةِ ، دُونَ الْوُضُوءِ ، بِقَوْلِهِ : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾<sup>(٤)</sup> . وَهُوَ إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ تَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup> .

مِنَ التَّرْتِيبِ ، وَالْمُؤَالَاةِ ، وَمَسْحِ رَأْسِهِ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقَطَعَ بِهِ فِي « الْمُبْهِجِ » . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَقِيلَ : أَوْ غَسَلَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَجَلَيْهِ آخِرًا . انْتَهَى . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُ الْجُنُبُ مَعَ الْغُسْلِ وَضُوءٌ بَدُونِ حَدَثٍ يُوجِبُهُ ، قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَذَكَرَهُ الدِّيَنُورِيُّ وَجْهًا ، أَنَّهُ إِنْ أَخَذَتْ ثُمَّ أَجْنَبَ ، فَلَا تَدْخُلُ . وَقِيلَ : مَنْ أَخَذَتْ ثُمَّ أَجْنَبَ ، أَوْ أَجْنَبَ ثُمَّ أَخَذَتْ ، يَكْفِيهِ الْغُسْلُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَيَأْتِي كَلَامُ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ قَرِيبًا . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَلَوْ غَسَلَ بَدَنَهُ نَاوِيًا لَهَا ، ثُمَّ أَخَذَتْ ، غَسَلَ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ وَلَا تَرْتِيبَ . وَقِيلَ : لَوْ زَالَتِ الْجَنَابَةُ عَنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بِهِ ، ثُمَّ اغْتَسَلَ لَهَا لَمْ يَتَدَاخَلْ ، وَإِنْ غَسَلَ بَدَنَهُ إِلَّا أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ تَدَاخَلَا . وَقِيلَ : لَوْ غَسَلَ الْجُنُبُ كُلَّ بَدَنِهِ إِلَّا رَجَلَيْهِ ، ثُمَّ أَخَذَتْ وَغَسَلَهُمَا ، ثُمَّ غَسَلَ بَقِيَّةَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَجْزَاءَهُ . انْتَهَى . قَالَ الْقَاضِي ، فِي « الْجَامِعِ الْكَبِيرِ » : لَوْ أَجْنَبَ فغَسَلَ

(١) انظر : الاستذكار ١/٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٢-٣) سقط من : « الأصل » .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٤) أخرجه الترمذي ، في : باب في الوضوء بعد الغسل ، من أبواب الطهارة . عارضة الأخوذى ١/١٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٦٨ ، ١٩٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ترك الوضوء من بعد الغسل ، من كتاب الطهارة ، وفي الباب نفسه ، من كتاب الغسل . المجتبى ١/١١٣ ، ١٧١ . وابن ماجه ، في : باب في الوضوء بعد الغسل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٩١ .

**فصل :** وإن لم يَتَوَضَّأْ ، لم يُجْزِهِ إِلَّا عَنِ الْغُسْلِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا تَوَى » <sup>(١)</sup> . فَإِنْ تَوَاهُمَا ، ثُمَّ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ غُسْلِهِ ، أَتَمَّ غُسْلَهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ . وقال الحسنُ : يَسْتَأْنِفُ الْغُسْلَ . ولا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ لَا يُنَافِي الْغُسْلَ ، فَلَا يُؤَثِّرُ وُجُودُهُ فِيهِ ، كَغَيْرِ الْحَدَّثِ .

**فصل :** وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ وَالْمُؤَالَاةُ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، إِذَا قُلْنَا : الْغُسْلُ يُجْزِئُ عَنْهُمَا . لِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ دَخَلَتْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى ، فَسَقَطَ حُكْمُ الصَّغَرَى ، كَالْعُمْرَةِ مَعَ الْحَجِّ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . فَلَوْ اغْتَسَلَ إِلَّا أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ ، لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْجَنَابَةِ بَاقٍ . وقال ابنُ عَقِيلٍ وَالْأَمِيدِيُّ ، فِي مَنْ غَسَلَ جَمِيعَ بَدَنِهِ إِلَّا رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ أَحْدَثَ : يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِاتِّفَادِهَا فِي الْحَدَّثِ الْأَصْغَرِ دُونَ الرَّجْلَيْنِ ؛ لِاجْتِمَاعِ الْحَدَّثَيْنِ فِيهِمَا . وَيُعَانِي بِهَا ، يُقَالُ : طَهَارَةٌ يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي بَعْضِهَا ، وَلَا يَجِبُ فِي الْبَعْضِ .

جَمِيعَ بَدَنِهِ إِلَّا رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ أَحْدَثَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ . قال : وليس في الأصول وضوءٌ يُوجِبُ التَّرْتِيبَ فِي ثَلَاثَةِ أَعْضَاءٍ ، وَلَا يَجِبُ فِي الرَّجْلَيْنِ إِلَّا هَذَا . وَعَلَّاهُ (فِيُعَانِي بِهَا) . وقال : إِنْ أَجْتَنَبَ فغسلَ أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ ، ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ بَقِيَّةَ بَدَنِهِ ، غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ بَدَنِهِ عَنِ الْجَنَابَةِ ، وَغَسَلَ أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ عَنِ الْحَدَّثِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَإِنْ غَسَلَ بَدَنَهُ إِلَّا أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ ثُمَّ أَحْدَثَ ،

(١) تقدم تخرجه في ٣٠٨/١ .

(٢-٣) سقط من : ش .

المقنع [ ٨ ط ] وَيُسْتَحَبُّ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ النَّوْمَ ، أَوْ الْأَكْلَ ، أَوْ الْوُطْءَ ثَانِيًا  
أَنْ يَغْسِلَ فَرْجَهُ وَيَتَوَضَّأَ .

الشرح الكبير ١٦٤ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ النَّوْمَ أَوْ الْأَكْلَ أَوْ الْوُطْءَ  
ثَانِيًا ، أَنْ يَغْسِلَ فَرْجَهُ وَيَتَوَضَّأَ ) وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَمْرِو<sup>(١)</sup> [ ١/٧١ ص ] . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَتَوَضَّأُ إِلَّا غَسَلَ قَدَمَيْهِ . وَقَالَ ابْنُ

الإصناف غَسَلَ أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ مِنْهَا وَلَمْ يَجِبْ تَرْتِيبٌ . انْتَهَى . <sup>(٢)</sup> فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ نَوَى رَفَعَ  
الْحَدِيثَ وَأَطْلَقَ ، أَرْفَعًا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>(٣)</sup> : وَظَاهَرُ  
كَلَامِ جَمَاعَةٍ عَكْسُهُ ، كَالرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ . وَقِيلَ : يَجِبُ الْوُضُوءُ فَقَطْ .  
تَنْبِيهِ : مَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ إِذَا نَوَى الطَّهَارَةَ الْكُبْرَى فَقَطْ ، لَا يُجْزِئُ عَنْ  
الصُّغْرَى [ ١/٤٩ ص ] ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ  
بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَرْتَفِعُ الْأَصْغَرُ أَيْضًا مَعَهُ . وَقَالَ الْأَزْجَرِيُّ أَيْضًا .  
وَحَكَاهُ أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ رَوَايَةً . ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّامِنَةِ عَشَرَ .

فَالثَّانِيانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، مِثْلُ نِيَّةِ الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ ، لَوْ نَوَى بِهِ اسْتِيبَاحَةَ الصَّلَاةِ ، أَوْ  
أَمْرًا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ ، كَمَسِّ الْمُصْنَحِفِ وَنَحْوِهِ ، لَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ  
وَنَحْوِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَوْ نَوَتْ مَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا بِغُسْلِهَا جِلَّ الْوُطْءِ ، صَحَّ عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا نَوَتْ مَا يُوْجِبُ الْعُسْلَ ، وَهُوَ  
الْوُطْءُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي .

قَوْلُهُ : وَيُسْتَحَبُّ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ النَّوْمَ ، أَوْ الْأَكْلَ ، أَوْ الْوُطْءَ ثَانِيًا ، أَنْ يَغْسِلَ  
فَرْجَهُ ، وَيَتَوَضَّأَ . إِذَا أَرَادَ الْجُنُبُ النَّوْمَ ، يُسْتَحَبُّ لَهُ غَسْلُ فَرْجِهِ وَوُضُوءُهُ مُطْلَقًا ،

(١) ق م : ٥ عمر ٥ .

(٢-٣) زيادة من : .

المُسَيَّبِ : إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ ، يَغْسِلُ كَفَّيْهِ ، وَيَتَمَضَّمُضُ . وَحُكِيَ نَحْوُهُ عَنْ إِمَامِنَا ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : يَغْسِلُ كَفَّيْهِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ ، غَسَلَ يَدَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ مَالِكٌ : يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ أَصَابَهُمَا أَدَى . وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَنَامُ ، وَلَا يَمَسُّ مَاءً ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ ، وَلَا يَمَسُّ مَاءً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّ عَمَرَ سَأَلَ

عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ فَقَطْ .  
(٣) قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : هَذَا الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : فِي كَلَامِ أَحْمَدَ مَا ظَاهِرُهُ وَجُوبُهُ . فَعَلَى الْقَوْلِ بِالِاسْتِحْبَابِ يُكْرَهُ تَرْكُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَإِذَا أَرَادَ الْأَكْلَ وَكَذَا الشَّرْبَ ، اسْتَحَبَّ لَهُ غَسْلُ فَرْجِهِ وَوُضُوئُهُ قَبْلَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ فَقَطْ . وَعَنْهُ ، يَغْسِلُ يَدَهُ وَيَتَمَضَّمُضُ فَقَطْ . وَعَلَى كُلِّ قَوْلٍ ، لَا

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْجَنْبِ يَأْكُلُ ، وَبَابٍ مِنْ قَالَ : الْجَنْبُ يَتَوَضَّأُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٥٠/١ ، ٥١ . وَالتَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ اقْتِصَارِ الْجَنْبِ عَلَى غَسْلِ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ ، وَبَابِ اقْتِصَارِ الْجَنْبِ عَلَى غَسْلِ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرِبَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُجْتَبَى ١١٤/١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ بِجَزَائِهِ غَسْلَ يَدَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٩٥/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ١٠٢/٦ ، ١١٩ ، ١٩٢ ، ٢٧٩ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ [فِي] الْجَنْبِ يُؤَخِّرُ الْغَسْلَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٥٢/١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي الْجَنْبِ يَنَامُ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمَسُّ مَاءً ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٩٢/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْجَنْبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٨١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ١١١/٦ ، ١٤٦ ، ١٧١ .

(٣-٣) زِيَادَةُ مِنْ : ١ .

النبي ﷺ: أَيْرَقْدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَرْقُدْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وعن عائشة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، أَوْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ. يَعْنِي وَهُوَ جُنُبٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. فَأَمَّا أَحَادِيثُهُمْ؛ فَأَحَادِيثُنَا أَصَحُّ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِهَا عَلَى الْجَوَازِ وَحَمْلِ أَحَادِيثِنَا عَلَى الِاسْتِحْبَابِ.

يُكْرَهُ تَرْكُهُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا. نَصَّ عَلَيْهِ. قَالَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ، وَصَاحِبُ «الْفُرُوعِ»، وَغَيْرُهُمَا. وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ». وَقِيلَ: يُكْرَهُ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ<sup>(٤)</sup>. وَإِذَا أَرَادَ مُعَاوَذَةَ الْوُطْءِ، اسْتَحَبَّ لَهُ غَسْلُ فَرْجِهِ وَوُضُوءُهُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ. وَعَنْهُ، يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ فَقَطْ. ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ. وَعَلَيْهَا لَا يُكْرَهُ تَرْكُهُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. نَصَّ عَلَيْهِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: لَا يُكْرَهُ فِي الْمُنْصَوِّصِ. وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ». وَقِيلَ: يُكْرَهُ. وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري، في: باب نوم الجنب، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٨٠/١. ومسلم، في: باب جواز نوم الجنب إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٨/١، ٢٤٩. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الجنب ينام، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٠/١. والترمذي، في: باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٨٣/١. والنسائي، في: باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام، من كتاب الطهارة. المجتبى ١١٥/١. وابن ماجه، في: باب من قال لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧/٢، ٤٦، ٧٩، ١٠٢، ١١٢، ٣٩٢. (٢) في: باب جواز نوم الجنب إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٩/١. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء إذا أراد أن يعود توضع، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٣٣/١. وابن ماجه، في: باب في الجنب إذا أراد العود توضع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨/٣.

(٣) في: باب من قال: الجنب يتوضأ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥١/١.

(٤-٥) زيادة من: ١.

الشرح الكبير

**فصل :** وإذا غَمَسَتْ الحَائِضُ ، أو الجُنُبُ ، أو الكافرُ ، أَيْدِيَهُمْ في الماءِ ، فهو طاهرٌ ما لم يَكُنْ على أَيْدِيهِمْ نَجَاسَةٌ ؛ لأنَّ أَيْدِيَهُمْ طَاهِرَةٌ ، وهذه الأحداثُ لا تَقْتَضِي تَنْجِيسَ الماءِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ على أَنَّ عَرَقَ الْجُنُبِ طَاهِرٌ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ، وَلَا نَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافًا . وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ ، قَالَ : فَأَنْخَسَبْتُ مِنْهُ ، فَذَهَبْتُ فَاعْتَسَلْتُ ، ثُمَّ جِئْتُ ، فَقَالَ : « أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ » قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنْتُ جُنُبًا ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، فَقَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِ قَصْعَةً لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ : إِنِّي غَمَسْتُ يَدَيَّ فِيهَا وَأَنَا جُنُبٌ . فَقَالَ : « الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ » (٢) . وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَشْرَبُ مِنْ سُورِ عَائِشَةَ وَهِيَ حَائِضٌ . وَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرَكَةٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَأَجَابَ النَّبِيُّ ﷺ

الإِنصَافُ

تَنْبِيهِ : الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ ، بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ كَالْجُنُبِ ، وَقَبْلَ انْقِطَاعِهِ لَا يُسْتَحَبُّ لهما الوُضوءُ لِأَجْلِ الْأَكْلِ وَالنَّوْمِ . قَالَه الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : قُلْتُ : وَاسْتِحْبَابُ غَسْلِ جَنَائِثِهَا ، وَهِيَ حَائِضٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، يُشْعِرُ بِاسْتِحْبَابِ وَضُوئِهَا لِلنَّوْمِ هُنَا .

**فوائد :** منها ، لو أَخَذَتْ بَعْدَ الْوُضوءِ لَمْ يُعَذِّهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ ؛ لِتَغْلِيلِهِمْ بِخَفَةِ الْحَدِيثِ ، أَوْ بِالنَّشَاطِ . قَالَه فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ

(١) تقدم تخرجه في ٦٤/١ .

(٢) تقدم تخرجه في ٦٢/١ .

يَهُودِيًّا أَضَافَهُ بِخُبْرٍ وَإِهَالَةٍ سَنِحَةٍ<sup>(١)</sup> . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup> : وَيَتَخَرَّجُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْكِتَابِيِّ الَّذِي لَا يَأْكُلُ [ ٧١/١ ط ] الْمَيْتَةَ وَالْخَنْزِيرَ ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَأْكُلُ ذَلِكَ ، وَمَنْ لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُمْ ، كَقَوْلِنَا فِي آيَتِهِمْ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** فَأَمَّا طُهُورِيَّةُ الْمَاءِ ، فَإِنَّ الْحَائِضَ وَالْكَافِرَ لَا يُؤْتَرُ غَسْمُهُمَا أَيَدِيَهُمَا فِي الْمَاءِ ؛ لِأَنَّ حَدَّثَهُمَا لَا يَرْتَفِعُ ، وَأَمَّا الْجُنُبُ ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَّعْمَسْ يَدَيْهِ فِي الْمَاءِ رَفَعَ الْحَدَّثَ عَنْهَا ، فَكَذَلِكَ ؛ بِذَلِيلِ حَدِيثِ الْمَرْأَةِ الَّتِي قَالَتْ : غَسَمْتُ يَدَيَّ فِي الْمَاءِ وَأَنَا جُنُبٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ » . وَلِأَنَّ الْحَدَّثَ لَا يَرْتَفِعُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، أَشْبَهَ غَسْمَ الْحَائِضِ . وَإِنْ تَوَثَّرَ رَفَعَ حَدَّثَهَا ، فَحُكْمُ الْمَاءِ حُكْمُ مَالُوِ اغْتَسَلِ الْجُنُبِ فِيهِ لِلْجَنَابَةِ ، كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا<sup>(٤)</sup> . وَفِي هَذَا نَظَرٌ ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : إِنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ إِذَا اخْتَلَطَ

الإنصاف ثَقِيَ الدِّينَ أَنَّهُ يَعِيدُهُ ، حَتَّى يَبِيَّتَ عَلَى إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ . وَقَالَ : « لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جُنُبٌ » . وَهُوَ حَدِيثٌ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالْدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٥)</sup> . وَقَالَ فِي « الْفَاتِي » ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْأَسْتِحْبَابَ فِي الثَّلَاثَةِ : وَالْوَضُوءُ هُنَا لَا يَبْطُلُ بِالنَّوْمِ . وَمِنْهَا ، غَسْلُهُ عِنْدَ كُلِّ مَرَّةٍ أَفْضَلُ .

وَمِنْهَا ، يُكْرَهُ بِنَاءُ الْحَمَّامِ ، وَيَتَّبِعُهُ ، وَإِجَارَتُهُ . وَحَرَمُ الْقَاضِي . وَحِمْلُهُ الشَّيْخُ ثَقِيَ الدِّينِ عَلَى الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْحَكَمِ : لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مَنْ بَنَاهُ لِلنِّسَاءِ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : يُكْرَهُ كَسْبُ الْحَمَامِيِّ . وَفِي « نِهَايَةِ

(١) انظر ما تقدم في الجزء الأول صفحات ١٥٦ ، ١٥٨ .

(٢) انظر : المعنى ٢٨١/١ .

(٣) انظر الجزء الأول صفحة ١٥٥ .

(٤) في الموضع السابق .

(٥) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٨٣/١ . ولم نجده عند الداراقطني .



بالماء الطَّهْوَرُ ، إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِيهِ إِذَا كَانَ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ مَائِعًا آخَرَ غَيْرَهُ ، وَالْمُنْفَصِلُ عَنِ الْيَدِ هُنَا يَسِيرٌ ، فَيَتَّبِعِي إِذَا كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا ، بِحَيْثُ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ الْمُنْفَصِلُ عَنِ غَسْلِ الْيَدِ لَوْ غُسِلَتْ مُنْفَرِدَةً بِمَاءٍ ، ثُمَّ صُبَّ فِيهِ ، أَنْ لَا يُؤَثِّرُ هُنَا ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ . وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ يَسِيرًا ، بِحَيْثُ يَغْلُبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ قَدْرَ الْمُنْفَصِلِ عَنِ الْيَدِ يُؤَثِّرُ فِيهِ لَوْ غُسِلَتْ مُنْفَرِدَةً ، ثُمَّ صُبَّ فِيهِ ، أَثَرُ هُنَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا ؛ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ جُنْبٍ ، وَضِعَ لَهُ مَاءٌ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ يَنْظُرُ حَرَّهُ مِنْ بَرْدِهِ ، قَالَ : إِنْ كَانَ أَصْبَعًا فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ ، وَإِنْ كَانَتْ الْيَدُ أَجْمَعُ . فَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ .

**فصل :** قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِذَا نَوَى رَفَعَ الْحَدَثَ ، ثُمَّ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ ؛ لِيَعْرِفَ بِهَا ، صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْاِغْتِرَافِ مَنَعَ قَصْدَ غَسْلِهَا ،

الْأَرْجَى : « الصَّحِيحُ لَا يُكْرَهُ ، وَلَوْ دَخَلَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ ابْنُ الْبَنَّا : يُكْرَهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْغَنِيَّةِ » . وَإِنْ عَلِمَ وَقُوعَهُ فِي مُحَرَّمٍ ، حَرَّمَ . وَفِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، لَهُ دُخُولُهُ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ غَالِبًا ، وَلِلْمَرَأَةِ دُخُولُهُ لِعُدْرٍ ، وَإِلَّا حَرَّمَ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَكَرِهَهُ بَلُونُ عُدْرٍ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ . قَالَ فِي « الْفَاتِحِ » : وَقِيلَ : يَجُوزُ لَضَرْبٍ يَلْحَقُهَا بَتْرُكُ الْاِغْتِسَالِ فِيهِ لِنَظَافَةِ بَدَنِهَا . اخْتَارَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، وَشَيْخُنَا . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » : لَا يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ دُخُولُهُ ، إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ يُصْلِحُهَا الْحَمَامُ . وَاعْتَبَرَ الْقَاضِي وَالْمُصَنِّفُ مَعَ الْعُدْرِ ، تَعُدُّرَ غُسْلِهَا فِي بَيْتِهَا ؛ لِتَعُدُّرِهِ ، أَوْ خَوْفِ ضَرْبٍ وَنَحْوِهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، لَا يُعْتَبَرُ . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » . وَقِيلَ : وَاعْتِيَادُ دُخُولِهَا عُدْرَ

(١) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

على ما بينناه في المتوضئ إذا اغترَف من الإِناءِ لَعَسْلَ يَدَيْهِ بَعْدَ وَجْهِهِ . وإنِ انْقَطَعَ حَيْضُ الْمَرْأَةِ فَهِيَ قَبْلَ الْعُسْلِ كَالْجُنْبِ فِي مَا ذَكَّرْنَا مِنَ التَّفْصِيلِ . وقد اختلف<sup>(١)</sup> عن أحمد في هذا ؛ فقال في موضع ، في الجُنْبِ والحائِضِ يَغْمِسُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ : إِذَا كَانَا نَظِيفَيْنِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ . وقال في موضع : كُنْتُ لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا ، ثُمَّ حَدَّثْتُ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، وَكَأَنِّي تَهَيَّئْتُهُ . وَسُئِلَ عَنْ جُنْبٍ وُضِعَ لَهُ مَاءٌ ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِيهِ يَنْظُرُ حَرَّهُ مِنْ بَرْدِهِ ، فقال : إِنْ كَانَ أَصْبَعًا فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ ، وَإِنْ كَانَتْ الْيَدُ أَجْمَعَ . فَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ . وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ ، وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يَصُبُّ بِهِ الْمَاءَ عَلَى يَدِهِ ، تَرَى لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ ؟ فقال : لَا ، يَدُهُ وَفَمُهُ [ ص ٧٢ / ١ ] وَاحِدٌ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ مَا ذَكَّرْنَا ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : إِنْ أَدْخَلَ الْجُنْبُ يَدَهُ فِي الْمَاءِ لَمْ يَفْسُدْ ، وَإِنْ أَدْخَلَ رِجْلَهُ فَسَدَ ؛ لِأَنَّ الْجُنْبَ نَجِسٌ ،

لِلْمَشَقَّةِ . وَقِيلَ : لَا تَتَجَرَّدُ ، فَتَدْخُلُهُ بِقَمِيصٍ خَفِيفٍ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ . وَلَا يُكْرَهُ قُرْبُ الْغُرُوبِ ، وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، خِلَافًا « لِلْمُنْهَاجِ » ؛ لِاتِّشَارِ الشَّيَاطِينِ . وَتُكْرَهُ فِيهِ الْقِرَاءَةُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَنَقَلَ صَالِحٌ : لَا يُعْجَبِي . وَقِيلَ : لَا تُكْرَهُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، يُكْرَهُ السَّلَامُ . وَقِيلَ : لَا . وَلَا يُكْرَهُ الذِّكْرُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَسَطَحُهُ وَنَحْوُهُ كَبَفِيَّتِهِ . ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ لِلصَّلَاةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَيَأْتِي هَلْ ثَمَنُ الْمَاءِ عَلَى الزَّوْجِ أَوْ عَلَيْهَا ؟ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ . وَيُكْرَهُ الْاِغْتِسَالُ فِي مُسْتَحَمٍّ وَمَاءٍ غُرْيَانًا . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : عَلَيْهَا أَكْثَرُ نُصُوصِهِ . وَعَنْهُ ، لَا

(١) أَى: الثَّقَلِ.

فَعَفَى عَنْ يَدِهِ ؛ لَمْ يَضَعْ الْحَاجَةَ . وَكَرِهَ النَّحْيُ الْوُضُوءَ بِسُورِ الْحَائِضِ .  
وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا ؛ مِنْهُمْ الْحَسَنُ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ،  
وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى طَهَارَةِ  
الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ لَا يَصِحُّ ؛ لَأَسْتَوَاهُمَا فِيمَا  
إِذَا أَصَابَتْهُمَا نَجَاسَةٌ ، كَذَلِكَ فِي الْجَنَابَةِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ  
تَقُولَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ يُرَادُّ بِهَا الْإِغْتِرَافُ ، وَقَصْدُهُ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ جَعْلِ الْمَاءِ  
مُسْتَعْمَلًا ، وَهَذَا لَا يُوجَدُ فِي الرَّجْلِ ، فَيُؤَثِّرُ غَمْسُهَا فِي الْمَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
**فُصُولٌ فِي الْحَمَامِ** : بِنَاءُ الْحَمَامِ ، وَكِرَاؤُهُ ، وَبَيْعُهُ ، وَشِرَاؤُهُ ،  
مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَبْنِي حَمَامًا لِلنِّسَاءِ : لَيْسَ بِعَدِلٍ .  
وَإِنَّمَا كَرِهَهُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ ، وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا ، وَدُخُولِ النِّسَاءِ  
إِلَيْهِ .

**فصل** : فَأَمَّا دُخُولُ الْحَمَامِ ، فَإِنْ دَخَلَ رَجُلٌ ، وَكَانَ يَسْلَمُ مِنَ النَّظَرِ  
إِلَى عَوْرَاتِ النَّاسِ ، وَنَظَرَ هُمْ إِلَى عَوْرَتِهِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ يُرَوَى أَنَّ ابْنَ  
عَبَّاسٍ دَخَلَ حَمَامًا بِالْجُحْفَةِ . وَيُرَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَكَانَ الْحَسَنُ  
وَابْنُ سَبْرِينَ يَدْخُلَانِ الْحَمَامَ . رَوَاهُ الْحَلَّالُ . وَإِنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَسْلَمَ مِنَ  
ذَلِكَ ، كَرِهَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ وَقُوعَهُ فِي الْمَحْظُورِ ، وَهُوَ النَّظَرُ إِلَى عَوْرَاتِ  
النَّاسِ ، وَنَظَرُهُمْ إِلَى عَوْرَتِهِ ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا

يُكْرَهُ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَائِقِ » . وَعَنْهُ ، لَا يُعْجِبُنِي ، إِنْ لِلْمَاءِ  
سُكَّانًا .

(١) انظر : المغني ٢٨٢/١ .

يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « لَا تَمْشُوا عُرَاةً » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ كُلَّ مَنْ فِي الْحَمَامِ عَلَيْهِ إِزَارٌ فَادْخُلْهُ ، وَإِلَّا فَلَا تَدْخُلْ .

**فصل :** فَأَمَّا النِّسَاءُ فَلَيْسَ لَهُنَّ دُخُولُهُ ، مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ السُّتْرِ ، إِلَّا لِعَذْرٍ ؛ مِنْ حَيْضٍ ، أَوْ نِفَاسٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ حَاجَةٍ إِلَى الْغُسْلِ ، وَلَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَعْتَسِلَ فِي بَيْتِهَا ، لِتَعْذِرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، أَوْ خَوْفُهَا مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ ضَرَرٍ ، فَيُباحُ لَهَا إِذَا سَتَرَتْ عَوْرَتَهَا ، وَغَضَّتْ بَصَرَهَا . وَلَا يُجُوزُ مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « سَتَفَتْحُ أَرْضُ الْعَجَمِ ، وَسَتَجِلُّونَ فِيهَا حَمَامَاتٍ ، فَاْمَنْعُوا نِسَاءَكُمْ ، إِلَّا حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً » . وَرَوَى أَنَّ عَائِشَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا نِسَاءٌ مِنْ أَهْلِ جَنْصَ ، فَقَالَتْ [ ٧٢/١ ط ] : لَعَلَّكُنَّ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي يَدْخُلْنَ الْحَمَامَاتِ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا خَلَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا هَتَكَتْ سِتْرَهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٢)</sup> .

(١) الأول أخرجه مسلم ، في : باب تحريم النظر إلى العورات ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٢٦/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب [ماجاء] في التعري ، من كتاب الحمام . سنن أبي داود ٣٦٤/٢ . والترمذي ، في : باب في كراهية مباشرة الرجال والمرأة المرأة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٣٨/١٠ . وابن ماجه ، في : باب النهي أن يرى عورة أخيه ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٣/٣ .

والثاني أخرجه مسلم ، في : باب الاعتناء بحفظ العورة ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٦٨/١ . كما أخرجه داود ، في : الموضوع السابق .

(٢) في : باب دخول الحمام ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٣٣/٢ . كما أخرجهما أبو داود ، في : باب النهي عن التعري ، من كتاب الحمام . سنن أبي داود ٣٦٣/٢ . وأخرج الثاني الترمذي ، في : باب ما جاء في دخول الحمام ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٤٦/١٠ . والدارمي ، في : باب في النهي =

**فصل : وَمَنْ اغْتَسَلَ غُرْيَانًا بَيْنَ النَّاسِ لَمْ يَجْزْ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ جَاز ؛ لِأَنَّ مُوسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، اغْتَسَلَ غُرْيَانًا ، وَأَيُّوبُ اغْتَسَلَ غُرْيَانًا . رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . وَإِنْ سَتَرَهُ إِنْسَانٌ بَثُوبٍ ، فَلَا بَأْسَ ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَتِرُ بَثُوبٍ ، وَيَعْتَسِلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ التَّسْتَرُّ وَإِنْ كَانَ خَالِيًا ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « فَاللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى مِنْهُ مِنَ النَّاسِ »<sup>(٣)</sup> . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءُ إِلَّا**

= عن دخول المرأة الحمام ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٨١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤١/٦ . ١٧٣ ، ١٩٩ ، ٢٦٧ .

(١) في : باب من اغتسل غريئاً وحده في الخلوة ، من كتاب الغسل . وأخرج الأول في باب حدثني إسحاق ابن نصر ، من كتاب الأنبياء . والثاني في : باب قول الله تعالى : ﴿ وَأَيُّوبُ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسْنِي الضَّرَّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخاري ٧٨/١ ، ١٨٤/٤ ، ١٩٠ ، ١٧٥/٩ . كما أخرج الأول الترمذي في : تفسير سورة الأحزاب ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٩٦/١٢ ، ٩٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥١٤/٢ ، ٥١٥ .

وأخرج الثاني النسائي ، في : باب الاستئذان عند الاغتسال ، من كتاب الغسل . المجتبى ١٦٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١٤/٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل ، وباب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة ، وباب التستر في الغسل عند الناس ، من كتاب الغسل ، وفي : باب الصلاة في الثوب الواحد ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب أمان النساء وجوارهن ، من كتاب الجزية ، وفي : باب ما جاء في زعموا ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٧٥/١ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٠٠ ، ١٢٢/٤ ، ٤٦/٨ . ومسلم ، في : باب تستر المغتسل بثوب ونحوه ، من كتاب الحيض ، وفي : باب استحباب صلاة الضحى إلخ ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/٢٦٦ ، ٢٦٥/١ ، ٤٩٨ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ذكر الاستئذان عند الاغتسال ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الاغتسال في قصعة بها أثر المعجن ، من كتاب الغسل . المجتبى ١٠٥/١ ، ١٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في مرحبا ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذى ١٩٤/١٠ . وابن ماجه ، في : باب المتدليل بعد الوضوء . وبعد الغسل ، وباب ما جاء في الاستئذان عند الغسل ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٥٨/١ ، ٢٠١ . والدارمي ، في : باب صلاة الضحى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٣٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٥/٥ ، ٤٢١ ، ١٧١ ، ٣٣٦/٦ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب [ما جاء] في التبرى ، من كتاب الحمام . سنن أبي داود ٣٦٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في حفظ العورة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٢٣/١٠ ، ٢٣٨ . وابن ماجه ، في : =

مُسْتَبْرَأًا، إِنَّ لِلْمَاءِ سُكَّانًا . لَأَنَّهُ يَرَوَى عَنِ الْحُسَيْنِ ، وَالْحُسَيْنِ ، أَنَّهُمَا دَخَلَا الْمَاءَ وَعَلَيْهِمَا بُرْدَانِ ، فَقِيلَ لهُمَا فِي ذَلِكَ ، فَقَالَا : إِنَّ لِلْمَاءِ سُكَّانًا . وَلَأَنَّ الْمَاءَ لَا يَسْتُرُ فَيَبْدُو عَوْرَةً مَن دَخَلَهُ عُرْيَانًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَيُجْزِئُهُ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ مِنْ مَاءِ الْحَمَامِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ بِالْوُضُوءِ مِنْ مَاءِ الْحَمَامِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْأُثْبُوتِ . وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ ، وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ جَاز ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : مَاءُ الْحَمَامِ عِنْدِي طَاهِرٌ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي . وَهَلْ يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُبَاشِرُهُ مَنْ يَتَحَرَّى وَمَنْ لَا يَتَحَرَّى . وَحَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ ، قَالَ : مِنْهُمْ مَنْ يُشَدِّدُ فِيهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي . وَالثَّانِي ، لَا يُكْرَهُ ؛ لَكَوْنِ الْأَصْلِ طَاهِرَتِهِ ، فَهُوَ كَالْمَاءِ الَّذِي شَكَكْنَا فِي نَجَاسَتِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَقَوْلُهُ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي . فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْجَارِيَّ لَا يَنْجُسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَنَجَّسَ بِمَجْرَدِ الْمَلَاقَاةِ لَمْ يَكُنْ لَكَوْنُهُ جَارِيًّا أَثَرٌ ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي إِذَا كَانَ الْمَاءُ يَفِيضُ مِنَ الْحَوْضِ وَيَخْرُجُ ، فَإِنَّ الَّذِي يَأْتِي أَخِيرًا يَدْفَعُ مَا فِي الْحَوْضِ ، وَيَثْبُتُ مَكَانَهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا فِي الْحَوْضِ كَثِيرًا ، وَتَتَابَعَتْ عَلَيْهِ دُفْعٌ مِنَ الْمَاءِ صَافِيًا ، لَزَالَتْ كُدُورَتُهُ .

= باب التستر عند النكاح . من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦١٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٥ ، ٤ .  
وروى البخاري طرفه «الله أحق أن يستحي منه من الناس» . في : باب من اغسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل ، من كتاب الغسل (الترجمة) . صحيح البخاري ٧٨/١ .  
(١) انظر : المغني ٣٠٨/١ .

**فصل : ولا بأس بذكر الله في الحمام ؛ فإن ذكره سبحانه حسن في كل مكان ، ما لم يرِد المنع منه ، وقد روى أن أبا هريرة دخل الحمام ، فقال : لا إله إلا الله . وروى عائشة أن النبي ﷺ كان [ ٧٣/١ ] يذكر الله على كل أحيانه . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . فأما قراءة القرآن فيه ، فكرهها أبو وائل<sup>(٢)</sup> ، والشَّعْبِيُّ ، والحسن ، ومكحول . وحكاها ابن عَقِيل عن علي وابن عمر ؛ لأنه محلّ للتكشيف ، ويُفعل فيه ما لا يحسن في غيره ، فاستحبَّ صيائة القرآن عنه . ولم يكرهه النَّحَّيُّ ، ومالك ؛ لأننا لا نعلم حُجَّةً تُوجب الكراهة ، فأما ردُّ السلام ، فقال أحمد : ما سمعت فيه شيئاً . وقال ابن عَقِيل : يُكره . والأولَى جوازه من غير كراهة ؛ لعموم قوله عليه السلام : « أفشوا السلام بينكم »<sup>(٣)</sup> . ولأنه لم يرِد فيه نص ، والأشياء على الإباحة . والله أعلم .**

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١٠ .

(٢) أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ، أدرك النبي ﷺ ولم يره ، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وخلق من الصحابة والتابعين ، ثقة ، قال خليفة بن خياط : مات بعد الجماجم سنة الثنتين وثمانين . وقال الواقدي : مات في خلافة عمر بن عبد العزيز . تهذيب التهذيب ٣٦١/٤ - ٣٦٣ .

(٣) أخرجه مسلم ، في : باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٧٤/١ . والترمذي ، في : باب ماجاء في فضل إطعام الطعام ، من أبواب الأطعمة ، وفي : باب حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى ، من أبواب صفة القيامة : عارضة الأحوذى ٤٤/٨ ، ٤٥ ، ٣١٥/٩ . وابن ماجه ، في : باب في الإيمان ، من المقدمة ، وباب ماجاء في قيام الليل ، من كتاب الإقامة ، وباب إطعام الطعام ، من كتاب الأطعمة ، وباب إفشاء السلام ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢٦/١ ، ٤٢٣ ، ١٠٨٣/٢ ، ١٢١٧ . والدارمي ، في : باب فضل صلاة الليل ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب في إطعام الطعام ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب في إفشاء السلام ، وباب في النبي عن الجلوس في الطرقات ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٣٤١/١ ، ١٠٩/٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٥/١ ، ١٦٧ ، ١٥٦/٢ ، ١٧٠ ، ١٩٦ ، ٣٩١ ، ٤٤٢ ، ٤٩٥ ، ٥١٢ .





## بَابُ التَّيْمُمِ

وَهُوَ بَدَلٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، دُخُولُ الْوَقْتِ .

## بَابُ التَّيْمُمِ

التَّيْمُمُ فِي اللَّعَةِ : الْقَصْدُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ <sup>(٢)</sup> :

تَيَمَّمَتِ الْعَيْنُ الَّتِي عِنْدَ ضَارِجٍ بَقِيَ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرَضُهَا طَائِمِي <sup>(٣)</sup>

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . أَيْ : اقْصِدُوهُ . ثُمَّ نُقِلَ فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ إِلَى مَسْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّعِيدِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَحَدِيثُ عَمَارٍ وَغَيْرِهِ <sup>(٥)</sup> ، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ التَّيْمُمِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَلَهُ شُرُوطٌ ، وَفَرَائِضُ ، وَسُنَنٌ ، وَمُبْطَلَاتٌ ، تَأْتِي فِي أَثْنَاءِ الْبَابِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٦٥ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَهُوَ بَدَلٌ ، لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ ؛

## بَابُ التَّيْمُمِ

فَائِدَةٌ : قَوْلُهُ : وَهُوَ بَدَلٌ . يَعْنِي لِكُلِّ مَا يَفْعَلُهُ بِالْمَاءِ ؛ مِنْ الصَّلَاةِ ، وَالطَّوَافِ ،

(١) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٢) ديوانه ٤٧٦ ، فِي الشَّعْرِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَرُدْ فِي الْمَخْطُوطَاتِ ، وَهُوَ أَيْضًا فِي : اللِّسَانِ (ض ر ج ، ع ر م ض) ٣١٥/٢ ، ١٨٧/٧ ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤٦٠/٣ .

(٣) ضَارِجٌ : مَكَانٌ فِي الطَّرِيقِ مِنَ الْيَمَنِ إِلَى الْمَدِينَةِ . وَالْعَرْمُضُ : الطَّحْلُبُ الَّذِي يَغْلُو الْمَاءَ . وَطَائِمٌ : عَالٌ . (٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦ .

(٥) تَأْتِي هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي الْمَسْأَلَةِ ١٩٠ ، وَانْظُرْ لَهَا أَيْضًا : نَصَبُ الرَّابَةِ ١٤٨/١ وَمَا بَعْدَهَا .

فَلَا يَجُوزُ لِفَرْضٍ قَبْلَ وَقْتِهِ ، وَلَا لِنَفْلِ فِي وَقْتِ النَّهْيِ عَنْهُ .

المقنع

أَحَدُهَا ، دُخُولُ الْوَقْتِ ، فَلَا يَجُوزُ لِفَرْضٍ قَبْلَ وَقْتِهِ ، وَلَا لِنَفْلِ فِي وَقْتِ النَّهْيِ عَنْهُ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ التَّيَمُّمَ بَدَلٌ عَنِ الْمَاءِ ، إِنَّمَا يَجُوزُ عِنْدَ تَعَدُّرِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ ؛ لِعَدَمِهِ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ خَوْفٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ . وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « التُّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ »<sup>(١)</sup> . وَلِحَدِيثِ صَاحِبِ الشَّجَّةِ<sup>(٢)</sup> ، وَحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ<sup>(٣)</sup> ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَيُشْتَرَطُ لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، دُخُولُ الْوَقْتِ ، فَلَا يَجُوزُ لَصَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا ، وَلَا لِنَافِلَةٍ فِي وَقْتِ النَّهْيِ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتٍ لَهَا ، وَلِأَنَّهُ مُسْتَعْنٍ عَنِ التَّيَمُّمِ فِيهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ تَيَمَّمَ عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ فَائِئَةً ، جَازَ التَّيَمُّمُ لَهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ ؛ لَجَوَازِ فِعْلِهَا فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَصِحُّ التَّيَمُّمُ قَبْلَ وَقْتِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُشْتَرَطَةٌ لِلصَّلَاةِ ، فَأُيِّحَ تَقْدِيمُهَا

الشرح الكبير

وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ ، وَاللَّبْسِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَمَسُّ الْمُصْنَفِ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ : إِنْ اخْتَجَعَ . وَكَوْطُءُ حَائِضٍ انْقَطَعَ دَمُهَا . نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ الْوُطْءُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ . ذَكَرَهُ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ . وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً . وَصَحَّحَهَا ابْنُ الصَّبْرِ فِيهِ عَنْهُ .

الإبصار

فَالْقَائِدُ : لَا يُكْرَهُ لِعَادِمِ الْمَاءِ وَطْءُ زَوْجَتِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . ذَكَرَهُ [ ٩/١ ط ] ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَخَفِ الْعَنَتَ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ . وَصَحَّحَهُ أَبُو الْمَعَالِي . وَقَدَّمَهُ فِي «الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، وَ«شَرْحِ ابْنِ

(١) تقدم تخريجه في ٥٧/١ .

(٢) يأتي تخريجه في صفحة ١٨٧ .

(٣) يأتي تخريجه في صفحة ١٧٣ .

على الوقت ، كسائر الطهارة . ورُوي عن [ ٧٣/١ ط ] أحمد ، أنه قال : القياس أن التيمم بمنزلة الطهارة حتى يجد الماء ، أو يحدث . فعلى هذا يجوز قبل دخول الوقت . والصحيح الأول ؛ لأنها طهارة ضرورية ، فلم تجز قبل الوقت ، كطهارة المستحاضة . وقياسهم ينتقض بطهارة المستحاضة ، ويفارق التيمم سائر الطهارة ؛ لكونها ليست لضرورة .

رزين . وأطلقهما في « المعنى » ، و « الشرح » ، و « الفروع » ، والإنصاف ، و « مجمع البحرين » ، و « المذهب » .

قوله : وهو بدل لا يجوز إلا بشرطين ؛ أحدهما دخول الوقت ، فلا يجوز لفرض قبل وقته ، ولا لتفيل في وقت انتهى عنه . هذا الصحيح من المذهب مطلقاً . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . وفي « المحرر » وغيره تحريج بالجواز . وقال في « الرعاية الكبرى » : ولا يتيمم لفرض ولا لتفيل معين قبل وقتهما . نص عليه . وخرج : ولا لتفيل . وقيل : مطلق بلا سبب وقت نهي . وقيل : بل . وعنه ، يجوز التيمم للفرض قبل وقته ، فالتفيل المعين أولى . انتهى . واختاره الشيخ تقي الدين . قال ابن رزين في « شرحه » : وهو أصح .

تنبيه : محل هذا الخلاف على القول بأن التيمم مبيح لا رافع ، وهو المذهب . فأما على القول بأنه رافع ، فيجوز ذلك كما في كل وقت ، على ما يأتي بيانه عند قوله : ويتطّل التيمم بخروج الوقت<sup>(١)</sup> .

فائدة : التذّر وفرض الكفاية كالفرض ، والجنابة ، والاستسقاء ، والكسوف ، وسجود التلاوة والشكر ، ومس المصحف ، والقراءة ، واللبث في المسجد ، كالتفيل . قال ذلك في « الرعاية » . وفي قوله : الجنابة كالتفيل . نظر ، مع قوله : وفرض الكفاية كالفرض . إلا أن يريد الصلاة عليها ثانياً ، ويأتي بيان

(١) يأتي في صفحة ٢٣٨ .

الثَّانِي ، الْعَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِعَدَمِهِ ، .....

الشرح الكبير

الشَّرْطُ ( الثاني ، الْعَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِعَدَمِهِ ) لِمَا ذَكَرْنَا . وَعَدَمُ الْمَاءِ إِنَّمَا يَشْتَرِطُ لِمَنْ تَيَمَّمْ لِعَذْرِ عَدَمِ الْمَاءِ ، دُونَ مَنْ تَيَمَّمْ لغيرِهِ مِنَ الْأَعْدَارِ . الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، طَلَبُ الْمَاءِ ، وَفِيهِ خِلَافٌ نَذَرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

**فصل :** وَعَدَمُ الْمَاءِ يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ . وَالطَّوِيلُ مَا يُبَيِّحُ الْقَصْرَ ، وَالْقَصِيرُ مَا دُونَهُ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ مُتَبَاعِدَتَيْنِ أَوْ مُتَقَارِبَتَيْنِ . قَالَ الْقَاضِي : لَوْ خَرَجَ إِلَى ضَيْعَةٍ لَهُ تُفَارِقُ الْبُيُوتَ وَالْمَنَازِلَ ، وَلَوْ بِخَمْسِينَ خُطْوَةً ، جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ لِلضَّرُورَةِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يُبَاحُ إِلَّا فِي الطَّوِيلِ ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ رُخَصِ السَّفَرِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَتَيَمَّمُوا ﴾ <sup>(١)</sup> . فَإِنَّهُ يَذُلُّ بِمُطْلَقِهِ عَلَى إِبَاحَةِ التَّيَمُّمِ فِي كُلِّ سَفَرٍ ؛ وَلَأَنَّ السَّفَرَ الْقَصِيرَ يَكْثُرُ ، فَيَكْثُرُ عَدَمُ الْمَاءِ

الإنصاف

وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيُطْلَقُ التَّيَمُّمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ <sup>(٢)</sup> . تَبَيَّنَ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : الثَّانِي ، الْعَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِعَدَمِهِ . أَنَّ الْعَدَمَ سَوَاءٌ كَانَ حَضَرًا أَوْ سَفَرًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْعَادِمُ مُطْلَقًا أَوْ مَحْبُوسًا ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنَهُ ، لَا يُبَاحُ التَّيَمُّمُ لِلْعَذْرِ <sup>(٣)</sup> ، إِلَّا فِي السَّفَرِ . اخْتَارَهُ الْحَلَالُ . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ آخِرُ الْبَابِ ، مَنْ حَبَسَ فِي الْمَصْرِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنَهُ ، يَعِيدُ . وَجَزَمَ فِي « الْإِفَادَاتِ » بِأَنَّ الْعَاصِيَ

(١) سورة المائدة ٦ .

(٢) يَأْتِي فِي صَفْحَةِ ٢٣٨ .

(٣) فِي : « لِلْعَدَمِ » .

فيه ، فيحتاج إلى التيمم فيه ، فينبغي أن يسقط به الفرض ، كالطويل .  
والقياس على رخص السفر لا يصح ؛ لأن التيمم يباح في الحضر ، على ما يأتي ، ولأن التيمم عزيمة ، لا يجوز تركه ، بخلاف سائر الرخص ،  
« ولا فرق بين سفر الطاعة والمعصية ؛ لأن التيمم عزيمة ، لا يجوز تركه ، بخلاف بقية الرخص »<sup>(١)</sup> . فإن تيمم وصلي ، فهل يعيد ؟ ذكر القاضي فيه احتمالين ؛ أولهما ، لا يعيد ؛ لأنه عزيمة .

**فصل :** فإن عديم الماء في الحضر ، بأن انقطع عنهم الماء ، أو حبس وعديم الماء ، تيمم وصلي . وهذا قول مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي . وقال أبو حنيفة ، في رواية عنه : لا يصلي ؛ لأن الله تعالى شرط السفر لجواز التيمم ، فلا يجوز في غيره . وقد روى عن أحمد ، أنه سئل عن رجل حبس في دار ، أو أغلق<sup>(٢)</sup> عليه الباب<sup>(٣)</sup> بمنزل المضيف<sup>(٤)</sup> ،

بسفريه يعيد . ويأتي هناك في كلام المصنف .

**فائدتان ؛** إحداهما ، يجوز التيمم في السفر المباح والمحرّم ، والطويل والقصير ، على الصحيح من المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب . قال القاضي : ولو خرج إلى ضيعة له ثقارب البنيان والمنازل ، ولو بخمسين خطوة ، جاز له التيمم ، والصلاة على الراحلة ، وأكل الميتة للضرورة . وقيل : لا يباح التيمم إلا في السفر المباح الطويل . فعلى هذا القول ، يصلي ويعيد بلا نزاع . وعلى المذهب ، لا يعيد على الصحيح . وقدمه في « الرعاية الكبرى » . وقيل : يعيد .

(١ - ١) سقط من : « الأصل » .

(٢) في الأصل : « وأغلق » .

(٣ - ٣) في الأصل : « بمنزلة الضيف » .

أَيَّتِيْمُ ؟ قَالَ : لَا . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَسِّمَهُ بِشَرَّتِهِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ »<sup>(١)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَهَذَا عَامٌّ فِي السَّفَرِ وَغَيْرِهِ ، وَلِأَنَّهُ عَادِمٌ لِلْمَاءِ ، أَشْبَهَ الْمُسَافِرَ . فَأَمَّا الْآيَةُ ، فَلَعَلَّ [ ٥٧٤/١ ] ذَكَرَ السَّفَرُ فِيهَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ؛ لَكَوْنِ الْغَالِبِ أَنَّ الْمَاءَ إِنَّمَا يُعَدُّ فِيهِ ، كَمَا ذَكَرَ السَّفَرُ ، وَعَدَمُ وُجُودِ الْكَاتِبِ فِي الرَّهْنِ ، وَلَيْسَا شَرْطَيْنِ فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا تُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بِذَلِيلِ الْخِطَابِ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَقُولُ بِهِ ، وَلَوْ كَانَ حُجَّةً فَالْمَنْطُوقُ رَاجِعٌ عَلَيْهِ . فَعَلَى هَذَا إِذَا تَيَمَّمَ فِي الْحَضَرِ لَعَدِمَ الْمَاءَ ، وَصَلَّى ، فَهَلْ يُعِيدُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْمَاءِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُعِيدُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ عُذْرٌ نَادِرٌ ، فَلَا يَسْقُطُ بِهِ الْقَضَاءُ ، كَالْحَيْضِ فِي الصَّوْمِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُعِيدُ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ ، فَخَرَجَ عَنِ الْعَهْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ الْمَشْرُوعِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ ، فَأَشْبَهَ الْمَرِيضَ وَالْمُسَافِرَ ، مَعَ أَنَّ عُمُومَ الْحَبْرِ يُدُلُّ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ حَبَسَ فِي الْمَصْرِ صَلَّى . وَلَمْ

وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَيَأْتِي إِذَا خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ بَلَدِهِ لِحَاجَةٍ ؛ كَالْخِطَابِ وَنَحْوِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَوْ عَجَزَ الْمَرِيضُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَعَمَّنْ يُؤْضِيهِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْعَادِمِ ، وَإِنْ خَافَ فَوْتَ الْوَقْتِ إِنْ اِنْتَهَرَ مَنْ يُؤْضِيهِ ، تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَلَا يُعِيدُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْجَنْبِ تَيَمُّمِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٨٠/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ التَّيَمُّمِ لِلْجَنْبِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٩٢/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ تَيَمُّمِ وَاحِدٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمَجْتَبَى ١٣٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٤٦/٥ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٨٠ .

يَذْكُرْ إِعَادَةً . وَذَكَرَ الرُّوَاتَيْنِ فِي غَيْرِهِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَدِمَ الْمَاءَ لَعُدْرٍ نَادِرٍ ، أَوْ يَزُولُ قَرِيْبًا ، كَرَجُلٍ أُغْلِقَ عَلَيْهِ الْبَابُ ، أَمِثْلُ الضَّيْفِ وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا ، فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْمُتَشَاغِلِ بِطَلَبِ الْمَاءِ وَتَحْصِيلِهِ . وَإِنْ كَانَ عُدْرًا مُمْتَدًّا وَيُوجَدُ كَثِيرًا ؛ كَالْمَحْبُوسِ ، وَمَنْ انْقَطَعَ الْمَاءُ مِنْ قَرْيَتِهِ ، وَاحْتِاجَ إِلَى اسْتِقَاءِ الْمَاءِ مِنْ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ ، فَلَهُ التَّيْمُّمُ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا عَادِمٌ لِلْمَاءِ بِعُدْرٍ مُتَطَاوِلٍ مُعْتَدٍ ، فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ ، وَلِأَنَّ عَدَمَ هَذَا لِلْمَاءِ<sup>(٢)</sup> أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ الْمُسَافِرِ لَهُ ، فَالْتَّصُّ عَلَى التَّيْمُّمِ لِلْمُسَافِرِ تَثْبِيَةً عَلَى التَّيْمُّمِ هُنَا . وَمَا قَالَهُ صَحِيحٌ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

**فصل :** وَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْمِصْرِ إِلَى أَرْضٍ مِنْ أَعْمَالِهِ ؛ كَالْحَرَاثِ ، وَالْحَصَادِ ، وَالْحَطَّابِ ، وَأَشْبَاهِهِمْ وَمَنْ لَا يُمَكِّنُهُ حَمْلُ الْمَاءِ مَعَهُ لَوْضُوئِهِ ، فَحَضَرَتْ الصَّلَاةُ وَلَا مَاءَ مَعَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ لِيَتَوَضَّأَ إِلَّا بِتَفْوِيتِ حَاجَتِهِ ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيْمُّمِ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ ، أَشَبَّهُ الْخَارِجَ إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلَزَمَهُ الْإِعَادَةُ ؛ لِكَوْنِهِ فِي أَرْضٍ مِنْ عَمَلِ الْمِصْرِ ، أَشَبَّهُ الْمُقِيمَ فِيهِ . فَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ الَّتِي خَرَجَ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَرْضِ قَرْيَتِهِ<sup>(٣)</sup> ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ .

وَقِيلَ : يَنْتَظِرُ مَنْ يُوضِيهِ وَلَا يَتَيَمَّمُ ؛ لِأَنَّهُ مُقِيمٌ يَنْتَظِرُ الْمَاءَ قَرِيْبًا ، فَأَشَبَّهُ الْمُسْتَقِيلَ بِالْإِسْتِقَاءِ .

(١) انظر : المغنى ١/ ٣١٢ .

(٢) ق م : د الماء .

(٣) ق الأصل ، م : د قرية .

أَوْ لَضَرَرٍ فِي اسْتِعْمَالِهِ ، مِنْ جُرْحٍ ، أَوْ بَرْدٍ شَدِيدٍ ، أَوْ مَرَضٍ  
يَخْشَى زِيَادَتَهُ أَوْ تَطَاوُلَهُ ، .....

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَاءً وَلَعَّ فِيهِ بَعْلٌ أَوْ حِمَارٌ ، فَرُوي عَنْ أَحْمَدَ ،  
أَنَّهُ قَالَ : إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَ سُورِهَا تَيَمَّمْ مَعَهُ ، فَيَقْدُمُ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ .  
نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِيَكُونَ عَادِمًا لِلْمَاءِ بَيِّقِينَ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَيَحْتَمِلُ فِي  
الْمَذْهَبِ أَنْ يُصَلِّيَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، لِيَحْصَلَ لَهُ تَأْذِيَةُ فَرْضِهِ بَيِّقِينَ . فَعَلَى  
هَذَا يُقَدَّمُ التَّيَمُّمُ ، وَيُصَلِّي ، [ ١ / ٧٤ ظ ] ثُمَّ يَتَوَضَّأُ ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ  
نَجِسًا ، وَلَا يَضُرُّ هُنَا تَقْدِيمُ التَّيَمُّمِ مَعَ كَوْنِهِ مُسْقِطًا لِلْفَرْضِ ، كَمَا إِذَا  
اشْتَبَهَتِ الثِّيَابُ . فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةً أُخْرَى فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، لَمْ يَحْتَجْ  
إِلَى إِعَادَةِ الْوُضُوءِ إِذَا لَمْ يُحْدِثْ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ إِنْ كَانَ طَاهِرًا ، فَالْوُضُوءُ بِحَالِهِ ،  
وإِنْ كَانَ نَجِسًا ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكَرُّارِ الْوُضُوءِ بِمَاءٍ نَجِسٍ ، وَلَا يَحْتَاجُ  
فِي الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ إِلَى أَنْ يَفْعَلَهَا مَرَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ تَأْذِيَةُ فَرْضِهِ بَيِّقِينَ ؛  
لِأَنَّ أَعْضَاءَهُ قَدْ تَنَجَّسَتْ بِالْمَاءِ عَلَى تَقْدِيرِ نَجَاسَتِهِ ، هَذَا إِذَا كَانَ مُسْتَدِيمًا  
لِلطَّهَارَةِ الْأُولَى . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، قَالَ : وَيُمْكِنُ تَأْذِيَتُهُ بَيِّقِينَ ، بِأَنْ يَتَيَمَّمُ  
لِلحَدَثِ وَالنَّجَاسَةِ ، وَيُصَلِّيَ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَاءُ طَاهِرًا ، فَقَدْ صَحَّتْ  
صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ نَجِسًا ، فَقَدْ تَيَمَّمُ لِلنَّجَاسَةِ وَالْحَدَثِ ، فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ .  
١٦٦ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( أَوْ لَضَرَرٍ فِي اسْتِعْمَالِهِ ؛ مِنْ جُرْحٍ ، أَوْ  
بَرْدٍ شَدِيدٍ ، أَوْ مَرَضٍ يَخْشَى زِيَادَتَهُ أَوْ تَطَاوُلَهُ ) هَذِهِ تُشْتَمِلُ عَلَى مَسَائِلَ ؛

قوله : أَوْ لَضَرَرٍ فِي اسْتِعْمَالِهِ مِنْ جُرْحٍ . يجوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ إِذَا حَصَلَ لَهُ ضَرَرٌ  
بِاسْتِعْمَالِهِ فِي بَدَنِهِ ، أَوْ بَقَاءِ شَيْئٍ ، أَوْ نَظَائِرِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ



أَحَدُهَا ، التَّيَمُّمُ لَخَوْفِ الْبَرْدِ ، متى أَمَكَّنَهُ تَسْخِينُ الْمَاءِ ، أو اسْتِعْمَالُهُ عَلَى وَجْهِ يَأْمَنُ الضَّرَرَ ، مثلُ أَنْ يَغْسِلَ عُضْوًا عُضْوًا ، كُلَّمَا غَسَلَ شَيْئًا سَتَرَهُ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ . وإنْ لَمْ يَقْدِرْ ، تَيَمَّمَ وَصَلَّى ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ : يَغْتَسِلُ وَإِنْ مَاتَ . وَمُقْتَضَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ نَحْوُ ذَلِكَ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَمَّا رَوَى عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ ، قَالَ : اخْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ ، فَتَيَمَّمْتُ ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « يَا عَمْرُو ، صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ ، وَأَنْتَ جُنُبٌ » ؟ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْإِغْتِسَالِ ، وَقُلْتُ : إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ . فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا . رَوَاهُ الْحَلَالُ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

الْأَصْحَابُ . وَيُصَلَّى وَلَا يَعِيدُ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ إِلَّا إِذَا خَافَ التَّلَفَ . اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

قَوْلُهُ : أَوْ بَرْدٍ . يَجُوزُ التَّيَمُّمُ لَخَوْفِ الْبَرْدِ بَعْدَ غَسَلِ مَا يُمَكِّنُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، سِوَاءَ كَانَ فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ . وَعَنْهُ ، لَا يَتَيَمَّمُ لَخَوْفِ الْبَرْدِ فِي الْحَضَرِ . وَأَمَّا الْإِعَادَةُ فَتَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

فَائِدَةٌ : قَوْلُهُ : مِنْ جُرْحٍ ، أَوْ بَرْدٍ شَدِيدٍ ، أَوْ مَرَضٍ يَحْشَى زِيَادَتَهُ ، أَوْ تَطَاوُلَهُ . وَكَذَا لَوْ خَافَ حَدُوثَ نَزْلَةٍ وَنَحْوَهَا .

(١) سورة النساء ٢٩ .

(٢) فِي : بَابِ إِذَا خَافَ الْجَنْبَ الْبَرْدَ ، أَيَتَيَمَّمُ؟ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٨١/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٠٣/٤ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَرْجُمَةِ بَابِ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضَ إِخْ ، مِنْ كِتَابِ التَّيَمُّمِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩٥/١ .

وَسُكُوتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَرُّ عَلَى الْخَطَا . وَلِأَنَّهُ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ ، أَشَبَّهُ الْمَرِيضَ . وَهَلْ تَلَزَمُهُ الْإِعَادَةُ ، إِذَا قَدَّرَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَلَزَمُهُ . وَهُوَ قَوْلُ [ ٣٧٥/١ ] الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَابْنِ الْمُثَنِّبِ ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَو ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعَادَةٍ ، وَلَوْ وَجِبَتْ لِأَمْرِهِ بِهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ . وَلِأَنَّهُ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ ، أَشَبَّهُ الْمَرِيضَ . وَالثَّانِيَةُ ، تَلَزَمُهُ الْإِعَادَةُ فِي الْحَضَرِ دُونَ السَّفَرِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُ عُدْرٌ نَادِرٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْإِعَادَةَ ، كِنَسْيَانِ الطَّهَارَةِ . قَالَ الشَّيْخُ <sup>(١)</sup> : وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَيُفَارِقُ نَسْيَانِ الطَّهَارَةِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا أَمَرَ بِهِ ، وَإِنَّمَا ظَنَّ أَنَّهُ أَتَى بِهِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُعِيدُ الْحَاضِرُ . لِمَا ذَكَّرْنَا ، وَفِي الْمُسَافِرِ قَوْلَانِ .

**فصل : الثاني ، الجَرِيحُ وَالْمَرِيضُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ، فَلَهُ التَّيْمُمُ .** هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَطَاوُسٌ ، وَالتَّحْمِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ عَطَاءُ وَالْحَسَنُ : لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ . وَحَدِيثُ عُمَرَو بْنِ الْعَاصِ حِينَ تَيَمَّمَ مِنْ خَوْفِ الْبَرْدِ . وَحَدِيثُ صَاحِبِ الشَّجَّةِ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ التَّيْمُمُ إِذَا خَافَ الْعَطَشَ ، أَوْ خَافَ مِنْ سَبْعٍ ، فَكَذَلِكَ هُنَا ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ لَا يَحْتَلِفُ ،

(١) انظر : المغنى ١/ ٣٤٠ .

(٢) يأتي تحريجه في صفحة ١٨٧ .

أَوْ عَطَشٌ يَخَافُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ رَفِيقِهِ ، أَوْ ..... الملحق

الشرح الكبير

وإنما اختلفت جهاته . واختلفوا في الخوف المبيح للتيمم ؛ فروى عن أحمد : لا يبيحه إلا خوف التلّف . وهذا أحد قولَي الشافعي . والصحيح من المذهب ، أنه يباح له التيمم إذا خاف زيادة المرض ، أو تباطؤ البرء ، أو خاف شيئاً فاجشاً ، أو ألماً [ ٧٥٠/١ ] غير مُحْتَمَل . وهذا مذهب أبي حنيفة ، والقول الثاني للشافعي ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ﴾ (١) . ولأنه يجوز له التيمم إذا خاف ذهاب شيء من ماله ، أو ضرراً في نفسه ؛ من لص ، أو سبع ، أو لم يجد الماء إلا بزيادة كثيرة على ثمن مثله ، فلأن يجوز ههنا أولى . ولأن ترك القيام في الصلاة ، وتأخير الصوم في المرض ، لا ينحصر في خوف التلّف ، فكذا ههنا . فأما المريض والجريح الذي لا يخاف الضرر باستعمال الماء ، مثل من به الصّداع والحمى الحارة ، وأمكنه استعمال الماء الحار (٢) ، ولا ضرر عليه فيه ، لزمه ذلك ؛ لأن إباحة التيمم لنفي الضرر ، ولا ضرر عليه . وحكى عن مالك وداود ، إباحة التيمم للمريض مطلقاً ؛ لظاهر الآية . ولنا ، أنه قادر على استعمال الماء من غير ضرر ، فأشبهه الصحيح ، والآية اشترط فيها عدم الماء ، فلم يتناول محل النزاع ، على أنه لا بد من إضمار الضرورة ، والضرورة إنما تكون عند الضرر .

١٦٧ - مسألة : ( أَوْ عَطَشٌ يَخَافُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ رَفِيقِهِ ، أَوْ

قوله : أَوْ عَطَشٌ يَخَافُهُ عَلَى نَفْسِهِ . إذا خاف على نفسه العطش ، حبس الماء الإنصاف

(١) سورة المائدة ٦ .

(٢) في م : الجاري .

الشرح الكبير بهيمته ( متى خاف العطش على نفسه ، جاز له التيمم ، ولا إعادة عليه إجماعاً . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن المسافر إذا كان معه ماء ، وخشي العطش ، أنه يبقى الماء للشرب ، ويتيمم ؛ منهم علي ، وابن عباس ، والحسن ، وعطاء ، ومجاهد ، والثوري ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . ولا نعلم عن غيرهم خلافهم . وإن خاف على رفيقه ، أو رقيقه ، أو بهائميه ، فهو كما لو خاف على نفسه ؛ لأن حرمة رفيقه كحرمة نفسه ، والخائف على بهائميه خائف من ضياع ماله ، وعليه ضرر فيه ، فجاز له التيمم ، كالمرضى . وإن وجد عطشان يخاف تلفه ، لزمه سقيه ، ويتيمم . قيل لأحمد : رجل معه أداة من ماء للوضوء ، فيرى قومًا عطاشًا ، أحب إليك أن يسقيهم ، أو يتوضأ ؟ قال : لا ، بل يسقيهم . ثم ذكر عدة من أصحاب رسول الله ﷺ يتيممون ، ويحبسون الماء لشفاهم . وقال أبو بكر والقاضي : لا يلزمه بذله ؛ لأنه محتاج إليه . ولنا ، أن حرمة آدمي تقدم

الإنصاف وتيمم ، بلا نزاع . وحكاه ابن المنذر إجماعاً .

قوله : أو رفيقه . يعني المخترم . قاله الأصحاب ، إذا وجد عطشان يخاف تلفه ، لزمه سقيه وتيمم ، على الصحيح من المذهب . قال ابن تميم : يجب الدفع إلى العطشان ، في أصح الوجهين . وقدمه في « المعنى » ، و « الشرح » ، و « الرعاية » ، و « الفروع » ، و « الفائق » ، و « ابن عيدين » ، و « التلخيص » ، وغيرهم . وجزم به في « مجمع البحرين » ، والشيخ تقي الدين . وقال أبو بكر في « مقبیه » ، والقاضي : لا يلزمه بذله ، بل يستحب .

على الصلاة ؛ بدليل ما لورأى حريقًا ، أو غريقًا ، عند ضيق وقت الصلاة ، أنمه ترك الصلاة ، والخروج لإتقاده ، فلأن يُقدّمها على الطهارة بالماء أولى ، وقد روى في حديث البغي أن الله غفر لها بسقي الكلب عند العطش<sup>(١)</sup> ، فإذا كان في سقي الكلب ، [ ٧٦/١ د ] فالأدبى أولى .

فعلى المذهب ، هل يجب حبس الماء للعطش غير المتوقع ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ، و « شرح الهداية » للمجد ، و « ابن عبيدان » ، و « ابن نعيم » ، و « الزركشي » ؛ أحدهما [ ٥٠/١ د ] ، لا يجب بل يستحب . قال المجد : وهو ظاهر كلام أحمد . وقدمه في « مجمع البحرين » ، و « الرعاية الكبرى » . والوجه الثاني ، يجب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وظاهر ما جزم به الشارح . قال في « الفروع » : والوجهان أيضًا في خوفه عطش نفسه بعد دخول الوقت . وقال في « الرعاية » : ولو خاف أن يعطش بعد ذلك هو أو أهله ، أو عبده ، أو أمته ، لم يجب دفعه إليه . وقيل : بلى بكمينه ، إن وجب الدفع عن نفس العطشان ، وإلا فلا ، ولا يجب دفعه لطهارة غيره بحال . انتهى .

فوائد ؛ منها ، إذا وجد الخائف من العطش ماء طاهرًا ، أو ماء نجسًا ، يكفيهِ كلُّ منهما لشربه ، حبس الطاهر لشربه ، وأراق النجس إن استغنى عن شربه ، فإن خاف ، حبسهما ، على الصحيح من المذهب . قدمه في « الفروع » ، و « المغني » ، و « الشرح » ، و « ابن عبيدان » . وقال القاضي : يتوضأ بالطاهر ، ويحسب النجس لشربه . قال المجد في « شرح الهداية » : وهو الصحيح . وأطلقهما ابن نعيم . قال في « الفروع » : وذكر الأزرعي ، يشرب

(١) أخرجه البخاري ، في : باب حدثنا أبو إيمان ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخاري ٢١١/٤ . ومسلم ، في : باب فضل ساق البهائم المحترمة وإطعامها ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ١٧٦١/٤ . والإمام أحمد ، في : السند ٥٠٧/٢ .

**فصل :** إذا وجد الخائف من العطش ماء طاهراً ، وماء نجساً ، يكفيه أحدهما لشربه ، فإنه يحبس الطاهر لشربه ، ويريق النجس إن استغنى عنه . وقال القاضي : يتوضأ بالطاهر ، ويحبس النجس لشربه ؛ لأنه وجد ماء طاهراً يستغنى عن شربه ، أشبه ما لو كان الكل طاهراً . ولنا ، أنه لا يقدر على ما يجوز شربه والوضوء به إلا الطاهر ، فجاز له حبسه لشربه ، كما لو انفرد . وإن وجدتهما وهو عطشان ، شرب الطاهر ، وأراق النجس إذا استغنى عنه ، سواء كان في الوقت أو قبله . وقال بعض الشافعية : إن كان في الوقت شرب النجس ؛ لأن الطاهر مستحق للطهارة ، فهو كالمعدوم . ولا يصح ؛ لأن شرب النجس حرام ، وإنما يصير الطاهر مستحقاً للطهارة إذا استغنى عن شربه ، وهذا غير مستغن عن شربه ، فوجود النجس كعدمه .

الماء النجس . ومنها ، لو أمكنه أن يتوضأ به ، ثم يجمعه ويشربه ، فقال في « الفروع » : إطلاق كلامهم لا يلزمه ؛ لأن النفس تعافه . قال : ويتوجه احتمال . يعنى باللزوم . ومنها ، لو مات رب الماء يمه رقيقه العطشان ، وغرم ثمنه في مكانه وقت إثلافه لورثته ، على الصحيح من المذهب . وظاهر كلامه في « النهاية » ، وإن غرمه مكانه فيمثله . وقيل : الميت أولى به . قال أبو بكر في « المفنع » ، و « التنبيه » : وقيل : رقيقه أولى إن خاف الموت ، وإلا فالميت أولى . ويأتى حكم فضلة الماء من الميت آخر الباب .

**فائدة :** لو خاف فوت رقيقة ساع له التيمم . قال في « الفروع » : وظاهر كلامه ولو لم يخف ضرراً بفوت الرقيقة ، لفوت الألف والأنس . قال : ويتوجه احتمال .

أَوْ خَشْيَةً عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ مَالِهِ فِي طَلَبِهِ ، ..... المقنع

١٦٨ - مسألة ؛ قال : ( أَوْ خَشْيَةً عَلَى «نَفْسِهِ أَوْ» مَالِهِ فِي طَلَبِهِ ) متى خاف على نفسه ، أَوْ مَالِهِ فِي طَلَبِ الْمَاءِ ، كَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ سَبْعُ أَوْ عَدُوٌّ ، أَوْ حَرِيقٌ ، أَوْ لَصٌّ ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ ؛ لِأَنَّهُ خَائِفٌ لِلضَّرَرِ بِاسْتِعْمَالِهِ أَوْ التَّلَفِ ، فَهُوَ كَالْمَرِيضِ . وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ بِمَجْمَعِ الْفُسَاقِ ، تَخَافُ الْمَرْأَةُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْهُمْ ، فَهِيَ كَالْعَادِمَةِ . وَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : تَتَيَّمُ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا فِي أَصْحَ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَالصَّحِيحُ جَوَازُ التَّيَّمِّ لَهَا ، وَجْهًا وَاحِدًا ، وَلَا إِعَادَةَ

تَبْيِيان ؛ أَحَدُهُمَا ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : أَوْ بِهَيْمَتِهِ . أَنَّهُ لَا يَتَيَّمُ ، وَيَدْعُ الْمَاءَ لِحَوْفِهِ عَلَى بِهَيْمَةٍ غَيْرِهِ ، وَهُوَ وَجْهٌ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَتَيَّمُ لِحَوْفِهِ عَلَى بِهَيْمَةٍ غَيْرِهِ كَبِهَيْمَتِهِ ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . قُلْتُ : وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ ؛ فَإِنْ قَوْلُهُ : أَوْ رَفِيقَهُ أَوْ بِهَيْمَتِهِ . يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِي : ( بِهَيْمَتِهِ ) إِلَى ( رَفِيقِهِ ) فَتَقْدِيرُهُ : أَوْ بِهَيْمَةِ رَفِيقِهِ ، فَيَكُونُ كَلَامُهُ مُوَافِقًا لِلْمَذْهَبِ ، وَهُوَ أَوْلَى . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْمُذْهَبِ» . وَالثَّانِي ، مُرَادُهُ بِالْبِهَيْمَةِ ؛ الْبِهَيْمَةُ الْمُحْتَرَمَةُ ؛ كَالشَّاةِ ، وَالْجِمَارَةِ ، وَالسُّتُورِ ، وَكَلْبِ الصَّيِّدِ ، وَنَحْوِهِ ، اخْتِرَازًا مِنَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ، وَالْجَنْزِيرِ ، وَنَحْوِهِمَا .

تَبْيِيهِ : شَمِلَ قَوْلُهُ : أَوْ خَشْيَةً عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ مَالِهِ فِي طَلَبِهِ . لَوْ خَافَتْ امْرَأَةٌ عَلَى نَفْسِهَا فُسَاقًا فِي طَرِيقِهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ . نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَغَيْرُهُمْ : بَلْ يَخْرُمُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، وَتَتَيَّمُ وَتُصَلِّي وَلَا تَعِيدُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَتَيَّمُ وَلَا تَعِيدُ ، وَجْهًا وَاحِدًا . قَالَ

(١ - ١) سقط من : م ١ .

(٢) انظر : المعنى ٣١٦/١ .

عليها ، بل لا يحل لها الخروج إلى الماء ؛ لما فيه من التعرض للزنى ، وهتك  
نفسها وعرضها ، وتتكيس رؤوس أهلها ، وربما أفضى إلى قتلها ، وقد  
أبيح لها التيمم حفظاً للقليل من مالها المباح لها بذلك ، وحفظاً لنفسها من  
زيادة مرض ، أو تباطؤ برء ، فهئنا أولى . وكذلك إن كان يخاف إذا  
ذهب إلى الماء شروداً دأبته ، أو سرقته ، أو يخاف على أهله لصاً ، أو سبعا ،  
فهو كالعادم ؛ لما ذكرنا . فإن كان خوفه جبناً ، لا عن سبب يخاف  
من مثله ، كالذى يخاف بالليل وليس شيء يخاف منه ، لم يجز له التيمم .  
نص عليه أحمد . قال شيخنا<sup>(١)</sup> : ويحتمل أن يباح له التيمم ويُعبد ، إذا  
اشتد خوفه ؛ لأنه بمنزلة الخائف لسبب . ومن كان خوفه لسبب ظنه ،  
مثل من رأى سواداً ظنه عدواً ، فتبين أنه ليس بعدو ، أو رأى كلباً فظنه  
نمرًا ، فتيمم وصلى ، فبان خلافه ، فهل تلزمه الإعادة ؟ على وجهين ؛  
أحدهما ، لا تلزمه الإعادة ؛ لأنه أتى بما أمر به ، فخرج عن عهده .  
والثاني ، تلزمه ؛ لأنه تيمم من غير سبب يبيح التيمم ، أشبه من نسي الماء  
بموضع يمكنه استعماله .

ابن أبي موسى : تتيمم ولا إعادة عليها ، في أصح الوجهين . وقدمه في  
« الفروع » ، و « الزركشي » . وقيل : تعيد . وقدمه في « الرعاية الكبرى » .  
قال الزركشي : أبعد من قاله . وأطلقهما في « المستوعب » . وعنه ، لا أدرى .  
تنبيهات ؛ أحدها ، قوله : أو خشية على نفسه ، أو ماله في طلبه . لا بد أن يكون  
خوفه محققاً ، على الصحيح من المذهب ، فلو كان خوفه جبناً ، لا عن سبب  
يخاف من مثله ، لم تجزه الصلاة بالتيمم . نص عليه ، وعليه الجمهور . وقال

(١) في الموضوع السابق .



**فصل :** وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَرَكَةِ ، وَلَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ الْمَاءَ ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْمَاءِ ، أَشْبَهَ مَنْ وَجَدَهُ فِي بَيْتِهِ لَيْسَ لَهُ مَا يَسْتَقِي بِهِ (١) مِنْهَا . وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يُنَاوِلُهُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، فَهُوَ كَالْوَاجِدِ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَجِدُ مَا يَسْتَقِي بِهِ (٢) فِي الْوَقْتِ . وَإِنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ قَبْلَ مَجِيئِهِ ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَالْحَسَنُ : لَهُ التَّيْمُّ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . لِأَنَّهُ عَادِمٌ فِي الْوَقْتِ ، أَشْبَهَ الْعَادِمَ مُطْلَقًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَظِرَ مَجِيئَهُ مَنْ يُنَاوِلُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ يَنْتَظِرُ حُصُولَ الْمَاءِ ، أَشْبَهَ الْمُشْتَغِلَ بِاسْتِقَاءِ الْمَاءِ وَتَحْصِيلِهِ .

المُصَنَّفُ فِي « الْمَعْنَى » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاحَ لَهُ التَّيْمُّ وَيُعِيدُ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَشْتَدُّ خَوْفُهُ . الثَّانِي ، لَوْ كَانَ خَوْفُهُ لِسَبَبٍ ظَنَّهُ ، فَتَبَيَّنَ عَدَمُ السَّبَبِ ؛ بِمِثْلِ مَنْ رَأَى سَوَادًا بِاللَّيْلِ ظَنَّهُ عَدُوًّا ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَدُوٍّ ، بَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ وَصَلَى ، فَفِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ « الْمَعْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، أَخَذَهُمَا ، لَا يُعِيدُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَالصَّحِيحُ لَا يُعِيدُ ؛ لِكثَرَةِ الْبَلَوَى بِذَلِكَ فِي الْأَسْفَارِ ، بِخِلَافِ صَلَاةِ الْخَوْفِ فَإِنَّهَا نَادِرَةٌ فِي نَفْسِهَا (٣) ، وَهِيَ كَذَلِكَ أَكْثَرُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَالثَّانِي ، يُعِيدُ . الثَّالِثُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ أَنَّهُ لَا يَتَيَمَّمُ لَغَيْرِ الْأَعْذَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » : إِنْ اخْتِاجَ الْمَاءَ لِلْعَجْنِ ، وَالطَّبْخِ ، وَنَحْوِهَا تَيَمَّمُ وَتَرَكَهُ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّ الْخَوْفَ عَلَى نَفْسِهِ لَا يُجَوِّزُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ إِلَى الْأَمْنِ ، بَلْ يَتَيَمَّمُ

(١ - ١) سقط من : « الأصل » .

(٢) فِي : « نصها » .

**فصل :** وإذا وجد بُئراً ، وقَدَّر على التَّزْوِيل إلى مائها [ ٧٦/١ ظ ] من غير ضررٍ ، أو الاغتراف بشيءٍ أو ثوبٍ يُلْه ثم يَحصِرُه ، لَزِمَه ذلك وإن خاف فَوَتْ الوقتِ ؛ لأنَّ الاشتغال به كالاشتغال بالوضوء . وحُكْم من في السَّفِينَةِ في الماء ، كحُكْم واجِد البئر ؛ إن لم يُمْكِنه الوصول إلى الماء إلا بمَشَقَّةٍ ، أو تَغْرِير بالنَّفْس ، فهو كالعادم . وهذا قَوْل الثَّوْرِيِّ ، والشافعي . (١) وإذا كان الماء مَوْجُوداً ، إلَّا أَنَّهُ إن اشتغَلَ بِتَحْصِيلِهِ واستعمله فأتى الوقت ، لم يُبَحِّ له التَّيَمُّم ، سواء كان حاضراً أو مسافراً ، في قول أكثر أهل العلم ؛ منهم الشافعي ، وأبو ثورٍ ، وابنُ المُنْذِر ، وأصحابُ الرَّأْي . وعن الأوزاعي والثَّوْرِيِّ ، أَنَّهُ يَتَيَمَّم . رواه عنهما الوليدُ ابنُ مُسْلِمٍ (٢) . وروى عن مالكٍ وابنِ أُمي ذُنْبٍ (٣) ، كَقَوْل الجُمهُور ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ (٤) . وهذا واجِدٌ ، ولَقَوْلُه ، عليه السَّلام : « التُّرابُ كافٍ ما لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ » (٥) . ولأنَّه قَادِرٌ على الماءِ ، فلم يَجْزُ له التَّيَمُّم ، كما لو لم يَحْفَ فَوَتْ الوقتِ (٦) .

وَيُصَلِّي ، وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، في غايِ يَقْرِبُه الماءُ ، يخافُ إنْ ذَهَبَ على نَفْسِهِ ، لا يَتَيَمَّمُ ، وَيُؤَخَّرُ . وأُطْلِقَهُمَا ابنُ تيميمٍ .

(١ - ١) زيادة من : ٤٨٠ .

(٢) أبو العباس الوليد بن مسلم ، محدث الشام ، صنَّف التَّصانيف ، وتوفى سنة خمس وتسعين ومائة . العبر ٣١٩/١ .

(٣) أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي ، ابن أُمي ذُنْب ، من فقهاء التابعين بالمدينة ، توفى سنة تسع وخمسين ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٦٧ .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة النساء ، والآية ٦ من سورة المائدة .

(٥) تقدم تخريجه في ٥٧/١ .

أو تُعَذِّرُهُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ ، أَوْ ثَمَنِ يَعْجِزُ عَنْ أَدَائِهِ .  
المقنع

١٦٩ - مسألة ؛ قال : ( أَوْ تُعَذِّرُهُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ ،  
أَوْ ثَمَنِ يَعْجِزُ عَنْ أَدَائِهِ ) وَجُمَلْتُهُ ، أَنَّهُ مَتَى وَجَدَ مَاءً بِثَمَنِ مِثْلِهِ فِي مَوْضِعِهِ ،  
لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الثَّمَنِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ ، لِقُوَّتِهِ وَمُؤَنَةِ سَفَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ  
قَادِرٌ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ يَسِيرَةً لَا  
تُجْحِفُ بِمَالِهِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَلْزِمُهُ  
شِرَاؤُهُ مَعَ الزِّيَادَةِ ، قَلِيلَةً كَانَتْ أَوْ كَثِيرَةً ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي الزِّيَادَةِ ،  
أَشْبَهَ مَا لَوْ خَافَ لِصًّا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ ذَلِكَ الْمِقْدَارَ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ . وَهَذَا وَاجِدٌ ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى ثَمَنِ الْعَيْنِ  
كَالْقُدْرَةِ عَلَى الْعَيْنِ ، فِي الْمَنْعِ مِنَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْبَدَلِ ، كَمَا لَوْ بَيَّعْتَ بِثَمَنِ

قَوْلُهُ : إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ . يَعْنِي ، يُبَاحُ لَهُ التَّيَمُّمُ ، إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ  
يُبَاحُ بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى [٥٠/١] ثَمَنِ مِثْلِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ .  
قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا أَصَحُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « النَّظْمِ » ،  
وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،  
وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَعَنْهُ ، إِنْ كَانَ  
ذَا مَالٍ كَثِيرٍ لَا تُجْحِفُ بِهِ زِيَادَةُ ، لَزِمَهُ الشِّرَاءُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » .  
وَأُطْلِقَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَ « الْمُغْنِيِّ » ،  
وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » .

تبيينه : مفهوم قوله : إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ . أَنَّ الزِّيَادَةَ لَوْ كَانَتْ يَسِيرَةً ، يَلْزِمُهُ  
شِرَاؤُهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي  
« النَّهَائَةِ » : وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : يَلْزِمُهُ

مِثْلُهَا ؛ لِأَنَّ ضَرَرَ الْمَالِ دُونَ ضَرَرِ النَّفْسِ ، وَقَدْ قَالُوا فِي الْمَرِيضِ : يَلْزَمُهُ  
الْعُسْلُ مَا لَمْ يَخَفِ التَّلَفَ . فَتَحْمُلُ الضَّرَرُ الْبَسِيرُ فِي الْمَالِ أُخْرَى .. وَمَا  
ذَكَرُوهُ مِنَ الدَّلِيلِ يَطْلُبُ بِمَا إِذَا كَانَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ ، فَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْ الثَّمَنِ ،  
فَهُوَ كَالْعَادِمِ ؛ «لَأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ . وَإِنْ بُذِلَ لَهُ ثَمَنُهُ ، لَمْ  
يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِثْنَةً . فَأَمَّا إِنْ وَهَبَ لَهُ مَاءً ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ » ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ  
عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ، وَلَا مِثْنَةً فِي ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ كَثِيرَةً  
تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا كَثِيرًا ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً  
لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ  
لِلْمَاءِ ، قَادِرٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِجْحَافٍ بِمَالِهِ ، فَلَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ؛ لِلآيَةِ ، وَكَأَنَّ  
لَوْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ يَسِيرَةً . وَالثَّانِي ، لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا ، وَلِمَا ذَكَرْنَا  
فِي الزِّيَادَةِ الْبَسِيرَةِ .

عَلَى الْأَصَحِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الشرح» ، وَ«الخواصين» ، وَ«الرَّعَايَةِ  
الصُّغْرَى» ، وَ«الْهُدَايَةِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَغَيْرِهِمْ .  
وَهُوَ ظَاهِرٌ «الْوَجِيزِ» ، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ» . وَعَنْهُ ، لَا يَلْزَمُهُ . ذَكَرَهُمَا أَبُو الْحُسَيْنِ  
فَمَنْ بَعْدَهُ . وَاخْتَارَهُ فِي «الْفَائِقِ» . وَهُمَا اخْتِمَالٌ . وَأُطْلِقَهُمَا وَجْهَيْنِ فِي  
«الْمُعْنَى» ، وَقَالَ : أَحْمَدُ تَوَقَّفَ .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، ثَمَنُ الْمِثْلِ مُعْتَبَرٌ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ فِي شِرَاءِ الْمُسَافِرِ لَهُ فِي  
تِلْكَ الْبُقْعَةِ ، أَوْ مِثْلُهَا غَالِبًا ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ بِأَجْرَةِ الثَّقَلِ . قَدَّمَهُ فِي  
«الْفَائِقِ» . وَهُمَا اخْتِمَالَانِ مُطْلَقَانِ فِي «التَّلْخِصِ» . الثَّانِيَةُ ، لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ  
الثَّمَنُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ ، وَوَجَدَهُ يُبَاعُ بِثَمَنِ فِي الدِّمَةِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ ، عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْآمِدِيُّ ، وَأَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ . قَالَ الشَّارِحُ فِي

**فصل :** فَإِنْ بُذِلَ لَهُ بَشَمَنٌ فِي الذِّمَّةِ يَقْدِرُ عَلَى أَدَائِهِ فِي بَلَدِهِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اخْتِذِهِ بِمَا لَا مَضَرَّةَ فِيهِ . وَقَالَ الْآمِدِيُّ : لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي بَقَاءِ الدَّيْنِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَرُبَّمَا تَلَفَ مَالُهُ قَبْلَ أَدَائِهِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي بَلَدِهِ مَا يُؤَدِّي ثَمَنَهُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ ضَرَرًا . وَإِنْ لَمْ يَتَذَلَّ لَهُ ، وَكَانَ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ اخْتِذُهُ مِنْهُ فَهَرًا ؛ لِأَنَّ [ ص ٧٧/١ ] الضَّرُورَةَ لَا تَدْعُو إِلَيْهِ ، وَلِأَنَّ هَذَا لَهُ بَدَلٌ ، وَهُوَ التَّيْمُمُ ، بِخِلَافِ الطَّعَامِ فِي الْمَجَاعَةِ .

بَابِ الظُّهَارِ . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ« مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ« الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : أَوْ بَشَمَنٍ مِثْلِهِ وَلَوْ فِي ذِمَّتِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ« الْفَاتِيحِ » .

تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : أَوْ تَعَذَّرَهُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ . قَالَ فِي « الْمُطْلَعِ » : تَقْدِيرُهُ ؛ يُبَاحُ التَّيْمُمُ لِلْعَجْزِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لَكَذَا وَكَذَا ، أَوْ لَتَعَذَّرَهُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ ، فَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْ مُثَبِّتٍ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْإِبْطَالِ نَفْيٌ ، فظَاهِرُهُ أَنَّ تَعَذُّرَهُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مُبِيحٌ لِلتَّيْمُمِ ، إِلَّا فِي صُورَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَهِيَ حُصُولُهُ بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ ، وَحُصُولُهُ بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ مُبِيحٌ أَيْضًا لِلتَّيْمُمِ ، وَصُورَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ مُوَافِقَةٌ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْحُكْمِ ، قَالَ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا : الْإِشْكَالُ فِي اللَّفْظِ ، وَتَضَرُّعُهُ أَنَّهُ مُسْتَثْنَى مِنْ مَنفِيٍّ مَعْنَى ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ : أَوْ تَعَذَّرَهُ . فِي مَعْنَى قَوْلِهِ : وَبِكَوْنِهِ لَا يَحْصُلُ لَهُ الْمَاءُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ . فَيَصِيرُ الْإِسْتِثْنَاءُ مُقَرَّعًا ؛ لِأَنَّ بَرِيَادَةً كَثِيرَةً مُتَعَلِّقٌ بِمَا لَمْ

المتع **فَإِنْ كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ جَرِيحًا تَيَمَّمَ لَهُ وَغَسَلَ الْبَاقِيَ .**

الشرح الكبير

١٧٠ - مسألة : ( فَإِنْ كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ جَرِيحًا ، تَيَمَّمَ لَهُ وَغَسَلَ الْبَاقِيَ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْجَرِيحَ وَالْمَرِيضَ إِذَا أَمَكَّنْهُ غَسْلُ بَعْضِ بَدَنِهِ دُونَ بَعْضٍ ، لَزِمَهُ غَسْلُ مَا أَمَكَّنْهُ غَسْلُهُ ، وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِي . وَهُوَ قَوْلُ

الإنصاف

يُخْصَلُ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ الْمُفْرَغُ مَا قَبْلَ إِلَّا ، وَمَا بَعْدَهُ فِيهِ كَلَامٌ وَاحِدٌ ، فَيَصِيرُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ ، يُبَاحُ التَّيَمُّمُ بِأَشْيَاءٍ ؛ مِنْهَا حُصُولُ الْمَاءِ بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ ، أَوْ ثَمَنِ يَفْجُزُ عَنْ أَدَائِهِ . ثُمَّ قَالَ : وَإِنَّمَا تَكَلَّمْتُ عَلَى إِعْرَابِ هَذَا ؛ لِأَنَّ بَعْضَ مَشَائِخِنَا ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فَاسِيْدَةٌ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَتُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا هُوَ أَوْضَحُ مِمَّا قَالَ ، بِأَنْ يُقَالَ : اسْتِثْنَاءُ الْمُصَنِّفِ مِنَ الْمَفْهُومِ . وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّزْ ، وَلَكِنْ وَجَدَ ، وَمَا يُبَاحُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ ، أَوْ بِثَمَنِ يَفْجُزُ عَنْ أَدَائِهِ . وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ .

فَالْتَدَانَ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ قَبُولُ الْمَاءِ قَرْضًا ، وَكَذَا ثَمَنِهِ ، وَلَهُ مَا يُؤْفِقُهُ . قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ الْمُرَادُ . وَيَلْزَمُهُ قَبُولُهُ هَبَّةً مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ ابْنُ الرَّاغُوْنِي : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ قَبُولُهُ إِذَا كَانَ عَزِيْزًا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ حَامِدٍ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ مُطْلَقًا . وَلَا يَلْزَمُهُ قَبُولُ ثَمَنِ الْمَاءِ هَبَّةً . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . <sup>(١)</sup> وَعَنْهُ ، يَلْزَمُهُ . وَلَا يَلْزَمُهُ اقْتِرَاضُ ثَمَنِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ <sup>(٢)</sup> . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ . الثَّانِيَةُ ، حُكْمُ الْحَبْلِ وَالذُّلُوْ حُكْمُ الْمَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَيَلْزَمُهُ قَبُولُهُمَا عَارِيَةً .

قَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ جَرِيحًا ، تَيَمَّمَ لَهُ وَغَسَلَ الْبَاقِيَ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَكْفِيهِ التَّيَمُّمُ لِلجُّرْحِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ مَسْحُ الْجُرْحِ بِالْمَاءِ ، وَعَلِيهِ جَهْوَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفَاتِيحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَقِيلَ : يَمَسْحُ الْجُرْحُ بِالْأُتْرَابِ أَيْضًا . قَالَهُ

(١-٢) زيادة من :

الشافعي . وقال أبو حنيفة ومالك : إن كان أكثر يَدْرِهِ صَحِيحًا ، غَسَلَهُ ولا يَتَيَّمُ ، وإن كان أكثره جَرِيحًا ، يَتَيَّمُ ولا غُسْلَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدِلِ لَا يَجِبُ ، كَالصَّيَامِ وَالْإِطْعَامِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ ، فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا شَجَّةٌ فِي وَجْهِهِ ، ثُمَّ احْتَلَمَ ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ : هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيَّمِّ ؟ قَالُوا : مَا تَجِدُ لَكَ رُخْصَةً ، وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ . فَاغْتَسَلَ ، فَمَاتَ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : « قَتَلُوهُ ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا ، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَّمَّ وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ ، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهَا شَرْطٌ مِنْ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ ، فَالْعَجْزُ عَنْ بَعْضِهَا لَا يُسْقِطُ جَمِيعَهَا ، كَالسَّتَارَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْتَقِضُ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ مَعَ غَسْلِ بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ . فَأَمَّا الَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدِلِ فِي مَحَلِّ

القاضي في « مُقْنِعِهِ » . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ : وَقِيلَ : يَمْسَحُ الْجُرْحَ . وَإِنْ فِيهِ نَظَرٌ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : وَلَوْ سَافَرَ لِمَعْصِيَةٍ فَأَصَابَهُ جُرْحٌ ، وَخَافَ التَّلَفَ بِغَسْلِهِ لَمْ يَنْحَ لَهُ التَّيَّمُّ . وَأَمَّا إِذَا أَمَكَّنَهُ مَسْحُهُ بِالْمَاءِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَكْفِيهِ التَّيَّمُّ وَحْدَهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ ، وَهُوَ إِخْدَى الرِّوَايَاتِ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَابِيَّتَيْنِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَقَالَ : هُوَ اخْتِيَارُ الْجَرَقِيِّ . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُهُ الْمَسْحُ فَقَطْ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ [١/١٠٩] : لَوْ كَانَ بِهِ جُرْحٌ وَيَخَافُ مِنْ غَسْلِهِ ، فَمَسَحَهُ بِالْمَاءِ أَوَّلَى مِنْ مَسْحِ الْجَنَابَةِ ، وَهُوَ خَيْرٌ

(١) في : باب في المبروح يتيمم ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٨٢/١ .

واحد ، بخلاف مسألتي ؛ فإنَّ التيمم بدل عما لم يُصِبْه الماء<sup>(١)</sup> . وكل ما لا يمكن غسله من الصحيح إلا بانتشار الماء إلى «الجريح» ، حكمه حكم الجريح ، فإن لم يمكنه ضبطه ، وقدر أن يستنيب من يضبطه ، لزمه ذلك ، فإن «عجز تيمم ، وصلى ، وأجزأه ؛ لأنه عجز عن غسله ، فأجزأه التيمم عنه ، كالجريح .

**فصل :** ولا يلزمه أن يمسح على الجرح بالماء إذا أمكنه ذلك ، سواء كان مغضوباً أو لا . هذا اختيار الخرقى . وقال ابن عقيل : نص أحمد في رواية صالح ، في المجروح إذا خاف : مسح موضع الجرح ، وغسل ما حوله . لقوله عليه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »<sup>(٢)</sup> . لأنه عجز عن غسله ، وقدر على مسحه ، وهو بعض

الإنصاف من التيمم . ونقله الميموني ، واختاره هو وابن عقيل . وقدمه في «التلخيص» ، و «الفائق» . وقيل : يتيمم . قدمه ابن تيمم . وأطلقهما في «الحاوى الكبير» ، و «ابن عبيدان» ، و «الزركشي» . وعنه ، يتيمم أيضاً مع المسح . قدمه ابن تيمم . وأطلقه في «الحاوى الكبير» ، و «ابن عبيدان» ، و «الزركشي» ، و «الفروع» . وأطلق الأولى والأخيرة في «التلخيص» . ومحل الخلاف عنده إذا كان الجرح طاهراً ، أما إن كان نجساً فلا يمسح عليه ،

(١) سقط من : « م » .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : « الأصل » .

(٣) أخرجه البخارى ، في : باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخارى ١١٧/٩ . ومسلم ، في : باب فرض الحج مرة في العمر ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٥/٢ . والنسائي ، في : باب وجوب الحج ، من كتاب المناسك . المجتبى ٨٣/٥ . وابن ماجه ، في : باب اتباع سنة رسول الله ﷺ ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١/١ . والإمام أحمد ، في : للسند ٢٤٧/٢ ، ٢٥٨ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٥٥ ، ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٧ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٨ .



الْعَسَلِ ، فَوَجَبَ الْإِثْبَانُ بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ ، كَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَقَدَّرَ عَلَى الْإِيمَاءِ . وَوَجَّهَ الْقَوْلَ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّهُ مَحَلٌّ وَاحِدٌ ، فَلَا يَجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالتَّيْمُمِ ، كَالْجَبِيرَةِ ، فَإِذَا قُلْنَا : يَجِبُ الْمَسْحُ عَلَى مَوْضِعِ الْجُرْحِ ، فَهَلْ يَتَيَّمُّ مَعَهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَتَيَّمُّ ، كَالْجُرْحِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِ ، وَالْجَبِيرَةِ عَلَى [ ١٧٧/١ ] الْكَسْرِ . وَالثَّانِيَّةُ ، عَلَيْهِ التَّيْمُمُ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ بَعْضُ الْعَسَلِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَيَّمَّ لِلْبَاقِي . وَيُفَارِقُ هَذَا الْجَبِيرَةَ ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ فِيهَا انْتَقَلَ إِلَى الْحَائِلِ ، فَهِيَ كَالْخُفَيْنِ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتْ جَمِيعُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ قَرِيبَةً ، تَيَّمَّ لَهَا ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّيْمُمُ ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، وَفِي الْإِعَادَةِ رِوَايَتَانِ ، كَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ ، وَسَنَدُّكَ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قَوْلًا وَاحِدًا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ نَقْلِ ابْنِ هَانِيٍّ ؛ مَسْحُ الْبَشْرَةِ لِعَذْرِ الْإِنْصَافِ كَجَرِيحٍ ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا ، وَهُوَ أَوْلَى .

**فوائد ؛** مِنْهَا ، لَوْ كَانَ عَلَى الْجُرْحِ عَصَابَةٌ ، أَوْ لَصُوقٌ ، أَوْ جَبِيرَةٌ كَجَبِيرَةِ الْكَسْرِ ، أَجْزَأُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، وَيَتَيَّمُّ مَعَهُ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْجَبِيرَةِ ، فِي آخِرِ بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ مُسْتَوْفَى ، فَلْيُعَاوِذْ . وَمِنْهَا ، لَوْ كَانَ الْجُرْحُ فِي بَعْضِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ لَزِمَهُ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ وَالْمُؤَالَاةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ« ابْنِ عُيْدَانَ » : يَلْزِمُهُ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ وَالْمُؤَالَاةِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : أَمَّا الْجَرِيحُ الْمُتَوَضُّئُ ؛ فَعِنْدَ عَامَّةِ الْأَصْحَابِ يَلْزِمُهُ أَنْ لَا يَتَّقِلَ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، حَتَّى يَتَيَّمَّ لِلْجُرْحِ ، نَظَرًا لِلتَّرْتِيبِ ، وَأَنْ يَغْسِلَ الصَّحِيحَ مَعَ التَّيْمُمِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، إِنْ اُعْتَبِرَتِ الْمُؤَالَاةُ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : هَذَا الْمَشْهُورُ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيُرْتَبِّهِ غَيْرُ الْجَنْبِ

**فصل :** إذا كان الجريحُ جنباً فهو مُحَيَّرٌ ، إن شاء قَدَّمَ التَّيْمَمَ على الغُسْلِ ، وإن شاء أَخَّرَهُ ، بخلاف ما إذا كان التَّيْمَمُ لَعْدَمٍ ما يَكْفِيهِ لَطَهَارَتُهُ ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّ التَّيْمَمَ لِلْعَدَمِ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ مع وجودِ الماء ، وهُنَا التَّيْمَمُ لِلْعَجْزِ ، وهو مُتَحَقِّقٌ على كُلِّ حَالٍ . وَلِأَنَّ الجَرِيحَ يَعْلَمُ أَنَّ التَّيْمَمَ بَدَلٌ عن غَسْلِ الْجُرْحِ ، والعَادِمُ لَا يَعْلَمُ الْقَدْرَ الذي يَتَيَمَّمُ له إِلَّا بعدَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ، فَلِزِمَهُ تَقْدِيمُ اسْتِعْمَالِهِ . وإن كان الجريحُ يَتَطَهَّرُ لِلْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَلْزِمُهُ التَّرْتِيبُ ، فَيَجْعَلُ التَّيْمَمَ في مَكَانِ الغُسْلِ الذي يَتَيَمَّمُ بَدَلًا عنه . فَإِنْ كان الجُرْحُ في الْوَجْهِ ، بحيث لَا يُمَكِّنُهُ غَسْلُ شَيْءٍ مِنْهُ ، تَيَمَّمْ أَوَّلًا ، ثُمَّ أَتَمَّ الْوُضُوءَ . وإن كان في بَعْضِ وَجْهِهِ خَيْرٌ بينَ غَسْلِ الصَّحِيحِ مِنْهُ ثُمَّ تَيَمَّمُ وبينَ التَّيْمَمِ ، ثُمَّ يَعْسِلُ صَاحِبَ وَجْهِهِ وَيَتِمُّ الْوُضُوءَ . وإن كان الجُرْحُ في غُضُوِّ آخَرٍ ، لَزِمَهُ غَسْلُ مَا قَبْلَهُ ، ثُمَّ كان فيه على ما ذَكَرْنَا في الْوَجْهِ . وإن كان في وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، احتَاجَ في كُلِّ غُضُوٍّ إلى تَيَمَّمٍ في مَحَلِّ غَسْلِهِ ؛ لِتَحْصُلِ التَّرْتِيبِ ، ولو غَسَلَ صَاحِبَ وَجْهِهِ ، ثُمَّ تَيَمَّمَ له وَلِيَدَيْهِ تَيَمُّمًا وَاحِدًا ، لم يُعْجِزْهُ ؛ لِأَنَّهُ

وَنَحْوُهُ ، وَيُؤَيِّلُهُ على المذهبِ فِيهِمَا . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَازِي . واختَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ في « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ إِنْ جُرِحَ في أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ تَرْتِيبٌ وَلَا مُوَالَاةٌ . اختَارَهُ الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . قال ابْنُ رَازِي في « شَرْحِهِ » : وهو الْأَصَحُّ . قال الْمُصَنِّفُ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ هَذَا التَّرْتِيبُ . وَعَلَّلهُ وَمَالَ إِلَيْهِ . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَتَبَيَّنُ أَنْ لَا يُرْتَّبُ . وقال أيضًا : لَا يَلْزِمُهُ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ ، وهو الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ . وَكانَ الْفَصْلُ بينَ أَنَّهَا في أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ تَيَمُّمٌ أَوْجَهٌ . وَأُطْلِقَهُمَا في

يُودَى إِلَى سُقُوطِ الْفَرَضِ عَنْ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ .  
فَإِنْ قِيلَ : هَذَا يَطْلُ بِالتَّيْمُمِ عَنْ جُمْلَةِ الطَّهَارَةِ ، " حَيْثُ يَسْقُطُ الْفَرَضُ  
عَنْ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ جُمْلَةً وَاحِدَةً . قُلْنَا : إِذَا كَانَ عَنْ جُمْلَةِ الطَّهَارَةِ " ،  
فَالْحُكْمُ لَهُ دُونَهَا ، وَإِنْ كَانَ عَنْ بَعْضِهَا ، نَابَ عَنْ ذَلِكَ الْبَعْضُ ، فَاعْتَبِرْ  
فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ فِيمَا يَنْبُؤُ عَنْهُ مِنَ التَّرْتِيبِ . قَالَ شَيْخُنَا (١) : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا  
يَجِبُ هَذَا التَّرْتِيبُ ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةً مُفْرَدَةً ، فَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهَا  
وَبَيْنَ الطَّهَارَةِ الْأُخْرَى ، كَمَا لَوْ كَانَ الْجَرِيحُ جُنْبًا ، وَلِأَنَّهُ تَيَمَّمَ عَنْ الْحَدَثِ  
الْأَصْغَرِ ، فَلَمْ (٢) يَجِبْ أَنْ يَتَيَمَّمَ عَنْ كُلِّ غُضْوٍ فِي مَوْضِعِ غَسْلِهِ ، كَمَا لَوْ  
تَيَمَّمَ عَنْ جُمْلَةِ الْوُضُوءِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ حَرَجًا ، فَيَنْدَفِعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا  
جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٣) . وَحَكَى الْمَاوَرْدِيُّ (٤) ، عَنْ  
مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِثْلَ هَذِهِ ، وَحَكَى ابْنُ الصَّبَّاحِ (٥) عَنْهُ مِثْلَ الْقَوْلِ  
الْأَوَّلِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . [ ٧٨/١ ]

« الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِيحِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يَجْعَلُ مُحَلًّا

(١) - (١) سقط من : « الأصل » .

(٢) انظر : المغنى ٣٣٨/١ .

(٣) في م : « فلا » .

(٤) سورة الحج ٧٨ .

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي ، إمام جليل الشأن ، وهو صاحب « الحاوي »  
و « أدب الدنيا والدين » و « الأحكام السلطانية » ، توفي سنة خمس وأربع مائة . طبقات الشافعية الكبرى  
٢٦٧/٥ - ٢٨٥ .

(٦) أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد ، ابن الصباغ ، الشافعي ، صاحب « الشامل » في فقه الشافعية ،  
و « الكامل » في الخلاف بين الشافعية والحنفية ، توفي سنة سبع وسبعين وأربع مائة . طبقات الشافعية الكبرى  
١٢٢/٥ - ١٣٤ .

**فصل :** وإن تيمم الجريح للجرح في بعض أعضائه ، ثم خرج الوقت ، بطل تيممه ، ولم تبطل طهارته بالماء إن كان غسلاً للجناية أو نحوها ؛ لأن الترتيب والمؤالة غير واجبتين فيها . وإن كانت وضوءاً ، وكان الجرح في وجهه ، فإن قلنا : يجب الترتيب بين التيمم والوضوء . بطل الوضوء ههنا ؛ لأن طهارة العضو الذي ناب التيمم عنه بطلت ، فلو لم يبطل (١) ما بعده لتقدمت طهارة ما بعده عليه ، فيفوت الترتيب . فإن قلنا : لا يجب الترتيب . لم يبطل (٢) الوضوء ، ويجوز (٣) له التيمم لا غير . وإن كان الجرح في رجله ، فعلى قولنا : لا يجب الترتيب . لا تجب المؤالة بينهما أيضاً ، وعليه التيمم وحده . وإن قلنا : يجب الترتيب . فينبغي أن يخرج وجوب المؤالة ههنا على وجوبها في الوضوء ، وفيها روايتان ؛ فإن قلنا : تجب في الوضوء . بطل الوضوء ههنا ؛ لفواتها ، وإن قلنا : لا تجب . كفاه التيمم وحده ، قال شيخنا (٤) : ويحتمل أن لا تجب المؤالة بين الوضوء والتيمم وجهاً واحداً ؛ لأنهما طهارتان ، فلم تجب المؤالة بينهما ، كسائر الطهارات ، ولأن في إيجابها حرجاً ، فينتفى بقوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ .

التيمم في مكان العضو الذي يتيمم بدلاً عنه ، فلو كان الجرح في وجهه ، لزمه التيمم ، ثم يغسل صحيح وجهه ثم يكمل الوضوء ، وإن كان الجرح في عضو آخر ، لزمه غسل ما قبله ، ثم كان الحكم فيه على ما ذكرنا في الوجه ، وإن كان في

(١ - ١) سقط من : « الأصل » .

(٢) في م : « جوز » .

(٣) انظر : المغنى ١/ ٣٣٨ .

وَأَنْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ بَدَنِهِ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ، وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِي إِنْ كَانَ جُنُبًا، وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا فَهَلْ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير

١٧١ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ بَدَنِهِ ، لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِي إِنْ كَانَ جُنُبًا . وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْجُنُبُ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ

وَجْهِهِ وَيَدْيِهِ وَرِجْلَيْهِ ، اخْتِاجَ فِي كُلِّ غُضُوٍّ إِلَى تَيَمُّمٍ فِي مَحَلِّ غَسَلِهِ ؛ لِيَحْصَلَ التَّرْتِيبُ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، يَلْزِمُهُ أَنْ يَغْسِلَ الصَّحِيحَ مَعَ التَّيَمُّمِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَيَتَطَلَّ تَيَمُّمُهُ مَعَ وُضُوئِهِ إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ ، إِنْ اغْتَبَرَتِ الْمَوَالِدُ . صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْجُنُبُ جَرِيحًا فَهُوَ مُخَيَّرٌ ؛ إِنْ شَاءَ تَيَمَّمَ لِلْجُرْحِ قَبْلَ غَسَلِ الصَّحِيحِ ، وَإِنْ شَاءَ غَسَلَ الصَّحِيحَ وَتَيَمَّمَ بَعْدَهُ .

قوله : وَإِنْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ بَدَنِهِ ، لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِي ، إِنْ كَانَ جُنُبًا . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . قَالَ الْقَاضِي فِي « رَوَايَتِهِ » : لَا خِلَافَ فِيهِ فِي الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : يَلْزِمُهُ فِي الْجَنَابَةِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَيُجْزِئُهُ التَّيَمُّمُ . حَكَاهَا ابْنُ الزَّاغُونِيِّ ، فَمَنْ بَعْدَهُ .

تنبيه : فِي قَوْلِهِ : لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِي . إِشْعَارٌ أَنَّ تَيَمُّمَهُ يَكُونُ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » : فَإِنْ تَيَمَّمَ قَبْلَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي الْجَنَابَةِ جَازَ . وَقَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ : يَسْتَعْمِلُهُ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، وَيَتَوَيَّ بِه رَفَعَ الْحَدَّثَيْنِ .

قوله : وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا فَهَلْ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ،

بَذَنَهُ ، لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَتَيَمَّمَ لِلْبَاقِي . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِيهِ لَوْضُوئُهُ وَهُوَ جُنُبٌ ، قَالَ : يَتَوَضَّأُ ، وَيَتَيَمَّمُ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ : يَتَيَمَّمُ وَيَتْرَكُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ لَا يُطَهِّرُهُ ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ، كَالْمُسْتَعْمِلِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ . وَخَبَرُ أَبِي ذَرٍّ <sup>(١)</sup> ، شَرَطَ فِي التَّيَمُّمِ عَدَمَ الْمَاءِ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ وَجَدَ مَا يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي بَعْضِ جَسَدِهِ ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ كَانَ أَكْثَرُ جَسَدِهِ صَحِيحًا وَبَاقِيَهُ جَرِيحًا ، وَلِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِ الشَّرْطِ ، فَلَزِمَهُ ؛ كَالسُّتْرَةِ ، وَإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ، وَالْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي الْمُسْتَعْمِلِ مَمْنُونٌ ، وَإِنْ سَلِمَ ؛ فَلِأَنَّهُ لَا يُطَهِّرُ شَيْئًا مِنْهُ ، بِخِلَافِ هَذَا . وَيُجِبُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ قَبْلَ [ ٧٨/١ ] التَّيَمُّمِ ؛ لِيَتَحَقَّقَ الْعَدَمُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

و « الْبُلْعَةُ » ، وَ « النَّظْمُ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْخُلَاصَةُ » ، وَ « الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ » ، وَ « ابْنُ عُيَيْدَانَ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَحَكَى الْجُمْهُورُ الْخِلَافَ وَجْهَيْنِ ، كَالْمُصَنِّفِ . وَفِي « التَّوَادِرِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، رَوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنْشُورِ » ، وَ « الْمُنتَخَبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ سَوْسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّنْصِيحِ » ، وَ « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ رَزِينٍ » ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٦ ، ١٨٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٨ .

**فصل :** فَإِنْ وَجَدَهُ الْمُحْدِثُ الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُهُ ؟  
 عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُهُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي  
 الْجَنْبِ ، وَكَأَنَّ لَوْ كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ صَحِيحًا ، وَبَعْضُهُ جَرِيحًا . وَالثَّانِي ،  
 لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُوَالَاةَ شَرْطٌ فِيهِ ، فَإِذَا غَسَلَ بَعْضَ الْأَعْضَاءِ دُونَ بَعْضٍ ،  
 لَمْ يُفِدْ ، بِخِلَافِ الْجَنَائَةِ . وَكَذَلِكَ لَوْ وَجَدَ الْمَاءَ فِي الْجَنَائَةِ ، أَجْزَأَهُ غَسْلُ  
 مَا لَمْ يَغْسِلْهُ فَقَطْ ، وَفِي الْحَدَّثِ الْأَصْغَرِ يَلْزَمُهُ اسْتِثْنَاءُ الطَّهَارَةِ ، وَفَارَقَ  
 مَا إِذَا كَانَ بَعْضُ أَعْضَائِهِ صَحِيحًا وَبَعْضُهُ جَرِيحًا ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ يَبْعُضُ الْبَدَنِ  
 يُخَالِفُ الْعَجْزَ يَبْعُضُ الْوَاجِبِ ، لِأَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ إِذَا مَلَكَ بِجُزْئِهِ الْحُرَّ  
 رَقَبَةً لَزِمَهُ إِعْتَاقُهَا فِي كِفَارَتِهِ ، وَلَوْ مَلَكَ الْحُرَّ بَعْضَ رَقَبَةٍ لَمْ يَلْزَمَهُ إِعْتَاقُهُ .  
 وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَهَذَيْنِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ

و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « تَجْرِيدُ الْغِنَا » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ الْإِنصَافُ  
 فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَغَيْرِهِمْ .  
 قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هَذَا أَشْهُرُ الْوَجْهَيْنِ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا  
 يَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُهُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ  
 الصُّغْرَى » .

تَنْبِيهِ : قَالَ بَعْضُهُمْ : أَصْلُ الْوَجْهَيْنِ اخْتِلَافُ الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْمُوَالَاةِ . فَقُلْنَا ابْنُ  
 تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ [١/٥١٦هـ] وَقَالَ الْمَجْدُ : يَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَإِنْ قُلْنَا : تَجِبُ الْمُوَالَاةُ . فَهُوَ  
 كَالْجَنْبِ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَرَدُّوا الْأَوَّلَ  
 بِأُصُولٍ كَثِيرَةٍ . وَقِيلَ : هَذَا يَنْبَغِي عَلَى جَوَازِ تَفْرِيقِ النَّتَةِ عَلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ .  
 وَاخْتَارَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ . وَقَالَ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّالِثَةِ  
 وَالْأَرْبَعِينَ بَعْدَ الْإِمَاةِ ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَنْ مَسَحَ عَلَى الْخُفِّ ثُمَّ خَلَعَهُ ، يُجْزِئُهُ غَسْلُ

وَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ لَزِمَهُ طَلَبُهُ فِي رَحْلِهِ ، .....

الأدلة فيما إذا كان جنباً قياساً عليه ، وكما لو كان بعض أعضائه صحيحاً ، وما ذكره ؛ من أن العجز ببعض الواجب يخالف العجز ببعض البدن ، يَظُلُّ بالجنب . وقولهم : إنه إذا وجد الماء في الحدّث الأصغر ، يلزمه استئناف الطهارة . قلنا : هذا لا يمتنع وجوب استعمال الماء ، كالجريح . وإن منعوا ذلك ثم ، فهذا في معناه . والله أعلم . وإن قلنا : لا تجب الموالاة في الوضوء . فهو كالجنب سواء .

١٧٢ - مسألة ؛ قال : ( ومن عديم الماء لزمه طلبه في رحله ، وما

قدمه : لو وجد الماء في هذه المسألة بعد تيممه ، لم يلزمه إلا غسل باقي الأعضاء . فوائد ؛ إحداهما ، إذا قلنا : لا يلزمه استعماله . فلا يلزمه إراقة على الصحيح من المذهب . قلت : فبعاني بها . وسواء كان في الحدّث الأكبر أو الأصغر . وحكى ابن الزاغوني في « الواضح » ، في إراقة قبل تيممه روايتين . الثانية ، لو كان على بدنه نجاسة وهو مخدّث ، والماء يكفي أحدهما ، غسل النجاسة وتيمم للحدّث . نص عليه ، قاله الأصحاب . قال المجتهد : إلا أن تكون النجاسة في محل يصح تطهيره من الحدّث ، فيستعمله فيه عنهما . ولا يصح تيممه إلا بعد غسل النجاسة بالماء ، تحقيقاً لشروطه ، ولو كانت النجاسة في ثوبه ، فكذلك ، في أصحّ الروايتين . ويأتى ذلك في آخر الباب . الثالثة ، قال في « الرعايتين » : لو وجد ثراباً لا يكفي للتيمم ، فقلت : يستعمله من لزمه استعمال الماء القليل ثم يصلي ، ثم يعيد الصلاة إن وجد ما يكفي من ماء أو ثراب ، وإن تيمم في وجهه ، ثم وجد ماء طهوراً يكفي بعض بدنه بطل تيممه . قلت : إن وجب استعماله بطل ، وإلا فلا . انتهى . قوله : ومن عديم الماء ، لزمه طلبه . هذا المذهب بشروطه ، وعليه جماهير



وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ، فَإِنْ دُلَّ عَلَيْهِ قَرِيْبًا لَزِمَهُ قَصْدُهُ. وَعَنْهُ، لَا يَجِبُ الطَّلْبُ. المقنع

قَرَّبَ مِنْهُ، فَإِنْ دُلَّ عَلَيْهِ قَرِيْبًا، لَزِمَهُ قَصْدُهُ. وَعَنْهُ، لَا يَجِبُ الطَّلْبُ ( الشرح الكبير  
المَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، اشْتَرَا طُلُبَ الْمَاءِ؛ لَصِيْحَةِ التَّيْمَمِ.  
وهذا مذهب الشافعي. وَرَوَى عَنْهُ: لَا يُشْتَرَطُ الطَّلْبُ. وهو مذهب  
أبي حنيفة؛ لقَوْلِهِ، عَلَيْهِ السَّلَامُ: «التُّرَابُ كَأَفِيْكَ مَا لَمْ تَجِدِ  
الْمَاءَ»<sup>(١)</sup>. وَلَا أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِدٍ لِلْمَاءِ قَبْلَ الطَّلْبِ، أَشْبَهَ مَنْ طَلَبَ فَلَمْ  
يَجِدْ، وَوَجْهُ الْأَوَّلَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾. وَلَا

الأَصْحَابُ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ. وَعَنْهُ، لَا يَلْزَمُهُ الطَّلْبُ. اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ  
الْعَزِيزِ، وَأَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ. قَالَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ».

تَنْبِيْهُ: مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي لُزُومِ الطَّلْبِ إِذَا احْتَمَلَ وُجُودَ الْمَاءِ وَعَدَمَهُ، أَمَّا إِنْ  
تَحَقَّقَ عَدَمُ الْمَاءِ، فَلَا يَلْزَمُ الطَّلْبُ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ابْنُ  
تَيْمِيَّةٍ. وَإِنْ ظَنَّ وجودَهُ؛ إِمَّا فِي رَحْلِهِ، أَوْ رَأَى خُضْرَةً وَنَحْوَهَا، وَجَبَ الطَّلْبُ،  
رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: إِنْجَمَاعًا. وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ وجودِهِ،  
فَالصَّحِيْحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، يَلْزَمُهُ الطَّلْبُ. نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَعَنْهُ،  
لَا يَلْزَمُهُ الطَّلْبُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ. ذَكَرَهَا فِي «التَّبَصُّرَةِ». فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ لُزُومُ  
الطَّلْبِ حَيْثُ قُنْنَا بِهِ، لَوْ رَأَى مَا يَشْكُكُ مَعَهُ فِي الْمَاءِ بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، عَلَى الصَّحِيْحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ. وَقِيلَ: لَا يَطْلُلُ كَمَا لَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: جَزَمَ بِهِ  
الأَصْحَابُ، خِلَافًا لِّظَاهِرِ كَلَامِ بَعْضِهِمْ.

فَانْدَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَلْزَمُهُ طَلَبُهُ مِنْ رَفِيقِهِ، عَلَى الصَّحِيْحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.  
وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ. اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ. وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ إِنْ دُلَّ عَلَيْهِ. اخْتَارَهُ  
المُصَنِّفُ. الثَّانِيَةُ، وَقْتُ الطَّلْبِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، فَلَا أَثَرَ لَطَلَبِهِ قَبْلَ ذَلِكَ،

يُقَالُ : لم يجد . إِلَّا لَمَنْ طَلَبَ ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ بِقُرْبِهِ مَاءٌ لَا يَعْلَمُهُ ، وَلَئِنَّهُ بَدَّلَ فَلَمْ يَجِزِ الْعُدُولُ إِلَيْهِ قَبْلَ طَلَبِ الْمُبْدِلِ ، كَالصِّيَامِ فِي الظُّهَارِ ، وَلَئِنَّهُ سَبَبٌ لِلصَّلَاةِ<sup>(١)</sup> مُحْتَضَرٌ بِهَا ، فَلَزِمَهُ الاجْتِهَادُ فِي طَلَبِهِ عِنْدَ الْإِعْوَازِ ، كَالْقِبْلَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَصِفَةُ الطَّلَبِ أَنْ يَطْلُبَ فِي رَحْلِهِ ، وَمَا قُرْبَ مِنْهُ ، وَإِنْ رَأَى خُضْرَةً أَوْ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى الْمَاءِ قَصَدَهُ فَاسْتَبْرَأَهُ ، وَإِنْ كَانَ بِقُرْبِهِ رَبْوَةٌ أَوْ شَيْءٌ قَائِمٌ أَتَاهُ فَطَلَبَ عِنْدَهُ ، وَيَنْظُرُ [ ٧٩/١ ] وَرَأَاهُ وَأَمَامَهُ ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ رُقْفَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهِمْ طَلَبَ مِنْهُمْ ، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ لَهُ خَبْرَةٌ بِالْمَكَانِ سَأَلَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَيَسَّمْ ، فَإِنْ دُلَّ عَلَى مَاءٍ قَرِيبٍ لَزِمَهُ قَصْدُهُ ، مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ ، أَوْ يَخْشَى فَوَاتَ رُقْفَتِهِ ، وَلَمْ يَفِتِ الْوَقْتُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

وَيَلْزِمُهُ الطَّلَبُ لَوْ قَرُبَ كُلُّ صَلَاةٍ بِشَرْطِهِ .

فَائِدَةٌ : قَوْلُهُ : لَزِمَهُ طَلَبُهُ فِي رَحْلِهِ ، وَمَا قُرْبَ مِنْهُ . صِفَةُ الطَّلَبِ ؛ أَنْ يُفْتَشَّ فِي رَحْلِهِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ، وَيَسْأَلَ رُقْفَتَهُ عَنْ مَوَارِدِ مَاءٍ ، أَوْ عَنْ مَاءٍ مَعَهُمْ لِيَسْغُوهُ لَهُ ، أَوْ يَشْدُوهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَمِنْ صِفَتِهِ ؛ أَنْ يَسْعَى عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ ، وَأَمَامَهُ وَوَرَاءَهُ ، إِلَى مَا قُرْبَ مِنْهُ ، مِمَّا عَادَةُ الْقَوَافِلِ السَّعْيُ إِلَيْهِ لَطَلَبِ الْمَاءِ وَالْمَرْغَى ، وَإِنْ رَأَى خُضْرَةً أَوْ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى الْمَاءِ ، قَصَدَهُ فَاسْتَبْرَأَهُ ، وَإِنْ رَأَى نَشْرًا أَوْ حَائِطًا ، قَصَدَهُ وَاسْتَبَانَ مَا عِنْدَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَهُوَ عَادِمٌ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَائِرًا طَلَبَهُ أَمَامَهُ . قَالَ فِي «الرُّعَايَةِ» : وَإِنْ ظَنَّهُ فَوْقَ جَبَلٍ بِقُرْبِهِ غَلَاةٌ ، وَإِنْ ظَنَّهُ وَرَاءَهُ فَوُجْهَانِ ، مَعَ أَمْنِهِ الْمَذْكُورِ فِيهِمَا .

قوله : فَإِنْ دُلَّ عَلَيْهِ قَرِيبًا ، لَزِمَهُ قَصْدُهُ . يَعْنِي إِذَا دَلَّهُ ثَقَّةٌ . وَهَذَا صَحِيحٌ ، لَكِنْ

(١) فِي م : « فِي الصَّلَاةِ » .

الشرح الكبير

**فصل :** وإثما يكون الطلب بعد الوقت ، فإن طلب قبله ، لزمه إعادة الطلب بعده . ذكره ابن عقييل ؛ لأنه طلب قبل المخاطبة بالتيمم ، فلم يسقط فرضه ، كالشفيع إذا طلب الشفعة قبل البيع . وإن طلب بعد الوقت ، ولم يتيمم عقيب ، جاز التيمم بعد ذلك من غير تجديد طلب .

**فصل :** إذا كان معه ماء فأراقه قبل الوقت ، أو مرَّ بماء قبل الوقت ، فتجاوزته ، وعديم الماء في الوقت ، صلى بالتيمم من غير إعادة . وهو قول

لو خاف فوات الوقت ، لم يلزمه ، على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، الإنصاف وكلام المصنف مقيّد بذلك . وعنه ، يلزمه .

(الفائدة : القريب ما عدّ قريباً عرفاً ، على الصحيح . جزم به في « الفروع » ، و « تذكرة ابن رزين » . وقيل : ميل . وقيل : قرسح . وهو ظاهر كلام أحمد . وقيل : ما تتردّد القوافل إليه في المرعى ونحوه . قال المجذّب ، وتبعه ابن عبيدان ، وصاحب « مجمع البحرين » : وهو أظهر . وفسّروه بالعرف . وقيل : ما يلحقه القوث . ذكر الأخيرين في « التلخيص » ، وذكر الأربعة ابن تميم . وقيل : مدّ بصره . ذكره في « الرعاية » .

تنبيه : مفهوم قوله : قريباً . أنه لا يلزمه قصده إذا كان بعيداً ، وهو صحيح ، وهو المذهب مطلقاً . وعنه ، يلزمه<sup>(١)</sup> إن لم يخف فوات الوقت . قال في « التلخيص » : ومن أصحابنا من أطلق من غير اشتراط القرب . قال : وكلامه محمول عندى على القرب . وقيل : وأطلقهما ابن تميم .

فوائد : إحداهما ، لو خرج من بلده إلى أرض من أعماله لحاجة ؛ كالجرائة ، والاختطاب ، والاختشاش ، والصيّد ، ونحو ذلك حمل الماء ، على الصحيح من

الشافعي . وقال الأوزاعي : إن ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ ، كَقَوْلِنَا<sup>(١)</sup> ،  
وإِلَّا صَلَّى بِالتَّيْمُمِ<sup>(٢)</sup> . وعليه الإعادة ؛ لَأَنَّهُ مُفْرَطٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ  
عليه اسْتِعْمَالُهُ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ . فَأَمَّا إِنْ أَرَأَى  
الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ ، أَوْ مَرَّ بِهِ فِي الْوَقْتِ فَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ ، ثُمَّ عَدِمَ الْمَاءَ ، تَيَمَّمَ  
وَصَلَّى . وَفِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُعِيدُ ؛ لَأَنَّهُ صَلَّى بِتَيَمُّمٍ  
صَحِيحٍ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَرَأَاهُ قَبْلَ الْوَقْتِ . وَالثَّانِي ، يُعِيدُ ؛ لَأَنَّهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ  
الصَّلَاةُ بِوُضُوءٍ ، وَهُوَ قُوَّةُ الْقُدْرَةِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَبَقِيَ فِي عَهْدَةِ الْوَاجِبِ ،

المذهب . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا يَحْمِلُهُ . فَعَلَى الْمَنْصُوصِ ، يَتَيَمَّمُ إِنْ فَاتَتْ حَاجَتُهُ  
بُرْجُوعَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُمُ . وَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّيْمُمِ لَا  
يُعِيدُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُعِيدُ ؛ لَأَنَّهُ كَالْمُقِيمِ .

<sup>(٣)</sup> وَمَحَلُّ هَذَا<sup>(٣)</sup> إِذَا أُمِنَ كُنْهَ حَمْلُهُ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ حَمْلُهُ ، وَلَا الرَّجُوعُ لِلْوُضُوءِ  
إِلَّا بِتَقْوِيَةٍ حَاجَتِهِ ، فَلَهُ التَّيْمُمُ وَلَا إِعَادَةٌ عَلَيْهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
وَقِيلَ : بَلَى . وَلَوْ كَانَتْ حَاجَتُهُ فِي أَرْضٍ قَرِيبَةٍ أُخْرَى ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَتْ  
قَرِيبَةً . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَرَّ بِمَاءٍ قَبْلَ الْوَقْتِ ، أَوْ كَانَ مَعَهُ فَأَرَأَاهُ  
ثُمَّ دَخَلَ الْوَقْتُ وَعَدِمَ الْمَاءَ ، صَلَّى ( ١٠٢/١ ) بِالتَّيْمُمِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَرَّ بِهِ فِي الْوَقْتِ  
وَأُمِنَ الْوُضُوءَ ، قَالَ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ : وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ ، أَوْ كَانَ مَعَهُ فَأَرَأَاهُ فِي  
الْوَقْتِ ، أَوْ بَاغَهُ فِي الْوَقْتِ ، أَوْ وَهَبَهُ فِيهِ ، حَرَّمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِإِزَاعٍ ، وَلَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ  
وَالْهَبَةُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ ، وَأَبُو  
الْمَعَالِي ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قَالَ

(١) زيادة من : تش .

(٢) بعده في م : « من غير إعادة كقولنا وإلا صلى بالتيمم » .

(٣ - ٣) في الأصل : « فوائد أحدهما هذه » .

وإن وَهَبَهُ بعدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لم تَصِحَّ الْهَبَةُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ تَصِحَّ هِبَتُهُ ، كَالْأَضْحِيَّةِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ تَصِحَّ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . فَإِنْ تَيَمَّمَ مَعَ بَقَاءِ الْمَاءِ لم يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ الْمَوْهُوبُ لَهُ<sup>(١)</sup> ، فَهُوَ كَالْوَأَرَقَةِ ، إِلَّا أَنْ يَهَبَهُ لِمُحْتَاجٍ إِلَى شُرْبِهِ مِنَ الْعَطَشِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

فِي « الْفُرُوعِ » : أَشْهَرُهَا لَا يَصِحُّ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : لم يَصِحَّ فِي أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ ؛ وَذَلِكَ لِتَعَلُّقِ حَقِّ اللَّهِ بِهِ ، فَهُوَ عَاجِزٌ عَنْ تَسْلِيمِهِ شَرْعًا .<sup>(٢)</sup> قُلْتُ : فَيُعَالَى بِهَا<sup>(٣)</sup> . وَقِيلَ : يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ . وَهُوَ اخْتِمَالُ لابْنِ عَقِيلٍ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَائِقِ » فِيهِمَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْهَبَةِ ، فِي « التَّلْخِصِ » . وَيَأْتِي إِذَا آثَرَ أَبُوهُ بِالْمَاءِ آخِرَ الْبَابِ . الثَّالِثَةُ : لو تَيَمَّمَ وَصَلَّى بعدَ إغْدَامِ الْمَاءِ ، فِي مِثَالَةِ الْإِرَاقَةِ وَالْمُرُورِ وَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ ، أَوْ وَهَبَ لَهُ مَاءً فَلَمْ يَقْبَلْهُ ، وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى بعدَ مَا تَلَفَ ، ففِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « ابْنِ رَزِينَ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » .<sup>(٤)</sup> وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْإِرَاقَةِ وَالْهَبَةِ ، فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الصُّغِيرِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْإِرَاقَةِ ، وَالْمُرُورِ ، فِي « الْفَائِقِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ »<sup>(٥)</sup> . جَزَمَ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، بِالْإِعَادَةِ فِي الْإِرَاقَةِ ، وَالْهَبَةِ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، فِي الْمُرُورِ بِهِ وَالْإِرَاقَةِ ، وَفِي « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » فِي الْمُرُورِ بِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : فَإِنْ تَيَمَّمَ مَعَ بَقَاءِ الْمَاءِ لم يَصِحَّ ، وَإِنْ كَانَ بعدَ تَصَرُّفِهِ ، فَهُوَ كَالْإِرَاقَةِ . وَنَصَّ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » عَلَى عَدَمِ الْإِعَادَةِ فِي الْكُلِّ . وَقِيلَ : يُعِيدُ أَنْ أَرَقَهُ ، وَلَا يُعِيدُ أَنْ مَرَّ بِهِ . وَأُطْلِقَهُنَّ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ .

(١) سَقَطَتْ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : .

المقنع وإن نَسِيَ الْمَاءَ بِمَوْضِعٍ يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ وَتَيَمَّمَ لَمْ يُجْزِئْهُ .

الشرح الكبير

١٧٣ - مسألة : ( وإن نَسِيَ الْمَاءَ بِمَوْضِعٍ يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَتَيَمَّمَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ) نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَقَطَعَ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ ، وَقَالَ : هَذَا وَاجِدٌ لِلْمَاءِ . وَرَوَى عَنْهُ التَّوَقُّفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . وَهُوَ آخِرُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ الْمُثَنِّرِ : يُجْزِئُهُ . وَعَنْ مَالِكٍ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يُعِيدُ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ النَّسْيَانِ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ، أَشَبَّهَ الْعَادِمَ . وَلَنَا ، أَنَّهَا طَهَارَةٌ تَجِبُ مَعَ الذِّكْرِ ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِالنَّسْيَانِ ، كَالْوَصَلِيِّ نَاسِيًا لِحَدِيثِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ ، أَوْصَلَى الْمَاسِيحُ ، ثُمَّ بَانَ لَهُ انْقِضَاءُ [ ٧٩/١ ظ ] مُدَّةِ الْمَسْحِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَيُفَارِقُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُفَرِّطٍ ، وَهَهُنَا هُوَ <sup>(١)</sup> مُفَرِّطٌ بِتَرْكِ الطَّلَبِ .

الإنصاف

قوله : وإن نَسِيَ الْمَاءَ بِمَوْضِعٍ يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ وَتَيَمَّمَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَهْلُورُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْأَثَرَمِ ، وَمُتَهَنَّا ، وَصَالِحِ ، وَابْنِ الْقَاسِمِ <sup>(٢)</sup> ، كَمَا لَوْ نَسِيَ الرُّقْبَةَ فَكَفَّرَ بِالصَّنِيَامِ . وَعَنْهُ ، يُجْزِئُ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْمُعْجَرِدِ » ، فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، وَالْأَمْدِيِّ ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، التَّوَقُّفُ . حَكَاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ .

فائدة : الجَاهِلُ بِهِ كَالنَّاسِيِ .

تنبيه : محلُّ كلامِ الْمُصَنِّفِ فيما إذا ظَهَرَ الْمَاءُ بِمَوْضِعٍ يَظْهَرُ بِهِ تَفْرِيطُهُ

(١) سقطت من : م .

(٢) أحمد بن القاسم ، صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام ، حدث عن أبي عبيد ، وعن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أشياء كثيرة من مسأله ، وكان من أهل العلم والفضل . تاريخ بغداد ٣٤٩/٤ ، طبقات الحنابلة ٥٦ ، ٥٥/١ .

**فصل :** وإن ضَلَّ عن رَحْلِهِ الذى فيه الماء ، أو كان يَعْرِفُ بِئْرًا فاضَاعَتْ عنه ، ثم وَجَدَهَا ، فقال ابنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَالنَّاسِي . والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . وهو قولُ الشافعى ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ لِلْمَاءِ ، فَيَدْخُلُ فِي غُومٍ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ . ولَأَنَّهُ غَيْرُ مُفَرِّطٍ ، بِخِلَافِ النَّاسِي . وإن كان الماءُ مع عَبْدِهِ ، فَتَسَيَّهَ الْعَبْدُ حَتَّى صَلَّى سَيِّدُهُ ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كَالنَّاسِي ، واحْتَمَلَ أَنْ لَا يُعِيدَ ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْ غَيْرِهِ . فَإِنْ صَلَّى ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ بِقَرْبِهِ بِئْرٌ أَوْ مَاءٌ ، فَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامُهَا ظَاهِرَةً ، فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ؛ لَأَنَّهُ مُفَرِّطٌ ، وَإِنْ كَانَتْ خَفِيَّةً ، وَطَلَّبَ فَلَمْ يَجِدْهَا ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِعَدَمِ التَّفْرِيطِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وتَقْصِيرُهُ فِي طَلَبِهِ ؛ بِأَنْ يَجِدَهُ فِي رَحْلِهِ وَهُوَ فِي يَدِهِ ، أَوْ يَبْئُرُ بِقَرْبِهِ أَعْلَامُهَا ظَاهِرَةً ، فَأَمَّا إِنْ ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ وَفِيهِ الْمَاءُ وَقَدْ طَلَبَهُ ، أَوْ كَانَتْ الْبُئْرُ أَعْلَامُهَا خَفِيَّةً وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ التَّيَمُّمُ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِعَدَمِ تَفْرِيطِهِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقِيلَ : يُعِيدُ . واختاره القاضي في الْبُئْرِ ، فِي مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، « فِيمَا إِذَا ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ » . وَأَمَّا إِذَا أُذْرِجَ الْمَاءُ فِي رَحْلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ ، أَوْ ضَلَّ مَوْضِعَ الْبُئْرِ الَّتِي كَانَ يَعْرِفُهَا ، فَقِيلَ : لَا يُعِيدُ . اختاره أَبُو السَّمْعَالِي ، فِي « النَّهَائَةِ » ، فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، فَقَالَ : الصَّحِيحُ الَّذِي نَقَطَعُ بِهِ أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مُفَرِّطًا . وَصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، فِي الثَّانِيَةِ ، وَكَذَلِكَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقِيلَ : يُعِيدُ . واختاره وَصَحَّحَهُ السَّجْدُ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، فِي الْأُولَى . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ فِيهَا . وَقَدَّمَ ابْنُ رَزِينٍ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ كَالنَّاسِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي الثَّانِيَةِ ، فِي

المقنع وَيَجُوزُ التَّيْمُّ لِجَمِيعِ الْأَحْدَاثِ، وَلِلنَّجَاسَةِ عَلَى جُرْحٍ تَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا .

الشرح الكبير

١٧٤ - مسألة : ( وَيَجُوزُ التَّيْمُّ لِجَمِيعِ الْأَحْدَاثِ ، وَلِلنَّجَاسَةِ عَلَى جُرْحٍ تَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا ) يَجُوزُ التَّيْمُّ لِلْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ عِلْمَانَهُ ، إِذَا وَجَدَتِ الشَّرَائِطُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ . وَيَجُوزُ لِلجَنَابَةِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عَلِيٌّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعُمَرُو بْنُ الْعَاصِ ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ، وَعَمَّارٌ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَا يَرَى التَّيْمَّ لِلجُنْبِ ،

الإنصاف « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْأَوَّلَى فِي « الرَّعَايَةِ » . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَاءُ مَعَ غَيْبِهِ وَلَمْ يُعْلَمْ بِهِ السَّيِّدُ ، وَنَسِيَ الْعَبْدُ أَنْ يُعْلِمَهُ حَتَّى صَلَّى بِالتَّيْمِ ، فَقِيلَ : لَا يُعِيدُ ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْ غَيْرِهِ . وَقِيلَ : هُوَ كِنَسْيَانِهِ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : يُعِيدُ إِذَا جَهَلَ الْمَاءَ ، فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ رَزِينٍ » .

قوله : وَيَجُوزُ التَّيْمُّ لِجَمِيعِ الْأَحْدَاثِ ، وَلِلنَّجَاسَةِ عَلَى جُرْحٍ تَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا . يَجُوزُ التَّيْمُّ لِجَمِيعِ الْأَحْدَاثِ بِلاِ نِزَاعٍ ، وَيَجُوزُ التَّيْمُّ لِلنَّجَاسَةِ عَلَى جُرْحٍ تَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا ، وَلَعَدِمَ الْمَاءُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ فَهَمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ لَهَا . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ لَا يَجِبُ التَّيْمُّ لِنَجَاسَةِ الْبَدَنِ مُطْلَقًا ، وَنَصَرَهُ شَيْخُنَا ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ . انْتَهَى . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يُشْرَعُ التَّيْمُّ لِنَجَاسَةِ الْبَدَنِ لَعَدِمَ الْمَاءُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : قَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَقْتَضِي لِنَجَاسَةِ أَصْلًا ، بَلْ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ .



الشرح الكبير

وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ عُمَرَ<sup>(١)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَالذَّلِيلُ عَلَى إِبَاحَتِهِ مَا رَوَى  
عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا، لَمْ يُصَلِّ مَعَ  
الْقَوْمِ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟» فَقَالَ:  
أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، وَلَا مَاءَ. فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ». مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ<sup>(٣)</sup>، وَعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ<sup>(٤)</sup>، وَحَدِيثُ صَاحِبِ  
الشَّجَّةِ<sup>(٥)</sup>، وَلَأَنَّهُ حَدَّثَ أَشْبَهَ الْحَدَّثِ الْأَصْعَرَ. وَحُكْمُ الْحَائِضِ إِذَا  
انْقَطَعَ دَمُهَا حُكْمُ الْجُنُبِ.

**فصل:** وَيَجُوزُ التَّيْمُمُ لِلنَّجَاسَةِ عَلَى بَدَنِهِ إِذَا عَجَزَ عَنْ غَسْلِهَا؛ لِحَوْفِ  
الضَّرَرِ، أَوْ لَعَدَمِ<sup>(٦)</sup> الْمَاءِ، قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْجُنُبِ، يَتَيَمَّمُ. رَوَى  
نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يَمْسَحُهَا  
بِالتُّرَابِ وَيُصَلِّي؛ لِأَنَّ طَهَارَةَ النَّجَاسَةِ إِنَّمَا تَكُونُ فِي مَحَلِّ النَّجَاسَةِ دُونَ  
غَيْرِهِ. وَقَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ: لَا يَتَيَمَّمُ لِلنَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا وَرَدَ  
بِالتَّيْمُمِ لِلْحَدَثِ، وَغَسْلُ النَّجَاسَةِ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْعَسْلَ إِنَّمَا يَكُونُ

الإنصاف

(١) في الأصل: «ابن عمر».

(٢) أخرجه البخاري، في: باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، وباب حدثنا عبدان، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٣/١، ٩٦. ومسلم، في: باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٧٤/١. كما أخرجه النسائي، في: باب التيمم بالصعيد، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٣٩/١. والدارمي، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٣٤/٤.

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٦٦.

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٣.

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٧.

(٦) في م: «عدم».

في محلّ النجاسة دون غيره ، ولأنّ مقصود الغسل إزالة النجاسة ، ولا يحصل ذلك بالتيمم . ووجه الأول ، قوله عليه السلام : « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ »<sup>(١)</sup> . وقوله : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا [ ١/ ٥٨ ] وَطَهُورًا »<sup>(٢)</sup> . ولأنّها طهارة في البدن تُراد للصلاة ، فجاز لها التيمم قياساً على الحدث . ويُفارق الغسل التيمم ؛ فإنّه في طهارة الحدث يؤتى به في غير محله ، فيما إذا تيمم لجرح في رجله ، بخلاف الغسل . قولهم : لم يردّ به الشرع . قلنا : هو داخل في عموم الأخبار . إذا ثبت هذا ، فتيمم وصلى ، فهل تلتزمه الإعادة ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا تجب عليه الإعادة ؛ لأنّه أتى بما أمر به . والثانية ، تجب عليه ؛ لأنّه صلى مع النجاسة ، أشبه إذا لم يتيمم . واختار أبو الخطاب وجوب الإعادة فيما إذا تيمم لعدم الماء ، بخلاف ما إذا كانت النجاسة على جرح ؛ لأنّه خائف للضرر باستعمال الماء ، أشبه المريض . وقال أصحابنا : لا تلتزمه الإعادة فيها ؛ لقوله عليه السلام : « التُّرابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ » . وقياساً على طهارة الحدث ، وكما لو تيمم للنجاسة على الجرح عند أبي الخطاب . فأما إن كانت النجاسة على ثوبه ، لم يتيمم لها ؛ لأنّ التيمم طهارة في البدن ، فلا تنوب عن غير البدن ، كالغسل .

**فصل : إذا ثبت أنّه تيمم للنجاسة ، فقال القاضي : يحتمل أن لا يحتاج**

(١) أخرجه الترمذی ، في : باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذی ١٩٢/١ . والإمام أحمد ، في : للسند ١٨٠/٥ . وانظر المغنی ١٩/١ .  
(٢) تقدم تخريجه في ٣٤/١ .

وَأِنْ تَيَمَّمَ لِلنَّجَاسَةِ لِعَدَمِ الْمَاءِ وَصَلَّى ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، إِلَّا الْمَنَعُ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ .

الشرح الكبير

إِلَى نِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ غَسْلَهَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ ، كَذَلِكَ التَّيَمُّمُ لَهَا ، وَقِيَاسًا عَلَى الْأَسْتِجْمَارِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُشْتَرَطَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَائْتِمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ التَّيَمُّمَ طَهَارَةٌ حُكْمِيَّةٌ ، وَغَسْلُ النَّجَاسَةِ بِالْمَاءِ طَهَارَةٌ عَيْنِيَّةٌ ، فَجَازَ أَنْ تُشْتَرَطَ النِّيَّةُ فِي الْحُكْمِيَّةِ دُونَ الْعَيْنِيَّةِ ؛ لِمَا يَبْتَنِيهِمَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ .

**فصل :** وَإِنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ وَحَدَّثَ ، وَمَعَهُ مَاءٌ يَكْفِي أَحَدَهُمَا حَسْبُ ، قَدَّمَ غَسْلَ النَّجَاسَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ لِلْحَدَّثِ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالتَّيَمُّمُ لِلنَّجَاسَةِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ . وَإِنْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ عَلَى نَوْبِهِ ، قَدَّمَ غَسْلَهَا ، وَتَيَمَّمَ لِلْحَدَّثِ . وَحَكَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَدْعُ الثُّوبَ وَيَتَوَضَّأُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ ، وَالْوُضُوءُ أَشَدُّ مِنَ الثُّوبِ . وَحَكَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، عَنْ حَمَادٍ فِي الدَّمِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّهُ إِذَا قَدِمَتْ نَجَاسَةُ الْبَدَنِ مَعَ أَنَّ لِلتَّيَمُّمِ فِيهَا مَدْخَلًا ، فَتَقْدِيمُ طَهَارَةِ الثُّوبِ وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا مَدْخَلٌ أَوْلَى . وَإِنْ اجْتَمَعَ نَجَاسَةٌ عَلَى الثُّوبِ ، وَنَجَاسَةٌ عَلَى الْبَدَنِ ، غَسَلَ الثُّوبَ ، وَتَيَمَّمَ لِنَجَاسَةِ الْبَدَنِ ؛ لِأَنَّ لِلتَّيَمُّمِ فِيهَا مَدْخَلًا .

قوله : وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلنَّجَاسَةِ لِعَدَمِ الْمَاءِ وَصَلَّى ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> إِلَّا عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ <sup>(٣)</sup> . يَعْنِي إِذَا كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ

(١) تقدم تخريجہ فی صفحہ ١٥١ .

(٢ - ٣) زیادة من : .

مَنْ تَيَمَّمَ لِلنَّجَاسَةِ عَلَى بَيْدَنِهِ إِعَادَةً لِعَدَمِ الْمَاءِ ، سَوَاءَ كَانَتْ عَلَى جُرْحٍ أَوْ غَيْرِهِ ،  
وعليه جماهير الأصحاب ، ونصَّ عليه . قال في « الفروع » : اختاره الأكثر . قال  
الشارحُ : قاله أصحابنا . وكذا قال في « الهداية » ، وغيرها . قال ابنُ عُيَيْدَانَ :  
وهو الصحيحُ والمنصوصُ عن أحمد . قال في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » [ ٥٢ / ١ ظ ] :  
هذا أصحُّ الروايتين . قال في « النَّظْمِ » : هذا أشهرُ الروايتين . قال في « تَجْرِيدِ  
الْعِنَايَةِ » : لا يُعِيدُ عَلَى الظَّاهِرِ . قال ابنُ تَيْمِيَّةٍ : لا إِعَادَةَ ، نصَّ عليه . اختاره ابنُ  
عَبْدُوسُورٍ في « تَذَكُّرَتِهِ » ، والشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وجزَّاهُ في « الْوَجِيزِ » ، وغيره .  
وقدَّمه في « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ،  
و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وغيرهم . وجزَّاهُ في « الْهَدَايَةِ » ، فيما إذا  
كان على جُرْحِهِ نَجَاسَةٌ تَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا . وعند أبي الحُطَّابِ عليه : الإِعَادَةُ ؛ يَعْنِي إِذَا  
تَيَمَّمَ لِلنَّجَاسَةِ لِعَدَمِ الْمَاءِ . وهو رواية عن أحمد . وذكر في « الْكَافِي » قَوْلُ أَبِي  
الْحُطَّابِ ، ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ فِي الإِعَادَةِ رَوَاتَانِ . وعنه ، يُعِيدُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ . وعنه ،  
يُعِيدُ فِي الْحَضَرِ . وَأُطْلِقَ الإِعَادَةُ مُطْلَقًا ، وَعَدَمُهَا مُطْلَقًا ، فِي « الْفَاتِقِ » .  
تنبه : قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : وَإِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ يَبْدَنِهِ نَجَاسَةً مَاءً تَيَمَّمَ لَهَا ، فَإِنْ  
عَدِمَ الثَّرَابَ صَلَّى ، وَفِي الإِعَادَةِ رَوَاتَانِ ، فَإِنْ قُلْنَا : يُعِيدُ . فَهَلْ يُعِيدُ إِذَا تَيَمَّمَ لَهَا ؟  
عَلَى وَجْهَيْنِ . <sup>(١)</sup> انْتَهَى . وَالصَّحِيحُ عَدَمُ الإِعَادَةِ . قَالَ الْمَجْدُ : نصَّ عليه .  
وشهره النَّاطِمُ . وصحَّحه في « تَضْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » ، وَبِاثْنَاخِذِ عَدَمِ الْمَاءِ  
وَالثَّرَابِ <sup>(٢)</sup> . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : الْخِلَافُ فِي الإِعَادَةِ هُنَا فَرَعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ  
الإِعَادَةِ إِذَا صَلَّى بِنَجَاسَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَتِهَا مِنْ غَيْرِ تَيَمُّمٍ ، ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .  
وقال بعضهم : لَا يَتَيَمَّمُ لِنَجَاسَةٍ أَصْلًا ، بَلْ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، وَفِي الإِعَادَةِ  
رَوَاتَانِ . وَقَالَ ابْنُ عُيَيْدَانَ ، بَعْدَ أَنْ حَكَى الْخِلَافَ فِي الإِعَادَةِ إِذَا تَيَمَّمَ لِلنَّجَاسَةِ

وَأِنْ تَيَّمَّ فِي الْحَضَرِ خَوْفًا مِنَ الْبَرْدِ وَصَلَّى ، فَفِي وُجُوبِ  
الْإِعَادَةِ رَوَاتَانِ .

١٧٥ - مسألة : [ ٨٠/١ ط ] ( وَإِنْ تَيَّمَّ فِي الْحَضَرِ خَوْفًا مِنَ الْبَرْدِ  
وَصَلَّى ، فَفِي وُجُوبِ الْإِعَادَةِ رَوَاتَانِ ) إحداهما ؛ تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ؛

لعدم الماءِ وصلَّى : هذان الوجهان قرع على رواية إيجاب الإعادة على مَنْ صَلَّى  
بالتَّجَاسَةِ عاجزاً عن إزالتها ، وعن التَّيْمُّ لَهَا ، فَأَمَّا إِذَا قُلْنَا : لَا إِعَادَةَ هُنَاكَ . فَلَا  
إِعَادَةَ مَعَ التَّيْمُّ ، وَجْهًا وَاحِدًا . انتهى .

تنبيه : مفهوم قوله : ويجوز التَّيْمُّ لجميع الأعداء ، والتَّجَاسَةِ على جُرح .  
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ لِلتَّجَاسَةِ عَلَى نَوْبِهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : متى قُلْنَا : يُجْزِي ذَلِكَ أَسْفَلُ الْخُفِّ وَالْجِذَاءِ مِنَ  
التَّجَاسَةِ بِالْأَرْضِ . فقد دخل الجامدُ في غيرِ الْبَدَنِ . قال في « الرُّعَايَةِ » : وقيل :  
يجوزُ ذلك . وهو بعيدٌ . قال ابنُ عُيَيْدَانَ : أَرَادَ بِذَلِكَ قَوْلَ ابْنِ عَقِيلٍ . قال في  
« الفُرُوعِ » : وحكى قوله . انتهى . وَأَمَّا الْمَكَانُ فَلَا يَتَيَّمُّ لَهُ قَوْلًا وَاحِدًا . وَيَأْتِي  
إِذَا كَانَ مُحْدِثًا وَعَلَيْهِ نَجَاسَةٌ ، هَلْ يُجْزِي تَيْمُّ وَاحِدٌ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ تَجِبُ النَّيَّةُ لِلتَّيْمِّ  
لِلتَّجَاسَةِ أَمْ لَا ؟

قوله : يَجِبُ تَعْيِينُ النَّيَّةِ لِمَا يَتَيَّمُّ لَهُ مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ .

فائدة : يُلْزَمُهُ قَبْلَ التَّيْمِّ أَنْ يُخَفَّفَ مِنَ التَّجَاسَةِ مَا أَمْكَنَهُ ، بِمَسْحِهِ ، أَوْ حَتَّهُ  
بِالْتُّرَابِ ، أَوْ غَيْرِهِ . قَالَه الْأَصْحَابُ . قال في « الْمُسْتَوْعِبِ » : يَمْسَحُهَا بِالتُّرَابِ  
حَتَّى لَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ .

قوله : وَإِنْ تَيَّمَّ فِي الْحَضَرِ خَوْفًا مِنَ الْبَرْدِ وَصَلَّى ، فَفِي وُجُوبِ الْإِعَادَةِ  
رَوَاتَانِ . يعنى إِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ التَّيْمِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي

لأنَّ الحَضَرَ مِطْنَةُ إِسْنَاخِ الْمَاءِ ، وَدُخُولِ الْحَمَامَاتِ ، فَهُوَ عُذْرٌ نَادِرٌ ،  
بِخِلَافِ السَّفَرِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَائِفٌ ، أَشْبَهَ الْمَرِيضَ  
وَالْمُسَافِرَ .

« الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،  
وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،  
وغيرهم ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ،  
وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « ابْنِ رَزِينِ » . قَالَ فِي « النَّظْمِ » : هَذَا أَشْهُرُ الْقَوْلَيْنِ . قَالَ فِي  
« إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : لَمْ يُعَدَّ عَلَى الْأَظْهَرِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ  
عَبْدُوسَ ، فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ،  
وَ « الْفَاتِقِ » . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ، كَالْقَدْرَةِ عَلَى  
تُسْنِيهِهِ . قَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » : أَعَادَ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ .

تَنْبِيهِ : مَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَوْ تَيَمَّمَ خَوْفًا مِنَ الْبَرْدِ فِي السَّفَرِ ، أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ  
عَلَيْهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ،  
وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ،  
وغيرهم . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ . وَأَطْلَقَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ .  
تَنْبِيهِ : حَيْثُ قُلْنَا : يُعِيدُ هُنَا . فَهَلِ الْأَوَّلَى فَرْضُهُ ، أَوِ الثَّانِيَةُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ .  
وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ؛ أَحَدُهُمَا ، الْأَوَّلَى فَرْضُهُ .  
وَالثَّانِي ، الثَّانِيَةُ فَرْضُهُ . قُلْتُ : هَذَا الْأَوَّلَى ؛ وَإِلَّا لَمَا كَانَ فِي الْإِعَادَةِ فَائِدَةٌ .  
(ثُمَّ وَجَدْتُهُ جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » . وَنَقَلَهُ عَنِ الْقَاضِي <sup>(١)</sup> . وَيَأْتِي قَرِيبًا إِذَا  
عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ ، وَقُلْنَا : يُعِيدُ . هَلِ الْأَوَّلَى ، أَوِ الثَّانِيَةُ فَرْضُهُ ؟ .

وَلَوْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالثَّرَابَ صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، ..... المقنع

١٧٦ - مسألة : ( فَإِنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالثَّرَابَ ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ )  
 فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ  
 لَا يُصَلِّي حَتَّى يَقْدِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَبِي  
 حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا تُسْقَطُ الْقَضَاءُ ، فَلَمْ تَجِبْ ، كَصِيَامِ الْحَائِضِ .  
 وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُصَلِّي ، وَلَا يَقْضِي ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الطَّهَارَةِ ، فَلَمْ تَجِبْ  
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، كَالْحَائِضِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذِهِ رِوَايَةٌ مُنْكَرَةٌ عَنْ مَالِكٍ .  
 وَذَكَرَ عَنْ أَصْحَابِهِ قَوْلَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالثَّانِي ، يُصَلِّي

قوله : وَلَوْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالثَّرَابَ ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ،  
 وَجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ ، فَيَفْعَلُهَا وَجُوبًا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، وَعَلَيْهِ  
 الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ . وَعَنْهُ ، تُحْرَمُ الصَّلَاةُ حِينَئِذٍ فَيَقْضِيهَا . فَعَلَى  
 الْمَذْهَبِ ، لَا يَزِيدُ عَلَى مَا يُجْزَى فِي الصَّلَاةِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .  
 وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَتَوَجَّهُ لَوْ فَعَلَ مَا شِئَا ؛ لِأَنَّهُ لَا تُجْزَاهُ مَعَ الْعَجْزِ ، وَلِأَنَّ لَهُ  
 أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا يُجْزَى فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِمْ . قَالَ فِي « الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ » : لَهُ فِعْلُ ذَلِكَ  
 عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ جَزَمَ جَدُّهُ  
 وَجَمَاعَةُ بِخِلَافِهِ . (١) قُلْتُ : قَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » : يَقْرَأُ الْجُنُبُ  
 فِيهَا مَا يُجْزَى فَقَطْ (٢) . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » أَيْضًا : وَلَا يَتَنَفَّلُ . ثُمَّ قَالَ :  
 قُلْتُ : وَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا يُجْزَى فِي طُمَأْنِينَةٍ رُكُوعَ وَسُجُودَ ، وَقِيَامَ وَقُعُودَ ،  
 وَتَسْبِيحَ وَتَشَهُدَ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَقِيلَ : وَلَا [ ٥٣/١ ] يَقْرَأُ جُنُبٌ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ  
 فَرَضَ شَيْئًا مَعَ عَدَمِهَا . انْتَهَى . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَا يَقْرَأُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ إِنْ كَانَ  
 جُنُبًا .

## وَفِي الْإِعَادَةِ رِوَايَتَانِ .

المقنع

الشرح الكبير

ويعيدُ . ولنا ، ما رَوَى مسلمٌ في « صَحِيحِهِ »<sup>(١)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَنَسًا لَطَلَبَ قِلَادَةَ أَضَلَّتْهَا عَائِشَةُ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ ، فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضْوءٍ ، فَاتَّوَلَّ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ ، وَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ ، وَلَا أَمَرَهُمْ بِإِعَادَةٍ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ . وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطُ فَلَمْ تُؤَخَّرِ الصَّلَاةُ عِنْدَ غَدَمِهِ ، كَالسُّتْرَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَصَلَّى ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ أَوْ<sup>(٢)</sup> التُّرَابَ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ ؛ لِإِنَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ ، فَوَجِبَ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْمُعْهَدَةِ ، وَلِأَنَّهُ أَحَدُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ، فَسَقَطَ عِنْدَ الْعَجْزِ ، كَسَائِرِ شُرُوطِهَا . وَالثَّانِيَةُ ، تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ فَقَدَ شَرْطَ الصَّلَاةِ ، أَشَبَّهَ مَا لَوْ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ . وَالْأَوَّلَى أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَمَا قَاسُوا عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ .

الإِنصاف

قوله : وَفِي الْإِعَادَةِ رِوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِإِحْدَاهُمَا ، لَا يُعِيدُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهَا فِي « التَّنْصِيحِ » ، وَالْمُصَنَّفِ ، وَالشَّارِحِ ، وَالْمَجْدُ ،

(١) في : باب التيمم ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٩/١ . وأخرجه أيضا البخاري ، في : باب إذا لم يجد ماء ولا ترابا ، من كتاب التيمم ، وفي : باب فضل عائشة ، رضي الله عنها ، من كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، وفي : باب تفسير سورة النساء ، من كتاب التفسير ، وفي : باب استعارة الثياب للعروس وغيرها ، من كتاب النكاح ، وفي : باب استعارة القلائد ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٠٤٠٧/٦ ، ٥٧/٦ ، ٣٧/٥ ، ٩٢/١ . وأبو داود ، في : باب التيمم ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧٦/١ . والنسائي ، في : باب في من لم يجد الماء ولا الصعيد ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١٤٠/١ . وابن ماجه ، في : باب ماجاء في السبب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٨٨/١ . والدارمي ، في : باب التيمم مرة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٩٠/١ ، ١٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٧/٦ .

(٢) في م : ٥٥٠ .



فَأَمَّا قِيَاسُ أُنَى حَنِيفَةٍ عَلَى الْحَائِضِ فِي تَأْخِيرِ الصِّيَامِ ، فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَدْخُلُهُ التَّأْخِيرُ ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ يُؤَخَّرُ الصَّوْمَ دُونَ الصَّلَاةِ . وَلِأَنَّ عَدَمَ الْمَاءِ لَوْ قَامَ مُقَامَ الْحَيْضِ لَأَسْقَطَ الصَّلَاةَ بِالْكُلِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ الصَّلَاةِ عَلَى جَنْسِهَا أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهَا عَلَى الصَّوْمِ ، وَقِيَاسُ مَالِكٍ لَا يَصِحُّ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ قِيَاسَ الطَّهَارَةِ عَلَى شَرَائِطِ الصَّلَاةِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى الْحَائِضِ ، وَالْحَيْضُ عُذْرٌ مُعْتَادٌ يَتَكَرَّرُ ، وَالْعَجْزُ هَهُنَا عُذْرٌ نَادِرٌ ، فَلَا يَصِحُّ إِنْحَافُهُ [ ١٨١/١ ] بِالْحَيْضِ ؛ لِأَنَّ النَّادِرَ لَا يَشِقُّ إِجْبَابُ الْقَضَاءِ فِيهِ ، بِخِلَافِ الْمُعْتَادِ ، وَلِأَنَّهُ عُذْرٌ نَادِرٌ فَلَمْ يُسْقِطِ الْفَرَضَ ، كِنَيْسِيَّانِ الصَّلَاةِ وَفَقْدِ سَائِرِ الشُّرُوطِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وصاحبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » . قَالَ النَّاطِمُ : هَذَا الْمَشْهُورُ . الْإِنْصَافُ وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسَّ ، فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَنَصَرَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ نَاطِمُ « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ مِنْهَا . وَقَدَّمَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يُعِيدُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : أَعَادَ عَلَى الْأَقْيَسِ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » : وَأَعَادَ فِي رَوَايَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِالْإِعَادَةِ ، لَوْ وَجَدَ ثَرَابًا ، تَيَمَّمَ وَأَعَادَ عَلَى الصَّحِيحِ . نَصَّ عَلَيْهِ . زَادَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : يَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ . وَقِيلَ : لَا يُعِيدُ بُوْجْدَانِ الثَّرَابِ . فَعَلِيَ الْمُنْصَوِّرُ . إِنْ قَدَّرَ فِيهَا عَلَيْهِ ، خَرَجَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ، فَهُوَ كَمُتَيَمِّمٍ يَجِدُ الْمَاءَ ، عَلَى مَا يَأْتِي .

فَوَالِدٌ ؛ مِنْهَا ، عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِعَادَةِ ، الثَّانِيَةُ قَرَضَهُ عَلَى الصَّحِيحِ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ

وَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا بِتُرَابٍ طَاهِرٍ لَهُ غُبَارٌ يَعْلَقُ بِالْيَدِ ، .....

١٧٧ - مسألة : ( وَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا بِتُرَابٍ طَاهِرٍ لَهُ غُبَارٌ يَعْلَقُ بِالْيَدِ ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ

تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالَى : وَقِيلَ : الْأَوَّلَى قَرَضُهُ . وَقِيلَ : « هُمَا قَرَضُهُ » . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ثَقْيَى الدِّينِ فِي « شَرْحِ الْمُعْتَدَةِ » . وَقِيلَ : إِحْدَاهُمَا قَرَضُهُ لَا بَعَيْنِيهَا . وَمِنْهَا ، لَوْ أَخَذْتَ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا ، بَنَوْهُ أَوْ غَيْرِهِ فِي الصَّلَاةِ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . التَّرَمُّزُ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَقِيلَ : إِنْ وَجَدَ الْمُصَلِّي الْمَاءَ أَوْ التُّرَابَ ، وَقُلْنَا : تُعَادُ مَعَ دَوَامِ الْعَجْزِ . خَرَجَ مِنْهَا ، وَالْأَوَّلَى أَنَّهَا إِنْ شَاءَ . وَقَالَ أَيْضًا : وَهَلْ تُبْطَلُ صَلَاتُهُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَهُوَ فِيهَا ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ . قُلْتُ : الْأَوَّلَى عَدَمُ الْبُطْلَانِ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَهُوَ فِيهَا . وَقَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : وَمَنْ صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، اخْتَصَّ مُبْطَلُهَا بِحَالَةِ الصَّلَاةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَتُبْطَلُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ إِذَا لَمْ يُغَسَّلْ ، وَلَا يَتَيَمَّمُ بِغَسْلِهِ مُطْلَقًا ، وَتُعَادُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِهِ ، وَالْأَصَحُّ : وَبِالتَّيْمُمِ . وَيَجُوزُ تَبَشُّهُ لِأَحَدِهِمَا مَعَ أَمْنِ نَفْسَيْهِ . وَمِنْهَا ، لَوْ كَانَ بِهِ قُرُوحٌ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهَا مَسَّ الْبَشَرَةِ بِوَضْعِهِ وَلَا تَيَمُّمٍ ، فَإِنَّهُمَا يَسْقُطَانِ عَنْهُ وَيُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ . وَفِي الْإِعَادَةِ رَوَاتَانِ ؛ لِأَنَّهُ عُدْرٌ نَادِرٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ . ذِكْرُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْإِعَادَةِ ، كَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ . ذَكَرَهُ فِي « الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . فَالْحُكْمُ هُنَا كَالْحُكْمِ هُنَاكَ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا بِتُرَابٍ طَاهِرٍ لَهُ غُبَارٌ يَعْلَقُ بِالْيَدِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِّعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ بِالسَّبْخَةِ أَيْضًا . وَعَنْهُ ،

وَأَيِّدِيكُمْ مِنْهُ ﴿١﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الصَّعِيدُ : تُرَابُ الْحَرَثِ ، وَالطَّيْبُ : الطَّاهِرُ . وَقَالَ سَبْحَانَهُ : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيِّدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ . وَمَا لَا غَبَارَ لَهُ ، لَا يُمَسَّحُ بِشَيْءٍ مِنْهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَدَاوُدُ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ ، كَالثُّورَةِ ، وَالزَّرْنِخِ <sup>(١)</sup> ، وَالْحِجَارَةِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : الرَّمْلُ مِنَ الصَّعِيدِ . وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَتَيَمَّمَ بِالرُّخَامِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ ، فَجَازَ التَّيَمُّمُ بِهِ ، كَالْتُّرَابِ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالصَّعِيدِ ، وَهُوَ التُّرَابُ ، وَقَالَ : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيِّدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ . وَلَا يَخْصُلُ الْمَسْحُ بِشَيْءٍ مِنْهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَا غَبَارٍ يَغْلُقُ بِالْيَدِ ، وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطِ نَبِيٌّ مِنْ أَنْبِيََاءِ اللَّهِ ؛ جُعِلَ لِيَ التُّرَابُ طَهُورًا » . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ » <sup>(٣)</sup> . وَلَوْ كَانَ غَيْرُ التُّرَابِ

بِالرَّمْلِ أَيْضًا . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقَيَّدَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ جَوَازَ التَّيَمُّمِ بِالرَّمْلِ وَالسَّبْخَةِ ، بِأَنْ يَكُونَ لَهَا غَبَارٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . وَقَالَ صَاحِبُ « النَّهَائَةِ » : يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِالرَّمْلِ مُطْلَقًا . نَقَلَهَا عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . ذَكَرَهُ ابْنُ

(١) الزرنخ: حجر، منه ألوان عدة، يستعمله النقاشون والصيدلة. انظر: الجامع لمفردات الأدوية ١٦٠/٢.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٦

(٣) لم نجده في مسند الشافعي المطبوع بمحاشية الجزء السادس من الأم، ولا في ترتيب مسند الشافعي للسندی. وهو في مسند الإمام أحمد ٩٨/١، ١٥٨. وأخرجه البيهقي في باب الدليل على أن الصعيد الطيب هو التراب، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ٢١٣/١. وانظر: التلخيص الحبير ١٤٨/١، نصب الرابة ١٥٨/١، الفتح الرباني ١٨٨/٢، والمغني ٣٢٥/١ حاشية ٧.

طَهُورًا ، ذَكَرَهُ فِيمَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ . وَلَأَنَّ الطَّهَارَةَ اخْتَصَّتْ بِأَعْمِ الْمَائِعَاتِ  
وُجُودًا ، وَهُوَ الْمَاءُ ، فَتَخَصَّصُ بِأَعْمِ الْجَامِدَاتِ وَجُودًا ، وَهُوَ التُّرَابُ ،  
وَحَدِيثُهُمْ تَخَصُّصُهُ بِحَدِيثِنَا .

**فصل :** فَأَمَّا السَّبْحَةُ ، فَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِهَا . رَوَاهَا عَنْهُ  
أَبُو الْحَارِثِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَرْضُ الْحَرْثِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَإِنْ تَيَمَّمُ مِنْ أَرْضِ السَّبْحَةِ  
أَجْزَأَهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَابْنِ الْمُثَنِّ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ : « وَجُعِلَتْ ثَرْبُتُهَا طَهُورًا »<sup>(١)</sup> . وَعَنْ أَحْمَدَ ، فِي الرَّمْلِ ،  
وَالثُّورَةِ ، وَالْبَجَصِ ، نَحْوُ ذَلِكَ . وَحَمَلَ الْقَاضِي قَوْلَ أَحْمَدَ ، فِي جَوَازِ  
التَّيْمُمِ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ غُبَارٌ ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي مَنَعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا غُبَارٌ .  
وَعَنْهُ قَوْلُ ثَالِثٍ ، أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الْاضْطِرَارِ خَاصَّةً . رَوَاهُ عَنْهُ

عُبَيْدَانَ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِمَا عِنْدَ الْعَدَمِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي  
« تَذَكُّرَتِهِ » . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ التَّيْمُمُ أَيْضًا بِالثُّورَةِ وَالْبَجَصِ . نَقَلَهَا ابْنُ عَقِيلٍ . وَقِيلَ :  
يَجُوزُ بِمَا تَصَاعَدَ عَلَى الْأَرْضِ لَا بَعْدَ ، عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : يَتَيَمَّمُ عِنْدَ  
عَدَمِ التُّرَابِ بِكُلِّ طَاهِرٍ تَصَاعَدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ؛ مِثْلَ الرَّمْلِ ، وَالسَّبْحَةِ ،  
وَالثُّورَةِ ، وَالْكُحْلِ ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ ، وَيُصَلِّي ، وَهَلْ يُعِيدُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .  
وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَوَازَ التَّيْمُمِ بِغَيْرِ التُّرَابِ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ إِذَا لَمْ يَجِدْ  
تُرَابًا ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ .

تَنْبِيهِ : مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : بِتُرَابٍ طَاهِرٍ . التُّرَابُ الطَّهَوْرُ ، وَمُرَادُهُ غَيْرُ التُّرَابِ  
الْمُخْتَرِقِ ، فَإِنْ كَانَ مُخْتَرِقًا لَمْ يَصِحَّ التَّيْمُمُ بِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
وَقِيلَ : يَجُوزُ .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَوَاضِعِ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ١/٣٧١ .

سِنْدِي<sup>(١)</sup> . وقال الحَلَّال : إِنَّمَا سَهَّلَ أَحَدُهَا مع الاضطِرَارِ ، إِذَا كَانَتْ غَبْرَةً كالتُّرَابِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فَحَلَّةً<sup>(٢)</sup> كالمِلْحِ ، فَلَا يَتَيَّمُّ بِهَا أَصْلًا . وقال ابنُ أَبِي مُوسَى : يَتَيَّمُّ عِنْدَ عَدَمِ التُّرَابِ بِكُلِّ طَاهِرٍ تَصَاعَدَ عَلَى وَجْهِه [ ٨١/١ ط ] الأَرْضِ ، مِثْلَ الرَّمْلِ وَالسَّبْحَةِ وَالثُّورَةِ وَالكُحْلِ ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ ، وَيُصَلِّي ، وَهَلْ يُعِيدُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

**فصل :** وَإِنْ دُقَّ الْحَرْفُ أَوْ الطِّينُ الْمُحَرَّقُ لَمْ يَجْزِ التَّيَّمُّ بِهِ ؛ لِأَنَّ الطَّبِيخَ أَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ التُّرَابِ ، وَكَذَا إِنْ نُحِثَ الْمَرْمَرُ وَالْكَذَّانُ<sup>(٣)</sup> حَتَّى صَارَ غُبَارًا ، لَمْ يَجْزِ التَّيَّمُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ تُرَابٍ . وَإِنْ دُقَّ الطِّينُ الصُّلْبُ كَالْأَرْمَنِ<sup>(٤)</sup> ، جَازَ التَّيَّمُّ<sup>(٥)</sup> بِهِ ؛ لِأَنَّهُ تُرَابٌ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُخْرَجُ عِنْدِي فِيهِ وَجْهَانِ ؛ لِشَبْهِهِ بِالْمَعَادِينِ ، فَهُوَ كَالثُّورَةِ . وَإِنْ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى لَبْدٍ ، أَوْ ثَوْبٍ ، أَوْ فِي شَعِيرٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ، فَعَلِقَ بِيَدَيْهِ غُبَارًا ، فَتَيَّمَّ بِهِ ، جَازَ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَكَذَلِكَ لَوْ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى صَخْرَةٍ

تَنْبِيهِ : شَمِلَ قَوْلُهُ : بِتُّرَابٍ . لَوْ ضَرَبَ عَلَى يَدٍ ، أَوْ عَلَى ثَوْبٍ ، أَوْ بِسَاطٍ ، أَوْ حَصِيرٍ ، أَوْ حَائِطٍ ، أَوْ صَخْرَةٍ ، أَوْ حَيَوَانٍ ، أَوْ بَرْدَعَةٍ جِمَارٍ ، أَوْ شَجَرٍ ، أَوْ خَشَبٍ ، أَوْ عَذَلٍ ، أَوْ شَعَرٍ ، وَنَحْوِهِ مِمَّا عَلَيْهِ غُبَارٌ طَهُورٌ يَغْلُقُ بِيَدِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَهُ الْأَصْحَابُ .

**فوائد :** مِنْهَا ، أَعْجَبَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ حَمْلُ التُّرَابِ لِأَجْلِ التَّيَّمِّ ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ

(١) سِنْدِي هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْخَوَاتِمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، سَمِعَ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَسَائِلَ صَالِحَةً . وَهُوَ مِنْ جَوَارِ أَبِي الْحَارِثِ ، الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْذُ قَلِيلٍ ، مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١٧٠/١ ، ١٧١ .

(٢) الْفَحْلُ : الْبَيْسُ .

(٣) الْمَرْمَرُ : نَوْعٌ مِنَ الرِّخَامِ . وَالْكَذَّانُ ، كَكُتَّانٍ : حِجَارَةٌ رَخْوَةٌ كَالْمَلْسِ .

(٤) فِي م : تَيَمُّمُهُ .

أو حَائِطٍ أَوْ حَيَوَانٍ ، أَوْ أَيْ شَيْءٍ كَانَ ، فَصَارَ عَلَى يَدَيْهِ غُبَارٌ ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَى ابْنُ عُمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ ، وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى ، فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) . وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ التُّرَابَ الَّذِي يَمْسَحُ بِهِ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، التَّيْمُمُ بِصَخْرَةٍ لَا غُبَارَ عَلَيْهَا ، وَتُرَابٍ نَدَى لَا يَغْلُقُ بِالْيَدِ مِنْهُ غُبَارٌ . وَأَجَازَ مَالِكُ التَّيْمُمَ بِالتَّلْجِ وَالْحَشِيشِ ، وَكُلِّ مَا تَصَاعَدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، وَمَنَعَ مِنَ التَّيْمُمِ بِغُبَارِ اللَّبَدِ وَالتُّوبِ ، قَالَ : لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ضَرَبَ بِيَدَيْهِ نَفَحَهُمَا . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ . وَ « مِنْ » لِلتَّبَعِضِ ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يَمْسَحَ بِجُزْءٍ مِنْهُ ، وَالتَّنْفُخُ لَا يُزِيلُ الْغُبَارَ الْمُلاصِقَ ، وَذَلِكَ يَكْفِي . وَرَوَى الْأَثَرُ ، عَنْ عُمرَ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَتَيَّمُمُ بِالتَّلْجِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَضَفَّةً (٢) فَرَسِيهَ أَوْ مَعْرِفَةً (٣) دَابَّتِهِ .

تَقَيُّ الدِّينِ وَغَيْرِهِ لَا يَحْتَمِلُهُ ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ إِذْ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ مِنَ السَّلَفِ فَعَلَّ ذَلِكَ مَعَ كَثَرَةِ أَسْفَارِهِمْ . وَمِنْهَا ، لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِالطِّينِ . قَالَ الْقَاضِي : بِلَا خِلَافٍ . انْتَهَى . لَكِنْ إِنْ أَمَكَّنَهُ تَجْفِيفُهُ وَالتَّيْمُمُ بِهِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَلْزُمُهُ إِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَلْزُمُهُ إِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ . وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي « الْمُغْنَى » . وَمِنْهَا ، [ ٥٣/١ ظ ] لَوْ وَجَدَ تَلْجًا وَلَمْ يُمَكِّنْ تَذْوِيهِ ، لَزِمَهُ مَسْحُ أَعْضَائِهِ بِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا يَلْزُمُهُ . قَالَ الْقَاضِي : مَسْحُ الْأَعْضَاءِ بِالتَّلْجِ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ

(١) فِي : بَابِ التَّيْمُمِ فِي الْحَضَرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٧٩/١ .

(٢) فِي م : « فَضَفَّة » . وَضَفَةُ الشَّيْءِ : جَانِبُهُ .

(٣) مَعْرِفَةُ دَابَّتِهِ : مَنِيتَ عَرَفَهَا مِنْ رَقَبَتِهَا . النِّهَايَةُ ٣/٢١٨ .

**فصل :** فأما التراب النجس فلا يجوز التيمم به ، لا نعلم فيه خلافاً ، إلا أن الأوزاعي قال : إن تيمم بتراب المقبرة وصلى ، مضت صلاته . ولنا ، قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ . والنجس ليس بطيب . ولأن التيمم طهارة ، فلم تجز بغير طاهر ، كالوضوء ، فأما المقبرة ؛ فإن كانت لم تنبش ، فترابها طاهر ، وإن تكرّر نبشها والدفن فيها ، لم يجز التيمم بترابها ؛ لاختلاطه بصدید الموتي ولحومهم . ذكر ذلك شيخنا<sup>(١)</sup> . وقال ابن عقیل ، في التربة المنبوشة : لا يجوز التيمم منها ، سواء تكرّر النبش ، أم لا . وإن شك في ذلك ، أو في نجاسة التراب الذي يتيمم به ، جاز التيمم به ؛ لأن الأصل الطهارة ، فهو كالماء الذي شك في نجاسة الماء . وذكر ابن عقیل ، فيما [ ٥٨٢/١ ] إذا لم يعلم حال المقبرة ، وجهين ؛ أحدهما ، يجوز ؛ لما ذكرنا . والثاني ، لا يجوز ؛ لأن الظاهر من الدفن فيها حصول النجاسة في بعضها ، فيشتبه بغيره ، والمشتبه لا تجوز الطهارة به ، كالأواني . قال ابن عقیل : ويكره الوضوء من البئر التي في المقبرة ، وأكل البقل وثمر الشجر الذي فيها ، كالزروع التي تسمد بالنجاسة ، وكالجلالة .

الكبرى . وإن كان يجزى إذا مس يده وجب ، وإلا إعادة . ونقل المروزي : لا يتيمم بالثلج . فعلى المذهب ، في الإعادة روايتان . وأطلقهما في « الفروع » ؛ إحداهما ، يلزمه . قدمه ابن عبيدان في « الرعاية الكبرى » ، وابن تيميم . والثانية ، لا يلزمه . ومنها ، لو نحت الحجارة كالكدان<sup>(٢)</sup> ، والممرم ونحوهما حتى صار تراباً ، لم يجز التيمم به ، وإن دق الطين الصلب كالأرمي جاز التيمم به ؛ لأنه

(١) انظر : المغنى ١/ ٣٣٤ .

(٢) في : « كالكدن » . والكدان : الحجارة الرخوة .

فَإِنْ خَالَطَهُ ذُو غُبَارٍ لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ بِهِ ، كَالْجَصِّ وَنَحْوِهِ ، فَهُوَ كَالْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ الطَّاهِرَاتُ .

الشرح الكبير

**فصل :** وَيَجُوزُ أَنْ يَتَيَّمَّ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَضَّعُوا مِنْ حَوْضٍ وَاحِدٍ ، فَأَمَّا التُّرَابُ الَّذِي يَتَنَازَّرُ مِنَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بَعْدَ مَسْحِهِمَا بِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ التَّيْمُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ الْحَدَّثَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي طَهَارَةِ أَبَاحَةِ الصَّلَاةِ ، أَشْبَهَ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الطَّهَارَةِ . وَلِلشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَؤُلَاءِ . وَكَذَلِكَ التُّرَابُ الَّذِي بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْمُتَيَّمِّ وَيَدَيْهِ ، إِذَا مَسَحَ غَيْرُهُ بِهِ أَعْضَاءَ تَيَّمِّهِ ، كَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ .

١٧٨ - مسألة : ( فَإِنْ خَالَطَهُ ذُو غُبَارٍ لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ بِهِ ، كَالْجَصِّ وَنَحْوِهِ ، فَهُوَ كَالْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ الطَّاهِرَاتُ ) إِنْ كَانَتْ الْعَلْبَةُ لِلتُّرَابِ جَارًا ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْمُخَالِطِ لَمْ يَجُزْ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ ، قِيَاسًا عَلَى

الإنصاف

تُرَابٍ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيَصِحُّ فِي الْأَشْهُرِ بِتُرَابِ طِينِ يَابَسٍ تُخْرَسَانِيٍّ ، أَوْ أَرْمَنِيٍّ ، وَنَحْوِهِمَا . وَقِيلَ : مَأْكُولٌ قَبْلَ طَبْخِهِ . وَقِيلَ : وَبَعْدَهُ . وَفِيهِ بَعْدٌ . انْتَهَى .

قوله : فَإِنْ خَالَطَهُ ذُو غُبَارٍ لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ بِهِ ، كَالْجَصِّ وَنَحْوِهِ ، فَهُوَ كَالْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ الطَّاهِرَاتُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَغَيْرُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « النَّهَائَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ بِهِ إِذَا خَالَطَهُ غَيْرُهُ مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ



الماء . وقال ابن عَقِيل : يَمْنَعُ التَّيْمُّ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا حَصَلَ فِي الْعَضْوِ ، فَمَنَعَ وَصُولَ التُّرَابِ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْمَاءِ ، فَإِنَّ الْمَائِعَ يُسْتَهْلِكُ فِيهِ ، فَلَا يَجْرِي عَلَى الْعَضْوِ إِلَّا وَمَعَهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَاءِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُخَالِطُ لَا يَغْلُقُ بِالْيَدِ ، لَمْ يَمْنَعْ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَدْ نَصَّ عَلَى جَوَازِ التَّيْمِّ مِنَ الشَّعِيرِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ عَلَى الْيَدِ مِنْهُ مَا يَحُولُ بَيْنَ الْغُبَارِ وَبَيْنَهَا .

**فصل :** فَإِنْ خَالَطَهُ نَجَاسَةٌ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيل : لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ بِهِ ، وَإِنْ كَثُرَ التُّرَابُ ؛ لِأَنَّ التُّرَابَ لَا يَدْفَعُ النِّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ ، فَهُوَ كَالْمَائِعَاتِ ، تَنْتَجِسُ بِالنِّجَاسَةِ وَإِنْ كَثُرَتْ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ فِي طِينٍ لَا يَجْدُ تُرَابًا ، فَحَكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يَأْخُذُ الطِّينَ ، فَيَطْلِي بِهِ جَسَدَهُ ، فَإِذَا جَفَّ تَيَمَّمَ بِهِ . وَإِنْ خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتِ قَبْلَ جَفَافِهِ ، فَهُوَ كَالْعَادَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَجِفُّ قَرِيبًا ، انْتَهَزَ جَفَافَهُ وَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ ، كَالْمُسْتَعْبِلِ بِتَحْصِيلِ الْمَاءِ مِنْ بَثْرِ وَنَحْوِهِ . وَإِنْ لَطَخَ وَجْهَهُ بِطِينٍ ، لَمْ يُجْزِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّعِيدِ ، وَلِأَنَّهُ لَا غُبَارَ فِيهِ ، أَشْبَهَ التُّرَابَ النَّدِيَّ .

حَمْدَانِ : وَهُوَ أَقْبَسُ . وَصَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا الْإِنصَافُ « الزَّرَكَشِيُّ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » . وَقِيلَ : يَجُوزُ ، وَلَوْ خَالَطَهُ غَيْرُهُ مُطْلَقًا . ذَكَرَهُ فِي « الرِّعَايَةِ » .

**فائدة :** لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ مِنْ تُرَابٍ مَقْبَرَةٍ تَكَرَّرَ تَبَشُّهَا ، فَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ ، جَازَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَطَعَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ .

**فَصْلٌ : وَفَرَائِضُ التَّيْمُمِ أَرْبَعَةٌ ؛ مَسْحُ جَمِيعِ وَجْهِهِ ، وَيَدَيْهِ إِلَى كُوعَيْهِ ، وَالتَّرْتِيبُ ، وَالْمُؤَالَاةُ عَلَى إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ .**

**فصل :** [ ٨٢/١ ط ] ( وَفَرَائِضُ التَّيْمُمِ أَرْبَعَةٌ ؛ مَسْحُ جَمِيعِ وَجْهِهِ ، وَيَدَيْهِ إِلَى كُوعَيْهِ ، وَالتَّرْتِيبُ ، وَالْمُؤَالَاةُ عَلَى إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ ) لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ مَسْحِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ فِي التَّيْمُمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ . وَيَجِبُ اسْتِيعَابُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ بِالْمَسْحِ ، فَيَمْسَحُ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ الْمَاءُ ، إِلَّا الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ ، وَمَا تَحْتَ الشُّعُورِ

وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . وَقِيلَ : يَجُوزُ وَلَوْ خَالَطَهُ غَيْرُهُ مُطْلَقًا .

تَبَيَّنَ : قَوْلُهُ : فَهُوَ كَالْمَاءِ . اَعْلَمْ أَنَّ التُّرَابَ كَالْمَاءِ فِي مَسَائِلَ ؛ مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ . وَمِنْهَا ، لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِتُّرَابٍ مَغْصُوبٍ . قَالَهُ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بِتُّرَابٍ مَسْجُودٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ . « وَقَالَ فِي بَابِ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فِي فَصْلِ ؛ ثُمَّ يَذْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ : وَفِي « الْفُصُولِ » : إِنَّ رَمَى بِحَصَى الْمَسْنَعِ ، كُرَّةٌ وَأَجْزَأُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ نَهَى عَنِ اخْرَاجِ تُّرَابِهِ ، فَذَلَّ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَصِحَّ أَجْزَأُ ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ مَنَعِهِ الْمَنَعُ <sup>(١)</sup> . وَمِنْهَا ، لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِتُّرَابٍ قَدْ تَيَمَّمَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَعْمَلًا كَالْمَاءِ . وَهَذَا الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِهِ مَرَّةً ثَانِيَةً ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَيَمَّمَ مِنْهُ ، عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ فِيهِ .

**فَالْقَادَةُ :** لَا يُكْرَهُ التَّيْمُمُ بِتُّرَابٍ رَمَزَ مَعَ أَنَّهُ مَسْجُودٌ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » .

تَبَيَّنَ ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَفَرَائِضُهُ أَرْبَعَةٌ ؛ مَسْحُ جَمِيعِ وَجْهِهِ . أَنَّهُ يَجِبُ مَسْحُ مَا تَحْتَ الشُّعْرِ الْخَفِيفِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » :

الْخَفِيفَةَ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ<sup>(١)</sup> : يُجْزئُهُ إِذَا لَمْ يُصَبَّ إِلَّا بَعْضُ<sup>(٢)</sup> وَجْهِهِ وَبَعْضُ كَفِّهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ » . وَالْبَاءُ لِلْإِنْصَاقِ ، فَضَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : فَأَمْسَحُوا وَوُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ . فَيَجِبُ تَعْمِيمُهُمَا ، كَمَا وَجَبَ تَعْمِيمُهُمَا بِالْعَسَلِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَأَغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ » . فَإِنْ بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ شَيْءٌ لَمْ يَصِلْهُ التُّرَابُ ، أَمَرَ يَدُهُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْصِلْ رَاحَتَهُ ، فَإِنْ فَصَلَ رَاحَتَهُ ، وَكَانَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهَا غُبَارٌ ، جَازَ أَنْ يَمْسَحَ بِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهَا غُبَارٌ ، اخْتِجَاجٌ إِلَى ضَرْبَةٍ أُخْرَى . وَإِنْ كَانَ الْمَتْرُوكُ مِنَ الْوَجْهِ ، مَسَحَهُ وَأَعَادَ مَسْحَ يَدَيْهِ ؛ لِيَحْصُلَ التَّرْتِيبُ . وَإِنْ تَطَاوَلَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا ، وَقُلْنَا بِوُجُوبِ الْمُوَالَاةِ ، اسْتَأْنَفَ التَّيْمُمَ . وَيَرْجَعُ فِي طُولِ الْفَصْلِ وَقَصْرِهِ

مَحَلِّ التَّيْمُمِ جَمِيعُ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْوَجْهِ ، مَا خَلَا الْأَنْفَ وَالْقَمَمَ . وَالْوَجْهُ الْثَّانِي ، لَا يَجِبُ مَسْحُ ذَلِكَ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَطَعَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« ابْنِ رَزِينَ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَهُوَ الصَّوَابُ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيَمْسَحُ مَا أَمَكَّنَ مَسْحَهُ مِنْ ظَاهِرِ وَجْهِهِ وَلِحْيَتِهِ . قِيلَ : وَمَا نَزَلَ عَنْ ذَقْنِهِ . وَالثَّانِي ، مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : مَسَحُ جَمِيعِ وَجْهِهِ . سِوَى الْمَضْمَنَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ قَطْعًا ، بَلْ يُكْرَهُ .

قَوْلُهُ : وَالتَّرْتِيبُ وَالْمُوَالَاةُ عَلَى إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَ التَّرْتِيبِ وَالْمُوَالَاةِ هُنَا حُكْمُهُمَا فِي الْوُضُوءِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَعَلَيْهِ جَهْوَرُ

(١) يعنى الإمام أبى داود الطيالسى الحافظ، كان يسرد من حفظه ثلاثين ألف حديث، توفى سنة أربع ومائتين . سير أعلام النبلاء ٢٧٨/٩ - ٣٨٤ .

إلى القَدْرِ الذي ذَكَرناه في الطهارة ؛ لأنَّ التَّيْمُمْ فَرَعٌ عليها . وقد ذَكَرنا  
الْخِلَافَ في وُجُوبِ التَّرْتِيبِ وَالْمُؤَالاةِ في الْوُضُوءِ ، وَذَكَرنا الدَّلِيلَ بما يُغْنِي  
عن إِعَادَتِهِ ، وَالتَّيْمُمْ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهُ ، وَمَقِيسٌ عَلَيْهِ ، وَظَاهِرُ  
الْمَذْهَبِ وَجُوبُهُمَا في الْوُضُوءِ ، كَذَلِكَ هُنَا . وَالْحُكْمُ في التَّسْمِيَةِ هُنَا  
كَالْحُكْمِ في التَّسْمِيَةِ في الْوُضُوءِ ، عَلَى مَا ذَكَرنا مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ .

**فصل :** وَيَجِبُ مَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُقَطَّعُ مِنْهُ السَّارِقُ .  
أَوْماً إِلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا  
أَيْدِيَهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> مِنْ أَيْنَ تُقَطَّعُ <sup>(٢)</sup> يَدُ السَّارِقِ ؟ أَلَيْسَ مِنْ هُنَا ؟ وَأَشَارَ إِلَى  
الرُّسْغِ . وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَ هَذَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ  
الْمَسْحُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، كَالْوُضُوءِ . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . فَإِنْ  
كَانَ أَقْطَعَ مِنْ فَوْقِ الرُّسْغِ سَقَطَ مَسْحُ الْيَدَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ دُونِهِ مَسَحَ  
مَا بَقِيَ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَفْصِلِ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَمَسَحُ مَوْضِعَ الْقَطْعِ

الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : هُمَا هُنَا سُنَّةٌ ، وَإِنْ قُلْنَا : هُمَا فِي الْوُضُوءِ فَرُضَانُ . وَقِيلَ :  
التَّرْتِيبُ هُنَا سُنَّةٌ فَقَطْ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ التَّرْتِيبَ فِي الْوُضُوءِ ،  
وَلَمْ يَذْكُرْهُ هُنَا . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ عِنْدِي أَنَّ التَّرْتِيبَ لَا  
يَجِبُ فِي التَّيْمُمْ وَإِنْ وَجَبَ فِي الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّ بَطُونَ الْأَصَابِعِ لَا يَجِبُ مَسْحُهَا بَعْدَ  
الْوَجْهِ فِي التَّيْمُمْ بِالضَّرِيَّةِ الْوَاحِدَةِ ، بَلْ يَعْتَدُّ بِمَسْحِهَا مَعَهُ . وَاخْتَارَهُ فِي  
« الْفَاتِحِ » . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَهُوَ أَوْلَى . قَالَ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » : إِنْ تَيَمَّمَ  
بِضَرْبَتَيْنِ وَجَبَ التَّرْتِيبُ ، وَإِنْ تَيَمَّمَ بِضَرْبَةٍ لَمْ يَجِبْ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : رَأَيْتُ

(١) سورة المائدة ٣٨ .

(٢) في م : « تقع » .

قال<sup>(١)</sup> : ونَصَّ عليه أحمد ؛ لأنَّ الرُّسْعَيْنِ فِي التَّيْمِمِ كَالْمِرْقَتَيْنِ فِي الْوُضُوءِ ، فَكَمَا أَنَّهُ [ ١٨٣/١ ] إِذَا قُطِعَ مِنَ الْمِرْقَتَيْنِ فِي الْوُضُوءِ غَسَلَ مَا بَقِيَ ، كَذَلِكَ هُنَا يَمْسَحُ الْعَظْمُ الْبَاقِي . وَقَالَ الْقَاضِي : يَسْقُطُ الْفَرَضُ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ الْكَفَّ الَّذِي يُؤْخَذُ فِي السَّرِقَةِ ، وَقَدْ ذَهَبَ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ التُّرَابِ عَلَيْهِ . وَمَسَحَ الْعَظْمُ الْبَاقِي مَعَ بَقَاءِ الْيَدِ ، إِنَّمَا كَانَ ضَرُورَةً اسْتِيعَابِ الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ ، فَإِذَا زَالَ الْأَصْلُ سَقَطَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ ، كَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ غَسْلُ الْوَجْهِ ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ .

**فصل :** وَإِنْ أَوْصَلَ التُّرَابَ إِلَى مَحَلِّ الْفَرَضِ بِخَرْقَةٍ أَوْ خَشَبَةٍ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْمَسْحِ ، وَلَمْ يُعَيِّنْ آتَهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : فِيهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ بِخَرْقَةٍ رَطْبَةٍ . وَإِنْ مَسَحَ مَحَلَّ الْفَرَضِ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ بِيَعْضِ يَدِهِ ، أَجْزَأُهُ . وَإِنْ يَمَّمَهُ غَيْرُهُ جَازٌ ، كَمَا لَوْ وَضَّأَهُ ، وَتُعْتَبَرُ النِّيَّةُ فِي الْمُتَيَمِّمِ دُونَ الْمُيَمِّمِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِجْزَاءُ وَالْمَنْعُ .

التَّيْمِمُ بَضْرِيَّةٍ وَاحِدَةٍ قَدْ اسْقَطَ تَرْتِيْبًا مُسْتَحَقًّا فِي الْوُضُوءِ ؛ وَهُوَ أَنَّهُ يَعْتَدُ بِمَسْحِ بَاطِنِ يَدَيْهِ قَبْلَ مَسْحِ وَجْهِهِ .

**فائدة :** قَدَّرُ الْمُوَالَاةُ هُنَا ، بِقَدْرِهَا زَمَنًا فِي الْوُضُوءِ عُرْفًا . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» .

**تنبيه :** مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي التَّرْتِيْبِ وَالْمُوَالَاةِ فِي غَيْرِ الْحَدِّثِ الْأَكْبَرِ ، فَأَمَّا

(١) سقط من : « م » .

الْحَدَّثَ الْأَكْثَرُ فَلَا يَجِبَانِ لَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ،  
و « ابْنُ عُيَيْنَانَ » . وَقِيلَ : يَجِبَانِ فِيهِ أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ . وَأَبْطَلَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » .  
وَقِيلَ : تَجِبُ الْمَوَالَاةُ فِيهِ فَقَطْ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : هَذَا الْقَوْلُ أَوَّلَى .

تبيينه : ظاهرُ [ ١٤٤/٥٥ ] كلامه هنا ، أَنَّ التَّسْمِيَةَ لَيْسَتْ مِنْ فَرَائِضِ التَّيَمُّمِ ، وَهُوَ مَا شَرِ  
عَلَى مَا اخْتَارَهُ فِي أَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي الْوُضُوءِ ، وَكَذَلِكَ عِنْدَهُ فِي التَّيَمُّمِ . وَاعْلَمْ أَنَّ  
الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَ التَّسْمِيَةِ هُنَا حُكْمُهَا عَلَى الْوُضُوءِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ،  
وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا سُنَّةٌ ، وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهَا فِي الْوُضُوءِ  
وَالْمُسْلَى . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَقَدَّمَهُ فِي « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، مَعَ تَقْدِيمِهِ  
فِي الْوُضُوءِ أَنَّهَا فَرَضٌ .

فوائد : الأولَى ، لَوْ يَمْنَعُهُ غَيْرُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ وَضَّاهُ غَيْرُهُ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ  
فِي آخِرِ بَابِ الْوُضُوءِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ .  
وَاخْتَارَ الْأَجَرِيُّ وَغَيْرُهُ ، لَا يَصِحُّ هُنَا ؛ لِعَدَمِ قَصْدِهِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ نَوَى وَصَمَدَ  
وَجْهَهُ لِلرَّيْحِ ، فَعَمَّ التُّرَابَ جَمِيعَ وَجْهِهِ ، لَمْ يَصِحَّ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَابْنُ عُقَيْلٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ  
الْخِرَقِيِّ . وَقِيلَ : يَصِحُّ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَصَاحِبُ  
« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَالْمَجْدُ ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ،  
وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي  
« الشَّرْحِ » ، وَ « الرِّزْقَشِيِّ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » . وَقِيلَ : إِنْ مَسَحَ أَجْزَأَ ، وَإِلَّا  
فَلَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفَاتِقِ » . (١) وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ  
عُقَيْلٍ ، وَالشَّارِحُ (٢) . قُلْتُ : وَهَذَا الصَّحِيحُ قِيَاسًا عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ .

وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِمَا يَتَيَّمُّ لَهُ مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ .

الشرح الكبير

١٧٩ - مسألة : ( وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِمَا يَتَيَّمُّ لَهُ ، مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ ) وَجُمَلَتُهُ أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ لِلتَّيْمُمِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ اللَّيْثُ ، وَرَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَلَا نَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، أَنَّهُ يَصِحُّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ . وَقَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ الْقَاضِي فِي التَّيْمُمِ لِلنَّجَاسَةِ . وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِمْ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى » . وَيَتَوَيَّ بِه اسْتِبَاحَةُ الصَّلَاةِ . فَإِنْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَثَ لَمْ يَصِحَّ تَيْمُمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (١) : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ طَهَارَةَ التَّيْمُمِ لَا تَرْفَعُ الْحَدَثَ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ . بَلْ إِذَا وَجَدَهُ أَعَادَ الطَّهَارَةَ ، جُنُبًا كَانَ أَوْ مُحْدِثًا . وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ، وَغَيْرِهِمَا . وَحُكِيَ

وَصَحَّحَ فِي « الْمُغْنَى » عَدَمَ الْإِجْزَاءِ إِذَا لَمْ يَنْسَحْ ، وَمَعَ الْمَسْحِ حَكْيَ اخْتِمَالَيْنِ . الْإِنْصَادُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ سَقَتِ الرِّيحُ غُبَارًا ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ بِمَا عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ فَصَلَهُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ ، أَوْ مَسَحَ بِغَيْرِ مَا عَلَيْهِ ، صَحَّ . وَذَكَرَ الْأَزْجَرِيُّ ، إِنْ ثَقُلَ مِنَ الْيَدِ إِلَى الْوَجْهِ ، أَوْ عَكْسَهُ بِنِيَّةٍ ، « فَفِيهِ تَرَدُّدٌ » . وَيَأْتِي إِذَا تَيَّمَّمَ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ بَعْضِ يَدٍ ، أَوْ بِخَرْقَةٍ وَنَحْوِهِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ : وَالسُّنَّةُ فِي التَّيْمُمِ أَنْ يَتَوَيَّ .

قوله : وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِمَا يَتَيَّمُّ لَهُ ، مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَشَمِلَ التَّيْمُمَ لِلنَّجَاسَةِ ، فَتَجِبُ النِّيَّةُ لَهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ . صَحَّتْهُ الْمَجْدُ ، وَفِي

(١) انظر : الاستذكار ١٤/٢ .

(٢-٣) زيادة من :

عن أبي حنيفة أنه يرفع الحدث . وعن أحمد ما يدل على ذلك ؛ لأنها طهارة  
عن حدث يُبيح الصلاة ، فرفعت الحدث ، كطهارة الماء . ولنا ، أنه لو  
وجد الماء لزمه استعماله لرفع الحدث الذي كان قبل التيمم ، إن<sup>(١)</sup> كان  
جنباً ، أو<sup>(٢)</sup> محدثاً ، أو امرأة حائضاً ، ولو رفع الحدث لاستوى  
الجميع ؛ لاستوائهم في الوجدان ، ولأنها طهارة ضرورية ، فلم ترفع  
الحدث ، كطهارة المستحاضة ، وبهذا فارق الماء .

**فصل :** ويجب تعيين النية لما يتيمم له من الحدث الأصغر ،  
والجنابة ، والحيض ، والنجاسة ، وإن كان التيمم عن جرح في عضو  
من أعضائه [ ٨٣/١ ط ] ، نوى التيمم عن غسل ذلك العضو ؛ لقول النبي  
ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى » .

« مجمع البحرين » . وقدمه ابن عبيدان ، وفي « المغني » ، و « الشرح » ، في  
موضع . وهذا احتمال القاضي . وقيل : لا تجب النية لها كبديله وهو الغسل ،  
بخلاف تيمم الحدث . وهو احتمال لابن عقيل<sup>(٣)</sup> في « الفروع » : « والمنع  
اختاره ابن حامد ، وابن عقيل ، والظاهر ، أنه أراد منع الصحة<sup>(٤)</sup> . وأطلقهما  
في « الفروع » ، و « الرعاية » ، و « ابن تميم » ، و « الفائق » ، وفي  
« المغني » ، و « الشرح » ، في موضع . فعلى الأول يكفي تيمم واحد ، وإن  
تعددت مواضعها إن لم يكن محدثاً ، وإن كان محدثاً وعليه نجاسة ، فيأتي بعد  
هذا .

(١) في م : « وإن » .

(٢) في الأصل : « وإن كان » .

(٣-٣) زيادة من : ش .



فَإِنْ تَوَيَّ جَمِيعَهَا جَازَ ، وَإِنْ تَوَيَّ أَحَدَهَا لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْآخِرِ .  
المقنع

١٨٠ - مسألة : ( فَإِنْ تَوَيَّ جَمِيعَهَا ، جَازَ ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : الشرح الكبير

« وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا تَوَيَّ » . وَلَأَنَّ فِعْلَهُ وَاحِدٌ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ  
أَحْدَاثٌ تُوجِبُ الْوُضُوءَ أَوْ الْغُسْلَ ، فَتَوَاهَا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِذَا كَانَ عَلَيْهِ  
حَدَّثٌ وَنَجَاسَةٌ ، هَلْ يَكْتَفِي بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ ؟ يَنْبَغِي عَلَى تَدَاخُلِ الطَّهَارَتَيْنِ  
فِي الْغُسْلِ ، فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَتَدَاخِلَانِ ثُمَّ . فَأَوَّلَى أَنْ لَا يَتَدَاخِلَا هَهُنَا ؛  
لِكَوْنِهِمَا مِنْ جِنْسَيْنِ ، وَإِنْ قُلْنَا : يَتَدَاخِلَانِ . فَقَالَ الْقَاضِي هَهُنَا كَذَلِكَ  
قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَعَلِيَ هَذَا يَتَيَّمُ لِهَمَا تَيِّمًا وَاحِدًا . قَالَ : وَالْأَشْبَهُ عِنْدِي  
أَنَّهِمَا لَا يَتَدَاخِلَانِ ، كَالْكَفَّارَاتِ ، وَالْحُدُودِ ، إِذَا<sup>(١)</sup> كَانَتْ مِنْ جِنْسَيْنِ .  
وَالأَوَّلُ أَصَحُّ .

١٨١ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَإِنْ تَوَيَّ أَحَدَهَا ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْآخِرِ )  
وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ : يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ

قَوْلُهُ : فَإِنْ تَوَيَّ جَمِيعَهَا جَازَ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ  
الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَدَّثٌ وَنَجَاسَةٌ  
هَلْ يَكْتَفِي بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ ؟ يَنْبَغِي عَلَى تَدَاخُلِ الطَّهَارَتَيْنِ فِي الْغُسْلِ ، فَإِنْ قُلْنَا : لَا  
يَتَدَاخِلَانِ . فَهَذَا أَوَّلَى ؛ لِكَوْنِهِمَا مِنْ جِنْسَيْنِ ، وَإِنْ قُلْنَا : يَتَدَاخِلَانِ هُنَاكَ .  
فَالْأَشْبَهُ عِنْدِي لَا يَتَدَاخِلَانِ هُنَا . كَالْكَفَّارَاتِ وَالْحُدُودِ إِذَا كَانَتَا مِنْ جِنْسَيْنِ .  
وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ تَوَيَّ أَحَدَهَا ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْآخِرِ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ  
أَحْدَاثٌ ؛ فَتَارَةً تَكُونُ مُتَنَوِّعَةً عَنْ أَسْبَابِ أَحَدِ الْحَدَثَيْنِ ، وَتَارَةً لَا تَتَنَوَّعُ ، فَإِنْ

(١) ق م : وإذا .

طَهَارَتُهُمَا وَاحِدَةٌ ، فَسَقَطَتْ إِحْدَاهُمَا بِفِعْلِ الْآخَرَى ، كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ .  
وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى » . فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ  
لَهُ مَا لَمْ يَنْوِهِ ، وَلَئِنَّهَا أَسْبَابٌ مُخْتَلِفَةٌ ، فَلَمْ تُجْزِئْ نِيَّةَ بَعْضِهَا عَنِ الْآخَرِ ،  
كَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَهَذَا يُفَارِقُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ وَهُوَ  
الْحَدَّثُ الْأَصْغَرُ ، وَلِهَذَا تُجْزِئُ نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ نِيَّةِ الْآخَرِ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ .

**فصل :** إِذَا تَيَمَّمَ لِلجَنَابَةِ دُونَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، أُبَيِّحَ لَهُ مَا يُبَاحُ  
لِلْمُحَدَّثِ ؛ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَاللُّبْثِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَمْ تُبَحِّ لَهُ الصَّلَاةُ ،  
وَالطَّوُافُ ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ . فَإِنْ أَخَذَتْ لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي تَيَمُّمِهِ ، كَمَا  
لَا يُؤْثَرُ فِي الْغُسْلِ . وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلجَنَابَةِ وَالْحَدَّثِ ، ثُمَّ أَخَذَتْ ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ  
لِلْحَدَثِ ، وَبَقِيَ تَيَمُّمُ الْجَنَابَةِ بِحَالِهِ . وَلَوْ تَيَمَّسَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ طَهْرِهَا مِنْ  
حَيْضِهَا لِلْحَيْضِ ، ثُمَّ أَجْنَبَتْ ، لَمْ يَحْرُمَ وَطُؤُهَا ؛ لِأَنَّ حُكْمَ تَيَمُّمِ الْحَيْضِ  
بَاقٍ ، وَلَا يَبْطُلُ بِالْوَطْءِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُوجِبُ حَدَثَ الْجَنَابَةِ . وَقَالَ ابْنُ  
عَقِيلٍ : إِنْ قُلْنَا : كُلُّ صَلَاةٍ تَحْتَاجُ إِلَى تَيَمُّمٍ . اخْتِجَ كُلُّ وَطْءٍ إِلَى تَيَمُّمٍ  
يُخْصُهُ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

تَنَوَّعَتْ أَسْبَابُ أَحَدِهِمَا ، وَنَوَى بَعْضُهَا بِالتَّيَمُّمِ ، فَإِنْ قُلْنَا فِي الْوُضُوءِ : لَا يُجْزِئُهُ  
عَمَّا لَمْ يَنْوِهِ . فَهَذَا بِطَرِيقِ أَوَّلَى . وَإِنْ قُلْنَا : يُجْزِئُهُ هُنَاكَ . أَجْزَأُ هُنَا ، عَلَى  
الصَّحِيحِ . صَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِقِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، فِي الْحَدَّثِ الْأَكْبَرِ . وَقِيلَ : لَا  
يُجْزِئُهُ هُنَا . فَلَا يَحْصُلُ لَهُ إِلَّا مَا نَوَاهُ ، وَلَوْ قُلْنَا : يَرْتَفِعُ جَمِيعُهَا فِي الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّ  
التَّيَمُّمَ مُبَيِّحٌ ، وَالْوُضُوءَ رَافِعٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي الْحَدَّثِ  
الْأَكْبَرِ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ،

وَإِنْ نَوَى نَفْلًا ، أَوْ أَطْلَقَ النِّيَّةَ لِلصَّلَاةِ لَمْ يُصَلِّ إِلَّا نَفْلًا .

الشرح الكبير

١٨٢ - مسألة : ( وَإِنْ نَوَى نَفْلًا ، أَوْ أَطْلَقَ النِّيَّةَ لِلصَّلَاةِ ، لَمْ يُصَلِّ إِلَّا نَفْلًا ) وهو قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : له أَنْ يُصَلِّيَ بِهَا مَا شَاءَ . وَيَتَخَرَّجُ لَنَا مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا قُلْنَا : إِنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَبْطُلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ . فَيَكُونُ

و « ابْنُ عُيَيْنَانَ » . وَقِيلَ : إِنْ كَانَا جَنَابَةً وَحَيْضًا ، أَوْ نَفَسًا لَمْ يُجْزِهِ . وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ .

فَالْمَذْهَبَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ تَيَمَّمُ لِلْجَنَابَةِ دُونَ الْحَدَثِ ، أُبِيحَ لَهُ مَا يُبَاحُ لِلْمُحْدِثِ ؛ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَاللُّبْسِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَمْ تُبَحِّ لَهُ الصَّلَاةُ ، وَالطَّوُافُ ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ، وَإِنْ أَحْدَثَ ، لَمْ يُوْثِّرْ ذَلِكَ فِي تَيَمُّمِهِ . وَإِنْ تَيَمَّمُ لِلْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ ثُمَّ أَحْدَثَ ، بَطُلَ تَيَمُّمُهُ لِلْحَدَثِ ، وَبَقِيَ تَيَمُّمُ الْجَنَابَةِ بِحَالِهِ . وَلَوْ تَيَمَّمَتْ بَعْدَ طَهْرِهَا مِنْ حَيْضِهَا لَحْدَثَ الْحَيْضُ ثُمَّ أُجَنَّبَتْ ، لَمْ يَحْرُمْ وَطُوءُهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ . مِنَ الْمَذْهَبِ . وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ قُلْنَا : كُلُّ صَلَاةٍ تُحْتَاجُ إِلَى تَيَمُّمٍ . اخْتِجَاجُ كُلِّ وَطْءٍ إِلَى تَيَمُّمٍ يَخُصُّهُ . الثَّانِيَةُ ، صِفَةُ التَّيَمُّمِ أَنْ يَتَوَيَّأَ اسْتِيبَاحَةً مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يَصِحُّ بَيِّنَةٌ رَفَعَ الْحَدَثِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُعْتَبَرُ مَعَهُ تَعْيِينُ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ قَبْلَ الْحَدَثِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : إِنْ ظَنَّ فَائِئَةً فَلَمْ تَكُنْ ، أَوْ بَانَ غَيْرُهَا لَمْ يَصِحَّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْجَوَزِيِّ ؛ إِنْ نَوَى التَّيَمُّمَ فَقَطْ صَلَّى نَفْلًا . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : إِنْ نَوَى قَرْضَ التَّيَمُّمِ ، أَوْ قَرْضَ الطَّهَارَةِ فَوَجَّهَانِ .

قوله : وَإِنْ نَوَى نَفْلًا ، أَوْ أَطْلَقَ النِّيَّةَ لِلصَّلَاةِ ، لَمْ يُصَلِّ إِلَّا نَفْلًا . وهذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ، [ ١ / ٥٤ هـ ] وقطع به كثير منهم . وقال ابن حامد : إِنْ نَوَى اسْتِيبَاحَةَ الصَّلَاةِ وَأَطْلَقَ ، جَازَ لَهُ فِعْلُ الْقَرْضِ وَالتَّنْفِيلِ . وَخَرَّجَهُ الْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، مَنْ نَوَى شَيْئًا لَهُ فِعْلُ أَغْلَى مِنْهُ .

وَأَنْ تَوَى قَرْضًا فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، وَقَضَاءُ الْفَوَائِتِ ،  
وَالْتَنَفُّلُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ .

الشرح الكبير

حُكْمُهُ حُكْمُ طَهَارَةِ [ ١/ ١٨٤ ] الْمَاءِ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ يَصِحُّ بِهَا التَّنْفُّلُ ،  
فَأَشْبَهَتْ طَهَارَةَ الْمَاءِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ،  
وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا تَوَى » . وَهَذَا مَا تَوَى الْقَرْضَ ، فَلَا يَحْصُلُ لَهُ ، وَفَارَقَ  
طَهَارَةَ الْمَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ الْحَدَثَ الْمَانِعَ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ ، فَيُبَاحُ لَهُ جَمِيعُ  
مَا يَمْنَعُهُ الْحَدَثُ ، وَلَا يَلْزَمُهُ اسْتِبَاحَةُ التَّنْفُّلِ بِنِيَّةِ الْقَرْضِ ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ أَعْلَى  
مَا فِي الْبَابِ ، فَنِيَّتُهُ تَضْمَنْتُ نِيَّةَ مَا دُونَهُ ، فَإِذَا اسْتَبَاحَهُ اسْتَبَاحَ مَا دُونَهُ تَبَعًا .

١٨٣ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِنْ تَوَى قَرْضًا فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ  
الصَّلَاتَيْنِ ، وَقَضَاءُ الْفَوَائِتِ ، وَالتَّنْفُّلُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ،  
أَنَّهُ مَتَى تَوَى بِتَيَمُّمِهِ فَرِيضَةً ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُعَيَّنَةً أَوْ مُطْلَقَةً ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ

الإنصاف

قوله : وَإِنْ تَوَى قَرْضًا ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، وَقَضَاءُ  
الْفَوَائِتِ . بِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقِيلَ : لَا يَجْمَعُ فِي  
وَقْتِ الْأُولَى . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : لَهُ الْجَمْعُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، وَفِي الْجَمْعِ فِي وَقْتِ  
الْأُولَى وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا الْجَوَازُ . وَعَنْهُ ، لَا يَجْمَعُ بِهِ بَيْنَ قَرْضَيْنِ ، وَلَا يُصَلِّيَ بِهِ  
فَائِتَيْنِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَبَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ . ذَكَرَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ .  
وَاخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا : وَعَنْهُ ، يَجِبُ التَّيَمُّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ  
قَرْضٍ . فَعَلِهَا ، لَهُ فِعْلٌ غَيْرُهُ مِمَّا شَاءَ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ . وَفِي « الْفُرُوعِ » : لَوْ  
خَرَجَ الْوَقْتُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، مِنَ الثَّوَابِلِ ، وَالطَّوَائِفِ ، وَمَسَّ الْمُصْطَفِ ، وَالْقِرَاءَةِ ،  
وَاللُّبِّ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَ جُنُبًا ، وَالْوُطْءَ إِنْ كَانَتْ حَائِضًا ، عَلَى الصَّحِيحِ .  
صَحَّحَهُ الْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ،

ما شاء من الصلوات ؛ فَيُصَلِّي الحاضرة ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، وَيَقْضِي فَوَائِدَ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ ، وَيَتَطَوَّعُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وبعدها ، إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ .  
 هَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ : لَا يُصَلِّي بِهِ قَرْضَيْنِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُصَلِّي بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ يَتَيَّمُمُ لِلْأُخْرَى . وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمَا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ<sup>(١)</sup> ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّي بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ يَتَيَّمُمُ لِلْأُخْرَى . وَهَذَا مُقْتَضَى سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ ؛ وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ فَلَا يَجْمَعُ فِيهَا بَيْنَ فَرِيضَتَيْنِ ، كَمَا لَوْ كَانَا فِي وَقْتَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا طَهَارَةٌ

و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » عَلَيْهَا . وَذَكَرَ فِي « الْإِنْصَارِ » وَجْهًا ؛ أَنَّ كُلَّ نَافِلَةٍ تَقْتَضِرُ إِلَى تَيْمُمٍ ، وَقَالَ : هُوَ ظَاهِرٌ ثَقُلَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَبَكَرَ بِنِ مُحَمَّدٍ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يُبَاحُ الْوَطْءُ بِتَيْمُمِ الصَّلَاةِ عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ ، إِلَّا أَنْ يَطَأَ قَبْلَهَا ، ثُمَّ لَا تُصَلِّي بِهِ ، وَتَتَيَّمُمُ لِكُلِّ وَطْءٍ . وَتَقْدَمُ بَعْضُ ذَلِكَ عَنْهُ قَرِيبًا . وَقَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » : فَعَلَيْهَا ، لَوْ تَيَّمُمَ لَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، فَهَلْ يُصَلِّي بِهِ أُخْرَى ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ ؛ إِنْ تَعَيَّنَا ، لَمْ يُصَلِّ ، وَإِلَّا صَلَّى . انْتَهَى . وَعَلَيْهَا أَيْضًا ، لَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَلَاةٌ مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا ، لَزِمَهُ خَمْسُ صَلَوَاتٍ ، يَتَيَّمُمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقِيلَ : يُجْزِئُهُ تَيْمُمٌ وَاحِدٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » ، بَعْدَ أَنْ حَكَى الرُّوَايَةَ : قُلْتُ : فَعَلَيْهَا ، مَنْ نَسِيَ صَلَاةً قَرَضَ مِنْ يَوْمٍ ، كَفَاهُ لَصَلَاةِ الْخَمْسِ تَيْمُمٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَاتَيْنِ ، وَجْهَلْ عَيْنَهَا ، أَعَادَهُمَا بِتَيْمُمٍ وَاحِدٍ ، وَإِنْ كَانَتَا مُتَّفِقَتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ ، وَجْهَلْ جِنْسَهُمَا ، صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيْمُمَيْنِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتَا مُخْتَلِفَتَيْنِ مِنْ يَوْمٍ وَجْهَلَهُمَا .

صَحِيحَةٌ أَبَاحَتْ قَرْضًا ، فَأَبَاحَتْ قَرْضَيْنِ ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ ، وَلأنَّهُ بَعْدَ الْقَرْضِ الْأَوَّلِ تَيَمُّمٌ صَحِيحٌ مُبِيحٌ لِلتَّطَوُّعِ نَوَى بِهِ الْمَكْتُوبَةَ ؛ فَكَانَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ قَرْضًا ، كَحَالَةِ ابْتِدَائِهِ . وَلأنَّ الطَّهَارَةَ فِي الْأَصُولِ إِنَّمَا تَتَقَيَّدُ بِالْوَقْتِ دُونَ الْفِعْلِ ، كَطَهَارَةِ الْمَاسِحِ عَلَى الْخُفِّ ، وَهَذِهِ فِي التَّوَافِلِ ، وَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ . وَلأنَّ كُلَّ تَيَمُّمٍ أَبَاحَ صَلَاةَ أَبَاحَ مَا هُوَ مِنْ نَوْعِهَا ، بِدَلِيلِ التَّوَافِلِ . وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَيُرْوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ <sup>(١)</sup> ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ بِهِ صَلَاتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ صَلَوَاتٍ <sup>(٢)</sup> مِنَ التَّطَوُّعِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ قَرْضَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ ؛ لِطُلَانِ التَّيَمُّمِ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَلِذَلِكَ لَا تُصَحُّ بِهِ نَافِلَةٌ ، بِخِلَافِ هَذَا .

وَقِيلَ : يَكْفِي صَلَاةُ يَوْمٍ بِتَيَمُّمَيْنِ . وَإِنْ كَانَتَا مُحْتَئِلَتَيْنِ مِنْ يَوْمٍ ، فَلِكُلِّ صَلَاةٍ تَيَمُّمٌ . وَقِيلَ فِي الْمُحْتَئِلَتَيْنِ مِنْ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ : يُصَلِّيُ الْفَجْرَ ، وَالظُّهْرَ ، وَالْعَصْرَ ، وَالْمَغْرِبَ بِتَيَمُّمٍ ، وَالظُّهْرَ ، وَالْعَصْرَ ، وَالْمَغْرِبَ بِتَيَمُّمٍ آخَرَ . انْتَهَى . وَعَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي « الْإِنْصَارِ » ، لَوْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ ، صَلَّى الْخُمْسَ بِتَيَمُّمٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَأَمَّا جَوَازُ فِعْلِ التَّنْفُلِ إِذَا نَوَى بِتَيَمُّمِهِ الْقَرْضَ ، فَهُوَ الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ لَهُ التَّنْفُلُ بِهِ إِلَّا إِذَا عَيَّنَ الْقَرْضَ الَّذِي يَتَيَمَّمُ لَهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَتَنَفَّلُ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ بِغَيْرِ الرَّائِبَةِ . وَتَقَدَّمَ الْوَجْهُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي « الْإِنْصَارِ » ؛ أَنَّ كُلَّ نَافِلَةٍ تَحْتَاجُ إِلَى تَيَمُّمٍ .

(١) الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ الْكُوفِيُّ الْفَقِيهَ ، مَوْلَى بَجِيلَةَ ، قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ : كَانَ لَهُ فَضْلٌ ، وَغَيْرُهُ أَحْفَظُ مِنْهُ . جَرَّحَهُ سَفِيَّانٌ وَشُعْبَةُ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً . مِيزَانُ الْأَعْتَدَالِ ٥١٣/١ - ٥١٥ .

(٢) فِي م : « صَلَاةٍ » .

**فصل :** وإذا تيممت الحائض عند انقطاع دمها ، وقلنا : إن التيمم لا يطل إلا بالحدوث . جاز له وطؤها ما لم تحض ، وإن قلنا : يطل [ ٨٤/١ ظ ] بخروج الوقت . فمتى خرج احتاجت إلى تيمم للوطء ، وإن قلنا : يتيمم لكل فريضة . احتاج كل وطء إلى تيمم . ذكره ابن عقيل .

**فصل :** إذا نوى الفرض استباح كل ما يباح بالتيمم ؛ من الثفل قبل الفرض وبعده ، وقراءة القرآن ، ومس المصحف ، واللُبث في المسجد . وهذا قول الشافعي ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : لا يتطوع قبل الفريضة بصلاة غير راتبة . وروى ذلك عن أحمد ؛ لأن الثفل تبع للفرض ، فلا يتقدم المتبوع . ولنا ، أنه تطوع ، فأبيح له فعله إذا نوى الفرض ، كالسنتين الراتبة وكما بعد الفرض . وقوله : إنه تبع . قلنا : إنما هو تبع في

تنبيه : ظاهر قوله : والثفل إلى آخر الوقت . أن التيمم يطل بخروج الوقت ، وهو صحيح ، وهو المذهب . وقيل : لا يطل إلا بدخول الوقت . ويأتي الكلام على ذلك بأنهم من هذا عند قوله : ويطل التيمم بخروج الوقت .

تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله تعالى ، بقوله : وإن نوى فرضاً فله فعله ، والجمع بين الصلاتين ، وقضاء الفوائت والنوافل . أن من نوى شيئاً ، استباح فعله ، واستباح ما هو مثله أو دونه ، ولم يستبح ما هو أعلى منه ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ، فهذا هو الضابط في ذلك . وقيل : من نوى الصلاة ، لم يبح له فعل غيرها ؛ قال في « الرعاية » : وقيل : من نوى الصلاة لم يبح له غيرها ، والقراءة فيها ، وأن من نوى شيئاً لم يبح له غيره . قال : وفيها بُعد . وعنه ، يباح له أيضاً فعل ما هو أعلى مما نواه . وقيل : إن أطلق النية ، صلى فرضاً . وتقدم هو والذي قبله قريباً . فعلى المذهب ، التذرُّ دون ما وجب

الاستباحة ، لا في الفعل ، كالسُنَنِ الرَّائِيَةِ ، وقراءة القرآن ، وغيرهما . وإن  
 نَوَى نافلة ، أُبِيحَ له قراءة القرآن ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ، والطَّوْفُ ؛ لِأَنَّ  
 النَّافِلَةَ آكَدُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ؛ لَكَوْنِ الطَّهَارَةِ مُشْتَرَطَةً لَهَا بِالْإِجْمَاعِ ، وفيما  
 سِوَاهَا خِلَافٌ ، فَدَخَلَ فِي نَيْتِهَا كَدْخُولُ النَّافِلَةِ فِي الْفَرِيضَةِ ، وَلِأَنَّ النَّافِلَةَ  
 تَشْتَمِلُ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ . وَإِنْ نَوَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، لَمْ تُبَحِّ لَهُ النَّافِلَةُ ؛  
 لِأَنَّهَا أَعْلَى مِنْهُ ؛ لِمَا بَيَّنَّا . وَإِنْ نَوَى الطَّوْفَ ، أُبِيحَ له قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ،  
 وَالثُّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُمَا ؛ فَإِنَّهُ صَلَاةٌ ، وَلَهُ نَقْلٌ وَقَرْضٌ ،  
 وَيَدْخُلُ فِي ضَمَنِهِ الثُّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ . وَإِنْ  
 نَوَى أَحَدَهُمَا لَمْ يَسْتَبَحِ الطَّوْفُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُمَا . وَإِنْ نَوَى قَرْضَ  
 الطَّوْفِ ، اسْتَبَاحَ نَفْلَهُ ، وَلَا يَسْتَبِيحُ الْقَرْضَ مِنْهُ بِنِيَّةِ النَّفْلِ كَالصَّلَاةِ . وَإِنْ  
 نَوَى قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ لَكَوْنِهِ جُنْبًا ، أَوْ مَسُّ الْمُصْحَفِ ، أَوِ الثُّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ ،  
 لَمْ يَسْتَبَحِ غَيْرَ مَا نَوَاهُ ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى » .

بِالشَّرْعِ ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ؛ لَا فَرْقَ بَيْنَ  
 مَا وَجِبَ بِالشَّرْعِ وَمَا وَجِبَ بِالنَّذْرِ . انْتَهَى . وَقَرْضُ الْكِفَايَةِ دُونَ قَرْضِ الْعَيْنِ ،  
 وَقَرْضُ جِنَازَةٍ أَعْلَى مِنَ النَّافِلَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : يُصَلِّي بِتَيْمُمٍ نَافِلَةً .  
 اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَتَحَرَّجُ أَنْ لَا يُصَلِّي نَافِلَةً بِتَيْمُمٍ  
 جِنَازَةٍ . وَيُباحُ الطَّوْفُ بِتَيْمُمٍ النَّافِلَةِ ، عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْمَذْهَبِ ، كَمَسِّ  
 الْمُصْحَفِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَلَوْ كَانَ الطَّوْفُ قَرْضًا . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي :  
 وَلَا تُباحُ نَافِلَةٌ بِتَيْمُمِهِ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ ، وَطَوْفٍ ، وَنَحْوِهِمَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
 الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : بَلَى . وَإِنْ تَيْمَّمَ جُنْبًا لِلْقِرَاءَةِ ، أَوْ لِمَسِّ مُصْحَفٍ ، فَلَهُ الثُّبْتُ فِي  
 الْمَسْجِدِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَهُ فِعْلُ جَمِيعِ التَّوَافِلِ ؛ لِأَنَّهَا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ . وَعَلَى



**فصل :** وإن تَيَمَّمَ الصَّيِّ لِإِخْدَى الصَّلَوَاتِ الْحُمْسِ ، ثُمَّ بَلَغَ ، لَمْ يَسْتَبِيحْ بِتَيَمُّمِهِ قَرْضًا ؛ لِأَنَّ مَا نَوَاهُ كَانَ نَفْلًا ، وَيُباحُّ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِهِ ، كَمَا لَوْ<sup>(١)</sup> نَوَى بِهِ الْبَالِغُ النَّفْلَ . فَأَمَّا إِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، ثُمَّ بَلَغَ ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ قَرْضًا وَنَفْلًا ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لِلنَّفْلِ يُبِيحُ فِعْلَ الْقَرْضِ .

الأَوَّلُ ، يَتَيَمَّمُ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ ، فَلَهُ الْقِرَاءَةُ [ ٥٥/١ ] لَا الْعَكْسُ ، وَلَا يَسْتَبِيحُ مَسَّ الْمُصْحَفِ وَالْقِرَاءَةَ بِتَيَمُّمِهِ لِلْبُتِّ . وَقِيلَ : فِي الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ . وَيُباحُّ اللَّبْثُ ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ، وَالْقِرَاءَةُ بِتَيَمُّمِهِ لِلطَّوَائِفِ لَا الْعَكْسُ ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : بَلَى فِي الْعَكْسِ . وَإِنْ تَيَمَّمَ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ ، فَفِي جَوَائِزِ فِعْلِ نَفْلِ الطَّوَائِفِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . قُلْتُ : الصَّوَابُ عَدَمُ الْجَوَائِزِ ؛ لِأَنَّ جَنْسَ الطَّوَائِفِ أَعْلَى مِنْ مَسِّ الْمُصْحَفِ . كَذَا نَقَلَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ : إِنْ تَيَمَّمَ جُنُبٌ لِقِرَاءَةٍ ، أَوْ لُبْثٍ ، أَوْ مَسِّ مُصْحَفٍ لَمْ يَسْتَبِيحْ غَيْرَهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَفِيهِ نَظَرٌ . قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَفِيهِ بُعْدٌ .

<sup>(٢)</sup> تنبيه : هَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّيَمُّمَ مُبِيحٌ ، أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ رَافِعٌ فُتْبَاحُ الْفَرِيضَةِ يَنْبَغِي مُطْلَقُ النَّافِلَةِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : تُبَاحُّ الْفَرِيضَةُ بِنِيَّتِهِ مُطْلَقًا ، لَا بِنِيَّةِ النَّافِلَةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup> .

**فائدة :** قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » : لَوْ تَيَمَّمَ صَبِيٌّ لَصَلَاةٍ قَرْضٍ ثُمَّ بَلَغَ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِتَيَمُّمِهِ قَرْضًا ؛ لِأَنَّ مَا نَوَاهُ

(١) ساقطة من : م ٥٠ .

(٢) زيادة من : ١ .

وَيَبْطُلُ التَّيْمُّ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَوُجُودِ الْمَاءِ ، وَمُبْطَلَاتِ  
[ ٩ ظ ] الْوُضُوءِ .

الشرح الكبير

**فصل :** وإذا قلنا : يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيْمِّ فَرَائِضَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ .  
جَازٍ أَنْ يَطُوفَ طَوَافِيَّ فَرَضٍ ، وَطَوَافِيَّ فَرَضٍ وَنَذْرٍ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنَائِزٍ  
إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ . وَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا ، كَفَاهُ تَيْمُّ وَاحِدٍ ، يُصَلِّي  
بِهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ ، وَإِنْ قُلْنَا : لَا يُصَلِّي بِهِ إِلَّا فَرَضًا وَاحِدًا . فَيَنْبَغِي أَنْ  
يَحْتَاجَ كُلَّ وَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرْنَا إِلَى تَيْمِّ ، قِيَاسًا عَلَيْهِ [ ١٥٨/١ ] .

١٨٤ - مسألة : ( وَيَبْطُلُ التَّيْمُّ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَوُجُودِ الْمَاءِ ،  
وَمُبْطَلَاتِ الْوُضُوءِ ) مُبْطَلَاتُ التَّيْمِّ ثَلَاثَةٌ ، كَمَا ذَكَرَ ، وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا  
ظَنُّ وَجُودِ الْمَاءِ ، عَلَى مَا يَأْتِي ذِكْرُهُ . وَخُرُوجُ الْوَقْتِ مُبْطِلٌ لِلتَّيْمِّ فِي  
ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيْمِّ صَلَاتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ . رَوَى  
ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهُوَ قَوْلُ  
الشَّعْبِيِّ ، وَالتَّحْمِيّ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَرَوَى  
الْمَيْمُونِيُّ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُتَيَّمِّ : إِنَّهُ لِيُعْجِئُنِي أَنْ يَتَيَّمَّ لِكُلِّ

الإنصاف

كَانَ ثَقُلًا . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عُثَيْدَانَ ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » :  
لَوْ تَيَّمَّ صَبِيٌّ لَصَلَاةُ الْوَقْتِ ثُمَّ بَلَغَ فِيهِ ، وَهُوَ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا ، فَلَهُ التَّنَقُّلُ بِهِ ، وَفِي  
الْفَرَضِ وَجْهَانِ . (١) وَالْوَجْهُ بِالْجَوَازِ ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ (١) .

قوله : وَيَبْطُلُ التَّيْمُّ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ  
الْجُمْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ :  
لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِدُخُولِ الْوَقْتِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ . قَالَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ

الشرح الكبير

صلاة ، ولكنَّ القِيَّاسَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الطَّهَارَةِ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ أَوْ يُحْدِثَ ؛  
لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَنْبِ ، يَعْنِي قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « يَا أَبَا ذَرٍّ ، الصَّعِيدُ  
الطَّيِّبُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، وَإِذَا وَجَدَتْ الْمَاءَ  
فَأَمْسَهُ بِشَرَّتْكَ » <sup>(١)</sup> . وهذا مذهبُ سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ، والحسينِ ،  
والزُّهْرِيِّ ، والثَّوْرِيِّ ، وأصحابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِمَا <sup>(٢)</sup>  
ذَكَرْنَا ، وَلأنَّهَا طَهَارَةٌ تُبِيحُ الصَّلَاةَ ، فَلَمْ تَتَقَدَّرْ بِالْوَقْتِ ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ .  
وَلَنَا ، أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : يَتَيَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . وَلأنَّهَا  
طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ ، فَتَقْيِدُتْ بِالْوَقْتِ ، كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَابَّةِ ، وَطَهَارَةِ الْمَاءِ  
لَيْسَتْ لِلضَّرُورَةِ ، بِخِلَافِ مَسَائِلِنَا . وَالْحَدِيثُ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يُشَبِّهُ الْوُضُوءَ

الْخَرَقِيُّ . وَحَمَلَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى الْأَوَّلِ . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ .  
وَأُطْلِقَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، فَقَالَ : وَهَلْ يَطْلُ التَّيَّمُّ لِلْفَجْرِ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ  
بِرُؤْيَاهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، . وَقِيلَ : لَا يَطْلُ التَّيَّمُّ عَنِ الْحَدَثِ  
الْأَكْبَرِ وَالنَّجَاسَةِ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ؛ لِتَجَدُّدِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ بِتَجَدُّدِ الْوَقْتِ فِي طَهَارَةِ  
الْمَاءِ ، عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ .

تَبَيَّهَات ؛ مِنْهَا ، أَنَّ التَّيَّمَّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ يَطْلُ بِهِ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، فَلَا يُبَاحُ لَهُ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ  
الْمُشْتَرِطَةِ لَهَا التَّيَّمُّ . وَقِيلَ : يَطْلُ تَيَّمُّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّلَاةِ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا ،  
فَيُبَاحُ لَهُ قَضَاءُ الَّتِي تَيَّمَّ فِي وَقْتُهَا ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَاةً ، وَفِعْلُ الْفَوَائِتِ ، وَالتَّنَقُّلِ ،  
وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ، وَالطَّوَافِ ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ، وَالتَّلَبُّثُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٦ .

(٢) في م : « ك » .

في إباحة الصلاة ، ولا يُلزَمُ التَّساوَى في سائر الأحكام . الثاني ، وجُودُ الماءِ المَقْدُورِ على اسْتِعْمَالِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، على ما مرَّ في موضِعِهِ ، وهو مُبْطِلٌ لِلتَّيَمُّمِ خَارِجُ الصَّلَاةِ إِجْمَاعًا ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ الْأَحَادِيثِ ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الصَّلَاةِ ، فَفِيهِ اخْتِلَافٌ نَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ ،

اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » ، ' وصاحب « الحاوي » ، وصاحب « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ »<sup>(١)</sup> ، وقال : وَعَكْسُهُ لو تَيَمَّمُ لِلْحَاضِرَةِ ثُمَّ نَذَرَ فِي الْوَقْتِ صَلَاةً ، لَمْ يَجُزْ فَعَلُ الْمُنْدُورَةِ بِهِ عِنْدِي ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ وَجُوبُهَا . وَظَاهِرُ قَوْلِ الْأَصْحَابِ الْجَوَازِ . انْتَهَى كَلَامُ الْمَجْدِ وَمَنْ تَابَعَهُ . وَمِنْهَا ، دَخَلَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ إِذَا تَيَمَّمَ الْجُنُبُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَاللُّبْسِ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ تَيَمَّمَتِ الْحَائِضُ لِلوُطْءِ ، أَوْ اسْتَبَاحَا ذَلِكَ بِالتَّيَمُّمِ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ خَرَجَ الْوَقْتُ ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وصاحب « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : لَا يُبْطَلُ كَمَا لَا يُبْطَلُ بِالْحَدَثِ . وَرَدَّ مَا عَلَّلَ بِهِ الْأَصْحَابُ . وَاخْتَارَ فِي « الْفَاتِقِ » ، فِي الْحَائِضِ ، اسْتِمْرَارَ تَيَمُّمِهَا إِلَى الْحَيْضِ الْآتِي . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَمِنْهَا ، لَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، أَنَّهَا تُبْطَلُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ ؛ تُبْطَلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَلَوْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ . وَصَرَّحَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ« الرُّعَايَةِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ . وَقِيلَ : لَا تُبْطَلُ وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ شَرْطًا . وَقَالَ ابْنُ عُقَيْلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » . وَقِيلَ : حُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ وَجَدَ الْمَاءَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ . وَخَرَّجَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » عَلَى رِوَايَةِ وَجُودِ الْمَاءِ فِي الصَّلَاةِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَكَذَا يُخْرَجُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ وَهِيَ فِي الصَّلَاةِ ، أَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَكَذَا الْخِلَافُ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا خَرَجَ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . الثَّالِثُ ، مُبْطِلَاتُ الْوُضُوءِ ، وَهُوَ مُبْطِلٌ لِلتَّيْمُمِ عَنْ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهُ ، فَإِذَا أَبْطَلَ الْأَصْلَ أَبْطَلَ الْبَدَلَ ، بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . فَأَمَّا التَّيْمُمُ عَنِ الْجَنَابَةِ ، فَلَا يَنْطَلُ إِلَّا بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَوُجُودِ الْمَاءِ ،

الْوَقْتُ وَهِيَ تُصَلَّى ، وَانْقِطَاعُ دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ فِيهَا مُنَوِّطٌ بِشَرْطِهِ ، وَفَرَاغُ مُدَّةِ الْمَسْحِ فِيهَا ، وَزَوَالُ الْمَلْبُوسِ عَنْ مَحَلِّهِ عَمْدًا قَبْلَ السَّلَامِ فِيهَا .

تَبْيِيهِ : مُحَلُّ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، أَمَّا إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ وَهُوَ فِيهَا ، لَمْ يَنْطَلُ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمَا . قُلْتُ : فَيُعَانِي بِهَا . وَمِنْهَا ، يَنْطَلُ التَّيْمُمُ لَطَوَافٍ ، وَجِنَازَةٍ ، وَنَافِلَةٍ ، بِخُرُوجِ الْوَقْتِ كَالْفَرِيضَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، إِنْ تَيَمَّمَ لَجِنَازَةٍ ثُمَّ جَاءَ بِأُخْرَى ؛ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَقْتُ يُمَكِّنُهُ التَّيْمُمُ فِيهِ ، لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا حَتَّى يَتَيَمَّمَ لَهَا . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا لِلْاِسْتِحْبَابِ . وَقَالَ ابْنُ عُقَيْلٍ : لِلْإِجْبَابِ ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ إِذَا تَقَدَّرَ لِلْوَقْتِ ، فَوَقْتُ كُلِّ صَلَاةٍ جِنَازَةٌ قَدَرُ فِعْلِهَا . وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَوَاصِلَ هُنَا كَوَاصِلُ الْوَقْتِ لِلْمَكْتُونَةِ . قَالَ : وَعَلَى قِيَاسِهِ مَا لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَحْدُودٍ ؛ كَمَسِّ الْمُصْحَفِ ، وَالطَّوَافِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَعَلَى هَذَا ، النَّوَافِلُ الْمُؤَقَّتَةُ ؛ كَالْوُثْرِ ، وَالسُّنَنِ الرَّائِبَةِ ، وَالْكُسُوفِ ، يَنْطَلُ التَّيْمُمُ لَهَا بِخُرُوجِ وَقْتِ تِلْكَ النَّافِلَةِ ، وَالنَّوَافِلُ الْمُطْلَقَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهَا تَوَاصِلُ الْفِعْلِ كَالْجِنَازَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْتَدَّ وَقْتُهَا إِلَى وَقْتِ النِّهْيِ عَنْ تِلْكَ النَّافِلَةِ . وَتَقَدَّمَ كَلَامُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » (١) .

تَبْيِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَيَنْطَلُ التَّيْمُمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ . أَنَّ التَّيْمُمَ مُبِيحٌ [ ٥٥/١ ط ] لَا رَافِعٍ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ

وَمُوجِبَاتِ الْغُسْلِ ، وَكَذَلِكَ التَّيَمُّمُ لِحَدَثِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ لَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بِحَدِيثِهِمَا ، أَوْ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ .

الأَصْحَابُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِلْإِمَامِ وَالْأَصْحَابِ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ ، فِي « الْإِتْبَارِ » : يَرْفَعُهُ رَفْعًا مُوقِفًا ، عَلَى رَوَايَةِ الْوَقْفِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ رَافِعٌ ، فَيُصَلِّي بِهِ إِلَى حَدِيثِهِ . اخْتَارَهُ أَبُو عَمِيدُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَابْنُ رَزِينٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِيحِ » . فَيَرْفَعُ الْحَدَّثَ إِلَى الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ ، وَيَتَيَمَّمُ لِفَرَضٍ وَتَقْلٍ قَبْلَ وَقْتِهِ ، وَلِتَقْلٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ لَا سَبَبَ لَهُ وَقْتُ نَهْيٍ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَيْضًا ، فِي « الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ » : التَّيَمُّمُ لَوْ قَتَّ كُلَّ صَلَاةٍ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى أَغْدَلُ الْأَقْوَالِ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا يَصِحُّ ذَلِكَ ، كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يَتَيَمَّمُ لِلْفَائِتَةِ إِذَا أَرَادَ فَعَلَهَا . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي ، وَالْأَزْجِيُّ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ إِذَا ذَكَرَهَا . قَالَ : وَهُوَ أَوَّلَى . وَيَتَيَمَّمُ لِلْكُسُوفِ عِنْدَ وُجُودِهِ ، وَلِلْاسْتِسْقَاءِ إِذَا اجْتَمَعُوا ، وَلِلْجِنَازَةِ إِذَا غُسِلَ الْمَيِّتُ ، أَوْ يُمَمَ لِعَدَمِ الْمَاءِ . فَيُعَالِي بِهَا ؛ فَيَقَالُ : شَخْصٌ لَا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ حَتَّى يَتَيَمَّمَ غَيْرُهُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَوَقْتُ التَّيَمُّمِ لَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ إِذَا طَهَّرَ الْمَيِّتَ . وَقِيلَ : بَلْ إِنِّجَازُ غُسْلِهِ . وَوَقْتُهِ لَصَلَاةِ الْعِيدِ ارْتِفَاعُ الشَّمْسِ . وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَقْتُ الْمَنْدُورَةِ كُلِّ وَقْتٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَوَقْتُ جَمِيعِ التَّطَوُّعَاتِ وَقْتُ جَوَازِ فَعْلِهَا . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَعَنْهُ ، يُصَلِّي بِهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ . وَقِيلَ : أَوْ يَجِدِ الْمَاءَ . قُلْتُ : ظَاهِرُ هَذَا مُشْكِلٌ ، فَإِنَّهُ يَفْتَضِي أَنَّهُ عَلَى النَّصِّ يُصَلِّي وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ .

فَائِدَةٌ : وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : لَوْ نَوَى الْجَمْعُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ تَيَمَّمَهَا ، أَوْ لثَانِيَةٍ فِي وَقْتِ الْأُولَى ، لَمْ يَتَطَّلْ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى فِي الْأَشْهُرِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَعَمِيمٍ ، وَالزُّرْكَشِيُّ ، وَ« مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقِيلَ : يَتَطَّلْ .

قال الشيخ رحمه الله : فَإِنْ تَيَمَّمَ وَعَلَيْهِ مَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ خَلَعَهُ ، لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَبْطُلُ .

الشرح الكبير

١٨٥ - مسألة : ( فَإِنْ تَيَمَّمَ وَعَلَيْهِ مَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ خَلَعَهُ ، لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ . وقال أصحابنا : يَبْطُلُ ) إِذَا تَيَمَّمَ وَعَلَيْهِ خُفٌّ أَوْ عِمَامَةٌ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ خَلَعَهَا ، أَوْ خَلَعَ الْخُفَّ ، لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ فِي اخْتِيَارِ شَيْخِنَا<sup>(١)</sup> . وقال أصحابنا : يَبْطُلُ . قال بعضهم : نَصَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّهُ مُبْطِلٌ لِلْوُضوءِ ، فَأَبْطَلَ التَّيَمُّمَ كَسَائِرِ [ ٨٥/١ ط ] مُبْطِلَاتِهِ ، وَهَذَا يَخْتَصُّ التَّيَمُّمَ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَالصَّحِيحُ مَا اخْتَارَهُ شَيْخُنَا ،

الإيضاح

قُلْتُ : وَيَخْتَلِفُهَا كَلَامُ الْمُصَنِّفِ .

قوله : وَيَبْطُلُ التَّيَمُّمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَوُجُودِ الْمَاءِ ، وَمُبْطِلَاتِ الْوُضوءِ . أَمَّا خُرُوجُ الْوَقْتِ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا وَجُودُ الْمَاءِ لِفَائِدِهِ ، فَيَأْتِي حُكْمُهُ قَرِيبًا ، وَأَمَّا مُبْطِلَاتُ الْوُضوءِ ، فَيَبْطُلُ التَّيَمُّمُ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ بِمَا يَبْطُلُ الْوُضوءُ بِلَا زِنَاعٍ ، وَيَبْطُلُ التَّيَمُّمُ عَنِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ بِمَا يُوجِبُ الْغُسْلَ ، وَعَنِ الْحَيْضِ وَالتَّنْفَاسِ بِحُدُوثِهِمَا ، فَلَوْ تَيَمَّمَتْ بَعْدَ طَهْرِهَا مِنَ الْحَيْضِ لَمْ تُمْ أَجَنَّبَتْ ، جَازَ وَطُوهَا ؛ لِإِبْقَاءِ حُكْمِ تَيَمُّمِ الْحَيْضِ ، وَالْوَطْءُ إِثْمًا يُوجِبُ حَدَثَ الْجَنَابَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيَتَيَمَّمُ الرَّجُلُ إِذَا وَطِئَ نَائِيًا عَنِ نَجَاسَةِ الذَّكَرِ ؛ إِنْ نَجَسَتْ رَطوبُهُ فَرَجَهَا .

قوله : فَإِنْ تَيَمَّمَ وَعَلَيْهِ مَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ثُمَّ خَلَعَهُ ، يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ . هَذَا اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ ، وَصَاحِبِ « الْفَاتِي » ، وَالشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ فِي « الْفَاتِي » . وَقَدَّمَهُ النَّاطِقُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : قُلْتُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَائِلُ فِي مَحَلِّ التَّيَمُّمِ أَوْ بَعْضُهُ فَيَبْطُلُ بِخَلْعِهِ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَبْطُلُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ

(١) انظر : المغنى ٣٥٠/١ .

رَحِمَهُ اللَّهُ . وهو قول سائرِ الفقهاء ؛ لأنَّ التَّيَمُّمَ طَهَارَةٌ لم يَمْسَحْ فيها عليه ، فلا يَبْطُلُ بَنَزْعِهِ ، كطَهَارَةِ الْمَاءِ ، وكما لو كان الْمَلْبُوسُ مِمَّا لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عليه ، ولا يَصِحُّ قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مُبْطِلٌ لِلْوُضُوءِ . لأنَّ مُبْطِلَ الْوُضُوءِ نَزْعُ مَا هُوَ مَمْسُوحٌ عليه فيه ، ولم يُوجَدْ ههنا ، ولأنَّ إِبَاحَةَ الْمَسْحِ لَا يَصِيرُ بها مَاسِحًا ، ولا بِمَنْزِلَةِ الْمَاسِحِ ، كما لو لَيْسَ عِمَامَةٌ يَجُوزُ الْمَسْحُ عليها ، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ تَحْتِهَا ، فَإِنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَبْطُلُ بَنَزْعِهَا ، كذلك هذا .

**فصل :** وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِكُلِّ مَا يَتَطَهَّرُ لَهُ مِنْ نَافِلَةٍ ، أَوْ مَسٍّ مُصَحِّفٍ ، أَوْ قِرَاءَةِ قُرْآنٍ ، أَوْ سُجُودِ تِلَاوَةٍ أَوْ شُكْرِ ، أَوْ لُبْسٍ فِي مَسْجِدٍ . قال أحمدُ : يَتَيَمَّمُ وَيَقْرَأُ جُزْأَهُ . يَعْنِي الْجُنُبَ . وبذلك قال عطاءٌ ، ومَكْحُولٌ ، والزَّهْرِيُّ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وقال أبو مِجْلَزٍ : لَا يَتَيَمَّمُ إِلَّا لِمَكْتُوبَةٍ . وَكَرِهَ الْأَوْزَاعِيُّ أَنْ يَمَسَّ الْمُتَيَمَّمُ الْمُصْحَفَ . وَلَنَا ، حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا »<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ يُسْتَبَاحُ بِطَهَارَةِ الْمَاءِ ، فَيُسْتَبَاحُ بِالتَّيَمُّمِ ، كَالْمَكْتُوبَةِ .

**فصل :** فَإِنْ تَيَمَّمَ ، ثُمَّ رَأَى رَكْبًا يَظُنُّ أَنَّ مَعَهُ مَاءً ، أَوْ حُضْرَةً ، أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَاءِ ، وَقَلْنَا بِوُجُوبِ الطَّلَبِ ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ رَأَى سَرَابًا ظَنَّهُ مَاءً . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَجَبَ الطَّلَبُ بَطَلَ التَّيَمُّمُ .

المتنصوصُ عن أحمدَ في رواية عبد الله ، على الثَّقَفَيْنِ . وفي رواية حَنَبِلٍ ، عليهما وعلى الإمامَةِ . وَرَدَّ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ الْأَوَّلَ . وَهَذَا مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .



وَأِنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهَا ، ..... المقنع

الشرح الكبير

وَسَوَاءٌ تَبَيَّنَ لَهُ خِلَافُ ظَنِّهِ أَوْ لَا ، قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَنْطَلُ تَيْمُمُهُ ؛ لِأَنَّ الطَهَارَةَ الْمُتَيَقَّنَةَ لَا تَبْطُلُ بِالشُّكِّ ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ ، وَوُجُوبُ الطَّلَبِ لَا يَنْطَلُ التَّيْمُمُ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُبْطِلًا إِنَّمَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ ، وَلَيْسَ هَهُنَا نَصٌّ ، وَلَا مَعْنَى نَصٍّ ، فَيَنْتَفِي الدَّلِيلُ .

١٨٦ - مسألة : ( وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهَا ) وَجُمِلَتْهُ أَنْ الْعَادِمَ لِلْمَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَكَانَ قَدْ صَلَّى بِالتَّيْمُمِ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ إجماعًا . حكاه ابنُ الْمُثَنَّى . وَإِنْ وَجَدَ فِي الْوَقْتِ لَمْ يَلْزَمُهُ أَيْضًا إِعَادَةُ ، سَوَاءٌ يَكُنْ مِنْ وُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ ، أَوْ ظَنٍّ وَجُودِهِ فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي سَلَمَةَ<sup>(٢)</sup> ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُثَنَّى ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَابْنُ

قوله : وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهَا . بِلَا نِزَاعٍ ، وَلَمْ يُسْتَحَبَّ الإِنصَافُ أَيْضًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ . وَهِيَ وَجْهَانِ مُطْلَقَانِ فِي « شَرْحِ الزُّرْكَشِيِّ » .

تنبيه : شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ ، لَوْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ ثُمَّ وَجَدَهُ قَرِيبًا ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِعَادَتُهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، الْوَقْفُ . وَإِنْ تَيَمَّمَ أَعَادَ غَسَلَهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » .

(١) انظر : المغنى ١/ ٣٥٠ .

(٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، من فقهاء التابعين في المدينة ، قال يحيى بن معين : مات أبو سلمة سنة أربع وتسعين . وقال الواقدي : سنة أربع ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٦١ .

المقنع وَإِنْ وَجَدَهُ فِيهَا بَطَلَتْ . وَعَنْهُ ، لَا تَبْطُلُ .

الشرح الكبير

سِيرِينَ ، وَالزُّهْرِيُّ : يُعِيدُ الصَّلَاةَ . وَلَنَا ، مَا [ ١٨٦/١ ] رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا فِي سَفَرٍ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا ، فَصَلَّيَا ، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ : « أَصَبْتَ السَّنَةَ <sup>(١)</sup> » ، وَأَجَزْتُكَ صَلَاتَكَ . وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ : « لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ <sup>(٢)</sup> » . وَاجْتَنَحَ أَحْمَدُ بَأْنَ ابْنِ عُمرَ تَيَمَّمَ وَهُوَ يَرَى بُيُوتَ الْمَدِينَةِ ، فَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً ، فَلَمْ يُعِدْ . وَلَئِنَّهُ أَدَّى فَرَضَهُ كَمَا أَمَرَ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ الْإِعَادَةُ ، كَمَا لَوْ وَجَدَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ ، وَلَئِنْ عَدِمَ الْمَاءَ عُذْرٌ مُعْتَادٌ ، فَإِذَا تَيَمَّمَ مَعَهُ يَجِبُ أَنْ يُسْقِطَ فَرَضَ الصَّلَاةِ كَالْمَرَضِ ، وَكَأَلَوْ وَجَدَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ .

١٨٧ - مسألة : ( وَإِنْ وَجَدَهُ فِيهَا ، بَطَلَتْ . وَعَنْهُ ، لَا تَبْطُلُ )  
ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمُتَيَمَّمَ إِذَا قَدَّرَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، بَطَلَ

الإنصاف

قوله : وَإِنْ وَجَدَهُ فِيهَا بَطَلَتْ . هذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه ، لَا تَبْطُلُ وَيَمْضَى فِي صَلَاتِهِ . اخْتَارَاهَا <sup>(٣)</sup> الْأَجْرِيُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، يَجِبُ الْمَضَى ، عَلَى الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ الشَّارِحُ :

(١) سقط من : « م » .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في التيمم يجد الماء بعدما يصل في الوقت ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٨٢/١ . والنسائي ، في : باب التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة ، من كتاب الغسل . المجتبى ١٧٤/١ . والدارمي ، في : باب التيمم ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٩٠/١ .

(٣) في : « اختارهما » .

تَيَمُّمُهُ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِطُلَانِ طَهَارَتِهِ ، فَيَتَوَضَّأُ إِنْ كَانَ مُحْدِثًا ، وَيَغْتَسِلُ  
 إِنْ كَانَ جُنُبًا ، وَيَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى مَا مَضَى مِنْ  
 صَلَاتِهِ ، كَمَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ ، وَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ  
 الصَّلَاةَ . وَهَهُنَا أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ انْتَبَى عَلَى طَهَارَةٍ ضَعِيفَةٍ ،  
 فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ ، كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، بِخِلَافِ مَنْ سَبَقَهُ  
 الْحَدَّثُ . وَالْقَوْلُ بِطُلَانِ الصَّلَاةِ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبَى حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ ،  
 وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا تُبْطَلُ الصَّلَاةُ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ  
 نَحْوُ ذَلِكَ . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَقُولُ يَمْضِي ، ثُمَّ تَذَبَّرْتُ فَإِذَا أَكْثَرُ  
 الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّهُ يَخْرُجُ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى رُجُوعِهِ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ .  
 وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ وَجَدَ الْمُبَدَّلَ بَعْدَ تَلْبِيسِهِ بِمَقْصُودِ الْبَدَلِ ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ  
 الْخُرُوجُ ، كَمَا لَوْ وَجَدَ الرُّقْبَةَ بَعْدَ التَّلْبِيسِ بِالصِّيَامِ ، وَلِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى  
 اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ؛ لِأَنَّ قُدْرَتَهُ تَتَوَقَّفُ عَلَى إِبْطَالِ الصَّلَاةِ ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْ إِبْطَالِهَا

وَهُوَ أَوَّلَى ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ الْمَضْيُ لَكِنْ هُوَ أَفْضَلُ .  
 الْإِنْصَافُ وَقِيلَ : الْخُرُوجُ مِنْهَا أَفْضَلُ ؛ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ ، وَاخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أَبُو  
 جَعْفَرٍ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : وَعَنْهُ ، يَمْضِي . فَقِيلَ : وَجُوبًا . وَقِيلَ : جَوَازًا .  
 وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَعْنَى » . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : قُلْتُ : الْأَوَّلَى قَلْبُهُا ثَقَلًا .

فَائِدَةٌ : رَوَى الْمَرْوُذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، فَلِذَلِكَ أَسْقَطَهَا  
 أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَأَثْبَتَهَا ابْنُ حَامِدٍ وَجَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، نَظَرًا إِلَى أَنَّ  
 الرَّوَاتَيْنِ عَنِ اجْتِهَادَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ ، فَلَمْ يُتَفَضَّلْ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ وَإِنْ عَلِمَ التَّارِخُ ،  
 بِخِلَافِ نَسْخِ الشَّارِعِ . وَهَكَذَا اخْتِلَافُ الْأَصْحَابِ فِي كُلِّ رَوَايَةٍ عَلِمَ رُجُوعَهُ  
 عَنْهَا . ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُ .

بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الصَّغِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجَدَتْ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup> . ذَلَّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ طَهُورًا عِنْدَ وَجُودِ الْمَاءِ ، وَبِمَنْطُوقِهِ عَلَى وَجُوبِ اسْتِعْمَالِهِ عِنْدَ وَجُودِهِ . وَلَئِنَّهُ قَدَّرَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ [ ٨٦/١ ط ] فَبَطَّلَ تَيْمُمَهُ ، كَالخَارِجِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَلِأَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ ، فَبَطَّلَتْ بَزْوَالِ الضَّرُورَةِ كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا انْقَطَعَ دُمُهَا . وَقِيَاسُهُمْ لَا يَصِحُّ ، فَإِنَّ الصَّوْمَ هُوَ الْبَدَلُ لِنَفْسِهِ ، فَتَطْيِيرُهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْمَاءِ بَعْدَ تَيْمُمِهِ ، وَلَا خِلَافَ فِي بَطْلَانِهِ . ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مُدَّةَ الصِّيَامِ تَطُولُ ، فَيَشُقُّ الْخُرُوجُ مِنْهُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ فَرْضَيْنِ شَاقِّينَ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . وَقَوْلُهُ : هُوَ غَيْرُ قَادِرٍ . غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ الْمَاءَ قَرِيبٌ ، وَاللَّهُ <sup>(٣)</sup> صَحِيحٌ ، وَالْمَوَانِعُ مُتَنَفِّةٌ . قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مِنْهَى عَنِ إِبْطَالِ الصَّلَاةِ . قُلْنَا : لَمْ يُبْطَلْهَا ، وَإِنَّمَا هِيَ بَطَلَتْ بِزَوَالِ الطَّهَارَةِ ، كَمَا فِي نُظَائِرِهَا .

تَنْبِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لَوْ عَيَّنَ نَفْلًا ، أَنَّهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْيَنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَقَلِّ الصَّلَاةِ . وَعَلَيْهَا ، مَتَى فَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ بَطُلَ تَيْمُمُهُ . قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . وَتَابَعَهُ مِنْ بَعْدِهِ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . هَكَذَا الْحُكْمُ عَلَيْهَا لَوْ انْقَلَبَ الْمَاءُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ [ ٥٦/١ و ] فَيَبْطُلُ تَيْمُمُهُ بَعْدَ فَرَاغِهَا . قَالَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَدَّمَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : إِنْ عَلِمَ تَلَفَهُ فِيهَا بَقِيَ تَيْمُمُهُ بَعْدَ فَرَاغِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ لَكُنْ لِمَا فَرَّغَ

(١) سورة محمد ٣٣ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٦ .

(٣) في الأصل : « والنية » .

**فصل :** فَإِنْ وَجَدَ مَاءً قَدْ وَلَغَ فِيهِ بَغْلٌ أَوْ جِمَارٌ ، أَوْ شَيْءٌ مِنْ سِباعِ  
الْبَهَائِمِ ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ . لَمْ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ  
بِطَهَارَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ ، فَلَمْ يَخْرُجْ بِأَمْرِ مَشْكُوكٍ فِيهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، قَالَ :  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَخْرُجَ ، كَمَا لَوْ وَجَدَ مَاءً طَاهِرًا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . وَكَذَلِكَ إِنْ  
رَأَى رَكْبًا ، أَوْ خُصْرَةً ، أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ  
وَلَا تَيَمُّمُهُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا بِطَهَارَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ ، فَلَا تَزُولُ بِالسَّلَكِ .

**فصل :** وَالْمُصَلِّيُّ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ بَغِيرُ وُضُوئِهِ ، وَلَا تَيَمُّمٍ ، إِذَا وَجَدَ  
مَاءً فِي الصَّلَاةِ أَوْ ثَرَابًا ، خَرَجَ مِنْهَا بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ بَغِيرِ طَهَارَةٍ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهَا إِذَا قُلْنَا : لَا تَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ . كَمَا فِي التَّيَمُّمِ إِذَا  
وَجَدَ الْمَاءَ فِي الصَّلَاةِ ، وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطُ سَقَطِ اعْتِبَارِهِ ، فَأَشْبَهَتِ السُّتْرَةَ  
إِذَا عَجَزَ عَنْهَا ، فَصَلَّى غُرْيَانًا ، ثُمَّ وَجَدَ السُّتْرَةَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ قَرِيبًا مِنْهُ .  
وَكُلُّ صَلَاةٍ تَلْزِمُهُ إِعَادَتُهَا ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا إِذَا زَالَ الْعُدْرُ فِيهَا ،  
وَيَلْزِمُهُ اسْتِقْبَالُهَا .

شَرَعَ فِي طَلَبِهِ ، بَطُلَ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، تَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَالتَّيَمُّمُ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَا الْمَاءِ ،  
وَلَوْ أَثْقَلَ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَعَلَيْهَا ، لَوْ وَجَدَهُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ بَتَيْمٍ ، بَطُلَتْ  
الصَّلَاةُ ، وَبَطُلَ تَيَمُّمُ الْمَيِّتِ أَيْضًا ، عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا ، فَيُسَلِّ الْمَيِّتَ وَيُصَلِّي  
عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا تَبْطُلُ وَلَا يُعَسَّلُ . فَهَذَا الْفَرْعَانِ مُسْتَثْنَايَا مِنَ الرَّوَايَةِ ، عَلَى  
الْمُقَدِّمِ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَتَطَهَّرُ وَيَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ ، مِنْ قَوْلِهِ :  
بَطُلَتْ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يَتَطَهَّرُ  
وَيَتَنَبَّأُ . وَخَرَّجَهُ الْقَاضِي عَلَى مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ . وَرَدَّهُ الْمَجْدُ وَمَنْ تَابَعَهُ  
فَانْدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزِمُ مَنْ تَيَمَّمَ لِقِرَاعَةٍ ، أَوْ وَطِئٍ ، أَوْ لُبْسٍ وَنَحْوِهِ ، التَّرَكُّ

**فصل :** ولو يَمَمَّ المَيِّت ، ثم قَدَّرَ على الماءِ في أثناءِ الصلاةِ عليه ، لَزِمَهُ الخُرُوجُ ؛ لِأَنَّ غَسْلَ المَيِّتِ مُمَكِّنٌ غَيْرُ مُتَوَقِّفٍ عَلَى إِبْطَالِ الْمُصَلِّي صَلَاتِهِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَمَسْأَلَتِنَا ؛ لِأَنَّ الماءَ وَجِدَ بَعْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ .

**فصل :** وإذا قُلْنَا : لَا يَلْزَمُ الْمُصَلِّيُ الخُرُوجُ لِرُؤْيَةِ الماءِ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الخُرُوجُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي مَقْصُودِ الْبَدَلِ ، فَجَازَ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْمُبْدَلِ ، كَمَنْ شَرَعَ فِي صَوْمِ الْكَفَّارَةِ ، يَجُوزُ لَهُ الْإِتْقَالُ إِلَى الْعَتِقِ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ لَهُ الخُرُوجُ . وَهُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُوجِبُ الخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ لَا يُبَيِّحُهُ ، كَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالًا لِلْعَمَلِ <sup>(١)</sup> ، فَلَمْ يَجْزْ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ [ ٨٧/١ ] كَهَذَيْنِ .

**فصل :** إِذَا رَأَى مَاءً فِي الصَّلَاةِ ، ثُمَّ انْدَفَقَ <sup>(٢)</sup> قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ وَصَلَاتُهُ إِنْ قُلْنَا : يَلْزَمُهُ الخُرُوجُ مِنْهَا . وَيَلْزَمُهُ اسْتِثْنَاءُ التَّيَمُّمِ وَالصَّلَاةِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَبْطُلُ . وَانْدَفَقَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ صَلَاةً أُخْرَى . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ

بُجُودِ الماءِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَه الْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُمَا ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَحُكِيَ وَجْهًا ؛ لَا يَلْزَمُ . الثَّانِيَةُ ، الطَّوَأَفُ كَالصَّلَاةِ إِنْ وَجَبَتِ الْمَوَالَاةُ .

(١) فِي م : « لِلْغَسْلِ » .

(٢) فِي م : « انْقَلَبَ » .

وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّيْمُمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ ، لِمَنْ يَرْجُو وَجُودَ الْمَاءِ . المفتي

الشرح الكبير

رُؤْيَا الْمَاءِ حَرَمَتْ عَلَيْهِ افْتِتَاحَ صَلَاةٍ أُخْرَى . وَلَوْ تَلَّسَ بِنَافِلَةٍ ثُمَّ رَأَى مَاءً ، فَإِنْ كَانَ تَوَى عَدَدًا ، أَتَى بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَوَى عَدَدًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ الصَّلَاةِ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَيَقْوَى عِنْدِي أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا : لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِرُؤْيَا الْمَاءِ . فَلَهُ افْتِتَاحُ صَلَاةٍ أُخْرَى ؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْمَاءِ لَمْ تَبْطِلِ التَّيْمُمَ فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا وَجَدَ بَعْدَهَا مَا يُبْطِلُهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ رَأَاهُ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعٌ ، ثُمَّ انْدَفَقَ قَبْلَ زَوَالِ الْمَانِعِ ، فَعَلَى هَذَا لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا يَشَاءُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَرَ <sup>(٢)</sup> الْمَاءَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، بَطَلَ تَيْمُمُهُ وَصَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُ انْتَهَتْ بِانْتِهَاءِ وَقْتِهَا ، فَبَطَلَتْ ، كَمَا لَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ .

١٨٨ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّيْمُمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ ، لِمَنْ يَرْجُو وَجُودَ الْمَاءِ ) ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَإِنْ يَخْشَى مِنْ وَجُودِهِ ، اسْتَحَبَّ تَقْدِيمَهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : التَّقْدِيمُ أَفْضَلُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بِوُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ فَضِيلَةٌ

قوله : وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّيْمُمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لِمَنْ يَرْجُو وَجُودَ الْمَاءِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ بِهَذَا الشَّرْطِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هِيَ الْمُخْتَارَةُ لِلْجُمْهُورِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِهْدَايَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« الْمُتَخَبَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ« الْفُرُوعِ » ،

(١) انظر : المغني ١/ ٣٥٠ .

(٢) في م : « رأى » .

مُتَيَقِّنَةً ، فَلَا تُتْرَكُ لِأَمْرِ مَظْنُونٍ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ اسْتِحْبَابُ تَأْخِيرِ التَّيَمُّمِ بِكُلِّ حَالٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَالزُّهْرِيَّ ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الْجُنُبِ : يَتَلَوُّمٌ<sup>(١)</sup> مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ ، وَإِلَّا تَيَمَّمَ . وَلَئِنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى بَعْدِ الْعِشَاءِ وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَيْلَا يَذْهَبَ خُشُوعُهَا وَحُضُورُ الْقَلْبِ فِيهَا ، وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا لِإِذْرَاكِ الْجَمَاعَةِ ، فَتَأْخِيرُهَا لِإِذْرَاكِ الطَّهَارَةِ الْمُشْتَرِطَةِ أَوَّلَى .

و «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «ابن تميم» ، و «الحاويين» ، و «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» ، و «الفائق» ، وغيرهم . وَنَصَرَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» ، وَغَيْرُهُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» ، وَقَيَّدَهُ بِوَقْتِ الْإِخْتِيَارِ ، وَهُوَ قَيَّدَ حَسَنٌ . وَعَنْهُ ، التَّأْخِيرُ مُطْلَقًا أَفْضَلُ . جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنَوَّرِ» . وَاخْتَارَهُ الْخَرَقِيُّ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ الْمُتَقَدِّمُ<sup>(٢)</sup> ، وَالْقَاضِي . وَقِيلَ : التَّأْخِيرُ أَفْضَلُ إِنْ عَلِمَ وُجُودَهُ فَقَطْ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ التَّأْخِيرُ حَتَّى يَضِيقَ الْوَقْتُ . ذَكَرَهَا أَبُو الْحُسَيْنِ . قَالَ الرَّزْكَانِيُّ : وَلَا عِبْرَةَ بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ . وَهِيَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ .

تبيينان ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهَرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ عَدَمَ الْمَاءِ آخِرَ الْوَقْتِ ، أَنَّ التَّقْدِيمَ أَفْضَلُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، التَّأْخِيرُ أَفْضَلُ . وَظَاهَرُ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ عَدَمَهُ أَنَّ التَّقْدِيمَ

(١) تَلَوُّمٌ فِي الْأَمْرِ : تَمَكُّثٌ وَانْتِظَارٌ .

(٢) عَلِيٌّ بْنُ عَمْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِمَارٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِوسٍ ، الْحِزْلِيُّ ، أَبُو الْحَسَنِ ، سَمِعَ وَتَفَقَّهَ وَبَرَعَ فِي الْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْوَعْظِ ، لَهُ تَفْسِيرٌ كَبِيرٌ ، وَلَهُ «الْمَذْهَبُ فِي الْمَذْهَبِ» ، وَلَدَ سَنَةِ عَشْرٍ وَخَمْسِمِائَةٍ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ . ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٢٤١/١ .



وإن تيمم وصلى في أول الوقت أجزأه .

المقنع

الشرح الكبير

١٨٩ - مسألة : ( فإن تيمم في أول الوقت وصلى أجزأه ) ولا تجب عليه الإعادة ، سواء وجد الماء في الوقت ، أو لم يجد ، وقد ذكرنا ذلك . ولأنه أتى بما أمر به <sup>(١)</sup> في حال العذر ، فلم تجب عليه الإعادة بزوال [ ٨٧/١ ط ] العذر ، كمن صلى غريئاً ، ثم قدر على السترة ، وكمن صلى جالساً لمريض ، ثم برأ في الوقت . والله أعلم .

الإنصاف

أفضل ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، التأخير أفضل . وهو من المفردات . وظاهر كلامه أيضاً أنه لو استوى الأمران عنده أن التقديم أفضل ، وهو أحد الوجهين ، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . قلت : وهو أولى . وعنه ، التأخير أفضل . وهو المذهب . قدمه ابن تميم ، وفي « الفروع » ، و « الفائق » . وأطلقهما في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الزركشي » . الثاني ، أفادنا المصنف ، رحمه الله ، بطريق أولى ، أنه إذا علم وجود الماء في آخر الوقت ، أن التأخير أفضل ، وهو صحيح ، لا أعلم فيه خلافاً ، ولا يجب التأخير ، على الصحيح من المذهب . والحالة هذه . وقيل : يجب . قال في « الرعاية » : قلت : إلى مكان الماء لقربه منه ، إن وجب الطلب ، وبقي الوقت . انتهى .

قوله : فإن تيمم وصلى في أول الوقت أجزأه . هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه ، ليس له التيمم حتى يضييق الوقت . ذكره أبو الحسين ، كما تقدم . وقيل : يجب التأخير إذا علم وجوده ، كما تقدم .

(١) سقط من : م .

وَالسُّنَّةُ فِي التَّيْمُمِ أَنْ يَنْوِيَ ، وَيُسَمِّيَ ، وَيَضْرِبَ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتَيْ  
الْأَصَابِعِ عَلَى التُّرَابِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، فَيَمْسَحَ وَجْهَهُ بِيَاطِنِ  
أَصَابِعِهِ ، وَكَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ .

١٩٠ - مسألة : ( وَالسُّنَّةُ فِي التَّيْمُمِ أَنْ يَنْوِيَ وَيُسَمِّيَ وَيَضْرِبَ بِيَدَيْهِ  
مُفَرَّجَتَيْ الْأَصَابِعِ عَلَى التُّرَابِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، فَيَمْسَحَ وَجْهَهُ بِيَاطِنِ أَصَابِعِهِ  
وَكَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ ) الْمَسْنُونُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، التَّيْمُمُ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ ،  
قَالَ الْأَثَرُ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : التَّيْمُمُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، لِلْوَجْهِ  
وَالْكَفَّيْنِ ، وَمَنْ قَالَ : ضَرْبَتَيْنِ . فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ زَادَهُ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> :  
وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛  
مِنْهُمْ عَلِيٌّ ، وَعُمَارٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،  
وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُجْزِئُ التَّيْمُمُ إِلَّا بِضَرْبَتَيْنِ ؛ لِلْوَجْهِ  
وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْجِرْفَتَيْنِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِهِ سَالِمٍ ، وَالْحَسَنِ ،

قَوْلُهُ : وَالسُّنَّةُ فِي التَّيْمُمِ ، أَنْ يَنْوِيَ ، وَيُسَمِّيَ ، وَيَضْرِبَ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتَيْ  
الْأَصَابِعِ عَلَى التُّرَابِ ، ضَرْبَةً وَاحِدَةً . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْمَسْنُونِ  
وَالوَاجِبَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ  
مِنْهُمْ ، وَهُوَ مِنْ مُفَرَّدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي : الْمَسْنُونُ ضَرْبَتَانِ . يَفْعَلُ بِهِمَا  
كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ الرَّائِزِيُّ ، وَابْنُ الرَّائِغُونِيِّ ، وَالْمَجْدُ . وَجَزَمَ بِهِ  
فِي « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَحِكْيَى رِوَايَةٍ : قُلْتُ : حَكَاهُ ابْنُ  
تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَغَيْرُهُمَا رِوَايَةً . وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ فِي « التَّلْخِصِ » ،  
وِ « الْبَلْغَةِ » . وَقِيلَ : الْأَوَّلَى ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ . ذَكَرَهُ

والتَّوَرَّى، وأصحابِ الرَّأْيِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ الصَّمَّةِ<sup>(١)</sup>، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمْ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرٌ، وَأَبُو أُمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ»<sup>(٣)</sup>. وَلَأَنَّهُ بَدَلٌ يُؤْتَى بِهِ فِي مَحَلٍّ مُبَدِّلِهِ، فَكَانَ حَدُّهُ فِيهِمَا وَاحِدًا كَالْوُجْهِ. وَلَنَا، مَا رَوَى عَمَّارٌ، قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ،

فِي «الرَّعَايَةِ». وَقَالَ: وَلَوْ مَسَحَ وَجْهَهُ يَمِينَهُ، وَيَمِينَهُ بَيْسَارِهِ، أَوْ عَكْسَ، وَخَلَّلَ أَصَابِعَهُمَا فِيهِمَا، صَحَّ. وَقِيلَ: لَا. وَعَلَى الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ، يُجْزَى ضَرْبَةٌ وَاحِدَةً بِلَا نِزَاعٍ. وَقَالَ الْمُصَنِّفُ، وَغَيْرُهُ: وَإِنْ تَيَمَّمْ بِأَكْثَرِ مِنْ ضَرْبَتَيْنِ، جَازَ. وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَعَنهُ، يُسَنُّ ضَرْبَتَيْنِ. وَقِيلَ: أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ضَرْبَةٍ.

تَنْبِيْهُ: قَوْلُهُ: فَيَمَسَحُ وَجْهَهُ بِبَاطِنِ أَصَابِعِهِ، وَكَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ. يَمَسَحُ ظَاهِرَ

(١) هو أبو الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري الصحافي، وكان أبوه من كبار الصحابة. أسد الغابة ٦٠، ٥٩/٦.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٢/١. ومسلم، في: باب التيمم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨١/١. وأبو داود، في: باب في التيمم في الحضر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٩/١. والدارقطني، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٢٦/١، ١٧٧. والبيهقي، في: باب كيف التيمم، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ٢٠٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٩/٤.

(٣) حديث ابن عمر أخرجه الحاكم في: باب أحكام التيمم، من كتاب الطهارة. المستدرک ١٧٩/١، ١٨٠. والدارقطني، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٨٠/١ - ١٨٢. والبيهقي، في: باب كيف التيمم، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ٢٠٧/١. وكذلك أخرج الثلاثة السابقون حديث جابر، في المواضع السابقة: المستدرک ١٨٠/١، وسنن الدارقطني ١٨١/١، ١٨٢، والسنن الكبرى ٢٠٧/١. كما أخرجه الدارقطني عن علي أيضا: «ضربة للوجه وضربة للذراعين». سنن الدارقطني ١٨٢/١. وحديث أبي أمية أخرجه الطبراني في الكبير ولفظه: «التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين». المعجم الكبير ٢٩٢/٨، ٢٩٣.

فَأَجْنَبْتُ ، فلم أجد الماء ، فَمَرَعْتُ في الصَّعِيدِ كما تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ، ثم أُتِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا » . ثم ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثم مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ ، وَظَاهَرَ كَفَّهُ وَوَجْهَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلأنَّهُ حُكْمٌ عُلِّقَ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدَيْنِ ، فلم يَدْخُلْ فِيهِ الذَّرَاعُ ، كَقَطْعِ السَّارِقِ ، وَمَسَّ الْفَرْجِ ، وَقَدْ احْتَجَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِهَذَا . وَأَمَّا أَحَادِيثُهُمْ فَضَعِيفَةٌ ، قَالَ الْخَلَّالُ : الْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ ضِعَافٌ جَدًّا ، وَلَمْ يَرَوْا أَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْهَا إِلَّا حَدِيثَ ابْنِ عُمرَ . وَقَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ حَدِيثٌ

الْوَجْهَ بِمَا لَا يَشُقُّ ، فَلَا يَمَسُّحُ بَاطِنَ الْقَمَرِ وَالْأَنْفِ ، وَلَا بَاطِنَ الشُّعُورِ الْخَفِيفَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » اسْتِثْنَاءُ بَاطِنِ الْقَمَرِ وَالْأَنْفِ فَقَطْ .

فَالْتَذَرُ : لَوْ تَيَسَّمَ يَدٌ وَاحِدَةً ، أَوْ بَعْضُ يَدِهِ ، أَجْزَأُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هُوَ كَالْوُضُوءِ . يَعْنِي فِي مَسْحِ الرَّأْسِ ، وَقَدْ هُنَاكَ الْإِجْزَاءُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَقِيلَ : لَا يُجْزِئُهُ . وَقَدْ هُنَاكَ فِي « الرَّعَايَةِ » . فَإِنْ أَوْصَلَ التُّرَابَ إِلَى مَحَلِّ الْفَرْضِ بِخَرْقَةٍ أَوْ حَشَبَةٍ صَحَّ ، عَلَى الصَّحِيحِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ كَالْوُضُوءِ . وَصَحَّ هُنَاكَ الصُّحَّةُ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي [ ٥٦/١ ط ] قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : فِيهِ وَجْهَانِ . بِنَاءً عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ

(١) أخرجه البخاري، في: باب التيمم للوجه والكفين، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٣/١. ومسلم، في: باب التيمم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٠/١. كأخرجه أبو داود، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٧/١. والنسائي، في: باب التيمم في الحضر، وباب نوع آخر من التيمم، وباب تيمم الجانب، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٥/١، ١٣٨، ١٣٩. وابن ماجه، في: باب ماجاء في التيمم بضرية واحدة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٨/١. وانظر: باب ماجاء في التيمم، من أبواب الطهارة، من سنن الترمذي. عارضة الأحمدي ٢٣٩/١.

مُنْكَرٌ . قال الخطَّابِيُّ<sup>(١)</sup> : يرويه محمدُ بنُ ثابتٍ ، وهو ضَعِيفٌ<sup>(٢)</sup> .  
 وحديثُ ابنِ الصَّمَّةِ صَحِيحٌ ، لكنَّ إِنْما جاء في المُتَّفَقِ عليه : فَمَسَحَ وَجْهَهُ  
 وَيَدَيْهِ . فَيَكُونُ حُجَّةً لَنَا ؛ لِأَنَّ مَا عَلِقَ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدَيْنِ لَا يَتَنَاوَلُ الذَّرَاعَيْنِ .  
 ثُمَّ أَحَادِيثُهُمْ لَا تُعَارِضُ حَدِيثَنَا ؛ لِأَنَّهَا تُدَلُّ عَلَى جَوَازِ التَّيْمُمِ بِضَرْبَتَيْنِ ،  
 وَلَا يَنْفِي ذَلِكَ جَوَازُ التَّيْمُمِ [ ٨٨/١ ] بِضَرْبَةٍ ، كَمَا أَنَّ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ  
 ثَلَاثًا لَا يَنْفِي الْإِجْزَاءَ بِمَرَّةٍ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثِ عَمَّارٍ : « إِلَى  
 الْمِرْفَقَيْنِ » . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكَفَّيْنِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ . قُلْنَا :  
 حَدِيثُ : « إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ » ، لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا رَوَاهُ سَلَمَةُ<sup>(٣)</sup> ، وَشَكُّ  
 فِيهِ . ذَكَرَ ذَلِكَ النَّسَائِيُّ<sup>(٤)</sup> . فَلَا يُثْبِتُ مَعَ الشَّكِّ ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَثْبَرَ عَلَيْهِ ،

بِخَائِلٍ . انْتَهَى . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَائِقِ » ، وَ« الرُّعَايَةِ » . وَإِنْ  
 أَمَرَ الْوَجْهَ عَلَى الثَّرَابِ ، صَحَّ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي  
 « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْخَرْقِيِّ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :  
 وَقِيلَ : إِنْ تَيَمَّمَ يَدًا ، أَوْ أَمَرَ الْوَجْهَ عَلَى الثَّرَابِ ، لَمْ يَصِحَّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي  
 « الرُّعَايَةِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ« الْفَائِقِ » . وَتَقَدَّمَ إِذَا  
 يَمَّمَهُ غَيْرُهُ ، أَوْ صَمَدًا وَجْهَهُ لِلرَّيْحِ ، فَعَمَّ الثَّرَابُ وَجْهَهُ ، وَإِذَا سَفَتِ الرِّيحُ غُبَارًا ،  
 فَمَسَحَ وَجْهَهُ بِمَا عَلَيْهِ بَعْدَ<sup>(٥)</sup> .

(١) معالم السنن ١٠١/١ .

(٢) العبارة في معالم السنن : قالوا : وحديث ابن عمر لا يصح ؛ لأن محمد بن ثابت العبدى ضعيف جدا ، لا يحتج بحديثه .

(٣) أرى : سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي الكوفي ، أبو يحيى ، متقن للحديث ، توفي سنة اثنين وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ١٥٥/٤ - ١٥٧ .

(٤) في : نوع آخر من التيمم ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١٣٨/١ .

(٥) بعده في الأصل ، ١ : قوله : والترتيب والموالة .

وخالف به سائر الرواة الثقات ، فكيف يُلتفتُ إلى مثل هذا ؟ وأما التأويلُ فباطلٌ ؛ لأُمورٍ : أحدها ، أنَّ عَمَّارًا الرَّاويَ له الحاكِي فعلَ النبي ﷺ ، أفْتَى بعدَ النبي ﷺ في التَّيْمَمِ للوَجْهِ والكَفَّيْنِ ، عَمَلًا بالحديثِ . وقد شاهدَ فعلَ النبي ﷺ ، والفعلُ لا احتِمَالُ فيه . الثاني ، أَنَّهُ قال : ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ . وهم يقولون : ضَرْبَتَانِ . الثالث ، أَنَّا لَا نَعْرِفُ في اللَّغَةِ التَّعْبِيرَ بالكَفَّيْنِ عن الذَّرَاعَيْنِ . الرابع ، أَنَّ الجَمْعَ بَيْنَ الخَبْرَيْنِ بما ذَكَرناه ، مِنْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الفَعْلَيْنِ جَائِزٌ ، أَقْرَبُ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ وَأَسْهَلُ . وقياسُهُم يَنْتَقِضُ بالتَّيْمَمِ عن الغُسْلِ الواجِبِ ، فَإِنَّهُ يَنْقُضُ عن المُبْدِلِ ، وكذلك في الوُضوءِ ، فَإِنَّهُ في عُضْوَيْنِ ، وكذا في الوَجْهِ ، فَإِنَّهُ "لَا يَجِبُ" مَسْحُ مَا تَحْتَ الشُّعُورِ الحَفِيفَةِ . واللهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَلَا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ أَنَّهُ يُجْزِئُ التَّيْمَمُ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ وبضَرْبَتَيْنِ ، وَإِنْ تَيَمَّمَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ضَرْبَتَيْنِ جَازٌ ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ إِصْالَ التُّرَابِ إِلَى مَحَلِّ الفَرَضِ ، فَكَيْفَمَا حَصَلَ جَازٌ ، كَالْوُضُوءِ . فَإِنْ تَيَمَّمَ

**فائدة :** لو قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الكُوعِ ، وَجَبَ مَسْحُ مَوْضِعِ القَطْعِ ، على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . نصُّ عليه . واختاره ابنُ عَقِيلٍ ، وصاحبُ « التَّلْخِصِ » . وقَدَّمَهُ في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » ، و « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . وقيل : لَا يَجِبُ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ . اختاره القاضي ، والآمِدِيُّ . وقَدَّمَهُ ابنُ عَيَّيْدَانَ . وتقدَّم التَّنْبِيهُ على ذلك في آخِرِ بابِ الوُضُوءِ . وَأَمَّا إِنْ انْقَطَعَتْ مِنْ فَوْقِ الكُوعِ ، لَمْ يَجِبْ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ . نصُّ عليه .

وَقَالَ الْقَاضِي : الْمَسْنُونُ ضَرْبَانِ ، يَمْسَحُ بِأَحَدَاهُمَا وَجْهَهُ ،  
وَبِالْأُخْرَى يَدِيهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، فَيَضَعُ بَطُونَ أَصَابِعِ الْيُسْرَى عَلَى  
ظَهْرِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى ، وَيُمِرُّهَا إِلَى مِرْفَقِهِ ، ثُمَّ يُدِيرُ بَطْنَ كَفِّهِ  
إِلَى بَطْنِ الذَّرَاعِ وَيُمِرُّهَا عَلَيْهِ ، .....

الشرح الكبير

بضربة ، فإنه يمسح وجهه بباطن أصابعه ، وظاهر كفه إلى الكوعين بباطن  
راحتيه ، ويستحب أن يمسح إحدى الراحتين بالأخرى ، ولا يجب  
ذلك ؛ لأن فرض الراحتين قد سقط بإمرار كل واحدة على ظهر الكف .  
ويفرق أصابعه عند الضرب ؛ ليدخل الغبار فيما بينها . وإن كان التراب  
ناعماً ، فوضع اليدين عليه وضعا ، أجزأه . وإن مسح بضربتين ، مسح  
بأحدهما وجهه ، وبالأخرى يديه . قال ابن عقيل : رأيت التيمم بضربة  
واحدة قد أسقط ترابا مستحقا في الوضوء ، وهو أنه يعتد بمسح باطن  
أصابعه مع مسح وجهه ، وكيفما مسح بعد أن يستوعب محل الفرض  
أجزأه .

**فصل :** والمسنون عن أحمد ، رحمه الله ، التيمم بضربة كما وصفنا .  
نص عليه . ( وقال القاضي ) : التيمم بضربة إلى الكوعين صفة الأجزاء  
[ ١ / ٨٨ ظ ] ، ( والمسنون ضربتان ؛ يمسح بأولاهما وجهه ، وبالأخرى  
يديه إلى المرفقين ، فيضع بطون أصابع اليسرى على ظهر أصابع اليمنى  
ثم يمرها إلى مرفقه ، ثم يدير بطن كفه إلى بطن الذراع ، ويمررها عليه ،

الإنصاف

وَيُمِرُّ إِيَّاهُمَ الْيُسْرَى عَلَى ظَهْرِ إِيَّاهُمَ الْيُمْنَى ، وَيَمْسَحُ الْيُسْرَى  
بِالْيُمْنَى كَذَلِكَ ، وَيَمْسَحُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى ، وَيُحْلِلُ  
الْأَصَابِعَ .

الشرح الكبير

وَيُمِرُّ إِيَّاهُمَ الْيُسْرَى عَلَى ظَهْرِ إِيَّاهُمَ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يَمْسَحُ يَدَهُ الْيُسْرَى بِيَدِهِ  
الْيُمْنَى كَذَلِكَ ، وَيَمْسَحُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى ( وَيُسْتَحَبُّ تَحْلِيلُ  
الْأَصَابِعَ قِيَاسًا عَلَى الْوُضُوءِ ، وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لَوَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَيَمَّمَ بِضَرْبَتَيْنِ إِلَى الْمِرْقَعَيْنِ ، وَأَقْلُ أَحْوَالٍ  
فَعَلِهِ إِذَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْإِجَابِ الْاسْتِحْبَابُ . الثَّانِي ، أَنَّ فِيهِ خُرُوجًا مِنْ  
الْخِلَافِ . وَإِنَّمَا اخْتَارَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْأَوَّلَ ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ إِنَّمَا  
جَاءَ فِيهَا الْمَسْحُ إِلَى الْكُوعَيْنِ .

**فصل :** وَإِذَا وَصَلَ التُّرَابَ إِلَى وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِغَيْرِ ضَرْبٍ ، نَحْوُ أَنْ  
تُسَفَّتِ الرِّيحُ عَلَيْهِ غُبَارًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَصْدُ الرِّيحِ وَلَا صَمَدٌ لَهَا ، فَمَسَحَ  
وَجْهَهُ بِمَا عَلَيْهِ لَمْ يُجْزِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقَصْدِ الصَّعِيدِ ، وَلَمْ يُوجِدْ ،  
وَإِنْ مَسَحَ وَجْهَهُ بِغَيْرِ مَا عَلَيْهِ أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ التُّرَابَ لَوَجْهِهِ ، فَلَا  
فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ ثِيَابِهِ ، أَوْ مِنَ الْأَرْضِ ، وَإِنْ كَانَ صَمَدٌ لِلرِّيحِ ،  
وَأَحْضَرَتِ الثِّيَةَ ، فَقَالَ الْقَاضِي وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : يُجْزِيهِ كَمَا لَوْ صَمَدٌ  
لِلْمَطَرِ حَتَّى جَرَى عَلَى أَعْضَائِهِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا  
يُجْزِيهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْسَحْ ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى  
بِالْمَسْحِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ مَسَحَ وَجْهَهُ بِمَا عَلَيْهِ أَجْزَأَهُ ؛ لِحُصُولِ الْمَسْحِ ،

الإنصاف

(١) انظر : المغنى ١/ ٣٢٤ .



وَمَنْ حُبِسَ فِي الْمَصْرِ صَلَّى بِالتَّيْمَمِ ، وَلَا إِعَادَةَ [ ١٠ ] عَلَيْهِ .  
المنع

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزِئَهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقَصْدِ الصَّعِيدِ وَالْمَسْحِ بِهِ . وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ .

**فصل :** وإذا علا على يديه ترابٌ كثيرٌ ، لم يُكرهَ نَفْعُهُ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ  
عَمَّارٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ، وَنَفَعَ فِيهِمَا . قَالَ أَحْمَدُ :  
لَا يَضُرُّهُ ، فَعَلَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ . وَمِمَّنْ لَمْ يُكْرَهْ نَفْعُ  
الْيَدَيْنِ وَنَفْضُهُمَا الشَّعْبِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : نَفْضًا خَفِيفًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :  
لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا بَقِيَ عَلَى يَدَيْهِ غُبَارٌ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ أَصْحَابُ  
الرَّأْيِ : يَنْفُضُهُمَا . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَنْفُضُ يَدَيْهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَابْنُ  
عَقِيلٍ رِوَايَةً ، أَنَّهُ يُكْرَهُ ، كَمَا يُكْرَهُ نَفْضُ الْمَاءِ عَنِ الْيَدَيْنِ فِي الْوُضوءِ . فَإِنْ  
كَانَ التُّرَابُ خَفِيفًا ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يُكْرَهُ نَفْعُهُ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . فَإِنْ  
ذَهَبَ مَا عَلَيْهِمَا بِالنَّفْعِ ، أعَادَ الضَّرْبَ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْمَسْحِ بِشَيْءٍ مِنَ  
الصَّعِيدِ .

١٩١ - مسألة : [ ٨٩/١ ] ( وَمَنْ حُبِسَ فِي الْمَصْرِ صَلَّى بِالتَّيْمَمِ ،  
وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ) قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَنْ صَلَّى بِالتَّيْمَمِ فِي الْحَضَرِ لِعَدَمِ الْمَاءِ ،

قَوْلُهُ : وَمَنْ حُبِسَ فِي الْمَصْرِ ، صَلَّى بِالتَّيْمَمِ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . إِذَا عَدِمَ  
الْمَحْبُوسُ وَخَوَهُ الْمَاءَ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، يَتَيَمَّمُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ .  
وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يُصَلِّي بِالتَّيْمَمِ فِي الْحَضَرِ حَتَّى يُسَافِرَ ، أَوْ يَقْدِرَ عَلَى  
الْمَاءِ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَا يُعِيدُ ، عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُعِيدُهُ . وَهِيَ تَخْرِيجٌ فِي  
« الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » .

وَلَا يَجُوزُ لَوَاجِدِ الْمَاءِ التَّيْمُمُ خَوْفًا مِنْ قَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ وَلَا الْجِنَازَةِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ لِلْجِنَازَةِ .

هل تَجِبُ عليه الإعادة ؟ فيه روايتان على الإطلاق ؛ إحداهما ، لا تَجِبُ عليه الإعادة . وهو مذهب مالك ، قياسًا على السفر . والثانية ، تَجِبُ عليه . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنه عُذْر نادر ، فلا يُلْحَقُ بالغالب . وعنه ، لا يُصَلِّي حتى يَجِدَ الماء ، أو يُسَافِر . ذَكَرَهُ في « الْمُحَرَّرِ »<sup>(١)</sup> . وقال أبو الخطاب : لا تَجِبُ عليه الإعادة في هذه المسألة . وهو الصحيح ، إن شاء الله تعالى ، وَذَكَرَ في غيرها روايتين . وَوَجَّهَ قول أبي الخطاب أَنَّ هذا عَادِمٌ للماء بعذر متطاول معتاد ، أَشَبَّهَ المُسَافِرَ .

١٩٢ - مسألة : ( وَلَا يَجُوزُ لَوَاجِدِ الْمَاءِ التَّيْمُمُ خَوْفًا مِنْ قَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَلَا الْجِنَازَةِ . وعنه ، يَجُوزُ لِلْجِنَازَةِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَاءُ مُوجُودًا ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ اشْتَغَلَ بِتَخْصِيصِهِ وَاسْتِعْمَالِهِ فَاتَ الْوَقْتُ ، لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ التَّيْمُمُ ، سِوَاءَ كَانَ حَاضِرًا أَوْ مُسَافِرًا ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ،

قَوْلُهُ : وَلَا يَجُوزُ لَوَاجِدِ الْمَاءِ التَّيْمُمُ خَوْفًا مِنْ قَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، فَيَسْتَعْمِلُ بِالشَّرْطِ . وَعَنْهُ ، تَقْدِيمُ الْوَقْتِ عَلَى الشَّرْطِ ، فَيُصَلِّي مُتِمِّمًا . قَالَ فِي « الْفَاتِحِ » . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ ، فِي مَنْ اسْتَيْقَظَ آخِرَ الْوَقْتِ وَهُوَ جُنُبٌ ، وَخَافَ إِنْ اغْتَسَلَ خَرَجَ الْوَقْتُ ، أَوْ نَسِيَهَا وَذَكَرَهَا آخِرَ الْوَقْتِ ، وَخَافَ أَنْ يَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّيَ خَارِجَ الْوَقْتِ ، كَالْمَذْهَبِ . وَاخْتَارَ أَيْضًا ؛ إِنْ اسْتَيْقَظَ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَخَافَ إِنْ اشْتَغَلَ

والتَّوَرَّى: له التَّيْمُ. وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَحْوُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ، وَهَذَا وَاجِدٌ لِلْمَاءِ، وَلِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْمَاءِ، فَلَمْ يَجُزْ لَهُ التَّيْمُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَحْفَ قَوْتُ الْوَقْتِ. وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ، فَلَمْ يُحَ تَرَكْهَا خِيفَةَ قَوْتِ وَقْتِهَا، كَسَائِرِ شَرَائِطِهَا. وَإِنْ خَافَ قَوْتُ الْعِيدِ فَكَذَلِكَ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَهُ التَّيْمُ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ قَوْتَهَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَأَشْبَهَ الْعَادِمَ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ، مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْآيَةِ، وَالْمَعْنَى. فَأَمَّا إِنْ خَافَ قَوْتُ الْجَنَازَةِ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ أَظْهَرُهُمَا، لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجُوزُ. يَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ،

بِتَحْصِيلِ الْمَاءِ، يَفُوتُ الْوَقْتُ، أَنْ يَتَيَّمَّ وَيُصَلِّيَ، وَلَا يُقَوْتُ وَقْتُ الصَّلَاةِ. الْإِنْصَافُ وَاخْتَارَ أَيْضًا، فِي مَنْ يُمَكِّنُهُ الذَّهَابُ إِلَى الْحَمَامِ، لَكِنْ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ حَتَّى يَفُوتَ الْوَقْتُ؛ كَالْغَلَامِ وَالْمَرْأَةِ الَّتِي مَعَهَا أَوْلَادُهَا، وَلَا يُمَكِّنُهَا الْخُرُوجُ حَتَّى تُغْسِلَهُمْ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، أَنْ يَتَيَّمَّ وَيُصَلِّيَ خَارِجَ الْحَمَامِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْحَمَامِ وَخَارِجَ الْوَقْتِ مَنِيَّةٌ عَنْهُمَا، كَمَنْ انْتَقَضَ وُضُوؤُهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ. وَاخْتَارَ أَيْضًا جَوَازَ التَّيْمِ خَوْفًا مِنْ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ، وَأَنَّهُ أَوْلَى مِنَ الْجَنَازَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تُعَادُ. قُلْتُ: وَهُوَ قَوِيٌّ فِي النَّظَرِ. وَخَرَّجَهُ فِي «الْفَائِقِ» لِنَفْسِهِ مِنَ الرَّوَايَةِ الَّتِي فِي الْعِيدِ، وَجَعَلَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ الْجُمُعَةَ أَصْلًا لِلْمَنْعِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهَا.

فَالْقَائِدُ: يُسْتَشْتَى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ، الْخَائِفُ قَوَاتِ عَدُوِّهِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُ لِذَلِكَ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. قَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَ«الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى». وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ. قُلْتُ: فَيُعَانِي بِهَا. وَعَنْهُ، لَا يَجُوزُ. وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»

وابن عباس . وبه قال النخعي ، والزهرى ، والحسن ، والثوري ،  
والأوزاعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ؛ لأنه لا يمكن استدراكها  
بالوضوء ، أشبه العادم . وقال الشعبي : يصلى عليها من غير وضوء ولا  
تيمم ؛ لأنه لا ركوع فيها ولا سجود ، أشبهت الدعاء في غير الصلاة .  
ولنا ، قول النبي ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهُورٍ »<sup>(١)</sup> . ولأن الله  
تعالى قال : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ . الآية ، ثم  
أباح ترك الغسل مشروطاً بعدم الماء ، بقوله : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً  
فَتَيَمَّمُوا ﴾ . فيبقى فيما عداه على قضية العموم .

إلنا : وفي قوت مطلوبه روايتان . وأطلقهما ابن تيمم . ويأتى ذلك أيضاً في آخر  
صلاة أهل الأعداء .

قوله : ولا الجنابة . يعنى أنه لا يجوز لواحد الماء التيمم خوفاً من فوات  
الجنابة ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . قال في « الفروع » : قال  
الأصحاب : وكذا اختاره . يعنى أنها كالمكتوبة في عدم جواز التيمم لها خوفاً من  
فواتها . وعنه ، يجوز للجنابة . اختاره الشيخ تقي الدين . ومال إليه المجتهد في  
« شرحه » ، وصاحب « مجمع البحرين » . وأطلقهما في « المستوعب » ،  
و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « ابن تيمم » ، و « ابن

(١) أخرجه مسلم ، في : باب وجوب الطهارة للصلاة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٠٤/١ . وأبو  
داود ، في : باب فرض الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء  
لا تقبل صلاة بغير طهور ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٨/١ . والنسائي ، في : باب فرض الوضوء ،  
من كتاب الطهارة ، وفي : باب الصدقة من غلول ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٧٥/١ ، ٤٢/٥ . وابن ماجه ،  
في : باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٠/١ . والدارمي ، في :  
باب لا تقبل الصلاة بغير طهور ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند  
٧٥ ، ٧٤/٥ ، ٧٣ ، ٥٧ ، ٥١ ، ٣٩ ، ٢٠/٢ .

عُيْدَان ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » .

**تنبيهات** ؛ أَحَدُهَا ، مُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ بِفَوَاتِ الْجِنَازَةِ فَوَاتُهَا مَعَ الْإِمَامِ . قَالَه الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . قَالَ جَمَاعَةٌ : وَلَوْ أُمِكنَهُ الصَّلَاةُ عَلَى قَبْرِهِ ؛ لكَثُرَتْ وَقُوعُهُ ، وَعَظُمَ الْمَشَقَّةُ فِيهِ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ لَا تُصَلَّى بِالتَّيْمُمِ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ خَوْفًا مِنْ فَوَاتِهَا ، قَوْلًا وَاجِدًا . وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَالْحَقُّ عَبْدُ الْعَزِيزِ صَلَاةَ الْعِيدِ بِصَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، وَقَطَعَ غَيْرُهُ بَعْدَ التَّيْمُمِ فِيهَا . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » : وَفِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، وَقِيلَ : وَالْعِيدِ ، إِذَا خَافَ الْفَوْتُ رَوَاتَيْنِ . وَحَكَى فِي « الْفَاتِي » وَغَيْرِهِ رَوَايَةَ كَالْجِنَازَةِ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ [ ٧٨١ هـ ] أَيْضًا . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَعِنْدَهُ ، وَعِيدٌ وَسُجُودٌ بِتِلَاوَةِ . قَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُخْرِجُ سُجُودَ التِّلَاوَةِ عَلَى الْجِنَازَةِ . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَهُوَ حَسَنٌ . الثَّلَاثُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ الْمُسَافِرُ إِلَى الْمَاءِ ، وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ ، أَنَّهُ لَا يَتَيَمَّمُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَرَدَّ غَيْرَهُ . وَقِيلَ : تَيَمَّمَ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « قَوَاعِيدِهِ » : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رَوَايَةِ صَالِحٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَنَصَرَهُ . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيْدَانَ ، وَقَالَ : مَا أَدَقُّ هَذَا النَّظْرَ ، وَلَوْ طَرَدَهُ فِي الْحَضَرِ لَكَانَ قَدْ أَجَادَ وَأَصَابَ . قُلْتُ : وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا أَسْلَفْنَاهُ مِنَ الْقَاعِدَةِ فِي الْخُطْبَةِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَكَذَا الْحُكْمُ وَالْخِلَافُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تُصَلِّ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ ، أَوْ عَلِمَ الْمَاءَ قَرِيبًا ، أَوْ خَافَ فَوْتَ الْوَقْتِ ، أَوْ دُخُولَ وَقْتِ الضَّرُورَةِ ، إِنَّ حَرَمَ التَّأَخِيرِ إِلَيْهِ ، أَوْ ذَلِكَ ثِقَةً . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمَذْهَبُ فِي خَوْفِ دُخُولِ

المقنع وَإِنْ اجْتَمَعَ جُنُبٌ ، وَمَيِّتٌ ، وَمَنْ عَلَيْهَا غُسْلُ حَيْضٍ ، فَبَذَلَ مَاءً يَكْفِي أَحَدَهُمْ لِأَوَّلَاهُمْ بِهِ ، فَهُوَ لِلْمَيِّتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لِلْحَيِّ . وَأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ .

الشرح الكبير

١٩٣ - مسألة : [ ٨٩/١ ط ] ( وَإِنْ اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمَيِّتٌ وَمَنْ عَلَيْهَا غُسْلُ حَيْضٍ ، فَبَذَلَ مَاءً يَكْفِي أَحَدَهُمْ ، لِأَوَّلَاهُمْ بِهِ ، فَهُوَ لِلْمَيِّتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لِلْحَيِّ . وَأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ) وَجُمْلَتُهُ ، أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمَيِّتٌ وَمَنْ عَلَيْهَا غُسْلُ حَيْضٍ ، وَمَعَهُمْ مَاءٌ لَا يَكْفِي إِلَّا أَحَدَهُمْ ؛ فَإِنْ كَانَ مِلْكًا لِأَحَدِهِمْ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ بَذْلُهُ لغيره . وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ لغيرهم ، فَأَرَادَ أَنْ يَجُودَ بِهِ عَلَى أَوَّلَاهُمْ بِهِ ، فففيه روايتان ؛ أَوَّلَاهُمَا ، أَنَّ الْمَيِّتَ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ غُسْلُهُ خَاتِمَةُ طَهَارَتِهِ ،

الإنصاف

وَقَتِ الضَّرُورَةِ ، كخَوْفِ فَوَاتِ الْوَقْتِ بِالْكُلِّيَّةِ . وَجَزَمَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْأَوَّلَى . وَأَطْلَقَ ابْنُ حَمْدَانَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ .

قوله : وَإِنْ اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمَيِّتٌ وَمَنْ عَلَيْهَا غُسْلُ حَيْضٍ ، فَبَذَلَ مَاءً يَكْفِي أَحَدَهُمْ ، لِأَوَّلَاهُمْ بِهِ ، فَهُوَ لِلْمَيِّتِ . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَنَصَرَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « ابْنُ عُيَيْنَانَ » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : هَذَا الْأَظْهَرُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لِلْحَيِّ . يَعْنِي ، هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْمَيِّتِ . وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ،

وصاحبه يَرْجَعَانِ إِلَى الْمَاءِ فَيَغْتَسِلَانِ ، وَلَأَنَّ الْقَصْدَ بَعْثُ الْمِيَّتِ تَنْظِيفُهُ ،  
وَلَا يَحْصُلُ بِالتَّيْمُمِ ، وَالْحَيُّ يَقْصَدُ بَعْثَهُ إِبَاحَةَ الصَّلَاةِ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ  
بِالتُّرَابِ . وَالثَّانِيَةُ ، الْحَيُّ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَبِّدٌ بِالْغُسْلِ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ ،  
وَالْمَيِّتُ قَدْ سَقَطَ الْفَرَضُ عَنْهُ بِالْمَوْتِ ، وَلَأَنَّ الْحَيَّ يَسْتَفِيدُ مَا لَا يَسْتَفِيدُ  
الْمَيِّتُ ؛ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَمَسِّ الْمُصْحَفِ ، وَالْوُطْءِ . اخْتَارَهَا  
الْحَلَّالُ . وَهَلْ يُقَدَّمُ الْجُنُبُ أَوْ الْحَائِضُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
الْحَائِضُ ؛ لِأَنَّهَا تَقْضِي حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَحَقَّ زَوْجِهَا فِي إِبَاحَةِ وَطْئِهَا .  
وَالثَّانِي ، الْجُنُبُ أَحَقُّ إِذَا كَانَ رَجُلًا ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ إِمَامًا لَهَا ، وَلَا تَصْلُحُ  
لِإِمَامَتِهِ . وَإِنْ كَانَ عَلَى أَحَدِهِمْ نَجَاسَةٌ فَهُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ طَهَارَةَ الْحَدَثِ لَهَا

و « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمَعْنَى » ، و « التَّلْخِصِ » ،  
و « الْبُلْغَةِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ،  
و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ .

قَوْلُهُ : وَأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . يَعْنِي ، عَلَى رَوَايَةٍ ، أَنَّ الْحَيَّ أَوْلَى .  
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
و « الْمَعْنَى » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْحَاوِيِ  
الْكَبِيرِ » ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ؛ أَحَدُهُمَا ، الْحَائِضُ  
أَوْلَى . وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَالصَّحِيحُ تَقْدِيمُ الْحَائِضِ بِكُلِّ  
حَالٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ،  
و « النَّظْمِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَالثَّانِي ، الْجُنُبُ مُطْلَقًا  
أَوْلَى . قَدَّمَهُ فِي « الْخُلَاصَةِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيِ الصَّغِيرِ » .  
وَقِيلَ : الرَّجُلُ الْجُنُبُ خَاصَّةً أَوْلَى مِنَ الْمَرْأَةِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ . وَأُطْلِقَهُنَّ ابْنُ

بَدَلٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ النَّجَاسَةِ . وَإِنْ وَجَدُوا الْمَاءَ فِي مَكَانٍ ، فَهُوَ لِلْأَحْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْدَانَ لِلْمَيِّتِ . وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ فَفَضَلَتْ مِنْهُ فَضْلَةً ، فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ حَاضِرٌ ، فَلِلْحَيِّ أَخْذُهُ بِقِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِهِ إِثْلَافَهُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ ؛ لِأَنَّ مَالِكَهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ ، فَيَأْخُذَهُ بِشَرْطِ الضَّمَانِ .

تَمِيمٌ . وَقِيلَ : يُقْسَمُ بَيْنَهُمَا . وَقِيلَ : يُقَرَّعُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » .  
فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، مَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ أَحَقُّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَالْحَائِضِ ، وَالْجُنْبِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : الْمَيِّتُ أَوْلَى أَيْضًا . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ وَحَفِيدُهُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَظْهَرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَنَبِّهِ » . وَأَطْلَقَهُمَا « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « التَّلْخِصُ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَنَجَسَ الْبَدَنَ غَيْرَ قَبْلُ وَذُبُرٍ ، وَقِيلَ : وَغَيْرُ ثَوْبٍ سَتْرَةٍ . أَوْلَى مِنْهُمْ ، وَمِنَ الْمَيِّتِ إِذَنْ ، وَإِلَّا فَأَلْيَيْتُ أَوْلَى . وَقِيلَ : الْمَيِّتُ أَوْلَى مِنْهُ مُطْلَقًا وَمِنْ غَيْرِهِ . الثَّانِيَةُ ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَقْدَمُ جُنْبٌ عَلَى مُحَدِّثٍ . وَقِيلَ : الْمُحَدِّثُ ، إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ مَنْ تَطَهَّرَ بِهِ مِنْهُمَا ، وَإِنْ كَفَاهُ فَقَطْ ، قَدَّمَ . وَقِيلَ : الْجُنْبُ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : فَإِنْ اجْتَمَعَ مُحَدِّثٌ وَجُنْبٌ ، وَوُجِدَ مَاءٌ يَكْفِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَلَا يُفْضَلُ مِنْهُ شَيْءٌ ، أَوْ لَا يَكْفِي وَاحِدًا مِنْهُمَا ، فَالْجُنْبُ أَوْلَى ، فَإِنْ كَانَ يَكْفِي أَحَدَهُمَا ، وَيُفْضَلُ مِنْهُ مَا لَا يَكْفِي الْآخَرَ ، فَالْجُنْبُ أَوْلَى ، فِي وَجْهِهِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُبَيْدَانَ . وَفِي آخَرِ ، الْمُحَدِّثُ أَوْلَى . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَفِي ثَالِثٍ ، هُمَا سَوَاءٌ ، يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا ، أَوْ يُعْطِيهِ الْبَازِلُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُمَا . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » . وَإِنْ كَانَ يَكْفِي الْجُنْبُ وَيُفْضَلُ عَنِ الْمُحَدِّثِ ، فَالْجُنْبُ أَوْلَى ، وَإِنْ



**فصل :** وإن اجتمع جنبٌ ومُحْدِثٌ ، وكان الماءُ لا يَكْفِي الجُنْبُ ، فهو أَوْلَى ؛ لَأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ به ما لا يَسْتَفِيدُهُ الْمُحْدِثُ . وإن كان فوق حاجة المُحْدِثِ فهو أَوْلَى به ؛ لَأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ به طهارة كاملة . وإن كان لا يَكْفِي واحداً منهما ، فالجُنْبُ أَوْلَى به ؛ لَأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ به تَطْهِيرَ بَعْضِ أَعْضَائِهِ . وإن كان يُفْضَلُ عن كُلِّ واحدٍ منهما فَضْلَةً لا تَكْفِي صاحبه ، ففيه ثلاثة أَوْجُهٍ ؛ أحدها ، يُقَدَّمُ الجُنْبُ ؛ لَأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بَعْضُهُ ما لا يَسْتَفِيدُهُ الْمُحْدِثُ . والثاني ، يُقَدَّمُ الْمُحْدِثُ ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَتُهُ يَلْزِمُ الجُنْبُ اسْتِعْمَالُهَا ، روايةً واحدةً . والثالث ، التَّسْوِيَةُ ؛ لَأَنَّهُ تَقَابُلُ التَّرْجِيحِ حَانَ فَتَسَاوَا ، فَيُدْفَعُ إلى أَحَدِهِمَا ، أو يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا ، وإذا تَغَلَّبَ مَنْ غَيْرُهُ أَوْلَى منه على الماءِ ، فاستعمله ، كان مُسِيئاً ، وأجزأه ، لِأَنَّهُ الْآخِرُ لم يَمْلِكْهُ ، وإنَّما رَجَحَ لَشِدَّةِ حاجَتِهِ [ ٩٠/١ ] .

كان يَكْفِي الْمُحْدِثُ وحده ، فهو أَوْلَى . وقال في « الرُّعَايَةِ » : وَمَنْ كَفَاهُ وحده الإنصاف مِمَّنْ يُقَدَّمُ ، وَمِنَ الْمُحْدِثِ حَدَّثًا أَصْغَرَ ، فهو أَوْلَى ، وإن لم يَكُنْ أَحَدُهُم ، فالجُنْبُ ونحوه أَوْلَى مِنَ الْمُحْدِثِ . وقيل : عَكْسُهُ . وقيل : هما سواء ، فبالقُرْعَةِ . وقيل : أو بالتَّخْيِيرِ مِنْ بَازِلِهِ . وإن كَفَى الجُنْبُ أو نحوه ، وَفَضَّلَ مِنَ الْمُحْدِثِ شَيْءٌ ، فَوَجَّهَانِ . وإن كان يُفْضَلُ مِنْ كُلِّ واحدٍ ما لا يَكْفِي الْآخَرَ ، قُدِّمَ الْمُحْدِثُ . وقيل : الجُنْبُ ونحوه . وقيل : بل مَنْ قَرَعَ . وقيل : بل بالتَّخْيِيرِ مِنْ بَازِلِهِ . الثالثة ، لو بَادَرَ مَنْ غَيْرُهُ أَوْلَى منه ، فَتَطَهَّرَ به ، أَسَاءَ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ . جَزَمَ به في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الرُّعَايَةِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، وغيرهم . وقال ابنُ تَيْمِيَّةٍ : قَالَه بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، واقتصرَ عليه . الرَّابِعَةُ ، قال في « التَّلْخِيصِ » : وَاَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ [ ٥٧/١ ط ] لَا تَتَصَوَّرُ إِذَا كَانَ الْمَاءُ لِبَعْضِهِمْ ؛

**فصل :** وهل يُكره للعادمِ جِماعُ زَوْجَتِهِ إذا لم يَحْفَ الْعَنَتَ ؟ فيه روايتان : إحداهما ، يُكره . يَرَوِي نَحْوُهُ عَنْ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ عَلَى نَفْسِهِ طَهَارَةً مُمَكِّنًا بَقَاؤَهَا . والثانية ، لا يُكره . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهُوَ قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ<sup>(١)</sup> ، وَالْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَالْأَوْزَاعِيَّ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَحُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ : إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَالْمَاءِ أَرْبَعُ لَيَالٍ فَأَكْثَرَ فَلْيُصِيبْ أَهْلَهُ ، وَإِنْ كَانَ ثَلَاثُ لَيَالٍ فَمَا دُونَهَا ، فَلَا يُصِيبُهَا . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : إِنْ كَانَ فِي سَفَرٍ فَلَا يَقْرُبُهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْمَاءَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ مُعْزِبًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصِيبَهَا . وَالْأَوَّلَى جَوَازٌ وَطَيِّهَا مُطْلَقًا

لأنَّهُ أَحَقُّ بِهِ ، وَصَوَّرَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي مَاءٍ مُبَاحٍ أَوْ مُنْלוٍّ ، أَرَادَ مَالِكُهُ بِذَلِكَ لِأَحَدِهِمْ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ فَإِنَّ الْمُبَاحَ قَبْلَ وَضْعِ الْأَيْدِي عَلَيْهِ لَا يَمْلِكُ فِيهِ ، وَبَعْدَ وَضْعِ الْأَيْدِي لِلْجَمِيعِ ، وَالْمَالِكُ لَهُ وَلَايَةٌ صَرَفَهُ إِلَى مَنْ شَاءَ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدُوا بِهِ الْفَضِيلَةَ ، وَلَفْظُ « الْأَحَقِّيَّةِ » وَ « الْأَوَّلَوِيَّةِ » لَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ ، وَعِنْدِي لِذَلِكَ صَوْرَةٌ مَعْصُومَةٌ مِنْ ذَلِكَ ؛ وَهِيَ أَنْ يُوصَى بِمَاءٍ لِأَوَّلَاهُمْ بِهِ . انْتَهَى . قَالَ فِي الْقَاعِدَةِ الْأَخِيرَةِ ، بَعْدَ حِكَايَةِ كَلَامِهِ فِي « التَّلْخِصِ » : وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي التَّنْذِرِ لِأَوَّلَاهُمْ بِهِ ، وَالْوَقْفِ عَلَيْهِ ، وَفِيمَا إِذَا طَلَبَ الْمَالِكُ مَعْرِفَةَ أَوَّلَاهُمْ بِهِ لِيُؤْتَرَ بِهِ ، وَفِيمَا إِذَا مَا وَرَدُوا عَلَى مُبَاحٍ وَازْدَحَمُوا وَتَشَاحُّوا فِي التَّنَاولِ أَوَّلًا . الْخَامِسَةُ ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَتَأْتِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضًا فِي الْمَاءِ الْمُشْتَرَكِ . وَقَالَ : هُوَ ظَاهِرٌ مَا ثُقِلَ عَنْ أَحَدٍ ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ التَّشْتَقِصِ . السَّادِسَةُ ، لَوْ اجْتَمَعَ جُنُبَانِ ، أَوْ نَحْوُهُمَا ، أَوْ مُحَدِّثَانِ حَدَّثَا أَصْغَرَ ،

(١) أَبُو الشَّعْثَاءِ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ الْأَزْدِيُّ الْفَقِيهَ بِالْبَصْرَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَةٍ ، وَقِيلَ : سَنَةُ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ ، لِلشَّيْخِ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ ، ص ٨٨ ، الْعَبَرُ ١ / ١٠٨ .

مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ؛ لِأَنَّ أَبَا ذَرٍّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي أَعْزُبُ عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَهْلِي ، فَتُصَيِّبُنِي الْجَنَابَةُ ، فَأُصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهُورٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ <sup>(١)</sup> . وَأَصَابَ ابْنُ عَبَّاسٍ جَارِيَةً لَهُ رُومِيَّةً ، وَهُوَ عَادِمٌ لِلْمَاءِ ، وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ وَفِيهِمْ عَمَّارٌ ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ <sup>(٢)</sup> . قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه : هُوَ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أُنَى ذَرٍّ وَعَمَّارٍ وَغَيْرِهِمَا . فَإِذَا فَعَلَا وَوَجَدَا مِنَ الْمَاءِ مَا يَغْسِلَانِ بِهِ فَرَجَّيْهُمَا ، غَسَلَاهُمَا ثُمَّ تَيَمَّمَا ، وَإِنْ لَمْ يَجِدَا تَيَمَّمَا لِلْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالتَّجَاسَةِ ، وَصَلَّيَا . وَيَجُوزُ لِلْمُتَيَمَّمِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالْمُتَوَضِّئِينَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْمَاءُ يَكْفِي أَحَدَهُمَا ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا ، اقْتَرَعَا . وَقِيلَ : يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا . قَالَ ذَلِكَ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » . السَّابِعَةُ ، لَوْ اجْتَمَعَ عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ حَدَثٌ وَتَجَاسَةٌ فِي بَدَنِهِ ، وَمَعَهُ مَا يَكْفِي أَحَدَهُمَا ، قُدِّمَ غَسْلُ التَّجَاسَةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَكَذَا إِنْ كَانَتْ عَلَى ثَوْبِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ . قُدِّمَ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَ « مُخْتَصَرِ » ابْنِ تَمِيمٍ ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَعَنْهُ ، يُقَدِّمُ الْحَدَّثُ . وَهِيَ قَوْلٌ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ تَجَاسَةٌ فِي ثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ ، قُدِّمَ الثَّوْبُ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَقِيلَ : تُقَدِّمُ تَجَاسَةُ ثَوْبِهِ عَلَى تَجَاسَةِ بَدَنِهِ ، وَتَجَاسَةُ الْبَدَنِ عَلَى تَجَاسَةِ السَّبِيلَيْنِ ، وَيَسْتَجِيرُ وَيَتَيَمَّمُ لِلْحَدَثِ . الثَّامِنَةُ ، لَوْ كَانَ الْمَاءُ لِأَحَدِهِمْ ، لَزِمَ اسْتِعْمَالُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَدَلُهُ لِغَيْرِ الْوَالِدَيْنِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٢٠٦ .

(٢) في م : ينكره .

الأصحاب ، لكن إن فَضَّلَ منه عن حاجته ، اسْتَحِبَّ له بذله . وذكر العلامة ابن القيم في « الهدي » ، أنه لا يَمْتَنِعُ أَنْ يُؤَثِّرَ بِالماءِ مَنْ يَتَوَضَّأُ به ، وَيَتِمِّمَ هو . وأما إذا كان الماءُ لِلوَلَدِ ، فهل له أَنْ يُؤَثِّرَ أَحَدُ أبويه به وَيَتِمِّمَ ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في « التلخيص » ، و « الرعاية » ، و « ابن تميم » ، و « الفروع » ، و « الفائق » . وقدم ابن عُيَيْدَانِ عَدَمَ الْجَوَازِ . قال في « المغني » ، و « الشرح » : إن كان الماءُ لِأَحَدِهِمْ ، فهو أَحَقُّ به ، ولا يجوزُ بذله لغيره . وقال في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وإن كان الماءُ بِلِكَا لأَحَدِهِمْ ، ثَعْنِ . وقال في « الكافي » : ولا يجوزُ أَنْ يُؤَثِّرَ به أَحَدًا . وأطلق ، وقال : فإن أثر به وَيَتِمِّمَ ، لم يصحَّ تَتِمُّمُهُ مع وجوده لذلك ، وإن اسْتَعْمَلَهُ الْآخَرُ ، فَحُكْمُ الْمُؤَثِّرِ به حُكْمُ مَنْ أَرَأَى الماءَ ، على ما تقدمَ بعد قوله : فإن دُلَّ عليه قَرِيبًا . وأما إذا كان الماءُ لِلْمَيْتِ ، غُسِّلَ به ، فإن فَضَّلَ منه فَضَّلَ ، فهو لَوَرَثَتِهِ ، فإن لم يَكُنِ الْوَارِثُ حَاضِرًا ، فَلِلْحَيِّ أَخْذُهُ لِلطَّهَارَةِ بِتَمْنِيهِ في موضِعِهِ ، على الصَّحِيحِ . قدمه في « المغني » ، و « الشرح » ، و « الرعاية » ، و « الحواشي » ، وغيرهم . وقيل : ليس له ذلك . وأطلقهما ابن تميم . وتقدم إذا كان رَفِيقُ الْمَيْتِ عَطْشَانٌ وله ماءٌ ، أوَّلُ الْبَابِ . الثَّاسِعَةُ ، لو اجْتَمَعَ حَيٌّ وَمَيْتٌ لَا ثَوْبَ لهما ، وحضرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ ، فَبَدَلَ ثَوْبَ لِأَوَاهُمَا به ، صَلَّى فِيهِ الْحَيُّ ، ثم كَفَّنَ فِيهِ الْمَيْتَ ، في وَجْهِه ، وهو الصَّوَابُ . وقدمه في « الرعاية الكُبرى » ، و « الفروع » . ذكره في بابِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ . وفي وَجْهِ آخَرَ ، يُقَدِّمُ الْمَيْتَ على صَلَاةِ الْحَيِّ فِيهِ . وأطلقهما ابن تميم ، وقال : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحَيُّ أَوَّلَى به مُطْلَقًا . قل في « الرعاية » : وهو بعيد . ويأتى في الْجَنَائِزِ ، في فَضْلِ الْكَفْنِ ؛ لو وَجَدَ كَفَنٌ وَاحِدٌ وَوُجِدَ جَمَاعَةٌ مِنْ الْأَمْوَاتِ ، هل يُجْمَعُونَ فِيهِ ، أو يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ ؟ . العاشِرَةُ ، لو احتاجَ حَيٌّ لِكَفْنِ مَيْتٍ ؛ لِيُرْدِ وَنَحْوِهِ ، زَادَ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ : إنْ تَخَشَّى التَّلَفَ . فالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ

الإنصاف  
 أَنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْمَيِّتِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يُقَدَّمُ فِي الْأَصَحِّ مَنْ احتَاجَ كَفَنَ مَيِّتٍ  
 لِبُرْدٍ وَنَحْوِهِ . وَقِيلَ : لَا يُقَدَّمُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ : يَصَلِّي عَلَيْهِ عَادِمُ  
 السُّتْرَةِ فِي إِحْدَى لِفَاقَتَيْهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْأَشْهُرُ غُرَيَانَا ، كِلِفَافَةٌ وَاحِدَةٌ  
 يُقَدَّمُ الْمَيِّتُ بِهَا . ذَكَرَهُ فِي الْكَفَنِ .



## بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ

لَا تَجُوزُ إِزَالَتُهَا بِغَيْرِ الْمَاءِ . وَعَنْهُ ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُزَالُ بِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ مُزِيلٍ ؛ كَالْحَلِّ ، وَنَحْوِهِ .

## بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ

الشرح الكبير

( لَا تَجُوزُ إِزَالَتُهَا بِغَيْرِ الْمَاءِ ) فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَزُفَرٌ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ( مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُزَالُ بِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ مُزِيلٍ ) لِلْعَيْنِ وَالْأَثَرِ ، ( كَالْحَلِّ ، وَنَحْوِهِ ) وَمَاءِ الْوَرْدِ ، وَمَاءِ الشَّجَرِ وَنَحْوِهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

## بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ

الإنصاف

قَوْلُهُ : لَا تَجُوزُ إِزَالَتُهَا بِغَيْرِ الْمَاءِ . يَعْنِي الْمَاءَ الطَّهَوْرَ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ الْقَاضِي : قَالَ أَصْحَابُنَا : لَا تَجُوزُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِمَائِعٍ غَيْرِ الْمَاءِ ، أَوْ مَاءٍ إِلَيْهِ فِي رَوَايَةِ صَالِحٍ وَعَبْدِ اللَّهِ . وَعَنْهُ ، مَا

(١) أخرجه البخاري في: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان إلخ، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٤/١. ومسلم في: باب حكم ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٤/١، ٢٣٥. كما أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بسؤر الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٧/١، ١٨. والترمذي، في: باب ما جاء في سؤر الكلب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٣٣/١. والنسائي، في: باب سؤر الكلب، وفي: باب الأمر بإزالة ما في الإناء إذا ولغ الكلب فيه، وفي: باب تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب، من كتاب الطهارة، وفي: باب سؤر الكلب، وفي: باب تعفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه، من كتاب المياه. المجتبى ٤٦/١، ٤٧، ١٤٤، ١٤٥. وابن ماجه، في: باب غسل الإناء من ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٠/١. والدارمي، في: باب في ولوغ الكلب، من كتاب الصلاة والطهارة. سنن الدارمي ١٨٨/١. والإمام مالك، في: باب جامع الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٣٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٥/٢، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٣١٤، ٣٦٠، ٣٩٨، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٦٠، ٤٨٠، ٤٨٢، ٥٠٨، ٨٦/٤، ٥٦/٥.

أَطْلَقَ الْعَسَلَ فَتَقْيِيْدُهُ بِالْمَاءِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَلَآئِهٖ مَائِعٌ طَاهِرٌ مُزِيلٌ ، فَجَازَتْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِهِ ، كَلِمَاءُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَسْمَاءَ <sup>(١)</sup> : « إِذَا أَصَابَ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرِصْهُ ، ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ ، ثُمَّ لَتُصَلِّ بِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيْقَ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا أَمْرٌ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ [ ٩٠/١ ط ] ،

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُرَأَّلُ بِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ مُزِيلٍ ؛ كَالْحَلِّ وَغَوِيْهِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالشَّيْخُ تَقْيَى الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » . ذَكَرَهُ فِي آخِرِ الْبَابِ . وَقِيلَ : تُرَأَّلُ بِغَيْرِ الْمَاءِ لِلْحَاجَةِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ . قَالَ حَفِيْدُهُ : وَهُوَ أَشْبَهُ بِنُصُوصِ أَحْمَدَ . نَقَلَهُ

(١) إِنَّمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ هَذَا الْقَوْلَ لَامْرَأَةٍ جَاءَتْ تَسْأَلُهُ ، وَرَوَتْ هَذَا أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . (٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الدَّمِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ، وَفِي : بَابِ غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ الْبَيْهَقِيِّ ١/٦٦ ، ٨٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ نَجَاسَةِ الدَّمِ وَكَيْفِيَّةِ غَسْلِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٢٤٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْمَرْأَةِ تَغْسِلُ ثَوْبَهَا الَّذِي تَلْبَسُهُ فِي حَيْضِهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٨٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/٢١٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ دَمِ الْحَيْضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . وَفِي : بَابِ دَمِ الْحَيْضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . الْمُجْتَبَى ١/١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ١/٢٠٦ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ دَمِ الْحَيْضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١/١٩٧ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ الْحَيْضَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُوطَأُ ١/٦٠ ، ٦١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦/٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣ . وَجَاءَ « فَلْتَقْرِصْهُ » عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَوَرَدَ : « فَلْتَقْرِصْهُ » وَ « ثُمَّ اقْرِصْهِ » . وَ « ثُمَّ تَقْرِصْهُ » فِي بَقِيَّةِ الْمَوَاضِعِ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ يَهْرِيْقُ الْمَاءَ عَلَى الْبَوْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : يَسْرُوْا وَلَا تَعْسُرُوْا ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . صَحِيحُ الْبَيْهَقِيِّ ١/٦٥ ، ٨/٣٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ وَجوبِ غَسْلِ الْبَوْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِذَا حَصَلَتْ فِي الْمَسْجِدِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٢٣٦ ، ٢٣٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْأَرْضِ يَصِيبُهَا الْبَوْلُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/٩٠ ، ٩١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يَصِيبُ الْأَرْضَ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/٢٤٣ ، ٢٤٤ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُوطَأُ ١/٦٤ ، ٦٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٣٩ ، ٢٨٢ ، ١١٠/٣ ، ١١١ ، ١٦٧ .



وَيَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ سَبْعًا ، إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ ،

المقنع

الشرح الكبير

وَلَأَنَّهُ إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ الْمُشْتَرِطَةُ لِلصَّلَاةِ ، فَأُسْبِهَتْ طَهَارَةَ الْحَدَثِ ، وَمُطْلَقَ حَدِيثِهِمْ مُقَيَّدَ بَحْدِيثِنَا ، وَالْمَاءُ مُحْتَصَصٌ بِإِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ ، فَكَذَلِكَ الْأُخْرَى ، فَأَمَّا مَا لَا يُزِيلُ كَالْمَرْقِ وَاللَّبَنِ وَالذَّهْنِ وَنَحْوِهِ ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تُزُولُ<sup>(١)</sup> بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٩٤ - مسألة : ( وَيَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ سَبْعًا ، إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ ) لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا ، أَنَّهُ نَجِسٌ ؛ غَيْثُهُ وَسُورُهُ وَعَرْقُهُ ، وَكُلُّ مَا خَرَجَ مِنْهُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُرْوَةَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي السُّورِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَدَاوُدُ : سُورُهُمَا طَاهِرٌ ، يَتَوَضَّأُ مِنْهُ ، وَإِنْ وَلَعَا فِي طَعَامٍ لَمْ يَحْرُمَ أَكْلُهُ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : يَتَوَضَّأُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ

ابْنُ حَطِيبٍ السَّلَامِيَّةُ ، فِي « تَعْلِيْقِهِ » . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقِيلَ : تُرَالُ بِمَاءٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مُطَهَّرٍ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عِنْدَ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا تُرَالُ إِلَّا بِمَاءٍ طَهُورٍ مُبَاحٍ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

الإنصاف

قَوْلُهُ : وَتُغْسَلُ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ بِمَا يَزَالُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُمَا [ ٨/١ ] وَالتَّوَلَّدَ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَجَمِيعُ أَجْزَائِهِمَا نَجِسٌ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقِيلَ : يُغْسَلُ وَلَوْ غُهُ فَقَطْ تَعْبُدًا ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ . فَظَاهِرُ الْقَوْلِ أَنَّهُمَا طَاهِرَانِ ، وَلَكِنْ يُغْسَلُ الْوُلُوغُ تَعْبُدًا . وَعَنْهُ ، طَهَارَةُ الشَّعْرِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِي » . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : فَيُخْرِجُ ذَلِكَ فِي كُلِّ حَيَوَانٍ نَجِسٍ . وَهُوَ كَمَا قَالَ . وَعَنْهُ ، سُورُهُمَا

(١) فِي م : « تُزَالُ » .

غيره . وقال عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ<sup>(١)</sup> ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ : يَتَوَضَّأُ ، وَيَتِيمُّ . قَالَ مَالِكٌ : وَيَغْسِلُ الْإِنَاءَ الَّذِي وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ ، تَعْبُدًا . وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ عَلَى طَهَارَتِهِ ، بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَكُلُوا مِنْهُ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَلَمْ يَأْمُرْ بِغَسْلِ أَثَرِ فَمِهِ . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْحِيَاضِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ؛ تَرُدُّهَا السَّبَاعُ وَالْكِلَابُ وَالْحُمْرُ ، وَعَنِ الطَّهَارَةِ بِهَا ، فَقَالَ : « لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بَطُونِهَا ، وَلَنَا مَا غَبَرَ طَهُورٌ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣)</sup> . وَلَئِنَّ حَيَّوَانًا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ ، وَيَشُقُّ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ ، فَكَانَ طَاهِرًا كَالِهَرِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَمُسْلِمٌ : « فَلْيَرْقُهُ ، ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَارٍ » . وَلَوْ كَانَ سُورُهُ طَاهِرًا لَمْ

طَاهِرٌ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي ، فِي « شَرْحِهِ الصَّغِيرِ » . نَقَلَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . قَوْلُهُ : وَتُغْسَلُ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ سَبْعًا . تُغْسَلُ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ سَبْعًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، ثَمَانِيًا . فَطَاهِرٌ مَا نَقَلَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى اخْتِصَاصُ الْعَدَدِ بِالْوُلُوغِ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَقَطَعَ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّ نَجَاسَةَ الْخِنْزِيرِ كَنَجَاسَةِ الْكَلْبِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : هُوَ شَرُّ مِنَ الْكَلْبِ . وَقِيلَ : لَيْسَتْ نَجَاسَةُ الْخِنْزِيرِ كَنَجَاسَةِ الْكَلْبِ ؛ فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا فِيهِ عَدَدًا . وَقِيلَ : لَا يُعْتَبَرُ فِي نَجَاسَتَيْهِمَا عَدَدٌ . قَالَ ابْنُ

(١) أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ الْأَسَدِيُّ الْغَضَائِرِيُّ ، مَوْلَاهُمْ ، كُوفِي ثَقَّةٌ ، نَزَلَ دِمَشْقَ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَعَمْرُو وَغَيْرِهِمَا . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٦ / ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٤ .

(٣) فِي : بَابِ الْحِيَاضِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ١٧٣ .

تُجْزَ إِرَاقَتُهُ ، وَلَا وَجِبَ غَسْلُهُ . فَإِنْ قَالُوا : إِنَّمَا وَجِبَ غَسْلُهُ تَعَبُّدًا ، كَمَا تُغَسَّلُ أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ ، وَتُغَسَّلُ الْيَدُ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ . قُلْنَا : الْأَصْلُ وَجُوبُ الْعَسَلِ عَنِ النَّجَاسَةِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْعَسَلِ ، ثُمَّ لَوْ كَانَ تَعَبُّدًا لَمَا أُمِرَ بِإِرَاقَةِ الْمَاءِ ، وَلَمَا اخْتَصَّ لِلْعَسَلِ بِمَوْضِعِ الْوُلُوغِ ؛ لِعُمُومِ اللَّفْظِ فِي الْإِنَاءِ كُلِّهِ ، وَأَمَّا غَسْلُ الْيَدِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ، فَأَيْمًا أُمِرَ بِهِ لِلْإِحْتِيَاظِ ؛ لِاحْتِمَالِ النَّجَاسَةِ ، وَالْوُضُوءُ شَرِعٌ لِلْوَضَاءِ وَالنَّظَافَةِ ؛ لِيَكُونَ الْعَبْدُ فِي حَالِ قِيَامِهِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ وَأَكْمَلِهَا ، ثُمَّ إِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ ، فَأَيْمًا عَهَدْنَا التَّعَبُّدَ فِي غَسْلِ الْبَدَنِ أَمَّا الْآيَةُ وَالْثَبَاتُ فَأَيْمًا يَجِبُ غَسْلُهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ ، وَقَدْ رُوِيَ فِي لَفْظٍ : « طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا [ ١٧/١ ] وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعًا » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلَا يَكُونُ الطَّهُّورُ إِلَّا فِي مَحَلِّ الطَّهَّارَةِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِأَكْلِ مَا أَمْسَكَهُ الْكَلْبُ قَبْلَ غَسْلِهِ . قُلْنَا : اللَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِأَكْلِهِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِهِ ، فَيُعْمَلُ بِأَمْرِهِمَا . وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ ، فَلَا تَلَفٌ يَشُقُّ ، فَعَفِيَ عَنْهُ ، وَحَدِيثُهُمْ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ ؛ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَاءَ الْمَسْئُولَ عَنْهُ كَانَ كَثِيرًا ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ،

شِبْهَابٍ ، فِي « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » : قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » رِوَايَةً . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : قَالَ شَيْخُنَا : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ الْعَدَدَ لَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الْآيَةِ . وَتَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ ، هَلْ تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ فِي غَسْلِ النَّجَاسَةِ أَمْ لَا ؟

قَوْلُهُ : إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ اشْتِرَاطُ الثَّرَابِ فِي غَسْلِ

(١) في: باب الوضوء بسور الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ١٧ ، ١٨ ، وتقدم تخريجه .

حِينَ سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ ، وَمَا يَنْوِيهِ مِنَ السَّبَاعِ فَقَالَ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثَ »<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ لَنَا رِوَايَةً أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ<sup>(٢)</sup> ، فَلِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> لَا يَنْجُسُ الْمَاءُ شَرْبُهَا مِنْهُ ، وَقِيَاسُهُمْ عَلَى الْهَرِّ فِي مُعَارَضَةِ النَّصِّ لَا يَصِحُّ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ الْكَلْبَ يَأْكُلُ النَّجَاسَاتِ عَادَةً ، بِخِلَافِ الْهَرِّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَإِذَا ثَبَتَتْ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ ، ثَبَتَتْ نَجَاسَةُ الْخَنَزِيرِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّهُ شَرٌّ مِنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، فَكَانَ تَنْجِيسُهُ أَوْلَى . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى غَيْرِ الْأَرْضِ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ ، وَمِمَّنْ قَالَ : يُغْسَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ . أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ

نَجَاسَتَهُمَا مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، اسْتِحْبَابُ الثَّرَابِ . ذَكَرَهَا ابْنُ الرَّاغُوْنِيَّ . نَقَلَهَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَقَالَ : وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَغَيْرُهُ : وَعَنْهُ ، اسْتِعْمَالُ الثَّرَابِ فِي الْوُلُوغِ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ وَاجِبٍ . حَكَاهَا ابْنُ الرَّاغُوْنِيَّ . وَقِيلَ : إِنَّ تَضَرُّرَ الْمَحَلِّ ، سَقَطَ الثَّرَابُ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَتَبِعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » : وَهُوَ الْأَظْهَرُ . وَقِيلَ : يَجِبُ فِي إِنْاءٍ وَنَحْوِهِ قَطْعٌ . وَحِكْمَى رِوَايَةٌ .

تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ . لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ الثَّرَابَ فِي أَى غَسَلَةٍ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب ما ينجس من الماء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ١٥٠ .  
والترمذي ، في : باب من أن الماء لا ينجسه شيء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٨٥ / ١ .  
والنسائي ، في : باب التوقيت في الماء ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب المياه . المجتبى ٤٢ / ١ ، ١٤٢ .  
وابن ماجه ، في : باب مقدار الماء الذي لا ينجس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٧٢ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ١٢ / ٣٨ ، ٣٧ . هو عند ابن ماجه والإمام أحمد في المسند ٢٣ / ٢٧ ، ٢٧ .  
١٠٧ : « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ » .

(٢) في م : « بالتغير » .

(٣) في الأصل : « فكذلك » .

عباس، وعُزْوَةُ، وطَاوُسٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ<sup>(١)</sup>، والأَوْزَاعِيُّ،  
والشَافِعِيُّ، وإِسْحَاقُ، وأَبُو عُبَيْدٍ، وابنُ الْمُنْذِرِ. وقال الزُّهْرِيُّ: يُغَسَّلُ  
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وقال عَطَاءٌ: كُلٌّ قَدْ سَمِعْتُ؛ ثَلَاثًا، وَخَمْسًا، وَسَبْعًا.  
وعن أَحْمَدَ، أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهَا ثَمَانِيًا، إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ. وهو رِوَايَةٌ عَنْ  
الحسن؛ لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ، فَاغْسِلُوهُ  
سَبْعًا، وَعَقِّرُوهُ الثَّمَانَةَ بِالتُّرَابِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ  
الأُولَى، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي

شَاءَ، أَنَّهُ يُجْزَى، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْأُولَوِيَّةِ؛ فظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا أَنَّهُ لَا  
أُولَوِيَّةَ فِيهِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ، وَصَاحِبِ  
«الْهِدَايَةِ»، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ»، وَ«التَّلْخِصِ»، وَ«الْمَحَرَّرِ»،  
وَ«الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى»، وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرِ»، وَ«الْوَجِيزِ»، وَ«مَجْمَعِ  
الْبَحْرَيْنِ»، وَ«إِذْرَاكِ الْغَايَةِ»، وَغَيْرِهِمْ. قال في «القَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ»: وَهُوَ  
الصَّوَابُ. وَبَنَاهُ عَلَى قَاعِدَةِ أُصُولِيَّةٍ. وَعنه، الْأُولَى أَنْ يَكُونَ فِي الْعَسَلَةِ الْأُولَى.  
وهو الصَّحِيحُ. جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُعْنَى»، وَ«الْكَافِي»، وَ«الشَّرْحِ»،

(١) أَبُو مُحَمَّدٍ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، مِنْ فَهَاءِ التَّابِعِينَ بِمَكَّةَ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ،  
لِلشَّيْخِ رَازِي ٧٠.

(٢) فِي: بَابِ حَكْمِ وَلُوغِ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٣٥/١.  
وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ بِسُورِ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ  
١٨/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ تَغْيِيرِ الْإِنَاءِ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ بِالتُّرَابِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى  
٤٧/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ غَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ  
١٣٠/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي وَلُوغِ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٨٨/١. وَالْإِسْنَاءُ  
أَحْمَدَ، فِي: الْمُسْنَدِ ٨٦/٤، ٥٦/٥.

وَيُلْفِظُ «أَوَّلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةٌ  
لِلْأَحْوَذِيِّ ١٣٣/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ تَغْيِيرِ الْإِنَاءِ بِالتُّرَابِ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ فِيهِ. الْمُجْتَبَى مِنْ السَّنَنِ  
١٤٤/١، ١٤٥.

إِنَاءٌ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا ، أَوْ لَاهُنَّ بِالثَّرَابِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَصَحُّ . وَيُحْمَلُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ عَدَّ الثَّرَابَ ثَامِنَةً ؛ لَكَوْنِهِ جِنْسًا آخَرَ ، جَمْعًا بَيْنَ الْحَبْرَيْنِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الْعَدُّ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ ، إِنَّمَا يُغْسَلُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ نَقَاؤُهُ مِنَ النَّجَاسَةِ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ فِي الْكَلْبِ يَلْعُ فِي الْإِنَاءِ : « يُغْسَلُ ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ سَبْعًا » <sup>(١)</sup> . فَلَمْ يُعَيَّنْ عَدْدًا ، وَلِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا الْعَدُّ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ عَلَى الْأَرْضِ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثَيْنِ ، وَحَدِيثُهُمْ يَرَوِيهِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ <sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَنَا [ ٩١/١ ] . وَقَدْ رَوَى غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ : « فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا » . وَعَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الشُّكَّ مِنَ الرَّاوِي ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَوَقَّفَ فِيهِ ، وَالْأَرْضُ سُومِعَ فِي غَسْلِهَا لِلْمَشَقَّةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا .

و « النَّظْمِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الزُّرْكَشِيِّ » . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : الْأَوَّلَى جَعَلَهُ فِي الْأَوَّلَى إِنْ غَسَلَ سَبْعًا . قَالَ فِي « الْإِفَادَاتِ » : لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَخِيرَةِ . وَعَنْهُ ، الْأَخِيرَةُ أَوَّلَى . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَأُطْلِقَ الْأَخِيرَتَيْنِ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَعَنْهُ ، إِنْ غَسَلَهَا ثَمَانِيًا فَفِي الثَّامِنَةِ أَوَّلَى . جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَقَالَ : نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ؛ إِنْ غَسَلَهَا ثَمَانِيًا ، فَفِي الثَّامِنَةِ أَوَّلَى .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَا يَكْفِي دَرُّ الثَّرَابِ عَلَى الْمَحَلِّ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَائِعٍ يُوصِلُهُ إِلَيْهِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،

(١) أخرجه الدارقطني ، في : باب ولوغ الكلب في الإناء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٦٥/١ .  
(٢) هو عبد الوهاب بن الضحاك بن أبيان السلمي العرضي الحمصي . انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال ٦٧٩/٢ ، ٦٨٠ ، ومهذب التهذيب ٤٤٦/٦ - ٤٤٨ .

١٩٥ - مسألة : ( فَإِنْ جَعَلَ مَكَانَهُ أَشْنَانًا أَوْ نَحْوَهُ ، فعلى وَجْهَيْنِ ) الشرح الكبير

يَعْنَى إِنْ جَعَلَ مَكَانَ التُّرَابِ ، فِي غَسَلِ نَجَاسَةِ الْكَلْبِ ، غَيْرَهُ مِنَ الْأَشْنَانِ وَالصَّابُونِ وَالتُّخَالَةِ<sup>(١)</sup> ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ أَمْرٌ فِيهَا بِالتُّرَابِ ، فَلَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، كَالْتَّيْمِمْ ، وَلِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ تَعَبُّدٌ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي ، يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ أَلْبَغُ مِنَ التُّرَابِ فِي الْإِزَالَةِ ، فَنَصَّهُ عَلَى التُّرَابِ تَنْبِيْهُ عَلَيْهَا ، وَلِأَنَّهُ جَامِدٌ أَمْرٌ بِهِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ، فَالْحَقُّ بِهِ مَا يَمَازِلُهُ ، كَالْحَجَرِ فِي الْأَسْتِحْمَارِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنَّمَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى غَيْرِ التُّرَابِ عِنْدَ عَدَمِهِ ، أَوْ فَسَادِ الْمَحَلِّ الْمَعْسُولِ بِهِ ، فَأَمَّا

وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكْفِيَ ذَرُّهُ ، وَيَتَبَعَهُ الْمَاءُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْإِنصَافِ جَمَاعَةٍ ، وَهُوَ أَظْهَرُ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . الثَّانِيَةُ ، يُعْتَبَرُ اسْتِيعَابُ مَحَلِّ الْوُلُوغِ بِالتُّرَابِ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ . وَقِيلَ : يَكْفِي مُسَمًى التُّرَابِ مُطْلَقًا . قَالَ لَمِينُ الزَّأغُونِيِّ . وَقِيلَ : يَكْفِي مُسَمَّاهُ فِيمَا يَضُرُّ دُونَ غَيْرِهِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقِيلَ : يَكْفِي مِنْهُ مَا يُغَيِّرُ الْمَاءَ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . الثَّالِثَةُ ، يُشْتَرَطُ فِي التُّرَابِ أَنْ يَكُونَ طَهُورًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُجْزئُ بِالطَّاهِرِ أَيْضًا . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي « التَّلْخِصِ » .

قَوْلُهُ : فَإِنْ جَعَلَ مَكَانَهُ أَشْنَانًا أَوْ نَحْوَهُ ، فعلى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ،

(١) النخالة : قشر الحب .

مع وجوده ، وعدم الضرر فلا . فإن جعل مكانه غسلة ثامنة ، فقال بعض أصحابنا : فيه وجهان . والصحيح أنها لا تقوم مقام التراب ؛ لأنه إن كان القصد به تقوية الماء في الإزالة ، فذلك لا يحصل من الثامنة ، وإن وجب تعبداً ، امتنع إبداله ، والقياس عليه . والله أعلم . وهذا اختيار شيخنا<sup>(١)</sup> .

**فصل : ولا فرق بين غسل النجاسة من ولوغ الكلب ، أو يده أو رجليه ، أو شعره ، أو غير ذلك من أجزائه ، قياساً على السور ، ولأن ذلك حكم غيره من الحيوانات ، فكذلك الكلب . وحكم الخنزير في سوره ، وسائر أجزائه ، حكم الكلب ، على ما فصلنا ؛ لأنه شر منه ، وقد نص الشارح على تحريمه ، وأجمع المسلمون عليه ، ولا يباح اقتناؤه بحال ، فثبت الحكم فيه بطريق الأولى .**

الإيضاح و « الزركشي » ، و « تجريد العناية » ، و « ابن عبيدان » ، و « الفروع » ؛ إحداهما ، يُجزئ ذلك ، وهو المذهب . اختاره ابن عبدوس في « تذكيرته » . قال الشيخ تقي الدين ، في « شرح العمدة » : هذا أقوى الوجوه . وصححه في « التصحيح » ، و « تصحيح المحرر » ، والمجدد في « شرحه » . وجزم به في « الوجيز » . وقدمه في « النظم » ، و « إدرالك الغاية » . والوجه الثاني ، لا يقوم غير التراب مقامه ، وهو ظاهر « الخرقى » ، و « الفصول » ، و « العمدة » ، و « المنور » ، و « التسهيل » ، وغيرهم ؛ لاقتصارهم على التراب . قال في « المذهب » : هذا أصح الوجهين . وقدمه في « الرعايتين » ، وابن رزين في « شرحه » . وقال ابن حامد : إنما يجوز العدول عن التراب عند عدمه ، أو إفساد

(١) انظر : المغنى ١/ ٧٥ .



**فصل :** وإذا وُلِّغَ في الإناءِ كِلَابٌ ، أو أَصَابَ المَحَلَّ نَجَاسَاتٌ مُتَسَاوِيَةٌ في الحُكْمِ ، فهي كَنَجَاسَةٍ وَاحِدَةٍ ، وإن كَانَ بَعْضُهَا أَغْلَظَ ، كالْوُلُوغِ مع غيره ، فالحُكْمُ لأَغْلَظِهَا ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَا دُونُهُ . ولو غَسَلَ الإناءَ دُونَ السَّيْعِ ، ثُمَّ وُلِّغَ فِيهِ مَرَّةً أُخْرَى ، فَعَسَلَهُ سَبْعًا أَجْرًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَجْزَأَ عَمَّا يُعَاثِلُ ، فَعَمَّا دُونَهُ أَوْلَى .

**فصل :** والمُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ التُّرَابَ فِي الْعَسَلَةِ الْأُولَى ؛ لِمُوَافَقَةِ لَفْظِ الخَبَرِ ، وَلِيَأْتِيَ الماءُ بَعْدَهُ فَيَنْظِفَهُ ، وَمَتَى غَسَلَ بِهِ أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى فِي حَدِيثٍ : « إِنْ خَذَاهُنَّ » . وَفِي حَدِيثٍ : « أَوْلَاهُنَّ » . وَفِي حَدِيثٍ : « فِي الثَّامِنَةِ » . فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَحَلَّ التُّرَابِ مِنَ الْعَسَلَاتِ غَيْرُ مَقْصُودٍ .

**فصل :** وإذا غَسَلَ مَحَلَّ [ ٩٢/١ ] الوُلُوغِ ، فَأَصَابَ ماءُ بَعْضِ الْعَسَلَاتِ مَحَلًّا آخَرَ قَبْلَ إِمْتَامِ السَّيْعِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ غَسْلُهُ سَبْعًا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الخَرَقِيِّ ، واختِيَارُ ابنِ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ ، فَلَا يُرَاعَى فِيهَا حُكْمُ المَحَلِّ الَّذِي انفَصَلَتْ عَنْهُ ، كَنَجَاسَةِ الْأَرْضِ ، وَمَحَلِّ الاسْتِنْجَاءِ . والثَّانِي ، يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْأُولَى سِتًّا ، وَمِنْ

المَعْسُورِ بِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « المُسْتَوْعِبِ » ، [ ٥٨/١ ط ] وَجَزَمَ بِهِ فِي « الإِفَادَاتِ » . وَتَقَدَّمَ اخْتِيَارُ المَجْدِ وَغَيْرِهِ فِي إسْقَاطِ التُّرَابِ فِي نَجَاسَةِ الكَلْبِ وَالخِنْزِيرِ ، إِذَا تَضَرَّرَ المَحَلُّ . وَعَنْهُ ، تُقَدَّمُ الْعَسَلَةُ الثَّامِنَةُ عَنِ التُّرَابِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الحُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « البُلْغَةِ » ، وَ « المُحَرَّرِ » ، فِي إِقَامَةِ الْعَسَلَةِ الثَّامِنَةِ عَنِ التُّرَابِ . وَقِيلَ : تَقُومُ الْعَسَلَةُ الثَّامِنَةُ مَقَامَ التُّرَابِ فِيمَا يُخَافُ تَلْفَهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الإِفَادَاتِ » .

وَفِي سَائِرِ النَّجَاسَاتِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، .....

الشرح الكبير

الثانية خَمْسًا ، كذلك إلى آخِرِهِ ؛ لِأَنَّهَا<sup>(١)</sup> نَجَاسَةٌ تَظْهَرُ فِي مَحَلِّهَا بِدُونِ السَّبْعِ ، فَطَهَّرَتْ بِهِ فِي مِثْلِهِ قِيَاسًا عَلَيْهِ ، وَكَالْنَجَاسَةِ عَلَى الْأَرْضِ . وَتُفَارِقُ الْمُتَفَصِّلُ عَنِ الْأَرْضِ وَمَحَلُّ الِاسْتِنْجَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي خِفَتِهَا الْمَحَلِّ ، وَقَدْ زَالَتْ عَنْهُ ، فَزَالَ التَّخْفِيفُ ، وَالْعِلَّةُ فِي تَخْفِيفِهَا هُنَا قُصُورُ حُكْمِهَا بِمَا مَرَّ عَلَيْهَا مِنَ الْعَسَلِ ، وَهَذَا لِإِزْمٍ لَهَا حَيْثُمَا كَانَتْ . ثُمَّ إِنْ كَانَتْ قَدْ انْفَصَلَتْ عَنْ مَحَلِّ غَسِيلٍ<sup>(٢)</sup> بِالتُّرَابِ ، غُسِلَ مَحَلُّهَا بِغَيْرِ تُرَابٍ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى بِغَيْرِ تُرَابٍ ، غُسِلَتْ هَذِهِ بِالتُّرَابِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْقَاضِي ، وَهُوَ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٩٦ - مسألة : ( وَفِي سَائِرِ النَّجَاسَاتِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ،

الإنصاف

قَوْلُهُ : وَفِي سَائِرِ النَّجَاسَاتِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ؛ إِحْدَاهُنَّ ، يَجِبُ غَسْلُهَا سَبْعًا . وَهِيَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهَا جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : نَقَلَهُ ، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هِيَ اخْتِيَارُ الْخَزَرَقِيِّ ، وَجَمْهُورِ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ : هُوَ الْمَشْهُورُ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَقَالَ : اخْتَارَهَا الْأَكْثَرُ . قَالَ فِي « الْمُدْهَبِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » : هَذَا الْمَشْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « نَازِمِ الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ مِنْهَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَلَئِنَّهَا » .

(٢) فِي م : « الْغَسَلِ » .

يَجِبُ غَسْلُهَا سَبْعًا. وَهَلْ يُشْتَرَطُ التُّرَابُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَالثَّانِيَةُ، <sup>المقنع</sup> ثَلَاثًا. وَالثَّلَاثَةُ، تَكَاثُرُ بِالمَاءِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ، كَالنَّجَاسَاتِ كُلِّهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْأَرْضِ.

<sup>الشرح الكبير</sup> يَجِبُ غَسْلُهَا سَبْعًا، وَهَلْ يُشْتَرَطُ التُّرَابُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَالثَّانِيَةُ، ثَلَاثًا. وَالثَّلَاثَةُ، تَكَاثُرُ بِالمَاءِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ، كَالنَّجَاسَاتِ كُلِّهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْأَرْضِ (وَجُمْلَةُ ذَلِكَ، أَنَّ فِي سَائِرِ النَّجَاسَاتِ، غَيْرِ نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ، إِذَا كَانَتْ عَلَى غَيْرِ الْأَرْضِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ؛ إِحْدَاهُنَّ، يَجِبُ غَسْلُهَا سَبْعًا، قِيَاسًا عَلَى نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ، وَلَمَّا<sup>(١)</sup> رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أُمِرْنَا بِغَسْلِ الْأَنْجَاسِ سَبْعًا. فَيَنْصَرِفُ إِلَى أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ، يَجِبُ غَسْلُهَا ثَلَاثًا. اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ فِي «الْعُمْدَةِ»، وَابْنُ عَبْدِسُورٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ». وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ»، وَ«الْمُنَوِّرِ»، وَ«الْمُتَنَحِّبِ»، فِي غَيْرِ مَحَلِّ الِاسْتِنْجَاءِ، وَقَدَّمَهُ مُطْلَقًا ابْنُ تَمِيمٍ، وَ«الْفَائِقُ»، وَ«مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ»، وَقَدَّمَهُ فِي الِاسْتِنْجَاءِ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» فِي بَابِهِ. وَالثَّلَاثَةُ، تَكَاثُرُ بِالمَاءِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ. اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَقَطَعَ بِهِ فِي «الطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ». وَعَنهُ، لَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي الْبَدَنِ، وَيَجِبُ فِي السَّيْلَيْنِ، وَفِي غَيْرِ الْبَدَنِ سَبْعٌ. قَالَ الْحَلَالُ: وَهِيَ وَهْمٌ. وَعَنهُ، يَجِبُ الْعَدَدُ إِلَّا فِي الْخَارِجِ مِنَ السَّيْلَيْنِ. قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدٍ، فِي «الْمُعْنَى»: لَا يَجِبُ الْعَدَدُ فِي الِاسْتِنْجَاءِ. وَعَنهُ، يُغْسَلُ مَحَلُّ الِاسْتِنْجَاءِ بِثَلَاثٍ، وَغَيْرُهُ بِسَبْعٍ. ذَكَرَهَا الشَّارِحُ، وَابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ حَمْدَانَ، وَغَيْرُهُمْ. وَالمُرَادُ بِمَحَلِّ الِاسْتِنْجَاءِ الْخَارِجُ مِنَ السَّيْلَيْنِ. قَالَ فِي

(١) فِي م: «لَمَّا».

فعلى هذا ، هل يُشترطُ التُّرابُ ؟ فيه وَجْهان ؛ أَحَدُهُما ؛ يَجِبُ قِيَاسًا عَلَى الْوُلُوغِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ . وَالثَّانِي ، لَا يُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْعَسَلِ لِلدَّمِ وَغَيْرِهِ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالتُّرَابِ ، إِلَّا فِي نَجَاسَةِ الْكَلْبِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْأَمْرَ بِالتُّرَابِ إِنْ كَانَ تَعَبُّدًا وَجِبَ قَصْرُهُ عَلَى مَحَلِّهِ ، وَإِنْ كَانَ لِمَعْنَى فِي نَجَاسَةِ الْوُلُوغِ مِنَ الزُّوْجَةِ الَّتِي لَا تَنْقَلِعُ إِلَّا بِالتُّرَابِ ، فَذَلِكَ <sup>(١)</sup> لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ . وَفِي هَذَا الدَّلِيلِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي نَجَاسَةِ الْكَلْبِ غَيْرِ الْوُلُوغِ ، وَقَدْ قَالُوا بِوُجُوبِ التُّرَابِ فِيهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَجِبُ غَسْلُهَا ثَلَاثًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ؛ فَإِنَّهُ لَا يَذْرَى أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

« الرَّعَايَةُ » : وَقِيلَ : وَمِنْ غَيْرِ نَجَاسَتَيْهِمَا . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ فِي الثُّوبِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ عَدَدٌ . ذَكَرَهَا الْآمِدِيُّ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّهُ يُجْزَى الْمَسْحُ فِي الْمُتَجَسِّسِ الَّذِي يَضُرُّهُ الْعَسَلُ ؛ كِثَابِ الْحَرِيرِ وَالزَّرْقِ وَنَحْوِهِمَا ، قَالَ : وَأَصْلُهُ الْخِلَافُ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمَاءِ . وَأُطْلِقَ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ ، وَالْخَامِيسَةُ وَالسَّادِسَةُ ، فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » .

قَوْلُهُ : وَهَلْ يُشْتَرَطُ التُّرَابُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَهِيَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ رِوَايَتَانِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى . يَغْنَى عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى . ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ وَمَنْ تَابَعَهُ ، أَغْنَى الْوَجْهَيْنِ ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« الْمُغْنَى » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » ، وَ« ابْنِ

رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> . أَمَرَ بِغَسْلِهَا ثَلَاثًا ؛ لِيَرْتَفَعَ وَهُمْ [ ٩٢/١ ] النَّجَاسَةِ ، وَلَا يَرْفَعُ وَهُمْ النَّجَاسَةَ إِلَّا مَا يَرْفَعُ الْحَقِيقَةَ . وَالثَّالِثَةُ ، تَكَاتُرُ بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ ، حَتَّى تَزُولَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، قَالَ : كَانَ «الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، وَ» غَسْلُ الثُّوبِ مِنَ الْبَوْلِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَسْأَلُ حَتَّى يُجْعَلَ «الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ مَرَّةً ، وَ» غَسْلُ الثُّوبِ مِنَ الْبَوْلِ مَرَّةً . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . إِلَّا أَنَّ فِي رَوَايَةِ أَيُّوبَ بْنِ جَابِرٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَسْمَاءَ فِي الدَّمِ : «اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ»<sup>(٣)</sup> . وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا ، وَلِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ ، فَلَمْ

عُيِّنَ «و» «الزَّرْكَشِيُّ» ، وَ«الْفُرُوعُ» ؛ أَحَدُهُمَا ، يُشْتَرَطُ الثَّرَابُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ» . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يُشْتَرَطُ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» . قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : لَا يُشْتَرَطُ بِالْثَّرَابِ فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينِ . وَصَحَّحَهُ فِي «تَضْوِيعِ الْمُحَرَّرِ» . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هَذَا الْمَشْهُورُ .

تَنْبِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الثَّرَابِ ، قَوْلًا وَاجِدًا ، عَلَى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ؛ وَهِيَ وَجُوبُ الْغُسْلِ ثَلَاثًا ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ؛ أَنَّ حُكْمَ الثَّرَابِ فِي الْغُسْلِ ثَلَاثًا حُكْمُهُ فِي الْغُسْلِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٦ .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٥٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٩/٢ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٦ .

يَجِبُ فِيهَا الْعَدَدُ ، كَنَجَاسَةِ الْأَرْضِ . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّجَاسَةَ فِي مَحَلِّ  
الاسْتِنْجَاءِ تَطْهَرُ بِثَلَاثٍ ، وَفِي غَيْرِهِ سَبْعٌ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الاسْتِنْجَاءِ تَتَكَرَّرُ  
النَّجَاسَةُ فِيهِ ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ التَّخْفِيفَ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ اجْتَرَى فِيهَا بِثَلَاثَةِ  
أَحْجَارٍ ، فَأَوَّلَى أَنْ يُجْتَرَأَ فِيهَا بِثَلَاثِ غَسَلَاتٍ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ أَبْلَغُ مِنَ الْأَحْجَارِ .  
وفيه رواية خامسة ، أَنَّ الْعَدَدَ لَا يَجِبُ فِي نَجَاسَةِ الْبَدَنِ ، وَيَجِبُ فِي غَيْرِهَا ؛  
لِأَنَّ الْأَبْدَانَ تَعُمُّ الْبُلُوى فِيهَا بِمُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ ، تَارَةً مِنْهَا ، وَتَارَةً مِنْ غَيْرِهَا ،  
فَخُفِّفَ أَمْرُهَا لِأَجْلِ الْمَشَقَّةِ . ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي رِوَايَةً ،  
أَنَّ الْعَدَدَ لَا يُعْتَبَرُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الاسْتِنْجَاءِ مِنَ الْبَدَنِ ، وَيَجِبُ فِي مَحَلِّ  
الاسْتِنْجَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِعَدَدِ الْأَحْجَارِ فِيهِ ، وَلَا<sup>(١)</sup> يَجِبُ فِي سَائِرِ  
الْمَحَالِّ . وَقَالَ الْخَلَّالُ : هَذِهِ الرِّوَايَةُ وَهَمٌّ . وَلَمْ يُثْبِتْهَا .

سَبْعًا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ،  
وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَصَرَّحَ بِأَنَّ الْخِلَافَ حَيْثُ قُلْنَا بِالْعَدَدِ . الثَّانِي ، مَحَلُّ  
الْخِلَافِ فِي التُّرَابِ إِنَّمَا هُوَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ السَّبِيلَيْنِ ، فَأَمَّا مَحَلُّ السَّبِيلَيْنِ فَلَا يُشْتَرَطُ  
فِيهِ تُرَابٌ ، فَقَوْلًا وَاحِدًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَحَكِيٌّ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ أَنَّهُ  
أَوْجَبَ التُّرَابَ فِي مَحَلِّ الاسْتِنْجَاءِ أَيْضًا ، وَصَرَّحَ بِوُجُوبِهِ فِي « الْفَائِقِ » عَنْهُ .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، حَيْثُ قُلْنَا : يُغْسَلُ ثَلَاثًا . وَغُسِّلَ سَبْعًا ، لَمْ تَزَلْ طَهْوَرِيَّةٌ مَا بَعْدَ  
الْعُسْلَةِ الثَّالِثَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَجْهًا وَاحِدًا . وَقِيلَ :  
تَزُولُ طَهْوَرِيَّتُهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . قُلْتُ : فَيُعَانِي بِهَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ . وَمِنْهَا ، قَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : « يُحْسَبُ الْعَدَدُ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ قَبْلَ زَوَالِهَا ، فِي ظَاهِرِ  
كَلَامِهِمْ ، وَظَاهِرِ كَلَامِ صَاحِبِ « الْمُحَرَّرِ » : لَا يُحْسَبُ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِهَا .

**فصل :** وإذا أصابت النجاسة الأجسام الصُّفِيَّة ، كالْمِرْآة ونحوها ، وَجَبَ غَسْلُهُ ، ولم يَطْهَرْ بِالمَسْحِ ؛ لَأَنَّهُ مَحَلٌّ لَا تَتَكَرَّرُ <sup>(١)</sup> فِيهِ النِّجَاسَةُ ، فلم يَجُزْ فِيهِ الْمَسْحُ ، كَالْأَوَانِي .

**فصل :** وَغَسْلُ النِّجَاسَةِ يَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَحَلِّهَا ؛ فَإِنْ كَانَ جِسْمًا لَا يَتَشَرَّبُ النِّجَاسَةُ كَالْأَنِيَّةِ ، فَعَسْلُهُ بِإِمْرَارِ الْمَاءِ عَلَيْهِ كُلِّ مَرَّةٍ غَسْلَةٌ ، سَوَاءٌ كَانَ يَفْعَلُ الْآدَمِيُّ أَوْ لَا ، مِثْلُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ مَاءُ الْمَطَرِ ، أَوْ يَجْرِي عَلَيْهِ الْمَاءُ ، فَكُلُّ جَرِيَةٍ تَمُرُّ عَلَيْهِ غَسْلَةٌ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ صَبَّ آدَمِيٌُّ بِغَيْرِ قَصْدٍ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ قَلِيلٍ ، نَجَّسَهُ وَلَمْ يَطْهَرْ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا اعْتَبِرَ وَضْعُهُ فِيهِ وَمُرُورُ الْمَاءِ عَلَى أَجْزَائِهِ غَسْلَةٌ ، وَإِنْ حَرَّكَهُ فِي الْمَاءِ بِحِثِّ تَمَرٍّ عَلَيْهِ أَجْزَاءٌ غَيْرُ الَّتِي كَانَتْ مُلَاقِيَةً لَهُ ، اخْتَسِبَ بِذَلِكَ غَسْلَةٌ ثَانِيَةً ، كَمَا لَوْ مَرَّتْ عَلَيْهِ جَرِيَاتُ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي . وَإِنْ كَانَ الْمَغْسُولُ إِنَاءً ، فَطَرِحَ فِيهِ [ ٩٣/١ ] الْمَاءُ ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ غَسْلَةٌ حَتَّى يُفَرِّغَهُ مِنْهُ ؛ لَأَنَّهُ الْعَادَةُ فِي

وَمِنْهَا ، يُغْسَلُ مَا نَجَسَ بِنُغْضِ الْغَسَلَاتِ بَعْدَ مَا بَقِيَ بَعْدَ تِلْكَ الْغَسْلَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : بَعْدَ مَا بَقِيَ مَعَ تِلْكَ الْغَسْلَةِ . وَقِيلَ : يُغْسَلُ سَبْعًا إِنْ اشْتَرَطْنَا السَّبْعَ فِي أَصْلِهِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَأَطْلَقَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ابْنَ عُيَيْنَانَ . فَعَلَى الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، يُغْسَلُ بَرَابِإٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ غُسْلٌ بِهِ وَاشْتَرَطْنَاهُ ، وَعَلَى الثَّالِثِ ، يُغْسَلُ بَرَابِإٌ أَيْضًا إِنْ اشْتَرَطْنَاهُ فِي أَصْلِهِ .

[ ٩٤/١ ] وَقَوْلُهُ : كَالنَّجَاسَاتِ كُلِّهَا ، إِذَا كَانَتْ عَلَى الْأَرْضِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ النِّجَاسَةَ إِذَا كَانَتْ عَلَى الْأَرْضِ تَطْهَرُ بِالمُكَاثَّرَةِ ، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ كَلْبٍ ، أَوْ خِنْزِيرٍ ، أَوْ غَيْرِهَا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ .

غَسَلَهُ . فَإِنْ كَانَ الْإِنَاءُ يَسَعُ قُلَّتَيْنِ فَصَاعِدًا فَمَلَأَهُ ، اخْتَمَلَ أَنْ إِدَارَةَ الْمَاءِ فِيهِ تُجْرَى مُجْرَى الْعَسَلَاتِ ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَهُ تَمُرُّ عَلَيْهَا جَرِيَّاتٌ مِنَ الْمَاءِ غَيْرِ الَّتِي كَانَتْ مُلَاقِيَةً لَهَا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ مَرَّتْ عَلَيْهِ جَرِيَّاتٌ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يَكُونُ غَسْلَةٌ إِلَّا بِتَفْرِيعِهِ أَيْضًا . وَإِنْ كَانَ الْمَغْسُولُ جِسْمًا تَدْخُلُ فِيهِ أَجْزَاءُ النَّجَاسَةِ ، كَالثَّوْبِ ، لَمْ يُحْتَسَبْ بَرْفَعُهُ مِنَ الْمَاءِ غَسْلَةٌ حَتَّى يَغْصِرَهُ ، وَعَصَرُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ بِسَاطًا ثَقِيلًا ، أَوْ نَحْوَهُ ، فَعَصَرُهُ بِتَقْلِيلِهِ وَدَفَعَهُ حَتَّى يَذْهَبَ أَكْثَرُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ الْمَرْأَةِ دَمٌ حَيْضِيهَا ، اسْتَحَبَّ أَنْ تَحْتَهُ بِظَفَرِهَا ؛ لِتَذْهَبَ خُشُونَتُهُ ، ثُمَّ تَقْرُصَهُ بِرِيقِهَا لَيْلِينَ لِلْعَسَلِ ، ثُمَّ تُغْسِلُهُ بِالْمَاءِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَسْمَاءَ فِي دَمِ الْحَيْضِ : « حُتِيهِ ، ثُمَّ أَقْرُصِيهِ ، ثُمَّ اغْسِيلِيهِ بِالْمَاءِ » (١) . وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى الْمَاءِ جَاز ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ لَوْنُهُ ، وَكَانَتْ لِإِزَالَتِهِ تَشَقُّ أَوْ تُثَلِّفُ الثَّوْبَ ، أَوْ تُضَرُّهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) . وَإِنْ اسْتَعْمَلَتْ فِي إِزَالَتِهِ شَيْئًا يُزِيلُهُ ، كَالْمِلْحِ وَغَيْرِهِ ، فَحَسَنٌ ؛ لِمَا رَوَى (٣) الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٤) ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ غِفَارٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَهَا عَلَى حَقِيبَةِ رَحْلِهِ (٥) فَحَاضَتْ ، قَالَتْ :

وَعَنهُ ، لَا تَطْهَرُ الْأَرْضُ وَنَحْوُهَا حَتَّى يَتَفَصَّلَ الْمَاءُ . وَقِيلَ : يَجِبُ الْعَدُّ مِنَ نَجَاسَةِ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٦ .

(٢) في : باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٨٨/١ .

(٣ - ٣) سقط من : « م » .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب الاغتسال من الحيض ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧٤/١ ، ٧٥ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٠/٦ .

(٥) سقطت من : « م » .



فَنَزَلَتْ فَاِذَا بِهَا دَمٌ مِنِّي ، فَقَالَ : « مَا لَكَ ؟ لَعَلَّكَ نَفَسْتَ » ؟ قَالَتْ : نَعَمْ .  
 قَالَ : « فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ عُدِّيْ اِنَاءً مِنْ مَاءٍ فَاطْرَحِي فِيهِ مِلْحًا ،  
 ثُمَّ اغْسِلِي مَا اَصَابَ الْحَقِيْبَةَ مِنَ الدَّمِ » . قَالَ الْخَطَّابِيُّ <sup>(١)</sup> : فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ جَوَازُ  
 اسْتِعْمَالِ الْمِلْحِ وَهُوَ مَطْعُوْمٌ فِي غَسْلِ الثُّوْبِ ، وَتَنْقِيَتِهِ مِنَ الدَّمِ ، فَعَلَى  
 هَذَا يَجُوزُ غَسْلُ الثِّيَابِ بِالْعَسَلِ اِذَا كَانَ الصَّبَاوُنُ يُفْسِدُهُ ، وَبِالْحَلِّ اِذَا اَصَابَهُ  
 الْجَبْرُ ، وَالتَّدْلُكُ بِالتُّخَالَةِ ، وَغَسْلُ الْاَيْدِي بِهَا ، وَبِالْبَطِيْخِ وَدَقِيقِ  
 الْبَاقِلَاءِ ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْاَشْيَاءِ الَّتِي لَهَا قُوَّةُ الْجَلَاءِ .

الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ مَعَهَا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « مُقْنِعِهِ » ، وَالتَّصُّ بِحُلَاثِهِ . وَعَنْهُ ،  
 يَجِبُ الْعَدُّ فِي غَيْرِ الْبَوْلِ . نَقَلَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَحَكَى الْاَيْدِيُّ رَوَايَةً فِي الْاَرْضِ ؛  
 يَجِبُ لِكُلِّ بَوْلَةٍ ذَنْوَبٌ . وَعَنْهُ ، فِي بَرْكَةٍ وَقَعَ فِيهَا بَوْلٌ ؛ تَنْزَحُ وَيُقْلَعُ الطُّيْنُ ثُمَّ  
 تُغَسَّلُ .

فَوَائِدُ : الْاَوَّلُ ، الصَّخْرُ ، وَالْاَجْرِيَّةُ مِنَ الْحَمَامِ ، وَالْاَحْوَاضُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ،  
 حُكْمُهَا حُكْمُ الْاَرْضِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا .  
 الثَّانِيَةُ ، يُعْتَبَرُ الْعَصْرُ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ مَعَ اِمْكَانِهِ ، فِيمَا يَتَشَرَّبُ النُّجَاسَةَ ، اَوْ دَقَّهُ ، اَوْ  
 تَقْلِيْبِهِ اِنْ كَانَ ثَقِيْلًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : قَالَه  
 الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : لَا يُعْتَبَرُ مُطْلَقًا . وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْغَسَلَةِ الْاٰخِرَةِ .  
 وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَقَالَ : الصَّحِيحُ لَا يُجْزَى تَجْفِيفُ الثُّوْبِ عَنْ  
 عَصْرِهِ . وَصَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقِيلَ : يُجْزَى . قَالَ فِي  
 « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : وَجَفَافُهُ كَعَصْرِهِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ .  
 وَأُطْلِقَهُمَا فِي اِجْزَاءِ التَّجْفِيفِ عَنِ الْعَصْرِ ، فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ،  
 وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « ابْنِ تَمِيْمٍ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَإِنْ اَصَابَتْ النُّجَاسَةُ مَحَلًّا

(١) في : معالم السنن ٩٦/١ .

**فصل :** فإن كان في الإناء خَمَرٌ أو شِبْهُهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ الَّتِي يَتَشَرَّبُهَا الإِنَاءُ ، ثُمَّ مَتَى يُجْعَلُ فِيهَا مَائِعٌ سِوَاهُ ، ظَهَرَ فِيهِ طَعْمُ النَّجَاسَةِ أَوْ لَوْنُهَا ، لَمْ يَطْهَرْ بِالْعَسَلِ ؛ لِأَنَّ الْعَسَلَ لَا يَسْتَأْصِلُ أَجْزَاءَ النَّجَاسَةِ مِنْ جِسْمِ الإِنَاءِ ، فَلَمْ يَطْهَرْهُ ، كَالسَّمْسِمِ الَّذِي أُبْتُلَ بِالنَّجَاسَةِ . قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ الْمَقْدِسِيُّ فِي « الْمُبْهَجِ » <sup>(١)</sup> : آيَةُ الْخَمْرِ مِنْهَا الْمُرْفُتُ ، فَيَطْهَرُ بِالْعَسَلِ ؛ لِأَنَّ الرُّفْتَ يَمْنَعُ وَصُولَ النَّجَاسَةِ إِلَى جِسْمِ الإِنَاءِ ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ بِمُرْفُتٍ [ ٩٣/١ ط ] فَيَتَشَرَّبُ أَجْزَاءَ النَّجَاسَةِ ، فَلَا يَطْهَرُ بِالتَّطْهِيرِ ، فَإِنَّهُ مَتَى تَرَكَ فِيهِ مَائِعٌ ، ظَهَرَ فِيهِ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ .

لَا يَتَشَرَّبُ بِهَا ، كَالْآيَةِ وَنَحْوِهَا ، طَهَّرَ بِمُرُورِ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، وَانْفِصَالِهِ عَنْهُ ، وَإِنْ لَصِقَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ ، وَجِبَ مَعَ ذَلِكَ إِزَالَتُهَا ، وَيَجِبُ الْحَثُّ وَالْقَرَضُ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَغَيْرِهِ : إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرِ الْمَحْلُ بِهَا . <sup>(٢)</sup> وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : إِنْ تَعَدَّرَتْ الْإِزَالَةُ بِذُنُوبِهَا . أَوْ لَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ <sup>(٣)</sup> . الثَّلَاثَةُ ، وَلَوْ كَثُرَ مَاءُ نَجَسًا فِي إِنَاءٍ بِمَاءٍ كَثِيرٍ ، لَمْ يَطْهَرْ الإِنَاءُ بِذُنُوبِ إِزَاقَتِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَطْهَرُ ، وَإِنْ لَمْ يُرَقِ . وَلَوْ طَهَّرَ مَاءٌ كَثِيرٌ نَجَسًا فِي إِنَاءٍ بِمُكْنَتِهِ ، لَمْ يَطْهَرْ الإِنَاءُ مَعَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ انْفَصَلَ الْمَاءُ عَنْهُ ، حُسِبَ غَسْلُهُ وَاحِدَةً ، ثُمَّ يُكْمَلُ . وَقِيلَ : يَطْهَرُ الإِنَاءُ تَبَعًا ، كَالْمُحْتَقَرِّ مِنَ الْأَرْضِ . وَقِيلَ : إِنْ مَكَتْ بِقَدْرِ الْعَدِيدِ ، طَهَّرَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَكَذَا الْحَكْمُ فِي الثُّوبِ إِذَا لَمْ يُعْتَبَرِ عَصْرُهُ ، وَالْإِنَاءُ إِذَا غُمِسَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ . وَأَمَّا اِغْتِبَارُ تَكَرُّرِ غَمْسِهِ فَمَعْنِيٌّ عَلَى اِغْتِبَارِ الْعَدِيدِ . وَلَا يَكْفِي تَحْرِيكُهُ وَخَضْخَضَتُهُ فِي الْمَاءِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَكْفِي . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، فِي « الْمَعْنِيِّ » : إِنْ مَرَّ عَلَيْهِ أَجْزَاءُ ثَلَاثَةٍ ، قِيلَ : كَفَى ، وَإِلَّا فَلَا .

(١) ذكر البغدادى أنه في فروع الحنابلة . إيضاح المكنون ٤٢٥/٢ .

(٢-٣) زيادة من : ١ .

**فصل في تطهير النجاسة على الأرض :** متى تَنَجَّسَتِ الأرضُ بَنَجَاسَةٍ مَائِعَةٍ ، أَى نَجَاسَةٍ كَانَتْ ؛ كَالْبَوْلِ وَالْحَمَرِ وَنَحْوِهَا ، فَطَهُورُهَا أَنْ يَغْمَرَهَا بِالمَاءِ ، بِحَيْثُ يَذْهَبُ لَوْ أَنَّ النَجَاسَةَ وَرِيحُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ ، لَمْ تَطْهَرْ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ هُمَا دَلِيلُ بَقَاءِ النَجَاسَةِ . فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَزُولُ لَوْنُهَا أَوْ رَائِحَتُهَا إِلَّا بِمَشَقَّةٍ ، سَقَطَ ذَلِكَ كَمَا قُلْنَا فِي التَّوْبِ . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ تَطْهَرُ بِذَلِكَ ، مَا رَوَى أَنَسُ قَالَ : جَاءَ أَغْرَابِيُّ فَبَالَ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ ، فَرَجَرَهُ النَّاسُ ، فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ ، أَمَرَ بِذَنْوَبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرَقَ عَلَيْهِ . مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا .

**فصل :** إِذَا أَصَابَ الْأَرْضَ مَاءُ الْمَطَرِ ، أَوِ السَّيُولِ ، فَغَمَرَهَا وَجَرَى عَلَيْهَا ، فَهُوَ كَمَا لَوْ صُبَّ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ تَطْهِيرَ النَجَاسَةِ لَا تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ فِيهِ ، فَاسْتَوَى مَا صَبَّهَ الْآدِمِيُّ وَغَيْرُهُ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الْبَوْلِ يَكُونُ فِي الْأَرْضِ فَيُطْمِطِرُ عَلَيْهِ السَّمَاءُ : إِذَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ بِقَدَرٍ مَا يَكُونُ ذَنْوَبًا ، كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَبَّ عَلَى الْبَوْلِ ، فَقَدْ طَهَرَ . وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَاءِ الْمَطَرِ يَحْتَلِطُ بِالْبَوْلِ ، فَقَالَ : مَاءُ الْمَطَرِ عِنْدِي لَا يُخَالِطُ شَيْئًا إِلَّا طَهَّرَهُ ، إِلَّا الْعَذْرَةَ فَإِنَّهَا تَنْقَطِعُ . وَسُئِلَ عَنْ مَاءِ الْمَطَرِ يُصِيبُ التَّوْبَ ، فَلَمْ يَرَّ بِهِ بَأْسًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْلَ فِيهِ بَعْدَ الْمَطَرِ ، وَقَالَ : كُلُّ

انتهى . فَلَوْ وَضَعَ تَوْبًا فِي الْمَاءِ ، ثُمَّ غَمَرَهُ بِمَاءٍ وَعَصَرَهُ ، فَسَلَّتْ وَاحِدَةً بَيْنِي عَلَيْهِ ، وَيَطْهَرُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ وَارِدٌ كَصَبِّهِ فِي غَيْرِ إِنْاءٍ . وَعَنْهُ ، لَا يَطْهَرُ ؛ لِأَنَّ مَا يَنْفَصِلُ بَعْضُهُ لَا يُفَارِقُهُ عَقِيْبَهُ . وَعَنْهُ ، يَطْهَرُ إِنْ تَعَدَّرَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٦ .

ما يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَهُوَ نَظِيفٌ ، دَاسَتَهُ الدُّوَابُّ أَوْ لَمْ تَدَسَّهُ .  
 وقال في الميزاب : إذا كان في المَوْضِعِ التَّنْظِيفُ ، فلا بَأْسَ بِمَا قَطَرَ عَلَيْكَ  
 مِنَ الْمَطَرِ إذا لم تَعْلَمْ . قيل له : فأسأل عنه ؟ قال : لا ، وما دَعَاكَ إِلَى  
 السُّؤَالِ ؟ واحتجَّ في طهارة طِينِ الْمَطَرِ بحديثِ الْأَعْرَابِيِّ ، وبأنَّ أَصْحَابَ  
 النَّبِيِّ ﷺ والتَّابِعِينَ كانوا يَحْضُونَ الْمَطَرُ فِي الطَّرْفَاتِ ، فلا يَغْسِلُونَ  
 أَرْجُلَهُمْ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قال ابنُ  
 مسعودٍ : كُنَّا لَا تَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطِيءٍ . ونَحْنُوهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وهذا قَوْلُ  
 عَوْلَمَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ ، فلا تَزُولُ بِالشُّكِّ .

**فصل :** فإن كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة ، كالرَّيْسِ ، والدَّمِ  
 إذا جَفَّ<sup>(١)</sup> ، والرَّوْثِ ، فاخْتَلَطَتْ بِأجزاء الأرض ، لم تطهر بالغسل ؛

بذونه . ولو عصر الثَّوبَ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ مِنْهُ ، لم يطهر حتى يُخْرِجَهُ ثُمَّ يُعِيدَهُ .  
 قَدَّمَهُ «ابنُ عُيَيْنَانَ» ، و«مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» . وقيل : يطهر بذلك . وأطلقَهُمَا  
 فِي «الْفُرُوعِ» ، و«ابنِ تَمِيمٍ» . الرَّابِعَةُ ، لو غَسَلَ بَعْضَ الثَّوبِ النَّجِسِ ،  
 طَهَّرَ مَا غَسَلَ مِنْهُ . قال الْمُصَنِّفُ : ويكونُ الْمُتَفَصِّلُ نَجِسًا ؛ لِمُلَاقَاتِهِ غَيْرَ  
 الْمَغْسُولِ . قال ابنُ حَمْدَانَ ، وابنُ تَمِيمٍ : وفيه نظر . انتهى . فإنَّ أَرَادَ غَسَلَ  
 بَقِيَّتَهُ ، غَسَلَ مَا لاقاه . الْخَامِسَةُ ، لا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ أَوْهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ  
 مِنَ الْمَذْهَبِ . قال جماعةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : أَوْ يَشْتَقِ . وذكرَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : أَوْ  
 يَتَضَرَّرُ الْمَحَلُّ . وقيل : يَكْتَفِي بِالْعَدَدِ ، وقيل : يَضُرُّ بَقَاؤُهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا . وقال  
 بَعْضُ الْأَصْحَابِ : يُغْفَى عَنِ اللَّوْنِ دُونَ الرِّيحِ ؛ لِأَنَّ قَلْعَ أَثَرِهِ أَعْسَرُ . فعلى  
 الْمَذْهَبِ ، يطهر مع بَقَائِهِمَا ، أَوْ بَقَاءِ أَحَدِهِمَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقال

(١) في الأصل : « جف » .

وَلَا تَطْهَرُ الْأَرْضُ النَّجَسَةَ بِشَمْسٍ وَلَا رِيحٍ .

الشرح الكبير

لأنَّ عَيْنَهَا لَا تَنْقَلِبُ ، وَلَا تَطْهَرُ إِلَّا بِإِزَالَةِ [ ١/ ١٩٤ ] أَجْزَاءِ الْمَكَانِ ، بحيثُ يُتَيَقَّنُ زَوَالُ أَجْزَاءِ النَّجَاسَةِ . ولو بَادَرُ الْبَوْلُ وَهُوَ رَطْبٌ ، فَقَلَعَ التُّرَابَ الَّذِي عَلَيْهِ أَثَرُهُ ، فالباقى طَاهِرٌ ؛ لأنَّ النَّجَسَ كَانَ رَطْبًا ، وَقَدْ زَالَ ؛ وَإِنْ جَفَّ فَأَزَالَ مَا وَجَدَ عَلَيْهِ الْأَثَرُ ، لَمْ يَطْهَرْ ؛ لأنَّ الْأَثَرَ إِنَّمَا يَبِينُ عَلَى ظَاهِرِ الْأَرْضِ ، لَكِنْ إِنْ قَلَعَ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ زَوَالُ مَا أَصَابَهُ الْبَوْلُ ، فالباقى طَاهِرٌ .

١٩٧ - مسألة: (وَلَا تَطْهَرُ الْأَرْضُ النَّجَسَةَ بِشَمْسٍ وَلَا رِيحٍ) (١)

وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وقال أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : تَطْهَرُ إِذَا ذَهَبَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ . وقال أَبُو قَلَابَةَ (٢) : جَفَافُ الْأَرْضِ طَهُورُهَا ؛ لأنَّ ابْنَ عُمَرَ رَوَى أَنَّ الْكِلَابَ كَانَتْ تُبُولُ ، وَثَقِيلٌ وَتُذْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَمْ يَكُونُوا يَرْشُونُ شَيْئًا مِنْ

جَمَاعَةٍ : يُعْفَى عَنْهُ . مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « شَرْحِهِ » . وَقِيلَ : فِي زَوَالِ لَوْنِهَا فَقَطِ الْإِنصَافِ وَجْهَانِ . وَيَضُرُّ بَقَاءُ الطَّعْمِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَقِيلَ : لَا يَضُرُّ . السَّادِسَةُ ، لَوْ لَمْ تُزَلَّ النَّجَاسَةُ إِلَّا بِمَلْحٍ أَوْ غَيْرِهِ مَعَ الْمَاءِ ، لَمْ يَجِبْ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ ؛ يَجِبُ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ أَحْمَدَ . وَذَكَرَهُ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ فِي التُّرَابِ تَقْوِيَةً لِلْمَاءِ . قَوْلُهُ : وَلَا تَطْهَرُ الْأَرْضُ النَّجَسَةَ بِشَمْسٍ وَلَا رِيحٍ . وَلَا بِجَفَافٍ أَيْضًا .

(١) ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن الأرض النجسة تطهر بهذه الأشياء . قال : وهو الصحيح في الدلائل .

انظر : الفتاوى ٤٧٩/٢١ - ٤٨٢ - ٥١٠ .

(٢) أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري ، من فقهاء التابعين ، ثقة ، توفي سنة ست أو سبع ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٨٩ ، تهذيب التهذيب ٢٢٤/٥ - ٢٢٦ .

وقول أبي قلابة أورده الدارقطني ، في : باب ذكر بيان المواقيت ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني

ذلك . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . ولنا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «صَبُّوا عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ»<sup>(٢)</sup> . وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ، وَلِأَنَّهُ مَحَلُّ نَجَسٍ ، فَلَمْ يَطْهَرْ بِغَيْرِ الْعَسَلِ ، كَالثِّيَابِ . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ ، قَرَّاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْبَوْلِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهَا كَانَتْ تُبَوَّلُ ، ثُمَّ تُقْبَلُ وَتُذْبَرُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَيَكُونُ إِقْبَالُهَا وَإِذْبَارُهَا فِيهِ بَعْدَ بَوْلِهَا .

وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وهو المعمول به في المذهب ، وقطع به كثير من الأصحاب . وقيل : تَطْهَرُ فِي الْكُلِّ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» ، وَصَاحِبُ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» : وَخَرَجَ لَنَا فِيهِمَا الطَّهَارَةُ إِنْ زَالَ لَوْنُهَا وَأَثَرُهَا . وَقِيلَ : وَرِيحُهَا . وَقِيلَ : عَلَى الْأَرْضِ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَخَرَجَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الطَّهَارَةَ بِذَلِكَ عَلَى التَّطْهِيرِ بِالِاسْتِحَالَةِ .

تنبيه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ غَيْرَ الْأَرْضِ لَا تَطْهَرُ بِشَمْسٍ ، وَلَا رِيحٍ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقِيلَ : تَطْهَرُ . وَنَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ [ ٥٩/١ ط ] أَحْمَدُ فِي حَبْلِ الْعَمَالِ . وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ «الْفَائِقِ» . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَيْضًا : وَإِحَالَةُ التُّرَابِ وَنَحْوِهِ لِلنَّجَاسَةِ ، كَالشَّمْسِ . وَقَالَ أَيْضًا : إِذَا أَرَاهَا التُّرَابَ عَنِ الثَّغْلِ ، فَقَنَّ نَفْسَهُ إِذَا خَالَطَهَا . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : كَذَا قَالَ .

(١) في : باب في طهور الأرض إذا يئست ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٩١/١ .

(٢) تقدم تخريجُه في صفحة ٢٧٦ .

(٣) في : باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاري ٥٤/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المستند ٧١/٢ .

وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ بِالِاسْتِحَالَةِ ، إِلَّا الْحُمْرَةُ إِذَا انْقَلَبَتْ  
بِنَفْسِهَا ، .....

١٩٨ - مسألة : ( وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ بِالِاسْتِحَالَةِ ، إِلَّا  
الْحُمْرَةُ إِذَا انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا ) فلو أُحْرِقَ السَّرَجِينُ<sup>(١)</sup> فصارَ رَمَادًا ، أَوْ وَقَعَ  
كَلْبٌ فِي مَلَاخَةٍ فَصارَ مِلْحًا ، لَمْ يَطْهَرُ<sup>(٢)</sup> ، كَالَّذِمِ إِذَا اسْتَحَالَ قَيْحًا أَوْ  
صَبْدِيدًا . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ<sup>(٣)</sup> الْجَلَالَةِ وَأَلْبَانِهَا ؛  
لَأَكْلِهَا النَّجَاسَةَ ، فَلَوْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ تُطْهَرُ بِالِاسْتِحَالَةِ ، لَمْ يُؤَثِّرْ أَكْلُهَا  
النَّجَاسَةَ ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِيلُ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ تُطْهَرَ النَّجَاسَاتُ كُلُّهَا بِالِاسْتِحَالَةِ  
قِيَاسًا عَلَى الْحُمْرَةِ إِذَا انْقَلَبَتْ ، وَجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا ذُبِغَتْ ، وَالْجَلَالَةُ إِذَا  
حُبِسَتْ .

قوله : وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ بِالِاسْتِحَالَةِ . ولا بناير أيضًا . إِلَّا الْحُمْرَةُ .  
هذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونصروه . وعنه ، بل يُطْهَرُ .  
وهي مُخَرَّجَةٌ مِنَ الْحُمْرَةِ إِذَا انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا . خَرَجَهَا الْمَجْدُ . واختاره الشيخ تقيُّ  
الدين ، وصاحبُ « الفائق » . فَنَحْيَوَانُ مُتَوَلَّدٌ مِنَ نَجَاسَةٍ ، كَدُودِ الْجُرُوحِ  
وَالْقُرُوحِ وَصَرَاصِيرِ الْكَيْفِ ، طَاهَرٌ . نصَّ عليه . وأطلق جماعةً رَوَاتَيْنِ فِي نَجَاسَةِ  
وَجْهِ ثَوْبٍ سُجِرَ بِنَجَاسَةٍ ، وَنَقَلَ الْأَكْثَرُ : يُغْسَلُ . وَنَقَلَ حَرْبٌ : لَا بَأْسَ . قَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : وَعَلَيْهَا يُخَرَّجُ عَمَلُ زَيْتٍ نَجَسَ صَابُونًا وَنَحْوَهُ ، وَتَرَابُ جَبَلٍ يَرُوثُ

(١) السرجين : الزئبل .

(٢) ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن النجاسة تطهر بالاستحالة . انظر : الفتاوى ٢٠ / ٥٢٢ ،

٧٠ / ٢١ - ٧٢ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٦١٠ ، ٦١١ .

(٣) سقط من : « م » .

**فصل :** ودُخان النجاسة وغبارها نجس ، فإن اجتمع منه شيء ، أو لاقى جسماً صقيلاً ، فصار ماءً ، فهو نجس ، إلا إذا قلنا : إن النجاسة تطهر بالاستحالة . وما أصاب الإنسان من دُخان النجاسة وغبارها فلم يجتمع منه شيء ، ولا ظهرت له صفة ، فهو طاهر ؛ لعدم إمكان التحرز منه . فأما الخمرة إذا انقلبت بنفسها تحلاً فإنها تطهر ، لا نعلم في ذلك خلافاً ؛ لأن نجاستها لشِدَّتِها المُسكِرة الحادثة لها ، وقد زال ذلك من غير

حماء ، فإن لم يستحل عُفَى عن يسيره ، في رواية . ذكرها الشيخ تقي الدين . وذكر الأزرقي : إن تنجس الثور بذلك ، طهر بمسحه بيأس ، فإن مسخ برطب ، تعين الغسل . وحمل القاضي قول أحمد : يسجر الثور مرة أخرى على ذلك . وذكر الشيخ تقي الدين ، أن الرواية صريحة في التطهير بالاستحالة ، وأن هذا من القاضي يقتضي أن يكفى بالمسح إذا لم يبق للنجاسة أثر . وذكر الأزرقي أن نجاسة الجلالة والماء المتغير بالنجاسة نجاسة مجاوزة ، وقال : فليتأمل ذلك ، فإنه دقيق . قال في « الفروع » : كذا قال . فعلى المذهب في أصل المسألة ، القصر مل ودُخان النجاسة ونحوها نجس ، وعلى الثاني طاهر . وكذا ما تصاعد من بخار الماء النجس إلى الجسم الصفي ، ثم عاد ففقطر ، فإنه نجس على المذهب ؛ لأنه نفس الرطوبة المتصاعدة ، وإنما يتصاعد في الهواء كما يتصاعد بخار الحمامات . قال في « الفروع » : فدل على أن ما يتصاعد في الحمامات ونحوها طهور ، أو يخرج على هذا الخلاف .

قوله : إلا الخمرة إذا انقلبت بنفسها . الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، أن الخمرة إذا انقلبت بنفسها تطهر مطلقاً . نص عليه ، وعليه الجمهور ، وجزم به كثير منهم . وحكى القاضي في « التعليق » ، أن يبيد الثمر لا يطهر إذا انقلبت بنفسه ؛ لأن فيه ماء . وقيل : لا تطهر الخمرة مطلقاً .



الشرح الكبير

تَجَاسَى خَلْفَتُهَا ، فَوَجِبَ أَنْ تَطْهَرَ ، كَلِمَاءُ الذِي تَنْجَسَ <sup>(١)</sup> بِالتَّغْيِيرِ إِذَا زَالَ تَغْيِرُهُ <sup>(٢)</sup> بِنَفْسِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ سَائِرُ التَّجَاسَاتِ ؛ لَكَوْنِهَا لَا تَطْهَرُ بِالِاسْتِحَالَةِ ، لِأَنَّ تَجَاسَتْهَا لَعَيْنِهَا ( ١/٩٤ ط ) ، وَالْحَمَرُ تَجَاسَتْهَا لِأَمْرِ زَالٍ بِالِاتِّقَالِ .

١٩٩ - مسألة : ( فَإِنْ خُلِّتْ لَمْ تَطْهَرْ ) فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ أَلْقَى فِيهَا شَيْءٌ كَالْمِلْحِ فَتَخَلَّلَتْ ، لَمْ تَطْهَرْ ، وَإِنْ ثَقُلَتْ مِنْ شَمْسٍ إِلَى ظِلٍّ أَوْ بِالْعَكْسِ فَتَخَلَّلَتْ ، فَفِي إِبَاحَتِهَا قَوْلَانِ . وَيُخَرِّجُ لَنَا أَيْضًا فِيهَا اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَطْهَرُ ، كَمَا لَوْ نَقَلْنَا لَهَا لَغَيْرَ قَصْدِ التَّخْلِيلِ فَتَخَلَّلَتْ ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا سِوَى النِّيَّةِ . وَالثَّانِي ، لَا تَطْهَرُ ، كَمَا لَوْ وَضِعَ فِيهَا شَيْءٌ فَتَخَلَّلَتْ ؛ لِمَا رُويَ أَنَّ

فَائِدَةٌ : دَنَ الْحَمَرُ مِثْلُهَا ؛ فَيَطْهَرُ بِظَهَارَتِهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ ، فِيمَا لَمْ يُلَاقِ الْخُلَّ مِمَّا فَوْقَهُ ، مِمَّا أَصَابَهُ الْحَمَرُ فِي غَلِيَانِهِ ، وَجْهَانِ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ خُلِّتْ ، لَمْ تَطْهَرْ . اعْلَمْ أَنَّ الْحَمْرَةَ يَخْرُمُ تَخْلِيلُهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ . وَأَطْلَقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ فِيمَا يُلْقَى فِيهَا . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ خَالَفَ وَفَعَلَ ، لَمْ تَطْهَرْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : تَطْهَرُ . وَفِي « الْوَسِيلَةِ » ، فِي آخِرِ الرَّهْنِ رَوَايَةٌ ؛ أَنَّهَا تَحِلُّ . وَعَلَى

(١) فِي م : يَنْتَجَسُ .

(٢) فِي م : تَغْيِيرُهُ .

الشرح الكبير أباطلحة سأل رسول الله ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا ، فقال : « أهرقها » . قال : أفلا أخللها ؟ قال : « لا » . من « المسند » ، رواه الترمذي<sup>(١)</sup> . ولو جاز التخليل ، لم ينه عنه ، ولم ينبذ إراقته . ( وقيل : تطهر ) لأن علة التحريم زالت ، أشبه ما لو تخللت بنفسها ، ولأن التطهير لا فرق

الإصناف الرواية الثانية والثالثة ، لو خللت طهرت . قاله في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « الفائق » . وقال في « المستوعب » : فإن خللت كره ، ولم تطهر ، في أصح الروايتين . وعلى المذهب أيضًا ، لو خللت بنقلها من الشمس إلى الظل ، أو بالعكس ، أو قرغ من محل إلى محل آخر ، أو ألقى جامدًا فيها ، ففيه وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « الرعانية الصغرى » . وأطلقهما في النقل والتفريع في « الفائق » . وهما روايتان في « الرعانية الكبرى » . وهى طريقة موجزة في « الرعانية الصغرى » . إحداهما ، لا تطهر ، وهو المذهب ، وهو ظاهر كلام ابن عبدوس في « تذكيره » ، والمصنف هنا وصاحب « الوجيز » ، وغيرهم . وقدمه في « المحرر » ، و « مجمع البحرين » ، و « ابن عبيدان » ، و « الزركشي » . وقيل : تطهر ، كما لو نقلها بغير قصد التخليل وتخللت . وقال في « الرعانية » : وقيل : تطهر بالنقل فقط ، وهو أصح . ثم قال : قلت : وكذا إن كُشِفَ الزُّقُ فتخلل بشمس أو ظل . فوائد : إحداهما ، في جواز إمساك خمر ليتخلل بنفسه ثلاثة أوجه ؛ الجواز ، وعدمه ، والثالث ، يجوز في خمرية الخلل دون غيرها ، وهو الصحيح . قال في

(١) إلى : باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٢٩٣/٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٩/٣ ، ١٨٠ ، ٢٦٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الخمر تخلل ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٢٩٢/٢ ، ٢٩٣ .

فيه بين ما حصل بفعل الله تعالى وفعل العبد ، كتنظيف الثوب والأرض . وهذا قول أئمة حنيفة . وروى نحوه عن عطاء ، وعمر بن دينار ، والحارث العكلي<sup>(١)</sup> .

« الفروع » : وهو أشهر . قال في « الرعاية » : وهو أظهر . وجزم ابن تميم بإرافة خمر غير<sup>(٢)</sup> الخل . وأطلق في خمر الخل الوجهين . فعلى القول بعدم الجواز ، لو تخلل بنفسه طهر ، على الصحيح . قال في « الفروع » : وعلى المنع تطهر ، على الأصح . وعنه ، لا تطهر . وقال في « الرعاية الكبرى » : لو اتخذ للخل قحطراً ، وقلنا : يراق . فأمسكه<sup>(٣)</sup> ليصير خلًا ، فصار خلًا ، ففي طهارته وجهان . وفي جواز إمساك الخمر ليصير خلًا وجهان ، فإن جاز ، فصار خلًا طهر ، وإن لم يجز لم يطهر . انتهى . وهما وجهان ، « مطلقان في » ابن تميم . وإن اتخذ عصيراً للخمر ، فلم يتخمر وتخلل بنفسه ، ففي حله الروايتان اللتان قبله . الثانية ، الخل المباح ، أن يصب على العنب أو العصير خل قبل غلبانه حتى لا يغلي . نص عليه في رواية الجماعة . الثالثة ، [ ٦٠/١ ] الحشيشة المسكرة نجسة ، على الصحيح . اختاره الشيخ تقي الدين . وقيل : طاهرة . قدمه في « الرعاية » ، و« الحواشي » . وقيل : نجسة إن أبيعث ، وإلا فلا . وأطلقهن في « الفروع » ، و« الفائق » . ويأتي حكم أكلها في باب حد المسكر .

(١) الحارث بن يزيد العكلي التيمي ، روى عن الشعبي والنخعي ، وغيرهما ، وهو ثقة فقيه . تهذيب التهذيب

١٦٤ ، ١٦٣/٢ .

(٢) سقط من : ١ .

(٣) في ١ : « فأمسك » .

(٤ - ٤) في ١ : « أطلقهما » .

٢٠٠ - مسألة : ( وَلَا تَطْهَرُ الْأَذْهَانُ النَّجَسَةُ ) بالعسل في ظاهر المذهب ، اختاره القاضي وابن عقييل . قال ابن عقييل : إِلَّا الزُّبْقُ ، فإنه

قوله : وَلَا تَطْهَرُ الْأَذْهَانُ النَّجَسَةُ . هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقال أبو الخطاب : يَطْهَرُ بِالْعَسَلِ مِنْهَا مَا يَتَأْتِي غَسْلُهُ ؛ مثل أَنْ تُصَبَّ في ماءٍ كثيرٍ وتُحْرَكَ ، ثم تُتْرَكَ حتى تَطْفُو فتُؤْخَذَ ، وغو ذلك . وهو تَحْرِيجُ « الكافي » ، ذكره في كتابِ البَيْعِ . وجزم به في « الإفادات » . وقيل : يَطْهَرُ زُبْقُ بِالْعَسَلِ ؛ لأنه لقوته وثماسكه يُجْرَى مُجْرَى الجامد . قاله ابن عقييل ، في « الفصول » ، واقتصر عليه جماعة . وقطع به في « المذهب » ، و « المُسْتَوْعِب » . فيُعَالَى بها . فعلى المذهب ، لا يجوزُ تطهيره . ذكره في « التَّارِغِيبِ » ، وغيره . ويأتي في كتابِ البَيْعِ ما يَتَعَلَّقُ بَيْعِهِ . فوائده ؛ منها ، تقدُّمُ في كتابِ الطُّهارةِ الْخِلَافُ في تنجيسِ المائعاتِ بمَلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ ، فلو كان جامداً ، أُخِذَتْ مِنْهُ النَّجَاسَةُ وما حَوْلَهَا ، والباقي طاهرٌ . وحُدِّدَ الجامدُ ، ما لم تُسِرِ النَّجَاسَةُ فِيهِ ، على الصحيح . جزم به في « الْمُغْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « ابْنِ رَازِي » ، وغيرهم . وصَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وغيره . وقال ابن عقييل : حُدِّدَ ما لو كُسِرَ وعَاوَهُ لم يُسَلِّ أَجْزَاؤُهُ . وَرَدَّهُ الْأَصْحَابُ . وقال في « الْفَاتِي » : قُلْتُ ؛ وَيَحْتَمِلُ ما لو قُوِّرَ لم يَلْتَمِمْ حَالاً . وَلَا يَطْهَرُ ما عدا الماءَ والأَذْهَانِ مِنَ المائعاتِ بِالْعَسَلِ ، سِوَى الزُّبْقِ ، على ما تقدَّم ، فلا يَطْهَرُ باطنُ حَبٍّ يُنْفَعُ في نَجَاسَةٍ بِتَكَرُّرِ غَسْلِهِ وتَجْفِيفِهِ كُلِّ مَرَّةٍ ، على الصحيح مِنَ المذهبِ ، كَالْعَجِينِ ، وعليه الْأَصْحَابُ . وعنه ، يَطْهَرُ . قال في « الْفَاتِي » : واختاره صاحبُ « الْمُحَرَّرِ » ، وهو الْمُخْتَارُ . ومثل ذلك خِلَافاً ومذهباً ، الإِنَاءُ إِذَا تَشَرَّبَ نَجَاسَةً ، وَالسَّكِينُ إِذَا أُسْقِيَ ماءً نَجَسًا ، وكذلك اللَّحْمُ إِذَا طُبِخَ بِمَاءٍ نَجَسَ ، على

وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : يَطْهَرُ بِالْعَسَلِ مِنْهَا مَا يَتَأْتِي غَسْلُهُ .

الشرح الكبير

لِقُوَّتِهِ وَتَمَاسِكِهِ يُجْرَى مُجْرَى الْجَامِدِ . ( وقال أبو الحطَّاب : يَطْهَرُ بِالْعَسَلِ مِنْهَا مَا يَتَأْتِي غَسْلُهُ ) كَالزَّيْتِ وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ غَسْلَهُ بِالْمَاءِ ، فَطْهَرُ بِهِ كَالْجَامِدِ . وَطَرِيقُ تَطْهِيرِهِ أَنْ يُجْعَلَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ ، وَيُحْرَكَ حَتَّى يُصِيبَ الْمَاءُ جَمِيعَ أَجْزَائِهِ ، ثُمَّ يُتْرَكَ حَتَّى يَغْلُو عَلَى الْمَاءِ ، فَيُؤْخَذَ ، وَإِنْ تَرَكَهُ فِي جَرَّةٍ ، وَصَبَّ عَلَيْهِ مَاءً وَحَرَّكَهُ فِيهِ ، وَجَعَلَ لَهَا بُزْأَلًا<sup>(١)</sup> يُخْرَجُ مِنْهُ الْمَاءُ ، جَازٍ . وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ السَّمَنِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ الْفَأْرَةُ ؟ فَقَالَ : « إِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تُقْرَبُوهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَلَوْ كَانَ يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ لَمْ يَأْمُرْ بِإِرَاقَتِهِ . وَمَنْ نَصَرَ قَوْلَ أُمِّي الْحَطَّابِ قَالَ : الْحَبْرُ وَرَدَ فِي السَّمَنِ ، وَلَعَلَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجْمُدُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الْأَمْرَ بِغَسْلِهِ ؛ لِمَشَقَّةِ ذَلِكَ ، وَقِلَّةِ وَقُوعِهِ .

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْمُحَدِّثُ فِي « شَرْحِهِ » : الْأَقْوَى عِنْدِي طَهَارَتُهُ . وَالْإِنْصَافُ  
واعتبر الغليان والتخفيف ، وقال : ذلك في معنى عصير الثوب . وذكر جماعة في مسألة الجلالة طهارة اللحم . وقيل : لا يعتبر في ذلك كله عدد . قال ابن تميم ، بعد أن قال : يغلى اللحم في ماء طاهر : وتُجَفَّفُ الحِنْطَةُ ، ثُمَّ تُغْسَلُ بَعْدَ ذَلِكَ مِرَارًا إِنْ اعْتَبَرْنَا الْعَدَدَ ، وَالْأَوَّلَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ ، عَدَمُ اعْتِبَارِ

(١) البزال : الموضع المقبوب في الإناء .

(٢) في : باب في الفأرة تقع في السم ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٨/٢ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في الفأرة تموت في السم ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣٠٣/٧ . والنسائي ، في : باب الفأرة تقع في السم ، من كتاب الفرع والعترة . المجتبى ١٥٧/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٣/٢ ، ٢٦٥ ، ٤٩٠ .

**فصل :** وإذا وَقَعَتِ النَّجَاسَةُ فِي غَيْرِ الْمَاءِ وَكَانَ مَائِعًا ، نَجَسَ . وقد ذَكَّرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ جَامِدًا كَالسَّمَنِ الْجَامِدِ ، أُخِذَتِ النَّجَاسَةُ فَمَا حَوْلَهَا فَالْقَيْثُ ، وَالْبَاقِي طَاهِرٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْفَارَةِ تَمُوتُ فِي السَّمَنِ ، فَقَالَ : « إِنْ كَانَ جَامِدًا [ ١٩٥/١ ] فَالْقُوْهَا وَمَا حَوْلَهَا ، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوْهُ » . مِنْ « الْمُسْتَنَدِ » (١) . وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحَيْنِ : وَحَدَّثَ الْجَامِدُ ؛ الَّذِي لَا تُسْرَى النَّجَاسَةُ إِلَى جَمِيعِهِ ، الَّذِي يَكُونُ فِيهِ قُوَّةٌ تَمْنَعُ انْتِقَالَ أَجْزَاءِ النَّجَاسَةِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ النَّجَاسَةُ إِلَى مَا سِوَاهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : الْجَامِدُ ؛ الَّذِي إِذَا فُتِحَ وَعَاوَهُ ، لَمْ تَسِلْ أَجْزَاؤُهُ . وَالظَّاهِرُ خِلَافُ هَذَا ؛ لِأَنَّ سَمَنَ الْحِجَازِ لَا يَكَادُ يُلْغُهُ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْجُمُودِ أَنْ لَا تُسْرَى أَجْزَاءُ النَّجَاسَةِ ، وَهَذَا حَاصِلٌ بِمَا ذَكَّرْنَاهُ ، فَتَقْتَصِرُ عَلَيْهِ .

الْعَدَدِ . انْتَهَى . وَلَا يَطْهَرُ الْجِسْمُ الصَّغِيرُ بِمَسْحِهِ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَطْهَرُ . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، فِي « الْإِئْتِصَارِ » ، وَالشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفَاتِقِ » . وَأَطْلَقَ الْحَلَوَانِيُّ وَجْهَيْنِ . وَذَكَرَ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ ؛ هَلْ يَطْهَرُ ، أَوْ يُعْفَى عَمَّا بَقِيَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَعَنْهُ ، تَطْهَرُ سَيِّئِينَ مِنْ دَمِ ذَبِيحَةٍ بِمَسْحِهَا فَقَطْ . وَيَطْهَرُ اللَّبَنُ وَالْآجُرُّ وَالتُّرَابُ الْمُتَنَجِّسُ بِبَوْلٍ وَنَحْوِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَطْهَرُ . وَقِيلَ : يَطْهَرُ ظَاهِرُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ أَغْيَانًا وَطَبِيخٌ ، ثُمَّ غُسِّلَ ظَاهِرُهُ ، فَإِنَّهُ يَطْهَرُ . وَكَذَا بَاطِنُهُ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ إِنْ سَحِقَ ؛ لَوْصُولِ الْمَاءِ إِلَيْهِ . وَقِيلَ : يَطْهَرُ بِالنَّارِ .

(١) انظر تخریج الحديث السابق .

**فصل : فَإِنْ تَنَجَّسَ الْعَجِينُ وَنَحْوُهُ ، لَمْ يَطْهَرْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ غَسْلُهُ ،**  
**وَكَذَلِكَ إِنْ نَفَعَ شَيْءٌ مِنَ الْحُبُوبِ فِي الْمَاءِ النَّجَسِ ، حَتَّى انْتَفَخَ وَابْتَلَّ .**  
**نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ ، وَإِنْ غُسِلَ مِرَارًا .** إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ  
 فِي الْعَجِينِ : **يُطْعَمُ النَّوَاضِجُ<sup>(١)</sup> .** وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : **يُطْعَمُ الْبِهَائِمُ .** وَقَالَ  
 الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : **يُطْعَمُ الدَّجَاجُ .** وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : **لَا يُطْعَمُ شَيْئًا ؛**  
**لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ شُحُومِ الْمَيْتَةِ تُطْلَى بِهَا السُّفْنُ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا**  
**النَّاسُ ، قَالَ : « لَا ، هُوَ حَرَامٌ »<sup>(٢)</sup> .** وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى  
 أَحْمَدُ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَنَّ قَوْمًا اخْتَبَرُوا مِنْ آبَارِ الَّذِينَ مُسِيحُوا ، فَقَالَ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ : **« اغْلِفُوهُ النَّوَاضِجُ »<sup>(٣)</sup> .** وَقَالَ فِي كَسْبِ الْحَجَامِ : **« اغْلِفْهُ**  
**نَاضِحَكَ أَوْ رَقِيقَكَ »<sup>(٤)</sup> .** اخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : لَيْسَ هَذَا بِمَيْتَةٍ ،  
 وَالتَّهْنِئَةُ إِنَّمَا تَنَازَلُ الْمَيْتَةَ . وَلِأَنَّ اسْتِعْمَالَ شُحُومِ الْمَيْتَةِ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ النَّبِيُّ

(١) الناضح : البعير ، سمى بذلك لأنه ينضح الماء ، أى يحمله من نهر أو بحر لسقى الزرع ، ثم استعمل  
 فى كل بعير وإن لم يحمل الماء .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب بيع الميتة والأضنام ، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ١١٠/٣ .  
 ومسلم ، فى : باب تحريم بيع الحمر والميتة والخنزير والأضنام ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم  
 ١٢٠٧/٣ . وأبو داود ، فى : باب فى نمن الحمر ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢٠١/٢ .  
 والترمذى ، فى : باب ما جاء فى بيع جلود الميتة والأضنام ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى  
 ٣٠٠/٥ . والنسائى ، فى : باب بيع الخنزير ، من كتاب البيوع ، وباب النهى عن الانتفاع بشحوم الميتة ،  
 من كتاب الفرع والعنق . المجتبى ٢٧٣/٧ ، ١٥٦/٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما لا يحمل بيعه ، من  
 كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٣٢/٢ . والإمام أحمد ، فى المسند ٢١٣/٢ ، ٣٢٤/٣ ، ونحوه فى  
 ٣٦٢/٢ ، ٥١٢ ، ٣٢٦/٣ .

(٣) أخرجه بمعناه الإمام أحمد ، فى : المسند ١١٧/٢ . كما أخرجه البخارى ، فى : باب قول الله تعالى ﴿ وَإِلَى  
 ثَمُودَ أَنْهَارُهُمْ صَالِحَةٌ ﴾ ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخارى ١٨١/٤ . ومسلم ، فى : باب لا تدخلوا مساكن  
 الذين ظلموا .. إلخ ، من كتاب الزهد ٢٢٨٦/٤ .

(٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كسب الحجام ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى =

وَإِذَا خَفِيَ مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ لَزِمَهُ غَسْلُ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ إِزَالَتَهَا .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُضَيُّ إِلَى تَعَدِّي نَجَاسَتِهَا ، وَهَذَا لَا يَتَعَدَّى أَكْلَهُ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا يُطْعَمُ لَشَيْءٍ يُؤْكَلُ فِي الْحَالِ ، وَلَا يُحْلَبُ لَبْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَجَّسُ بِهِ ، وَيَصِيرُ كَالْجَلَالَةِ .

٢٠١ - مسألة : ( وَإِذَا خَفِيَ النَّجَاسَةُ ، لَزِمَهُ غَسْلُ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ إِزَالَتَهَا ) متى خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي بَدَنِ ، أَوْ ثَوْبٍ ، وَأَرَادَ الصَّلَاةَ فِيهِ ، لَمْ يُجْزَلْ لَهُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ زَوَالَهَا ، وَإِنَّمَا يَتَيَقَّنُ ذَلِكَ بِغَسْلِ كُلِّ مَحَلٍّ يَحْتَمِلُ أَنَّ النَّجَاسَةَ أَصَابَتْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ جِهَتَهَا مِنْ «الثَّوْبِ» ، غَسَلَهُ كُلَّهُ<sup>(١)</sup> ، وَإِنْ

تبيينه : قوله : وَإِذَا خَفِيَ مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ ، لَزِمَهُ غَسْلُ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ إِزَالَتَهَا . أَطْلَقَ الْعِبَارَةَ كَأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، وَمُرَادُهُمْ غَيْرُ الصَّحْرَاءِ وَغَوَّهَا . قَالَ فِي «الْكَافِي» ، وَ «الْمُعْنَى» ، وَ «الشَّرْحِ» ، وَابْنُ تَمِيمٍ فِي «الرَّعَايَةِ» ، وَ «الثَّكَنِ» ، وَالزُّرْكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ .

قوله : لَزِمَهُ غَسْلُ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ إِزَالَتَهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَكْفِي الظَّنُّ فِي غَسْلِ الْمَذْيِ .<sup>(٢)</sup> وَعِنْدَ الشَّيْخِ ثَقْيٍ الدِّينِ ، يَكْفِي الظَّنُّ فِي غَسْلِ الْمَذْيِ<sup>(٣)</sup> . وَغَيْرِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ . قَالَ فِي «الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ» : «يَحْتَمِلُ أَنْ تُخْرَجَ رِوَايَةٌ فِي بَقِيَّةِ النَّجَاسَاتِ مِنَ الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي الْمَذْيِ . وَذَكَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ فِي «الْإِنْصَارِ» فِي الْجَلَالَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْتَصَّ

= ٢٧٧/٥ ، ٢٧٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ كَسْبِ الْحِجَامِ ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢/ ٧٣٢ . وَابْنُ مَالِكٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ وَأَجْرَةِ الْحِجَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْاِسْتِزْنَانِ . الْمَوْطَأُ ٢/ ٩٧٤ . وَابْنُ أَحْمَدَ ، فِي الْمُسْنَدِ ٣/ ٣٠٧ ، ٣٨١ ، ١٤١/ ٤ ، ٤٣٥/ ٥ ، ٤٣٦ .  
(١ - ١) فِي م : «ثَوْبٍ غَسَلَهُ» .  
(٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .



عَلِمَهَا فِي أَحَدِ الْكُتُبِ غَسَلَهَا ، وَإِنْ رَأَاهَا فِي بَدَنِهِ ، أَوْ ثَوْبِهِ الَّذِي عَلَيْهِ ، غَسَلَ كُلَّ مَا يُدْرِكُهُ بَصَرُهُ مِنْهُ . وَبِذَلِكَ قَالَ النَّحَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَقَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ <sup>(١)</sup> : يَتَحَرَّى مَكَانَ النَّجَاسَةِ فَيَغْسِلُهُ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَادٌ : إِذَا خَفِيََتِ النَّجَاسَةُ فِي الثَّوْبِ نَضَحَهُ كُلَّهُ ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَذْيِ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ بِمَا أَصَابَ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قَالَ : « يُجْزَأُ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ، فَتَنْضَحَ بِهِ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ » <sup>(٢)</sup> . فَأَمَرَ بِالتَّحَرِّيِ وَالتَّنْضِخِ . [ ٩٥/١ ط ] وَلَنَا ، أَنَّهُ تَيَقَّنَ الْمَانِعَ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَلَمْ تُبْحَ لَهُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِبَيِّقِينَ زَوَالِهِ ، كَمَنْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَبَّكَ فِي الطَّهَارَةِ . وَالتَّنْضِخُ لَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ ، وَحَدِيثُ سَهْلِ مَخْصُوصٌ بِالْمَذْيِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَلَا يَتَعَدَّى حُكْمُهُ إِلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ النَّجَاسَاتِ تَخْتَلِفُ . وَقَوْلُهُ : « حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ » . مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَصَابَ نَاجِيَةً مِنْ ثَوْبِهِ ، مِنْ غَيْرِ يَقِينٍ ، فَيُجْزَأُ نَضْحُ الْمَكَانِ ، أَوْ غَسْلُهُ .

**فصل : فَإِنْ خَفِيََتِ النَّجَاسَةُ <sup>(٣)</sup> فِي فُضَاءٍ <sup>(٤)</sup> وَاسِعَةٍ ، صَلَّى حَيْثُ شَاءَ ،**

ذَلِكَ بِالْمَذْيِ ؛ لِأَنَّهُ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، عَلَى رَوَايَةٍ ، لَكِنْ لَا زِمَ ذَلِكَ ، أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى كُلِّ نَجَاسَةٍ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهَا ، وَهُوَ مُلْتَزِمٌ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَالَ فِي « التُّكْتِ » : وَعَنْهُ ، مَا يُدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّحَرِّيِ فِي غَيْرِ صَحْرَاءَ .

(١) أَبُو شَيْبَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَيْبَةَ بْنِ حَسَّانِ الضُّبِّيُّ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي ، مِنْ قَهْقَاهِ التَّابِعِينَ ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ ، لِلشَّيْخِ ٨٤ ، تَهْلِيلُ التَّهْدِيبِ ٢٥٠/٥ ، ٢٥١ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَذْيِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٨/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْمَذْيِ يَصِيبُ الثَّوْبَ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٧٦/١ ، ١٧٦ .

(٣) (٣ - ٣) فِي م : « فِي مَوْضِعٍ فَضَاءٍ » .

وَيُجْزَى فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ النَّضْحُ . المقنع

الشرح الكبير ولا يَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْتَقُّ ، فَلَوْ مُنِعَ مِنَ الصَّلَاةِ ، أَفْضَى إِلَى أَنْ لَا يَجِدَ مَوْضِعًا يُصَلِّي فِيهِ . فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ صَغِيرًا ، كَالْبَيْتِ وَنَحْوِهِ ، غَسَلَهُ كُلَّهُ ، كَالثُّوبِ .

٢٠٢ - مسألة : ( وَيُجْزَى فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ ، النَّضْحُ ) معنى النَّضْحِ أَنْ يَغْمُرَهُ بِالْمَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ عَنْهُ ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى مَرَسٍ<sup>(١)</sup> وَعَصْرِ . فَأَمَّا بَوْلُ الْجَارِيَةِ ، فَيُغَسَّلُ وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْ . وَهَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، أَنَّ بَوْلَ الْجَارِيَةِ يَنْضَحُ مَا لَمْ تَطْعَمْ ، كَالصَّبِيِّ . قَالَ الْقَاضِي : رَأَيْتُ لَأَبِي إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلَا كَلَامًا يَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ بَوْلِ الْغُلَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجِسًا لَوَجِبَ غَسْلُهُ ، كَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يُغَسَّلُ بَوْلُ الْغُلَامِ ، كِبُولُ الْجَارِيَةِ ، بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ ، وَلَأَنَّهُ

الإنصاف تنبيهان ؛ أَحَدُهُمَا ، قَوْلُهُ : وَيُجْزَى فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ النَّضْحُ . وَهَذَا بَلَا يُزَاعَرُ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ نَجِسٌ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَطَعَ ابْنُ رَزِينَ فِي « مَشْرِحِهِ » ، أَنَّ بَوْلَهُ طَاهِرٌ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخَرَقِيِّ ، بَلْ هُوَ ظَاهِرُهُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : وَمَا خَرَجَ مِنَ الْإِنْسَانِ مِنْ بَوْلٍ وَغَيْرِهِ ، فَإِنَّهُ نَجِسٌ ، إِلَّا بَوْلُ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ ، فَإِنَّهُ يُرْسُ عَلَيْهِ الْمَاءُ . وَاخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا ، لَكِنْ قَالَ : يُعِيدُ الصَّلَاةَ . كَأَرْوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ فِيهِ مَنًى ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ وَلَمْ يَفْرُكْهُ ، يُعِيدُ وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا . قَالَ الْأَرْجِيُّ ، فِي « النَّهَائَةِ » : وَهَذَا بَعِيدٌ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَهُوَ غَرِيبٌ بَعِيدٌ .

(١) المرس : الدَّلْكُ الشَّدِيدُ .

حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالنَّجَاسَةِ ، فَاسْتَوَى فِيهِ الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى ، كَسَائِرِ أَحْكَامِهَا .  
وَلَنَا ، مَا رَوَتْهُ أُمُّ قَيْسٍ بِنْتُ مُحْصَنٍ ، أَنَّهَا أَتَتْ بَابَ لَهَا صَغِيرٍ ، لَمْ يَأْكُلِ  
الطَّعَامَ ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِهِ ، فَقَالَ  
عَلَى ثَوْبِهِ ، فَدَعَا بِمَاءٍ ، فَتَضَحَّه ، وَلَمْ يُغْسِلْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ لُبَابَةَ  
بِنْتِ الْحَارِثِ ، قَالَتْ : كَانَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،  
فَبَالَ عَلَيْهِ ، فَقُلْتُ : الْبَسْ ثَوْبًا آخَرَ ، وَأَعْطِنِي إِزَارَكَ حَتَّى أُغْسِلَهُ . قَالَ :  
« إِنَّمَا يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى ، وَيَنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ » . رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « بَوْلُ الْعُلَامِ  
يَنْضَحُ ، وَبَوْلُ الْجَارِيَةِ يُغْسَلُ » . قَالَ قَتَادَةُ : هَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا الطَّعَامَ ، فَإِذَا طَعَمَا  
غُسِلَ بَوْلُهُمَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٣)</sup> . وَهَذِهِ نُصُوصٌ صَحِيحَةٌ عَنِ النَّبِيِّ  
ﷺ ، فَاتَّبَاعُهَا أَوَّلَى مِنَ الْقِيَاسِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ مُقَدَّمٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ .

قال في « الفروع » : كذا قال . قال القاضي عن هذا القول : وليس بشيء . الإنصاف قلت : فيُعَالَى بها ٦٠/١ ط على قول أبي إسحاق . الثاني ، مُرَادُهُ بَقَوْلِهِ : الذي لم

(١) أخرجه البخاري ، في : باب بول الصبيان ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب السعوط ... إلخ ، من كتاب الطب . صحيح البخارى ٦٦/١ ، ١٦١/٧ . ومسلم ، في : باب حكيم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب التداوى بالعود الهندى ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٢٣٨/١ ، ١٧٣٥ ، ١٧٣٤/٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب بول الصبي يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٨٩/١ . والترمذى ، في : باب نضح بول الغلام قبل أن يطعم ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٩٢/١ ، ٩٣ . والنسائى ، في : باب بول الصبي الذى لم يأكل الطعام ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١٢٨/١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في بول الصبي الذى لم يطعم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٧٤/١ . والدارمى ، في : باب بول الغلام الذى لم يطعم ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمى ١٨٩/١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في بول الصبي ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٦٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٦/٦ . (٢) في : باب بول الصبي يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٩٠/١ . (٣) في : المسند ٧٦/١ ، ٩٧ ، ١٣٧ . كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع ، من كتاب

وَإِذَا تَنَجَّسَ أَسْفَلَ الْخُفِّ أَوْ الْحِذَاءِ وَجَبَ غَسْلُهُ . وَعَنْهُ ، يُجْزَى  
ذَلِكَ بِالْأَرْضِ . وَعَنْهُ ، يُغْسَلُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ ، وَيُذَلِّكُ مِنْ  
غَيْرِهِمَا .

**فصل :** قال أحمد : الصَّبِيُّ إِذَا طَعِمَ الطَّعَامَ ، وَأَرَادَهُ وَاشْتَهَاهُ ، غُسِلَ  
بَوْلُهُ . وليس إِذَا أُطْعِمَ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُلْعَقُ [ ١/٩٦ ، ١ ] الْمَسَلَّ سَاعَةً يُوَلَّدُ ،  
وَالنَّبِيُّ ﷺ حَنَّكَ بِالتَّمْرِ<sup>(٢)</sup> . فعلى هذا ، مَا يُسْقَاهُ الصَّبِيُّ أَوْ يُلْعَقُهُ  
لِلتَّداوِي ، لَا يُعَدُّ طَعَامًا يُوجِبُ الْغَسْلَ ، وَمَا يَطْعَمُهُ لَغْذَائِهِ ، وَهُوَ يُرِيدُهُ  
وَيَشْتَهِيهِ ، يُوجِبُ الْغَسْلَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٠٣ - مسألة : ( وَإِذَا تَنَجَّسَ أَسْفَلَ الْخُفِّ أَوْ الْحِذَاءِ ، وَجَبَ  
غَسْلُهُ . وَعَنْهُ : يُجْزَى ذَلِكُهُ بِالْأَرْضِ . وَعَنْهُ : يُغْسَلُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ ،  
وَيُذَلِّكُ مِنْ غَيْرِهِمَا ) وَجُمَلْتُهُ ، أَنَّهُ إِذَا تَنَجَّسَ أَسْفَلَ الْخُفِّ أَوْ

يَأْكُلُ الطَّعَامَ . يَعْنِي بِشَهْوَةٍ . وَالتَّضَحُّ ؛ غَمْرُهُ بِالْمَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْطُرْ مِنْهُ شَيْءٌ .  
قوله : وَإِذَا تَنَجَّسَ أَسْفَلَ الْخُفِّ أَوْ الْحِذَاءِ ، وَجَبَ غَسْلُهُ . هذا المذهب ،  
وعليه الجمهور . قال في « الفروع » : نقله واختاره الأكثر . وقدمه في

= أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٨٨/٣ . وأبو داود ، في : باب بول الصبي يصيب الثوب ، من كتاب  
الطهارة . سنن أبي داود ٩٠/١ .  
(١) في م : « طعم » .

(٢) أخرجه البخارى ، في : باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب  
تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق وتحنيكه ، من كتاب العقيقة ، وفي : باب من سمى بأسماء الأنبياء ، من كتاب  
الأدب . صحيح البخارى ٧٩/٥ ، ١٠٨/٧ ، ٥٤/٨ . ومسلم ، في : باب استحباب تحنيك المولود عند  
ولادته ... إلخ ، من كتاب الأدب . صحيح مسلم ١٦٩٠/٣ ، ١٦٩١ . والترمذى ، في : باب مناقب عبد الله  
ابن الزبير ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ٢٢٢/١٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٩/٤ ، ٩٣/٦ ،  
٣٤٧ .

الحذاء<sup>(١)</sup> ، ففيه ثلاث روايات ؛ إحداهن ، يَجِبُ غَسْلُهُ ؛ قياساً على الثَّوبِ والرَّجْلِ وَغَيْرَهُما<sup>(٢)</sup> . وهو قولُ الشافعيِّ ومحمد بنِ الحسين<sup>(٣)</sup> . والثانية ، يُجْزَى ذَلِكَ بِالْأَرْضِ حَتَّى تَرَوَلَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ ، وَتُبَاحُ الصَّلَاةِ فِيهِ . وهذا قولُ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا وَطِئَ<sup>(٤)</sup> أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخُفِّهِ ، فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ » . وفي لفظٍ : « إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى ، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ » . وعن أبي سعيدٍ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَدَى ، فَلْيَمْسَحْهُ ، وَلْيَصَلِّ فِيهِمَا » . رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَبُو

« الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، و « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وعنه ، يُجْزَى ذَلِكَ بِالْأَرْضِ . قال في « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ أَظْهَرُ . وقال : اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ . قُلْتُ : مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ في « تَذَكُّرِهِ » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَجَزَمَ بِهِ في « الْوَحْيِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْمُتَنَحِّبِ » ، و « التَّنْصِيلِ » . وَقَدَّمَهُ في « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الْفَاتِي » ، و « ابْنِ رَزِينٍ » . وعنه ، يُغْسَلُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ ، وَيُذَلَّكَ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَأُطْلِقَهُنَّ في « الْمُذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْكَافِي » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « ابْنِ عَيْنِدَانَ » ، و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَقِيلَ : يُجْزَى ذَلِكَ مِنَ الْيَابِسَةِ لَا الرُّطْبَةِ . وَحَمَلَ الْقَاضِي الرُّوَايَاتِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ النَّجَاسَةُ يَابِسَةً ، وَقَالَ : إِذَا ذَلِكُهَا وَهِيَ رَطْبَةٌ ، لَمْ يُجْزِهِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً .

(١) في م : « والحذاء » .

(٢) في م : « غيرها » .

(٣) في الأصل : « الحسين » .

(٤) في م : « أوطئ » .

داود<sup>(١)</sup> . ولأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يُصَلُّون في نعالهم ، والظاهر أن النعل لا تخلو من نجاسة تُصيبها ، فلو لم يُجزْ ذلكها ، لم تُصح الصلاة فيها . والثالثة ، يُغسل من البول والغائط ؛ لفحشيهما وتغلُّب نجاستيهما ، وبذلك من غيرهما ؛ لما ذكرنا . وهو قول إسحاق . والأولى أنه يُجزى فيه الدُّلْكُ مُطْلَقًا ؛ لما ذكرنا من الأحاديث . فإن قيل : فقَوْلُ النبي ﷺ في نَعْلَيْهِ ، وأن<sup>(٢)</sup> فيهما قَدْرًا<sup>(٣)</sup> . يدل على أنه لا يُجزى ذلكهما ، ولم يزل القدرُ منهما . قلنا : لا دلالة في هذا ؛ لأنه لم يُنقل أنه ذلكهما ، والظاهر أنه لم يدلْكُهما ؛ لأنه لم يَعْلَمْ بالقدرِ فيهما ، حتى أخبره جبريل عليه السلام .

ورَدَّ الأصحاب . وأطلق ابنُ تميمٍ في إلحاقِ الرُّطْبَةِ باليابسة الوجهين . وظاهرُ كلامِ ابنِ عقيلٍ إلحاق طَرَفِ الخُفِّ بأسفله . قال في « الفروع » : وهو مُتَّجِهٌ . قلتُ : يتَوَجَّه فيه وجهان ، من نقضِ الوضوءِ بالمسِّ بِحَرْفِ الكَفِّ ، على القولِ بأنه لا يَنْقُضُ إِلَّا مَسَّهُ بِكَفِّهِ<sup>(٤)</sup> ، فعلى القولِ بأنه يُجزى الدُّلْكُ ، لا يُطَهِّرُهُ . قال بل هو مَعْفُو عنه ، على الصحيحِ مِنَ المذهبِ . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : وهذا هو الصحيحُ . قال في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : ولا يُطَهَّرُهما ، بحيث لا يَنْجُسَانِ ، المائعُ في أَصَحِّ الوجهين . قال في « الْمُذْهَبِ » : فَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ

(١) الأول في : باب في الأذى يصيب النعل ، من كتاب الطهارة . والثاني ، في : باب الصلاة في النعل ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٢/١ ، ١٥١ .

(٢) في م : « أن » .

(٣) رواه أبو داود ، في : باب الصلاة في النعل ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٥١/١ . والدارمي ، في : باب الصلاة في النعلين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٢/٣ .

(٤) زيادة من : ١ .

**فصل :** إذا ثبت أنه يُجزئ الدُّلُّك ، فهل يُحكَّم بطهَّارَتَهما ، ويُحكَّم<sup>(١)</sup> بطهارة محلِّ الاستنجاء بعد الإلقاء واستيفاء العددي ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، يُحكَّم بطهَّارَتَه . اختاره ابنُ حامدٍ ؛ لظاهر الأخبار التي ذكرناها ، وهذا ظاهرُ كلامِ أحمدٍ ؛ فإنه قال في المُستَجِيرِ يَغْرُقُ في سِرَاوِيلِهِ : لا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّوْثِ وَالرَّمَةِ : « إِنَّهُمَا لَا يَطْهَرَانِ »<sup>(٢)</sup> . مَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَهُمَا يُطَهَّرُ ، وَلِأَنَّهُ مَعْنَى يُزِيلُ حُكْمَ النَّجَاسَةِ ، فَطَهَّرَهَا كَلِمَاءٍ . وقال أصحابنا المتأخرون : لا يَطْهَرُ الْمَحَلُّ .

يسير ، تَنَجَّسَ ، عَلَى الصَّحِيحِ . قال المصنِّف ، والشَّارِحُ : قال أصحابنا المتأخرون : لا يَطْهَرُ الْمَحَلُّ . قال ابنُ مُنَجَّى ، في « شَرْحِهِ » : حُكْمُهُ حُكْمُ أَثَرِ الاستنجاء . وقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . وعنه ، يَطْهَرُ . قال في « الرَّعَايَةِ » : وفيه بُعْدٌ . قال في « الْفُرُوعِ » : اختاره جماعةٌ . قلتُ : منهم ابنُ حامدٍ . وجزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَّخِبِ » . وقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وإليه مِثْلُ ابْنِ عُيَيْنَانَ . وَهُوَ مِنْ الْمُفْرَدَاتِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » .  
**فائدة :** حُكْمُ حَكِّه بِشَيْءٍ حُكْمُ ذَلِكَ .

**تنبيه :** مفهومُ كلامِ المصنِّف ، أَنَّهُ إِذَا تَنَجَّسَ غَيْرُ الْحُفِّ وَالْجِذَاءِ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ الدُّلُّكُ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَأَحَدُ

(١) في م : « أَوْ يَحْكَم » .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٣٦٠ / ٣٥١ ، وابن النجاشي ، في : باب ينهى عن الاستطابة بالروث ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٣٦٠ / ٣٥١ ، وابن ماجه ، في : باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١١٤ / ١ . والدارمي ، في : باب الاستنجاء بالأحجار ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧٢ / ١ ، ١٧٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٧ / ٢ ، ٢٥٠ .

فلو قَعَدَ الْمُسْتَجْمِرُ فِي مَاءٍ يَسِيرُ نَجَسَهُ ، وَلَوْ عَرِقَ كَانَ عَرَقُهُ نَجَسًا ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ [ ٩٦/١ ] لَا يُزِيلُ أَجْزَاءَ النَّجَاسَةِ كُلَّهَا ، فَالْبَاقِي مِنْهَا نَجَسٌ ، لِأَنَّهُ عَيْنُ النَّجَاسَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وُجِدَ فِي الْمَحَلِّ وَحْدَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْحُفَيْنِ : إِنَّمَا يُجْزَى ذَلِكَهُمَا بَعْدَ جَفَافِ نَجَاسَتِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ ، وَلَا يُجْزَى قَبْلَ الْجَفَافِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الرُّوثِ ، وَالْعَذِرَةِ ، وَالذَّمِّ ، وَالْمَنَى . وَقَالَ فِي الْبَوْلِ : لَا يُجْزَى حَتَّى يُغْسَلَ وَإِنْ يَبَسَ ؛ لِأَنَّ رُطُوبَةَ النَّجَاسَةِ بَاقِيَةٌ ، فَلَا يُعْفَى عَنْهَا . وَظَاهِرُ الْأَخْبَارِ لَا فَرْقَ <sup>(١)</sup> بَيْنَ رَطْبٍ وَلَا جَافٍ ، وَلِأَنَّهُ مَحَلُّ اجْتِنَاءٍ فِيهِ بِالْمَسْحِ ؛ فَجَازَ <sup>(٢)</sup> مَعَ رُطُوبَةِ الْمَسْوُوحِ ، كَمَحَلِّ الِاسْتِنْجَاءِ ، وَلِأَنَّ رُطُوبَةَ الْمَحَلِّ مَغْفُورٌ عَنْهَا إِذَا جَفَّتْ قَبْلَ الدَّلَالَةِ ، فَعُفِيَ عَنْهَا إِذَا جَفَّتْ بِهِ ، كَالِاسْتِجْمَارِ .

الْوَجْهَيْنِ فِي ذَيْلِ الْمَرَاوِقِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِقِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّهُ كَمَا نَقَلَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ <sup>(٣)</sup> ، أَنَّهُ يَطْهَرُ بِمُرُورِهِ عَلَى طَاهِرٍ بِذَيْلِهَا . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّسْهِيلِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ : ذَيْلُ ثَوْبٍ آدَمِيٍّ أَوْ إِزَارِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَدَخَلَ فِي مَفْهُومِ كَلَامِهِ ، الرَّجُلُ إِذَا تَنَجَّسَتْ ، لَا يُجْزَى ذَلِكَُهَا بِالْأَرْضِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجَمْعُ . وَقِيلَ : هِيَ كَالْحُفِّ وَالْجِذَاءِ . حَكَاهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَاخْتَارَهُ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : قُلْتُ : وَيَحْتَمِلُ فِي رَجُلٍ الْحَافِي عَادَةً وَجْهَيْنِ .

(١) فِي م : يَفْرَقُ .

(٢) فِي م : فَجَازَ لَهُ .

(٣) إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ الْكِسَائِيُّ الشَّالَنْجِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ ، رَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَاتَّبَعَ عَلَيْهِ الْإِمَامَ ، وَكَانَ عَلَمًا بِالرَّأْيِ كَبِيرٍ الْقَدْرِ . الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ ١٧٣/١ ، ١٧٤ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١٠٤/١ ، ١٠٥ .



وَلَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِ شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا الدَّمُ ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ ؛  
مِنَ الْقَيْحِ ، وَالصَّدِيدِ ، وَآثَرِ الْإِسْتِنْجَاءِ .

الشرح الكبير

٢٠٤ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِ شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ ،  
إِلَّا الدَّمُ ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ مِنَ الْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ ، وَآثَرِ الْإِسْتِنْجَاءِ ) أراد أثر  
الاستنجار ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي الْعَفْوِ عَنْهُ بَعْدَ الْإِنْقَاءِ وَاسْتِيفَاءِ الْعَدَدِ ،  
وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِي طَهَارَتِهِ .

فصل : فَأَمَّا الدَّمُ وَالْقَيْحُ ، فَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الْعَفْوَ عَنْ يَسِيرِهِ ،  
وَمِمَّنْ رَوَى عَنْ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَجَابِرٌ ، وَابْنُ أَبِي أَوْفَى ،  
وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَابْنُ جُبَيْرٍ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعُرْوَةُ ،  
وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ  
يُنْصَرِفُ مِنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ . وَنَحْوُهُ عَنِ الْحَسَنِ ، وَسُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ <sup>(١)</sup> ؛  
لأنَّهُ نَجِسٌ ، أَشَبَّهُ الْبَوْلَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَدْ يَكُونُ

الإِنصاف

قوله : وَلَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِ شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا الدَّمُ ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ ؛ مِنَ الْقَيْحِ ،  
وَالصَّدِيدِ . اعْلَمْ أَنَّ الدَّمَّ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ يَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْآدَمِيِّ ، وَمَا  
تَوَلَّدَ مِنْهُ مِنَ الْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ ، سِوَاكَ كَانَ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، غَيْرُ دَمِ الْخَيْضِ  
وَالنَّفَاسِ ، وَمَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ . الثَّانِي ، دَمُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ لَحْمُهُ . وَظَاهِرُ  
كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْعَفْوُ عَنْهُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ ، الْعَفْوُ عَنْ  
يَسِيرِهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا يُغْفَى عَنْهُ فِيهِمَا . وَقِيلَ : لَا يُغْفَى عَنْهُ  
إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ دَمِ نَفْسِهِ . وَهُوَ أَحْتِمَالٌ فِي « التَّلْخِصِ » . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ

(١) سليمان بن طرخان التيمي البصري، أبو المعتمر. روى عن أنس. تابعي ثقة. توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة.  
تهذيب التهذيب ٢٠١/٤ - ٢٠٣ .

لإِخْدَانِ الدَّرْعِ ، فِيهِ تَحِيضٌ ، وَفِيهِ تُصِيبُهَا الْجَنَابَةُ ، ثُمَّ تَرَى فِيهِ قَطْرَةً مِنْ دَمٍ فَتَقْصَعُهُ <sup>(١)</sup> بِرِيقِهَا . وَفِي رِوَايَةٍ : بَلَّتهُ بِرِيقِهَا ، ثُمَّ قَصَعَتْهُ بِظُفْرِهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْعَفْوِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الرِّيقَ لَا يُطَهِّرُهُ ، وَيَتَنَجَّسُ بِهِ ظُفْرُهَا ، وَهُوَ إِخْبَارٌ عَنْ دَوَامِ الْفِعْلِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَخْفَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ أَمْرِهِ ، وَلَئِنَّهُ قَوْلٌ مِنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ . وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ خِلَافُهُ ، فَروى عَنْهُ الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ فَيُخْرِجُ يَدَيْهِ ، فَيَضَعُهُمَا بِالْأَرْضِ وَهُمَا يَقْطُرَانِ دَمًا مِنْ شِقَاقِ <sup>(٣)</sup> كَانَ فِي يَدَيْهِ ، وَعَصَرَ بَثْرَةً فَخَرَجَ مِنْهَا دَمٌ ، فَمَسَحَ بِيَدِهِ ، وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . وَانْصِرَافُهُ عَنْهُ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ لَا يُنَافِي مَا رَوَيْنَاهُ عَنْهُ ، فَقَدْ يَتَوَرَّعُ الْإِنْسَانُ عَنْ بَعْضِ مَا يَرَى جَوَازَهُ ، وَلَئِنَّهُ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ فَعَفِيَ عَنْهُ ، كَأَثَرِ الْاسْتِجْمَارِ . وَحَدَّثَ الْيَسِيرُ الْمَعْفُو عَنْهُ ، هُوَ الَّذِي لَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ ، وَقَدْ [ ٩٧/١ ] ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ فِي نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الدِّينِ : وَلَا يَجِبُ غَسْلُ الثُّوبِ وَالْجَسَدِ مِنَ الْمِدَّةِ وَالْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى تَجَاسُّتِهِ . وَحَكَى جَدُّهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ طَهَارَتَهُ . وَعَنْهُ ، لَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرٍ شَيْءٍ مِنَ التَّجَاسُّاتِ فِي الصَّلَاةِ . حَكَاهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ . الثَّلَاثُ ، دَمُ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ . وَظَاهَرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ

(١) تقصعه : تدلكه .

(٢) في : باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٨٦/١ . كما أخرجه

البخاري ، في : باب هل تصل المرأة في ثوب حاضت فيه ، من كتاب الغسل . صحيح البخاري ٨٥/١ .

(٣) الشقاق : تشقق الجلد من برد أو غيره في اليدين والوجه .

**فصل : والفَيْحُ والصَّدِيدُ مثله ، إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ : هُوَ أَسْهَلُ مِنَ الدَّمِ ؛**  
لأنَّه رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالْحَسَنِ أَنَّهُمَا لَمْ يَرِيَاهُ كَالدَّمِ . قَالَ أَبُو مِجَلِّزٍ ،  
فِي الصَّدِيدِ : إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الدَّمَ الْمَسْفُوحَ . وَقَالَ أُمِّيُّ بْنُ رَبِيعَةَ<sup>(١)</sup> : رَأَيْتُ  
طَاوُسًا كَأَنَّ إِزَارَهُ نِطْعٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ قُرُوجٍ كَانَتْ بِرِجْلَيْهِ . وَنَحْوُهُ عَنْ  
مُجَاهِدٍ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ ، فِي الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْحُبُونُ<sup>(٣)</sup> : يُصَلَّى ، وَلَا  
يُعْسَلُ ، فَإِذَا بَرَأَ غَسَلَهُ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ عُرْوَةَ . فَعَلِيَ هَذَا يُعْفَى مِنْهُ عَنْ أَكْثَرِ  
مِمَّا يُعْفَى عَنْ مِثْلِهِ مِنَ الدَّمِ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا نَصَّ فِيهِ ، وَإِنَّمَا ثَبَتَتْ نَجَاسَتُهُ  
لَا سِتِحَالَتِهِ مِنَ الدَّمِ .

المذهب . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « ابْنِ رَزِين » ،  
و « الْمُتَوَرِّ » . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْوَجِيز » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » . وَاخْتَارَهُ  
الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ؛ لِإِطْلَاقِهِمُ الْعَفْوَ عَنِ الدَّمِ . وَقِيلَ : لَا يُعْفَى  
عَنْ يَسِيرِهِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » .  
وَقَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ ثَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ  
عُبَيْدَانَ » ، وَ « التَّرَكِّشِيِّ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ،  
وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . الرَّابِعُ ، الدَّمُ الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ  
الْعَفْوُ عَنْ يَسِيرِهِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ رَزِينِ فِي « شَرْحِهِ » ،  
وَجَمَاعَةٍ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يُعْفَى عَنْ ذَلِكَ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ دُوسٍ ، فِي  
« تَذَكُّرَتِهِ » ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَوَرِّ » . وَهُوَ

(١) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أُمِّيُّ بْنُ رَبِيعَةَ الْمَرَادِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، رُوِيَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَغَيْرِهِمَا ، رَوَى  
عَنْهُ شَرِيكٌ ، وَوَسْفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ . مَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١/٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٢) النِطْعُ : بِسَاطٍ مِنْ أَدَمٍ ، يُوضَعُ عَلَى الْأَرْضِ تَحْتَ مَا يَذْبَحُ .

(٣) فِي م : « الْحَبُونِ » . وَالْجَبْنُ ، بِالْكَسْرِ : خَرَّاجٌ كَالدَّمَلِ ، وَمَا يَبْعَثُ فِي الْجَسَدِ فَيَقْبَحُ وَيُرِمُّ .

**فصل :** ولا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الدَّمِ مُجْتَمِعًا أَوْ مُتَفَرِّقًا فَإِذَا<sup>(١)</sup> جُمِعَ بَلَعُ  
هَذَا الْقَدْرَ . وَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ فِي شَيْءٍ صَفِيقٍ<sup>(٢)</sup> قَدْ نَفَذَتْ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> مِنْ  
الْجَانِبَيْنِ ، فَأَنْصَلَتْ ، فَهِيَ نَجَاسَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ لَمْ تُتَّصِلْ ، بَلْ كَانَ بَيْنَهُمَا  
شَيْءٌ لَمْ يُصِيبْهُ الدَّمُ فَهُمَا نَجَاسَتَانِ ، إِذَا بَلَغَا لَوْ جُمِعَا قَدْرًا لَا يُغْفَى عَنْهُ ،  
لَمْ يُغْفَ عَنْهُمَا<sup>(٤)</sup> ، كَجَانِبِي الثَّوْبِ .

الإنصاف الصَّوَابُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّزْكَشِيِّ » . الْخَامِسُ ، دَمُ الْحَيَوَانِ  
الطَّاهِرِ الَّذِي لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، غَيْرَ الْآدَمِيِّ وَالْقَمَلِ وَنَحْوِهِ . فظَاهِرُ كَلَامِ  
الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا قَطَعَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
[ ٦١/١ ] وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ،  
وغيرِهِمْ . وَقَطَعَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « النَّظْمِ » ،  
وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَ « التَّسْهِيلِ » ، وَ « ابْنِ  
رَزِينِ » ، وَابْنُ مُتَّجَى فِي « شَرْحِهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا  
يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ؛ فَإِنَّهُمَا  
قَالَا : وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَلَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ ، لَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا  
قَطَعَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْمَعْفُو عَنْهُ : مِنْ حَيَوَانٍ  
مَأْكُولٍ . ( وَقَطَعَ الرُّزْكَشِيُّ بِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِدَمِ الْآدَمِيِّ ) . وَأُطْلِقَهُمَا فِي  
« الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . السَّادِسُ ، دَمُ الْحَيَوَانِ النَّجِسِ ، كَالْكَلْبِ  
وَالْخِنْزِيرِ وَنَحْوِهِمَا . فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، وَعَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « إِذَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « ضَيْقٍ » . وَالصَّفِيقُ : الْمَتِينُ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ : « م » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « عَنْهَا » .

(٥ - ٥) زِيَادَةٌ مِنْ : أ .

**فصل :** ودَمُ الْحَيْضِ فِي الْعَفْوِ عَنْهُ كَغَيْرِهِ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهُ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ دِمَاءِ الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَاتِ . فَأَمَّا دَمُ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَلَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ؛ لِأَنَّ رُطُوبَاتِهِ الطَّاهِرَةَ مِنْ غَيْرِهِ ، لَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهَا ، فَدَمُهُ أَوْلَى . فَأَمَّا دَمُ الْبَغْلِ ، وَالْجِمَارِ ، وَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ ، وَالطَّيْرِ ، إِنْ قُلْنَا بِطَهَارَتِهَا ، غُفِيَ عَنْ يَسِيرِ دِمَائِهَا ، كَسَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَاتِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِنَجَاسَتِهَا ، وَقُلْنَا : لَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ شَيْءٍ مِنْ رُطُوبَاتِهَا ، كَالرَّيْقِ ، وَالْعَرَقِ . فَأَوْلَى أَنْ لَا يُعْفَى عَنْ دِمِهَا ، كَدَمِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ . وَلِأَنَّ دَمَهَا لَا بُدَّ أَنْ يُصِيبَ جِسْمَهَا ، فَلَمْ يُعْفَ عَنْهُ ، كَلَمَاءٍ ، وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ دَمٍ أَصَابَ نَجَاسَةً غَيْرَ مَعْفُوعٍ عَنْهَا ، لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ ؛ لِذَلِكَ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ قُلْنَا : يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ رَيْقِهَا ، وَعَرَقِهَا . احْتَمَلَ أَنْ يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ دِمِهَا ، قِيَاسًا عَلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الأصحابُ . وَفِي « الْفُرُوعِ » احْتِمَالٌ بِالْعَفْوِ عَنْهُ كَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْفَاتِقِ » : فِي الْعَفْوِ عَنْ دَمِ الْخِنْزِيرِ وَجْهَانِ .

فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، حَيْثُ قُلْنَا بِالْعَفْوِ عَنِ الْيَسِيرِ ، فَمَحَلُّهُ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ دُونَ الْمَائِعَاتِ ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ . الثَّانِيَةُ ، حَيْثُ قُلْنَا بِالْعَفْوِ عَنْ يَسِيرِهِ ، فَيُضْمُّ مُتَفَرِّقًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يُضْمُّ ، بَلْ لِكُلِّ دَمٍ حُكْمٌ . وَإِنْ كَانَ فِي ثَوْبَيْنِ ، لَمْ يُضْمَّ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، بَلْ لِكُلِّ دَمٍ حُكْمٌ . وَقِيلَ : يُضْمُّ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . ذَكَرَهُ فِي بَابِ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ . وَيَأْتِي إِذَا

(١) فِي تَشْ : « كَذَلِكَ » .

**فصل :** وَدَمٌ مَالَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ؛ كَالْبَقِّ ، وَالْبِرَاغِيثِ ، وَالدُّبَابِ ، وَنَحْوِهِ ، طَاهِرٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِي دَمِ الْبِرَاغِيثِ ؛ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالحَكَمُ ، وَحَمَادٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجَسًا لَنَجَسَ الْمَاءَ الْيَسِيرَ إِذَا مَاتَ فِيهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا مَكَثَ فِي الْمَاءِ ، لَا يَسْلَمُ مِنْ خُرُوجِ فَضْلَةٍ مِنْهُ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَمٍ مَسْفُوحٍ ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ الدَّمَ الْمَسْفُوحَ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ فِي دَمِ الْبِرَاغِيثِ : إِنِّي لَأَفْرُغُ مِنْهُ إِذَا كَثُرَ . وَقَالَ النَّحْعِيُّ : اغْسِلْ مَا اسْتَطَعْتَ . وَقَالَ مَالِكٌ ، فِي دَمِ ( ١ / ٩٧ ظ ) الْبِرَاغِيثِ : إِذَا كَثُرَ وَانْتَشَرَ ، فَإِنِّي أَرَى أَنْ يُغَسَّلَ . وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ . وَقَوْلُ أَحْمَدَ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيعٌ بِنَجَاسَتِهِ ، بَلْ هُوَ دَلِيلُ التَّوَقُّفِ ، وَلِأَنَّ الْمُنْسُوبَ إِلَى دَمِ الْبِرَاغِيثِ إِنَّمَا هُوَ بَوْلُهَا فِي الظَّاهِرِ ، وَبَوْلُ هَذِهِ الْحَشَرَاتِ لَيْسَ بِنَجَسٍ .

لَيْسَ ثِيَابًا ، فِي كُلِّ ثَوْبٍ قَدَرٌ مِنَ الْحَرِيرِ يُعْفَى عَنْهُ ، هَلْ يَبَاحُ أَوْ يُكْرَهُ ؟ فِي آخِرِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ . الثَّالِثَةُ ، فِي الدَّمَاءِ الطَّاهِرَةِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا وَالْمُتَّفِقِ عَلَيْهَا ؛ مِنْهَا ، دَمُ عِرْقِ الْمَأْكُولِ طَاهِرٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ ظَهَرَتْ حُمْرَتُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ ؛ لِأَنَّ الْعُرُوقَ لَا تَتَفَكُّ عَنْهُ ، فَيَسْقُطُ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » نَجَاسَتُهُ . قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : الْمُحَرَّمُ هُوَ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ . ثُمَّ قَالَ : قَالَ الْقَاضِي : فَأَمَّا الدَّمُ الَّذِي يَبْقَى فِي خَلَلِ اللَّحْمِ بَعْدَ الذَّبْحِ ، وَمَا يَبْقَى فِي الْعُرُوقِ ، فَمُبَاحٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةٌ إِلَّا دَمَ الْعُرُوقِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِيهِ : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي الْعَفْوِ عَنْهُ ، وَأَنَّهُ لَا يُنَجِّسُ الْمَرَقَ ، بَلْ يُؤْكَلُ مَعَهَا . انْتَهَى . قُلْتُ : وَمِمَّنْ قَالَ بِطَهَارَةِ بَقِيَّةِ الدَّمِ الَّذِي فِي اللَّحْمِ ، غَيْرَ دَمِ الْعُرُوقِ ، وَإِنْ ظَهَرَتْ حُمْرَتُهُ ؛ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِي » ،

**فصل : فَاَمَّا دَمُ السَّمَكِ ، فقال أبو الخطَّابِ : هو طاهرٌ . وهذا قولُ**  
**الحسين<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ إباحته لا يَقِفُ على سَفَحِهِ ، ولو كان نَجِسًا ، لَوَقَفَتِ**  
**الإباحةُ على إراقته بالذَّبْحِ ، كَحَيَوَانِ الْبَرِّ ، ولأنَّه إذا تُرِكَ اسْتَحَالَ ماءً .**  
**وقال أبو ثَوْرٍ : هو نَجِسٌ ؛ لأنَّه مَسْفُوحٌ ، فَيَدْخُلُ في عُمُومِ الآيَةِ . والعَلَقَةُ**  
**نَجِسَةٌ ؛ لأنَّها دَمٌ خَارِجٌ مِنَ الْفَرْجِ ، أَشْبَهَ دَمَ الْحَيْضِ . وعنه ، أنَّها**  
**طَاهِرَةٌ ؛ لأنَّه بَدَأَ خَلَقَ آدَمِيٍّ ، أَشْبَهَتْ الْمَنِيَّ . قال شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup> :**  
**والصَّحِيحُ نَجَاسَتُهَا ؛ لأنَّها دَمٌ ، أَشْبَهَتْ سَائِرَ الدِّمَاءِ ، ولأنَّ الشَّرْعَ لم**  
**يَرُدِّ فِيهَا بَطْهَارَةً ، فَتَدْخُلُ في عُمُومِ النَّصِّ . وما يَبْقَى في اللَّحْمِ مِنَ الدِّمِّ**  
**مَعْفُوٌّ عنه ، ولو عَلَتْ<sup>(٣)</sup> حُمْرَةُ الدِّمِّ في الْقِدْرِ ، لم يَكُنْ نَجِسًا ؛ لأنَّه لا**  
**يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه . وإذا أَصَابَ الْأَجْسَامَ الصَّقِيلَةَ ، كالسَّيْفِ وَالْمِرَآةِ ،**  
**نَجَاسَةٌ يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهَا ، كالدِّمِّ ، عُفِيَ عَنْ كَثِيرِهَا بِالْمَسْحِ ؛ لأنَّ الْبَاقِيَ**  
**بَعْدَ الْمَسْحِ يَسِيرٌ . وإنْ كَثُرَ مَحَلُّهُ ؛ يُعْفَى<sup>(٤)</sup> عنه ، كَيَسِيرٍ غَيْرِهِ ..**

و « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، و « زُهَّاتِهِ » ابْنِ رَزِينٍ ، و « نَظْمِيهَا » ، وَغَيْرُهُمْ . وَمِنْهَا ، دَمُ الْإِنْسَانِ  
السَّمَكِ . وَهُوَ طَاهِرٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَيُؤْكَلُ .  
وَقِيلَ : نَجِسٌ . وَمِنْهَا ، دَمُ الْبَقِّ ، وَالْقَمَلِ ، وَالْبَرَاغِيثِ ، وَالذُّبَابِ ، وَنَحْوِهَا .  
وَهُوَ طَاهِرٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدْ مِمَّا فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْفَائِقِ » ،  
و « ابْنِ رَزِينٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : هَذَا ظَاهِرُ  
الْمَذْهَبِ . وَصَحَّحَهُ فِي « تَضْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَقَالَ : قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ

(١) فِي م : « أَيْ الْحَسَنِ » .

(٢) انْظُرْ : الْمَغْنَى ٤٩٩/٢ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « غَلَبَ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « نَفَى » . وَالْمَبْنِيُّ مِنْ : تَش .

**فصل :** وإنما يُعْفَى عن يَسِيرِ الدَّمِ في غير المائعات ، فلو وَقَعَتْ قَطْرَةٌ من دَمٍ في مائعٍ يَسِيرٍ تَنَجَّسَ ، وصار حُكْمُهُ حُكْمَ الدَّمِ في العَفْوِ عن يَسِيرِهِ ؛ لَأَنَّهُ قَرُعٌ عَلَيْهِ .

« الْمُحَرَّرِ » : صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِنْصَارِ » ، فِي مَوْضِعٍ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَصْحَابِ . وَرَجَّحَهُ الْمَجْدُ . وَعَنْهُ ، نَجَسٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَمِنْهَا ، دَمُ الشَّهِيدِ . وَهُوَ طَاهِرٌ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ . صَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقِيلَ : نَجَسٌ . وَعَلَيْهِمَا يُسْتَحَبُّ بَقَاؤُهُ . فَيُعَالَى بِهَا . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْمَشْئُورِ » . وَقِيلَ : طَاهِرٌ مَا دَامَ عَلَيْهِ . قَدَّمَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَلَعَلَّهُ الْمَذْهَبُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَمِنْهَا ، الْكَيْدُ وَالطَّحَالُ . وَهَذَا دَمَانٌ ، وَلَا خِلَافَ فِي طَهَارَتِهِمَا . وَمِنْهَا ، الْمِسْكُ . وَاخْتَلَفَ مِمَّ هُوَ ؟ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ سُرَّةُ الْغَزَالِ . وَقِيلَ : هُوَ مِنْ دَائِيَّةٍ فِي الْبَحْرِ لَهَا أُنْيَابٌ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : فَيَكُونُ مِمَّا يُؤْكَلُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي « الْفُنُونِ » : هُوَ دَمُ الْغَزَالِ ، وَهُوَ طَاهِرٌ . وَفَأَرْتُهُ أَيْضًا طَاهِرَةً ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَقَالَ الْأَزْجِيُّ : فَأَرْتُهُ نَجَسَةً . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَحْتَمِلُ نَجَاسَةَ الْمِسْكِ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ حَيَوَانٍ ، لَكِنَّهُ يَنْفَصِلُ بَطْبَعِهِ . وَمِنْهَا ، الْعَلَقَةُ الَّتِي يُخْلَقُ مِنْهَا الْآدَمِيُّ ، أَوْ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ . وَهِيَ طَاهِرَةٌ ، عَلَى أَخِيذِ الرَّجْهَيْنِ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا نَجَسَةٌ ؛ لِأَنَّهَا دَمٌ خَارِجٌ مِنَ الْفَرْجِ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » : وَالصَّحِيحُ نَجَاسَتُهَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الشُّرَحِ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : نَجَسَةٌ فِي أَظْهَرِ



الرَّوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » . وَحَكَاهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : قُلْتُ : وَالْمُضْعَةُ كَالْعَلَقَةِ . وَمِثْلُهَا الْبَيْضَةُ إِذَا صَارَتْ دَمًا ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَقِيلَ : نَجِسَةٌ . قَالَ الْمَنْجُدُ : حُكْمُهَا حُكْمُ الْعَلَقَةِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِيسِ » نَجَاسَةَ بَيْضِ نِدٍّ<sup>(١)</sup> . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » .

تنبيه : أفادنا المصنف ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّ الْقَيْحَ وَالصَّدِيدَ وَالْمِدَّةَ نَجِسٌ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، طَهَارَةُ ذَلِكَ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ؛ فَقَالَ : لَا يَجِبُ غَسْلُ الْقُوبِ وَالْجَسَدِ مِنَ الْمِدَّةِ وَالْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ . انْتَهَى . وَأَمَّا مَاءُ الْقُرُوحِ ؛ فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هُوَ نَجِسٌ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَاخْتَارَهُ الْمَنْجُدُ . وَذَكَرَ جَمَاعَةً ؛ إِنْ تَغَيَّرَ ، يَنْجُسُ ، وَإِلَّا فَلَا . قُلْتُ : مِنْهُمْ صَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » [ ٦١/١ ط ] ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الطَّهَارَةِ مِنَ الْقَيْحِ ، وَالصَّدِيدِ ، وَالْمِدَّةِ . وَأَمَّا مَا يَسِيلُ مِنَ الْفَمِ وَقَتَ النَّوْمِ ، فَظَاهِرٌ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » .

تنبيه : مرَّاهُ بِقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> : وَأَثَرُ الْاسْتِنْجَاءِ<sup>(٣)</sup> . أَثَرُ الْاسْتِنْجَامِ ؛ يَعْنِي أَنَّهُ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَهْلُورُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : لَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَالَ : لَوْ قَعَدَ فِي مَاءٍ يَسِيرُ ، نَجَسَهُ ، أَوْ غَرِقَ ، فَهُوَ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ لَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ بِالْكُلِّيَّةِ .

(١) أَيْ عَلَيْهِ رَطُوبَةٌ .

(٢ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ :

وَعَنُّهُ ، فِي الْمَذْي ، وَالْقَيِّ ، وَرِيقِ الْبَغْلِ ، وَالْحِمَارِ ، وَسِبَاعِ  
الْبَهَائِمِ ، وَالطَّيْرِ ، وَعَرَقَهَا ، وَبَوْلِ الْخُفَّاشِ ، وَالنَّبِيدِ ، وَالْمَنِيِّ ،  
أَنَّهُ كَالْدَمِ . وَعَنُّهُ ، فِي الْمَذْي ، أَنَّهُ يُجْزَى فِيهِ النَّضْحُ .

الشرح الكبير

٢٠٥ - مسألة : ( وعنه ، في المَذْي ، والقَيِّ ، وريق البغل ،  
والحمار ، وسباع البهائم ، والطير ، وعرقها ، وبول الخفاش ، والنبيذ ،  
والمني ؛ أَنَّهُ كَالْدَمِ . وعنه ، في المَذْي ؛ أَنَّهُ يُجْزَى فِيهِ النَّضْحُ ) اختلفت  
الرواية عن أحمد ، رحمه الله ، في ذلك ؛ فروى عنه في المَذْي ، أَنَّهُ قال :

الإنصاف

تنبيه : أفادنا المصنّف ، أَنَّهُ نجسٌ . وهو صحيحٌ ، وهو المذهب ، وعليه  
الجمهور . قال ابنُ عُيَيْدَانَ : اختاره أكثرُ أصحابنا . وقدمه في « الفروع » ،  
و « الرعايتين » ، و « التلخيص » ، وغيرهم . وعنه ، أَنَّهُ طاهرٌ . اختاره جماعة  
من الأصحاب ؛ منهم ابنُ حَامِدٍ ، وأبو حَفْصِ بْنِ الْمُسْلِمَةِ الْعُكْبَرِيُّ . وأطلقهما  
ابنُ تَمِيمٍ ، في بابِ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ . ( قال في « الرعايتين » ،  
و « الحاويتين » ، وغيرهما : يُعْفَى عن عَرَقِ الْمُسْتَجْمِرِ في سَرَاويله ، نصٌّ عليه .  
واستدلَّ في « المغني » ، وَمَنْ تَبِعَهُ ، بالنَّصِّ على أَنَّ اثرَ الاستِجْمَارِ طاهرٌ ، لا أَنَّهُ  
نجسٌ ، ويُعْفَى عنه . وظاهرُ كلامه في « المغني » ، وَمَنْ تَبِعَهُ ، أَنَّهُ لا يُعْفَى عنه  
إِلَّا في مَحَلِّه ، ولا يُعْفَى عنه في سَرَاويله<sup>(١)</sup> .

قوله : وعنه ، في المَذْي ، والقَيِّ ، وريق البغل ، والحمار ، وسباع  
البهائم ، غير الكلب والخنزير ، والطير ، وعرقها ، وبول الخفاش ، والنبيذ ،  
والمني ؛ أَنَّهُ كَالْدَمِ . يعنى ، يُعْفَى عن يسيره كالدَّمِ ، على هذه الرواية ، فقدم  
المصنّف أَنَّهُ لا يُعْفَى عن يسير شيءٍ من ذلك . وأما المَذْي ؛ فلا يُعْفَى عن يسيره ،  
على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقدمه في « الفروع » ، و « الرعاية الصغرى » ،

يُقْسَلُ مَا أَصَابَ الثُّوبَ مِنْهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا . وَرَوَى الْحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنِ الْمَدَنِيِّ ، فَكُلُّهُمْ قَالَ : إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقُرْحَةِ ؛ فَمَا عَلِمْتُ مِنْهُ فَاغْسِلْهُ ، وَمَا غَلَبَكَ <sup>(١)</sup> مِنْهُ فَدَعْهُ . وَلِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> يَخْرُجُ مِنَ «الشَّبَابِ كَثِيرًا» <sup>(٣)</sup> فَيَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَعُفِيَ عَنْ يَسِيرِهِ كَالْدَمِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ كَالْمَنِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ ، أَشْبَهَ الْمَنِيِّ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يُجْزَى فِيهِ التَّضَحُّ ؛ لِأَنَّهُ فِي حَدِيثٍ سَهْلٍ بِنِ [ ١/ ٩٨ و ] حَنِيفٍ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ بِمَا أَصَابَ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قَالَ : « إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ، فَتَنْضَحَ بِهِ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ » <sup>(٤)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، يَجِبُ غَسْلُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ الذَّكَرِ مِنْهُ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ نَجَاسَةٌ خَارِجَةٌ مِنَ الذَّكَرِ ، أَشْبَهَ الْبَوْلَ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ

و «الْحَاوِثِينَ» . وَقَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي «شَرْحِهِ» : وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَعَنْهُ ، يُعْفَى عَنِ الْإِنْصَافِ يَسِيرِهِ . جَزَمَ بِهِ فِي «الْعُمْدَةِ» ، وَ «الْمُنَوَّرِ» ، وَ «الْمُسْتَحَبِّ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ ، وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ فِي أَقْوَى الرَّوَايَتَيْنِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . خُصُوصًا فِي حَقِّ الشَّابِّ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ «الْمُذْهَبِ» ،

(١) فِي الْأَصْلِ : «لَمْ تَعْلَمْ مَا عَلَيْكَ» .

(٢) فِي م : «لِأَنَّهُ» .

(٣ - ٣) فِي تَش : «أَسْبَابُ كَثِيرَةٌ» .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٠٩ .

(٥) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٠ ، ١١ .

الشافعي ، وإسحاق ، وكثير من أهل العلم . وكذلك المني إذا قلنا بنجاسته ؛ لما ذكرنا في المذي . فأما الودئ ، فهو نجس لا يعفى عنه في الصحيح ؛ لأنه خارج من مخرج<sup>(١)</sup> البول ، فهو كالبول . وعن أحمد أنه كالمذي . وأما القيء ، فروى عن أحمد ، أنه قال : هو عندي بمنزلة الدم ؛ لأنه خارج نجس من غير السبيل ، أشبه الدم . وروى عن أحمد في ريق البغل والحمار ، وعرقهما ، أنه يعفى عنه إذا كان يسيراً ، وهو الظاهر عن أحمد . قال الخلأل : وعليه مذهب أبي عبد الله ؛ لأنه

و « المستوعب » ، و « الكافي » ، و « المحرر » ، و « الشرح » ، و « ابن تميم » ، و « الرعاية الكبرى » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « ابن عيبدان » .

تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله تعالى ، أن المذي نجس . وهو صحيح ، فيفسل كبقية النجاسات ، على الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور . وعنه ، في المذي ، أنه يخرى فيه التضع ، فيصير طاهراً به ؛ كبول الغلام الذي لم يأكل الطعام . جزم به في « الإفادات » ، و « المنور » ، و « المنتخب » ، و « العمدة » . وقدمه في « الفائق » ، و « إدرالك الغاية » ، وابن رزين في « شرحه » . واختاره الشيخ تقي الدين . وصححه الناطم ، وصاحب « تصحيح المحرر » . وقال بعض شراح « المحرر » : صححها ابن عقيل في « إشارته » . وأطلقهما في « المحرر » . وقال في « الرعاية » : وقيل : إن قلنا : مخرجه مخرج البول . فينجس . وإن قلنا : مخرجه مخرج المني . فله حكمه . انتهى . وعنه ، ما يدل على طهارته . اختاره أبو الخطاب في « الاقتصار » . وقدمه ابن رزين في « شرحه » . وجزم به في « نهايته » ، و « نظيمها » . فعلى القول بالنجاسة ،

(١) في الأصل : « جرى » .

الشرح الكبير

يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ يَسْلَمُ مِنْ هَذَا مِمَّنْ يَرْكُبُ الْحَمِيرَ ؟  
إِلَّا أَنِّي أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَا خَفَّ <sup>(١)</sup> مِنْهُ أَسْهَلُ . قَالَ الْقَاضِي : وَكَذَلِكَ مَا  
كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا مِنْ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ ، سِوَى الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ . وَكَذَلِكَ  
الْحُكْمُ فِي أَرْوَائِهَا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي سِبَاعِ الطَّيْرِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى سِبَاعِ  
الْبَهَائِمِ ، وَبَوَلُ الْخُفَّاشِ . قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَادٌ ، وَحَبِيبُ بْنُ  
أَبِي ثَابِتٍ <sup>(٢)</sup> : « لَا بَأْسَ بِبَوَلِ الْخُفَّاشِ » ، وَالْخُطَافِ ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ  
مِنْهُ ، فَإِنَّهُ فِي الْمَسَاجِدِ كَثِيرٌ ، فَلَوْ لَمْ يُعْفَ عَنْ يَسِيرِهِ ، لَمْ يُقَرَّ فِي الْمَسَاجِدِ .

يُعْسَلُ الذَّكَرُ وَالْأُنثَى إِذَا خَرَجَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ  
بِهِ « نَازِمُ الْمُفْرَدَاتِ » . وَهُوَ مِنْهَا . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الْفَائِقُ » ،  
و « الْحَوَاشِي » . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي . وَعَنْهُ ، يُعْسَلُ جَمِيعُ الذَّكَرِ  
فَقَطْ ، مَا أَصَابَهُ الْمَذْيُ وَمَا لَمْ يُصِيبْهُ . قُلْتُ : فَيُعَالَى بِهَا عَلَى هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ .  
وَعَنْهُ ، لَا يُعْسَلُ إِلَّا مَا أَصَابَهُ الْمَذْيُ فَقَطْ . اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ  
الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » : وَهِيَ أَظْهَرُ . أَطْلَقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . فَعَلَى  
الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، تُجْزَى غَسَلَةٌ وَاحِدَةٌ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ،  
و « الْفَائِقُ » ، وَ « الرَّعَايَةُ الْكُبْرَى » ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَزَادَ ، إِنْ لَمْ  
يُلَوِّثْهُمَا الْمَذْيُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ . وَأَمَّا الْقَيُّ ، فَلَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ مَتَّجَى : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمُصَنِّفُ هُنَا .  
وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » ،

(١) فِي م : جَفَّ .

(٢) أَبُو يَحْيَى حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، مِنْ قَهْقَهَاءِ التَّابِعِينَ بِالْكُوفَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ ،  
لِلشَّيْخِ إِزَى ٨٣ .

(٣ - ٣) فِي م : « لَا بَأْسَ بِبَوَلِ الْخُفَّاشِ » وَكَذَلِكَ الْخُفَّاشُ .

وكذلك التَّيْبُذُ ؛ لَوْقُوعِ الْخِلَافِ فِي نَجَاسَتِهِ . وكذلك بَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، إِذَا قُلْنَا بِنَجَاسَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْقُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، لكَثْرَتِهِ . وعن أحمد ، لَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ لَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنَ النِّجَاسَةِ ، خُولِفَ فِي الدَّمِ . وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ ، فَيُنْقَى مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ .

و « الْمُسْتَوْعِب » ، و « الْكَافِي » ، و « الْمُحَرَّر » ، وغيرهم . وعنه ، يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيز » ، و « الْمُتَوَرِّ » ، و « الْإِفَادَاتِ » . قَالَ الْقَاضِي : يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ الْقَيْءِ ، وَمَا لَا يَنْقُضُ خُرُوجَهُ ، كَيَسِيرِ الدُّودِ وَالْحَصَى وَنَحْوَهُمَا ، إِذَا خَرَجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « النَّظْمِ » ، و « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، و « الْفَاتِقِ » ، و « ابْنِ عُيَيْدَانَ » . وَأَمَّا رِيْقُ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ وَعَرْقُهُمَا ، عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهِمَا ، فَلَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ مُتَجَنَّى : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمُصَنَّفُ هُنَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ . وَعَنْهُ ، يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ . قَالَ الْخَلَّالُ : وَعَلَيْهِ مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ الْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ : هُوَ الظَّاهِرُ عَنْ أَحْمَدَ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينَ ، وَغَيْرُهُ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُنْذَرِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « ابْنِ عُيَيْدَانَ » . وَأَمَّا رِيْقُ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ ، غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ ، وَالطَّيْرِ ، وَعَرْقُهَا ، عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهَا ، فَلَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ ؛ بِنَاءً عَلَى رِيْقِ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ وَعَرْقُهُمَا ، وَأَوَّلَى ، وَهُوَ الَّذِي قَدَّمَهُ الْمُصَنَّفُ هُنَا ، وَظَاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْفَاتِقِ » . قَالَ ابْنُ مُتَجَنَّى فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ .

**فصل :** ولا يُعْفَى عن يَسِيرِ شَيْءٍ مِنَ التَّجَاسَاتِ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا ، وَمِمَّنْ قَالَ : لَا يُعْفَى عن يَسِيرِ الْبَوْلِ . مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو

وعنه ، يُعْفَى عن يسيره . جَزَمَ به في «الْوَجِيزِ» ، و «الْمُنَوِّرِ» . وَصَحَّحَهُ في الإِنْصَافِ «تَصْحِيحُ الْمُحَرَّرِ» . وَقَالَ : جَزَمَ به في «الصُّغْنَى» ، في مَوْضِعٍ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ في «شَرْحِهِ» . قَالَ الْقَاضِي ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ النَّصَّ بِالْعَفْوِ عن يسيرِ رِيقِ الْبَغْلِ وَالْجِمَارِ : وَكَذَلِكَ مَا كَانَ في مَعْنَاهُمَا مِنْ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ في أَرْوَائِهَا ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ في سِبَاعِ الطَّيْرِ . وَأَطْلَقَهُمَا في «الْهِدَايَةِ» ، و «الْمُذْهَبِ» ، [١/٦٢] و «الْمُسْتَوْعِبِ» ، و «الْكَافِي» ، و «الْمُحَرَّرِ» ، و «النُّظْمِ» ، و «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» ، و «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» ، و «ابْنِ تَمِيمٍ» ، و «ابْنِ عُيَيْنَانَ» . وَأَمَّا بَوْلُ الْخُفَّاشِ . وَكَذَا الْخُشَافُ . قَالَه في «الرَّعَايَةِ» . وَكَذَا الْخُطَافُ . قَالَه في «الْفَائِقِ» ، فَلَا يُعْفَى عنه ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ مُنَجَّى في «شَرْحِهِ» : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَقَدَّمَهُ في «الْفُرُوعِ» ، وَالْمُصَنَّفُ هُنَا . وَعنه ، يُعْفَى عن يسيره . جَزَمَ به في «الْوَجِيزِ» . وَقَدَّمَهُ الشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ في «تَذَكُّرَتِهِ» . وَصَحَّحَهُ في «تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ» . وَأَطْلَقَهُمَا في «الْهِدَايَةِ» ، و «الْمُذْهَبِ» ، و «الْمُسْتَوْعِبِ» ، و «الْكَافِي» ، و «الْمُحَرَّرِ» ، و «النُّظْمِ» ، و «الرَّعَايَتَيْنِ» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» ، و «الْفَائِقِ» ، و «ابْنِ عُيَيْنَانَ» . وَأَمَّا النَّبِيذُ النَّجِسُ ، فَلَا يُعْفَى عن يسيره ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ مُنَجَّى في «شَرْحِهِ» : هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ في «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : لَا يُعْفَى عن يسيره في الْأَشْهَرِ . وَقَدَّمَهُ في «الْفُرُوعِ» ، وَالْمُصَنَّفُ هُنَا . وَعنه ، يُعْفَى عن يسيره . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ في «شَرْحِهِ» ، وَحَفِيدُهُ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ في «تَذَكُّرَتِهِ» . وَجَزَمَ به في «الْوَجِيزِ» ، و «نَهَايَةِ

حنيفة : يُعْفَى عن يَسِيرِ جَمِيعِ النَّجَاسَاتِ ؛ لِأَنَّهَا يُكْتَفَى فِيهَا بِالْمَسْحِ فِي مَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ ، فَلَوْ لَمْ يُعْفَ عَنْ يَسِيرِهَا ، لَمْ يَكْفِ فِيهَا الْمَسْحُ ، وَلِأَنَّهُ

ابن رَزِينٍ ، وَ « نَظْمُهَا » . وَصَحَّحَهُ فِي « تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ » . وَقَدَّمَهُ الشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « ابْنِ ثَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَأَمَّا الْمَنِيُّ ، إِذَا قُلْنَا بِنَجَاسَتِهِ ، فَلَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمُصَنَّفُ هُنَا ، وَ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَعَنْهُ ، يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ . قَطَعَ بِهِ الْخِرَقِيُّ . وَاسْتَخَارَهُ ابْنُ ثَمِيمٍ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ ، فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا ظَاهِرُ النَّصِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « ابْنِ ثَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الزَّرْكَشِيُّ » . وَيَأْتِي قَرِيبًا ؛ إِذَا قُلْنَا : هُوَ نَجِسٌ . هَلْ يُجْزَى فَرْكُ يَابِسِهِ مُطْلَقًا ، أَوْ مِنَ الرَّجُلِ ؟

تنبيه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ ، أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ ، وَثَمَّ مَسَائِلُ ؛ مِنْهَا ، دُمُ الْبَقِ ، وَالْقَمَلُ ، وَالْبَرَاغِيثُ ، وَالذُّبَابُ ، وَنَحْوُهَا ، يُعْفَى عَنْ ذَلِكَ ، عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهِ ، بِلَا نِزَاعٍ . قَالَهُ الْأَصْحَابُ . وَمِنْهَا ، بَقِيَّةُ دَمِ اللَّحْمِ الْمَأْكُولِ مِنْ غَيْرِ الْغُرُوقِ ، يُعْفَى عَنْهُ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَمِنْهَا ، يَسِيرُ النَّجَاسَةِ ، إِذَا كَانَتْ عَلَى أَسْفَلِ الْحُفِّ وَالْجِذَاءِ بَعْدَ الدَّلَالِ ، يُعْفَى عَنْهُ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَغَيْرِهِ . وَقَطَعَ بِهِ الْأَصْحَابُ . وَمِنْهَا ، يَسِيرُ سَلْسِ الْبَوْلِ ، مَعَ كَالِ التَّحْفِظِ ، يُعْفَى عَنْهُ . قَالَ النَّازِمُ : قُلْتُ : وَظَاهِرُ



يَشْقُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ الدَّمَّ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « تَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ لَا تَشْقُ إِزَالَتُهَا ، فَوَجَبَتْ كَالْكَثِيرِ ، وَأَمَّا

كَلَامُ الْأَكْثَرِ ، عَدَمُ الْعَفْوِ . وَعَلَى قِيَاسِهِ يَسِيرُ دَمُ الْمُسْتَحَاضَةِ . وَمِنْهَا ، يَسِيرُ دُخَانُ النَّجَاسَةِ ، وَغُبَارُهَا وَبُخَارُهَا ، يُغْفَى عَنْهُ ، مَا لَمْ تَظْهَرْ لَهُ صِفَةٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« النَّظْمِ » . قَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ : يُغْفَى عَنْ ذَلِكَ مَا لَمْ يَتَكَثَّفْ . زَادَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَقِيلَ : مَا لَمْ يَجْتَمِعْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَيُظْهَرُ لَهُ صِفَةٌ . وَقِيلَ : أَوْ تَعَذَّرَ أَوْ تَعَسَّرَ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . وَأُطْلِقَ أَبُو الْمَعَالِي الْعَفْوُ عَنْ غُبَارِ النَّجَاسَةِ ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْيَسِيرِ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ . وَقِيلَ : لَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِ ذَلِكَ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَلَوْ هَبَّتْ رِيحٌ فَأَصَابَ شَيْئًا رَطْبًا غُبَارُ نَجَسٍ مِنْ طَرِيقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَذَكَرَ الْأَزْجَرِيُّ النَّجَاسَةَ بِهِ . وَمِنْهَا ، يَسِيرُ بَوْلُ الْمَأْكُولِ وَرَوْثُهُ ، عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهِمَا ، عَلَى مَا يَأْتِي ، يُغْفَى عَنْهُ فِي رَوَايَةٍ ، <sup>(٣)</sup> وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ <sup>(٤)</sup> . جَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، لَا يُغْفَى عَنْهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » .

(١) سورة المدثر ٤ .

(٢) أخرجه الدارقطني ، في : باب نجاسة البول والأمر بالنزاهة عنه والحكم في بول ما يؤكل لحمه ، من كتاب الطهارة ، عن أنس ، وقال : المحفوظ مرسل . سنن الدارقطني ١/١٢٧ .

(٣ - ٤) زيادة من : .

الشرح الكبير  
الدَّمُ فَإِنَّهُ يَشْقُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَإِنْ [ ١/ ٩٨ ط ] الْإِنْسَانُ لَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْ  
بَثْرَةٍ ، أَوْ حَكَّةٍ ، أَوْ دُمْلٍ ، وَيَخْرُجُ مِنْ أَنْفِهِ وَغَيْرِهِ ، فَيَشْقُ التَّحَرُّزُ مِنْ يَسِيرِهِ  
أَكْثَرَ مِنْ كَثِيرِهِ ، وَلِهَذَا فُرِّقَ فِي الْوُضُوءِ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ .

الإصناف  
وزَادَ ، وَمَبْيَهُ وَقَبَّه . وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الرَّوَايَةَ الْأُولَى فِي « الْفَاتِقِ » . وَمِنْهَا ،  
يَسِيرُ بَوْلُ الْجِمَارِ ، وَالْبَغْلِ ، وَرَوْثُهُمَا ، وَكَذَا يَسِيرُ بَوْلُ كُلِّ نَهْمٍ نَجَسٍ أَوْ طَاهِرٍ  
لَا يُؤْكَلُ ، وَيَنْجَسُ بِمَوْتِهِ ، لَا يُغْفَى عَنْهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَه  
الْمَجْدُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يُغْفَى عَنْهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْإِفَادَاتِ » ، فِي رَوْثِ الْبَغْلِ وَالْجِمَارِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ،  
و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » . وَمِنْهَا ، يَسِيرُ نَجَاسَةُ الْجَلَالَةِ قَبْلَ حَبْسِهَا ،  
لَا يُغْفَى عَنْهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُغْفَى عَنْهُ . وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي  
« الرَّعَايَةِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « مَجْمَعِ  
الْبَحْرَيْنِ » . وَمِنْهَا ، يَسِيرُ الْوَدْيُ لَا يُغْفَى عَنْهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
وَقِيلَ : يُغْفَى عَنْهُ ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِيهَا ، وَ « ابْنِ ثَمِيمٍ » .  
وَمِنْهَا ، مَا قَالَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ؛ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِ الْمَاءِ النَّجَسِ بِمَا غُفِيَ عَنْهُ مِنْ دَمٍ  
وَنَحْوِهِ ، فِي الْأَصَحِّ . وَاخْتَارَ الْعَفْوَ عَنْ يَسِيرِ مَا لَا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ ، ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ :  
إِنْ سَقَطَ ذُبَابٌ عَلَى نَجَاسَةِ رَطْبَةٍ ، ثُمَّ وَقَعَ فِي مَائِهِ أَوْ رَطْبٍ ، نَجَسٌ ، وَلَا فَلَ ،  
إِنْ مَضَى زَمَنٌ يَجِفُّ فِيهِ . وَقِيلَ : يُغْفَى عَمَّا يَشْقُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ [ ١/ ٦٢ ط ] غَالِبًا .  
وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْعَفْوَ عَنْ يَسِيرِ جَمِيعِ النَّجَاسَاتِ مُطْلَقًا ، فِي الْأَطْعِمَةِ  
وغيرها ، حَتَّى بَغَرِ الْفَارِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَعْنَاهُ اخْتِيَارُ صَاحِبِ  
« النَّظْمِ » . قُلْتُ : قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : قُلْتُ : الْأُولَى الْعَفْوُ عَنْهُ فِي  
الثِّيَابِ وَالْأَطْعِمَةِ ؛ لِعِظَمِ الْمَشَقَّةِ ، وَلَا يَشْكُ ذُو عَقْلِ فِي عُمُومِ الْبَلْوَى بِهِ ،  
وَلَا سِيَّمَا فِي الطَّوَاحِينِ ، وَمَعَاصِيرِ السُّكَّرِ ، وَالزَّيْتِ ، وَهُوَ أَشَقُّ صِيَانَةً مِنْ سُورِ

الفأر ، ومن دم الذباب ، ونحوه ، ورجيعه ، وقد اختار طهارته كثير من الأصحاب . انتهى . قال الشيخ تقي الدين : إذا قلنا : يُعْفَى عن سير السبب المختلف فيه ؛ لأجل الخلاف فيه . فالخلاف في الكلب أظهر وأقوى . انتهى . وأما طين الشوارع ؛ فما ظننت نجاسته من ذلك ، فهو طاهر ، على الصحيح من المذهب . قدمه في « الفروع » . وقال ابن تميم : هو طاهر ما لم تُعلم نجاسته . قال في القاعديّة التاسعة والخمسين بعد المائة : طاهر . نص عليه أحمد في مواضع ، وجعله المجتد في « شرحه » المذهب ، ترجيحاً للأصل ؛ وهو الطهارة في الأغنياء كلها . قال في « الرعايتين » ، و « الخاويتين » ، و « مجتمع البحرين » : وطين الشوارع طاهر إن جهل حاله . وجزم به في « المنور » ، و « المنتخب » ، و « النظم » . وعنه ، أنه نجس . قال ابن تميم : اختارها بعض الأصحاب فعلها يُعْفَى عن سيره ، على الصحيح . قال في « الرعايتين » ، و « الخاويتين » : يُعْفَى عن سيره ، في الأصح . وصححه في « النظم » . وجزم به في « الإفادات » . وإليه ميل صاحب « التلخيص » . وهو احتمال من عنده فيه . اختاره الشيخ تقي الدين . وقيل : لا يُعْفَى عنه . قال في « التلخيص » : ولم أعرف لأصحابنا فيه قولاً صريحاً ، وظاهر كلامهم ، أنه لا يُعْفَى عنه . وأطلقهما في « الفروع » . وذكر صاحب « المهم » ، أن ابن تميم قال : إذا كان الشتاء ، ففي نجاسة الأرض روايتان ، فإذا جاء الصيف ، حكيم بطهارتها ، رواية واحدة . فإن علم نجاستها ، فهي نجسة ، ويُعْفَى عن سيره ، على الصحيح من الوجهين . قال في « مجتمع البحرين » : يُعْفَى عن سيره ، في أصح الوجهين . وصححه في « النظم » . قال الشيخ تقي الدين : لو تحققت نجاسة طين الشوارع ، عُفِيَ عن سيره ؛ لمَشَقَّةُ التحرُّزِ عنه . ذكره بعض أصحابنا ، واختاره . انتهى . وقيل : لا

يُغْفَى عنه . وقيل : يُغْفَى عن يسيره إن شئت ، وإلا فلا . وقطع ابن تميم ، وابن حمدان ، أن ثراب الشارع طاهر . واختاره الشيخ تقي الدين ، وقال : هو أصح القولين .

تنبيه : حيث قلنا بالعفو فيما تقدم ، فمحلّه في الجامدات دون المائعات ، إلا عند الشيخ تقي الدين ؛ فإنّ عنده ، يُغْفَى عن يسير النجاسات في الأطعمة أيضاً ، كما تقدّم قريباً .

فائدتان ؛ إحداهما ، ما يُغْفَى عن يسيره ، يُغْفَى عن أثر كثيره على جسم صقيل بعد مسحه . قاله المصنّف ، ومن بعده . الثانية ، حدّ اليسير هنا ما لم ينقض الوضوء ، وحدّ الكثير ما نقض ، على ما تقدّم في باب نواقض الوضوء من الأقوال والروايات ، فما لم ينقض هناك ، فهو يسير هنا ، وما نقض هناك فهو كثير هنا . وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وهو ظاهر ما جزم به في « الفروع » ، لكنّ ظاهر عبارته مُشْكِل ، يأتي بياؤه . وقطع به المصنّف ، والشارح ، وابن منجى في « شرحه » ، وغيرهم . ولكن قدّم في « الفائق » هنا ؛ ما يستفحشه كل إنسان بحسبه ، وقدّم هناك ؛ ما فحش في أنفس أوساط الناس ، وقدّم في « المستوعب » هناك ؛ ما فحش في النفس ، وقدّم هنا ؛ اليسير ما دون شبر في شبر . وقال في « الرعاية الكبرى » ، وتبعه ابن عبيدان ، بعد أن ذكر بعض الأقوال التي في المسألة هنا : وقيل : الكثير ما ينقض الوضوء . وقال في نواقض الوضوء : وعنه ، الكثير ما لا يغفَى عنه في الصلوة . فظاهره عدم البناء . وقدّم في « الرعايتين » هنا ؛ أن الكثير ما فحش في نفوس أوساط الناس ، كما قدّمه هناك . وقدّم ابن تميم في الموضوعين ؛ ما فحش في نفس كل إنسان بحسبه . وعنه ، اليسير ما دون شبر في شبر . وقدّمه في « المستوعب » ، كما تقدّم . وعنه ، هو ما دون قدر الكف .

وعنه ، ما دُونَ فِثْرٍ فِي فِثْرٍ . وهو قَوْلٌ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وعنه ، هو الْقَطْرَةُ وَالْقَطْرَتَانِ ، وما زَادَ عليهما فَكَثِيرٌ . وعنه ، الْيَسِيرُ ما دُونَ ذِرَاعٍ فِي ذِرَاعٍ . حَكَاهَا أَبُو الْحُسَيْنِ . وعنه ، ما دُونَ قَدَمٍ . وعنه ، ما يَرْفَعُهُ الْإِنْسَانُ بِأَصَابِعِهِ الْحُمْسِ . وعنه ، هو قَدْرُ عَشْرِ أَصَابِعٍ . حَكَاهَا ابْنُ عُيَيْدَانَ . وقال ابْنُ أَبِي مُوسَى : « مَا فَحُشٌ فِي نَفْسِ الْمُصَلِّي ، لَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ مَعَهُ ، وَمَا لَمْ يَفْحُشْ إِنْ بَلَغَ الْفِثْرَ ، لَمْ تَصِيحْ ، وَإِلَّا صَحَّتْ . قُلْتُ : هَذِهِ الْأَقْوَالُ التَّسَعَةُ الضَّعِيفَةُ ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ الْكَثِيرَ مَا فَحُشٌ فِي النَّفْسِ ، وَالْيَسِيرُ [ ٦٣ / ١ ] ما لَمْ يَفْحُشْ فِي النَّفْسِ ، لَكِنْ هَلْ كُلُّ إِنْسَانٍ بِحَسَبِهِ أَوْ الِاعْتِبَارُ بِأَوْسَاطِ النَّاسِ ؟ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ .

تَبَيَّنَ ؛ أَحَدُهُمَا ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْيَسِيرُ قَدْرٌ مَا نَقَضَ . وَظَاهِرُهُ مُشْكِلٌ ؛ لِأَنَّ الْيَسِيرَ قَدْرٌ مَا لَمْ يَنْقُضْ ، فَإِذَا أُنْ يَكُونُ : وَالْكَثِيرُ قَدْرٌ مَا نَقَضَ . وَحَصَلَ سَبْقُ قَلَمٍ ، فَكَتَبَ : وَالْيَسِيرُ . وَإِذَا أُنْ يَكُونُ : قَدْرٌ مَا لَمْ يَنْقُضْ . وَسَقَطَ لَفْظُ « لَمْ » . قَالَ شَيْخُنَا : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ « قَدْرٌ » مُتَوَنِّئًا ، وَ« مَا » نَافِيَةً ، فَيَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ ، وَهُوَ بَعِيدٌ الثَّانِي ، مَحَلُّ الْخِلَافِ هُنَا فِي الْيَسِيرِ عِنْدَ ابْنِ تَمِيمٍ ، وَابْنِ حَمْدَانَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، فِي الدَّمِّ وَنَحْوِهِ لَا غَيْرَ ؛ قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، بَعْدَ أَنْ حَكَى الْخِلَافَ الْمُتَقَدَّمَ : كَثِيرُ الْقَيْءِ مِلْءُ الْقَمَرِ . وَعَنْهُ ، نِصْفُهُ . وَعَنْهُ ، مَا زَادَ عَلَى التَّوَاقِ . وَعَنْهُ ، هُوَ كَالدَّمِ سَوَاءً . ذَكَرَهَا أَبُو الْحُسَيْنِ . وَمِلْءُ الْقَمَرِ ، مَا يَمْتَنِعُ الْكَلَامُ مَعَهُ ، فِي وَجْهِهِ ، وَفِي آخِرِهِ ، مَا لَمْ يُمَكِّنْ لِمَسَاكِهِ ، ذَكَرَهَا الْقَاضِي فِي « مُقَوِّعِهِ » . انْتَهَى . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ غَيْرُهُمَا شَمُولٌ غَيْرِ الدَّمِّ مِمَّا يُمَكِّنُ وَجُودَهُ ؛ كَالْقَيْءِ وَنَحْوِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِحِ » .

وَلَا يَنْجُسُ الْآدَمِيَّ بِالْمَوْتِ ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ؛ كَالذُّبَابِ  
وغيره

الشرح الكبير

٢٠٦ - مسألة : ( وَلَا يَنْجُسُ الْآدَمِيَّ بِالْمَوْتِ ، وَلَا مَا لَا نَفْسَ لَهُ  
سَائِلَةٌ ، كَالذُّبَابِ وَغَيْرِهِ ) ظاهر المذهب أَنَّ الْآدَمِيَّ طَاهِرٌ حَيًّا وَمَيِّتًا ؛ لقول  
النبي ﷺ : « الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وعن أجمد ، أَنَّهُ  
سُئِلَ عَنْ بَيْتٍ وَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ ، فَمَاتَ ، فَقَالَ : تُنَزَّحُ حَتَّى تَغْلِبَهُمْ . وهو  
مذهب أبي حنيفة ، قال : يَنْجُسُ ، وَيَطْهَرُ بِالْعَسَلِ ؛ لِأَنَّهُ حَيَّوَانٌ لَهُ نَفْسٌ  
سَائِلَةٌ ، فَتَنْجُسَ بِالْمَوْتِ ، كَسَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ . وللشافعي قَوْلَانِ ،  
كَالرَّوَاتِبَيْنِ . والصحيح الأول ؛ للخبر ، ولأنَّهُ آدَمِيٌّ ، فلم يَنْجُسْ  
بِالْمَوْتِ ، كَالشَّيْءِ ، ولأنَّهُ لو نَجَسَ بِالْمَوْتِ ، لم يَطْهَرْ بِالْعَسَلِ ،  
كَالْحَيَوَانَاتِ الَّتِي تُنَجَسُ بِالْمَوْتِ .

الإنصاف

قوله : وَلَا يَنْجُسُ الْآدَمِيَّ بِالْمَوْتِ . هذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ،  
مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ، وَسَوَاءٌ جُمْلَتُهُ وَأَطْرَافُهُ وَأَبْضَاعُهُ . <sup>(٢)</sup> وَقَالَ الرَّزْكَانِيُّ فِي  
بَعْضِ كِتَابِهِ <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ الْقَاضِي فِي بَعْضِ كِتَابِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، فِي « الْمُعْنَى » : لَمْ  
يُفَرِّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْآدَمِيَّةِ وَفِي الْحَيَاةِ . وَعَنْهُ ،  
يَنْجُسُ مُطْلَقًا . فَعَلِمَا قَالَ شَارِحُ « الْمُحَرَّرِ » : لَا يَنْجُسُ الشَّهِيدُ بِالْقَتْلِ . ذَكَرَهُ  
الْقَاضِي ، وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَالْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « الْمُعْنَى » ، وَغَيْرُهُمْ .  
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » . وَقِيلَ : يَنْجُسُ الْكَافِرُ ، دُونَ الْمُسْلِمِ . وَهُوَ اخْتِمَالٌ  
فِي « الْمُعْنَى » . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَتَابَعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » :

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٥ .

(٢) (٢ - ٢) زيادة من :

**فصل :** ولم يُفَرِّق أصحابنا بين المسلم والكافر ؛ لاستوائيهما في حال الحياة ، قال شيخنا <sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْجُسَ الْكَافِرُ بِمَوْتِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْمُسْلِمِ ، وَلَا يُقَاسُ الْكَافِرُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا حُرْمَةٌ لَهُ كَالْمُسْلِمِ .

**فصل :** وَحُكْمُ أَجْزَاءِ الْآدَمِيِّ وَأَبْعَاضِهِ حُكْمُ جُمْلَتِهِ ، سَوَاءً انْفَصَلَتْ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّهَا أَجْزَاءٌ مِنْ جُمْلَةٍ <sup>(٢)</sup> ، فَكَانَ حُكْمُهَا <sup>(٣)</sup> كَحُكْمِهَا ، كَسَائِرِ <sup>(٤)</sup> الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَةِ وَالنَّجِسَةِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهَا نَجِسَةٌ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهَا لَا حُرْمَةَ لَهَا ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا يُصَلَّى عَلَيْهَا . وَمَا ذَكَرَهُ مَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّ <sup>(٥)</sup> لَهَا حُرْمَةً ؛ فَإِنَّ كَسْرَ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ وَهُوَ حَيٌّ ، وَلِأَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهَا إِذَا وَجِدَتْ مِنَ الْمَيِّتِ ، ثُمَّ يَنْطَلُّ بِشَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهُوَ طَاهِرٌ .

يَنْجُسُ الْكَافِرُ بِمَوْتِهِ ، عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ فِي الْمُسْلِمِ ، وَلَا يَطْهَرُ بِالْغُسْلِ أَبَدًا ، كَالشَّاةِ . وَخَصَّ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي شَرْحِ « الْعُمْدَةِ » الْخِلَافَ بِالْمُسْلِمِ . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ فِي الْكَافِرِ . وَعَنْهُ ، يَنْجُسُ طَرَفُ الْآدَمِيِّ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا . صَحَّحَهُمَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَأَبْطَلَ قِيَاسَ الْجُمْلَةِ عَلَى الطَّرْفِ فِي النَّجَاسَةِ بِالشَّهِيدِ ، فَإِنَّهُ يَنْجُسُ طَرَفُهُ بِقَطْعِهِ ، وَلَوْ قُتِلَ كَانَ طَاهِرًا ؛ لِأَنَّ لِلْجُمْلَةِ مِنَ الْحُرْمَةِ مَا لَيْسَ لِلطَّرْفِ ، بِدَلِيلِ الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ . وَرَدَّهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ،

(١) انظر : المغنى ١/ ٦٣ .

(٢) في الأصل : « جملته » .

(٣) في الأصل : « كحكم » .

(٤) في م : « فإن » .

**فصل :** وما لا تُفَسَّ له سَائِلَةٌ ، لا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ، والمُرْأُذُ بالنَّفْسِ الدَّمُ ، فَإِنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الدَّمَ نَفْسًا ، قال الشاعر <sup>(١)</sup> :

نُبْتُ أَنْ يَنْبِي سَحِيمٍ أَدْخَلُوا أَيْبَاءَهُمْ تَامُورَ نَفْسِ الْمُنْذِرِ

أى دَمِهِ <sup>(٢)</sup> . وَمِنْهُ قِيلَ لِلْمَرَأَةِ : نَفْسَاءٌ ؛ لَسَيْلَانِ دَمِهَا عِنْدَ الْوِلَادَةِ ، وَيُقَالُ : نَفْسَتِ <sup>(٣)</sup> الْمَرَأَةُ . إِذَا حَاضَتْ . فَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ مِنْ حَيَوَانِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، مِنَ الْعَلَقِ ، وَالذِّيدَانِ ، وَالسَّرَطَانِ ، وَنَحْوِهَا ، لَا

وغيره . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ، لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَغَيَّرَهُ ، لَمْ يَنْجُسِ الْمَاءُ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » خِلَافًا « لِلْمُسْتَوْعِبِ » . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ تَمِيمٍ . قُلْتُ : فَبُعَاثِي بِهَا عَلَى قَوْلِ صَاحِبِ « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : قَالَ أَصْحَابُنَا : رِوَايَةُ التَّنَجِيسِ ، حَيْثُ اعْتَبِرَ كَثْرَةُ الْمَاءِ الْخَارِجِ ، يُخْرَجُ مِنْهُ ، لَا لِنَجَاسَةٍ فِي نَفْسِهِ . قَالَ : وَلَا يَصِحُّ ، كَمَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْحَيَوَانِ . وَيَأْتِي إِذَا سَقَطَتْ سِنُهُ فَأَعَادَهَا بِحَرَارَتِهَا .

تَنْبِيهِ : مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ . قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ . قُلْتُ : وَعَلَى قِيَاسِهِ سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ .

قَوْلُهُ : وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ . يَعْنِي لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ إِذَا لَمْ يَتَوَلَّدَ مِنَ النَّجَاسَةِ .

(١) هُوَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ٤٧ .

(٢) التَّامُورُ : دَمُ الْقَلْبِ ، وَهَمَّ بَعْضُهُمْ بِهِ كُلَّ دَمٍ . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : أَيْ مَهْجَةُ نَفْسِهِ ، وَكَانُوا قُلُوبَهُ .

اللِّسَانُ ( ت م ر ) .

(٣) مِنْ بَابِ تَعَبٍ . وَنُقِلَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ « نُفِست » بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ فِي الْكُتُبِ . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ .



يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ، وَلَا يُنَجِّسُ الْمَاءَ إِذَا مَاتَ فِيهِ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ أَحَدِ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ، فَإِنَّ عِنْدَهُ فِي تَنْجِيسِ الْمَاءِ إِذَا مَاتَ فِيهِ قَوْلَيْنِ . فَأَمَّا الْحَيَوَانُ فِي نَفْسِهِ ، فَهُوَ عِنْدَهُ نَجِسٌ ، قَوْلًا [ ٩٩/١ ] وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَا يُؤْكَلُ . لَا لِحَرَمَتِهِ ، فَتَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ، كَالْبَعْلِ وَالْحِمَارِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ ، فَلْيَمْقُلْهُ ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . وَفِي لَفْظٍ : « فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ » <sup>(١)</sup> . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : مَقْلُهُ لَيْسَ بِقَتْلِهِ <sup>(٢)</sup> . قُلْنَا : اللَّفْظُ عَامٌّ فِي كُلِّ شَرَابٍ بَارِدٍ ، أَوْ حَارٍّ ، أَوْ ذَهْنٍ ، مِمَّا يَمُوتُ بَعْمُسِهِ فِيهِ ، فَلَوْ كَانَ يُنَجِّسُ الشَّرَابَ كَانَ أَمْرًا بِإِفْسَادِهِ ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِسَلْمَانَ : « يَا سَلْمَانُ ،

وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعِنَهُ ، يَنْجُسُ . وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . إِنْ لَمْ يَكُنْ يُؤْكَلُ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ أَيْضًا ، لَا يُكْرَهُ مَا مَاتَ فِيهِ . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » اِخْتِمَالًا بِالكَرَاهَةِ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، لَا يُنَجِّسُ مَا مَاتَ فِيهِ ،

(١) بِلَفْظٍ « فَلْيَمْقُلْهُ » أَوْ « فَاْمَقْلُوهُ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الذُّبَابِ يَقَعُ فِي الطَّعَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٢٨/٢ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ يَقَعُ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ١١٥٩/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الذُّبَابِ يَقَعُ فِي الْإِنَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَقِ وَالْعِتْرَةِ . الْمِجْبِيِّ ١٥٨/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤/٣ ، ٦٧ .

وَبِلَفْظٍ : « فَلْيَغْمِسْهُ » أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ .. إلخ ، مِنْ كِتَابِ بَدَأِ الْخَلْقِ ، وَفِي : بَابِ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٨/٤ ، ١٨١/٧ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ يَقَعُ الذُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ١١٥٩/٢ . وَالدَّرِمِيُّ ، فِي : بَابِ الذُّبَابِ يَقَعُ فِي الطَّعَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ الدَّرِمِيُّ ٩٩/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي الْمُسْنَدِ ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦٣ ، ٣٤٠ ، ٣٥٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٨ ، ٤٤٣ .

(٢) ق م : « يَقْتُلُهُ » .

أَيَّمَا طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ مَاتَتْ فِيهِ دَابَّةٌ ، لَيْسَ لَهَا نَفْسٌ سَائِلَةٌ ، فَهُوَ الْحَلَالُ ؛ أَكْلُهُ ، وَشُرْبُهُ ، وَوَضُوْعُهُ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا صَرِيحٌ . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(٢)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : يَرْوِيهِ بَقِيَّةٌ <sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ يُدَلِّسُ ، فَإِذَا رَوَى عَنْ الثَّقَاتِ جَوَدٌ . وَلَأَنَّهُ لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ، أَشْبَهَ دُودَ الْحَلِّ إِذَا مَاتَ فِيهِ ، فَإِنَّهُمْ سَلَّمُوا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَجِّسُ إِلَّا أَنْ يُؤْخَذَ وَيُطْرَحَ فِيهِ ، أَوْ يَشْتَقَّ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ مَا ذَكَّرْنَا ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يُنَجِّسُ الْمَاءَ ، لَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ نَجِسًا ، وَإِلَّا لَنَجَّسَ الْمَاءَ كَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ .

**فصل :** فَأَمَّا إِنْ كَانَ مُتَوَلِّدًا مِنَ النَّجَاسَاتِ كَدُودِ الْحُشِّ <sup>(٤)</sup> ، وَصَرَاصِرِهِ ، فَهُوَ نَجِسٌ حَيًّا وَمَيِّتًا . <sup>(٥)</sup> إِلَّا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ النَّجَاسَةَ تَطْهَرُ بِالِاسْتِحَالَةِ <sup>(٦)</sup> ؛ لَأَنَّهُ مُتَوَلِّدٌ مِنَ النَّجَاسَةِ ، فَكَانَ نَجِسًا ، كَالْمُتَوَلِّدِ مِنَ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ . قَالَ الْمُرُودِيُّ : قَالَ أَحْمَدُ : صَرَاصِيرُ الْكَيْنِيفِ وَالْبَالُوْعَةِ إِذَا وَقَعَ فِي الْإِنَاءِ صُبٌّ ، وَصَرَاصِيرُ الْبَيْرِ لَيْسَ هِيَ بِقَذَرَةٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَأْكُلُ الْعَذَرَةَ .

الإِنصَافُ عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : لَا يُنَجِّسُ إِنْ شَقَّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، وَإِلَّا لَنَجَّسَ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ إِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ

٢٥٣/١ . وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ كُلِّ طَعَامٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٣٧/١ .

(٢) بَعْدَهُ بِالْأَصْلِ : « التِّرْمِذِيُّ » . وَلَمْ نَجِدْهُ فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ . وَانْظُرْ : نَسَبُ الرَّايَةِ ١١٥/١ .

(٣) أَيْ : ابْنُ الْوَلِيدِ بْنِ صَالِدٍ . انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي : مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ ٣٣١/١ .

(٤) أَصْلُ الْحُشِّ : الْبِسْتَانُ ، الْفَتْحُ أَكْثَرُ مِنَ الضَّمِّ ، وَبَيْتُ الْحُشِّ بَجَازٍ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ فِي الْبِسَاتَيْنِ ، فَلَمَّا اتَّخَذُوا الْكَتْفَ وَجَعَلُوهَا خَلْفًا عَنْهَا أَطْلَقُوا عَلَيْهَا ذَلِكَ الْأَسْمَ . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .

**فصل :** وما له نفس سائلة من الحيوان غير الآدمي ، يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُما ، «ما مَيْتُهُ» طَاهِرَةٌ ، وهو السَّمَكُ وسائرُ حيوانِ البحرِ الذي لا يَعِيشُ إِلَّا في الماءِ ، فهو طاهرٌ حَيًّا وَمَيِّتًا ؛ لِأَنَّهُ لو كان نَجِسًا لم يَسُحْ أَكْلُهُ . الْقِسْمُ الثاني ، مالا ثَبَاحُ مَيْتُهُ غيرِ الآدمي ؛ كَحَيَوَانِ الْبَرِّ الْمَأْكُولِ ، وَغَيْرِهِ ، وحيوانِ البحرِ الذي يَعِيشُ في الْبَرِّ ، كالضُّفْدَعِ ، وَالْحَيَّةِ ، وَالتَّمْسَاحِ ، وَنَحْوِهِ ، فَكُلُّ ذَلِكَ يَنْجَسُ بِالْمَوْتِ ، وَيَنْجَسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ إِذَا مَاتَ فِيهِ ، وَالكَثِيرُ إِذَا غَيَّرَهُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، فِي الضُّفْدَعِ : لَا تُقْسِدُ الْمَاءَ إِذَا مَاتَتْ فِيهِ ؛ لِأَنَّهَا تَعِيشُ فِي الْمَاءِ ، أَشْبَهَتْ السَّمَكَ . وَلَنَا ، أَنَّهَا تُنَجِّسُ غَيْرَ الْمَاءِ ، فَتَنَجَّسَ الْمَاءُ ، كَحَيَوَانِ الْبَرِّ ، وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ لَا ثَبَاحَ [ ٩٩/١ ط ] مَيْتُهُ <sup>(١)</sup> ، أَشْبَهَ طَيْرَ الْمَاءِ ، وَبِهَذَا فَارَقَ السَّمَكُ .

تَمِيمٌ . وَقَالَ : جَعَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الذُّبَابَ وَالْبَقَّ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . وَعَلَى الْإِنْصَافِ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يَنْجَسُ مَا مَاتَ فِيهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ الزُّرْكَشِيُّ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الْفُرُوعُ » . وَقِيلَ : لَا يُنَجِّسُهُ . قُلْتُ : فَيُعَاثَى بِهَا . وَقِيلَ : لَا يُنَجِّسُهُ ، إِنْ شَقَّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، وَإِلَّا نَجَسَ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَعَنْهُ ، يَنْجَسُ إِنْ لَمْ يُؤْكَلْ ؛ فَيَنْجَسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ فِي الْأَصَحِّ ، إِنْ أُمَكِّنَ التَّحَرُّزُ مِنْهُ غَالِبًا .

تَنْبِيهِ : قَوْلُهُ : كَالذُّبَابِ وَنَحْوِهِ . فَتَنَحُّو الذُّبَابَ ؛ الْبَقُّ ، وَالْخَنَافِسُ ، وَالْعَقَارِبُ ، وَالزَّنَائِيرُ ، وَالسَّرَطَانُ ، وَالْقُمَّلُ ، وَالْبَرَاغِيثُ ، وَالتَّحُلُّ ، وَالتَّمَلُّ ، وَالدُّوْدُ ، وَالصَّرَاصِيرُ ، وَالجُعَلُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْوَرَعَ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « مَا مَيِّتَةٌ » . وَفِي م : « مَيِّتَةٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مَيِّتَةٌ » .

**فصل :** وفي الِوَرْغِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ، أَشْبَهَ الْعَقْرَبَ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ نَجَسٌ ؛ لِأَنَّهُ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ يَقُولُ : إِنْ مَاتَتِ الْوَرْغَةُ أَوْ الْفَأْرَةُ فِي الْحُبِّ (١) يُصَبُّ مَا فِيهِ ، وَإِنْ مَاتَتْ فِي بَيْتٍ فَانْتَرَحَهَا (٢) حَتَّى تَغْلِبَكَ .

**فصل :** (٣) وَإِذَا مَاتَ الْحَيَوَانُ فِي مَاءٍ لَا نَعْلَمُ ، هَلْ يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ أَمْ لَا ؟ فَالْمَاءُ طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ طَهَارَتُهُ ، وَالنَّجَاسَةُ مَشْكُوكٌ فِيهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ شَرِبَ مِنْهُ حَيَوَانٌ يُشَكُّ فِي نَجَاسَةِ سُورِهِ وَطَهَارَتِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

الإِنصَافُ لَهَا نَفْسٌ سَائِلَةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ . كَالْحَيَّةِ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَقِيلَ : لَيْسَ لَهَا نَفْسٌ سَائِلَةٌ . وَأُطْلِقَهُمَا « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الْمُذْهَبُ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحُ » ، وَ « ابْنُ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَفِي تَنْجِيسِ الْوَرْغِ وَدُودِ الْقَرْ وَبَزَرِهِ وَجْهَانِ .

**فائدة :** إِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ الْيَسِيرِ حَيَوَانٌ لَا يُعْلَمُ ؛ هَلْ يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ أَمْ لَا ؟ لَمْ يَنْجُسِ الْمَاءُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : لَمْ يَنْجُسْ فِي أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ . وَصَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » : وَهُوَ الْمَرْجُوعُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ . وَقِيلَ : يَنْجُسُ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَكَذَا الْحَكْمُ لَوْ وَجَدَ فِيهِ رَوْثَةٌ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » ، وَغَيْرِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْجَبِّ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « فَانْتَرَحَهَا » .

(٣ - ٣) فِي م : « إِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ مَا لَا يَعْلَمُ » .

وَيَبُولُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَرَوْتُهُ ، وَمِنْهُ طَاهِرٌ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ نَجِسٌ . <sup>المفنع</sup>

٢٠٧ - مسألة : ( وَيَبُولُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَرَوْتُهُ ، وَمِنْهُ طَاهِرٌ . <sup>الشرح الكبير</sup>  
وعنه ، أَنَّهُ نَجِسٌ ) اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَرَوْتُهُ ، فُرِئَ  
عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ طَاهِرٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ،  
وَالنَّخَعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ . وَرَخَّصَ فِي أَبْوَالِ الْغَنَمِ الزُّهْرِيُّ ، وَيَحْيَى  
الْأَنْصَارِيُّ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ  
عَلَى إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، إِلَّا الشَّافِعِيَّ ، فَإِنَّهُ اشْتَرَطَ أَنْ تَكُونَ  
سَلِيمَةً مِنْ أَبْعَارِهَا وَأَبْوَالِهَا . وَرَخَّصَ فِي ذَرْقٍ <sup>(١)</sup> الطَّائِرِ الْحَكْمَ ،  
وَحَمَّادٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ ذَلِكَ نَجِسٌ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ،

وَأُطْلِقَ هَا فِي « الْفُرُوعِ » [ ٦٣/١ ط ] ، فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ .  
قَوْلُهُ : وَيَبُولُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَرَوْتُهُ وَمِنْهُ ، طَاهِرٌ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ ،  
وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَنْجُسُ . وَأُطْلِقَ هَا فِي الرُّوثِ وَالبَوْلِ ، فِي  
« الْهَدَايَةِ » .

**فائدة :** قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » : وَيَجُوزُ التَّدَاوِيُّ بَبَوْلِ الْإِبِلِ ؛  
لِلْأَثَرِ ، وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ نَجِسٌ . وَقَالَ فِي « الْأَدَابِ » : يَجُوزُ شَرْبُ أَبْوَالِ الْإِبِلِ  
لِلضَّرُورَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، وَالْمِمْوُنِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ . وَأَمَّا  
شَرْبُهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ؛ فَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : أَمَّا مِنْ عِلَّةٍ فَتَعَمُّ ، وَأَمَّا رَجُلٌ  
صَحِيحٌ ، فَلَا يُعْجِبُنِي . قَالَ الْقَاضِي ، فِي كِتَابِ « الطَّبِّ » : يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدٍ  
وَجْهَيْنِ ؛ إِمَّا عَلَى طَرِيقِ الْكَرَاهَةِ ، أَوْ عَلَى رِوَايَةِ نَجَاسَتِهِ ، وَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ طَهَارَتِهِ ،  
فَيَجُوزُ شَرْبُهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، كَسَائِرِ الْأَشْرِيَةِ . انْتَهَى . وَقَطَعَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا

(١) الذرق من الطائر ، كالنغوط من الإنسان .

وَأَيُّ ثَوْرٍ . وَنَحْوُهُ عَنِ الْحَسَنِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « تَنْزَهُوا مِنْ الْبَوْلِ »<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّهُ رَجِيْعٌ ، فَأَشْبَهَ رَجِيْعَ الْآدَمِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْعَرَبِيْنَ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِ الْإِبِلِ<sup>(٢)</sup> . وَالتَّجَسُّبُ لَا يُبَاحُ شَرِبُهُ ، وَلَوْ

بِالتَّحْرِيمِ مُطْلَقًا لِغَيْرِ التَّدَاوِي . قَالَ فِي « الْأَدَابِ » : وَهُوَ أَشْهُرُ . وَيَأْتِي هَذَا وَغَيْرُهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ مُسْتَوْفَى مُحَرَّرًا .

تَنْبِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ بَوْلَ السَّمَكِ وَنَحْوِهِ ، مِمَّا لَا يَنْجَسُ بِمَوْتِهِ ، وَهُوَ صَحِيْحٌ ، لَكِنْ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ لَمْ يَخْلِكْ فِي طَهَارَتِهِ خِلَافًا . وَذَكَرَ فِي « الرُّعَايَةِ » احْتِمَالًا بِنَجَاسَتِهِ . وَفِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ رِوَايَةٌ بِنَجَاسَتِهِ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ كَلَامِهِ ، أَنَّ بَوْلَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَرَوْثُهُ ، إِذَا كَانَ طَاهِرًا ، نَجِسٌ . وَهُوَ صَحِيْحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ ، أَنَّ مَنِيَّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، إِنْ كَانَ طَاهِرًا ، نَجِسٌ . وَهُوَ صَحِيْحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي

- (١) أخرجه الدارقطني ، في : باب نجاسة البول ... ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١٢٧/١ .  
 (٢) أخرجه البخاري ، في : باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لبناء السيل ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قصة عكل وعربنة ، من كتاب المغازي ، وفي : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ، في تفسير سورة المائدة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب الدواء بأبوال الإبل ، وباب من خرج من أرض لا تملكه ، من كتاب الطب ، وفي أول كتاب الحارثيين ، وفي : باب القسامة ، من كتاب الدييات . صحيح البخاري ١/٦٧ ، ٦٨ ، ١٦٠/٢ ، ١٦٤/٥ ، ٧٥/٤ ، ٦٥/٦ ، ١٦٠/٧ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٠١/٨ ، ٢٠٢/٩ ، ١٢/٩ . ومسلم ، في : باب حكم الحارثيين والمرتين ، من كتاب القسامة . صحيح مسلم ٣/١٢٩٦ ، ١٢٩٧ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في الحاربة ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢/٤٤٣ ، ٤٤٤ ، والترمذي ، في : باب ما جاء في شرب أبوال الإبل ، من أبواب الأطعمة ، وفي الباب نفسه ، من أبواب الطب . عارضة الأخوذى ٣٥/٨ ، ١٩٧ . والنسائي ، في : باب بول ما يؤكل لحمه ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب تأويل قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ، وباب ذكر اختلاف الناقلين لخير حميد ، وباب ذكر اختلاف طلحة بن مصرف ... إلخ ، من كتاب تحريم الدم . المجتبى ١/١٢٩ - ١٣١ ، ٨٦/٧ - ٩٢ . وابن ماجه ، في : باب من حارب وسعى في الأرض فسادا ، من كتاب الحدود ، وفي : باب أبوال الإبل ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢/٨٦١ ، ١١٥٨ . والإمام أحمد ، في : المستند ٣/١٠٧ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢٣٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ .

أُبَيِّحُ لِلضَّرُورَةِ لَأَمَرِهِمْ بِغَسْلِ أَثَرِهِ إِذَا أَرَادُوا الصَّلَاةَ . وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، وَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَصَلَّى أَبُو مُوسَى فِي مَوْضِعٍ فِيهِ أَبْعَارُ الْغَنَمِ ، فَقِيلَ لَهُ : لَوْ تَقَدَّمْتَ إِلَى هُنَا ؟ فَقَالَ : هَذَا وَذَلِكَ وَاحِدٌ . وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ مَا يُصَلُّونَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَوْطِيقَةِ وَالْمُصَلِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْأَرْضِ . وَمَرَابِضُ الْغَنَمِ لَا تَحُلُو مِنْ أَبْعَارِهَا وَأَبْوَالِهَا ، فَدَلَّ عَلَى أَنََّّهُمْ كَانُوا يُبَاشِرُونَهَا فِي صَلَاتِهِمْ ، وَلَئِنَّهُ لَوْ كَانَ نَجَسًا لَتَنَجَّسَتِ الْحُبُوبُ الَّتِي تَدُوسُهَا الْبَقَرُ ، فَإِنَّهَا لَا تَسْلَمُ مِنْ أَبْوَالِهَا ، فَيَتَنَجَّسُ بَعْضُهَا ، فَيَحْتَطُّ النَّجَسُ بِالطَّاهِرِ ، فَيَصِيرُ حُكْمُ الْجَمِيعِ حُكْمَ النَّجَسِ . وَحُكْمُ قَيْتِهِ وَمَنِيهِ حُكْمُ بَوْلِهِ ؛ لَئِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ .

« الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « ابْنُ عُيَيْنَانَ » . وَقِيلَ : طَاهِرٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَمَحَلُّ هَذَا فِي غَيْرِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ، قَبُولُهُ وَرَوُّهُ طَاهِرٌ فِي قَوْلِنَا . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : وَجْهًا وَاحِدًا . ذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَقَالَ : وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ نَجَاسَتُهُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَأْكُولًا .

(١) المتفق عليه هو حكاية فعله ﷺ .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ ، وَفِي : بَابِ هَلْ تَنِيَشُ قُبُورَ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ وَتَتَخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ ، وَبَابِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٨/١ ، ١١٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ ابْتِنَاءِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ . كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٠٧/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانَ الْإِبِلِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٦/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ نِيَشِ الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ أَرْضِهَا مَسْجِدًا ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . الْمَجْتَبَى ٣٢/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٢٣/٣ ، ١٣١ ، ١٩٤ ، ٢١٢ ، ٢٤٤ .

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ فِيهَا ، فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٢/٤ .

**فصل :** في الخارج من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ، وهو أربعة [ ١٠٠/١ ] أقسام ؛ أحدها ، الآدمي ، فالخارج منه ثلاثة أنواع ؛ أحدها ، ريقه وعرقه ودمعه ومخاطه ونخامته ، فهو طاهر ؛ لأنه جاء عن النبي ﷺ في يوم الحديبية ، أنه ما تنحّم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم ، فذلك بها وجهه . رواه البخاري<sup>(١)</sup> . وفي حديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في قبلة المسجد ، فاقبل على الناس ، فقال : « مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ ، فَيَتَنَحَّعُ أَمَامَهُ ، أَيُحِبُّ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَحَّعَ فِي وَجْهِهِ ؟ فَإِذَا تَنَحَّعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَحَّعْ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْلْ هَكَذَا » . ووصف القاسم ؛ فتقل في ثوبه ، ثم مسح بعضه ببعض . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> . ولو كانت نجسة لما أمر بمسحها في ثوبه وهو في الصلاة ، ولا تحت قدميه . وسواء في ذلك البلغم الخارج من الرأس والصدر . ذكره القاضي . وهو مذهب أبي حنيفة . وقال أبو الخطاب : البلغم نجس ؛ لأنه استحالة في المعدة ، أشبه القيء . ولنا ، عموم الخبرين ، ولأنه أحد نوعي النخامة ، أشبه الآخر ، ولأنه لو كان نجسا ، لنجس الفم ونقص الوضوء ، ولم ينقل عن الصحابة ،

(١) في : باب الزقاق والمخاط ونحوه ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ، من كتاب الشروط . صحيح البخاري ٦٩/١ ، ٧٠ ، ٢٥٤/٣ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٩/٤ ، ٣٣٠ .  
(٢) في : باب النبي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨٩/١ ، ٣٩٠ . كما أخرجه البخاري ، في : باب لا يصدق عن يمينه في الصلاة ، وباب كفارة الزقاق في المسجد ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١١٢/١ ، ١١٣ . وأبو داود ، في : باب في كراهية الزقاق في المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١١/١ ، ١١٢ . وابن ماجه ، في : باب المصلي يتنخم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٢٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٠/٢ ، ٤١٥ .



رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فِيمَا عَلَّمْنَا ، شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، مَعَ عُمُومِ الْبَلْوَى بِهِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ طَعَامٌ اسْتَحَالَ فِي الْمَعِدَةِ . مَمْنُوعٌ ، لِأَنَّمَا هُوَ مُنْعَقِدٌ مِنَ الْأَبْخَرَةِ ، فَهُوَ كَالْمُخَاطِ . وَلِأَنَّهُ يَشْقُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ الْمُخَاطِ . النَّوْعُ الثَّانِي ، قَبْلُوه وَدَمُهُ ، وَ<sup>(١)</sup> مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ مِنَ الْقَيْحِ وَالصِّدِيدِ ، فَهُوَ نَجِسٌ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا حُكْمَهُ فِيمَا مَضَى . النَّوْعُ الثَّالِثُ ، الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ؛ مِنَ الْبَوْلِ ، وَالْغَائِطِ ، وَالْمَذْيِ ، وَالْوَذْيِ ، وَالْدَّمِ ، وَغَيْرِهِ ، فَلَا نَعْلَمُ فِي نَجَاسَتِهِ خِلَافًا ، إِلَّا مَا ذَكَّرْنَا فِي الْمَذْيِ<sup>(٢)</sup> ، وَسَيَأْتِي حُكْمُ الْمَنِيِّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

**فصل : الْقِسْمُ الثَّانِي ، الْبَغْلُ وَالْحِمَارُ ، وَسِبَاعُ الْبَهَائِمِ ، وَالطَّيْرِ ؛** فَإِنْ قُلْنَا بَطْهَارَتِهَا ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَدْمَى ، عَلَى مَا بَيَّنَّا ، إِلَّا فِي مَنِيِّهَا ، فَإِنْ حُكْمُهُ حُكْمُ بَوْلِهَا . وَإِنْ قُلْنَا بِنَجَاسَتِهَا ، فَجَمِيعُ أَجْزَائِهَا وَفَضْلَاتِهَا نَجِسَةٌ ، إِلَّا السَّنُورُ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ حُكْمِهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، الْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَهُوَ نَجِسٌ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ وَفَضْلَاتِهِ ، وَمَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ . الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً ، فَهُوَ طَاهِرٌ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ وَفَضْلَاتِهِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَلِّدًا مِنَ النَّجَاسَةِ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَاهُ .

(١) سقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٢) فِي م : « الْمَنِي وَالْمَذْي » . وَتَقْدَمُ كَلَامُهُ فِي الْمَذْيِ فِي صَفْحَةِ ١٠ ، ١١ ، ٣٢٦ .

المنع وَمَنِىُّ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ نَجِسٌ . وَيُجْزَى فَرْكُ يَابِسِهِ .

الشرح الكبير

٢٠٨ - مسألة [١٠٠/١] : ( وَمَنِىُّ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ . وعنه ، أَنَّهُ نَجِسٌ ، وَيُجْزَى فَرْكُ يَابِسِهِ ) اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الْمَنِىِّ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ طَاهِرٌ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّهُ كَالْدَمِ نَجِسٌ ، يُغْفَى عَنْ تَسِيرِهِ . وَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّهُ كَالْبَوْلِ ، وَيُجْزَى فَرْكُ يَابِسِهِ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى الْمَشْهُورَةُ فِي الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَابْنِ عُمرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَنَحْوَهُ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : هُوَ نَجِسٌ ، وَيُجْزَى فَرْكُ يَابِسِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : غَسْلُ الْاِخْتِلَامِ أَمْرٌ وَاجِبٌ . وَهُوَ مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِىَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَهُوَ

الإنصاف

قوله : وَمَنِىُّ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَرُوهُ . سِوَاءَ كَانَ مِنَ الْاِخْتِلَامِ أَوْ جَمَاعٍ ، مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ، لَا يَجِبُ فِيهِ فَرْكٌ وَلَا غَسْلٌ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : يَجِبُ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، أَعَادَ مَا صَلَّى فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ نَجِسٌ ، يُجْزَى فَرْكُ يَابِسِهِ ، وَمَسْحُ رَطْبِهِ . وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ نَجِسٌ ، يُجْزَى فَرْكُ يَابِسِهِ مِنْ الرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ . قَدْ مَهَا

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب غسل المنى وفركه وغسل ما يصيب من المرأة ، وباب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ٦٧/١ . ومسلم ، فى : باب حكم المنى ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٣٩/١ . وأبو داود ، فى : باب المنى يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٨٩/١ . والترمذى ، فى : باب غسل المنى من الثوب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٨٠/١ . وابن ماجه ، فى : باب المنى يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٧٨/١ . وانظر : مسند الإمام أحمد ٤٧/٦ ، ١٤٢ ، ١٦٢ .

حديث صحيح . ولأنه خارجٌ مُعتادٌ من السَّيْلِ ، أشبهَ البَوْلَ . ولنا ، ما رَوَتْ عائشةُ ، قالت : كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا ، فَيُصَلِّي فِيهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وقال ابنُ عباسٍ : امْسَحْهُ عَنْكَ بِإِذْخَرَةٍ أَوْ خِرْقَةٍ ، وَلَا تَغْسِلْهُ ، إِنَّمَا هُوَ كَالْبُرَاقِ . رَوَاهُ<sup>(٢)</sup> الدَّارَقُطْنِيُّ مَرْفُوعًا<sup>(٣)</sup> ، «رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِمَعْنَاهُ» . ولأنه لَا يَجِبُ غَسْلُهُ إِذَا جَفَّ ، فَأَشْبَهَ الْمُخَاطَ ، وَلأنه بَدَأَ خَلَقَ آدَمِيَّ ، أَشْبَهَ الطِّينَ . وبهذا فَارَقَ البَوْلَ .

**فصل :** وَإِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ الْمَنِيَّ ، فَرَكِ الثَّوْبَ كُلَّهُ ، إِنْ قُلْنَا بِتَجَاسِيهِ . وَإِنْ قُلْنَا بِطَهَارَتِهِ ، اسْتَحْبَبَّ فَرَكُهُ ، وَإِنْ صَلَّى مِنْ غَيْرِ فَرَكِ أَجْزَأَهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَمَنْ قَالَ بِالطَّهَارَةِ . وقال ابنُ عباسٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَطَاءٌ : يَنْضَحُ الثَّوْبَ كُلَّهُ . وقال ابنُ عَمَرَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَالْحَسَنُ : يَغْسِلُهُ كُلَّهُ . وَلنا ، أَنَّ فَرَكَهُ يُجْزِئُ إِذَا عَلِمَ مَكَانَهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا خَفِيَ ، وَأَمَّا النَّضْحُ فَلَا يُفِيدُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَهِّرُهُ إِذَا عَلِمَ مَكَانَهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا خَفِيَ . قال أحمد : إِنَّمَا يُفْرَكُ مَنِيُّ الرَّجُلِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ الَّذِي لِلرَّجُلِ نَحِيشٌ ، وَالَّذِي لِلْمَرْأَةِ

فِي الْفَرْكِ ، فِي «الْحَاوِي» . وعنه ، أَنَّهُ كَالْبَوْلِ ، فَلَا يُجْزِئُ فَرَكُ يَابِسِهِ . وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَنِيِّ الْحَصِيِّ ؛ لِاخْتِلَاطِهِ بِمَجْرَى بَوْلِهِ . وَقِيلَ : مَنِيُّ الْجَمَاعِ نَجِسٌ ، دُونَ مَنِيِّ الْإِخْلَامِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَقِيلَ : مَنِيُّ الْمَرْأَةِ نَجِسٌ ، دُونَ مَنِيِّ

(١) ليس عند البخارى . وأخرجه مسلم ، وأبو داود ، والترمذى فى المواضع السابقة . وابن ماجه ، فى : باب فى فرك المنى من الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٧٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/١٢٥ ، ١٣٢ ، ٢١٣ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ . وانظر تلخيص الحبير ١/٣٢ . وإرواء الغليل ١/١٩٦ .

(٢) فى م : «ورواه» .

(٣) فى : باب ماورد فى طهارة المنى وحكمه وطبا وباسا ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطنى ١/١٢٤ .

(٤ - ٤) سقط من : «م» وهو فى المسند ٦/٢٤٣ .

المفنع وفي رُطوبية فرج المرأة روايتان .

الشرح الكبير

رَقِيقُ . والمعنى في هذا أَنَّ الْفَرْكَ يُرَادُّ لِلتَّخْفِيفِ ، وَالرَّقِيقُ لَا يَبْقَى لَهُ جِسْمٌ بَعْدَ جَفَافِهِ ، فَلَا يُفِيدُ<sup>(١)</sup> فِيهِ الْفَرْكُ . فعلى هذا ، إِن قُلْنَا بَنَجَاسَتِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ غَسْلِهِ رَطْبًا كَانَ أَوْ يَابِسًا ، كَالْبَوْلِ . وَإِن قُلْنَا بَطْهَارَتِهِ ، اسْتَحَبَّ غَسْلُهُ ، كَمَا يُسْتَحَبُّ فَرْكُ مَنِيِّ الرَّجُلِ . فَأَمَّا الطَّهَارَةُ وَالتَّجَاسَةُ فَلَا يَفْتَرِقَانِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مَنِيٌّ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ بَدَأَ خَلْقَ آدَمِيٍّ .

**فصل :** وَمَنْ أَمْنَى وَعَلَى فَرْجِهِ نَجَاسَةٌ ، [ ١٠١/١ د ] نَجَسَ مِنْهُ ؛ لِإِصَابَتِهِ النَّجَاسَةَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي الْمَنِيِّ مِنَ الْجَمَاعِ أَنَّهُ نَجَسٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْمَذْيِ . وَهَذَا فَاسِدٌ ، فَإِنَّ مَنِيَّ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ مِنَ جَمَاعٍ ؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَحْتَلِمُونَ . وَهُوَ الَّذِي وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ بِفَرْكِهِ ، وَالتَّهَارَةُ لغيرِهِ فَرَّغَ عَلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٠٩ - مسألة : ( وفي رُطوبية فرج المرأة روايتان ) إحداهما ، نَجَاسَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ بَلَّلَ فِي الْفَرْجِ لَا يُخْلَقُ مِنْهُ الْوَلَدُ ، أَشَبَّهُ الْمَذْيِ . وَالثَّانِيَةُ ،

الإنصاف

الرَّجُلِ . حَكَاهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : مَنِيُّ الْمُسْتَحْجِرِ نَجَسٌ دُونَ غَيْرِهِ .  
**فائدة :** الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْوَدْيَ نَجَسٌ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ كَالْمَذْيِ . جَزَمَ بِهِ نَازِلُ « الْهَدَايَةِ » . وَتَقَدَّمَ حُكْمُ الْمَذْيِ قَرِيبًا ، وَحُكْمُ الْمَغْفُوِّ عَنْهُ ، وَعَنِ الْوَدْيِ .  
قوله : وفي رُطوبية فرج المرأة روايتان . أَطْلَقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ؛ ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْأَسْتِنْجَاءِ ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَقْبَلُ » .

طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّ طَاهِرٌ ؛ لِمَا بَيَّنَّا ، وَإِذَا كَانَ مِنَ جِمَاعٍ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُصِيبَ رُطُوبَةُ الْفَرْجِ ، وَلَأَنَّا لَوْ حَكَمْنَا بِنَجَاسَتِهِ لَحَكَمْنَا بِنَجَاسَةِ مَنِيِّهَا ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَجَّسُ بِرُطُوبَةِ فَرْجِهَا ؛ لَخُرُوجِهِ مِنْهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَا أَصَابَ مِنْهُ فِي خِلَالِ الْجِمَاعِ ، فَهُوَ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْمَذْيِ . وَهَذَا مَمْنُوعٌ ؛ فَإِنَّ الشَّهْوَةَ إِذَا اشْتَدَّتْ ، خَرَجَ الْمَنِيُّ دُونَ الْمَذْيِ ، كَحَالَةِ الْإِحْتِلَامِ .

وغيرهم ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ طَاهِرٌ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا . صَحَّحَهُ فِي الْإِنْصَافِ « التَّصْحِيحُ » ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ مُنْجَى ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، فِي « شُرُوحِهِمْ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« الْمُتَنَحِّبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، هِيَ نَجِسَةٌ . اخْتَارَهَا أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَالَ الْقَاضِي : مَا أَصَابَ مِنْهُ فِي حَالِ الْجِمَاعِ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْمَذْيِ . وَرَدَّهُ الْمُصَنَّفُ وَغَيْرُهُ .

فائدة : بَلَّغُمُ الْمَعْدَةِ طَاهِرٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِقِ » ، وَ« الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَنَصَرَاهُ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ نَجِسٌ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَقِيلَ : كَالْقَيْءِ . وَأَمَّا بَلَّغُمُ الرَّأْسِ إِذَا انْعَقَدَ وَازْرَقَ ، وَبَلَّغُمُ الصَّدْرِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ طَهَارَتُهُمَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَالْأَشْهُرُ طَهَارَتُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ« الْحَاوِثَيْنِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ « الْفَاتِقِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ« الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَنَصَرَاهُ . وَقِيلَ : فِيهِمَا الرَّوَايَتَانِ

المفنع وَسِبَاغُ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ ، وَالْبَغْلُ وَالْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ نَجَسَةٌ . وَعَنْهُ ،  
[ ١١٠ ] أَنَّهَا طَاهِرَةٌ .

٢١٠ - مسألة : ( وسِبَاغُ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ ، وَالْبَغْلُ ، وَالْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ ، نَجَسَةٌ . وعنه ، أَنَّهَا طَاهِرَةٌ ) رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي سِبَاغِ الْبَهَائِمِ وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ ، مَا خَلَا الْكَلْبَ ، وَالْخَنَزِيرَ ، وَالسَّوْرَ ، وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ ، رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ سُورَهَا وَعَرَقَهَا نَجِسٌ . وَهُوَ اخْتِيارُ الْخَرَقِيِّ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنْوُبُهُ مِنَ السَّبَاعِ ؛ فَقَالَ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ ، لَمْ يَنْجُسْ » <sup>(١)</sup> . وَلَوْ كَانَتْ طَاهِرَةً لَمْ يُحَدِّدْ بِالْقُلْتَيْنِ ، وَلَئِنَّ حَيَوَانَ حَرَمَ أَكْلِهِ ، لَا لِحُرْمَتِهِ ، يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهُ غَالِبًا ، أَشْبَهَ الْكَلْبَ ، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهَا أَكْلُ الْمَيْتَاتِ

الشرح الكبير

اللتان فِي بَلْعِ الْمَعِدَةِ . قُلْتُ : ذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ فِيهِمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَقِيلَ : بَلْعُ الصَّدْرِ نَجِسٌ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَقِيلَ : بَلْعُ الصَّدْرِ إِنْ انْعَقَدَ وَازْرَقَ كَالْقَيْءِ . وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ ؛ هَلْ يَنْقُضُ خُرُوجُ الْبَلْعِ أَمْ لَا ؟

الإيضاح

قَوْلُهُ : وَسِبَاغُ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ ، وَالْبَغْلُ ، وَالْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ ، نَجَسَةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ فِي الْجَمِيعِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هِيَ الْمَشْهُورَةُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَظْهَرُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عِبْنُوسَ فِي « تَذْكِرَتِهِ » . وَقَطَعَ بِهِ الْخَرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا طَاهِرَةٌ غَيْرَ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ . وَاخْتَارَهَا الْأَجَرِيُّ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي

(١) تقدم تخريجه في ٩٥/١ .

والتنجاسات، فينبغي أن يقضى بنجاستها، كالكلاب. والرواية الثانية، أنها طاهرة. رواها عنه إسماعيل بن سعيد. يروى ذلك عن الحسن، وعطاء، والزهرى، ومالك، والشافعى، وابن المنذر؛ لما روى أبو سعيد، أن النبى ﷺ سئل عن الحياض التى بين مكة والمدينة، تردّها السباع والكلاب والحمر، وعن الطهارة بها؟ فقال: «لها ما أخذت في أفواهها، ولنا ما غبر طهور». رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup>. ومرّ عمر وعمرّو ابن العاص بحوض، فقال عمرّو: يا صاحب الحوض، تردّ على حوضك السباع؟ فقال عمرّو: يا صاحب الحوض، لا نخبرنا، فإنّا تردّ عليها وتردّ علينا. رواه مالك<sup>(٢)</sup> في «الموطأ». ولأنه حيوان يجوز بيعه، فكان طاهراً، كبهيمة الأنعام.

«شرح». وأطلقهما في «الكافى»، و«ابن تيمم»، [١/٦٤ و] «المستوعب»، وعنه طهارة البغل والحصان. اختارها المصنّف.. قلت: وهو الصحيح، والأقوى دليلاً. وعنه، فى الطير: لا يعجنى عرقه إن أكل الجيف. فدلّ أنّه كرهه؛ لأنّ كليه النجاسة فقط. ذكره الشيخ تقي الدين، ومال إليه. وعنه، سور البغل والحصان مشكوك فيه، فيتيمّم معه للحدّث بعد استعماله، وللنجس؛ فلو توضأ به ثم لبس خفاً، ثم أخذت، ثم توضأ فمسح وتيمّم، صلى به، وهو لبس على طهارة لا يصلى بها، فيعائى بها. وقال ابن عقيل: يحتمل أن يلزمه البدأة بالتيمّم، وأن يصلى بكل واحد منهما صلاة، ليوذّى فرضه بيقين؛ لأنّه إن كان نجساً، تأذى فرضه بالتيمّم، وإن كان طاهراً، كانت الثانية فرضه، ولم يضره فساد الأولى، أمّا إذا توضأ، ثم تيمّم، ثم صلى، لم يتيقن الصحة؛

(١) فى: باب الحياض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٧٣/١.

(٢) فى: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٢/١.

فصل : [ ١٠١/١ ] وفي البغل والحمار ثلاث روايات ؛ إحداهما ، أنها نجسة . تروى كراهتها عن ابن عمر . وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، والأوزاعي ، وإسحاق ؛ لما ذكرنا في السباع ، ولقول النبي ﷺ : « إنها رجس »<sup>(١)</sup> . والثانية ، أنه مشكوك فيها ؛ لأن أحمد قال في البغل والحمار : إذا لم يجد غير سورهما ، تيمم معه . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ؛ لأنه تردد بين أماره تنجيسه وأماره تطهيره . فأماره تنجيسه ، أنه محرّم ، أشبه الكلب . وأماره تطهيره ، أنه ذو حافر يجوز بيعه ، أشبه الفرس . والثالثة ، أنه طاهر ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وابن المنذر .

لاحتمال أنه صلى حاملاً للنجاسة . قال في « الحاويين » : وهذا أصح عندي . ومتى تيمم معه ، ثم خرج الوقت ، بطل تيممه دون وضوئه . قاله ابن تيمم ، وابن حَمْدَان .

تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : وسباع البهائم . مراده غير الكلب والخنزير ؛ فإنهما نجسان ، قولاً واحداً عنده ، بدليل ما ذكره أول الكتاب ، ومراده غير الهر وما دونها في الخلقة ، بدليل ما يأتي بعده . الثاني ، ظاهر كلامه دخول شعر سباع البهائم في ذلك ، وأنه نجس . وهو المذهب . قدمه في « المحرر » ، و « الرعايتين » ، وغيرهم . قال المصنف ، والشارح ، وابن رزين ، وابن تيمم ، و « مجمع البحرين » ، وابن عبيدان ، وغيرهم : كل حيوان حكم

(١) أخرجه البخاري ، في : النهي عن لحوم الحمر الإنسية فقط ، وفي : باب لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الذبائح ، وفي : باب غزوة خير ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٢٣/٧ ، ١٢٤ ، ١٦٧/٥ . وسلم ، في : باب تحريم أكل لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ١٥٤٠/٣ . والنسائي ، في : باب سور الحمار ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٤٩/١ . وابن ماجه ، في : باب لحوم الحمر الوحشية ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٦/٢ . والدارمي ، في : باب لحوم الحمر الأهلية ، من كتاب الأصاحي . سنن الدارمي ٨٧/٢ .



وهذا اختيارُ شَيْخِنَا<sup>(١)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرَكُبُهُمَا وَتَرَكَبَ فِي زَمَنِهِ ، وَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ ذَلِكَ ، وَلأنَّهُمَا لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُمَا لِمَقْتَنِيَّتِهِمَا ، فَأَشْبَهَا السُّتُورَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : « إِنَّهَا رَجَسٌ » . أَرَادَ بِهِ التَّحْرِيمَ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَامِ إِنَّهَا ﴿ رَجَسٌ ﴾<sup>(٢)</sup> . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ لَحْمَهَا الَّذِي كَانَ فِي قُدُورِهِمْ ، فَإِنَّهُ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَ مَا لَا يَبَاحُ أَكْلُهُ لَا يُطَهَّرُهُ .

**فصل :** وَفِي الْجَلَالَةِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، نَجَاسَتُهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ وَالْبَازِيهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلأنَّهَا تَنَجَّسَتْ بِالنَّجَاسَةِ ، وَالرُّبْقُ لَا يُطَهَّرُ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهَا طَاهِرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْهَرَّ وَالضَّبْعَ يَأْكُلَانِ النَّجَاسَةَ ، وَهُمَا طَاهِرَانِ ، وَحُكْمُ أَجْزَاءِ الْحَيَوَانِ ؛ مِنْ شَعْرِهِ وَرِيشِهِ وَجِلْدِهِ وَدَمْعِهِ وَعَرَقِهِ ، حُكْمُ سُورِهِ ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> مِنْ أَجْزَائِهِ ، فَأَشْبَهَ السُّورَ<sup>(٥)</sup> فِي الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

شَعْرُهُ حُكْمُهُ فِي الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ طَاهِرٌ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي الْإِنْصَافِ بَابِ الْآيَةِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي آخِرِ بَابِ الْآيَةِ .

**فائدة :** لَبِنُ الْآدَمِيِّ وَالْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ طَاهِرٌ ، بِإِزْوَاعٍ ، وَلَبِنُ الْحَيَوَانِ النَّجِسِ نَجِسٌ ، وَلَبِنُ الْحَيَوَانِ الطَّاهِرِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ ؛ قِيلَ : نَجِسٌ . وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ ، فِي

(١) انظر : المغني ٦٨/١ .

(٢) سورة المائدة ٩٠ .

(٣) في : باب النبي عن أكل الجلالة والبازيها ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٦/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة والبازيها ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأخوذى ١٨/٨ .

وابن ماجه ، في : باب النبي عن لحوم الجلالة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢ .

(٤) في م : ٥ ولأنه .

(٥) في م : ٥ السنور .

## المقنع وَسُورُ الْهَرَّةِ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ طَاهِرٌ .

الشرح الكبير

٢١١ - مسألة : ( وَسُورُ الْهَرَّةِ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ طَاهِرٌ ) سُورُ الْهَرَّةِ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ ؛ كَابْنِ عَرَسٍ<sup>(١)</sup> وَالْفَأْرَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ طَاهِرٌ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا فِي الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَجُوزُ شَرْبُهُ وَالْوُضُوءُ بِهِ ، وَلَا يُكْرَهُ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ ، فَإِنَّهُ كَرِهَ الْوُضُوءَ بِسُورِ الْهَرِّ ، فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأَهُ ، وَرُوِيَ كَرَاهَتُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : يُغَسَّلُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ .

الإنصاف

لَبْنِ حِمَارٍ . قَالَ الْقَاضِي : هُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِ فِي لَبْنِ السَّنُورِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَنَصَرَهُ الْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » . وَقِيلَ : طَاهِرٌ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَحُكْمُ يَبْضِهِ حُكْمُ لَبْنِهِ ؛ فَعَلَى الْقَوْلِ بِطَهَارَتِهِمَا لَا يُؤْكَلَانِ . صَرَّحَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ « الْحَاوِي » .

قَوْلُهُ : أَوْ سُورُ الْهَرِّ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ طَاهِرٌ . وَهُوَ بَقِيَّةُ طَعَامِ الْحَيَوَانِ وَشَرَابِهِ ، وَهُوَ مُهْمُوزٌ . يَعْنِي أَنَّهَا وَمَا دُونَهَا طَاهِرٌ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا بِلَا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : فِيمَا دُونَ الْهَرِّ مِنَ الطَّيْرِ . وَقِيلَ : وَغَيْرِهِ وَجَهَانٍ ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي الطَّيْرِ ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : الرَّجْعُ بِنَجَاسَتِهِ ضَعِيفٌ . قَالَ الْآمِدِيُّ : سُورُ مَا دُونَ الْهَرِّ طَاهِرٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَحَكَى الْقَاضِي وَجْهًا بِنَجَاسَةِ شَعْرِ الْهَرِّ الْمُتَفَصِّلِ فِي حَيَاتِهَا .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَا يُكْرَهُ سُورُ الْهَرِّ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

(١) ابْنِ عَرَسٍ ، بِالْكَسْرِ : دَوِيَّةٌ تَشَبِهُ الْفَأْرَةَ .

الشرح الكبير

ونحوه قَوْلُ الْحَسَنِ ، وابنِ سِيرِينَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا وَلَعْتَ فِيهِ الْهَرَّ <sup>(٢)</sup> يُغْسَلُ مَرَّةً » . وَقَالَ طَاوُسٌ : يُغْسَلُ سَبْعًا ، كَالْكَلْبِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا [ ١٠٢/١ ] ، قَالَتْ : فَجَاءَتْ هِرَّةٌ فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ <sup>(٣)</sup> حَتَّى شَرِبَتْ ، قَالَتْ كَبْشَةُ : فَرَأَنِي أَنْظَرُ إِلَيْهِ ، قَالَ : أُنْعَجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَّافَاتِ » .

المذهب . ونصُّ عليه في الهَرِّ والفَارِ . وقَدَّمَهُ في « مُخْتَصَرِ » ابْنِ تَمِيمٍ . وَجَزَمَ بِهِ الْإِنْصَافُ في « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَجَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهَا تَطْلُوفٌ ، وَلَعَدِمَ إِمْكَانَ التَّحَرُّزِ مِنْهَا ، كَحَشَرَاتِ الْأَرْضِ ، كَالْحَيَّةِ . قَالَ في « الْفُرُوعِ » : فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْهَرِّ كَالْهَرِّ . وَقَالَ في « الْمُسْتَوْعِبِ » : يُكْرَهُ سُورُ الْفَارِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَسِي ، وَحُكِيَ رِوَايَةٌ . قَالَ في « الْحَاوِثِينَ » : وَسُورُ الْفَارِ مَكْرُوهٌ ، في ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . قَالَ في « الْفُرُوعِ » : يُكْرَهُ في الْأَشْهُرِ . وَأُطْلِقَ الزَّرْكَشِيُّ في كَرَاهَةِ سُورٍ مَا دُونَ الْهَرِّ رِوَايَتَيْنِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ وَقَعَتْ هِرَّةٌ ، أَوْ فَارَةٌ ، أَوْ نَحْوُهَا ، مِمَّا يَنْضَمُّ ذُبْرُهُ إِذَا وَقَعَ في مَائِعٍ ، فَخَرَجَتْ حَيَّةٌ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا . وَأُطْلِقَهُمَا في « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » . وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ وَقَعَتْ في جَائِدٍ . وَإِنْ وَقَعَتْ وَمَعَهَا رُطُوبَةٌ في دَقِيقٍ وَنَحْوِهِ ، أَلْقِيَتْ وَمَا حَوْلَهَا ،

(١) في : باب الوضوء بسور الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٧/١ . كما أخرجه الترمذی ،

في : باب ما جاء في سور الكلب ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٣٣/١ .

(٢) في الأصل : « الغرة » .

(٣) أصغى لها الإناء : أماله .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . ذَلَّ بَلْفِظُهُ عَلَى نَفْيِ الْكَرَاهَةِ عَنْ سُورِ الْهَرِّ ، وَبَتَّعِيلِهِ عَلَى نَفْيِ الْكَرَاهَةِ عَمَّا دُونَهَا مِمَّا يَطْوُفُ عَلَيْنَا . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ » . وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَحَدِيثُهُمْ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِنَجَاسَتِهَا مَعَ صِحَّةِ حَدِيثِنَا وَاشْتِهَارِهِ .

وَإِنْ اخْتَلَطَ وَلَمْ يَنْضَبْطَ ، حُرِّمَ . نَقَلَهُ صَالِحٌ ، وَغَيْرُهُ . وَتَقَدَّمَ مَا حَذَّ الْجَامِدُ مِنَ الْمَائِعِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا تَطْهَرُ الْأَذْهَانُ النَّجِسَةُ . وَتَقَدَّمَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبِ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، فِي آخِرِ مَا يُعْفَى عَنْهُ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ أَكَلَتِ الْهَرَّةُ نَجَاسَةً ، ثُمَّ وَلَعَتْ فِي مَاءٍ يَسِيرٍ ، فَلَا يَحُلُو ؛ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَعْدَ غَسِّهَا أَوْ قَبْلَهَا ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا ، فَاَلْمَاءُ طَاهِرٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَاخْتَارَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقِيلَ : نَجِسٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ سُورِ الْهَرَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٨/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣٧/١ . وَالتَّنَاقُ ، فِي : بَابِ سُورِ الْهَرَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ سُورِ الْهَرَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَيَاهِ . الْمُجْتَبَى ٤٨/١ ، ١٤٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْوَضُوءِ بِسُورِ الْهَرَّةِ وَالرَّخَصَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٣١/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْهَرَّةِ إِذَا وَلَعَتْ فِي الْإِنَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَضُوءِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٨٧/١ ، ١٨٨ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الطَّهْوَرِ لِلْوَضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمَوْطَأُ ٢٣/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكُ ٢٩٦/٥ ، ٣٠٣ .

(٢) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنْ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ .

**فصل :** وإذا أَكَلَتِ الْهَرَّةُ نَجَاسَةً ، ثُمَّ شَرِبَتْ مِنْ مَائِعٍ بَعْدَ الْغَيْبَةِ ، فهو طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَى عَنْهَا النِّجَاسَةَ ، وَتَوْضُأً بِفَضْلِهَا ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَكْلِهَا النِّجَاسَاتِ . وَإِنْ شَرِبَتْ قَبْلَ الْغَيْبَةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ : يَنْجُسُ ؛ لِأَنَّهُ مَائِعٌ وَرَدَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ مُتَيَقَّنَةٌ . وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ : ظَاهِرُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ دَلَّ عَلَى الْعَفْوِ عَنْهَا مُطْلَقًا ، وَعَلَّلَ بِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْهَا ، وَلَأَنَّا حَكَمْنَا بِطَهَارَتِهَا بَعْدَ الْغَيْبَةِ فِي مَكَانٍ لَا يَحْتَمِلُ وَرُودَهَا عَلَى مَاءٍ كَثِيرٍ يُطَهِّرُ فَاهَا ، وَلَوْ احْتَمَلَ ذَلِكَ فَهُوَ شَكٌّ لَا يُزِيلُ يَقِينَ النِّجَاسَةِ ، فَوَجَبَ إِحَالَةُ الطَّهَارَةِ عَلَى الْعَفْوِ عَنْهَا ، وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا قَبْلَ الْغَيْبَةِ .

وقال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : وَالْأَفْوَى عِنْدِي ، أَنَّهَا إِنْ وَلَعَتْ عَقِيبَ الْأَكْلِ ، نَجَسَ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ بَرَمَنٌ يَزُولُ فِيهِ أَثَرُ النِّجَاسَةِ بِالرِّيقِ ، لَمْ يَنْجُسْ . قَالَ : وَكَذَلِكَ يَقْوَى عِنْدِي جَعْلُ الرِّيقِ مُطَهِّرًا أَفْوَاةَ الْأَطْفَالِ وَبِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَكُلِّ بَهَيْمَةٍ طَاهِرَةٍ كَذَلِكَ . انْتَهَى . وَاخْتَارَهُ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَجَزَمَ فِي « الْفَائِي » ، أَنَّ أَفْوَاةَ الْأَطْفَالِ وَبِهَائِمِ طَاهِرَةٌ . وَاخْتَارَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَنَقَلَ أَنَّ ابْنَةَ الْمُؤَفَّقِ ، نَقَلَتْ أَنَّ أَبَاهَا سُئِلَ عَنْ أَفْوَاةِ الْأَطْفَالِ ؟ [٦٤/١] فَقَالَ الشَّيْخُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْهَرَّةِ « هُمْ مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَائِفُ » <sup>(١)</sup> . قَالَ الشَّيْخُ : هُمْ الْبَنُونَ وَابْنَاتُ . قَالَ : فَشَبَّهَ الْهَرَّةَ بِهِمْ فِي الْمَشَقَّةِ . انْتَهَى . وَقِيلَ : طَاهِرٌ إِنْ غَابَتْ غَيْبَةً يُمْكِنُ وَرُودُهَا عَلَى مَا يُطَهِّرُ فَمَهَا ، وَإِلَّا فَتَنْجَسُ . وَقِيلَ : طَاهِرٌ إِنْ كَانَتِ الْغَيْبَةُ قَدَرًا مَا يُطَهِّرُ فَمَهَا ، وَإِلَّا فَتَنْجَسُ . ذَكَرَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَإِنْ كَانَ الْوُلُوءُ قَبْلَ غَيْبَتِهَا ، فَقِيلَ : طَاهِرٌ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَاخْتَارَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ الْآمِدِيُّ : هَذَا ظَاهِرٌ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقِيلَ : نَجَسَ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ،

**فصل : والخمر نجس ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ .**  
إلى قوله : ﴿ رِجْسٌ ﴾<sup>(١)</sup> . ولأنه يخرم تناوله من غير ضرر ، أشبه  
الدَّم . وكذلك النبيذ ؛ لأن النبي ﷺ قال : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ  
خَمْرٍ حَرَامٌ » . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> . ولأنه شراب فيه شدة مطربة ، أشبه  
الخمر . والله تعالى أعلم .

وابن عَقيِل . وحزم به ابنُ الجَوَزي ، في « المذهب » . وقدمه ابنُ رَزِين ، في  
« شرحه » . وتقدم كلامُ المَجْد . وأطلقهما في « المستوعب » ،  
و « الفروع » ، و « الكافي » ، و « المغني » ، و « الشرح » ،  
و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « مجمع البحرين » ، و « ابن  
عَبْدَانَ » ، و « الفائق » ، و « الزركشي » ، وغيرهم . الرابعة ، سُورُ الْأَدْمِيِّ  
طاهرٌ مطلقاً . وعنه ، سُورُ الْكَافِرِ نَجَسٌ . وتأوله القاضي . وهما وجهان مطلقان  
في « الحاويين » ، و « الرعاة الكبرى » . وقال : وقيل : إن لابس النجاسة  
غالبًا ، أو تدنَّ بها ، أو كان وثنيًا ، أو مجوسيًا ، أو يأكل الميتة النجسة ، فسوره  
نجسٌ . قال الزركشي : وهي رواية مشهورة مختارة لكثير من الأصحاب .  
الخامسة ، يُكره سُورُ الدَّجَاجَةِ إذا لم تكن مضبوطة . نصَّ عليه . قاله ابنُ تيميم ،  
وغيره . وتقدم أوَّلُ البابِ روايةً بأنَّ سُورَ الْكَلْبِ والخنزير طاهرٌ . ويُخرَّجُ من  
ذلك في كلِّ حيوانٍ نجسٍ .

(١) سورة المائدة ٩٠ .

(٢) في : باب بيان أن كل مسكر خمر ... من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ١٥٨٨/٣ . كما أخرجه أبو  
داود ، في : باب النهي عن المسكر ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٢٩٣/٢ . والترمذي ، في : باب  
ما جاء في شارب الخمر ، من أبواب الأشربة . عارضة الأحوذى ٤٨/٨ . والنسائي ، في : باب إثبات اسم  
الخمر لكل مسكر من الأشربة ، من كتاب الأشربة . المجتبى ٢٦٤/٨ . وابن ماجه ، في : باب كل مسكر  
حرام ، من كتاب الأشربة . سنن ابن ماجه ١١٢٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦/٢ ، ٢٩ ، ٣١ .

## بَابُ الْحَيْضِ

وَهُوَ دَمٌ طَبِيعِيٌّ وَجِبِلِيٌّ ،

الشرح الكبير

### بَابُ الْحَيْضِ

٢١٢ - مسألة ؛ قال : ( وهو دَمٌ طَبِيعِيٌّ وَجِبِلِيٌّ ) الْحَيْضُ : دَمٌ يُرَخِيهِ الرَّحِمُ إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ ، فِي أَوْقَاتٍ مُعْتَادَةٍ . وهو دَمٌ طَبَعَ اللَّهُ النِّسَاءَ وَجَبَلَهُنَّ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ بِدَمٍ فَسَادٍ ، بَلْ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ ، فَإِذَا حَمَلَتِ الْمَرْأَةُ ، انْصَرَفَ ذَلِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى غِذَائِهِ ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَحِيضُ الْحَامِلُ ، فَإِذَا وَضَعَتِ الْوَلَدَ فَلَبَّهَ اللَّهُ بِحِكْمَتِهِ لَبَنًا ، وَلِذَلِكَ قَلَّمَا تَحِيضُ الْمُرْضِعُ ، فَإِذَا خَلَّتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحَمْلِ وَالرَّضَاعِ ، بَقِيَ الدَّمُ لَا مَصْرَفَ لَهُ ، فَيَسْتَقِفُّ فِي مَكَانٍ ، ثُمَّ يَخْرُجُ [ ١٠٢/١ ط ] فِي الْغَالِبِ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ

الإنصاف

### بَابُ الْحَيْضِ

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : هُوَ دَمٌ طَبِيعِيٌّ وَجِبِلِيٌّ . الْحَيْضُ دَمٌ طَبِيعِيٌّ وَجِبِلِيٌّ يُرَخِيهِ الرَّحِمُ ، فَيَخْرُجُ مِنْ قَعْرِهِ عِنْدَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَهُ ، فِي أَوْقَاتٍ خَاصَّةٍ ، عَلَى صِفَةٍ خَاصَّةٍ ، مَعَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ ، لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، وَلِذَلِكَ لَا تَحِيضُ ، وَعِنْدَ الْوَضْعِ يَخْرُجُ مَا فَضَّلَ عَنْ غِذَاءِ الْوَلَدِ ، ثُمَّ يَقْبَلُهُ اللَّهُ لَبَنًا يَتَعَدَّى بِهِ الْوَلَدُ ، وَلِذَلِكَ قُلَّ أَنْ تَحِيضَ مُرْضِعٌ ، فَإِذَا خَلَّتْ مِنَ الْحَمْلِ وَرَضَاعِ ، بَقِيَ ذَلِكَ الدَّمُ لَا مَصْرَفَ لَهُ ، فَيَخْرُجُ عَلَى حَسَبِ الْعَادَةِ . وَالتَّفَاسُ خُرُوجُ الدَّمِ مِنَ الْفَرْجِ لِلْوِلَادَةِ . وَالِاسْتِحَاضَةُ دَمٌ يَخْرُجُ مِنْ عِرْقٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ الْعِرْقِ فِي أَذْنَى الرَّحِمِ دُونَ قَعْرِهِ ، يُسَمَّى الْعَازِلُ ، بِالْمُهْمَلَةِ وَالْمُعْجَمَةِ ، وَالْعَازِلُ لَقَّةٌ فِيهِ ، حَكَاهُمَا ابْنُ سَيِّدِهِ <sup>(١)</sup> . وَالمُسْتَحَاضَةُ مَنْ عَبَّرَ دَمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، وَالدَّمُ الْفَاسِدُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ . الثَّانِيَةُ ،

(١) انحصص السفر الثاني صفحة ٣٩ .

أيامٍ أو سَبْعَةً ، وقد يَزِيدُ على ذلك ، وَيَقِلُّ وَيَطُولُ شَهْرُ الْمَرْأَةِ وَيَقْصُرُ ،  
على حَسَبِ مَا رَكَّبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الطَّبَاعِ . وَسُمِّيَ حَيْضًا ، مِنْ قَوْلِهِمْ :  
حَاضَ الْوَادِي . إِذَا سَالَ . وَقَوْلُ الْعَرَبِ : حَاضَتِ الشَّجَرَةُ . إِذَا سَالَ  
مِنْهَا الصَّمْغُ الْأَحْمَرُ ، وَهُوَ مِنَ السَّيْلَانِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي  
الْمَحِيضِ﴾<sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : الْحَيْضُ يَدُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ  
أَحَادِيثَ ؛ حَدِيثِ فَاطِمَةَ ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَحَمْنَةَ . وَفِي رِوَايَةٍ : وَحَدِيثِ  
أُمِّ سَلَمَةَ . مَكَانَ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ . وَسَنَدُ كُلِّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي مَوَاضِعِهَا ،  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

**فصل : واخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْمَحِيضِ ؛ فَقَالَ قَوْمٌ : الْمَحِيضُ وَالْحَيْضُ**  
**وَاحِدٌ مَصْدَرَانِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ**  
**أَذَى﴾ . وَالْأَذَى إِنَّمَا هُوَ الدَّمُ ، وَهُوَ الْحَيْضُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى :**  
**﴿وَالسَّيِّئُ يَحْسِنُ مِنَ الْمَحِيضِ﴾<sup>(٢)</sup> . وَإِنَّمَا يَحْسِنُ مِنَ الْحَيْضِ . وَقَالَ ابْنُ**

الْمَحِيضُ مُوَضِّعُ الْحَيْضِ ، عَلَى الصَّحِيحِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ<sup>(٣)</sup> وَقُطِعَ بِهِ  
أَكْثَرُهُمْ . وَقِيلَ : زَمَنُهُ . قَالَهُ فِي «الرُّعَايَةِ» . وَقَالَ قَوْمٌ : الْمَحِيضُ الْحَيْضُ . فَهُوَ  
مَصْدَرٌ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَفَائِدَةُ كَوْنِ الْمَحِيضِ الْحَيْضِ ، أَوْ مُوَضِّعُهُ ؛ إِنْ قُلْنَا :  
هُوَ مَكَائِهِ . اخْتَصَّ التَّخْرِيمُ بِهِ ، وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ اسْمٌ لِلدَّمِ . جَازَ أَنْ يَنْصَرَفَ إِلَى مَا  
عَدَاهُ<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٢) سورة الطلاق ٤ .

(٣ - ٣) زيادة من : ش .



وَيَمْنَعُ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ ؛ فِعْلُ الصَّلَاةِ ، وَوُجُوبُهَا ، ..... المنع

عَقِيل : الْمَحِيضُ مَكَانَ الْحَيْضِ ، كَالْمَقِيلِ وَالْمَيْتِ ، مَكَانَ الْقَيْلُولَةِ وَالْبَيْتُوتَةِ ، وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ يُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازِ . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّا إِذَا قُلْنَا : الْمَحِيضُ اسْمٌ لِمَكَانِ الْحَيْضِ . اخْتَصَّ التَّحْرِيمُ بِهِ ، وَإِذَا قُلْنَا : اسْمٌ لِلدَّمِ . جَازَ أَنْ يَنْصَرَفَ إِلَى مَا عَدَاهُ لِأَجْلِهِ .

٢١٣ - مسألة : ( وَيَمْنَعُ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ ) ؛ أَحَدُهَا ، ( فِعْلُ الصَّلَاةِ ) . وَالثَّانِي ، ( وَوُجُوبُهَا ) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِسْقَاطِ فَرْضِ الصَّلَاةِ عَنِ الْخَائِضِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا ، وَعَلَى أَنَّ قَضَاءَ مَا تَرَكْتَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا غَيْرُ وَاجِبٍ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ : « إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ » . مُتَّفَقٌ

قَوْلُهُ : وَيَمْنَعُ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ ؛ فِعْلُ الصَّلَاةِ ، وَوُجُوبُهَا . وَهَذَا بِلَا زَوَاعٍ ، وَلَا تَقْضِيهَا إِجْمَاعًا ، قِيلَ لِأَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ : فَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَقْضِيَهَا ؟ قَالَ : لَا ، هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ . وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ ؛ هَلْ تَقْضِي النِّسَاءُ إِذَا طَرَحَتْ نَفْسَهَا ؟ قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَظَاهِرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ . وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ ؛ يَكُونُ ، لَكِنَّهُ بِدْعَةٌ . قَالَ : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ إِلَّا رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّهَا تُسَلَّكَ لَا آخِرَ لَوْفِئِهِ ، فَيَعَالَى بِهَا . انْتَهَى . قُلْتُ : وَفِي هَذِهِ الْمُعَايَاةِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ . قَالَ فِي « التُّكَيْتِ » : وَيَمْنَعُ صِحَّةَ الطَّهَارَةِ بِهِ ، صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ . قُلْتُ : صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، فِي « رِغَايَتِهِ الْكُبْرَى » ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَيَأْتِي قَرِيبًا وَجْهٌ ؛ أَنَّهَا إِذَا تَوَضَّأَتْ ، لَا تُمْنَعُ مِنَ اللَّبَثِ فِي الْمَسْجِدِ . وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْهَا يُفِيدُ حُكْمًا . وَتَقَدَّمَ ؛ هَلْ يَصِحُّ الْغُسْلُ مَعَ قِيَامِ الْحَيْضِ ؟ فِي بَابِ الْغُسْلِ .

عليه<sup>(١)</sup> . ولما رَوَتْ مُعَاذَةُ ، قالت : سَأَلْتُ عَائِشَةَ : مَا بِأَلِ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ ؟ فقالت : أَحْرُورِيَّةٌ<sup>(٢)</sup> أَنْتِ ؟ فَقُلْتُ : لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ . فقالت : كُنَّا نَحِضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُؤَمِّرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلَا نُؤَمِّرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . إِنَّمَا قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَوَارِجَ يَرَوْنَ عَلَى الْحَائِضِ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب غسل الدم ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب الاستحاضة ، وباب إقبال الحيض وإدباره ، وباب إذا حاضت فى شهر ثلاث حيض ، من كتاب الحيض . صحيح البخارى ٦٦/١ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ . ومسلم ، فى : باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٦٢/١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى المرأة تستحاض ومن قال لا تدع الصلاة ... ، وباب من روى أن الحيضة إذا أدبرت لا تدع الصلاة ، وباب من قال : إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ، وباب من قال : تغفل من طهر إلى طهر ، وباب من قال : تؤضى لكل صلاة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٦٣/١ - ٧٣ . والترمذى ، فى : باب فى المستحاضة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأخوذى ١٩٧/١ . والنسائى ، فى : باب ذكر الاغتسال من الحيض ، وباب ذكر الأقراء ، وباب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب ذكر الاستحاضة وإقبال الدم وإدباره ، وباب ذكر الأقراء ، وباب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، من كتاب الحيض . المجتبى ٩٦/١ ، ٩٧ ، ١٠١ - ١٠٣ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى المستحاضة التى قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ . والدارمى ، فى : باب فى غسل المستحاضة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ١٩٨/١ . والإمام مالك ، فى : باب المستحاضة ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٦١/١ . والإمام أحمد ، فى : للسند ٤٦٤/٦ .

(٢) نسبة إلى حروراء ، وهو موضع على ميلين من الكوفة ، كان أول اجتماع الخوارج به ، فنسبوا إليه . الباب ٢٩٤/١ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب لا تقضى الحائض الصلاة ، من كتاب الحيض . صحيح البخارى ٨٨/١ . ومسلم ، فى : باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٦٢/١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الحائض لا تقضى الصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٦٠/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى قضاء الحائض الصيام دون الصلاة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأخوذى ٣١١/٢ . والنسائى ، فى : باب سقوط الصلاة عن الحائض ، من كتاب الحيض ، وفى : باب وضع الصيام عن الحائض ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٥٧/١ ، ١٦٢/٤ . وابن ماجه ، فى : باب الحائض لا تقضى الصلاة ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب =

وَفِعْلُ الصَّيَامِ ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ، ..... المنع

الشرح الكبير

قَضَاءُ الصَّلَاةِ . الثالث ، ( فِعْلُ الصَّيَامِ ) وَلَا يُسْقِطُ وَجُوبَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَلَيْسَتْ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ؟ » . قُلْنَ : بَلَى . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> . وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّ الْحَائِضَ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّوْمِ إجماعاً . الرابع ، ( قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ) ؛ [ ١٠٣/١ ] لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَقْرَأِ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَالْخَامِسُ ، ( مَسُّ الْمُصْحَفِ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ : « لَا تَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ » .

قَوْلُهُ : وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ . تُنْتَعُ الْحَائِضُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْإِنصَافِ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : لَا تُنْتَعُ مِنْهُ . وَحُكِيَ رِوَايَةٌ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ بَعِيدُ الْأَثَرِ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَمَنْعَ مِنْ قِرَاءَةِ الْجُنُبِ ، وَقَالَ : إِنَّ ظَنَّنْتَ نِسْيَانَهُ وَجَبَتْ الْقِرَاءَةُ . وَاخْتَارَهُ أَيْضًا فِي « الْفَاتِقِ » . وَنَقَلَ الشَّالَنْجِي كَرَاهَةَ الْقِرَاءَةِ لَهَا وَلِلْجُنُبِ . وَعَنْهُ ، لَا يَقْرَأُ ، وَهِيَ أَشَدُّ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبِ ، تَقَدَّمَ تَفَاصِيلُ مَا يَقْرَأُ مَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ ، وَهِيَ مِنْهُمْ ، فِي أَثْنَاءِ

= ما جاء في قضاء رمضان ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١/٢٠٧ ، ٥٣٣ . والدارمي ، في : باب في الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١/٢٣٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٣/٦ ، ٢٣٢ .

(١) في : باب ترك الحائض الصوم ، من كتاب الحيض ، وفي : باب الحائض تترك الصوم والصلاة ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٨٣/١ ، ٤٥/٣ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢/٣٧٤ . واللفظ له . (٢) لم يخرج أبو داود . وأخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الحائض والجنب أنها لا يقرآن القرآن ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/٢١٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة . سنن ابن ماجه ١/١٩٦ . وانظر : تلخيص الحبير ١/١٣٨ . (٣) سورة الواقعة ٧٩ .

المفنع والثَّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالطَّوَّافُ ، وَالْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ ، وَسُنَّةُ الطَّلَاقِ ، وَالْإِعْتِدَادُ بِالْأَشْهُرِ .

الشرح الكبير

رَوَاهُ الْأَثَرُْمُ<sup>(١)</sup> . وَالسَّادِسُ ، ( الثَّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ ) لِمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْغُسْلِ . وَالسَّابِعُ ، ( الطَّوَّافُ ) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ إِذْ حَاضَتْ : « فَأَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَالثَّامِنُ ، ( الْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾<sup>(٣)</sup> : التَّاسِعُ ، ( سُنَّةُ الطَّلَاقِ ) يَعْنِي أَنَّ طَلَاقَ الْحَائِضِ مُحَرَّمٌ ، وَهُوَ طَلَاقٌ بِدَعَاةٍ ؛ لِمَا نَذَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ . الْعَاشِرُ ، ( الْإِعْتِدَادُ بِالْأَشْهُرِ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾<sup>(٤)</sup> . فَأَوْجَبَ الْعِدَّةَ بِالْقُرُوءِ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ وَالَّذِي يُمَسِّنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ آرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّذِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾<sup>(٥)</sup> . شَرَطَ فِي الْعِدَّةِ بِالْأَشْهُرِ عَدَمَ الْحَيْضِ . وَيَمْنَعُ أَيْضًا صِحَّةَ الطَّهَارَةِ ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ الدَّمِ يُوجِبُ الْحَدَثَ ، فَمَنْعَ اسْتِمْرَارِهِ صِحَّةَ الطَّهَارَةِ ، كَالْبَوْلِ .

الإنصاف

بَابِهِ ، فَلْيُعَاوِذْ .

قَوْلُهُ : وَالثَّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ . تُمْنَعُ الْحَائِضُ مِنَ الثَّبْتِ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا ، عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٦١/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِالْوَضْعِ لِمَنْ مَسَّ الْقُرْآنَ ، مِنْ كِتَابِ الْقُرْآنِ . الْمُوطَأُ ١٩٩/١ .

(٢) يَأْتِي تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٤٠ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٢٢ .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٢٨ .

(٥) سُورَةُ الطَّلَاقِ ٤ .

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَا تُمْنَعُ إِذَا تَوَضَّأْتَ وَأَمِنْتَ التَّلَوِثَ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي بَابِ الْغُسْلِ ؛ حَيْثُ قَالَ : وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ ، حُرِّمَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ آيَةٍ ، وَيَجُوزُ لَهُ الْعُبُورُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّبَتُّ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ . فَظَاهِرُهُ دُخُولُ الْحَائِضِ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ ، لَكِنْ نَقُولُ : عُمُومُ ذَلِكَ اللَّفْظِ مَخْصُوصٌ بِمَا هُنَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الرَّعَائِيَّتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِي الصَّغِيرِ» .

تَبَيَّنَ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهَا لَا تُمْنَعُ مِنَ الْمُرُورِ مِنْهُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، إِذَا أَمِنْتَ التَّلَوِثَ . وَقِيلَ : تُمْنَعُ مِنَ الْمُرُورِ . وَحُكِّيَ رَوَايَةٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الرَّعَايَةِ» . وَقِيلَ : لَهَا الْعُبُورُ لَتَأْخُذَ شَيْئًا ، كَأَيِّ وَحْصِيٍّ وَنَحْوِهَا ، لَا تَتَرَكُ فِيهِ شَيْئًا ، كَنَعَشٍ وَنَحْوِهِ . وَقَدَّمَ ابْنَ تَمِيمٍ جَوَازَ دُخُولِ [ ٦٥/١ و ] الْمَسْجِدِ لَهَا لِحَاجَةٍ . وَأَمَّا إِذَا خَافَتْ تَلَوِثَهُ ، لَمْ يَجُزْ لَهَا الْعُبُورُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : تُمْنَعُ فِي الْأَشْهُرِ . وَقِيلَ : لَا تُمْنَعُ . وَنَصُّ أَحْمَدَ ، فِي رَوَايَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ : تَمُرُّ وَلَا تَقْعُدُ . وَتَقْدَمُ فِي بَابِ الْغُسْلِ مَا يُسَمَّى مَسْجِدًا ، وَمَا لَيْسَ بِمَسْجِدٍ ؛ وَتَقْدَمُ أَيْضًا هُنَاكَ ؛ إِذَا انْقَطَعَ دُمُهَا وَتَوَضَّأَتْ ، مَا حُكِّمَهُ ؟

قَوْلُهُ : وَالطَّوَافُ . فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْحَائِضَ تُمْنَعُ مِنَ الطَّوَافِ مُطْلَقًا ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، يَصِحُّ ، وَتَجْبِرُهُ بِدَمٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَوَازَهُ لَهَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهَا . وَتَقْدَمُ ذَلِكَ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِ بَابِ تَوَاقُضِ الرُّضُوءِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَمَنْ أَحْدَثَ ، حُرِّمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ . وَيَأْتِي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، ذَلِكَ أَيْضًا فِي بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ بِأَثَمٍ مِنْ هَذَا .

قَوْلُهُ : وَسُنَّةُ الطَّلَاقِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْحَيْضَ يُمْنَعُ سُنَّةَ الطَّلَاقِ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ الْجَمْعُ . وَقِيلَ : لَا يُمْنَعُ إِذَا سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ بِغَيْرِ عَوَضٍ . وَقَالَ فِي

المقنع وَيُوجِبُ الْغُسْلُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالْاعْتِدَادُ بِهِ ، .....

الشرح الكبير

٢١٤ - مسألة : ( وَيُوجِبُ الْغُسْلُ ) عِنْدَ انْقِطَاعِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَّرَ الْأَيَّامَ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا ، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَيُوجِبُ ( الْبُلُوغُ ) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » <sup>(٢)</sup> . وَيُوجِبُ ( الْاعْتِدَادُ بِهِ ) لِمَا ذَكَرْنَا . وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا .

الإنصاف

« الْفَائِقُ » : وَيَتَوَجَّهُ إِبَاحَتُهُ حَالُ الشَّقَاكِ .

**فائدة** : لو سألته الخُلْعُ أَوْ الطَّلَاقُ بِعَوَضٍ ، لم يَمْنَعُ مِنْهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يَمْنَعُ . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الزَّرْكَشِيِّ . وَحَكَى فِي « الْوَاضِحِ » ، فِي الْخُلْعِ رِوَايَتَيْنِ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : لَا يَحْرُمُ الْفَسْخُ . وَأَصْلُ ذَلِكَ ، أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ ، هَلْ هُوَ مُحَرَّمٌ لِحَقِّ اللَّهِ ، فَلَا يُبَاحُ وَإِنْ سَأَلْتَهُ ، أَوْ لِحَقِّهَا فَيُبَاحُ بِسُؤَالِهَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ بِإِطْلَاقِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ . وَيَأْتِي تَفَاصِيلُ ذَلِكَ فِي بَابِ سُنَّةِ الطَّلَاقِ وَبِدْعَتِهِ . وَتَقَدَّمَ ؛ هَلْ يَصِحُّ غُسْلُهَا مِنَ الْجَنَابَةِ فِي حَالِ حَيْضِهَا ؟ فِي بَابِ الْغُسْلِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ : وَالْخَامِسُ الْحَيْضُ .

(١) انظر تخریج حديث فاطمة بنت أبي جحش المتقدم في صفحة ٣٦٦ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب المرأة تصل بغير خمار ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٩/١ . والترمذی ، في : باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ١٦٩/٢ . وابن ماجه ، في : باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٠/٦ ، ٢١٨ ، ٢٥٩ .

٢١٥ - مسألة : ( وَالنَّفَاسُ مِثْلُهُ إِلَّا فِي الْاِغْتِدَادِ ) يَعْنِي أَنَّ حُكْمَ النَّفَاسِ حُكْمَ الْحَيْضِ فِيمَا يَجِبُ بِهِ وَيَحْرُمُ ، وَمَا يَسْقُطُ عَنْهَا ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَالْخِلَافُ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ بِوُطْئِهَا كَالْحَائِضِ ، وَكَذَلِكَ إِبَاحَةُ الْاسْتِمْتَاعِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ ؛ لِأَنَّهُ دَمُ الْحَيْضِ احْتِسَبَ لِأَجْلِ الْحَمْلِ ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَتَبَتْ حُكْمُهُ ، إِلَّا فِي الْاِغْتِدَادِ ، لِأَنَّ الْاِغْتِدَادَ بِالْقُرْوَةِ ، وَالنَّفَاسَ لَيْسَ بِقُرْوَةٍ ، وَلِأَنَّ الْعِدَّةَ تَنْقُضِي بِالْحَمْلِ . وَيُفَارِقُهُ أَيْضًا فِي كَوْنِهِ لَا يَذُلُّ عَلَى الْبُلُوغِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ ؛ لِحُصُولِهِ <sup>(١)</sup> بِالْحَمْلِ قَبْلَهُ .

قوله : وَالنَّفَاسُ مِثْلُهُ إِلَّا فِي الْاِغْتِدَادِ . وَيُسْتَتَنَى أَيْضًا كَوْنُ النَّفَاسِ لَا يُوجِبُ الْبُلُوغَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ قَبْلَ النَّفَاسِ بِمَجَرَّدِ الْحَمْلِ ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي بَابِ الْحَجَرِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا فِي ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَا تُنْتَعَمُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَإِنْ مَنَعْنَا الْحَائِضَ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفَائِقِ» . وَنَقَلَ ابْنُ ثَوَابٍ <sup>(٢)</sup> : تَقْرَأُ النَّفْسَاءُ إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا دُونَ الْحَائِضِ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ . وَقَالَ فِي «النُّكْتِ» : قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الْأَصْحَابِ إِيمَاءً إِلَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ بِوُطْئِ النَّفْسَاءِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ، بِخِلَافِ الْحَيْضِ ؛ وَكَذَلِكَ لِأَنَّ دَوَاعِيَ الْجِمَاعِ فِي النَّفَاسِ تَقْوَى لَطَوِيلِ مُدَّتِهِ غَالِبًا ، فَنَاسَبَ تَأْكِيدَ الزَّاجِرِ ، بِخِلَافِ الْحَيْضِ . قَالَ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِيهِ فِي «الْمُحَرَّرِ» . وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ ، أَنَّ وَطْئَ النَّفْسَاءِ كَوُطْئِ الْحَائِضِ ، فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْوُجُوبِ . قَالَ : وَلَعَلَّ صَاحِبَ «الْمُحَرَّرِ» قَرَعَ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ فِي الْحَائِضِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «الْبُلُوغُ بِحُصُولِهِ» .

(٢) الْحَسَنُ بْنُ ثَوَابِ الثُّعْلُبِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ . شَيْخٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ ، وَكَانَ لَهُ بِالْإِمَامِ أَحْمَدَ أُنْسٌ شَدِيدٌ . تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِينَ وَمِائَةً . طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ ١/١٣١ ، ١٣٢ .

وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ أُبَيِّحَ فِعْلُ الصَّيَامِ وَالطَّلَاقُ ، وَلَمْ يُبَيِّحْ غَيْرُهُمَا حَتَّى تَغْتَسِلَ .

٢١٦ - مسألة : ( فَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ أُبَيِّحَ فِعْلُ الصَّيَامِ ، وَالطَّلَاقُ ، وَلَمْ يُبَيِّحْ غَيْرُهُمَا حَتَّى تَغْتَسِلَ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ مَتَى انْقَطَعَ دَمُ الْحَائِضِ وَلَمَّا تَغْتَسِلَ ، زَالَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَيْضِ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، سُقُوطُ فَرَضِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ سُقُوطَهُ [ ١٠٣/١ ط ] بِالْحَيْضِ ، وَقَدْ زَالَ . الثَّانِي ، مَنَعُ صِحَّةِ الطَّهَارَةِ لِذَلِكَ . الثَّلَاثُ ، تَحْرِيمُ الصَّيَامِ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْغُسْلِ لَا يَمْنَعُ فِعْلَهُ ، كَالْجَنَابَةِ . الرَّابِعُ ، إِبَاحَةُ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهُ لَتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ ، أَوْ لِأَجْلِ الْحَيْضِ ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ . وَسَائِرُ الْمُحَرَّمَاتِ بَاقِيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُحْرَمُ عَلَى الْجُنُبِ ، فَهِيَ أَوْلَى .

فصل : فَأَمَّا الْوُطْءُ قَبْلَ الْغُسْلِ ، فَهُوَ حَرَامٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هَذَا كَالْإِجْمَاعِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ ، حَلَّ وَطُوعُهَا ، وَإِلَّا لَمْ يُبَيِّحْ حَتَّى تَغْتَسِلَ ، أَوْ تَتَيَّمَّمَ ، أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْغُسْلِ لَا يَمْنَعُ الْوُطْءَ ، كَالْجَنَابَةِ . وَلَنَا ،

قوله : وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ أُبَيِّحَ فِعْلُ الصَّيَامِ وَالطَّلَاقُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقِيلَ : لَا يُبَاحَانِ حَتَّى تَغْتَسِلَ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي الطَّلَاقِ ، فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » : أُبَيِّحَ الصَّوْمُ ، وَلَمْ تُبَيِّحْ سَائِرُ الْمُحَرَّمَاتِ . قوله : وَلَمْ يُبَيِّحْ غَيْرُهُمَا حَتَّى تَغْتَسِلَ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، ثُبَاحُ الْقِرَاءَةِ قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ . اخْتَارَهَا الْقَاضِي ، وَقَالَ : هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ . وَهِيَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ . وَمَنْ يَقُولُ : تَقَرُّأُ



قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> . قال مُجاهِدٌ : حتى يَغْتَسِلْنَ . وقال ابنُ عباسٍ : فإذا اغْتَسَلْنَ . ولأنَّه قال : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ . والتَّطَهَّرُ تَفَعَّلَ ، والتَّفَعَّلُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ اقْتَضَى إِجَادَ الْفِعْلِ مِنْهُ ، كما في النَّظَائِرِ ، وانْقِطَاعُ الدَّمِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَيْهَا ، ولأنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شَرَطَ لِحُلِّ الوُطْءِ شَرْطَيْنِ ؛ انْقِطَاعُ الدَّمِ ، والغُسْلُ ، فلا يُباحُ بَدُونَهُمَا . ولأنَّها مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ ؛ لِحَدَثِ <sup>(٢)</sup> الْحَيْضِ ، فَمَنْعٌ وَطُوعًا ، كما لو انْقَطَعَ لِأَقْلٍ الْحَيْضِ . وبهذا يَنْتَفِضُ قِيَاسُهُمْ ، وَحَدَّثُ الْحَيْضِ آكَدُ مِنْ حَدَثِ الْجَنَابَةِ ، فلا يَصِحُّ الْإِلْحَاقُ .

**فصل : وانْقِطَاعُ الدَّمِ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ هَذِهِ الْأَحْكَامُ ، الانْقِطَاعُ الْكَثِيرُ ، الَّذِي يُوجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلَ وَالصَّلَاةَ ؛ فَأَمَّا الانْقِطَاعُ الْيَسِيرُ فِي أَثْنَاءِ الْحَيْضِ ، فلا حُكْمَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الدَّمَ يَنْقَطِعُ تَارَةً ، وَيَجْرِي أُخْرَى ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .**

الحائِضُ وَالتَّنَفَّسُ حَالُ جَرَيَانِ الدَّمِ . فَهُنَا أَوَّلَى . وَقِيلَ : يُباحُ لِلنَّفْسَاءِ دُونَ الْحَائِضِ . اخْتَارَهَا الْخُلَالُ . وَتَقَدَّمَ رِوَايَةُ ابْنِ ثَوَابٍ . وَأُطْلِقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ .

تَنْبِيهِ : شَمِلَ كَلَامُهُ مَنَعَ الوُطْءِ قَبْلَ الْغُسْلِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، لَكِنْ إِنْ عَدِمَتِ الْمَاءَ تَيَمَّمَتْ ، وَجَازَ لَهُ وَطُوعًا ، فَلَوْ وَجَدَ الْمَاءَ ، حَرَّمَ وَطُوعًا حَتَّى تَغْتَسِلَ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ . فَلَوْ امْتَنَعَتْ مِنَ الْغُسْلِ ، غَسَلَتْ الْمُسْلِمَةُ قَهْرًا ، وَلَا تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ هُنَا لِلْعُدْرِ ، كَالْمَمْتَنِعِ مِنَ الزَّكَاةِ . قُلْتُ : فَبُعَاثِي بِهَا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُصَلِّي

(١) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٢) في م : ١ حديث .

وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنَ الْحَائِضِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ ، .....

٢١٧ - مسألة : (ويجوز الاستمتاع من الحائض بما دون الفرج )  
الاستمتاع من الحائض بما فوق السرة وتحت الركبة جائز بالإجماع .  
والنص ، والوطء في الفرج مُحَرَّمٌ بهما . والاختلاف في الاستمتاع بما  
بينهما ؛ فذهب<sup>(١)</sup> إمامنا ، رحمه الله ، إلى جوازه . وهو قول عكرمة ،

بهذا الغسل . ذكره أبو المعالي في « النهاية » . وتُغَسَّلُ الْمَجْنُونَةُ .<sup>(٢)</sup> قال في  
« الفروع »<sup>(٣)</sup> : وتنبه . وقال ابن عقيل : ويَحْتَمِلُ أَنْ يُغَسَّلَهَا لِيَطَّأَهَا ، وَيَتَوَرَّى  
غُسْلَهَا ، تَحْرِيجًا عَلَى الْكَافِرَةِ . وَيَأْتِي غُسْلُ الْكَافِرَةِ فِي بَابِ عِشْرَةِ النِّسَاءِ . وقال أبو  
المعالي فيهما : لَا بَيِّنَةٌ لَعَدَمِ تَعَدُّهَا مَالًا ، بِخِلَافِ الْمَيِّتِ ، وَأَنَّهَا تُعِيدُهُ إِذَا أَفَاقَتْ  
وَأُسْلِمَتْ . وكذا قال القاضي في الكافرة .

فائدة : لو أَرَادَ وَطْأَهَا فَادَّعَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ وَأَمَكَنَّ ، قِيلَ . نصَّ عليه فيما خَرَّجَهُ  
من محبيه ؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمَنَةٌ . قال في « الفروع » : وَيَتَوَجَّهُ تَحْرِيجُ مِنَ الطَّلَاقِ ،  
وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَعْمَلَ بِقَرِينَةٍ وَأَمَارَةٍ . قلتُ : مُرَادُهُ بِالتَّحْرِيجِ مِنَ الطَّلَاقِ ، لو  
قالتُ : قد حَضْتُ . وكَذَّبَهَا ، فيما إذا عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى الْحَيْضَةِ ، فَإِنَّ هُنَاكَ  
روايةً ؛ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا . واختاره أبو بكر . وإليه مِثْلُ الشَّارِحِ ، وهو الصَّوَابُ .  
فَخَرَّجَ [ ٦٥/١ ظ ] صَاحِبُ « الفروع » مِنْ هُنَاكَ رَوَايَةً إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمَا هُوَ  
بِجَعِيدٍ .

قوله : ويجوز أن يستمتع من الحائض بما دون الفرج . هذا المذهب مُطْلَقًا ،  
وعليه جمهور الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وهو من المُفْرَدَاتِ . وعنه ، لا  
يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة . وجزم به في « النهاية » .

(١) في م : « مذهب » .

(٢) زيادة من : ش .

الشرح الكبير

وعطاء ، والشَّعْبِيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، وإسحاق . وقال أبو حنيفة ، ومالك ،  
والشافعي : لا يُباح ؛ لأنَّ عائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها ، قالت : كان رسولُ  
الله ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَزِرُ ، فَيُشِيرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ . رواه البخاري ، ومسلم  
بمعناه<sup>(١)</sup> . وعن عبد الله بن سعيد الأنصاري ، أنَّه سأل رسول الله ﷺ :  
مَا يَجُزُّ لِي مِنْ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قال : « مَا فَوْقَ الْإِزَارِ » . رواه  
البيهقي<sup>(٢)</sup> . [١٠٤/١] ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي  
الْمَحِيضِ ﴾ . وهو اسمٌ لِمَكَانِ الْحَيْضِ ، كَالْمَقِيلِ وَالْمَيْتِ ، فَتَحْصِيصُهُ  
مَوْضِعَ الدَّمِ بِالْمَنْعِ يُدَلُّ عَلَى إِبَاحَتِهِ فِيمَا عَدَاهُ . فَإِنْ قِيلَ : بَلِ الْمَحِيضُ  
الْحَيْضُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى .  
وَالْأَذَى : هُوَ الْحَيْضُ . وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْئِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾ . وإِنَّمَا  
يَتَسَنَّ مِنَ الْحَيْضِ . قُلْنَا : يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ أَوْلَى ؛

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَالَ فِي « التَّكْوِينِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ إِمَامِنَا وَأَصْحَابِنَا ، لَا  
فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ مُوَاقِعَةَ الْمَخْطُورِ أَوْ يَخَافُ . وَقَطَعَ الْأَرْجِيُّ ، فِي  
« نِهَائِهِ » ، بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ ، حَرَّمَ عَلَيْهِ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ طَرِيقًا إِلَى

(١) أخرجه البخاري ، في : باب مباشرة الحائض ، من كتاب الحيض ، وفي : باب في غسل المتكفف ، من  
كتاب الاعتكاف . صحيح البخاري ٨٢/١ ، ٦٣/٣ . ومسلم في : باب مباشرة الحائض فوق الإزار ، من  
كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٤٢/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع  
من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦١/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في مباشرة الحائض ، من أبواب  
الطهارة . عارضة الأحوذى ٢١٤/١ . وابن ماجه ، في : باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضا ، من  
كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٨/١ . والدارمي ، في : باب مباشرة الحائض ، من كتاب الطهارة . سنن  
الدارمي ٢٤٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٥/٦ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ٢٠٩ ،  
٢٣٥ .

(٢) في : باب مباشرة الحائض فيما فوق الإزار ، من كتاب الحيض . السنن الكبرى ٣١٢/١ .

لَوْجَهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْحَيْضَ لَكَانَ أَمْرًا بِاغْتِرَالِ النِّسَاءِ فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَلَا قَاتِلَ بِهِ . الثَّانِي ، أَنَّ سَبَبَ نَزْوِلِ الْآيَةِ ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ اعْتَزَلُوهَا ، فَلَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُشَارِبُوهَا ، وَلَمْ يَجْتَمِعُوا مَعَهَا فِي الْبَيْتِ ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَتَرَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النِّكَاحِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَحَقَّقُ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ بِإِرَادَةِ الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُوَافِقًا لَهُمْ ، وَمِنْ السُّنَّةِ هَذَا الْحَدِيثُ . وَعَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْخَائِضِ شَيْئًا أَلْقَى عَلَى فَرْجِهَا خِرْقَةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ وَطْءٌ مُنْعٍ لِلأَذَى ، فَاتَّخَصَّ بِمَحَلِّهِ كَالدُّبْرِ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ فِيهِ ذَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ مَا تَحْتَ الْإِزَارِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ يَتْرُكُ بَعْضَ الْمُبَاحِ تَقَدُّرًا ، كَثَرَكِهِ أَكْلَ الضَّبِّ ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ يُدَلُّ بِالْمَفْهُومِ ، وَالْمَنْطُوقُ رَاجِعٌ عَلَيْهِ .

مُوَاقَعَةُ الْمَحْظُورِ . وَقَدْ يُقَالُ : يُحْمَلُ كَلَامٌ غَيْرُهُ عَلَى هَذَا . انْتَهَى . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ سِتْرُ الْفَرْجِ عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ ، وَلَا يَجِبُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَجِبُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ .

الإِنصَافُ

(١) في : باب جواز غسل الخائض رأس زوجها .. إلخ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٤٦/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب [ في ] مؤاكلة الخائض ومجامعتها ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب في إتيان الخائض ومباشرتها ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٥٩٩/١ ، ٥٩٩ . وابن ماجه ، في : باب مجاء في مؤاكلة الخائض وسورها ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١١/١ .

(٢) في : باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦١/١ .

فَإِنْ وَطَّئَهَا فِي الْفَرْجِ فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ كَفَّارَةٌ . وَعَنْهُ ، لَيْسَ عَلَيْهِ  
إِلَّا التَّوْبَةُ .

الشرح الكبير

٢١٨ - مسألة : ( فَإِنْ وَطَّئَهَا فِي الْفَرْجِ ، فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ كَفَّارَةٌ . وَعَنْهُ ، لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّوْبَةُ ) اِخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ بَوَطْءِ الْخَائِضِ فِي الْفَرْجِ ؛ فَأُرْوَى عَنْهُ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي أَمْرُئَهُ وَهِيَ جَائِضٌ ، قَالَ : « يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالتَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبْنِ حَنِيفَةَ ، وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ

قَوْلُهُ : فَإِنْ وَطَّئَهَا فِي الْفَرْجِ ، فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ كَفَّارَةٌ . الصَّحِيحُ مِنَ الْإِنصَافِ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ عَلَيْهِ بِالْوَطْءِ فِي الْخَيْضِ وَالتَّفَاسِ كَفَّارَةٌ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُهُورُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّوْبَةُ فَقَطْ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، فِي « التَّنْبِيهِ » ، وَابْنُ عَبْدِ وَاسِعٍ ، فِي « تَذَكُّرِهِ » ، وَإِلَيْهِ مَيْلُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَ« الْهِدَايَةِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، جَزَمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا أَنَّ عَلَيْهِ نِصْفَ دِينَارٍ . وَهُوَ إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي إِيْتَانِ الْخَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ كَفَّارَةِ مَنْ أَتَى خَائِضًا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٠/١ ، ٥٠٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ إِيْتَانِ الْخَائِضِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ ٢١٨/١ . وَالتَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَتَى خَائِضًا فِي حَالِ حَيْضِهَا مَعَ عِلْمِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَالْخَيْضِ . الْجَمْعِيُّ ١٢٥/١ ، ١٥٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٥/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فِي كَفَّارَةِ مَنْ أَتَى خَائِضًا ، وَبَابِ مَنْ وَقَعَ عَلَى أَمْرَتِهِ وَهِيَ خَائِضٌ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢١٠/١ ، ٢١٣ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢٥٤/١ .

كالمذهبيين؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا، أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup>. ولم يَذْكُرْ كَفَّارَةً، إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعَّفَ هَذَا الْحَدِيثَ. حَكَاهُ [١٠٤/١ ط] التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>. وَلِأَنَّهُ وَطَّءُ نَهْيٍ عَنْهُ لِأَجْلِ الْأَذَى، أَشْبَهَ الْوَطْءَ فِي الدُّبْرِ. وَحَدِيثُ الْكَفَّارَةِ مَدَّارُهُ عَلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْخَطَّابِ، وَقَدْ قِيلَ لِأَحْمَدَ: فِي نَفْسِكَ مِنْهُ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ: لَوْ صَحَّ ذَلِكَ الْحَدِيثُ كُنَّا تَرَى عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَتْ لَهُ مَقْدِرَةٌ تَصَدَّقَ بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَلَامُهُ هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْمُعْسِرَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ حَامِدٍ: كَفَّارَةُ وَطْءِ الْحَائِضِ تَسْقُطُ بِالْعَجْزِ عَنْهَا، أَوْ عَنْ بَعْضِهَا، كَكَفَّارَةِ الْوَطْءِ فِي رَمَضَانَ.

وقدَّمه في «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى»، و«الْحَاوِثِينَ»، و«الْفَائِقِ». وَعَنْهُ، عَلَيْهِ دِينَارٌ أَوْ نِصْفُ دِينَارٍ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْفُصُولِ»، و«الْمُذْهَبِ»، و«الْمُخْلَصَةِ»، و«الْبُلْغَةِ»، و«نِهَايَةِ» ابْنِ رَزِينَ. وَقَالَ الشَّارِحُ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ فِي الْكَفَّارَةِ دِينَارٌ أَوْ نِصْفُ دِينَارٍ، عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ. وَصَحَّحَهُ فِي «الْمُعْنَى». قَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِ الْهِدَايَةِ»: يُجْزَى نِصْفُ دِينَارٍ، وَالْكَمَالُ دِينَارٌ. قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»: هَذَا أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»، و«ابْنِ تَمِيمٍ»، و«الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»، و«النَّظْمِ»،

(١) في: باب النهي عن إتيان الحائض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٩/١. كما أخرجه الترمذی، في: باب ماجاء في كراهية إتيان الحائض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ٢١٧/١. والدارمی، في: باب من أتى امرأته في دبرها، من كتاب الطهارة. سنن الدارمی ٢٥٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٠٨/٢، ٤٢٩، ٤٧٦.

(٢) انظر: عارضة الأحوذی ٢١٨/١.

**فصل : وظاهر المذهب في الكفارة ، أنها دينار ، أو نصف دينار ،**  
**على وجه التحخير .** يُروى ذلك عن ابن عباس ؛ لظاهر الحديث . قال أبو  
 داود : هكذا الرواية الصحيحة . قال : دينار أو نصف<sup>(١)</sup> دينار . ولأنه  
 معني تجب الكفارة بالوطء فيه ، فاستوى الحال فيه بين إقباله وإدباره ،  
 كالإحرام . وعنه : إن كان الدم أحمر فدينار ، وإن كان أصفر فنصف  
 دينار . وهو قول إسحاق ؛ لما روى ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، أنه  
 قال : «إِنْ كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فِدِينَارٌ ، وَإِنْ كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ» . رواه  
 أبو داود ، والترمذي<sup>(٢)</sup> . إلا أن أبا داود قال : هو موقوف من قول ابن  
 عباس<sup>(٣)</sup> . والأول أولى ؛ لما ذكرنا ، فإن قيل : فكيف يُخير بين شيء  
 ونصفه ؟ قلنا : كما يُخير المسافر بين القصير والإتمام .

و «ابن عُبيد» ، و «تجرید العنایة» ، و «الفروع» ، وقال : نقله الجماعة  
 عن أحمد . قلت : ويحتمله كلام المصنف هنا ، فعليها لو كفر بدينار ، كان الكل  
 واجبا . وخرج ابن رجب ، في «قواعده» وجهها ؛ أن نصفه غير واجب . انتهى .  
 وقال الشيخ تقي الدين : عليه دينار كفارة . وعنه ، عليه نصف دينار في إدباره ،  
 ودينار في إقباله . وعنه ، عليه نصف دينار إذا وطئها في دم أصفر ، ودينار إن وطئها  
 في دم أسود . قال في «الرعاية» : والأحمر والأسود سواء . وعنه ، عليه نصف  
 دينار في آخره أو أوسطه ، ودينار في أوله . ذكرها في «الرعاية» . وذكر أبو  
 الفرج ؛ عليه نصف دينار لعذر . وقيل : إن عجز عن دينار ، أجزأ نصف دينار .

(١) في الأصل : «ونصف» .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في إتيان الحائض ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦٠/١ . بمعناه .  
 والترمذي ، في : باب ما جاء في الكفارة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢١٨/١ . كما أخرجه  
 الدارمي ، في : باب من قال عليه كفارة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ٢٥٥/١ .

(٣) انظر : سنن أبي داود ٦١/١ .

**فصل :** فَإِنْ وَطَّئَهَا بَعْدَ الطُّهْرِ ، قَبْلَ الْغُسْلِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَقَالَ قَتَادَةُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : عَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ ؛ لِأَنَّهُ حُكِمَ تَعَلُّقُ بِالْوُطْءِ فِي الْحَيْضِ ، فَلَمْ يَزَلْ إِلَّا بِالْغُسْلِ ، كَالْتَحْرِيمِ . وَلَنَا ، أَنَّ وُجُوبَ الْكَفَّارَةِ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا فِي الْحَائِضِ ، وَقِيَاسُهُمْ يَبْتَطِلُ بِمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَطُأُ حَائِضًا ، فَإِنَّهُ يَحْتَثُّ بِالْوُطْءِ فِي الْحَيْضِ ، وَلَا يَحْتَثُّ بِالْوُطْءِ قَبْلَ الْغُسْلِ .

وَوُجُوبُ الْكَفَّارَةِ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

**فوائد :** الْأَوَّلَى ، لَوْ وَطَّئَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ ، وَقَبْلَ غُسْلِهَا ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقِيلَ : هُوَ كَالْوُطْءِ فِي حَالِ جَرْبَانِ الدَّمِ . وَيَأْتِي آخِرُ الْبَابِ ؛ إِذَا وَطَّئَ الْمُسْتَحَاضَةَ مِنْ غَيْرِ خَوْفِ الْعَنْتِ ، وَيَأْتِي فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ ؛ إِذَا امْتَنَعَتِ الذَّمِيَّةُ مِنْ غُسْلِ الْحَيْضِ ، هَلْ يُبَاحُ وَطُوءُهَا أَمْ لَا ؟ الثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ كَفَّارَةُ كَالرَّجُلِ إِنْ طَاوَعَتْهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْحَاوِي » . وَقِيلَ : عَلَيْهِمَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ يَشْتَرِكَانِ فِيهَا . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » . وَأَمَّا إِذَا أَكْرَهَتْ ، فَإِنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا . الثَّلَاثَةُ ، الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْجَاهِلَ بِالْحَيْضِ أَوْ بِالتَّحْرِيمِ أَوْ بِهِمَا ، وَالتَّاسِي كَالْعَامِدِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَكَذَا لَوْ أَكْرَهَ الرَّجُلُ . وَعَنْهُ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَاخْتَارَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ مَعَ الْعَذْرِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَقَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » : إِذَا أُوجِبَتِ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْعَالِمِ ، فَقِيَاسُ وَجُوبِهَا عَلَى الْجَاهِلِ رِوَايَتَانِ . وَقِيلَ : وَجْهَانِ . قَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ : بِنَاءً عَلَى الصَّوْمِ وَالْإِحْرَامِ . قَالَ فِي



**فصل :** وهل تَجِبُ الكَفَّارَةُ على الجاهِلِ والتَّاسِي ؟ على وَجْهَيْنِ ؛ أحدهما ، تَجِبُ ؛ لِعُمُومِ الْحَبَرِ ، وقياسًا على الوَطْءِ في الإِخْرَامِ . والثاني ، لا تَجِبُ ؛ لقَوْلِهِ عليه السَّلَامُ : « عَفِيَ لَأُمِّي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ »<sup>(١)</sup> . ولأنَّهَا وَجَبَتْ لِمَخَوِ الإِثْمِ ، فَأَشْبَهَتْ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ . فَإِنْ وَطِئَ طَاهِرًا ، فَحَاضَتْ فِي أَثْنَاءِ وَطْئِهِ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الكَفَّارَةُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، وَتَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ . وَإِنْ وَطِئَ الصَّبِيَّ لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ ؛ لِعُمُومِ الْحَبَرِ ، وَكَالْوَطْءِ فِي الإِخْرَامِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ فُرُوعِ التَّكْلِيفِ ، وَهُوَ غَيْرُ [ ١٠٥/١ ] مُكَلَّفٍ .

« الفروع » : وبأن بهذا أَنْ مَنْ كَرَّرَ الْوَطْءَ فِي حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ ، أَنَّهُ فِي تَكَرُّرِ الكَفَّارَةِ كَالصَّوْمِ . الرَّابِعُ ، يَلْزَمُ الصَّبِيُّ كَفَّارَةَ بَوَاطْنِهِ فِيهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدِّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : أَتَبَنَى عَلَى وَطْءِ الْجَاهِلِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ . وَهُوَ احْتِمَالُ الْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » . وَقَدِّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ ، فِي « شَرْحِهِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ ، فِي « حَوَاشِي الْفُرُوعِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَحَكَاهُمَا رِوَايَتَيْنِ . الْخَامِسَةُ ، [ ٦٦/١ ] لَا يَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ الْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُهُ . ذَكَرَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ .

(١) أخرجه ابن ماجه، في: باب طلاق المكره والتاسي، من كتاب الطلاق، بلفظ مقارب. سنن ابن ماجه ٦٥٩/١. وانظر: لإرواء الغليل ١٢٣/١.

(٢) انظر: المغني ٤١٨/١.

**فصل :** وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي الْمَنْصُوصِ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، فَأَوْجَبَهَا عَلَى الْمَرْأَةِ ، كَالْوَطْءِ فِي الْإِحْرَامِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدْ . فَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ غَيْرَ عَالِمَةٍ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « غَفَى لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطِئِ وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » . وَحُكْمُ التُّفْسَاءِ حُكْمُ الْحَائِضِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَاهَا . وَيُجْزَى نِصْفُ دِينَارٍ مِنْ أَى ذَهَبٍ كَانَ ، إِذَا كَانَ صَافِيًا ، وَيَسْتَوِي التَّبَرُّ وَالْمَضْرُوبُ ؛ لَوْ قُوِعَ الْاسْمُ عَلَيْهِ .

السَّادِسَةُ ، لَوْ وَطَّعَهَا وَهِيَ طَاهِرَةٌ ، فَحَاضَتْ فِي أَثْنَاءِ وَطْئِهِ ؛ فَإِنْ اسْتَدَامَ لَزِمَهُ الْكَفَّارَةُ ، وَإِنْ تَزَعَّ فِي الْحَالِ ، انْتَبَى عَلَى أَنَّ التَّرَعَّ هَلْ هُوَ جِمَاعٌ أَمْ لَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، يَأْتِي بَيَانُهُمَا فِي أَثْنَاءِ بَابِ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ مُحَرَّرًا . فَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ جِمَاعٌ ، لَزِمَهُ الْكَفَّارَةُ ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِهَا فِي الْمَعْذُورِ ، وَهُوَ الْجَاهِلُ وَالنَّاسِي ، وَنَحْوُهُمَا ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَعَلَى الْقَوْلِ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ . وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّرَعَّ جِمَاعٌ أَيْضًا ، لَوْ قَالَ لَزَوَّجَتْهُ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، إِنْ جَامَعْتِكَ . لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يُجَامِعَهَا أَبَدًا ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِثِ ، نَحْشِيَةً أَنْ يَقَعَ التَّرَعُّ فِي غَيْرِ زَوْجَتِهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ . قُلْتُ : فَيُعَانِي بِهَا . وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّرَعَّ لَيْسَ بِجِمَاعٍ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا . السَّابِعَةُ ، لَوْ لَفَّ عَلَى ذَكَرِهِ خِرْقَةٌ ثُمَّ وَطِئَ ، فَهُوَ كَالْوَطْءِ بِلا خِرْقَةٍ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . الثَّامِنَةُ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِينَارٍ كَفَّارَةً . أَنَّ الْمُخْرَجَ كَفَّارَةً ، فَتُصَرَّفُ مُصَرَّفَ سَائِرِ الْكَفَّارَاتِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ كَفَّارَةٌ . قَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ : يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مُسْكِينٍ وَاحِدٍ كَتَذَرٍ مُطْلَقٍ . وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَجْهًا ؛ أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُهُ أَيْضًا إِلَى مَنْ لَهُ اخْتِذَ الزَّكَاةُ لِلْحَاجَةِ . قَالَ

وَيُجْزَى إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِهَا ، فَجَازَ مِنْ أَى مَالٍ كَانَ ، كَالْخَرَجِ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ كَفَّارَةٌ ، فَاخْتَصَّ بِبَعْضِ الْأَنْوَاعِ ، كَسَائِرِ الْكُفَّارَاتِ . فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ هَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الدَّرَاهِمِ ؟ يَتَّبِنِي عَلَى جَوَازِهِ فِي الزَّكَاةِ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> . وَمَصْرِفُهَا إِلَى الْمَسَاكِينِ ، كَسَائِرِ الْكُفَّارَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » : وَكَذَا الصَّدَقَةُ الْمُطْلَقَةُ . التَّاسِعَةُ ، لَوْ عَجَزَ عَنِ التَّكْفِيرِ ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَفِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » فِي بَابِ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : وَتَسْقُطُ كَفَّارَةُ الْوُطْءِ فِي رَمَضَانَ بِالْعَجْزِ ، وَلَا يَسْقُطُ غَيْرُهَا بِالْعَجْزِ ، مَثَلُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ ، وَكُفَّارَاتِ الْحَجِّ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ : وَعَلَيْهِ أَصْحَابُنَا . انْتَهَى . وَيَأْتِي ذَلِكَ هُنَاكَ أَيْضًا . وَعَنْهُ ، تَسْقُطُ . اخْتَارَهَا ابْنُ حَامِدٍ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » هُنَاكَ : وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ ؛ تَسْقُطُ كَفَّارَةُ وَطْءِ الْخَائِضِ بِالْعَجْزِ ، عَلَى الْأَصَحِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » هُنَا ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَعَنْهُ ، تَسْقُطُ بِالْعَجْزِ عَنْهَا كُلُّهَا لَا عَنْ بَعْضِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِكُ فِيهَا . وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا فِي بَابِ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ . الْعَاشِرَةُ ، يُجْزَى أَنْ يُخْرِجَ الْكُفَّارَةَ مِنْ أَى ذَهَبٍ كَانَ ، إِذَا كَانَ صَافِيًا خَالِيًا مِنَ الْغَشِّ ، يَبْرَأَ كَانَ أَوْ مَضْرُوبًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ بَعْضُ

(١) انظر : المغنى ١/٤١٩ .

وَأَقْلُ سِنَّ تَحِيضُ لَهُ الْمَرْأَةُ تِسْعَ سِنِينَ ،.....

٢١٩ - مسألة : ( وَأَقْلُ سِنَّ تَحِيضُ لَهُ الْمَرْأَةُ تِسْعَ سِنِينَ ) هذه المسألة تُشْتَمِلُ عَلَى أَمْرَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الصَّغِيرَةَ إِذَا رَأَتْ دَمًا لِلدَّوْنِ تِسْعَ سِنِينَ ،

الأصحاب : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا الْمَضْرُوبُ ؛ لِأَنَّ الدِّينَارَ اسْمٌ لِلْمَضْرُوبِ خَاصَّةً . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ثَقِيُّ الدِّينِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ ، لَا يُجْزِئُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هُوَ فِي إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ كَالزَّكَاتِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ : الْأَظْهَرُ لَا يُجْزِئُ كَزَكَاتِهِ . وَقِيلَ : يُجْزِئُ كَالْخَرَاجِ وَالْجِزْيَةِ . صَحَّحَهُ فِي « الْفَاتِقِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . فَعَلَى الْأَوَّلَى ، يُجْزِئُ إِخْرَاجُ الْفِضَّةِ عَنِ الذَّهَبِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَطَعَ بِهِ الْقَاضِي مُجِيبُ الدِّينِ بْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي « حَوَاشِيهِ » ، وَقَالَ : مُحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِهِمَا . وَلَيْسَ كَمَا قَالَ . وَقِيلَ : لَا يُجْزِئُ . حَكَاهُ فِي « الْمُغْنَى » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : هَلِ الدِّينَارُ هُنَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمُرَادُهُ ، إِذَا أَخْرَجَ دَرَاهِمَ ، كَمْ يُخْرِجُ ؟ وَإِلَّا فَلَوْ أَخْرَجَ ذَهَبًا لَمْ تُعْتَبَرِ قِيَمَتُهُ بِلَا شَكٍّ . انْتَهَى .

قوله : وَأَقْلُ سِنَّ تَحِيضُ لَهُ الْمَرْأَةُ تِسْعَ سِنِينَ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، أَقْلُهُ عَشْرُ سِنِينَ . وَهُوَ اخْتِمَالٌ فِي « مُحْتَصَرِّ » ابْنِ تَيْمِيَّةٍ . وَعَنْهُ ، أَقْلُهُ اثْنَا عَشَرَ سَنَةً . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ ثَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّهُ لَا أَقْلَ لِسِنَّ الْحَيْضِ .

فائدة : حَيْثُ قُلْنَا : أَقْلُ سِنَّ تَحِيضُ لَهُ كَذَا . فَهُوَ تَحْدِيدٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَامِ

فليس بحَيْضٍ . لا نَعْلَمُ في ذلك خِلَافًا في المذهب ؛ لأنَّ الصغيرة لا تَحِيضُ ، لقوله سبحانه : ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ . ولأنَّ المَرْجِعَ فيه إلى الوجود ، ولم يوجد مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَحِيضُ عَادَةً فِيمَا دُونَ هَذِهِ السِّنِّ ، ولأنَّ الله سبحانه خَلَقَ دَمَ الْحَيْضِ لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ ، وهذه لا تَصْلُحُ لِلْحَمْلِ ، فلا تُوجَدُ فيها حِكْمَتُهُ ، فَيَنْتَفِي لَانْتِفَاءِ حِكْمَتِهِ . الأمرُ الثاني ، أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ دَمًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ، وَلَهَا تِسْعَ سِنِينَ ، حُكِمَ بِكَوْنِهِ حَيْضًا ، وَحُكِمَ بِبُلُوغِهَا ، وَثَبَّتَ فِي حَقِّهَا أَحْكَامُ الْحَيْضِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُ رُويَ عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ<sup>(١)</sup> . وَرُويَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمرَ . والمُرَادُ بِهِ ؛ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَرْأَةِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ ، أَنَّ نِسَاءَ تِهَامَةٍ يَحِضْنَ لِتِسْعِ سِنِينَ . وهذا قولُ الشافعي . وقد حُكِيَ عَنْهُ ،

تِسْعَ سِنِينَ ، أَوْ عَشْرَةَ ، أَوْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً ، إِنْ قُلْنَا بِهِ ، وهذا هو الصَّحِيحُ . الإِنصاف . جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْفُصُولِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الْبُلْغَةِ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ» ، وَ«الإِفَادَاتِ» ، وَ«الزُّرْكَشِيِّ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ» ، وَ«ابْنِ عُيَيْدَانَ» .<sup>(٢)</sup> فِي «الإِرْشَادِ» ، وَ«الْمُبْهَجِ» ، وَ«الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْفُصُولِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ؛ وَ«الْكَافِي» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«الْمُقْنِعِ» ، وَ«الْهَادِي» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«النَّظْمِ» ، وَ«الْوَجِيزِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ«الْمَنْوَرِ» ، وَ«الْمُنْتَحَبِ» ، وَ«النِّهَايَةِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«إِدْرَاكِ الْعِنَايَةِ»<sup>(٣)</sup> . وَحَمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْوَجِيزِ» ، وَ«تَذَكِيرَةِ» ابْنِ

(١) أخرجه الترمذی، في: باب ماجاء في إكراه اليتيمة على التزويج، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذی

٢٩/٥.

(٢) زيادة من: ش.

(المقنع والشرح والإِنصاف ٢٥/٢)

المفتع . وَأَكْثَرُهُ خَمْسُونَ سَنَةً . وَعَنْهُ ، سِتُّونَ فِي نِسَاءِ الْعَرَبِ .

الشرح الكبير

أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ جَدَّةً بِنْتُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهَا حَمَلَتْ لثَوْنِ عَشْرِ سِنِينَ ، وَكَذَلِكَ بَنَتْهَا . وَحَكَى الْمَيْمُونِيُّ ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي بِنْتِ عَشْرِ رَأَتْ الدَّمَ ، قَالَ : لَيْسَ بِحَيْضٍ . قَالَ الْقَاضِي : فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ : أَوَّلَ زَمَنِ يَصِحُّ فِيهِ وَجُودُ الْحَيْضِ ثِنْتَا عَشْرَةَ سَنَةً ؛ لِأَنَّهُ الزَّمَانُ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ بُلُوغُ الْعُلَامِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

٢٢٠ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَأَكْثَرُهُ [ ١٠٥/١ ط ] خَمْسُونَ سَنَةً .

وعنه : سِتُّونَ فِي نِسَاءِ الْعَرَبِ ) اِخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي حَدِّ السِّنِّ الَّذِي ثَبَّأُسُ فِيهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحَيْضِ ؛ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّ خَمْسُونَ سَنَةً . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَيَكُونُ حُكْمُهَا فِيمَا تَرَاهُ مِنَ الدَّمِ بَعْدَ الْخَمْسِينَ حُكْمَ الْمُسْتَحَاضَةِ ؛ لِأَنَّ

الإيضاح

عَبْدُوسَ ، وَغَيْرِهِمْ : تَحِيضُ قَبْلَ ثَمَامٍ تِسْعَ سِنِينَ . وَقِيلَ : تَقْرِيْبًا . ' ( وَصَرَّحَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « مُخْتَصَرِ » ابْنِ تَمِيمٍ ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : تَقْرِيْبًا ' . قُلْتُ : وَالتَّفْسُ تَجِيْلُ إِلَيْهِ . وَأُطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » يَقِيلُ وَقِيلَ .

قَوْلُهُ : وَأَكْثَرُهُ خَمْسُونَ سَنَةً . هَذَا الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِيِّ » ، وَ « الطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ » ، [ ٦٦/١ ط ] وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّرْغِيبِ » ، وَ « نَظْمِ نَهَايَةِ » ابْنِ رَزِينٍ ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « نَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ مِنْهَا . قَالَ ابْنُ الزَّأْغُونِيِّ : هُوَ اخْتِيَارُ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ . قَالَ فِي

عائشة ، رضى الله عنها ، قالت : إذا بَلَغَتْ حَمْسِينَ سَنَةً خَرَجَتْ مِنْ حَدِّ الْحَيْضِ . وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : لَنْ تَرَى الْمَرْأَةَ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا بَعْدَ الْحَمْسِينَ . وَرَوَى عَنْهُ <sup>(١)</sup> ، أَنَّهَا لَا تِيَأْسُ مِنَ الْحَيْضِ يَقِينًا إِلَى سِتِّينَ سَنَةً ، وَمَا تَرَاهُ فِيمَا بَيْنَ الْحَمْسِينَ وَالسَّتِّينَ حَيْضٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، لَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ وَلَا الصَّوْمَ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهُمَا مُتَيَقِّنٌ ، فَلَا يَسْقُطُ بِالشَّكِّ . وَتَقْضَى الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ احتياطًا ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ فِي ذِمَّتِهَا بِقَيِّنٍ ، فَلَا يَسْقُطُ بِأَمْرِ مَشْكُوكٍ فِيهِ . هَكَذَا رَوَاهُ الْخَرَقِيُّ . وَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّ نِسَاءَ الْعَجَمِ تِيَأْسُ فِي حَمْسِينَ ، وَنِسَاءَ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ إِلَى سِتِّينَ . وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَقْوَى جِيلَةً . وَرَوَى الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ <sup>(٢)</sup> ، فِي كِتَابِ « النَّسَبِ » عَنْ بَعْضِهِمْ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تَلِدُ لِحَمْسِينَ سَنَةً إِلَّا عَرَبِيَّةٌ ، وَلَا تَلِدُ لِسِتِّينَ إِلَّا قُرَشِيَّةٌ . وَقَالَ : إِنْ هُنْدَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَمْعَةَ ،

« الْبُلْعَةِ » : هَذَا أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ . وَصَحَّحَهُ فِي « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . قَالَ ابْنُ مُنْجَى ، فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَشْهَرُ الرَّوَايَاتِ . قَالَ فِي « نِهَايَةِ » ابْنِ رَزِينِ : أَكْثَرُهُ حَمْسُونَ فِي الْأَطْهَرِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « شَرْحِ الْهَدَايَةِ » لِلْمَجْدِ ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْخَاوِئِينَ » ، وَ « تَحْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : اخْتَارَهَا الشَّيْخُ إِزِيدُ . وَعَنْهُ ، أَكْثَرُهُ سِتُونَ سَنَةً . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِرْشَادِ » ، وَ « الْإِيضَاحِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ » ابْنِ

(١) أبى : عن الإمام أحمد .

(٢) أبو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله الزبيري ، الحافظ النسابة ، قاضي مكة وعالمها ، توفي سنة ست وخمسين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٣١١/١٢ - ٣١٥ .

وَلَدَتْ مُوسَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَلَهَا سِتُونٌ .  
 قَالَ أَحْمَدُ ، فِي امْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ : إِنْ عَاوَدَهَا مَرَّتَيْنِ  
 أَوْ ثَلَاثًا فَهُوَ حَيْضٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْوُجُودِ ، وَقَدْ وَجَدَ  
 حَيْضٌ مِنْ نِسَاءِ ثِقَاتٍ أَخْبَرْنَ عَنْ أَنْفُسِهِنَّ بَعْدَ الْخَمْسِينَ ، فَأَشْبَهَ مَا قَبْلَ  
 الْخَمْسِينَ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا وَجَدَ مِنَ الْمَرَأَةِ دَمٌ فِي زَمَنِ عَادَتِهَا بَعْدَ  
 الْخَمْسِينَ ، كَمَا كَانَتْ تَرَاهُ قَبْلَهَا . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ  
 بَيْنَ نِسَاءِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِنَّ ؛ لِأَنَّهُنَّ سَوَاءٌ فِي سَائِرِ أَحْكَامِ الْحَيْضِ ، كَذَلِكَ  
 هَذَا ، وَمَا ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ لَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ أَمْرٌ حَقِيقِيٌّ ، الْمَرْجِعُ  
 فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ ، وَقَدْ وَجَدَ بِخِلَافِ مَا قَالَتْ ، عَلَى مَا حَكَاهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ .  
 وَإِنْ قِيلَ : هَذَا الدَّمُ لَيْسَ بِحَيْضٍ . مَعَ كَوْنِهِ عَلَى صِفَتِهِ وَفِي وَقْتِهِ وَعَادَتِهِ ،  
 بَغَيْرِ نَصٍّ ، فَهُوَ تَحَكُّمٌ . فَأَمَّا بَعْدَ السِّتِينَ ، فَلَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَيْسَ  
 بِحَيْضٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لِلْمَرَأَةِ حَالًا تَيَأَسُ فِيهِ مِنَ الْحَيْضِ ؛  
 لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّيْ يَسُنَّ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾ . قَالَ أَحْمَدُ فِي الْمَرَأَةِ

عَقِيلٍ ، وَ « عُمْدَةٌ الْمُصَنِّفِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنْشُورِ » ،  
 وَ « الْمُتَّعَبِ » ، وَ « التَّسْهِيلِ » . وَقَدَّمَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « رُءُوسِ الْمَسَائِلِ » ،  
 وَابْنُ تَمِيمٍ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . قَالَ فِي « النَّهَائَةِ » : وَهِيَ  
 اخْتِيَارُ الْخَلَّالِ ، وَالْقَاضِي . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ،  
 وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « شَرْحِ » ابْنِ عُيَيْدَانَ . وَعَنْهُ ، سِتُونٌ فِي  
 نِسَاءِ الْعَرَبِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَعَنْهُ ، الْخَمْسُونَ لِلْعَجَمِ وَالتَّبَطِّ ، وَغَيْرِهِمْ ،  
 وَالسِّتُونَ لِلْعَرَبِ وَنَحْوِهِمْ . وَأَطْلَقَهُنَّ الزُّرْكَشِيُّ . وَعَنْهُ ، بَعْدَ الْخَمْسِينَ حَيْضٌ إِنْ

(١) فِي : الْمَعْنَى ٤٤٦/١ .



## وَالْحَامِلُ لَا تَحِيضُ .

المقنع

الشرح الكبير

الكبيرة تَرَى الدَّمَ : هو بِمَنْزِلَةِ الْجُرْحِ . وقال عطاء : هي بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ . [ ١٠٦/١ ] وذلك لِأَنَّ هَذَا الدَّمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَيْضًا ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ ، حُكْمُهُ حُكْمُ دَمِ الِاسْتِحَاضَةِ وَمَنْ بِهِ سَلَسَ الْبَوْلُ ، وَسَنَدَّ كُرْهُهُ فِيمَا بَعْدَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٢٢١ - مسألة : ( وَالْحَامِلُ لَا تَحِيضُ ) فَإِنْ رَأَتْ دَمًا ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ . وهذا قولُ سعيد بنِ المُسَيَّبِ ، وعطاء ، والحسين ، وعكرمة ، والشَّعْبِيِّ ، وَحَمَادٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَابْنِ الْمُثَنِّرِ ،

تَكَرَّرَ . ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَصَحَّحَهُمَا فِي « الْكَافِي » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . قَالَ فِي « الْمُغْنَى » ، فِي الْعِدِّدِ : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَتَى بَلَغَتْ خَمْسِينَ سَنَةً ، فَاِنْقَطَعَ حَيْضُهَا عَنْ عَادَتِهَا مَرَّاتٍ لَغَيْرِ سَبَبٍ ، فَقَدْ صَارَتْ آيَسَةً ، وَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ ، عَلَى الْعَادَةِ الَّتِي كَانَتْ تَرَاهُ فِيهَا ، فَهُوَ حَيْضٌ فِي الصَّحِيحِ . وَعَلَيْهِ ، فَلِلْمُصَنِّفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتِيَارَاتٌ . وَعَنْهُ ، بَعْدَ الْخَمْسِينَ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَتَصَوُّمٌ وَتُصَلَّى . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ وَنَازِلُهُ . قَالَ الْقَاضِي ، فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » : هَذَا أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ . وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . فَعَلَيْهَا تَصَوُّمٌ وَجُوبًا عَلَى الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ « الرَّعَايَةُ » . وَعَنْهُ ، اسْتِحْبَابًا ذَكَرَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِ سِنٍ الْحَيْضُ .

قَوْلُهُ : وَالْحَامِلُ لَا تَحِيضُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا تَحِيضُ . ذَكَرَهَا أَبُو الْقَاسِمِ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ . وَاخْتَارَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ أَظْهَرُ .

وأبى عبيد . ورؤى عن عائشة . والصحيحُ عنها ، أنها إذا رأتِ الدَّمَ لا تُصَلِّي . وقال مالكٌ ، والشافعيُّ ، والليثُ : ما تراه من الدَّمِ حَيْضٌ إذا أمكن . ورؤى ذلك عن الزُّهْرِيِّ ، وقَتَادَةَ ، وإسحاقَ ؛ لأنه دَمٌ صادفَ العادةَ فكان حَيْضًا كغيرِ الحامِلِ . ولنا قولُه ﷺ : « لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا حَائِلٌ <sup>(١)</sup> حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ » <sup>(٢)</sup> . جَعَلَ وُجُودَ الْحَيْضِ عَلَمًا عَلَى بَرَاءَةِ الرَّجْمِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ . وَلأنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ : « مُرَّه فليَرِاجِعْهَا ، ثُمَّ يُطَلِّقْهَا

قلتُ : وهو الصَّوَابُ ، وقد وَجَدَ في زَمَنِنَا وغيره ، أنها تحيضُ بِمِقْدَارِ حَيْضِهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، وَيَتَكَرَّرُ في كُلِّ شَهْرٍ عَلَى صِفَةِ حَيْضِهَا . وقد رَوَى أَنَّ إِسْحاقَ نَاطَرَ أَحْمَدَ في هذه المسألةِ ، وَأَنَّهُ رَجَعَ إلى قولِ إِسْحاقَ ، رواه الحَاكِمُ . فعلى المذهبِ ، تُغْتَسَلُ عِنْدَ انْقِطَاعِ مَا تَرَاهُ اسْتِحْبَابًا . نصُّ عليه . وقيل : وَجوبًا . وذكر أبو بَكْرٍ وَجْهَيْنِ .

**فائدة :** لو رأتِ الدَّمَ قَبْلَ ولادَتِهَا يَوْمَيْنِ أو ثَلَاثَةٍ ، وقيل : يَوْمَيْنِ فقط . فهو نِفَاسٌ ، وَلَكِنْ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ . وهو من مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَيَعْلَمُ ذَلِكَ بِأَمَارَةٍ مِنَ الْمَخَاضِ وَنَحْوِهِ ، أَمَّا مُجَرَّدُ رُؤْيَةِ الدَّمِ مِنْ غَيْرِ عِلَالَةٍ ، فَلَا تُتْرَكُ لَهُ الْعِبَادَةُ ، ثُمَّ إِنْ تَبَيَّنَ قُرْبُهُ مِنَ الْوَضْعِ بِالْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ ، أعادتْ ما صامته مِنَ الْفَرْضِ فِيهِ ، ولو رآته مع العِلَالَةِ ، فتركتْ الْعِبَادَةَ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ بُعْدُهُ عَنِ الْوَضْعِ ، أعادتْ ما تركته فِيهِ مِنْ وَاجِبٍ ، فَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُ الْوَلَدِ اعْتَدَّ بِالْخَارِجِ مَعَهُ مِنَ الْمُدَّةِ ، في

(١) الحائِلُ : التي لم تعمل .

(٢) أخرجه أبو داود ، في باب في وطء السبايا ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٩٧/٢ . والدارمي ، في باب في استبراء الأمة ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمي ١٧١/٢ . والإمام أحمد ، في المسند ٢٨/٣ ، ٦٢ ، ٨٧ ، ٣٢١ . وانظر : عارضة الأخوذى ٥٩/٧ .



المنع وَأَقْلَ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ . وَعَنْهُ ، يَوْمٌ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا .  
وَعَنْهُ ، سَبْعَةَ عَشَرَ .

الشرح الكبير الصلاة . وقال النَّحَّعِيُّ : إِذَا ضَرَبَهَا الْمَخَاضُ قَرَأَتِ الدَّمَ . قال : هو حَيْضٌ . وهذا قول أهل المدينة ، والشافعي . وقال عطاءٌ : تُصَلَّى ، وَلَا تُعَدُّهُ حَيْضًا وَلَا نِفَاسًا . ولنا ، أَنَّهُ دَمٌ خَرَجَ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ ، فَكَانَ نِفَاسًا ، كَالْخَارِجِ بَعْدَهُ .

فصل : وَإِنَّمَا يُعْلَمُ أَنَّهُ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهَا ، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِرُؤْيَا أَمَارَتِهَا فِي وَقْتِهِ ، فَأَمَّا إِنْ رَأَتْ الدَّمَ مِنْ غَيْرِ عَلَامَةٍ عَلَى قُرْبِ الْوَضْعِ ، لَمْ تَتْرُكْ لَهُ الْعِبَادَةَ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ دَمٌ فَسَادٍ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ كَوْنُهُ قَرِيبًا مِنَ الْوَضْعِ ؛ لَوَضْعِهَا بَعْدَهُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، أَعَادَتِ الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ الَّذِي صَامَتْهُ فِيهِ ، وَإِنْ رَأَتْهُ عِنْدَ الْعَلَامَةِ ، تَرَكَّتِ الْعِبَادَةَ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَهُ عَنْهَا ، أَعَادَتْ مَا تَرَكَّتْهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْوَاجِبَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ وَلَا نِفَاسٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٢٢ - مسألة [ ١٠٦/١ ط ] : ( وَأَقْلَ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ . وَعَنْهُ : يَوْمٌ . وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا . وَعَنْهُ : سَبْعَةَ عَشَرَ ) الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ ، أَنَّ أَقْلَ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا . هَذَا قَوْلُ

الإصناف انفصاله نِفَاسٌ ، يُحْسَبُ مِنَ الْمُدَّةِ ، وَخُرَجَ أَنَّهُ كَدَمِ الطَّلُقِ . انتهى . قال في « الرُّعَايَةِ » : وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُ الْوَلَدِ ، فَالِدَمُ الْخَارِجُ مَعَهُ نِفَاسٌ . وَعَنْهُ ، بَلْ فَاسِدٌ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » . قال في « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ : وَأَوَّلُ مُدَّتِهِ مِنَ الْوَضْعِ . وَيَأْتِي هَذَا أَيْضًا فِي النِّفَاسِ .

قوله : وَأَقْلَ الْحَيْضِ ، يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ . هذا المذهب ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ؛

عطاء بن أبي رباح ، وأبي ثور . وروى عن أحمد ، أن أقله يوم ، وأن أكثره سبعة عشر . قال ابن المنذر : بلغني أن نساء آل الماجشون كن يحضن سبعة عشر يوماً . قال الحلال : مذهب أبي عبد الله ، لا اختلاف فيه أن أقل الحيض يوم ، وأكثره خمسة عشر . ومذهب الشافعي نحو هذا في أقله وأكثره . وقال الثوري ، والنعمان ، وصاحبه : أقله ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة ؛ لما روى وإله بن الأسقع ، أن النبي ﷺ قال : « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة »<sup>(١)</sup> . وقال أنس : قرء المرأة ثلاث ، أربع ، خمس ، ست ، سبع ، ثمان ، تسع ، عشر . ولا يقول ذلك إلا توقيفاً . وقال مالك : ليس لأقله حد ، ولو كان لأقله حد ، لكاتب المرأة لا تدع الصلاة حتى يَمْضِيَ ذلك الحد . ولنا ، أن ذكر الحيض ورد في الشرع مطلقاً من غير تحديد ، ولا حد له في اللغة ، فرجع فيه إلى العرف والعادة ، كالقبض والإخراج والتفريق ، وقد وجد حيض مُتَعَادٍ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ وَأَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ . قال عطاء : رأيت من النساء من تحيض يوماً ، وتحيض خمسة عشر . وقال شريك<sup>(٢)</sup> : عندنا امرأة تحيض كل شهر خمسة عشر يوماً حيضاً مُسْتَقِيماً . وقال أبو عبد الله الزبيرى : كان في نسائنا من تحيض يوماً ، وتحيض خمسة عشر يوماً . وقال الشافعي : رأيت امرأة

منهم ، أبو بكر في « التنبيه » . وعنه ، يوم . اختاره أبو بكر . قاله في « مجمع البحرين » ، وغيره . قال الحلال : مذهب أبي عبد الله ، الذي لا اختلاف فيه ،

(١) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الحيض . سنن الدارقطني ٢١٩/١ .

(٢) شريك بن عبد الله بن أبي شريك ، النخعي ، أحد الأعلام على لين ما في حديثه . ولد سنة تسعين ، وتوفي سنة سبع وسبعين ومائة . سير أعلام النبلاء ١٧٨/٨ ، تهذيب التهذيب ٣٣٣/٤ .

أُثْبِتَ لِي عَنْهَا أَنَّهَا لَمْ تَزَلْ تَحِيضُ يَوْمًا ، لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ ، وَأُثْبِتَ لِي عَنْ نِسَاءٍ ،  
أَنَّهِنَّ لَمْ يَزَلْنَ يَحِيضْنَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَقَوْلُهُنَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ ،  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي  
أَرْحَامِهِنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> . فَلَوْلَا أَنَّهُ مَقْبُولٌ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِنَّ الْكِتْمَانُ ، وَجَرَى ذَلِكَ  
مَجْرَى الشَّهَادَةِ . وَلَمْ يُوجَدْ حَيْضٌ مُعْتَادٌ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فِي عَصْرِ مِنْ  
الْأَغْصَارِ ، فَلَا يَكُونُ حَيْضًا بِحَالٍ . وَحَدِيثُ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ  
ابْنُ أَحْمَدَ الشَّامِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ الْمُنْهَالِ ، وَهُوَ مَجْهُولٌ ،  
وَحَدِيثُ أَنَسٍ رَوَاهُ الْجَلْدُ بْنُ أَيُّوبَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : هُوَ  
مُحَدَّثٌ لَا أَصْلَ لَهُ . وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ : ذَاكَ أَبُو حَنِيفَةَ ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَّا  
بِالْجَلْدِ بْنِ أَيُّوبَ . وَحَدِيثُ الْجَلْدِ ، وَلَوْ صَحَّ ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، مَا يُعَارِضُهُ ، فَإِنَّهُ قَالَ : مَا زَادَ عَلَى خَمْسَ عَشْرَةَ اسْتِحَاضَةً ،  
[ ١٠٧/١ ] وَأَقَلَّ الْحَيْضُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ .

أَنَّ أَقَلَّ الْحَيْضِ يَوْمٌ . قَالَ فِي « الْفُضُولِ » : وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا : إِنَّ إِطْلَاقَهُ  
الْيَوْمَ يَكُونُ مَعَ لَيْلَتِهِ ، فَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي أَنَّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ . انْتَهَى .  
قُلْتُ : مِنْهُمْ الْقَاضِي ، فِي كِتَابِ « الرُّوَايَتَيْنِ » . وَاخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ، أَنَّهُ لَا  
يَتَّقَدَّرُ أَقَلُّ الْحَيْضِ وَلَا أَكْثَرُهُ ، بَلْ كُلُّ مَا اسْتَقَرَّ عَادَةً لِلْمَرْأَةِ فَهُوَ حَيْضٌ ، وَإِنْ نَقَصَ  
عَنْ يَوْمٍ ، أَوْ زَادَ عَلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ ، أَوْ السَّبْعَةِ عَشَرَ ، مَا لَمْ تُصِرْ مُسْتِحَاضَةً .  
قَوْلُهُ : وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ .  
قَالَ الْخَلَّالُ : مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ أَكْثَرَ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، لَا اخْتِلَافَ  
فِيهِ عِنْدَهُ . وَقِيلَ : خَمْسَةَ عَشَرَ وَلَيْلَةً ، وَعِنَهُ ، سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا . وَقِيلَ : وَلَيْلَةٌ .

وَعَالِيَهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ . وَأَقْلُ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ يَوْمًا .  
المقنع

٢٢٣ - مسألة : ( وعاليه ست أو سبع ) لقول النبي ﷺ لِحَمْنَةٍ :  
« تَحِيضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ ، أَوْ سَبْعَةٌ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي أَرْبَعَةَ  
وَعِشْرِينَ يَوْمًا ، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا ، كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَكَمَا  
يَطْهُرْنَ ، لِمَقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطُهْرِهِنَّ »<sup>(١)</sup> . حديث حسن .

٢٢٤ - مسألة : ( وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يومًا ) لأن  
كلام أحمد لا يختلف أن العدة يصبح أن تنقضي في شهر إذا قامت به البينة .  
قال إسحاق : توقيت هؤلاء بالخمسة عشر باطل . وقال أبو بكر : أقل

وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين .  
الإنصاف

قوله : وأقل الطهر بين الحيضتين [ ٦٧/١ و ] ثلاثة عشر يومًا . هذا المذهب ،  
وعليه جمهور الأصحاب . قال الزركشي : هو المختار في المذهب . وهو من  
المفردات . وقيل : خمسة عشر . وهو رواية عن أحمد . قال أبو بكر : في  
روايته : هاتان الروايتان مبنيان على الخلاف في أكثر الحيض ؛ فإذا قيل : أكثره  
خمسة عشر . فأقل الطهر بينهما خمسة عشر . وإن قيل : أكثره سبعة عشر .  
فأقل الطهر بينهما ، ثلاثة عشر .<sup>(٢)</sup> وقطع به القاضي في « التعليق » ، وقال :  
قاله أبو بكر في كتاب « القولين » ، و « التنبيه »<sup>(٣)</sup> . وقاله ابن عجيل في  
« الفصول » . ورده المجدد ، وغيره ، والمشهور والمختار عند أكثر الأصحاب ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود  
٦٧/١ . والترمذي ، في : باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، من أبواب الطهارة .  
عارضة الأحوذى ٢٠١/١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في البكر إذا ابتدئت مستحاضة ، من  
كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٩/٦ .  
(٢) (٢ - ٢) زيادة من : ش .  
(٣)

المقنع [١١ ط] وَقِيلَ : خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ .

الشرح الكبير

الطَّهْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ ، فَإِنْ قُلْنَا : أَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ . فَأَقْلُ الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ . وَإِنْ قُلْنَا : أَكْثَرُهُ سَبْعَةَ عَشَرَ . فَأَقْلُ الطَّهْرِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ . وَهَذَا بَنَاهُ عَلَى أَنَّ شَهْرَ الْمَرْأَةِ لَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، يَجْتَمِعُ فِيهِ حَيْضٌ وَطَّهْرٌ ، وَأَمَّا إِذَا زَادَ شَهْرُهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَلَا يَلْزَمُ مَا قَالَ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : أَقْلُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ<sup>(١)</sup> . وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوُ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « تَمَكُّتْ إِحْدَاكُنَّ شَطْرَ عُمْرِهَا لَا تُصَلِّيْ »<sup>(٢)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْهُ ، وَقَدْ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ، فَرَعَمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ فِي شَهْرِ ثَلَاثِ حَيْضٍ ، طَهَّرَتْ عِنْدَ كُلِّ قُرْبٍ وَصَلَّتْ ، فَقَالَ عَلِيٌّ لِشَرِيحٍ : قُلْ فِيهَا . فَقَالَ شَرِيحٌ : إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يَرْضَى دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ ، فَشَهِدَتْ بِذَلِكَ ، وَإِلَّا فَهِيَ كَاذِبَةٌ . فَقَالَ عَلِيٌّ : قَالُونَ . يَعْنِي : جَيِّدٌ ، بِالرُّومِيَّةِ . وَلَا يَقُولُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا تَوَقِيفًا ، وَلِأَنَّهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ ائْتَشَرَ ، وَلَمْ يُعْلَمْ إِخْلَافُهُ ،

الإِنصاف

مَا قُلْنَا أَوَّلًا ؛ أَنَّ أَكْثَرَ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَأَقْلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ مَا قَالُوا لَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةً ، لَا تَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا تَنْقُصُ ، وَالْوَاقِعُ قَطْعًا بِخِلَافِ ذَلِكَ . وَقِيلَ : أَقْلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ وَلَيْلَةٌ ، وَعَنْهُ ، لَا حَدَّ لِأَقْلِ الطَّهْرِ . رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَهُ أَبُو الْبَرِّكَاتِ . وَاجْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . قُلْتُ : وَاجْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : لَا عِبْرَةَ بِحِكَايَةِ ابْنِ حَمْدَانَ : إِنَّ ذَلِكَ قَوْلٌ لَا . ثُمَّ تَحْطِيطُهُ . وَعَنْهُ ،

(١) بعده في م : « وعن أحمد عشرة » .

(٢) لا أصل له بهذا اللفظ . انظر تلخيص الحبير ١٦٢/١ .



**فَصْلٌ** : وَالْمُبْتَدَأُ تَجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي ، فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِأَكْثَرِهِ فَمَا دُونَ ، اغْتَسَلَتْ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ ، وَتَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ كَانَ فِي الثَّلَاثِ عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ صَارَ عَادَةً ، وَانْتَقَلَتْ إِلَيْهِ ، وَأَعَادَتْ مَا صَامَتْهُ مِنَ الْفَرَضِ فِيهِ . وَعَنْهُ ، يَصِيرُ عَادَةً بِمَرَّتَيْنِ .

ولا يُتَصَوَّرُ إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا : أَقْلُهُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ ، وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ . وَهَذَا فِي الطُّهُرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ، فَأَمَّا الطُّهُرُ بَيْنَ الْحَيْضَةِ فَسَيِّئَاتِي حُكْمُهُ . وَغَالِبُ الطُّهُرِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، أَوْ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِحَمْنَةَ : « ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا ، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا ، كَمَا يَحِيضُ النِّسَاءُ ، وَكَمَا يَطْهَرْنَ » . وَلَا حَدٌّ لِأَكْثَرِهِ ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيدَ مِنَ الشَّرْعِ وَلَمْ يَرِدْ بِهِ ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ دَلِيلًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٢٥ - مَسْأَلَةٌ : ( وَالْمُبْتَدَأُ تَجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي ، فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِأَكْثَرِهِ فَمَا دُونَ ، اغْتَسَلَتْ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ ، وَتَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا . فَإِنْ كَانَ فِي الثَّلَاثِ عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ ، صَارَ عَادَةً وَانْتَقَلَتْ إِلَيْهِ ، وَأَعَادَتْ مَا صَامَتْهُ مِنَ الْفَرَضِ فِيهِ . وَعَنْهُ : يَصِيرُ عَادَةً بِمَرَّتَيْنِ ) [ ١٠٧/١ ط ] وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَوَّلُ مَا تَرَى الْحَيْضَ وَلَمْ تُكُنْ

لَا تُؤَقِّتُ فِيهِ إِلَّا فِي الْعِدَّةِ . يَعْنِي إِذَا ادَّعَتْ قَرَأَ عِدَّتِهَا فِي شَهْرِ ، فَإِنَّهَا تُكَلِّفُ الْبَيْتَةَ بِذَلِكَ ، عَلَى الْأَصَحِّ .

فَانْدَةً : غَالِبُ الطُّهُرِ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ .

قَوْلُهُ : الْمُبْتَدَأُ - أَيْ الْمُبْتَدَأُ بِهَا الدَّمُ - تَجْلِسُ . اعْلَمْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا ابْتَدَأَتْ بِدَمٍ

حَاضَتْ قَبْلَهُ ، إِذَا كَانَ فِي وَقْتٍ يُمَكِّنُ حَيْضُهَا وَهِيَ الَّتِي لَهَا تِسْعُ سِنِينَ  
فَصَاعِدًا ؛ إِذَا انْقَطَعَ لِأَقَلِّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ ، وَإِنْ كَانَ يَوْمًا  
وَلَيْلَةً فَمَا زَادَ ، فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ جِبِلَّةٌ وَعَادَةٌ ،  
وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ لِعَارِضٌ ، الْأَصْلُ عَدَمُهُ . وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا تَجْلِسُ يَوْمًا  
وَلَيْلَةً ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لَوْ قَبْلَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَتُصَلِّي ، وَتَصُومُ . فَإِذَا  
انْقَطَعَ دَمُهَا لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ فَمَا دُونَ ، اغْتَسَلَتْ غُسْلًا ثَانِيًا عِنْدَ انْقِطَاعِهِ ،  
ثُمَّ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ مُتَسَاوِيًا ،  
صَارَ ذَلِكَ عَادَةً ، وَعَلِمْنَا أَنَّهَا كَانَتْ حَيْضًا ، فَيَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ مَا صَامَتْهُ  
مِنَ الْفَرَضِ فِيهِ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ  
الْخِرَقِيِّ . قَالَ الْقَاضِي : الْمَذْهَبُ عِنْدِي فِي هَذَا رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ  
الْعِبَادَةَ وَاجِبَةٌ فِي ذِمَّتِهَا بَيِّقِينَ ، فَلَا تَسْقُطُ بِأَمْرِ مَشْكُوكٍ فِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ،  
كَالْمُعْتَدَةِ لَا تُحْكَمُ بِرَاعَةِ ذِمَّتِهَا مِنَ الْعِدَّةِ بِأَوَّلِ حَيْضَةٍ ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْيَوْمُ  
وَاللَّيْلَةُ ؛ لِأَنَّهَا الْبَيِّقِينَ ، فَلَوْ لَمْ تُجْلِسْهَا ذَلِكَ أَدَّى إِلَى أَنْ لَا تُجْلِسَهَا أَصْلًا ،  
وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ فِيهَا ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ أُخَرُ ؛ إِحْدَاهَا ، أَنَّهَا تَجْلِسُ سِتًّا أَوْ  
سَبْعًا . نَقَلَهَا عَنْهُ صَالِحٌ عَلَى حَدِيثِ حَمْنَةَ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا تُجْلِسُهُ النِّسَاءُ .

أَسْوَدَ ، جَلَسَتْهُ ، وَإِنْ ابْتَدَأَتْ بِدَمٍ أَحْمَرَ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَالْأَسْوَدِ ،  
وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ،  
وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَحْمَرَ إِذَا  
رَأَتْهُ ، تَجْلِسُهُ كَالْأَسْوَدِ . وَقِيلَ : لَا تُجْلِسُ الدَّمَ الْأَحْمَرَ إِذَا مَا قُدِّرَ ، وَإِنْ أَجْلَسْنَاهَا  
الْأَسْوَدَ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ :  
لَا يُحْكَمُ بِبُلُوغِهَا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ الْأَحْمَرَ . وَإِنْ ابْتَدَأَتْ بِصَفْرَةٍ أَوْ كَثْرَةٍ ، فَقِيلَ : لِإِنَّهَا  
لَا تُجْلِسُهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ

والثانية، تَجْلِسُ عَادَةً نِسَائِهَا ؛ كَأُمِّهَا وَأُخْتِهَا وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا . وهذا قولُ عطاءٍ ، والثَّوْرِيِّ ، والأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا تُشَبِّهُهُنَّ فِي ذَلِكَ . وهو قولُ إِسْحَاقَ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَإِنْ لَمْ تُعْرِفِ الْأُمَّ وَالْخَالَهَ أَوْ الْعَمَّةَ ، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ سِتَّةَ أَيَّامٍ ، أَوْ سَبْعَةَ ، كَمَا فِي حَدِيثِ حَمْنَةَ . والثَّالِثَةُ ، أَنَّهَا تَجْلِسُ مَا تَرَاهُ مِنَ الدَّمِ ، مَا لَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ . وهذا مذهبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . اخْتَارَهَا شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> . فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَكْثَرِهِ «فَمَا دُونَ» ، فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِأَنَّ ابْتِدَاءَ الدَّمِ حَيْضٌ ، مَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ اسْتِحَاضَةً ، فَكَذَلِكَ بَاقِيهِ . وَلِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ جَبِلَةٌ ، وَالِاسْتِحَاضَةُ دَمٌ عَارِضٌ ، وَالْأَصْلُ فِيهَا الصَّحَّةُ وَالسَّلَامَةُ .

تَمِيمٌ ، وَ «الرَّعَايَةُ الْكُبْرَى» ، وَ «الْفَائِقُ» ، وَ «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» ، الْإِنْصَافُ ، وَ «ابْنُ عُيَيْنَانَ» ، وَصَحَّحَهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ . وَقِيلَ : حُكْمُهُ حُكْمُ الدَّمِ الْأَسْوَدِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُغْنَى» ، وَ «الشَّرْحِ» ، وَ «ابْنِ رَزِينَ» ، عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ . وَصَحَّحَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، عِنْدَ أَحْكَامِ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ ، فَتَأَقَّصَ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ «الزَّرْكَشِيِّ» .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَالْمُبْتَدَأَةُ تَجْلِسُ . أَنَّهَا تَجْلِسُ بِمُجَرَّدِ مَا تَرَاهُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً . وَوَجَّهَ فِي «الْفُرُوعِ» «اِحْتِمَالًا ؛ أَنَّهَا لَا تَجْلِسُ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ أَقَلِّ الْحَيْضِ .

قَوْلُهُ : تَجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَارَيْبٍ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ،

(١) انظر: المغنى ٤٠٩/١ .

(٢ - ٢) سقط من : م .

**فصل :** لا يَحْتَلِفُ المذهبُ أَنَّ العادةَ لا تُثَبِّتُ بِمَرَّةٍ ، وظاهرُ مذهبِ الشافعي أنها تُثَبِّتُ بِمَرَّةٍ ؛ لِأَنَّ المرأةَ التي اسْتَفْتَتْ لها أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَدَّها إلى الشَّهْرِ الذي يَلِي [ ١٠٨/١ ] شهرَ الاسْتِحاضَةِ ؛ لِأَنَّ ذلكَ أَقْرَبُ إليها ، فَوَجِبَ رَدُّها إليه . ولنا ، أَنَّ العادةَ مأخوذةٌ مِنَ المُعاوَذَةِ ، ولا تُحْصَلُ بِمَرَّةٍ ، والحديثُ حُجَّةٌ لنا ؛ لِأَنَّهُ قال : « لَتَنْظُرَنَّ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصَيِّبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا » <sup>(١)</sup> . و « كان » يُخْبِرُ بها عن دَوَامِ الفِعْلِ وتكراره ، ولا يُقالُ لِمَنْ فَعَلَ شَيْئاً مَرَّةً : كان يَفْعَلُ . واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ ؛ هل تُثَبِّتُ العادةُ بِمَرَّتَيْنِ ، أو ثلاثٍ ؟ فعنه ، أَنَّها تُثَبِّتُ بِمَرَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّها مأخوذةٌ مِنَ المُعاوَذَةِ ، وقد عاودَها في المَرَّةِ الثانيةِ . وعنه ، لا تُثَبِّتُ إِلَّا بِثَلَاثٍ . وهو

الإِنصافُ ، والمُرُوذِيُّ ، وعليه جمهورُ الأصحابِ . قال الزُّرْكَشِيُّ : وهو المُختارُ للأصحابِ . قال في « الفروع » ، و « الشَّرْح » ، و « المُعْنَى » ، وغيرهم : هذا ظاهرُ المذهبِ . فعليه ، تَفْعَلُ كما قال المُصَنِّفُ ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وتُصَلِّي ، فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُها لأكْثَرِهِ فما دُونَ ، اغْتَسَلَتْ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ . وذكر أبو الحُطَّابِ ، في المُبْتَدَأِ : أوَّلَ ما تَرى الدَّمَ الرَّوَاياتِ الأَرْبَعُ ؛ إِحْدَها ، تَجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً . وهي المذهبُ ، كما تَقَدَّمَ . والثَّانِيَةُ ، تَجْلِسُ غَالِبَ الحِيضِ . والثَّالِثَةُ ، تَجْلِسُ عَادَةً نِسائِها . والرَّابِعَةُ ، تَجْلِسُ إلى أَكْثَرِهِ . اختارَهُ المُصَنِّفُ ، وصاحِبُ « الفائقِ » .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة تستحاض ... ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦٢/١ . والنسائي ، في : باب ذكر الاغتسال من الحيض ، من كتاب الطهارة . وفي : باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر ، من كتاب الحيض . المجتبى ٩٩/١ ، ١٤٩ . والدارمي ، في : باب في غسل المستحاضة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١٩٩/١ ، ٢٠٠ . والإمام مالك ، في : باب المستحاضة ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٦٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٣/٦ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ .

المَشْهُورُ في المذهب ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « تَدْعُ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا »<sup>(١)</sup> . والأقراء جَمْعٌ ، وأقله ثلاثة ، ولأنَّ العادةَ إِنَّمَا تُطْلَقُ على ما كَثُرَ ، ولأنَّ ما اعتُبِرَ له التَّكرارُ اعتُبِرَ ثلاثاً ، كخيارِ المُصَرِّافِ . فإن قلنا بهذه الرواية ، لم تَتَقَلَّ عن اليَقِينِ في الشَّهْرِ الثالثِ . وإن قلنا بالرواية الأولى ، اتَّفَقَتْ إليه في الشَّهْرِ الثالثِ . وعلى قولنا : إِنَّهَا تَجْلِسُ أَقَلَّ الحَيْضِ أو غَالِيَهُ أو عادةَ نِسَائِهَا ، إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ لأَكْثَرِ الحَيْضِ فما دُونَ ، وكان في الأشهرِ الثلاثةِ على قَدَرٍ واحدٍ ، أو في شَهرَيْنِ ، على اِختِلَافِ الروايَتَيْنِ . اتَّفَقَتْ إليه وعَمِلَتْ عليه ، وأَعَادَتْ ما صامته مِنَ الفَرَضِ فيه ؛ لأنَّنا<sup>(٢)</sup> تَبَيَّنَّا أَنَّهَا صامته في حَيْضِهَا .

تنبيه : أثبتَّ طريقةَ أَيْ الخطَّابِ في هذه المسألة ، أغنى أن فيها الرواياتِ الأربعةَ ، أَكْثَرُ الأصحابِ ؛ منهم أبو بَكْرٍ ، وابنُ أبي موسى ، وابنُ الرَّاغُوْنِي ، والمُصَنِّفُ ، في « المُعْنَى » ، و « الكافي » ، والمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، والشارحُ ، وابنُ تَيمِيَّةٍ ، وصاحبُ « الفروع » ، و « الفائق » ، و « الرِّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، والرَّزْكَانِيُّ ، وصاحبُ « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وابنُ تَيمِيَّةٍ : وهى أصحُّ . وجعلَ القاضي ، وابنُ عَقِيلٍ في « التَّذَكُّرَةِ » ، والمَجْدُ في « الْمُحَرَّرِ » ، وصاحبُ « الرِّعَايَةِ الكُبْرَى » ، و « الحَاوِيَيْنِ » ، وغيرهم ، وهو الذى قَدَّمَهُ المُصَنِّفُ ، وابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِهِ » ، أَنَّ المُبْتَدَأَةَ تَجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة تستحاض ... ، وباب من قال تغتسل من طهر إلى طهر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٦٤/١ ، ٧٠ . والترمذى ، في : باب ما جاء في أن المستحاضة تنوضاً لكل صلاة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٩٩/١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في المستحاضة ... ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٤/١ كلهم من حديث عدى بن ثابت .

(٢) في الأصل : « ولأننا » .

**فصل :** ومتى أجلسناها يوماً وليلةً ، أو سبتاً ، أو سبعاً ، أو عادةً نسايتها ، قرأت الدم أكثر من ذلك ، لم يحل لزوجها وطؤها حتى ينقطع ، أو يجاوز أكثر الحيض ؛ لأن الظاهر أنه حيض ، وإنما أمرناها بالعبادة فيه احتياطاً لبراءة ذمتها ، فيجب ترك وطئها احتياطاً أيضاً . وإن انقطع الدم ، واغتسلت ، حل وطؤها ، ولم يكره ؛ لأنها رأت النقاء الخالص . وعنه ، يكره ؛ لأننا لا نأمن معاودة الدم ، فكره وطؤها ، كالتفساء إذا انقطع دمها لأقل من أربعين يوماً .

الإصاف . رواية واحدة . وأطلقهما في « التلخيص » ، و « البلغة » . وجلوسها يوماً وليلة قبل انقطاعه ، من مفردات المذهب .

قوله : وتفعل ذلك ثلاثاً ، فإن كان في الثلاث على قدر واحد ، صار عادةً ، وانتقلت إليه . الصحيح من المذهب ، أنها لا تجلس ما جاوز اليوم والليلة ، إلا بعد تكراره ثلاثاً ، وعليه جماهير الأصحاب . وهو من المفردات . فتجلس في الرابعة ، على الصحيح . وقيل : تجلسه في الثالثة . قاله القاضي ، في « الجامع الكبير » . وعنه ، يصير عادةً بمرةتين . قدمه في « تجريد العناية » . فتجلسه في الثالث ، على الصحيح عليها . وقيل : في الثاني . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : إن كلام أحمد [ ٦٧/١ ط ] يقتضيه . قال القاضي في « الجامع الكبير » : إن قلنا : ثبتت العادة بمرةتين . جلسنا في الثاني . وإن قلنا : بثلاث . جلسنا في الثالث .

قوله : وأعادت ما صامته من الفرض فيه . هذا المذهب . نص عليه ، وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين ؛ لا تجب الإعادة . فائدتان ؛ إحداهما ، وقت الإعادة بعد أن ثبتت العادة ، على الصحيح من

وَأِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ، فَإِنْ كَانَ دُمُهَا مُتَمَيِّزًا ؛  
بَعْضُهُ تَخِينٌ أَسْوَدُ مُنْتِنٌ ، وَبَعْضُهُ رَقِيقٌ أَحْمَرٌ ، فَحَيْضُهَا زَمَنَ  
الدَّمِ الْأَسْوَدِ ، وَمَا عَدَاهُ اسْتِحَاضَةٌ ،.....

الشرح الكبير

٢٢٦ - مسألة : ( فَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ) لِأَنَّ  
الدَّمَّ كُلَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا .

٢٢٧ - مسألة : ( فَإِنْ كَانَ دُمُهَا مُتَمَيِّزًا ؛ بَعْضُهُ أَسْوَدُ تَخِينٌ مُنْتِنٌ ،  
وَبَعْضُهُ رَقِيقٌ أَحْمَرٌ ، فَحَيْضُهَا زَمَنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ ، وَمَا عَدَاهُ اسْتِحَاضَةٌ )  
وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْمُبْتَدَأَةَ إِذَا جَاوَزَ دُمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، لَمْ تَحُلْ مِنْ

الإِنصاف

المذهب ، وعليه الأكثر . وقيل : قَبْلَ ثُبُوتِهَا اخْتِطَاطًا . وهو رواية في  
« الفروع » . الثانية ، يَحْرُمُ وَطُوعُهَا فِي مُدَّةِ الدَّمِ الرَّائِدِ عَمَّا أَجْلَسْنَاهَا فِيهِ قَبْلَ  
تَكَرُّارِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَصٌّ عَلَيْهِ اخْتِطَاطًا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .  
وعنه ، يُكْرَهُ . ذَكَرَهَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَقَدَّمَهَا فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » . وَأُطْلِقَ  
ابْنُ الْجَوَازِيِّ ، فِي « الْمَذْهَبِ » فِي إِبَاحَتِهِ رِوَايَتَيْنِ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ،  
وغيره : هِيَ كَمُسْتَحَاضَةٍ . انْتَهَى . وَيُبَاحُ وَطُوعُهَا فِي طَهْرِهَا يَوْمًا فَأَكْثَرَ قَبْلَ  
تَكَرُّارِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ الشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ،  
و « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ . وَعنه ، يُكْرَهُ إِنْ أَمِنَ الْعَتَّى ، وَالْأَفْلَا .  
وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَابْنُ تَمِيمٍ فِي  
مَوْضِعٍ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ فِي مَوْضِعٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَ « الْمُعْنَى » ،  
و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الفروع » . فَإِنْ عَادَ الدَّمُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ ،  
عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَعنه ، لَا بَأْسَ بِهِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَعنه ، يُكْرَهُ .

تنبيه : ظاهر قوله : وَإِنْ جَاوَزَ دُمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ، فَإِنْ كَانَ

حَالَيْن ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَكُونَ مُمَيَّزَةً ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ دِمَهِمَا أَسْوَدَ نَجِيْنًا مُنْتَبِئًا ، وَبَعْضُهُ أَحْمَرُ رَقِيْقًا ، أَوْ أَصْفَرُ لَا رَائِحَةَ لَهُ ، وَيَكُونُ [ ١٠٨/١ ط ] الدَّمُ الْأَسْوَدُ أَوْ النَّجِيْنُ لَا يَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ أَقْلِهِ ، فَحُكْمُ هَذِهِ أَنَّ حَيْضَهَا زَمَنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ وَالنَّجِيْنِ ، فَإِذَا انْقَطَعَ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ، تَعْتَسِلُ لِلْحَيْضِ ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَتُصَلِّي . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَسْتَحَاضُ ، فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَادُعُ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتَّرَكِي الصَّلَاةَ ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِلنِّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> : « إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ فَتَوَضَّئِي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ » . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

الإِنصَافُ

دَمُهَا مُتَمَيِّزٌ ؛ بَعْضُهُ نَجِيْنٌ أَسْوَدُ مُنْتَبِئٌ ، وَبَعْضُهُ رَقِيْقٌ أَحْمَرُ ، فَحَيْضُهَا زَمَنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ . أَنَّهَا تَجْلِسُ الدَّمِ الْمُتَمَيِّزِ الْأَسْوَدَ إِذَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ ، وَهُوَ صَحِيْحٌ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ الشَّارِحُ : هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا هُنَا ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَالْخِرَقِيِّ ، وَابْتِخَارِ ابْنِ عَوَّلٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا يُعْتَبَرُ تَكَرُّرُهُ فِي الْأَصَحِّ . قَالَ ابْنُ تَمِيْمٍ : لَا يَفْتَقَرُ التَّمْيِيزُ إِلَى تَكَرُّرِهِ ، فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينَ . وَابْتِخَارَهُ الْمُصَنِّفُ ،

(١) تقدم ترجمه في صفحة ٣٦٦ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب من قال توضعاً لكل صلاة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧٣/١ . والنسائي ، في : باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، من كتابي الطهارة والحيض . المجتبى ١٠٢/١ ، ١٥١ .



أَمَّا مَا رَأَتْ الدَّمُ الْبَحْرَانِيَّ<sup>(١)</sup> فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ، إِنَّهَا وَاللَّهِ لَن تَرَى الدَّمَ بَعْدَ أَيَّامٍ مَحِيضِهَا إِلَّا كَغُسَالَةِ مَاءِ اللَّحْمِ . وَلَأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الْفَرْجِ يُوجِبُ الْغُسْلَ ؛ فَرُجِعَ إِلَى صِفَتِهِ عِنْدَ الْاِشْتِبَاهِ ، كَالْمَعْنَى وَالْمَذَى .

**فصل :** وظاهرُ كلامِ شَيْخِنَا<sup>(٢)</sup> ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، هُنَا ، أَنَّ الْمُعْمِرَةَ إِذَا عَرَفَتِ التَّمْيِيزَ جَلَسَتْهُ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَالْخَرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى التَّمْيِيزِ أَنْ يَتَمَيَّزَ أَحَدُ الدَّمَيْنِ عَنِ الْآخَرِ فِي الصِّفَةِ ، وَهَذَا يُوجَدُ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ : إِنَّمَا تَجْلِسُ الْمُعْمِرَةُ مِنَ التَّمْيِيزِ مَا تَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ ، فِيمَا تَثَبُّتَ بِهِ الْعَادَةُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْصِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي » . أَمَرَهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ أَمْرِ آخَرَ ، ثُمَّ مَدَّهُ إِلَى حِينِ إِذْبَارِهِ ؛ وَلِأَنَّ<sup>(٣)</sup> التَّمْيِيزَ أَمَارَةً بِمُجَرَّدِهِ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى

وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ ، فِي « شَرْحِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ : إِنَّمَا تَجْلِسُ مِنَ التَّمْيِيزِ إِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثًا أَوْ مَرَّتَيْنِ ، عَلَى اخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ ، فِيمَا تَثَبُّتَ بِهِ الْعَادَةُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » ، وَ « ابْنِ رَزِينٍ » . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالزُّرْكَشِيُّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَتَثَبُّتَ الْعَادَةُ بِالتَّمْيِيزِ ، كَثُوبَتُهَا بِانْقِطَاعِ الدَّمِ ، وَيُعْتَبَرُ التَّكَرُّارُ فِي الْعَادَةِ ، كَمَا سَبَقَ فِي اعْتِبَارِهِ فِي

(١) دم بحرانى : شديد الحمرة ، كأنه نسب إلى البحر وهو اسم قعر الرحم ، وزادوه في النسب ألفا ونونا للمبالغة . النهاية ٩٩/١ .

(٢) انظر : المغنى ٣٩٣/١ .

(٣) في م : « لِأَنَّ » .

ضَمَّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ ، كَالْعَادَةِ . وَعِنْدَ الْقَاضِي : لَا تَجْلِسُ مِنَ التَّمْيِيزِ إِلَّا مَا تَكَرَّرَ . فَعَلَى هَذَا ، إِذَا رَأَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةَ أَحْمَرَ ، ثُمَّ خَمْسَةَ أَسْوَدَ ، ثُمَّ أَحْمَرَ ، وَاتَّصَلَ ، جَلَسَتْ زَمَانَ الْأَسْوَدِ ، فَكَانَ حَيْضُهَا ، وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةً . وَهَلْ تَجْلِسُ الْأَسْوَدَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي أَوِ الثَّلَاثِ أَوِ الرَّابِعِ ؟ يُخَرِّجُ ذَلِكَ عَلَى الرُّوَايَاتِ الثَّلَاثِ . وَكَذَلِكَ لَوْ رَأَتْ عَشْرَةَ أَحْمَرَ ، ثُمَّ خَمْسَةَ أَسْوَدَ ، ثُمَّ أَحْمَرَ ، فَإِنْ اتَّصَلَ الْأَسْوَدُ وَعَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، فَلَيْسَ لَهَا تَمْيِيزٌ وَحَيْضُهَا<sup>(١)</sup> مِنَ الْأَسْوَدِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِدَمِ الْحَيْضِ . وَلَوْ رَأَتْ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَسْوَدَ ، فَلَا تَمْيِيزَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ [ ١٠٩/١ ] حَيْضًا . وَإِنْ رَأَتْ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ أَحْمَرَ كُلَّهُ ، وَفِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ خَمْسَةَ أَسْوَدَ ، وَفِي الْخَامِسِ كُلَّهُ أَحْمَرَ ، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ فِي الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ الْيَقِينِ ، عَلَى قَوْلِنَا : يُعْتَبَرُ التَّكَرُّرُ فِي الْمُمَيِّزَةِ . وَفِي الرَّابِعِ أَيَّامَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ فِي قَوْلِ شَيْخِنَا<sup>(٢)</sup> ، وَفِي الْخَامِسِ تَجْلِسُ خَمْسَةَ أَيَّامًا . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا تَجْلِسُ

التَّمْيِيزِ خِلَافَ ثَانٍ ، فَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرِ ، فَهَلْ يُقَدَّمُ وَقْتُ هَذِهِ الْعَادَةِ عَلَى التَّمْيِيزِ بَعْدَهَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَهَلْ يُعْتَبَرُ فِي الْعَادَةِ التَّوَالِي ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . قَالَ بَعْضُهُمْ : وَعَدَمُهُ أَشْهُرٌ . انْتَهَى .<sup>(٣)</sup> وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْعَادَةِ التَّوَالِي فِي الْأَشْهُرِ<sup>(٤)</sup> . وَيَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الْمُعْتَادَةِ ؛ فَإِنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْحُكْمِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَيَأْتِي قَرِيبًا ، هَلْ يُعْتَبَرُ فِي جُلُوسِ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَمُهَا مُتَمَيِّزًا تَكَرُّرُ الْاسْتِحَاضَةِ ، أَمْ لَا ؟ فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَجْلِسُ الْمُمَيِّزَةُ زَمَانَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ ، أَوِ الدَّمِ الشَّحِينِ ، أَوْ

(١) ق م : « حَيْضُهَا » .

(٢) انظر : المغني ٤١٢/١ .

(٣ - ٤) زيادة من : ١ .

من الرابع، إلا اليقين، إلا أن نقول: تثبت العادة بمَرَّتَيْن. قال شيخنا: وفيه نظر، فإن أكثر ما يُقدَّر فيها أنها لا عادة لها ولا تمييز، ولو كانت كذلك لجلست سِتًّا أو سَبْعًا، في أصح الروايات. فكذا ههنا. قلت: فيتبغى على هذا أن لا تجلس بالتمييز، وإنما تجلس غالب الحيض؛ لما ذكره. ومن لم يعتبر التكرار في التمييز فهذه مُمَيِّزَةٌ، ومن قال: إنها تجلس بالتمييز في الشهر الثاني، قال: إنها تجلس الدَّم الأسود في الشهر الثالث؛

الدَّم المُنْتِن، بشرط أن يُلغَ أقل الحيض، ولم يُجاوز أكثره، على الصحيح. في ذلك. وذكر أبو المعالي أنه يُعتبر اللون فقط. وقيل: ولم ينقص غيره عن أقل الطهر. وجزم به ابن تميم، والنَّاظِم، وغيرهما. ولو جاوز التمييز أكثر الحيض، بطلت دلالة التمييز، على الصحيح من المذهب. وعنه، لا تبطل دلالاته بمجاوزته أكثر الحيض، فتجلس أكثر الحيض. وتأولها القاضي. وأطلقهما ابن تميم. فعلى المذهب؛ لو رأيت دَمًا أَحْمَرَ ثم أسود، وجاوز الأسود أكثر الحيض، جلست من الدَّم الأحمر، على الصحيح. (١) قَدِّمه في «الفروع»، وغيره. وصحَّحه الصَّحْدُ، وغيره<sup>(٢)</sup>. وقيل: تجلس من الأسود؛ لأنه شبيهة بدَم الحيض. (٣) جزم به في «المُعْنَى»، و«الشرح»، و«شرح» ابن رزِّين، و«المُسْتَوْعِب»، وغيرهم. وأطلقه ابن تميم<sup>(٤)</sup>. ففي اعتبار التكرار الوجهان المتقدمان. قال ابن تميم: ومتى بطلت دلالة التمييز، فهل تجلس ما تجلسه عَمَتُّها ومن هي في عُمرها؟ على وجهين. ولو رأيت دَمًا أَحْمَرَ سِتَّةَ عَشَرَ يومًا، ثم رأيت دَمًا أسودَ بَقِيَّةَ الشَّهْرِ، جلستِ الأسود فقط، على الصحيح. وقيل: وتجلس من الأحمر أقل الحيض؛ لإمكانِ حِيضَةٍ أُخْرَى. ذكره القاضي،

المقتنع وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزًا قَعَدَتْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ غَالِبَ الْحَيْضِ ، وَعَنْهُ ، أَقْلُهُ . وَعَنْهُ ، أَكْثَرُهُ .

الشرح الكبير

لأنها لا تعلم أنها مُتَمَيِّزَةٌ قَبْلَهُ . الحال الثاني ، أن لا يكون دُمُها مُتَمَيِّزًا على ما مَضَى ، ففيها أربع روايات ؛ إحداهما ، أَنَّها تَجْلِسُ غَالِبَ الْحَيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وذلك سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً . وهذا الاختيارُ الْخَرَقِيُّ ؛ لأنه غَالِبُ عَادَاتِ النِّسَاءِ ، فَيَجِبُ رَدُّهَا إِلَيْهِ ، كَرَدِّهَا فِي الْوَقْتِ إِلَى حَيْضِهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ . والروايةُ الثانيةُ ، أَنَّها تَجْلِسُ أَقْلَ الْحَيْضِ ؛ لأنه اليَقِينُ . وللشافعي قَوْلَانِ كَهَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ . والثالثةُ ، أَنَّها تَجْلِسُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ . وهو قَوْلُ أَبِي

الإنصاف

وغيره . الثانيةُ ، لَا يُعْتَبَرُ عَدَمُ زِيَادَةِ الدَّمِينِ عَلَى شَهْرٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَصَحَّحَهُ الرَّزْكَانِيُّ . وَاعْتَبَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ فِي « الْفَاتِي » ، وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا تَبْطُلُ دَلَالَةُ التَّمْيِيزِ بِزِيَادَةِ الدَّمِينِ عَلَى شَهْرٍ ، فِي الْأَصَحِّ . قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزًا ، قَعَدَتْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ غَالِبَ الْحَيْضِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْمَجْدُ ، فِي « شَرْحِهِ » ، وَتَبِعَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الرِّوَايَاتِ . وَاخْتَارَهُ الْخَرَقِيُّ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي ، [ ٦٨١ ر ] وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، أَقْلُهُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَعَنْهُ ، أَكْثَرُهُ . وَعَنْهُ ، عَادَةُ نِسَائِهَا ؛ كَأَمَّاهَا وَأَخْتُهَا وَغَمَّتِهَا وَخَالَيَتِهَا . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ،

وَعَنهُ ، عَادَةَ نِسَائِهَا ؛ كَأُمِّهَا ، وَأُخْتِهَا ، وَعَمَّتِهَا ، وَخَالَتِهَا .

الشرح الكبير

حَنِيفَةً ؛ لِأَنَّهُ زَمَانُ الْحَيْضِ ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِيهِ جَلَسَتْهُ كَالْمُعْتَادَةِ . وَالرَّابِعَةُ أَنَّهَا تَجْلِسُ عَادَةَ نِسَائِهَا ، كَأُمِّهَا وَأُخْتِهَا وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا تُشَبِّهُهُنَّ فِي ذَلِكَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِحَمْنَةَ : « تَحِيضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً ، ثُمَّ اغْتَسِلِي ، وَصَلِّي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ ، كَمَا يَحِيضُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطْهُرْنَ ، لِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطُهْرِهِنَّ » (١) . حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . رَدَّهَا النَّبِيُّ ﷺ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يَرُدَّهَا إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا ذَكَرُوا (٢) ، وَلِأَنَّ هَذِهِ تُرَدُّ إِلَى غَالِبِ عَادَاتِ النِّسَاءِ فِي وَقْتِهَا ، بِمَعْنَى أَنَّهَا تَجْلِسُ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً ، فَكَذَلِكَ فِي عَدَدِ أَيَّامِهَا ، وَبِهَذَا يَطُولُ مَا ذُكِرَ ؛ لِلْيَقِينِ ، وَلِعَادَةِ نِسَائِهَا .

الإحصاف

و « الْبُلْغَةُ » ، وَ « الْهِدَايَةُ » ، وَ « الْمُنْذَهَبُ » .

تَبَيَّان ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَعَنهُ ، عَادَةَ نِسَائِهَا . إِطْلَاقُ الْأَقَارِبِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى . مِنْهُمْ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . قُلْتُ : وَهُوَ أَوْلَى ، وَيَكُونُ تَبَيَّنًا لِلْمُطْلَقِ مِنْ كَلَامِهِمْ . فَلَوْ اخْتَلَفَتْ عَادَتُهُنَّ ، جَلَسَتْ الْأَقْلُ . قَالَ الْقَاضِي . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَقِيلَ : الْأَقْلُ وَالْأَكْثَرُ سَوَاءٌ . نَقَلَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، تَبَيَّنَ لَابْنِ حَمْدَانَ : وَقِيلَ : تَجْلِسُ الْأَكْثَرُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنُ عُبَيْدَانَ » . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : تَتَحَرَّى . انْتَهَى . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَقَارِبُ ، رُدَّتْ إِلَى

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ .

(٢) في م : ذكر .

**فصل :** وهل تُردُّ إلى ذلك إذا استمرَّ بها الدَّمُ في الشهرِ الرابعِ أو الثاني ؟  
 المنصوصُ أنَّها لا تُردُّ إلى سِتٍّ أو سَبْعٍ إلَّا في الشهرِ الرابعِ ؛ لأنَّنا نُحيضُها  
 أكثرَ مِن ذلك إذا لم تُكُنْ مُستحاضَةً ، فأوَّلَى أن نَعْمَلَ ذلك [ ١٠٩/١ ط ]  
 إذا كانت مُستحاضَةً . وقال القاضي : يَحْتَمِلُ أن تَنْتَقِلَ إليها في أيامِ الشهرِ  
 الثاني بغيرِ تَكَرُّرٍ ؛ لأنَّنا قد عَلِمْنَا اسْتِحَاضَتَهَا ، فلا مَعْنَى للتَّكَرُّرِ في حَقِّهَا .  
 وهو أَصَحُّ إن شاء الله ؛ لظَاهِرِ حَدِيثِ حَمْنَةَ .

غالبُ عَادَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِ ، وهِيَ السُّتُّ أو السَّبْعُ ، على الصَّحِيحِ . وقال بعضُ  
 الأصحابِ : مِن نِسَاءِ بَلَدِهَا . منهمُ ابْنُ حَمْدَانَ . قُلْتُ : وهو أوَّلَى . الثاني ، لم  
 يَعْزُ الْمُصَنِّفُ في « الكافي » نَقْلَ الرِّوَايَاتِ الْأَرْبَعِ ، في الْمُبْتَدَأَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ  
 الْمُمَيَّزَةِ ، إلَّا إلى أُنَى الْخُطَابِ . والحاصلُ أنَّ الرِّوَايَاتِ فِيهَا مِن غَيْرِ نِزَاعٍ بَيْنَ  
 الْأَصْحَابِ ، عِنْدَ أُنَى الْخُطَابِ وَغَيْرِهِ ، لم يَخْتَلَفْ فِيهِ اثْنَانِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي  
 إثْبَاتِ الرِّوَايَاتِ فِي الْمُبْتَدَأَةِ أَوَّلَ مَا تَرَى الدَّمَ ، كما تَقَدَّمَ . قال الزَّرْكَشِيُّ : وهو سَهْوُ  
 مِنَ الْمُصَنِّفِ . قُلْتُ : ليس في ذلك كَبِيرُ أَمْرٍ ، غَايَتُهُ أَنَّ الْأَصْحَابَ نَقَلُوا الْخِلَافَ  
 عَنْ أَحْمَدَ فِي الْمُصَنِّفِ ، فَعَزَّاهُ النَّقْلُ إلى أُنَى الْخُطَابِ ، واعتمدَ على نَقْلِهِ ، ولا يَلْزَمُ  
 مِن ذَلِكَ أَن لا يَكُونَ غَيْرُهُ نَقْلَهُ .

فَالثَّانِي ؛ إِحْدَاهُمَا ، غَالِبُ الْحَيْضِ سِتٌّ أو سَبْعٌ ، لكن لا تَجْلِسُ إِحْدَاهُمَا إلَّا  
 بِالتَّحَرُّي ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقيل : الْخَيْرَةُ فِي ذَلِكَ إِلَيْهَا ، فَتَجْلِسُ إِلَيْهَا  
 شَاءَتْ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » . وقال :  
 كَوُجُوبِ دِينَارٍ أو نِصْفِهِ فِي الْوُطْءِ فِي الْحَيْضِ . قُلْتُ : وهو ضَعِيفٌ جِدًّا ، وهو  
 مُفَضَّلٌ إلى أَنَّهَا الْخَيْرَةُ فِي وُجُوبِ الْعَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَعَدَمِهِ . الثَّانِيَةِ ، يُعْتَبَرُ فِي جُلُوسِ  
 مَنْ لَمْ يَكُنْ دُمُهَا مُتَمَيِّزًا تَكَرُّرَ الاسْتِحَاضَةِ ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ

وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ، فِي الْمُبْتَدَأِ أَوَّلَ مَا تَرَى الدَّمَ الرَّوَايَاتِ الْمَنْعِ الْأَرْبَعِ .

الشرح الكبير

٢٢٨ - مسألة : ( وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْمُبْتَدَأِ أَوَّلَ مَا تَرَى الدَّمَ الرَّوَايَاتِ الْأَرْبَعِ ) إِحْدَاهَا ، تَجْلِسُ أَقْلُ الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ . وَالثَّانِيَةُ ، تَجْلِسُ « سِتًّا أَوْ سَبْعًا » ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ . وَالثَّلَاثَةُ ، تَجْلِسُ عَادَةً نِسَائِيهَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ شِبْهَهَا بِهِنَّ . وَالرَّابِعَةُ ، تَجْلِسُ مَا تَرَاهُ مِنَ الدَّمِ ، مَا لَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، قِيَاسًا عَلَى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ .

الإيضاح

عليه . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ » ابْنِ رَزِينٍ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : هَذَا أَشْهُرُ . فَتَجْلِسُ قَبْلَ تَكَرُّرِهِ أَقْلَهُ <sup>(١)</sup> ، وَلَا تُرَدُّ إِلَى غَالِبِ الْحَيْضِ أَوْ غَيْرِهِ ، إِلَّا فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ . وَعَنْهُ ، لَا يُعْتَبَرُ التَّكْرَارُ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ . فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ الشَّارِحُ : وَهُوَ أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : ثَبُتَ بِدُونِ تَكَرُّارٍ ، فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » . فَعَلِمَا تَجْلِسُ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَالزُّرْكَشِيُّ .

تَنْبِيهِ : مِثْلُ ذَلِكَ الْحُكْمِ لِلْمُسْتَحَاضَةِ الْمُعْتَادَةِ ، غَيْرِ الْمُتَحِيرَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الْمُعْتَادَةِ ، وَيَثْبُتُ ذَلِكَ بِدُونِ تَكَرُّارِ الْاسْتِحَاضَةِ . وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ تَفْتَقِرُ إِلَى التَّكْرَارِ كَالْمُبْتَدَأِ . وَيَأْتِي حُكْمُ تَكَرُّارِ الْاسْتِحَاضَةِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الْمُتَحِيرَةِ .

(١ - ١) فِي م : « غَالِبِ الْحَيْضِ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : ١ .

وَإِنْ اسْتَحْيِضَتِ الْمُعْتَادَةُ رَجَعَتْ إِلَى عَادَتِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً .  
وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ التَّمْيِيزُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخِرْقَى .

٢٢٩ - مسألة : ( وَإِنْ اسْتَحْيِضَتِ الْمُعْتَادَةُ ، رَجَعَتْ إِلَى عَادَتِهَا  
وَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً . وَعَنْهُ : يُقَدَّمُ التَّمْيِيزُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخِرْقَى ) وَإِنْ  
نَسِيَتْ الْعَادَةَ عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ جَلَسَتْ غَالِبَ الْحَيْضِ  
مِنْ كُلِّ شَهْرٍ . وَعَنْهُ ، أَقَلُّهُ . وَقِيلَ فِيهَا الرُّوَايَاتُ الْأَرْبَعُ وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ،  
أَنَّ الْمُعْتَادَةَ إِذَا اسْتَحْيِضَتْ لَمْ تَحُلْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَكُونَ  
مُعْتَادَةً وَلَا تَمْيِيزَ لَهَا ؛ لَكُونَ دَمِهَا عَلَى صِفَةٍ لَا يَحْتَلِفُ وَلَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ مِنْ

قَوْلُهُ : وَإِنْ اسْتَحْيِضَتِ الْمُعْتَادَةُ رَجَعَتْ إِلَى عَادَتِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً . اعْلَمْ  
أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ لَهَا عَادَةٌ تَعْرِفُهَا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ ، فَأَثَرُهَا تَجْلِسُ الْعَادَةَ  
بِلا نِزَاعٍ ، وَإِنْ كَانَ لَهَا تَمْيِيزٌ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ ، أَوْ كَانَ  
لَهَا عَادَةٌ<sup>(١)</sup> وَنَسِيَتْهَا ، عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ بِلا نِزَاعٍ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيَأْتِي . وَإِنْ كَانَ  
لَهَا عَادَةٌ<sup>(٢)</sup> وَتَمْيِيزٌ ، فَتَارَةً يَتَّفِقَانِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً ، فَتَجْلِسُهَا بِلا نِزَاعٍ ، وَتَارَةً  
يَخْتَلِفَانِ ، إِمَّا بِمُدَاخَلَةٍ بَعْضُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ ، أَوْ مُطْلَقًا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ  
أَنَّهَا تَجْلِسُ الْعَادَةَ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ  
عُيَيْنَانَ : هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ :  
هُوَ اخْتِيَارُ الْجُمْهُورِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ،  
وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ التَّمْيِيزُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخِرْقَى .  
(١) وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَاخْتَارَ فِي  
«الْمُبْهَجِ» : إِنْ اجْتَمَعَ عَمِلَ بِهِمَا إِنْ أُمِكنَ ، وَإِنْ لَمْ يُمِكنَ ، سَقَطَا . وَقَالَ ابْنُ



بعض ، أو بأن يكون الدَّم الذي يَصْلُحُ لِلْحَيْضِ يَنْقُصُ عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ  
أو يَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِهِ ، فهذه تَجْلِسُ أَيَّامَ عَادَتِهَا ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِضَائِهَا ،  
وَتَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي . وهذا قولُ أَيْ حَنِيفَةٍ ،  
والشافعي . وقال مالكٌ : لا اِغْتِبَارَ بِالْعَادَةِ ، إِنَّمَا اِغْتِبَارُ بِالتَّمْيِيزِ ، فَإِنْ  
لَمْ تُكُنْ مُمَيِّزَةً اسْتَطَهَّرْتَ بَعْدَ زَمَانِ عَادَتِهَا بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، إِنْ لَمْ تُجَاوِزْ خَمْسَةَ  
عَشَرَ يَوْمًا ، ثُمَّ هِيَ بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَحَاضَةٌ . واحتجَّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ الَّتِي  
ذَكَرْنَاهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ عَلَى عَهْدِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « لِنَنْتَظِرْ عَدَدَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ  
قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا ، فَلْتَتْرِكِ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ ، فَإِذَا  
خَلَفْتَ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلِ ، ثُمَّ لَتَسْتَنْفِرْ بِتُوبٍ ، ثُمَّ لَتُصَلِّ » (١) . رواه أَبُو  
دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ . وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا :  
« دَعِي الصَّلَاةَ قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا ، ثُمَّ اغْتَسِلِي »

تَمِيمٌ : وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَبُو الْفَرَجِ - يَعْنِي بِهِ ابْنَ أَبِي الْفَهْمِ - الْعَمَلَ بِهِمَا عِنْدَ  
الاجْتِمَاعِ إِذَا امْتَكَنَ .

فَائِدَةٌ : لَا تَكُونُ مُعْتَادَةً حَتَّى تَعْرِفَ شَهْرَهَا ، وَوَقْتَ حَيْضِهَا وَطُهرَهَا .  
وَشَهْرُهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْمُدَّةِ الَّتِي لَهَا فِيهِ حَيْضٌ [ ٦٨/١ ظ ] وَطُهرَ صَحِيحَانِ .  
(٢) وَلَوْ نَقَصَتْ عَادَتُهَا ، ثُمَّ اسْتَحِيضَتْ فِي الشَّهْرِ الْآخِرِ ، جَلَسَتْ مِقْدَارَ  
الْحَيْضِ الْآخِرِ ، وَلَا غَيْرَ . قَطَعَ بِهِ الْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُ (٣) .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٠ .

(٢) (٢ - ٢) زيادة من : ش .

وَصَلَّى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَرَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ ، أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الدَّمِ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « امْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْسِلُكِ حَيْضَتُكَ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى تَرْكِ الْعَادَةِ [ ١١٠/١ ] فِي حَقِّ مَنْ لَا تُمَيِّزُهَا .

**فصل : لا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّ الْعَادَةَ لَا تُثَبِّتُ بَمَرَّةٍ ؛ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمُعَاوَذَةِ . وَهَلْ تُثَبِّتُ بَمَرَّتَيْنِ أَوْ بِثَلَاثٍ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَتُثَبِّتُ الْعَادَةُ بِالتَّمْيِيزِ ، فَإِذَا رَأَتْ دَمًا أَسْوَدَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ ، عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ ، وَاتَّصَلَ ، ثُمَّ صَارَ فِي سَائِرِ الْأَشْهُرِ دَمًا مُبْهِمًا ، كَانَتْ عَلَى عَادَتِهَا زَمَنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ .**

**فصل : وَالْعَادَةُ عَلَى ضَرِّينِ ؛ مُتَّفَقَةٌ ، وَمُخْتَلِفَةٌ ، فَالْمُتَّفَقَةُ أَنْ تَكُونَ أَيَّامًا مُتَسَاوِيَةً ، كَخَمْسَةٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ ، فَإِذَا اسْتَحْيَضَتْ جَلَسَتْهَا فَقَطْ . وَأَمَّا الْمُخْتَلِفَةُ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى تَرْتِيبٍ ، مِثْلَ أَنْ تَرَى فِي شَهْرٍ ثَلَاثَةً ، وَفِي الثَّانِي أَرْبَعَةً ، وَفِي الثَّلَاثِ خَمْسَةً ، ثُمَّ تَعُودَ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، ثُمَّ إِلَى أَرْبَعَةٍ ، ثُمَّ إِلَى خَمْسَةٍ عَلَى مَا كَانَتْ ، فَهَذِهِ إِذَا اسْتَحْيَضَتْ فِي شَهْرٍ ، فَعَرَفَتْ نَوْبَتَهُ عَمِلَتْ**

(١) تقدم في صفحة ٣٦٦ .

(٢) في : باب المستحاضة وغسلها ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٦٤/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ذكر الاستحاضة من الحيض ، وباب المرأة يكون لها أيام معلومة ، وباب ذكر الأقراء ، من كتاب الحيض . المجتبى ١٥٠ ، ١٤٨ ، ٩٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/٦ .

عليه ، ثم على الذى بعده ، «وعلى الذى» بعده على العادة . وإن نسيته  
تَوَبَّته حَيْضُهَا على اليقين ، وهو ثلاثة أيام ، ثم تَغْتَسِلُ ، وَتُصَلِّيُ بَقِيَّةَ  
الشَّهْرِ . وإن عَلِمَتْ أَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، وَشَكَّتْ ؛ هل هو الثانى أو الثالث ؟  
جَلَسَتْ أَرْبَعَةً ؛ لِأَنَّهَا الْيَقِينُ ، ثُمَّ تَجْلِسُ مِنَ الشَّهْرَيْنِ الْآخَرَيْنِ  
ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ ، وَتَجْلِسُ فى الرَّابِعِ أَرْبَعَةً ، ثُمَّ تَعُودُ إِلَى الثَّلَاثَةِ كَذَلِكَ أَبَدًا ،  
وَيُجْزئُهَا غُسْلٌ وَاحِدٌ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ الَّتِي جَلَسَتْهَا ، كَالنَّاسِيَةِ إِذَا جَلَسَتْ  
أَقْلَ الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْيَقِينِ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ  
بِالشَّكِّ . قال شيخنا<sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ الْغُسْلِ عَلَيْهَا أَيْضًا عِنْدَ مُضِيِّ  
أَكْثَرِ عَادَتِهَا ؛ لِأَنَّ يَقِينَ الْحَيْضِ ثَابِتٌ ، وَحُصُولَ الطَّهَارَةِ بِالْغُسْلِ مَشْكُوكٌ  
فِيهِ ، فَلَا يَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ مُتَيَقِّنَةٌ وَجُوبَ الْغُسْلِ عَلَيْهَا  
فِي أَحَدِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ ، وَقَدْ اشْتَبَهَ عَلَيْهَا ، وَصِحَّةُ صَلَاتِهَا  
تَقِفُ عَلَى الْغُسْلِ ، فَيَجِبُ عَلَيْهَا ؛ لَتَخْرُجَ عَنِ الْعَهْدَةِ بِيَقِينٍ . وَهَذَا الْوَجْهُ  
أَصَحُّ لَذَلِكَ . وَتَفَارِقُ هَذِهِ النَّاسِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْلَمُ لَهَا حَيْضًا زَائِدًا عَلَى مَا  
جَلَسَتْهُ ، وَهَذِهِ تَعْلَمُ لَهَا حَيْضًا زَائِدًا تَقِفُ صِحَّةُ صَلَاتِهَا عَلَى غُسْلِهَا مِنْهُ ،  
فَوَجِبَ ذَلِكَ ، فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُهَا غُسْلُ ثَانٍ ، عَقِيبَ الْيَوْمِ الْخَامِسِ فِي كُلِّ  
شَهْرٍ . وَإِنْ جَلَسَتْ فِي رَمَضَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، قَضَتْ خَمْسَةَ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّ  
الصَّوْمَ كَانَ فِي ذِمَّتِهَا ، وَلَا تَعْلَمُ أَنَّ الْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ صَامَتَهُمَا أَسْقَطَا الْفَرَضَ  
مِنْ ذِمَّتِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَلْزَمُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَغْسَالٍ ؛ غُسْلٌ عَقِيبَ

(١ - ١) فى م : «والذى» .

(٢) فى المتن ١/ ٣٩٨ .

اليَوْمِ الثَّالِثِ [ ١١٠/١ ] ، والرابع ، والخامس ؛ لَأَنَّ عَلَيْهَا عَقِيبَ الرَّابِعِ  
عُسْلًا فِي بَعْضِ الْأَشْهُرِ ، وَكُلُّ شَهْرٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الشَّهْرُ الَّذِي يَجِبُ  
الْعُسْلُ فِيهِ بَعْدَ الرَّابِعِ ، فَيَلْزِمُهَا ذَلِكَ كَمَا قُلْنَا فِي الْخَامِسِ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ ، مِثْلُ أَنْ تَحِيضَ مِنْ شَهْرٍ  
ثَلَاثَةً ، وَمِنْ الثَّانِي خَمْسَةً ، وَمِنْ الثَّالِثِ أَرْبَعَةً ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ ، فَإِنْ أُمِكنَ  
ضَبْطُهُ بِحَيْثُ لَا يَحْتَلِفُ ، فَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ضَبْطُهُ ، جَلَسَتْ  
الْأَقْلُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَاعْتَسَلَتْ عَقِيبَهُ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي هَذَا الْفَصْلِ ،  
أَنَّ قِيَاسَ الْمَذْهَبِ أَنَّ تَجْلِسَ أَكْثَرَ عَادَتِهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ ، كَالنَّاسِيَةِ لِلْعَدَدِ ،  
تَجْلِسُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ فِي إِحْدَى الرُّوَايَاتِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَهَذَا لَا  
يَصُحُّ ، إِذْ فِيهِ أَمْرُهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ ، وَإِسْقَاطُهَا عَنْهَا مَعَ يَقِينٍ وَجُوبِهَا عَلَيْهَا ،  
فَإِنَّمَا مَتَى أَجْلَسْنَاهَا خَمْسًا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا  
يَوْمَيْنِ مِنْهَا فِي شَهْرٍ ، وَيَوْمًا فِي شَهْرٍ آخَرَ ، فَقَدْ أَمَرْنَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ  
يَقِينًا ،<sup>(٢)</sup> وَذَلِكَ لَا يَحِلُّ ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَسْقُطُ بِالْإِشْتِبَاهِ ، كَمَنْ نَسِيَ  
صَلَاةً لَا يَعْلَمُ عَيْتَهَا ، وَهَذِهِ بِخِلَافِ النَّاسِيَةِ ، فَإِنَّمَا لَا نَعْلَمُ عَلَيْهَا صَلَاةً وَاجِبَةً  
يَقِينًا<sup>(٣)</sup> ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْحَيْضِ ، فَتَبْقَى عَلَيْهِ .

**فصل :** وَلَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ مُعْتَادَةً حَتَّى تُعْرِفَ شَهْرَهَا ، وَتُعْرِفَ وَقْتَ  
حَيْضِهَا مِنْهُ وَطَهْرَهَا . وَشَهْرُ الْمَرْأَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُدَّةِ الَّتِي لَهَا فِيهَا حَيْضٌ  
وَطَهْرٌ ، وَأَقْلُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ عَشَرَ يَوْمًا ، أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا ، إِنْ قُلْنَا : أَقْلُ

(١) فِي الْمَغْنَى ٣٩٩/١ .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ٤٣٥ .

الطُّهْرُ خَمْسَةَ عَشَرَ . وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الطُّهْرِ لَا حَدَّ لَهُ ، وَغَالِبُهُ الشَّهْرُ الْمَعْرُوفُ بَيْنَ النَّاسِ ، فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ شَهْرَهَا ثَلَاثُونَ يَوْمًا ، وَأَنَّ حَيْضَهَا مِنْهُ خَمْسَةُ أَيَّامٍ ، وَأَنَّ طَهْرَهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ، وَعَرَفْتَ أَوَّلَهُ ، فَهِيَ مُعْتَادَةٌ ، وَإِنْ عَرَفْتَ أَيَّامَ حَيْضِهَا ، وَأَيَّامَ طَهْرِهَا ، فَقَدْ عَرَفْتَ شَهْرَهَا ، وَإِنْ عَرَفْتَ أَيَّامَ حَيْضِهَا ، وَلَمْ تَعْرِفْ أَيَّامَ طَهْرِهَا ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، فَلَيْسَتْ مُعْتَادَةٌ ، لَكُنْهَا مَتَى جَهِلْتَ شَهْرَهَا رَدَدْنَاهَا إِلَى الْغَالِبِ ، فَحَيْضُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةٌ ، كَمَا رَدَدْنَاهَا فِي عَدَدِ أَيَّامِ الْحَيْضِ إِلَى الْغَالِبِ .

**فصل :** الْقِسْمُ الثَّانِي ؛ أَنْ يَكُونَ لَهَا عَادَةٌ وَتَمَيُّيزٌ ، فَإِنْ كَانَ الدَّمُ الَّذِي يَصْلُحُ لِلْحَيْضِ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ ، فَقَدْ انْتَفَقَتِ الْعَادَةُ وَالتَّمَيُّيزُ فِي الدَّلَالَةِ ، فَتَعْمَلُ بِنِهَا ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الْعَادَةِ أَوْ أَقَلَّ ، وَلَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقَلِّ الْحَيْضِ وَلَا زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ [ ١١١/١ ] ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُقَدَّمُ التَّمَيُّيزُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخُرْقِيِّ ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِإِمَّا ذِكْرِنَاهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ ، وَلِأَنَّ صِفَةَ الدَّمِ أَمَارَةً قَائِمَةً بِهِ ، وَالْعَادَةُ زَمَانٌ مُنْقَضٌ ، وَلِأَنَّهُ خَارِجٌ يُوجِبُ الْغُسْلَ ، فَرَجَعَ إِلَى صِفَتِهِ عِنْدَ الْاشْتِبَاهِ ، كَالْمَنِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، تُقَدَّمُ الْعَادَةُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ أُمَّ حَبِيبَةَ ، وَالْمَرْأَةَ الَّتِي اسْتَفْتَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ إِلَى الْعَادَةِ ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنْ كَوْنِهَا مُمَيَّزَةً أَوْ غَيْرَهَا ، وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ <sup>(١)</sup> فِيهِ رَدُّهَا إِلَى الْعَادَةِ أَيْضًا ، فَتَعَارَضَتْ رِوَايَتَاهُ <sup>(٢)</sup> ، وَبَقِيَ أَحَادِيثُنَا خَالِيَةٌ عَنْ مُعَارِضٍ . عَلَى

(١) سقط من : م .

(٢) في م : ر رِوَايَتَانِ .

أَنَّ حَدِيثَ فَاطِمَةَ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ ، يَحْتَمِلُ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ لَا عَادَةَ لَهَا ، أَوْ  
عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهَا ، وَحَدِيثُ عَدِيٍّ بَيْنَ ثَابِتٍ عَامٌّ فِي كُلِّ مُسْتَحَاضَةٍ ،  
فَيَكُونُ أَوْلَى ، وَلِأَنَّ الْعَادَةَ أَقْوَى ؛ لَكُونِهَا لَا تَبْطُلُ دَلَالَتُهَا ، وَاللَّوْنُ إِذَا  
زَادَ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ ، بَطَلَتْ دَلَالَتُهُ ، فَمَا لَا تَبْطُلُ دَلَالَتُهُ أَوْلَى .

**فصل :** وَمَنْ كَانَ حَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ ،  
فَاسْتَحِيضَتْ ، وَصَارَتْ تَرَى ثَلَاثَةً دَمًا أَسْوَدَ فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ ، فَمَنْ قَدَّمَ  
الْعَادَةَ ، قَالَ : تَجْلِسُ فِي كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةَ ، كَمَا كَانَتْ قَبْلَ الِاسْتِحَاضَةِ .  
وَمَنْ قَدَّمَ التَّمْيِيزَ ، جَعَلَ حَيْضُهَا الثَّلَاثَةَ الَّتِي فِيهَا الْأَسْوَدُ ، إِلَّا أَنَّهَا إِنَّمَا تَجْلِسُ  
الثَّلَاثَةَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ إِلَّا بِتَجَاوُزِ الدَّمِ أَكْثَرَ  
الْحَيْضِ ، وَلَا نَعْلَمُ ذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ . فَإِنْ رَأَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ عَشْرَةَ  
دَمًا أَسْوَدَ ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَاتَّصَلَ ، فَمَنْ قَالَ : إِنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَى مَا زَادَ  
عَلَى الْعَادَةِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ . لَمْ يُحْيِضْهَا فِي الشَّهْرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ عَلَى  
اخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ إِلَّا خَمْسَةَ ، قَدَّرَ عَادَتِهَا . وَمَنْ قَالَ : إِنَّهَا إِذَا زَادَتْ  
عَلَى الْعَادَةِ جَلَسَتْهُ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ . أَجْلَسَهَا فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ،  
ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي ، وَفِي الثَّانِي تَجْلِسُ أَيَّامَ الْعَادَةِ ، وَهِيَ الْخَمْسَةُ الْأَوَّلَى  
مِنْ الشَّهْرِ عِنْدَ مَنْ يُقَدِّمُ الْعَادَةَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَمَنْ قَدَّمَ التَّمْيِيزَ وَلَمْ يَحْتَسِبْ فِيهِ  
التَّكْرَارَ ، أَجْلَسَهَا الْعَشْرَةَ كُلَّهَا . فَإِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ ،  
فَقَالَ الْقَاضِي : تَجْلِسُ الْعَشْرَةَ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ ، عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا ؛  
لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْعَادَةِ تَبَيَّنَتْ بِتَكَرُّرِ الْأَسْوَدِ . وَقَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ

وَأِنْ نَسِيَتْ الْعَادَّةَ عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ ، ..... المقتع

الشرح الكبير

أَنْ لَا تَجْلِسَ زِيَادَةً عَلَى عَادَتِهَا عِنْدَ مَنْ يُقَدِّمُ الْعَادَّةَ ؛ لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا الزَّائِدَ عَلَى الْعَادَّةِ مِنَ التَّمْيِيزِ حَيْضًا بَتَكْرُّرِهِ ، لَجَعَلْنَا التَّاقِصَ عَنْهَا اسْتِحَاضَةً بَتَكْرُّرِهِ ، فَكَانَتْ لَا تَجْلِسُ فِيمَا إِذَا رَأَتْ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ [ ١١١/١ ط ] ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ ، أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ حَيْضُهَا خَمْسًا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ فَاسْتَحِيضَتْ ، فَصَارَتْ تَرَى خَمْسَةَ أَسْوَدَ ، ثُمَّ يَصِيرُ أَحْمَرَ ، وَيَتَّصِلُ ، فَالْأَسْوَدُ حَيْضٌ بِالِاتِّفَاقِ ؛ لِمُوَافَقَتِهِ زَمَنَ الْعَادَّةِ وَالتَّمْيِيزِ ، وَإِنْ رَأَتْ مَكَانَ الْأَسْوَدِ أَحْمَرَ ، ثُمَّ صَارَ أَسْوَدَ ، وَعَبَّرَ ، سَقَطَ حُكْمُ الْأَسْوَدِ ؛ لِعُبُورِهِ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، وَكَانَ حَيْضُهَا الْأَحْمَرُ ؛ لِمُوَافَقَتِهِ زَمَنَ الْعَادَّةِ . وَإِنْ رَأَتْ مَكَانَ الْعَادَّةِ أَحْمَرَ ، ثُمَّ رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَاتَّصَلَ ، فَمَنْ قَدَّمَ الْعَادَّةَ أَجْلَسَهَا أَيَّامَهَا . وَإِذَا تَكَرَّرَ الْأَسْوَدُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَصِيرُ حَيْضًا . وَمَنْ قَدَّمَ التَّمْيِيزَ ، جَعَلَ الْأَسْوَدَ وَحْدَهُ حَيْضًا .

٢٣٠ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ نَسِيَتْ الْعَادَّةَ عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ ) . وَهَذَا

الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ أَقْسَامِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا تَمْيِيزٌ وَقَدْ نَسِيَتْ

قَوْلُهُ : وَإِنْ نَسِيَتْ الْعَادَّةَ عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ . بِلَا زِعَاعٍ كَمَا تَقَدَّمَ ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ أَقَلِّ الْحَيْضِ ، وَلَا يَزِيدَ عَلَى أَكْثَرِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرُّعَايَةِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . ( وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« شَرْحِ الْهِدَايَةِ » لِلْمُجَدِّ ) .

( ١ - ١ ) سقط من :

العادة . ومعنى التَّمْيِيزِ ، أن يَتَمَيَّزَ بَعْضُ دُمِهَا عَنْ بَعْضٍ ؛ فَيَكُونَ بَعْضُهُ أَسْوَدَ ثَخِينًا مُنْتِنًا ، وَبَعْضُهُ أَحْمَرَ رَقِيقًا ، أَوْ أَصْفَرَ وَلَا رَائِحَةَ لَهُ ، وَيَكُونَ الْأَسْوَدُ أَوْ الثَّخِينُ لَا يَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ وَلَا يَنْقُصُ عَنْ أَقَلِّهِ . فَحُكْمُ هَذِهِ أَنَّ حَيْضَهَا زَمَنَ الْأَسْوَدِ الثَّخِينِ أَوْ الْمُنْتَنِ ، فَإِذَا انْقَطَعَ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ، تَغْتَسِلُ لِلْحَيْضِ وَتَتَوَضَّأُ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَتُصَلِّي . وَذَكَرَ أَحْمَدُ الْمُسْتَحَاضَةَ ، فَقَالَ : لَهَا سُنَنٌ . فَذَكَرَ الْمُعْتَادَةَ ، ثُمَّ قَالَ : وَسُنَّةٌ أُخْرَى ، إِذَا جَاءَتْ فَرَعَمَتْ أَنَّهَا تُسْتَحَاضُ فَلَا تُطَهَّرُ ، قِيلَ لَهَا : أَنْتِ الْآنَ لَيْسَ لَكَ أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ فَتَجْلِسِينَهَا ، وَلَكِنْ انْظُرِي إِلَى إِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ ، وَإِقْبَالُهَا أَنْ تَرَى دَمًا أَسْوَدَ يُعْرِفُ ، فَإِذَا نَعِيَ دُمُهَا وَكَانَ إِلَى الصُّفْرِ وَالرَّقَّةِ ، فَذَلِكَ دَمُ اسْتِحَاضَةٍ ، فَاغْتَسِلِي ، وَصَلِّي . وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا اعْتِبَارَ بِالتَّمْيِيزِ ، إِنَّمَا الْإِعْتِبَارُ بِالْعَادَةِ خَاصَّةً ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهَرِّاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « لِنْتَظُرَ عِدَّةَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي

وَقَالَ ابْنُ بُنْمِيرٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَالزُّرَّكَشِيُّ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَأَنْ لَا يَنْقُصَ الْأَحْمَرُ عَنْ أَقَلِّ الطَّهْرِ ، حَتَّى يُمَكِّنَ أَنْ يَكُونَ طَهْرًا فَاصِلًا بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ ، فَإِذَا رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ ، ثُمَّ مِثْلَهَا أَحْمَرَ ، ثُمَّ الْأَصْفَرَ بَعْدَهَا ، فَلَا أَسْوَدَ هُوَ الْحَيْضُ ، وَالْأَحْمَرُ مَعَ الْأَصْفَرِ اسْتِحَاضَةٌ ، وَإِنْ رَأَتْ خَمْسَةَ أَحْمَرَ ، ثُمَّ بَعْدَهَا الْأَصْفَرَ ، فَلَا أَحْمَرَ حَيْضٌ ؛ لِأَنَّ حَيْضَهَا أَقْوَى مَا تَرَاهُ مِنْ دُمِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَقِيَّتِهِ . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي ؛ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي التَّمْيِيزِ اللَّوْنُ فَقَطْ . وَعَنْهُ ، لَا تَبْطُلُ دَلَالَةُ التَّمْيِيزِ بِمُجَاوِزَةِ الْأَكْثَرِ ، فَتَجْلِسُ الْأَكْثَرُ . وَتَأْوِلُهَا الْقَاضِي . وَتَقْدِّمُ ذَلِكَ فِي الْمُبْتَدَأِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، وَتَقْدِّمُ الْأُمْتَلَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ . وَالْمُبْتَدَأُ وَالْمُعْتَادَةُ الْمُسْتَحَاضَتَانِ



الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا ، فَلَتَرَكِ الصَّلَاةَ قَدَرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ ، فَإِذَا خَلَفَتْ ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلَ ، ثُمَّ لَتَسْتَنْفِرَ بِثَوْبٍ ، ثُمَّ لَتُصَلَّ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنَّ الْحَيْضَ يَدُورُ عَلَيْهَا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ : « فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ، وَصَلِّي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَيُّ دَاوُدَ وَالتَّسَائِي <sup>(٣)</sup> : [ ١١٢/١ ] « إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرِفُ ، فَاُمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي ، فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ » . وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَادَةِ ، وَلَا نِزَاعَ فِيهِ ، وَهَذِهِ لَا عَادَةَ لَهَا .

**فصل :** وَقَدْ اخْتَلَفُوا ؛ هَلْ يُعْتَبَرُ لِلتَّمْيِيزِ التَّكْرَارُ ، أَمْ لَا ؟ فَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا هُنَا <sup>(٤)</sup> ، أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ التَّكْرَارُ ، بَلْ مَتَى عَرَفْتَ التَّمْيِيزَ جَلَسْتَهُ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَالْخِرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ عَقِيلٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَالْأَمِيدِيُّ : يُعْتَبَرُ لَهُ التَّكْرَارُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، عَلَى اخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ فِيمَا ثَبُتَ بِهِ الْعَادَةُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي الْمُبْتَدَأِ .

فِي تِلْكَ الْأُمُتِلَةِ سِوَاءَ ، فَلْيُعَاوَدْ .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لِلتَّمْيِيزِ تَكْرَارُ ، بَلْ مَتَى عَرَفْتَ التَّمْيِيزَ جَلَسْتَهُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَالْخِرَقِيِّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا يُعْتَبَرُ تَكْرَارُهُ فِي الْأَصَحِّ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَا

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٤٠٠ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٣٦٦ .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ٤٠٤ .

(٤) انظر : المغني ٣٩٣/١ .

**فصل :** فإن لم يكن الأسود مختلفاً ، مثل أن ترى في كل شهر ثلاثة أسود ، ثم يصير أحمر ، ويعبر أكثر الحيض ، فالأسود حيض وحده . وإن كان مختلفاً ، مثل أن ترى في الشهر الأول خمسة أسود ، وفي الثاني أربعة ، وفي الثالث ثلاثة ، أو في الأول خمسة ، وفي الثاني سبعا ، وفي الثالث سبعة ، أو غير ذلك من الاختلاف ؛ فعلى قول شيخنا ، الأسود حيض في كل حال . وعلى قول القاضى ، الأسود حيض فيما تكرر ، وهو ثلاث في الأولى ، وخمس في الثانية ، وما زاد عليه يكون حيضاً إذا تكرر ، وإلا فلا . ولا تجلس عند القاضى في الشهر الأول والثاني إلا اليقين الذى تجلسه من لا تميز لها . وإن كانت مبتدأة ، لم تجلس إلا يوماً وليلة . وهل تجلس الذى يتكرر في الشهر الثالث أو الرابع ؟ ينبنى على الروايتين فيما ثبت به العادة ، ويكون حكمها حكم المبتدأة التى ترى <sup>(١)</sup> دماً لا يعبر أكثر الحيض ؛ الأسود كالدّم ، والأحمر <sup>(٢)</sup> كالطهر هناك . فإن كانت ناسية ، وكان الأسود في أثناء الشهر ، قلنا : إن الناسية تجلس من أول الشهر . جلست ههنا من أول الشهر ما تجلسه الناسية ، ولا تنتقل إلى الأسود حتى يتكرر فتنتقل إليه ، وتعلم أنه حيض ، فتقضى ما صامته من الفرض فيه ، كما ذكر في المبتدأة .

يفتقر التمييز إلى تكراره ، في أصح الوجهين . وجزم به في « الوجيز » ، وغيره . واختاره ابن عقيل ، والمصنف ، والشارح ، وابن رزين ، وغيرهم . وقال القاضى ، وأبو الحسن الأمدى : يعتبر التكرار مرتين أو ثلاثاً ، على اختلاف

(١) في الأصل : « لا ترى » .

(٢) سقطت الواو من الأصل .

**فصل : فإن رأت أسودَ بينَ أحمرَين ، أو أحمرَ بينَ أسودَين ، وانقطعَ**  
**لِدُونِ أَكْثَرِ الحَيْضِ ، فالجميعُ حَيْضٌ إِذَا تَكَرَّرَ ؛ لأنَّ الأَحْمَرَ أَشْبَهُ بِالْحَيْضِ**  
**من الطُّهْرِ . وإنْ عَبَّرَ أَكْثَرَ الحَيْضِ ، وكانَ الأسودُ بِمُقَرَّدِهِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ**  
**حَيْضًا ، فهو حَيْضٌ ، والأَحْمَرُ كُلُّهُ اسْتِحَاضَةٌ ؛ لأنَّ الأَحْمَرَ الأوَّلَ أَشْبَهُ**  
**بِالأَخْرِ الثاني الذي حَكَمْنَا بِأَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ ؛ وَتَلَفَّقَ الأَسْوَدُ إِلَى [ ١١٢/١ ]**  
**الأَسْوَدِ ، فَيَكُونُ حَيْضًا . ولا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الأَسْوَدِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا إِذَا كَانَ**  
**بِائْضِيَمَاهِ إِلَى بَقِيَّةِ الأَسْوَدِ يَتَلَعَّ أَقْلُ الحَيْضِ ، ولا يَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِهِ ، ولا**  
**يَكُونُ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا زَمَنٌ يَزِيدُ<sup>(١)</sup> عَلَى أَكْثَرِ الحَيْضِ . وكذلك لا فَرْقَ بَيْنَ**  
**أَنْ يَكُونَ الأَحْمَرُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا إِذَا كَانَ زَمَنُهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ طُهْرًا ، فأَمَّا**  
**إِنْ كَانَ زَمَنُهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ طُهْرًا ، مِثْلَ الشَّيْءِ الِيسِيرِ أَوْ مَا دُونَ اليَوْمِ ،**  
**عَلَى إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ ، فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالدَّمِينِ الذي<sup>(٢)</sup> هُوَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ**  
**كَانَ الدَّمُ مُنْقَطِعًا ، لَمْ يُحْكَمْ بِكَوْنِهِ طُهْرًا ، فَإِذَا كَانَ الدَّمُ جَارِيًا كَانَ أَوَّلَى ،**  
**فَلَوْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا أَسْوَدَ ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّانِيَ أَحْمَرَ ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّالِثَ أَسْوَدَ ،**  
**ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَعَبَّرَ ، لَفَقَّتِ الأَسْوَدَ إِلَى الأَسْوَدِ ، فَصَارَ حَيْضًا ، وَبَاقِي الدَّمِ**  
**اسْتِحَاضَةٌ . وَإِنْ رَأَتْ نِصْفَ يَوْمٍ أَسْوَدَ ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّانِيَ**  
**كَذَلِكَ ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّالِثَ كُلَّهُ أَسْوَدَ ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَعَبَّرَ ، فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ**

الرُّوَايَتَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيْدَانَ » . الْإِنْصَافِ  
 وَأَطْلَقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالزُّرْكَشِيُّ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْمُبْتَدَأَةِ  
 الْمُسْتَحَاضَةِ الْمُمَيَّزَةِ .

(١) فِي م : « يَكُونُ » .

(٢) فِي م : « اللَّذِينَ » .

الطُّهْرَ يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ . لَفَّقَتِ الْأَسْوَدُ إِلَى الْأَسْوَدِ فَصَارَ حَيْضُهَا يَوْمَيْنِ ،  
وإن قلنا : لا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ . فَحَيْضُهَا الْيَوْمُ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ ، وَالْباقِي  
اسْتِحْضَاةٌ . وَلَوْ رَأَتْ نِصْفَ يَوْمٍ أَسْوَدَ ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ إِلَى الْعَاشِرِ ، ثُمَّ  
رَأَتْهُ كُلَّهُ أَسْوَدَ ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ ، وَعَبَّرَ ، فَلِأَسْوَدَ كُلِّهِ حَيْضٌ ؛ الثَّانِي  
وَالْأَوَّلُ . وَلَوْ رَأَتْ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ نِقَاءً يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ ، لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ  
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْأَحْمَرَ مَحْكُومٌ بِأَنَّهُ اسْتِحْضَاةٌ ، مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْأَسْوَدِ ،  
فَمَعَ انْفِصَالِهِ عَنْهُ أَوَّلَى .

**فصل :** إِذَا رَأَتْ فِي شَهْرِ خَمْسَةَ أَسْوَدَ ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ ، وَاتَّصَلَ ،  
وَفِي الثَّانِي كَذَلِكَ ، ثُمَّ صَارَ الثَّالِثُ كُلُّهُ أَحْمَرَ ، وَرَأَتْ فِي الرَّابِعِ كَالْأَوَّلِ ،  
ثُمَّ رَأَتْ فِي الْخَامِسِ خَمْسَةَ أَحْمَرَ ، ثُمَّ صَارَ أَسْوَدَ ، وَاتَّصَلَ ، فَحَيْضُهَا  
الْأَسْوَدُ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالرَّابِعِ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ وَالْخَامِسُ فَلَا تُمَيِّزُ لَهَا  
فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْأَسْوَدِ فِي الْخَامِسِ سَقَطَ لِعُبُورِهِ . فَإِنْ قُلْنَا : الْعَادَةُ تُثَبِّتُ  
بِمَرَّتَيْنِ . جَلَسَتْ ذَلِكَ مِنَ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ ، وَإِنْ قُلْنَا : لَا تُثَبِّتُ  
إِلَّا بِثَلَاثَةٍ . جَلَسَتْهُ مِنَ الْخَامِسِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ رَأَتْ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ،  
وَتَجَلَّسُ فِي الثَّالِثِ مَا تَجَلَّسُهُ مَنْ لَا عَادَةَ لَهَا ، وَلَا تُمَيِّزُ<sup>(١)</sup> . وَقِيلَ : لَا  
تُثَبِّتُ لَهَا عَادَةً ، وَتَجَلَّسُ مَا تَجَلَّسُهُ مِنَ الْخَامِسِ مِنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ ؛ لِأَنَّهُ  
أَشْبَهُ بِدَمِ الْحَيْضِ .

(١) سَقَطَ مِنْ : « الْأَصْل » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل : « يَخْرُجُ فِيهَا الرُّوَايَاتُ الْأَرْبَعُ » .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ ، جَلَسَتْ غَالِبَ الْحَيْضِ فِي كُلِّ شَهْرٍ .  
وَعَنْهُ [ ١٢٠ ] أَقْلَهُ . وَقِيلَ : فِيهِ الرُّوَايَاتُ الْأَرْبَعُ .  
المنع

٢٣١ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ جَلَسَتْ غَالِبَ الْحَيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ . وَعَنْهُ : أَقْلَهُ . وَقِيلَ : فِيهَا الرُّوَايَاتُ الْأَرْبَعُ ) وَهَذَا الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنْ أَقْسَامِ الْمُسْتَحَاضَةِ [ ١١٣/١ ] ، وَهِيَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَكُونَ نَاسِيَةً لَوْقَتِهَا وَعَدَدِهَا ، وَهَذِهِ تُسَمَّى الْمُتَحَيِّرَةَ ، وَحُكْمُهَا أَنَّهَا تَجْلِسُ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخَرَقِيِّ ، فَإِنْ كَانَتْ تُعْرِفُ شَهْرَهَا ، جَلَسَتْ ذَلِكَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ عَادَتْهَا فَتُرَدُّ إِلَيْهِ كَمَا تُرَدُّ الْمُعْتَادَةُ إِلَى عَادَتِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ مَتَى كَانَ

قَوْلُهُ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ ، جَلَسَتْ غَالِبَ الْحَيْضِ . يَعْنِي إِذَا نَسِيَتْ الْعَادَةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ ، وَهَذِهِ تُسَمَّى الْمُتَحَيِّرَةَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ، وَفِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ لَا تَقْتَفَرُ اسْتِحَاضَتُهَا إِلَى تَكَرُّرِ ، عَلَى أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُتَحَيِّرَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَنْسِيَ الْوَقْتَ وَالْعَدَدَ . وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا تَجْلِسُ غَالِبَ الْحَيْضِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هُوَ الْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَابْنُ رَجَبٍ : وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَقْوَى الرُّوَايَتَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، أَقْلَهُ . قَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَجَعَلَهَا الْمُصَنِّفُ ، فِي « الْكَافِي » تَحْرِيجًا . وَحَكَى الْقَاضِي ، فِي « شَرْحِهِ الصَّغِيرِ » فِيهَا وَجْهًا ؛ لَا تَجْلِسُ شَيْئًا ، بَلْ تُغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَتُصَلِّي وَتَصُومُ ، وَيُمْنَعُ وَطُوعُهَا ، وَتَقْضَى الصَّوْمُ الْوَاجِبُ . وَخَرَجَ

شهرها أقل من عشرين<sup>(١)</sup> يوماً لم تجلس منه أكثر من الفاضل عن ثلاثة عشر يوماً ، أو خمسة عشر ؛ لئلا ينقص الطهر عن أقله ، ولا سبيل إليه . وإن لم تعرف شهرها جلست من الشهر المعتاد ؛ لما روت حمئة بنت جحش ، قالت : كنت أستحاض خيضة كبيرة شديدة ، فأتيت النبي ﷺ أستفتيه ، فوجدته في بيت أختي ، فقلت : يا رسول الله ، إني أستحاض خيضة كبيرة شديدة ، فما تأمرني فيها ؟ قد منعني الصيام والصلاة ، فقال : « أتعث لك الكرسف ، فإنه يذهب الدم » . قلت : هو أكثر من ذلك ، إنما أئج تجا . فقال النبي ﷺ : « إنما هي ركضة من الشيطان ، فتحضضي ستة أيام ، أو سبعة أيام ، ثم اغتسلي ، فإذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي أربعاً وعشرين ليلة ، أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها ، وصومي ، فإن ذلك يجزئك ، وكذلك فافعلي ، كما يحيض النساء ، وكما يطهرن ، ليمقأت خيضهن وطهرهن »<sup>(٢)</sup> . رواه أبو داود ،

الإنصاف القاضي رواية ثالثة من المبتدأ ؛ تجلس عادة نسائها . وأثبتها في « الكافي » رواية ، فلذلك قال الزركشي ، لما حكى في « الكافي » الرواية الثانية تحريجا ، وتخریج القاضي رواية : وهو سهو ، بل الثانية رواية ثابتة عن أحمد ، والثالثة مؤخرجة . وقيل : فيها الروايات الأربع . يعنى التى فى المبتدأ المستحاضة إذا كانت غير مميزة ، وهى طريقة القاضي ، وخرج فيها روايتي المبتدأ . وقدمها فى « الحاويين » . وحزم به فى « نهاية » ابن رزين ، و « نظمها » . وهى طريقة ضعيفة عن الأصحاب . وفرقوا بينها وبين المبتدأ بفروق جيدة . وقدم فى

(١) فى الأصل : « شهرين » .

(٢) تقدم تخريجه فى صفحة ٣٩٥ .

والتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي هَذِهِ : لَا حَيْضَ لَهَا يَبْقَيْنَ ، وَجَمِيعُ زَمَانِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ ، تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَتُصَلِّي وَتُصُومُ ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا . وَلِهَذَا قَوْلُ : إِنَّهَا تَجْلِسُ الْيَقِينَ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : الْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ ، وَلَا يُمَكِّنُ رَدُّهَا إِلَى غَيْرِهَا ، فَجَمِيعُ زَمَانِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ ، وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ، فَأَغْتَسِلِي ، ثُمَّ صَلِّي » . فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> .

« الفروع » هذه الطَّرِيقَةُ ، لَكِنْ قَالَ : الْمَشْهُورُ انْتِفَاءُ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ ، وَعَادَةُ الْإِنْسَانِ نِسَائِهَا . وَحَيْثُ أَجْلَسْنَاهَا عَدَدًا ، فَفِي مَحَلِّهِ الْخِلَافُ الْآتِي .

<sup>(٢)</sup> تَبْيِيهِ : مَحَلُّ جُلُوسِهَا غَالِبُ الْحَيْضِ ، إِنْ اتَّسَعَ شَهْرُهَا لِأَقَلِّ الطُّهُرِ ، وَكَانَ الْبَاقِي غَالِبَ الْحَيْضِ فَأَكْثَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّسِعْ لِذَلِكَ ، أَجْلَسْنَاهَا الرَّائِدَ عَنْ أَقَلِّ الطُّهُرِ فَقَطْ ، كَأَنْ يَكُونَ شَهْرُهَا حَيْضُهَا ، وَطُّهُرُهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، فَإِنَّهَا لَا تَجْلِسُ إِلَّا خَمْسَةَ أَيَّامٍ ، وَهُوَ الْبَاقِي عَنْ أَقَلِّ الطُّهُرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ، وَلَا يَنْقُصُ الطُّهُرُ عَنْ أَقَلِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ شَهْرُهَا ، جَلَسَتْ مِنَ الشَّهْرِ الْمُعْتَادِ غَالِبَ الْحَيْضِ<sup>(٣)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ عِرْقِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٩/١ ، ٩٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَغَسْلِهَا وَصَلَاتِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٦٣/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ [ مِنْ قَالَ ] إِذَا أَقِيلَتِ الْحَيْضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ ، وَبَابِ مَنْ رَوَى أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٦/١ ، ٦٨ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٠٧/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْإِسْتِغْسَالِ مِنَ الْحَيْضِ ، وَبَابِ ذِكْرِ الْأَقْرَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ ذِكْرِ الْأَقْرَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . الْمُجْتَبَى ٩٨/١ ، ١٠٠ ، ١٤٩ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا اخْتَلَطَ عَلَيْهَا الدَّمُ ، فَلَمْ تَقِفْ عَلَى أَيَّامِ حَيْضِهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢٠٥/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢٠٠/١ . وَالإمام أحمد ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨٢/٦ ، ٨٣ ، ١٤١ ، ١٨٧ ، ٤٣٤ .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : .

ولنا ، ما ذَكَّرنا مِنْ حَدِيثِ حَمْنَةَ ، وَهُوَ بظَاهِرِهِ يُثْبِتُ الْحُكْمَ فِي حَقِّ النَّاسِيَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْهَا ؛ هَلْ هِيَ مُبْتَدَأَةٌ ، أَوْ نَاسِيَّةٌ ؟ وَلَوْ افْتَرَقَ الْحَالُ لَا سْتَفْصَلَ . وَاحْتِمَالُ أَنْ تَكُونَ نَاسِيَّةً أَكْثَرُ ، فَإِنَّ حَمْنَةَ امْرَأَةً كَبِيرَةً ، كَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ . وَلَمْ يَسْأَلْهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَمْيِيزِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مِنْ كَلَامِهَا مِنْ تَكْثِيرِ الدَّمِ وَصِفَتِهِ مَا أَغْنَى عَنْ السُّؤَالِ عَنْهُ ، وَلَمْ يَسْأَلْهَا ، هَلْ لَهَا عَادَةٌ فَرَدُّهَا إِلَيْهَا ؟ [ ١١٣/١ ط ] لَا سْتَعْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ بِعِلْمِهِ إِيَّاهُ ، إِذْ كَانَ مُشْتَهَرًا ، وَقَدْ أَمَرَ بِهِ أُخْتُهَا أُمُّ حَبِيبَةَ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ نَاسِيَّةً ، وَلَئِنْهَا لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ ، أَشْبَهَتْ الْمُبْتَدَأَةَ . قَوْلُهُمْ : لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ . قُلْنَا : قَدْ زَالَتِ الْمَعْرِفَةُ ، فَصَارُ وُجُودُهَا كَعَدَمِهَا . وَأَمَّا أُمُّ حَبِيبَةَ فَكَانَتْ مُعْتَادَةً رَدِّهَا إِلَى عَادَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مُسْلِمٌ ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَ ، فَقَالَ لَهَا : « امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَخْبِسُكِ حَيْضَتِكَ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي » (١) . فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْحَيْضِ ، وَأَمَّا وَجُوبُ غُسْلِ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَسَيُذَكَّرُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

**فصل :** قَوْلُهُ : سَيَأْتِي أَوْ سَيَعَا . الظَّاهِرُ أَنَّهُ رَدُّهَا إِلَى اجْتِهَادِهَا ، فِيمَا يُغْلِبُ عَلَى ظَنِّهَا أَنَّهُ عَادَتُهَا ، أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ السَّبْعِ وَالسَّبْعِ ، كَمَا خَيْرَ وَإِطَى الْحَيْضِ فِي التَّكْفِيرِ بِدِينَارٍ أَوْ نَصْفِ دِينَارٍ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ « أَوْ » لِلتَّخْيِيرِ .



وَإِنْ عَلِمْتَ عَدَدَ أَيَّامِهَا ، وَنَسِيتَ مَوْضِعَهَا ..... المنع

الشرح الكبير

قال شيخنا<sup>(١)</sup> : والأوّل أصح ؛ لأننا لو خيّرناها ، أفصى إلى أن نخيّرهما في اليوم السابع بين كَوْن الصلاة عليها مُحَرَّمَةً أو وَاجِبَةً ، وليس لها في ذلك خيرة بحال . وأما التَّكْفِيرُ ففَعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ ، فأما « أو » فقد تَكُونُ للاجتهاد ، كقوله : ﴿ فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ إِيمَانِهِ فَذَأَ ﴾<sup>(٢)</sup> . و « إِمَّا » كـ « أو » في وضعها ، وليس للإمام إِلَّا فَعْلٌ مَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ أَنَّهُ الْأَصْلَحُ . والله أعلم .

**فصل :** وهل تَجْلِسُ أَيَّامَ حَيْضِهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ أو بالتَّحَرِّي ؟ فيه وجهان ؛ أَوْجَهُهُمَا مَا يَأْتِي . وعنه ، أَنَّهَا تَجْلِسُ أَقْلَ الْحَيْضِ ، وهو أَحَدُ قَوْلِي الشافعي ؛ لَأَنَّهُ الْيَقِينُ ، وما زاد عليه مَشْكُوكٌ فيه ، فلا تَدْعُ الْعِبَادَةَ لِأَجْلِهِ . وعنه رواية ثالثة ، أَنَّهَا تَجْلِسُ عَادَةَ نِسَائِهَا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا تُشَبِّهُهُنَّ . وعنه ، تَجْلِسُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ، أَشْبَهَ مَا قَبْلَهُ . والأوّل أصح ؛ لحديث حَمَنَةَ . والله أعلم .

٢٣٢ - مسألة : ( وَإِنْ عَلِمْتَ عَدَدَ أَيَّامِهَا وَنَسِيتَ مَوْضِعَهَا ،

قوله : وَإِنْ عَلِمْتَ عَدَدَ أَيَّامِهَا ، وَنَسِيتَ مَوْضِعَهَا ، جَلَسْتُهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ الإِنْصَافُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وهذا الحال الثَّانِي مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِيَةِ ، وهو نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هذا . وهو المذهب . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « النَّظْمِ » . قال فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قال الزُّرْكَشِيُّ : وهو المشهور . قال فِي « الْحَاوِثَيْنِ » : هو قول غير أبي بَكْرٍ . وكذا قال فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَغَيْرِهَا . وَجَزَمَ

(١) انظر : المغنى ٤٠٥/١ .

(٢) سورة محمد ٤ .

جَلَسَتْهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الْآخِرِ تَجْلِسُهَا  
بِالتَّحَرَّى .

جَلَسَتْهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخِرِ ؛ تَجْلِسُهَا  
بِالتَّحَرَّى ( وَهَذَا الْحَالُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِيَةِ وَهِيَ تَتَنَوَّعُ تَوَعُّينٌ ؛ التَّوَعُّ  
الْأَوَّلُ ، أَنْ لَا تَعْلَمَ لَهَا وَقْتُاً أَصْلاً ، مِثْلَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ حَيْضَهَا خَمْسَةُ أَيَّامٍ ،  
فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَجْلِسُهُ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ إِذَا كَانَ يَحْتَمِلُ ؛ لِأَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِحَمْنَةَ : « تَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ، فِي عِلْمِ  
اللَّهِ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي [ ١١٤/١ ] ، وَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ، أَوْ ثَلَاثًا  
وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا ، وَصُومِي »<sup>(١)</sup> . فَقَدَّمَ حَيْضَهَا عَلَى الطَّهْرِ ، ثُمَّ  
أَمَرَهَا بِالصَّلَاةِ وَالصُّومِ فِي بَقِيَّةِ الشَّهْرِ ، وَلِأَنَّ الْمُتَبَدِّلَةَ تَجْلِسُ مِنْ أَوَّلِ  
الشَّهْرِ ، مَعَ أَنَّهَا لَا عَادَةَ لَهَا ، فَكَذَلِكَ النَّاسِيَةُ ، وَلِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمُ جِبِلَّةٍ ،  
وَالِاسْتِحَاضَةُ عَارِضَةٌ ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ ، وَجَبَ تَغْلِيْبُ دَمِ الْحَيْضِ .  
الثَّانِي ، أَنَّهَا تَجْلِسُ بِالتَّحَرَّى وَالِاجْتِهَادِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ أَبِي  
مُوسَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا إِلَى اجْتِهَادِهَا فِي الْقَدْرِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْوَقْتِ ؛  
وَلِأَنَّ لِلتَّحَرَّى مَدْخَلَ فِي الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّ الْمُمَيَّزَةَ تَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ الدَّمَ ،  
فَكَذَلِكَ فِي زَمَنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهَا شَيْءٌ ، تَعَيَّنَ إِجْلَاسُهَا مِنْ أَوَّلِ  
الشَّهْرِ ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ فِيهَا سِوَاهُ .

بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَحَبِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « تَجْرِيدِ »

العناية ، وغيرهم . وفي الآخر ، تجلسه بالتحرى . قلت : وهو الصواب .  
 وجزم به في « الإفادات » . واختاره أبو بكر ، وابن أبي موسى . وقدمه في « نهاية »  
 ابن رزين ، و « نظمها » . وأطلقهما في « الشرح » ، و « شرح » ابن منجى ،  
 و « الشرح » ، و « الحاويين » . وقيل : تجلس من تمييز لا تعتد به إن كان ؛  
 لأنه أشبه بدم الحيض . قلت : وهو [ ٦٩/١ و ] قوى . وذكر المجذ في  
 « شرحه » ، وثبته صاحب « مجمع البحرين » ، وغيرهما ؛ إن ذكرت أول الدم  
 كمعتادة انقطع حيضها شهرا ، ثم جاء الدم خامس يوم من الشهر مثلا ، أو  
 استمرت وقد نسيت العادة ، ففيها الوجهان الأخيران ، ووجه ثالث ؛ تجلس من  
 خامس كل شهر . قال المجذ : وهو ظاهر كلام أحمد . واختاره . قال في  
 « مجمع البحرين » : وهو أصح . اختار المجذ ، وصاحب « مجمع البحرين »  
 أيضا ، أنه إن طال عهدها بزمن افتتاح الدم ونسيته ، أنها تتحرى وقت جلوسها .  
 وقال ابن حامد ، والقاضي ، في « شرحيهما » ، في من علمت قدر العادة ،  
 وجهلت موضعها : إنها لا تجلس شيئا ، وتغتسل كلما مضى قدرها ، وتقضى من  
 رمضان بقدرها ، والطواف ، ولا ثوطا . وذكر أبو بكر رواية ؛ لا تجلس شيئا .  
 تنبيه : كل موضع أجلسناها بالتحرى ، أو بالأولية ، فإنها تجلس في كل شهر  
 حيضة .

**فائدة** : إذا تعدد أحد الأمرين ، من الأولية أو التحرى ، عيلت بالآخر . قطع  
 به المجذ في « شرحه » ، وصاحب « مجمع البحرين » ، وغيرهما . وقدمه في  
 « الفروع » . قال : ولما ذكر أبو المعالي الوجهين في أول كل شهر ، أو  
 التحرى ، قال : وهذا إذا لم تعرف ابتداء الدم ، فإن عرفت فهو أول دورها ،  
 وجعلناه ثلاثين يوما ؛ لأنه الغالب . قال : وإن لم تذكر ابتداء الدم ، لكن تذكرت

أَنَّهَا طَاهِرَةٌ فِي وَقْتٍ ، جَعَلْنَا ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا عَقِبَ ذَلِكَ الطُّهْرِ . انتهى . وَإِنْ تَعَذَّرَ التَّحَرُّى ؛ بِأَنْ يَتَسَاوَى عِنْدَهَا الْحَالُ ، وَلَمْ تُظَنَّ شَيْئًا ، وَتَعَذَّرَتِ الْأَوَّلِيَّةُ أَيْضًا ؛ بِأَنْ قَالَتْ : حَيْضِي فِي كُلِّ عِشْرِينَ يَوْمًا خَمْسَةُ أَيَّامٍ ، وَأُتْسِيتَ زَمَنَ افْتِتَاحِ الدَّمِ ، وَالْأَوْقَاتُ كُلُّهَا فِي نَظَرِي سَوَاءٌ ، وَلَا أَعْلَمُ هَلْ أَنَا الْآنَ طَاهِرَةٌ أَوْ حَائِضٌ ؟ فَقَالَ الْمَجْدُ ، وَتَبِعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : لَا أَعْرِفُ لِأَصْحَابِنَا فِي هَذِهِ كَلَامًا ، وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ ؛ لَا يَلْزِمُهَا سُلُوكُ طَرِيقِ الْيَقِينِ ، بَلْ يُجْزئُهَا الْبِنَاءُ عَلَى أَصْلٍ لَا يَتَحَقَّقُ مَعَهُ فَسَادٌ فِي صَوْمِهَا وَصَلَاتِهَا ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمِلًا ، فَتَصُومُ رَمَضَانَ كُلَّهُ ، وَتَقْضِي مِنْهُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ ، وَهُوَ قَدْرُ حَيْضِهَا ، وَهُوَ الَّذِي يَتَحَقَّقُ فَسَادُهُ ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ ذَلِكَ ، فَلَا تُفْسِدُهُ ، وَتُوجِبُ قَضَاءَهُ بِالشُّكِّ ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَتُضَلِّهَا أَبَدًا ، لَكِنَّهَا تَغْتَسِلُ فِي الْحَالِ غُسْلًا ، ثُمَّ عَقِيبَ انْقِضَاءِ قَدْرِ حَيْضِهَا غُسْلًا ثَانِيًا ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فِيمَا بَيْنَهُمَا ، وَفِيمَا بَعْدَهُمَا ، بِقَدْرِ مُدَّةِ طُهْرِهَا ، فَإِنْ انْقَضَتْ ، لَزِمَهَا غُسْلَانِ بَيْنَهُمَا قَدْرُ الْحَيْضَةِ ، وَكَذَلِكَ أَبَدًا ، كُلَّمَا مَضَى قَدْرُ الطُّهْرِ ، اغْتَسَلَتْ غُسْلَيْنِ بَيْنَهُمَا قَدْرُ الْحَيْضَةِ . انتهى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ ، وَالْمَعْرُوفُ بِخِلَافِهِ .

**فائدة :** متى ضَاعَتْ أَيَّامُهَا فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ ، فَمَا عَدَا الْمُدَّةَ طُهْرٌ ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ أَيَّامُهَا نِصْفَ الْمُدَّةِ ، فَأَقْلُ حَيْضِهَا بِالتَّحَرُّى ، أَوْ مِنْ أَوَّلِهَا ، وَإِنْ زَادَ ، ضُمَّ الرَّائِدُ إِلَى مِثْلِهِ مِمَّا قَبْلَهُ ، فَهُوَ حَيْضٌ يَبْقِي ، وَالشُّكُّ فِيمَا بَقِيَ .

**فائدة :** مَا جَلَسَتْهُ النَّاسِيَّةُ مِنَ الْحَيْضِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ ، فَهُوَ كَالْحَيْضِ الْمُتَيَقَّنِ فِي الْأَحْكَامِ ، وَمَا زَادَ عَلَى مَا تَجَلَّسَهُ إِلَى الْأَكْثَرِ ، فَقِيلَ : هِيَ فِيهِ كَالْمُسْتَحَاضَةِ فِي الْأَحْكَامِ الْآتِيَةِ فِيهَا . وَقِيلَ : هُوَ كَالطُّهْرِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ . قَالَ الْقَاضِي . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ تَمِيمٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ » . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : هُوَ طُهْرٌ

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي مَوْضِعٍ خَيْضٍ مِّنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ . وَإِنْ الْمَقْعُ  
عَلِمَتْ أَيَّامَهَا فِي وَقْتٍ مِنَ الشَّهْرِ ، كَنَصْفِهِ الْأَوَّلِ ، جَلَسَتْهَا فِيهِ  
إِمَّا مِنْ أَوَّلِهِ ، أَوْ بِالتَّحَرُّيْ ، عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ .

٢٣٣ - مسألة : ( وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي مَوْضِعٍ خَيْضٍ مِّنْ لَا عَادَةَ  
لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ ) يَعْنِي أَنَّ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا ، وَجْهَهُمَا مَا تَقَدَّمَ .  
٢٣٤ - مسألة : ( وَإِنْ عَلِمَتْ أَيَّامَهَا فِي وَقْتٍ مِنَ الشَّهْرِ ، كَنَصْفِهِ  
الْأَوَّلِ ، جَلَسَتْهَا فِيهِ ؛ إِمَّا مِنْ أَوَّلِهِ ، أَوْ بِالتَّحَرُّيْ ، عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ )

مَشْكُوكٌ فِيهِ . وَحُكْمُهُ حُكْمُ الطَّهْرِ يَبْقِيَانِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ ، إِلَّا فِي جَوَازِ  
وَطَيْبِهَا ؛ فَإِنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

تَبْيِيهِ : قَوْلُنَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي : هُوَ طَهَّرَ مَشْكُوكٌ فِيهِ . اَعْلَمْ أَنَّ الطَّهْرَ الْمَشْكُوكَ  
فِيهِ حُكْمُهُ حُكْمُ الطَّهْرِ الْمُتَيَقِّنِ ، عَلَى الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ  
فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ فِي  
« الْمُسْتَوْعِبِ » . وَجَزَمَ الْأَرْجِيُّ فِي « النَّهَائَةِ » بِمَنْعِهَا مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِهَ إِثْمٌ ؛  
كَمَسِّ الْمُصْحَفِ ، وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَالْقِرَاءَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ ، وَنَقْلِ الصَّلَاةِ  
وَالصَّوْمِ ، وَغَيْرِهِ . قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُنْتَعَنَ عَنْ سُنَّةٍ رَّائِيَةً . اَنْتَهَى . وَقِيلَ : تَقْضِي  
مَا صَامَتْ فِيهِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ وَطُؤُهَا فِيهِ وَقَبْلَهُ ، فِي مُبْتَدَأِ اسْتِحْيَاضَتْ ، وَقُلْنَا : لَا  
تَجْلِسُ الْأَكْثَرُ .

تَبْيِيهِ : قَوْلُهُ : وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ خَيْضٍ مِّنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ .  
مِثْلَ الْمُبْتَدَأِ إِذَا لَمْ تَعْرِفْ وَقْتَ ابْتِدَائِ دِمِهَا ، وَلَا تَمْيِيزَ لَهَا .  
قَوْلُهُ : وَإِنْ عَلِمَتْ أَيَّامَهَا فِي وَقْتٍ مِنَ الشَّهْرِ ، كَنَصْفِهِ الْأَوَّلِ ، جَلَسَتْهَا فِيهِ ،  
إِمَّا مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ بِالتَّحَرُّيْ . عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فِيمَا إِذَا عَلِمَتْ عَدَدَ

هذا النوع الثاني ، وهو أن تعلم أنها كانت تحيض أياماً معلومة من العشر الأول ، فإنها تجلس عدد أيامها من ذلك الوقت دون غيره ؛ إما من أوله ، أو بالتحرى فيه ، ثم لا يخلو عدد أيامها ؛ إما أن يكون زائداً على نصف ذلك الوقت ، أولاً ، فإن كان زائداً على نصفه ، مثل أن تعلم أن حيضها ستة أيام من العشر الأول ، أضعنا الزائد ، فجعلناه حيضاً ييقين ، وتجلس بقية أيامها من أول العشر في أحد الوجهين ، وفي الآخر بالتحرى . ففي هذه المسألة ، الزائد يوم وهو السادس فنضعفه ، ويكون الخامس والسادس حيضاً ييقين ، يبقى لها أربعة أيام ؛ فإن جلستها من الأول ، كان حيضها من أول العشر إلى آخر السادس ؛ منها يؤمان حيض ييقين ، والأربعة حيض مشكوك فيه ، والأربعة الباقية طهر مشكوك فيه . وإن جلستها بالتحرى ، فأذاها أجهادها إلى أنها من أول العشر ، فهي كالتى قبلها . وإن جلست الأربعة من آخر العشر<sup>(١)</sup> ، فهي عكس التى قبلها ، وعلى هذا فقس . وسائر الشهر طهر غير مشكوك فيه . وحكم الحيض المشكوك فيه حكم المتيقن ، في ترك العبادات . وحكم الطهر المشكوك فيه حكم الطهر المتيقن ، في وجوب العبادات . وإن كان حيضها نصف الوقت [ ١١٤/١ ط ] فما دون ، فليس لها حيض ييقين ؛ لأنها

أيامها ونسيبت موضعها ، وهى المسألة بعينها ؛ لأنها هناك علمت عدد أيامها ونسيبت موضعها ، وهنا كذلك ، إلا أن هذه محصورة في جزء من الشهر ، وفيها من الخلاف ما تقدم . وهذا النوع الثانى من الحال الثانى .

(١) فى الأصل : « الشهر » .

وإن عَلِمْتَ مَوْضِعَ حَيْضِهَا وَنَسِيتَ عَدَدَهُ ، جَلَسْتَ فِيهِ غَالِبَ  
الْحَيْضِ ، أَوْ أَقَلَّهُ ، عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَائِثَيْنِ .

الشرح الكبير

متى كَانَتْ تَحِيضُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنَ الْعَشْرِ ، احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ الْخَمْسَةَ  
الْأُولَى ، وَاحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا مِنَ الْأُولَى  
وبَعْضُهَا مِنَ الثَّانِيَةِ ، فَتَجْلِسُ بِالتَّحَرُّى ، أَوْ مِنْ أَوَّلِهِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ .  
وَلَا يُعْتَبَرُ التَّكْرَارُ فِي النَّاسِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا عَرَفَتْ اسْتِحَاضَتَهَا فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ ،  
فَلَا مَعْنَى لِلتَّكْرَارِ .

٢٣٥ - مسألة : ( وإن عَلِمْتَ مَوْضِعَ حَيْضِهَا وَنَسِيتَ عَدَدَهُ ،  
جَلَسْتَ فِيهِ غَالِبَ الْحَيْضِ أَوْ أَقَلَّهُ ، عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَائِثَيْنِ ) هَذَا الْحَالُ  
الثَّالِثُ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِيَةِ ، وَهِيَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ حَيْضَهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ ، وَلَا  
تَعْلَمَ عَدَدَهَا ، فَحُكْمُهَا فِي قَدْرِ مَا تَجْلِسُهُ حُكْمُ الْمُتَحَرِّةِ . الصَّحِيحُ أَنَّهَا  
تَجْلِسُ سِتًّا أَوْ سَبْعًا ، وَيُخْرَجُ فِيهَا الرُّوَايَاتُ الْأَرْبَعُ ، لِأَنَّهَا تَجْلِسُهَا مِنْ  
الْعَشْرِ دُونَ غَيْرِهَا ، وَهَلْ تَجْلِسُهَا مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ بِالتَّحَرُّى ؟ عَلَى الْوَجْهَيْنِ .  
وإن قَالَتْ : أَعْلَمُ أَنَّنِي كُنْتُ أَوَّلَ الشَّهْرِ حَائِضًا ، وَلَا أَعْلَمُ آخِرَهُ . أَوْ أَنَّنِي  
كُنْتُ آخِرَ الشَّهْرِ حَائِضًا ، وَلَا أَعْلَمُ أَوَّلَهُ . أَوْ لَا أَعْلَمُ هَلْ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ

الإنباض

قوله : وإن عَلِمْتَ مَوْضِعَ حَيْضِهَا وَنَسِيتَ عَدَدَهُ ، جَلَسْتَ فِيهِ غَالِبَ الْحَيْضِ  
أَوْ أَقَلَّهُ . عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَائِثَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ [ ٦٩/١ ط ] الْمُسْتِحَاضَةَ  
الْمُعْتَادَةَ عَادَةً وَلَا تُمَيِّزُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالْحُكْمُ هُنَا كَالْحُكْمِ هُنَاكَ خِلَافًا وَمَذْهَبًا ، وَقَدْ  
عُلِمَ ذَلِكَ هُنَاكَ ، وَهَذَا الْحَالُ الثَّالِثُ . وَتَقَدَّمَ أَنَّ الاسْتِحَاضَةَ يُعْتَبَرُ تَكَرُّرُهَا إِذَا كَانَ  
دُمُّهَا مُتَمَيِّزًا ، عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ ، فَهَلْ يُعْتَبَرُ تَكَرُّرُ التَّمْيِيزِ أَمْ  
لَا ؟ .

وإن تَغَيَّرَتِ الْعَادَةُ بِزِيَادَةٍ أَوْ تَقَدُّمٍ ، أَوْ تَأَخُّرٍ ، أَوْ انْتِقَالٍ ، فَالْمَذْهَبُ المفنع  
أَنَّهَا لَا تُلْتَفَتُ إِلَى مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ثَلَاثًا أَوْ مَرَّتَيْنِ ،  
عَلَى اخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ .

حَيَضِي أَوْ آخِرُهُ ؟ حَيْضُنَاهَا الَّذِي عَلِمْتَهُ ، وَأَتَمَّتْ بَقِيَّةَ حَيْضِهَا مِمَّا بَعْدَهُ الشرح الكبير  
فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَمِمَّا قَبْلَهُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَبِالْتَّخَرُّ فِي الثَّلَاثَةِ ، أَوْ مِمَّا  
يَلِي أَوَّلَ الشَّهْرِ ، عَلَى اخْتِلَافِ الْوُجْهَيْنِ .

**فصل :** وَإِذَا ذَكَرْتَ النَّاسِيَةَ عَادَتُهَا بَعْدَ جُلُوسِهَا فِي غَيْرِهَا ، رَجَعَتْ  
إِلَى عَادَتِهَا ؛ لِأَنَّ تَرْكَهَا لِعَارِضِ النَّسْيَانِ ، وَإِذَا زَالَ الْعَارِضُ عَادَتْ إِلَى  
الْأَصْلِ . وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ تَرَكَتِ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِ عَادَتِهَا ، لَزِمَهَا إِعَادَتُهَا  
وَقَضَاءُ مَا صَامَتْهُ مِنَ الْفَرَضِ فِي عَادَتِهَا ؛ فَلَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا حُمْسَةً مِنْ آخِرِ  
الْعَشْرِ الْأَوَّلِ ، فَجَلَسَتْ سَبْعًا مِنْ أَوَّلِهِ مُدَّةً ، ثُمَّ ذَكَرَتْ ، لَزِمَهَا قَضَاءُ مَا  
تَرَكَتْ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ الْمَفْرُوضِ فِي الْحُمْسَةِ الْأُولَى ، وَقَضَاءُ مَا  
صَامَتْ مِنَ الْفَرَضِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ الْآخِرَةِ ؛ لِأَنَّهَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ  
حَيْضِهَا .

٢٣٦ - مسألة : ( وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْعَادَةُ ، بِزِيَادَةٍ أَوْ تَقَدُّمٍ أَوْ تَأَخُّرٍ أَوْ  
انْتِقَالٍ ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا لَا تُلْتَفَتُ إِلَى مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ثَلَاثًا  
أَوْ مَرَّتَيْنِ ؛ عَلَى الْاِخْتِلَافِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ لَهَا عَادَةُ  
مُسْتَقَرَّةٌ فِي الْحَيْضِ ، فَرَأَتْ الدَّمَ فِي غَيْرِ عَادَتِهَا ، لَمْ تُلْتَفَتْ إِلَيْهِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ،  
فَسْتَقِلَّ إِلَيْهِ ، وَتَصِيرَ عَادَةً لَهَا ، وَتَتْرُكُ الْعَادَةَ الْأُولَى ، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا رَأَتْهُ زَائِدًا

قوله : وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْعَادَةُ بِزِيَادَةٍ ، أَوْ تَقَدُّمٍ ، أَوْ تَأَخُّرٍ ، أَوْ انْتِقَالٍ ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهَا الإنصاف



عن عَادَتِهَا ، تَغْتَسِلُ غُسْلًا ثَانِيًا عِنْدَ انْقِطَاعِهِ ؛ لَجَوَازِ أَنْ [ ١١٥/١ ] يَكُونَ حَيْضًا<sup>(١)</sup> ، كَمَا قُلْنَا فِي الْمُبْتَدَأَةِ ، وَكَذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْعَادَةِ . وَيَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ مَا صَامَتْهُ مِنَ الْفَرَضِ فِي الْمَرَاتِ الَّتِي أَمَرْنَاهَا بِالصِّيَامِ فِيهَا ؛ لِأَنَّائِيًّا أَنَّهَا صَامَتْهُ فِي حَيْضٍ ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّ الْحَائِضَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا فِي الْأَيَّامِ الَّتِي تُصَلِّي فِيهَا ، مَعَ رُؤْيَةِ الدَّمِ قَبْلَ أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَيْهَا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ، فَيَجِبُ تَرْكُ وَطِئِهَا احْتِياطًا ، كَمَا وَجَبَتِ الصَّلَاةُ احْتِياطًا لِلْعِبَادَةِ . وَفِي قَدْرِ التَّكْرَارِ رَوَايَتَانِ ؛ أَشْهُرُهُمَا ، أَنَّهُ ثَلَاثٌ ، فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ اثْنَتَانِ ، فَتَنْتَقِلُ فِي الشَّهْرِ الثَّالِثِ . نَقَلَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ<sup>(٢)</sup> عَنْهُ هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَهُمَا فِي الْمُبْتَدَأَةِ .

لَا تَلْتَقِثُ إِلَى مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ ، حَتَّى يَتَكَرَّرَ ثَلَاثًا أَوْ مَرَّتَيْنِ . عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ فِي الْمُبْتَدَأَةِ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَتَقَدَّمَ الْمَذْهَبُ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ ، وَهَذَا هُنَا هُوَ الْمَذْهَبُ كَمَا قَالَ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، بَلْ كُلُّ الْمُتَقَدِّمِينَ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا : وَعِنْدِي أَنَّهَا تُصِيرُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ ، وَلَا يَسَعُ النِّسَاءَ الْعَمَلُ بغيرِهِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَهُوَ أَشْبَهُ . قَالَ ابْنُ عُيَيْنَانَ : وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ فِي « الْفَاتِي » : وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الشَّارِحِ . وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ . قَالَ الْمَجْدُ : وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَيْضُهَا » .

(٢) أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادِ الْقَطَّانِ الْبَغْدَادِيُّ ، كَانَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَكَانَ الْإِمَامُ يَعْرِفُ قَدْرَهُ وَبِكْرَمِهِ ، فَوَقَعَ لَهُ عَنْهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ جَيَادٌ . طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ ٢٥١/١ - ٢٥٣ .

وَنَقَلَ حَبْلُ عَنْهُ ، فِي امْرَأَةٍ لَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ ، فَتَقَدَّمتِ الْحَيْضَةُ قَبْلَ أَيَّامِهَا ،  
لَمْ تَلْتَفِتْ إِلَيْهَا ، تَصُومُ وَتُصَلِّي ، فَإِنْ عَاودَهَا مِثْلُ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ ، فَإِنَّهُ  
دَمٌ حَيْضٌ مُتَنَقِّلٌ . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ ، وَتَحْسِبُهُ مِنْ  
حَيْضِهَا ، وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أَشْهَرُ . مِثَالُ ذَلِكَ ، امْرَأَةٌ لَهَا عَادَةٌ ، ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ  
أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ ، فَرَأَتْ حَمْسَةً فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ ، أَوْ رَأَتْ<sup>(١)</sup> يَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ  
الشَّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَيَوْمًا مِنْ شَهْرِهَا ، أَوْ طَهَّرَتْ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ وَرَأَتْ الثَّلَاثَةَ  
بَعْدَهُ ، أَوْ طَهَّرَتْ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ ، وَرَأَتْ ثَلَاثَةً بَعْدَهَا أَوْ أَكْثَرَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ،  
فَإِنَّهَا لَا تَجْلِسُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا وَقْتُ الدَّمِ الَّذِي تَرَاهُ فِي الثَّلَاثَةِ  
الْأَوَّلِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ  
حَيْضَتُكَ »<sup>(٢)</sup> . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَلَأَنَّ لَهَا عَادَةً ، فَرُدَّتْ إِلَيْهَا ،  
كَالْمُسْتَحَاضَةِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ رَأَتْهُ قَبْلَ الْعَادَةِ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ ، حَتَّى

مِثْلُهُ . وَرَدَّهُ<sup>(٣)</sup> ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ .<sup>(٤)</sup> وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ : إِنْ كَانَتْ  
الزَّيَادَةُ مُتَمَيِّزَةً لَمْ تَحْتَجْ إِلَى تَكَرُّارٍ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَا تَلْتَفِتْ إِلَى الْخَارِجِ عَنِ  
الْعَادَةِ قَبْلَ تَكَرُّارِهِ ، فَتَصُومُ وَتُصَلِّي فِي الْمُدَّةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَةِ ، وَلَا يَقْرُبُهَا  
زَوْجُهَا فِيهَا ، وَتَغْتَسِلُ عَقِبَ الْعَادَةِ ، وَعِنْدَ انْقِضَاءِ الدَّمِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ الْغُسْلُ عَقِبَ الْخَارِجِ عَنِ الْعَادَةِ ، وَهُوَ قَوْلٌ فِي  
« الْفَائِقِ » . وَعَنْهُ ، لَا يَحْرُمُ الْوُطْءُ ، وَلَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ . فَإِذَا تَكَرَّرَ ذَلِكَ  
مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، صَارَ عَادَةً ، وَأَعَادَتْ مَا فَعَلْتَهُ مِنْ وَاجِبِ الصَّوْمِ ، وَالطَّوَافِ ،

(١) فِي م : « وَرَأَتْ » .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤١٤ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ .

(٣) فِي : « وَرَوَاهُ » .

(٤) ٤ - ٤ زِيَادَةٌ مِنْ : .

الشرح الكبير

يَتَكَرَّرُ مَرَّتَيْنِ ، وَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَهَا فَهُوَ حَيْضٌ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> ، رَحِمَهُ اللَّهُ :  
 ( وَعِنْدِي أَنَّهَا تَصِيرُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ ) . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ  
 كُنَّ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالدرَجَةِ فِيهَا الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ ، فَتَقُولُ : لَا تَعْجَلْنَ  
 حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ<sup>(٢)</sup> . مَعْنَاهُ : لَا تَعْجَلْنَ بِالغُسْلِ . وَلَوْ لَمْ تُعَدِّ  
 الزِّيَادَةَ حَيْضًا ، لَلَزِمَهَا الْغُسْلُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعَادَةِ وَإِنْ لَمْ تَرِ الْقَصَّةَ . وَمَعْنَى  
 الْقَصَّةِ أَنْ تُدْخَلَ الْقُطْنَةُ فِي فَرْجِهَا فَتَخْرُجَ بَيْضَاءَ نَقِيَّةً . وَلِأَنَّ الشَّارِعَ عَلَّقَ  
 عَلَى الْحَيْضِ أَحْكَامًا ، وَلَمْ يَحُدِّهِ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ رَدُّ النَّاسِ فِيهِ إِلَى عُرْفِهِمْ ،  
 وَالْعُرْفُ بَيْنَ النِّسَاءِ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَتَى رَأَتْ دَمًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ، اعْتَقَدَتْهُ  
 حَيْضًا . وَلَوْ كَانَ عُرْفُهُنَّ<sup>[١١٥/١ ط]</sup> اِعْتِبَارَ الْعَادَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ لَنُقِلَ  
 ظَاهِرًا ، وَلِذَلِكَ لَمَّا كَانَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَهُ فِي الْحَمِيْلَةِ ، فَجَاءَهَا  
 الدَّمُ ، فَانْسَلَتْ مِنَ الْحَمِيْلَةِ ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « مَا لَكَ ؟  
 أَنْفَسْتِ »<sup>(٣)</sup> ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . فَأَمَرَهَا أَنْ تَأْتِرَ<sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يَسْأَلْهَا : هَلْ وَافَقَ

والاعتكاف . وَعَنهُ ، يَحْتَاجُ الزَّائِدُ عَنِ الْعَادَةِ إِلَى التَّكَرُّارِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّكَرُّارِ  
 فِي التَّقْدِمِ وَالتَّأَخُّرِ . وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ الشَّيْرَازِيُّ : إِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مُتَمَيِّزَةً ، لَمْ  
 تَحْتَاجْ إِلَى تَكَرُّارٍ .

(١) انظر : المفني ٤٣٤/١ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب إقبال الحيض وإدباره ، من كتاب الحيض . صحيح البخاري ٨٧/١ . والإمام  
 مالك ، في : باب طهر الحائض ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٥٩/١ .

(٣) بفتح النون وضمة الهاء ، أى : أجضت .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب من سمي النفاس حيضا ، وباب النوم مع الحائض في ثيابها ، وباب من  
 أخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر ، من كتاب الحيض ، وفي : باب القبلة للصائم ، من كتاب =

العادة أو خالفها ؟ ولا هي سألت عن ذلك ، وإنما استدللت على ذلك بخروج الدم ، فأقرها عليه النبي ﷺ ، وكذلك حين حاضت عائشة في عمرتها في حجة الوداع <sup>(١)</sup> ، وإنما عرفت الحيضة بروية الدم لا غير ، والظاهر أنه لم يأت في العادة ؛ لأنها استنكرته ، وبكت حين رأته ، وقالت : وددت أني لم أكن حجاجت العام . ولو كانت لها عادة تعلم مجيئه فيها ، لما أنكرته ، ولا شق عليها . ولأن العادة لو كانت معتبرة على المذكور

**فائدة :** لو ارتفع حيضها ولم يعد ، أو يست قبل التكرار ، لم تقضى ، على الصحيح من المذهب . وقيل : تقضى . وقال في « الفروع » : ويحتمل لزوم

= الصوم . وفي : باب من ذبح ضحية غيره ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٨٣/١ ، ٨٨ ، ٣٩٩/٣ ، ١٣٢ . ومسلم ، في : باب الاضطجاع مع الحائض في الحاف واحد ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٤٣/١ . والنسائي ، في : باب مضاجعة الحائض ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب مضاجعة الحائض في ثياب حيضها ، من كتاب الحيض . المجتبى ١٢٣/١ ، ١٥٤ . وابن ماجه ، في : باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضا ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٩/١ . والدارمي ، في : باب مباشرة الحائض ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ٢٤٣/١ . والإمام مالك ، في : باب ما يل للرجل من امرأته وهي حائض ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٥٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٤/٦ ، ٣٠٠ ، ٣١٨ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض ، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض ، وباب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ، من كتاب الحيض ، وفي : باب كيف تهل الحائض والنفساء إلخ ، من كتاب الحج ، وفي : باب العمرة ليلة الحصة وغيرها ، وباب الاعتار بعد الحج بدون هدي ، من كتاب العمرة ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٨٦/١ ، ٨٧ ، ١٧٢/٢ ، ٤٣/٣ ، ٥ ، ٢٢١/٥ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام إلخ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٧٠/٢ - ٨٧٢ . وأبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٢/١ . والنسائي ، في : باب ذكر الأمر بنقض ضفر الرأس عند الاغتسال للإحرام ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب في المهلة بالعمرة تحيض وتخاف فوت الحج ، من كتاب الحج . المجتبى ١٠٩/١ ، ١٢٩/٥ . وابن ماجه ، في : باب العمرة من التمتع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٩٨/٢ . والإمام مالك ، في : باب دخول الحائض مكة ، من كتاب الحج . الموطأ ٤١٠/١ ، ٤١١ ، والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٤/٦ ، ١٧٧ ، ١٩١ ، ٢٤٦ .

فِي الْمَذْهَبِ ، لِبَيِّنَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَمْتِهِ ، وَلَمَّا وَسِعَهُ تَأْخِيرُ بَيَانِهِ ؛ لِأَنَّ حَاجَةَ  
النِّسَاءِ دَاعِيَةً إِلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِهِ . وَالظَّاهِرُ  
أَنَّهُنَّ جَرَيْنَ عَلَى الْعُرْفِ فِي اعْتِقَادِ مَا يَرَيْنَهُ مِنَ الدَّمِ حَيْضًا ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْ  
الشَّرْعِ تَغْيِيرُهُ ، وَلِذَلِكَ أَجْلَسْنَا الْمُتَبَدِّءَةَ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ عَادَةٍ ، وَرَجَعْنَا فِي  
أَكْثَرِ أَحْكَامِ الْحَيْضِ إِلَى الْعُرْفِ ، وَالْعُرْفُ أَنَّ الْحَيْضَةَ تَتَقَدَّمُ وَتَتَأَخَّرُ ،  
وَتَزِيدُ وَتَنْقُصُ ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُنَّ ، وَلَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذِكْرُ الْعَادَةِ ، وَلَا  
بَيَانُهَا ، إِلَّا فِي حَقِّ الْمُسْتَحَاضَةِ ، وَأَمَّا امْرَأَةٌ طَاهِرَةٌ تَرَى الدَّمَ فِي وَقْتٍ يُمَكِّنُ  
أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ، ثُمَّ يَنْقَطِعُ عَنْهَا ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَقِّهَا عَادَةً أَصْلًا . وَفِي  
اعْتِبَارِ الْعَادَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِخْلَاءُ بَعْضِ الْمُتَقَلِّبَاتِ عَنِ الْحَيْضِ بِالْكُلِّيَّةِ ،  
مَعَ رُؤْيَاهُنَّ الدَّمَ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ ، وَصَلَاحِيَّتِهِ لَهُ ، وَهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ؛  
كَامْرَأَةٍ رَأَتْ الدَّمَ فِي غَيْرِ أَيَّامِ عَادَتِهَا ، وَطَهَّرَتْ أَيَّامَ عَادَتِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ،  
فَإِنَّهَا لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ ، فَإِذَا انْتَقَلَتْ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ إِلَى أَيَّامٍ أُخَرَ ، لَمْ  
نُحْيِضْهَا أَيْضًا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، وَكَذَلِكَ أَبَدًا . فَعَلَى هَذَا تَجَلَّسُ<sup>(١)</sup> مَا تَرَاهُ مِنْ  
الدَّمِ قَبْلَ الْعَادَةِ وَبَعْدَهَا ، مَا لَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، فَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَ  
الْحَيْضِ ، عَلِمْنَا اسْتِحَاضَتَهَا ، فَتَرْجِعُ إِلَى عَادَتِهَا وَتَقْضِي مَا تَرَكَتْهُ مِنَ  
الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ فِيمَا سِوَى الْعَادَةِ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا ثَلَاثَةَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، فَرَأَتْ فِي شَهْرٍ بِخَمْسَةِ

الْقَضَاءِ ، كَصَوْمِ النَّفَاسِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ ؛ لِقِلَّةِ مَشَقَّتِهِ ، بِخِلَافِ صَوْمِ الْمُسْتَحَاضَةِ  
فِي طُهْرِ مَشْكُوكٍ . وَهُوَ قَوْلُ فِي « الْفَاتِي » .

(١) فِي م : نَحْمِلُ .

المقنع وَإِنْ طَهَّرْتُ فِي أَثْنَاءِ عَادَتِهَا اغْتَسَلْتُ وَصَلْتُ ، فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ فِي الْعَادَةِ فَهَلْ تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير أَيَّامٍ ، ثُمَّ اسْتَحْيِضَتْ فِي الشَّهْرِ الْآخِرِ ، فَإِنَّهَا لَا تَجْلِسُ مِمَّا بَعْدَهُ مِنَ الشُّهُورِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ . [ ١١٦/١ ] وبهذا قال أَبُو حَنِيفَةَ . وقال الشافعي : تَجْلِسُ خَمْسًا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ . وهذا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ تَثْبُتُ بِمَرَّةٍ . وَإِنْ رَأَتْ خَمْسَةً فِي شَهْرَيْنِ ، خُرَجَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِيمَا تَثْبُتُ بِهِ الْعَادَةُ . وَإِنْ رَأَتْهَا فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ اسْتَحْيِضَتْ ، انْتَقَلَتْ إِلَيْهَا ، وَجَلَسَتْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةً ، بغيرِ بِلَافٍ بَيْنَهُمْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٣٧ - مسألة : ( وَإِنْ طَهَّرْتُ فِي أَثْنَاءِ عَادَتِهَا ، اغْتَسَلْتُ وَصَلْتُ . فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ فِي الْعَادَةِ ، فَهَلْ تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ) هذه المسألة تُشْتَمِلُ عَلَى فَصْلَيْنِ ، أَحَدُهُمَا ، فِي حُكْمِ الطُّهُرِ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ . وَالثَّانِي ،

الإنصاف قوله : وَإِنْ طَهَّرْتُ فِي أَثْنَاءِ عَادَتِهَا ، اغْتَسَلْتُ وَصَلْتُ . هذا المذهب ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الطَّاهِرَاتِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ الْوُطْءُ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ ، فِي النَّفَاسِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ هُنَاكَ . وَخَرَّجَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى رِوَايَتَيْنِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَقَالَ فِي « الْإِنْبِصَارِ » : هُوَ كَقَاءِ مَدَّةِ النَّفَاسِ ، فِي رِوَايَةٍ . وَفِي أُخْرَى النَّفَاسِ آكَدُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَرَّرُ فَلَا مَشَقَّةَ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ قَضَاءُ وَاجِبِ صَوْمٍ وَنَحْوِهِ ، إِذَا عَاوَدَهَا الدَّمُ فِي عَادَتِهَا . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَلَمْ يَتَّخِذْ ابْنُ أَبِي مُوسَى النَّقَاءَ الْمَوْجُودَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهَا فِيهِ قَضَاءَ مَا صَامَتْ فِيهِ مِنْ وَاجِبٍ وَنَحْوِهِ . قَالَ : لِأَنَّ الطُّهُرَ الْكَامِلَ لَا يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشْرَ يَوْمًا .

تنبيه : ظاهرُ قوله : وَإِنْ طَهَّرْتُ فِي أَثْنَاءِ عَادَتِهَا ، اغْتَسَلْتُ وَصَلْتُ . أَنَّهُ سِوَاءُ

في حُكْمِ الدَّمِ العَائِدِ بَعْدَهُ. فَمَتَى رَأَتْ الطُّهْرَ فَهِيَ طَاهِرٌ، تَغْتَسِلُ، وَتُصَلِّي وَتُصُومُ. وَلَمْ يَفَرِّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ قَلِيلِ الطُّهْرِ وَكَثِيرِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَّا مَا رَأَتْ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلَتَغْتَسِلُ. فَأَمَّا إِنْ كَانَ النِّقَاءُ أَقَلَّ مِنْ سَاعَةٍ، فَالطُّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِطَاهِرٍ؛ لِأَنَّ الدَّمَ يَجْرِي تَارَةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ: لَا تَعَجِّلَنَّ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيَّضَاءَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ النَّفْسَاءَ إِذَا رَأَتْ النِّقَاءَ دُونَ يَوْمٍ، لَا تَثْبُتُ لَهَا أَحْكَامُ الطَّاهِرَاتِ. فَيُخْرِجُ هُنَا مِثْلَهُ، قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup>: وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الدَّمَ يَجْرِي تَارَةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، وَفِي إِجَابِ الْغُسْلِ عَلَى مَنْ تَطَهَّرَ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ خَرَجَ مِنْهُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٢)</sup>. وَلَأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا انْقِطَاعَ الدَّمِ سَاعَةً طَهْرًا، وَلَا تَلْتَفِتُ إِلَى الدَّمِ بَعْدَهُ أَفْضَى إِلَى أَنْ لَا يَسْتَقَرَّ لَهَا حَيْضٌ<sup>(٣)</sup>، فَعَلِيَ هَذَا لَا يَكُونُ انْقِطَاعُ

كَانَ الطُّهْرُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا. وَهُوَ صَحِيحٌ. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»: وَلَمْ يَفَرِّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ قَلِيلِ الطُّهْرِ وَكَثِيرِهِ. انْتَهَى. قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: إِذَا رَأَتْ عِلَامَةَ الطُّهْرِ مَعَ ذَلِكَ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَأَقَلُّ الطُّهْرِ زَمَنَ الْحَيْضِ أَنْ يَكُونَ نِقَاءً خَالِصًا لَا تَتَغَيَّرُ مَعَهُ الْقِطْعَةُ إِذَا اخْتَشَشَتْ بِهَا، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ. ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْمُحَرَّرِ». وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ. وَعَنْ بَكْرِ، هِيَ طَاهِرَةٌ إِذَا رَأَتْ الْبَيَاضَ. وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا، إِنْ كَانَ الطُّهْرُ سَاعَةً. وَعَنْهُ، أَقَلُّهُ سَاعَةً. انْتَهَى. وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا لَا تَعْتَدُ بِمَا دُونَ الْيَوْمِ، إِلَّا أَنْ تَرَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَخَرَّجَهُ مِنَ الرُّوَايَةِ الَّتِي فِي النَّفَاسِ. قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: وَهُوَ أَصَحُّ.

(١) انظر: المعنى ٤٣٧/١.

(٢) سورة الحج ٧٨.

(٣) في الأصل: «عادة».

الدَّمِ دُونَ يَوْمِ طَهْرًا ، إِلَّا أَنْ تَرَى مَا يُدُلُّ عَلَيْهِ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ انْقِطَاعُهُ فِي آخِرِ عَادَتِهَا ، أَوْ تَرَى الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ ؛ وَهُوَ شَيْءٌ يَتَّبِعُ الْحَيْضَ أَيْضًا ، يُسَمَّى التَّرِيَّةَ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ إِمَامِنَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ هِيَ الْقُطْنَةُ الَّتِي تَحْشُوهَا الْمَرْأَةُ ؛ إِذَا خَرَجَتْ بَيْضَاءَ كَمَا ذُكِلَتْ لَا تَغَيَّرُ عَلَيْهَا . حُكِيَ ذَلِكَ عَنِ الزُّهْرِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ النَّقَاءُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ طَهْرًا ، بَلْ لَوْ صَامَتْ فِيهِ فَرَضًا لَمْ يَصِحَّ ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهَا فِيهِ صَلَاةٌ ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الدَّمَ يَسِيلُ تَارَةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَيْضِ لَمْ يُحْتَسَبْ مِنْ مَدَّتِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى ﴾ <sup>(١)</sup> . وَصَفَ الْحَيْضَ بِكَوْنِهِ أَذَى ، فَإِذَا ذَهَبَ الْأَذَى وَجَبَ زَوَالُ الْحَيْضِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِلْ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَا تَعْمَلْنَ [ ١١٦/١ ط ] حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ . وَلِأَنَّهَا صَامَتْ وَهِيَ طَاهِرٌ ، فَلَمْ يَلْزَمْهَا الْقَضَاءُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَعُدْ الدَّمُ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ الدَّمَ يَجْرِي تَارَةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى . قُلْنَا : لَا عِبْرَةَ بِالْانْقِطَاعِ الْبَسِيرِ ، وَإِنَّمَا إِذَا وُجِدَ انْقِطَاعٌ كَثِيرٌ

قَوْلُهُ : فَإِنْ عَادَ دَمُهَا الدَّمُ فِي الْعَادَةِ ، فَهَلْ تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا « ابْنُ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الزُّرْكَشِيُّ » ، وَ « الْفَائِقِيُّ » ، وَ « الشُّرَحُ » ، وَ « الْكَافِيُّ » ، وَ « الْمُغْنِيُّ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ بِمَجَرَّدِ الْعَادَةِ فَتَجْلِسُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْكَافِيِّ » : وَهُوَ الْأَوَّلَى . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا أَظْهَرُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي رِوَايَتِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ،



تُمْكِنُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ ، وَتَتَأَدَّى الْعِبَادَةُ فِيهِ ، وَجَبَتْ عَلَيْهَا ؛ لَعَدَمِ الْمَانِعِ مِنْ وُجُوبِهَا . الْفَصْلُ الثَّانِي ، إِذَا عَاوَدَهَا الدَّمُ ؛ فَإِنْ عَاوَدَهَا فِي الْعَادَةِ وَلَمْ يَتَجَاوَزْهَا ، فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ أَحَدَاهَا ، أَنَّهُ مِنْ حَيْضِهَا ؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ زَمَنَ الْعَادَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ . وَهَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَ بِحَيْضٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ أَبِي مُوسَى ؛ لِأَنَّهُ عَادَ بَعْدَ طَهْرِ صَحِيحٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ عَادَ بَعْدَ الْعَادَةِ . فَعَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ مَا لَوْ عَادَ بَعْدَ الْعَادَةِ ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَجَمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهَا تَصُومُ وَتُصَلِّي ، وَتَقْضِي الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ ، كَدَمِ النَّفْسَاءِ الْعَائِدِ فِي مُدَّةِ النَّفَاسِ .

و « نَظَّمُ نِهَايَةَ ابْنِ رَزِينِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَالْإِنْصَافِ ، وَ « النَّظْمِ » ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَابْنِ رَزِينِ ، فِي « شَرْحِهِ » . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا تَلْتَقِثُ إِلَيْهِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَهُوَ الْغَالِبُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الرُّوَايَةِ . وَعَنْهُ ، مَشْكُوكٌ فِيهِ ؛ فَتَصُومُ [ ٧٠/١ ] وَتُصَلِّي ، وَتَقْضِي الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ ، كَدَمِ النَّفَاسِ الْعَائِدِ فِي مُدَّةِ النَّفَاسِ .

تَنْبِيهِ : مُحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا عَادَ فِي الْعَادَةِ وَلَمْ يَتَجَاوَزْهَا ، فَأَمَّا إِنْ جَاوَزَ الْعَادَةَ ، فَلَا يَحُلُو ؛ إِمَّا أَنْ يُجَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ أَوَّلًا ، فَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، فَلَيْسَ بِحَيْضٍ ، وَإِنْ انْقَطَعَ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ فَمَا دُونَ ، فَمَنْ قَالَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى : لَيْسَ الْعَائِدُ بِحَيْضٍ . فَهِيَ أَوْلَى أَنْ لَا يَكُونَ حَيْضًا ، وَمَنْ قَالَ : هُوَ حَيْضٌ هُنَاكَ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ الْجَمِيعَ لَيْسَ بِحَيْضٍ إِذَا لَمْ يَتَكَرَّرْ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَالْوَجْهُ

**فصل :** فإن رآته في العادة ، وتجاوز العادة ؛ فإن عبر أكثر الحيض ، فليس بحيض ؛ لأن بعضه ليس بحيض ، فيكون كله استحاضة ؛ لانتصاليه به وانفصاله عن الحيض ، فكان إلحاقه بالاستحاضة أولى . وإن انقطع لأكثره فما دون ، فمن قال : إن ما لم يعبر العادة ليس بحيض . فهذه أولى ، ومن قال : هو حيض . ففي هذا على قوله ثلاثة أوجه ؛ أحدها ، أن جميعه حيض ؛ لما ذكرنا في أن الزائد على العادة حيض ، ما لم يعبر أكثر الحيض . والثاني ، أن ما وافق «العادة حيض» ؛ لموافقته العادة ، وما زاد عليها ليس بحيض ؛ لخروجه عنها . والثالث ، أن الجميع ليس بحيض ؛ لاختلاطه بما ليس بحيض . فإن تكرر فهو حيض ، على الروايتين جميعاً .

الثاني ، جميعه حيض ، بناءً على الوجه الذي ذكرنا أنه اختيار المصنف ، في أن الزائد على العادة حيض ، ما لم يعبر أكثر الحيض ، وأطلقهما في «الرعايتين» ، و «الحاويتين» . والوجه الثالث ، ما وافق العادة فهو حيض ، وما زاد عليها فليس بحيض . وأطلقهن «ابن عبيدان» ، و «الزركشي» ، و «الشرح» ، و «المعنى» ، وابن رزين ، في «شرحه» ، و «ابن تميم» . وأما إذا عاودها بعد العادة ، فلا يخلو ؛ إما أن يمكن جعله حيضاً أولاً ، فإن أمكن جعله حيضاً ، بأن يكون بضمه إلى الدم الأول ، لا يكون بين طرفيهما أكثر من خمسة عشر يوماً ، فتلق إحداهما إلى الأخرى ، ويجعلان حيضة واحدة إذا تكرر ، أو يكون بينهما أقل الطهر ثلاثة عشر يوماً ، على المذهب ، وكل من الدمين يصلح أن يكون حيضاً بمفرده ، فيكونان حيضتين إذا تكرر ، وإن نقص أحدهما عن أقل الحيض ،

**فصل :** فإن رَأَتْهُ بعدَ العَادَةِ ولم يُمكنَ أن يَكُونَ حَيْضًا ؛ لِعُبُورِهِ أَكْثَرَ الحَيْضِ ، وَأَنَّهُ ليس بَيْنَهُ وبينَ الدَّمِ الأوَّلِ أَقْلُ الطُّهْرِ ، فهو اسْتِحَاضَةٌ ، سواءَ تَكَرَّرَ أَو لا ؛ لِأَنَّهُ لا يُمكنُ جَعْلُ جَمِيعِهِ حَيْضًا ، فكان كُلُّهُ اسْتِحَاضَةً ؛ لِأَنَّ إلْحَاقَ بَعْضِهِ ببَعْضِ أَوَّلَى مِنْ إلْحَاقِهِ بغيرِهِ .

**فصل :** وإن أَمَكْنَ كَوْنُهُ حَيْضًا ، وذلك يُتَصَوَّرُ في حالَيْنِ ؛ أَحَدُهُما ، أن يَكُونَ بَضْمُهُ إلى الدَّمِ الأوَّلِ ، لا يَكُونَ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا ، فإذا تَكَرَّرَ جَعَلْنَاهُمَا حَيْضَةً وَاحِدَةً ، وَيُلْفَقُ أَحَدُهُما إلى الآخرِ ، وَيَكُونُ الطُّهْرُ الَّذِي بَيْنَهُمَا طُهْرًا في خِلَالِ الحَيْضَةِ . الحالُ الثاني ، أن يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَقْلُ مِنَ الطُّهْرِ ، وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّمَيْنِ يَصْلُحُ أن يَكُونَ حَيْضًا [ ١١٧/١ ] بِمُفْرَدِهِ ، بأن يَكُونَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، فصَاعِدًا ، فهذا إذا تَكَرَّرَ كان الدَّمَانِ حَيْضَتَيْنِ ، وإن نَقَصَ أَحَدُهُما عن أَقْلِ الحَيْضِ ، فهو دَمٌ فَسَادٌ ، إذا لم يُمكنَ ضَمُّهُ إلى ما بَعْدَهُ . ومِثَالُ ذلك ، ما لو كانت عَادَتُهَا عَشْرَةُ مِنْ أوَّلِ الشَّهْرِ ، فَرَأَتْ خَمْسَةَ مِنْهَا دَمًا ، وَطَهَرَتْ خَمْسَةَ ، ثم رَأَتْ خَمْسَةَ دَمًا ، وَتَكَرَّرَ ذلك ، فَالْخَمْسَةُ الأَوَّلَى والثَّانِيَةُ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ تُلْفَقُ الدَّمُ الثَّانِي إلى الأوَّلِ . وإن رَأَتْ الثَّانِي سِتَّةً أَوْ أَكْثَرَ ، لم يُمكنَ أن يَكُونَ الدَّمَانِ

فهو دَمٌ فَاسِدٌ ، إذا لم يُمكنَ ضَمُّهُ إلى ما بَعْدَهُ . فإن لم يُمكنَ جَعْلُهُ حَيْضًا لِعُبُورِهِ أَكْثَرَ الحَيْضِ ، وليس بَيْنَهُ وبينَ الدَّمِ الأوَّلِ أَقْلُ الطُّهْرِ ، فهو اسْتِحَاضَةٌ ، سواءَ تَكَرَّرَ أَو لا . ويظْهَرُ ذلك بِالمِثَالِ ؛ فنَقُولُ : إذا كانتِ العَادَةُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مَثَلًا ، فَرَأَتْ مِنْهَا خَمْسَةَ دَمًا ، وَطَهَرَتْ الخَمْسَةَ البَاقِيَةَ ، ثم رَأَتْ خَمْسَةَ دَمًا ، وَتَكَرَّرَ ذلك ، فَالْخَمْسَةُ الأَوَّلَى والثَّالِثَةُ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ ، تُلْفَقُ الدَّمُ الثَّانِي إلى الأوَّلِ . وإن رَأَتْ الثَّانِي سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً ، لم يُمكنَ أن يَكُونَ حَيْضًا . ولو كانت رَأَتْ يَوْمًا دَمًا وَثَلَاثَةَ

حَيْضَةٌ ؛ لِأَنَّ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا ، وَلَا حَيْضَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَقْلُ الطُّهُرِ . وَإِنْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا وَثَلَاثَةَ عَشَرَ طُهْرًا ، ثُمَّ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا ، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ ، كَانَا حَيْضَتَيْنِ ، وَصَارَ شَهْرُهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا . وَكَذَلِكَ إِنْ رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا وَثَلَاثَةَ عَشَرَ طُهْرًا ، ثُمَّ رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا ، وَتَكَرَّرَ ، وَيَكُونُ شَهْرُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ . وَإِنْ كَانَ الطُّهُرُ بَيْنَهُمَا أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا فَمَا دُونَ ، وَتَكَرَّرَ ، فَهَمَا حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ<sup>(١)</sup> ، وَلَا بَيْنَهُمَا أَقْلُ الطُّهُرِ . وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا اثْنَا عَشَرَ يَوْمًا ، لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُمَا جَمِيعًا حَيْضَةً ؛ لِزِيَادَتِهِمَا بِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الطُّهُرِ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ ، وَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُمَا حَيْضَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَقْلُ الطُّهُرِ . فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ حَيْضَتُهُمَا مِمَّا وَافَقَ الْعَادَةَ ، وَالْآخِرُ اسْتِحَاضَةٌ . وَعَلَى هَذَا كُلُّ مَا يَتَفَرَّغُ مِنَ الْمَسَائِلِ ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تُلْتَفَتُ إِلَى مَا رَأَتْهُ بَعْدَ الطُّهُرِ فِيمَا أَخْرَجَ عَنِ الْعَادَةِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَكَرَّرَ ، وَأُمَكِّنَ جَعْلُهُ حَيْضًا ، فَهُوَ حَيْضٌ ، وَإِلَّا فَلَا .

عَشَرَ يَوْمًا طُهْرًا ، ثُمَّ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا وَتَكَرَّرَ هَذَا ، كَانَا حَيْضَتَيْنِ ؛ لَوْجُودِ طُهْرٍ صَحِيحٍ بَيْنَهُمَا . وَلَوْ كَانَتْ رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا ، ثُمَّ اثْنَيْ عَشَرَ طُهْرًا ، ثُمَّ يَوْمَيْنِ دَمًا ، فَهِيَ لَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُمَا حَيْضَةً وَاحِدَةً ؛ لِزِيَادَةِ الدَّمَيْنِ ، مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الطُّهُرِ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ ، وَلَا جَعْلُهُمَا حَيْضَتَيْنِ ، عَلَى الْمَذْهَبِ ؛ لِانْتِفَاءِ طُهْرٍ صَحِيحٍ ، فَيَكُونُ حَيْضَتُهُمَا مِمَّا وَافَقَ الْعَادَةَ ، وَالْآخِرُ اسْتِحَاضَةٌ .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي مُرَادِ الْخَرْقِيِّ بِقَوْلِهِ : فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ ، فَلَا تُلْتَفَتُ إِلَيْهِ حَتَّى آتِجَى أَيَّامُهَا . فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ ، وَالْقَاضِي ،

(١) سقطت من : ٤١١ .

٢٣٨ - مسألة ؛ قال : ( وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ مِنْ الْحَيْضِ ) متى رَأَتْ فِي أَيَّامِ عَادَتِهَا صُفْرَةً أَوْ كُدْرَةً ، فَهُوَ حَيْضٌ ، وَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَ أَيَّامِ حَيْضِهَا ، لَمْ تَعْتَدْ بِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : لَا يَكُونُ حَيْضًا ، إِلَّا

وَابْنُ عَرَبٍ : مُرَادُهُ إِذَا عَاوَدَهَا بَعْدَ الْعَادَةِ ، وَعَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ مَتَّعَهَا أَنْ تَلْتَفِتَ إِلَيْهِ مُطْلَقًا ، وَلَوْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ لَقَالَ : حَتَّى يَتَكَرَّرَ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ الْقَاضِي : وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِذَا عَاوَدَهَا بَعْدَ الْعَادَةِ وَلَمْ يَغَيِّرْ . فَأَيُّهَا لَا تَلْتَفِتْ إِلَيْهِ قَبْلَ التَّكْرَارِ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ : أَرَادَ مُعَاوَدَةَ الدَّمِّ فِي كُلِّ حَالٍ ، سَوَاءً كَانَ فِي الْعَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ مُطْلَقٌ ، فَيَتَنَاوَلُ بِإِطْلَاقِهِ الزَّمَانَ . قَالَ الْمَصْنُفُ فِي « الْمُعْنَى » : وَهَذَا أَظْهَرَ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الظَّاهِرُ ، اعْتِمَادًا عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَسَكَتَ عَنِ التَّكْرَارِ لِتَقْدِيمِهِ لَهُ فِيمَا إِذَا زَادَتِ الْعَادَةُ أَوْ تَقَدَّمَتْ . وَعَلَى هَذَا ، إِذَا عَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ لَا يَكُونُ حَيْضًا . انْتَهَى . وَاخْتَارَهُ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي « شَرْحِهِ » . وَصَحَّحَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . الثَّانِيَةُ : إِذَا عَاوَدَهَا الدَّمُّ فِي أَثْنَاءِ الْعَادَةِ ، وَقُلْنَا : لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَكْرَارٍ . وَجَبَ قَضَاءُ مَا صَامَتْهُ فِي الطُّهْرِ ، وَطَاقَتْهُ فِيهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَبِقِيَاسِ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي مَسْأَلَةِ النَّفَاسِ ، لَا يَجِبُ قَضَاءُ ذَلِكَ . قَالَ : وَهُوَ أَصَحُّ .

قَوْلُهُ : وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ مِنْ الْحَيْضِ . يَعْنِي فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَى الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَجْهًا ؛ أَنَّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ لَيْسَتَا بِحَيْضٍ مُطْلَقًا .

فَائِدَةٌ : لَوْ وَجَدَتِ الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ بَعْدَ زَمَنِ الْحَيْضِ ، وَتَكَرَّرَتَا ، فَلَيْسَتَا بِحَيْضٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ النَّاطِمُ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ

أَنْ يَقْدَمَهُ دَمٌ أَسْوَدُ ؛ لِأَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ<sup>(١)</sup> شَيْئًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى ﴾<sup>(٣)</sup> . وَهَذَا يَتَنَاوَلُ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ ، وَلِأَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَنْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالذَّرَجَةِ<sup>(٤)</sup> فِيهَا الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ ، فَقَوْلُ : لَا تَعَجَّلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ . تُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ . وَحَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَا بَعْدَ الطَّهْرِ وَالْاِغْتِسَالِ ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ عَائِشَةَ : مَا كُنَّا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ حَيْضًا<sup>(٥)</sup> . مَعَ قَوْلِهَا [ ١١٧/١ ] الْمُتَقَدِّمُ .

الشرح الكبير

حَمْدَانِ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ « كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَصَاحِبِ « الْوَجِيزِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ » ابْنِ عَبْدُوس . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ ، وَنَاطَمَ « الْمُفْرَدَاتِ » ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،

الإنصاف

(١) فِي م : « الْغَسَلِ » .

(٢) فِي : بَابُ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٧٣/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٩/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . الْمَجْتَبَى ١٥٣/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْخَائِضِ تَرَى بَعْدَ الطَّهْرِ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢١٢/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الطَّهْرِ كَيْفَ هُوَ ، وَبَابِ الْكُدْرَةِ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْحَيْضِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢١٥ ، ٢١٤/١ . وَرَوَايَةُ غَيْرِ أَبِي دَاوُدَ لَيْسَ فِيهَا قَوْلُهَا : بَعْدَ الطَّهْرِ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٢٢ .

(٤) بِكسر الدال وفتح الراء : جمع ذُرَجٍ ، وَهُوَ كَالسَّطَفِ الصَّغِيرِ ، تَضَعُ فِيهِ الْمَرْأَةُ خِثَّ مَتَاعِهَا وَطَبِيبَهَا . النَّهَابِةُ ١١١/٢ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ تَرَاهُمَا بَعْدَ الطَّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٣٣٧/١ .

(٦ - ٦) زِيَادَةٌ مِنْ : ١ .

**فصل : وحكمها حُكْمُ الدَّمِ الْعَبِيْطِ<sup>(١)</sup> فِي أَهْلِهَا فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ**  
 حَيْضٌ ، وَتَجْلِسُ مِنْهَا الْمُتَبَدِّءَةُ كَمَا تَجْلِسُ مِنْ غَيْرِهَا . وَإِنْ رَأَتْهَا بَعْدَ الْعَادَةِ  
 مُتَّصِلَةً بِهَا ، فَهُوَ كَالْوَرَأْتِ غَيْرِهَا ، عَلَى مَا بَيَّنَّا . وَإِنْ طَهَّرَتْ ثُمَّ رَأَتْ كُدْرَةً  
 أَوْ صُفْرَةً ، لَمْ تَلْتَفِتْ إِلَيْهَا ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ وَعَائِشَةَ ، وَقَدْ رَوَى النَّجَّادُ<sup>(٢)</sup>  
 بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ فَاطِمَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ ، قَالَتْ : كُنَّا  
 فِي حِجْرِهَا مَعَ بَنَاتِ بَيْتِهَا<sup>(٣)</sup> ، فَكَانَتْ إِحْدَانَا تَطْهَرُ ثُمَّ تُصَلِّي ، ثُمَّ  
 تُنْكَسُ بِالصُّفْرَةِ الْيَسِيرَةِ ، فَتَسْأَلُهَا ، فَتَقُولُ : اعْتَزِلْنِ الصَّلَاةَ حَتَّى لَا تَرَيْنَ  
 إِلَّا الْبَيَاضَ خَالِصًا<sup>(٤)</sup> . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ وَعَائِشَةَ ،  
 وَهُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ أَسْمَاءَ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَعْنَى هَذَا أَنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ  
 قَبْلَ التَّكْرَارِ ، وَقَوْلُ أَسْمَاءَ فِيمَا إِذَا تَكَرَّرَ ، فَجَمَعَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

و « الْفَائِقِ » ، وَ « شَرَحَ » الْمَجِدِّ ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ  
 عُيَيْدَانَ » ، وَنَصَرَهُ . وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْمُتَّصِلُ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .  
 وَزَادَ صَاحِبُ « الْمُفْرَدَاتِ » ، أَنَّهَا لَا تُغْتَسَلُ بَعْدَهُ ؛ فَقَالَ : لَيْسَ بِحَيْضٍ ذَا وَلَوْ  
 تَكَرَّرَ ، وَغُسْلُهَا لَيْسَ بِذَا تَقَرَّرًا . وَعَنْهُ ، إِنْ تَكَرَّرَ فَهُوَ حَيْضٌ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ  
 مِنْهُمْ ؛ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِيصِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ .  
 وَأَطْلَقَهُمَا « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَّيْنِ » . وَشَرَطَ جَمَاعَةٌ مِنَ  
 الْأَصْحَابِ اتِّصَالَهَا بِالْعَادَةِ [ ٧٠/١ ظ ] وَقَطَعَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ،

(١) دم عبيط : طرى خالص لا خلط له .

(٢) أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد الفقيه الحنبلي ، كان مكرماً من الحديث ، توفي سنة ثمان وأربعين  
 وثلاثمائة . الباب ٢١٣/٣ ، ٢١٤ ، طبقات الحنابلة ٧/٢ - ١٢ .

(٣) عند البيهقي : « أَخِيهَا » .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب الصفر والكدرة في أيام الحيض ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ١/٣٣٦ .

وَمَنْ كَانَتْ تَرَى يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا طَهْرًا ، فَإِنَّهَا تَضُمُّ الدَّمَ إِلَى الدَّمِ  
فَيَكُونُ [ ١٢٠ ] حَيْضًا ، وَالْبَاقِي طَهْرًا ، إِلَّا أَنْ يُجَاوِزَ أَكْثَرَ  
الْحَيْضِ ، فَتَكُونُ مُسْتَحَاضَةً .

٢٣٩ - مسألة : ( ومن كانت ترى يومًا دمًا ويومًا طهرًا ، فإنها  
تضم الدم إلى الدم فيكون حيضًا ، والباقي طهرًا ، إلا أن يجاوز أكثر  
الحيض فتكون مستحاضة ) قد ذكرنا أن الطهر في أثناء الحيضة طهر  
صحيح ، فإذا رأَتْ يومًا دمًا ويومًا طهرًا ، فإنها تضم الدم إلى الدم ،  
فيكون حيضًا ، وما بينهما من النقاء طهر ، على ما ذكرنا . ولا فرق بين  
كون زمن الدم أكثر من زمن الطهر ، أو مثله ، أو أقل منه ؛ فإن جميع

أن حكمها مع اتصال العادة ، حكم الدم الأسود . قال ابن تميم : فعلى رواية أنه  
حيض ، إذا تكرّر ، لو رأته بعد الطهر ، وتكرّر ، لم تلتفت إليه ، في أصح  
الوجهين . وصححه في « الرعاية » . وذكر الشيخ تقي الدين ، في الصفوة  
والكدرية وجهين ، هل هما حيض مطلقًا ، أو لا يكونان حيضًا مطلقًا ؟

تنبيه : محل الخلاف في ذلك كله ، إذا لم يجاوز أحدهما أكثر الحيض . قاله ابن  
تميم ، وابن حنبلان ، وصاحب « الحاوي » ، وغيرهم .

قوله : ومن كانت ترى يومًا دمًا ، ويومًا طهرًا ، فإنها تضم الدم إلى الدم ،  
فيكون حيضًا ، والباقي طهرًا . هذا عنه على سبيل ضرب المثال ، وإلا فمتى رأَتْ  
دمًا متفرقًا يبلغ مجموعهُ أقل الحيض ، ونقاء ، فالنقاء طهر ، والدم حيض . وهذا  
الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . قال المجتد  
في « شرحه » : هذا قول أصحابنا . وعنه ، أيام النقاء والدم حيض . اختاره  
الشيخ تقي الدين ، وصاحب « الفائق » . وقيل : إن تقدّم دمٌ يُلغ الأقل على ما



الدَّمِ حَيْضٌ إِذَا تَكَرَّرَ وَلَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ . فَإِنْ كَانَ الدَّمُ أَقْلَ مِنْ يَوْمٍ ؛  
مِثْلُ أَنْ تَرَى نِصْفَ يَوْمٍ دَمًا وَنِصْفًا طَهْرًا ، أَوْ سَاعَةً وَسَاعَةً ، فَقَالَ  
أَصْحَابُنَا : هُوَ كَالْأَيَّامِ ، تَضُمُّ الدَّمُ إِلَى الدَّمِ ، فَيَكُونُ حَيْضًا ، وَمَا بَيْنَهُمَا  
طَهْرٌ ؛ إِذَا بَلَغَ الْمُجْتَمِعُ مِنْهُ أَقْلُ الْحَيْضِ ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ .  
وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، لَا يَكُونُ الدَّمُ حَيْضًا ، إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ حَيْضٌ صَحِيحٌ  
مُنْصِلٌ . وَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلَهُ قَوْلٌ آخَرٌ <sup>(١)</sup> : إِنَّ النِّقَاءَ بَيْنَ  
الدَّمَيْنِ حَيْضٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَذَكَرْنَا أَيْضًا لَنَا وَجْهًا فِي أَنَّ النِّقَاءَ إِذَا نَقَصَ  
عَنْ يَوْمٍ ، لَمْ يَكُنْ طَهْرًا . فَعَلِيَ هَذَا ، مَتَى نَقَصَ عَنْهُ ، كَانَ الدَّمُ <sup>(٢)</sup> وَمَا  
بَعْدَهُ حَيْضًا كُلُّهُ .

نَقَصَ عَنِ الْأَقْلِ ، فَهُوَ حَيْضٌ تَبَعًا لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا . فَعَلِيَ الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ ؛ تَغْتَسِلُ  
وَتَصَلِّي وَتَصُومُ فِي الطَّهْرِ ، وَلَا تَقْضِي ، وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ  
الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ لَا تَحْتَاجُ إِلَى غُسْلٍ ، حَتَّى تَرَى مِنَ الدَّمِ مَا  
يُبْلُغُ أَقْلَ الْحَيْضِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَتَى انْقَطَعَ قَبْلَ بُلُوغِ الْأَقْلِ ، فَفِي  
وُجُوبِ الْغُسْلِ أَيْضًا وَجْهَانِ . انْتَهَى . وَكَذَا قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَتَبِعَهُ فِي  
« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقِيلَ : تَغْتَسِلُ بَعْدَ  
تِمَامِ الْحَيْضِ ، فِي أَتْسَافِ الْيَّامِ فَأَقْلٌ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَهُوَ أَوْلَى .  
وَقِيلَ : بَلْ بَعْدَ تِمَامِ الْحَيْضِ مِنَ الدَّمِ فِي الْمُبْتَدَأَةِ . وَقِيلَ : إِنَّ نَقَصَ النِّقَاءَ عَنْ  
يَوْمٍ ، لَمْ يَكُنْ طَهْرًا تَغْتَسِلُ مِنْهُ ، وَلَا تَجْلِسُ غَيْرَ الدَّمِ الْأَوَّلِ <sup>(٣)</sup> . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ،  
يُكْرَهُ وَطَوَّاهَا زَمَنٌ طَهْرُهَا وَرَعَا . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » وَعَنْهُ ، يُيَاخُ <sup>(٤)</sup> .

(١) سقط من : « م » .

(٢) في م : « كَالْيَوْمِ » .

(٣ - ٣) زيادة من : .

**فصل :** فإن جاوزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، مثل أن تَرى يوماً دماً ويوماً طَهراً إلى ثمانيةَ عَشَرَ ، فهي مُسْتَحَاضَةٌ ، تُرَدُّ إلى عَادَتِهَا إن كانت مُعْتَادَةً . فإن كانت عَادَتُهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ أَوَّلَ يَوْمٍ تَرى الدَّمَ فيه في العَادَةِ ، وتُعْتَسِلُ ، وما بعده مَبْنِيٌّ عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي الدَّمِ الَّذِي تَرَاهُ بَعْدَ الطُّهْرِ فِي أَثْنَاءِ الْحَيْضَةِ ، فَإِنْ قُلْنَا : ليس بِحَيْضٍ . فَحَيْضُهَا الْيَوْمُ الْأَوَّلُ خَاصَّةً ، وما بعده اسْتِحَاضَةٌ . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ حَيْضٌ . [ ١١٨/١ ] فَحَيْضُهَا الْيَوْمُ الْأَوَّلُ ، وَالثَّالِثُ ، وَالْخَامِسُ ، وَالسَّابِعُ ، فَيَحْصُلُ لَهَا مِنْ عَادَتِهَا أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ ، وَالباقى اسْتِحَاضَةٌ . وَإِنْ لَمْ تَرَ الدَّمَ إِلَّا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي جَلَسَتْهُ وَالرَّابِعَ وَالسَّادِسَ ، فَيَحْصُلُ لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وفيه وَجْهٌ آخَرُ ؛ أَنَّهُ تُلْفَقُ لَهَا السَّبْعَةُ مِنْ أَيَّامِ الدَّمِ جَمِيعُهَا ، فَتَجْلِسُ التَّاسِعَ <sup>(١)</sup> ، وَالْحَادِيَ عَشَرَ وَالرَّابِعَ عَشَرَ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهَا ، فَلَمْ تَجْلِسْهَا ، كَغَيْرِ الْمُتَلَفِّقَةِ . وَإِنْ كَانَتْ نَاسِيَةً فَأَجْلَسْنَاهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ ، فَكَذَلِكَ . وَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً جَلَسَتْ زَمَانَ الدَّمِ الْأَسْوَدَ ، وَالباقى اسْتِحَاضَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً جَلَسَتْ الْيَقِينَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ فِي <sup>(٢)</sup> شَهْرَيْنِ مِنْ أَوَّلِ دَمٍ تَرَاهُ ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى غَالِبِ الْحَيْضِ . وَهَلْ تُلْفَقُ لَهَا السَّبْعَةُ مِنْ خَمْسَةِ

قوله : إِلَّا أَنْ يُجَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ ، فَتَكُونُ مُسْتَحَاضَةً . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَهْلُ الْأَصْحَابِ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعِنْدَ الْقَاضِي ، كُلُّ مُتَلَفِّقَةٍ غَيْرِ مُعْتَادَةٍ لَمْ يَتَّصِلْ دُمُهَا الْمُجَاوِزُ الْأَكْثَرَ بِدَمِ الْأَكْثَرِ ، فَالْتَّقَاءُ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالْاسْتِحَاضَةِ . وَأُطْلِقَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ الزَّائِدَ اسْتِحَاضَةٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ : السَّابِعُ .

(٢) فِي : دُوْنِي .

## فصل : وَالْمُسْتَحَاضَةُ تُغْسِلُ فَرْجَهَا وَتُعْصِيهِ ، وَتَتَوَضَّأُ لَوْ قَتِ

المنع

الشرح الكبير

عَشْرَ يَوْمًا ، أَوْ تَجْلِسُ أَرْبَعَةً مِنْ سَبْعَةٍ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، كَالْمُعْتَادَةِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْمُعْتَادَةِ كَمَا ذَكَرْنَا . وَفِي غَيْرِهَا : مَا عَبَّرَ الْخَمْسَةَ عَشَرَ اسْتِحَاضَةً ، وَأَيَّامَ الدَّمِّ مِنَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ كُلِّهَا حَيْضٌ إِذَا تَكَرَّرَ ، فَإِنْ كَانَ يَوْمًا وَيَوْمًا ، فَلَهَا ثَمَانِيَةُ أَيَّامٍ حَيْضًا ، وَإِنْ كَانَتْ أَنْصَافًا ، فَلَهَا سَبْعَةٌ وَنِصْفٌ حَيْضًا وَمِثْلُهَا طَهْرًا ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ فِي الْيَوْمِ السَّادِسِ عَشَرَ يَفْصِلُ بَيْنَ الْحَيْضِ وَمَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهَا فِيمَا بَعْدَهُ فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ ، تَصُومُ وَتُصَلِّي .

فصل : قَالَ : ( وَالْمُسْتَحَاضَةُ تُغْسِلُ فَرْجَهَا وَتُعْصِيهِ ، وَتَتَوَضَّأُ لَوْ قَتِ

الإنصاف

تَنْبِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَالْمُسْتَحَاضَةُ تُغْسِلُ فَرْجَهَا وَتُعْصِيهِ ، وَتَتَوَضَّأُ لَوْ قَتِ كُلِّ صَلَاةٍ . أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا إِعَادَةُ شَدِّهِ وَغَسْلُ الدَّمِّ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِذَا لَمْ تَقْرُطْ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ، وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَغَيْرُهُمْ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهَا ذَلِكَ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهَا ، إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ ، وَإِلَّا فَلَا . الثَّانِي ، مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : وَتَتَوَضَّأُ لَوْ قَتِ كُلِّ صَلَاةٍ . إِذَا خَرَجَ شَيْءٌ بَعْدَ وُضُوئِهَا ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ ، فَلَا تَتَوَضَّأُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي مَنْ بِهِ سَكَسُ الْبَوْلِ . وَقِيلَ : يَجِبُ . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، فَيُعَايَى بِهَا .

قَوْلُهُ : وَتَتَوَضَّأُ لَوْ قَتِ كُلِّ صَلَاةٍ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيشَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . فَلَا يَجُوزُ الْفَرَضُ قَبْلَ وَقْتِهِ ، عَلَى

كُلُّ صَلَاةٍ ، وَتُصَلِّيَ مَا شَاءَتْ مِنَ الصَّلَوَاتِ . وَكَذَلِكَ مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ ، وَالْمَذْيُ ، وَالرَّيْحُ ، وَالْجَرِيحُ الَّذِي لَا يَرْقَأُ دَمُهُ ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ .

كُلُّ صَلَاةٍ ، وَتُصَلِّيَ مَا شَاءَتْ مِنَ الصَّلَوَاتِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ وَالْمَذْيُ وَالرَّيْحُ ، وَالْجَرِيحُ الَّذِي لَا يَرْقَأُ دَمُهُ ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ ( الْمُسْتَحَاضَةُ الَّتِي تَرَى دَمًا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا وَلَا نِفَاسًا ، حُكْمُهَا حُكْمُ الطَّاهِرَاتِ فِي وُجُوبِ الْعِبَادَاتِ وَفِعْلِهَا ؛ لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ غَيْرُ مُعْتَادَةٍ ، أَشْبَهَ سَلْسُ الْبَوْلِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ ، وَمَنْ فِي مَعْنَاهَا مِمَّنْ ذَكَرْنَا ، وَهُوَ مَنْ لَا يُمَكِّنُهُ حِفْظُ طَهَارَتِهِ ؛ لِاسْتِمْرَارِ الْحَدَثِ ، يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَحَلِّ الْحَدَثِ ، وَالتَّحَرُّزُ مِنْ خُرُوجِ الْحَدَثِ بِمَا أَمَكْنَهُ ، فَالْمُسْتَحَاضَةُ تَحْشَوْهُ بِالْقُطْنِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَرُدِّ الدَّمُ ، اسْتَقْفَرَتْ

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : يَجُوزُ . حَكَاهُ فِي «الرَّعَايَةِ» . إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ ، أَنَّهُ لَا يُيَطَّلُ طَهْرُهَا إِلَّا بِدُخُولِ الْوَقْتِ ، وَلَا يُيَطَّلُ بِخُرُوجِهِ . وَهَذَا أَخَذَ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ . قَالَ : وَهُوَ أَوَّلَى . وَكَذَا قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» . وَجَزَمَ بِهِ نَاطِلُ «الْمُفْرَدَاتِ» ؛ فَقَالَ :

وَبِدُخُولِ الْوَقْتِ طَهَّرَ يُيَطَّلُ لِمَنْ بِهَا اسْتِحَاضَةٌ ، قَدْ نَقَلُوا لَا بِالْخُرُوجِ مِنْهُ لَوْ تَطَهَّرَتْ لِلْفَجْرِ لَمْ تُبْطَلْ بِشَمْسٍ ظَهَرَتْ وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِسَأَلَةِ النَّيِّمِ . وَالصَّحِيحُ فِيهِ ، أَنَّهُ يُيَطَّلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُيَطَّلُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ ، وَبِخُرُوجِهِ أَيْضًا . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : فَإِنْ تَوَضَّأَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَغَيْرِ قَرْضِ الْوَقْتِ ، وَقَبْلَ أَوَّلِهِ ، بَطُلَ

بِخَرْقَةٍ مَشْقُوقَةٍ الطَّرْفَيْنِ ، تَشُدُّهُمَا عَلَى جَنْبَيْهَا ، وَوَسَطَهَا عَلَى الْفَرْجِ ؛  
لَأَنَّ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ : « لَتَسْتَفْرِ بِتَوْبٍ »<sup>(١)</sup> . وَقَالَ لِحَمْنَةَ ، حِينَ  
شَكَتْ إِلَيْهِ كَثْرَةَ الدَّمِ : « أَنْعْتُ لَكَ الْكُرْسُفُ » يَعْنِي الْقُطْنُ « تَحْشِينَ  
بِهِ الْمَكَانَ » . قَالَتْ : إِنَّهُ أَكْثَرُ [ ١١٨/١ ط ] مِنْ ذَلِكَ . قَالَ :  
« تَلْجَمِي »<sup>(٢)</sup> . فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ ، وَتَوَضَّأْتَ ، ثُمَّ خَرَجَ الدَّمُ لِرَخَاوَةِ  
الشَّدِّ ، فَعَلَيْهَا إِعَادَةُ الشَّدِّ وَالْوُضُوءِ ، وَإِنْ كَانَ لَعَلْبَةَ الْخَارِجِ وَقُوَّتِهِ ، لَمْ  
تَبْطُلِ الطَّهَارَةُ ؛ لَعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : اغْتَسَلْتُ مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ ، وَالطُّسْتُ  
تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَفِي لَفْظٍ<sup>(٤)</sup> : « صَلَّيْ ، وَإِنْ قَطَرَ  
الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ » . وَالْمُبْتَلَى بِسَلْسِ الْبَوْلِ ، أَوْ كَثْرَةِ الْمَذْيِ ، يَعْصِبُ

بِدُخُولِهِ ، وَتُصَلِّي قَبْلَهُ ثَقَلًا . ثُمَّ قَالَ : وَإِنْ تَوَضَّأْتَ فِيهِ لَهُ أَوْ لغيرِهِ ، بَطَلَ  
بِخُرُوجِهِ ، فِي الْأَصَحِّ ، كَمَا لَوْ تَوَضَّأْتَ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ بَعْدَ طُلُوعِهِ ، ثُمَّ طَلَعَتْ  
الشَّمْسُ . انْتَهَى . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » فِي

(١) تقدم في صفحة ٤٠٠ .

(٢) تقدم في صفحة ٣٩٥ .

(٣) في : باب الاعتكاف للمستحاضة ، من كتاب الحيض . صحيح البخاري ٨٥/١ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المستحاضة تعتكف ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ٥٧٦/١ . وابن  
ماجه ، في : باب المستحاضة تعتكف ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٦٦/١ . والدارمي ، في : باب  
الكثرة إذا كانت بعد الحيض ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ٢١٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند  
١٣١/٦ .

(٤) لحديث فاطمة بنت أبي حبيش المتقدم تخريجه في صفحة ١٤ .  
وأخرج هذا اللفظ النسائي ، في : باب ترك الوضوء من القبلة ، من كتاب الطهارة . المجتبى ٨٧/١ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٢٦٢ ، ٢٠٤ ، ١٣٧ ، ٤٢/٦ .

رَأْسَ ذَكَرِهِ بِخِرْقَةٍ ، وَيَحْتَرِسُ حَسْبَمَا أَمَكَّنَهُ ، وَكَذَلِكَ مَنْ بِهِ جُرْحٌ أَوْ رِيحٌ ، أَوْ نَحْوُهُ مِنَ الْأَحْدَاثِ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ عَصْبَهُ ، كَالْجُرْحِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ شُدَّهُ ، أَوْ مَنْ بِهِ بَاسُورٌ أَوْ نَاصُورٌ لَا يُمَكِّنُ عَصْبَهُ ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، صَلَّى وَجُرْحُهُ يَتَعَبُ<sup>(١)</sup> دَمًا .

**فصل :** وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْوُضُوءُ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ ، إِلَّا أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عِكْرَمَةَ ، وَرَبِيعَةَ . وَاسْتَحَبَّ مَالِكٌ لِمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ أَنْ يَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، إِلَّا أَنْ يُؤْذِيَهُ الْبَرْدُ ، فَإِنْ آذَاهُ فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ ضَيْقٌ . وَاجْتَنَبُوا بَأْنَ فِي حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

مَكَائِينَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ،<sup>(٢)</sup> عَلَى مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ<sup>(٣)</sup> ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَالزُّرْكَشِيُّ .

قَوْلُهُ : وَتُصَلَّى مَا شَاءَتْ مِنَ الصَّلَوَاتِ . هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا تَجْمَعُ بَيْنَ فَرْضَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : أُطْلِقَهُمَا غَيْرُ وَاحِدٍ . وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ ، وَقَيْدُهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ فَقَالَ : لَا تَجْمَعُ بَيْنَ فَرْضَيْنِ بَوْضُوءٍ ؛ لِلْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَلِخَفَةِ غُذْرِهَا ؛ فَإِنَّهَا لَا تُصَلَّى قَائِمَةً ، بِخِلَافِ الْمَرِيضِ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَظَاهِرُ كَلَامِ السَّامُرِيِّ ، أَنَّ الِاسْتِحَاضَةَ لَا تُبَيِّحُ الْجَمْعَ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَالَ فِي

(٧) تَعَبَ الْمَاءُ وَالِدَمَ ؛ كَمَنْعَ ؛ فَجَرَهُ ، فَانْتَعَبَ .

(٢ - ٢) زِيَادَةُ مِنْ :

لفاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ : « فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي »<sup>(١)</sup> . فلم يأمرها بالوضوء . ولأنه ليس بمنصوص عليه ، ولا في معنى المنصوص ؛ لأنه غير معتاد . ولنا ، ما روى عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن جدّه ،<sup>(٢)</sup> عن رسول الله ﷺ في المستحاضة : « تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي ، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ »<sup>(٣)</sup> . رواه أبو داود ، والترمذي . وعن عائشة ، قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ إلى النبي ﷺ ، فذكرت خبرها ، ثم قال : « وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ » . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والترمذي<sup>(٤)</sup> ، وقال : حديث حسن صحيح . وهذه زيادة يجب قبولها ، ولأنه حدث خارج من السبيل ، فنقص الوضوء ، كالمذى . إذا ثبت هذا ، فإن طهارة هؤلاء مقيدة بالوقت ؛ لقوله : « تَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » . وقوله : « ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ » . ولأنها طهارة عُذْرٍ وَضُرُورَةٍ ، فقيدت بالوقت ، كالتيتم . فعلى هذا ، إذا تَوَضَّأَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ قَبْلَ الْوَقْتِ ، ثم دَخَلَ الْوَقْتُ .

« الْمُسْتَوْعِبُ » : والواجب عليها أن تتوضأ لوقت [ ٧١/١ و ] كل صلاة ، ولها أن تُصَلِّيَ بتلك الطهارة ما شاءت من صلاة الوقت والقوائت ، والتوافل ، وتجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما . ذكره القاضى في « المُجَرَّد » . وقال : ومن توضأت

(١) تقدم في صفحة ١٤ .

(٢ - ٣) سقط من : « م » .

(٣) تقدم في صفحة ٤٠٠ .

(٤) لم نجده عند أبي داود ولا الإمام أحمد بهذا اللفظ . أخرجه الترمذي ، في : باب المستحاضة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٩٧/١ . كما أخرجه البخارى ، في : باب غسل الدم ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ٦٧/١ .

بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّ دُخُولَهُ يَخْرُجُ بِهِ [ ١١٩/١ ] الْوَقْتُ الَّذِي تَوَضَّأَ فِيهِ .  
وكذلك إِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ مُبْطِلٌ لِلطَّهَارَةِ ، وَإِنَّمَا عُفِيَ عَنْهُ  
مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّهَارَةِ ، وَلَا حَاجَةَ قَبْلَ الْوَقْتِ . وَإِنْ تَوَضَّأَ بَعْدَ الْوَقْتِ ،  
صَحَّ وَضُوْءُهُ ، وَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ مَا يَتَجَدَّدُ مِنَ الْحَدَّثِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّرَ  
مِنْهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ صَلَّى عَقِيبَ الطَّهَارَةِ ، أَوْ أَخْرَهَا لِمَا يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَةِ  
الصَّلَاةِ ؛ كَلْبَسِ الثِّيَابِ ، وَانْتَظَرَ الْجَمَاعَةَ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ ،  
جَازَ . وَإِنْ أَخْرَهَا لغيرِ ذَلِكَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْجَوَازُ ، قِيَاسًا  
عَلَى طَهَارَةِ التَّيْمُمِ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ الصَّلَاةُ بِهَذِهِ  
الطَّهَارَةِ مَعَ وُجُودِ الْحَدَّثِ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَا ضَرُورَةَ هَهُنَا . وَإِنْ خَرَجَ  
الْوَقْتُ بَعْدَ أَنْ خَرَجَ مِنْهَا شَيْءٌ ، أَوْ أَحْدَثَ حَدَثًا غَيْرَ هَذَا الْخَارِجِ ، بَطَلَتْ  
الطَّهَارَةُ <sup>(١)</sup> .

وَدَخَلَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ ، أَوْ خَرَجَ وَقْتُ صَلَاةٍ ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهَا . وَذَكَرَ  
الْخِرَقِيُّ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . وَظَاهَرُ قَوْلِهِمَا ؛ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
لَهَا أَنْ تُصَلَّى صَلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، لَا أَدَاءً وَلَا قَضَاءً . وَقَدْ حَمَلَ الْقَاضِي قَوْلَ  
الْخِرَقِيِّ : لِكُلِّ صَلَاةٍ . عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ لَوْ قَتَّ كُلَّ صَلَاةٍ . وَعِنْدِي أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى  
ظَاهِرِهِ ؛ فَيَكُونُ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَانِ ، كَمَا فِي التَّيْمُمِ . انْتَهَى . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » ،  
و « الزُّرْكَشِيُّ » ، وَغَيْرِهِمْ : ظَاهَرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ . قَالَ  
الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » وَغَيْرِهِ : تَجْمَعُ بِالْغُسْلِ ، لَا تَخْتَلِفُ الرُّوَايَةُ فِيهِ . نَقَلَهُ  
الْمَجْدِيُّ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ فِي « الْجَامِعِ الْكَبِيرِ » : وَإِنَّمَا  
تَجْمَعُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » .

(١) فِي الْأَصْلِ : « طَهَارَتُهُ » .



**فصل :** وَيَجُوزُ لِلْمُسْتَحَاضَةِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهَا الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، وَقَضَاءُ الْفَوَائِتِ ، وَالتَّنْفُلُ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ ، قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِنَّمَا أَمْرُهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَتُصَلِّيَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ النَّافِلَةَ وَالصَّلَاةَ الْفَائِتَةَ ، حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْأُخْرَى ، فَتَتَوَضَّأَ أَيْضًا . وَهَذَا يَقْتَضِي إلْحَاقَهَا بِالتَّيْمُمِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ : لَا تَجْمَعُ بَيْنَ فَرْضَيْنِ بِطَهَارَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَا تَقْضِي بِهِ فَوَائِتَ . كَقَوْلِهِ فِي التَّيْمُمِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ » . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَفَافِ حَدِيثُ فَاطِمَةَ : « تَوَضَّئِي لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ »<sup>(١)</sup> . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَقْتِ ، كَقَوْلِهِ ﷺ : « أَيْنَمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ »<sup>(٢)</sup> . أَيْ وَفَتْهَا . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ حَمْنَةَ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَرَ بِهِ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ<sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ يَأْمُرْهَا بِوُضُوءٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْ أَمَرَهَا بِالْوُضُوءِ بَيْنَهُمَا لَتَنَفَّلَ ، وَلِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى وَيَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ ، وَغَيْرِ الْمُسْتَحَاضَةِ مِنْ أَهْلِ الْأَعْدَادِ مَقْبُوسٌ عَلَيْهَا .

**فوائد ؛** إحداهما ، هَا أَنْ تَطُوفَ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ الْإِنْصَافِ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَنَقَلَ صَالِحٌ : لَا تَطُوفُ ، إِلَّا أَنْ تَطُوفَ اسْتِحَاضَتُهَا . قَالَ أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ ، فِي « مَجْمُوعِهِ » : لَعَلَّهُ غَلَطَ . الثَّانِيَةُ ، الْأَوَّلَى هَا أَنْ تُصَلِّيَ عَقِيبَ طَهَارَتِهَا ، فَإِنْ أَخَّرْتَ لِحَاجَةٍ مِنْ انْتِظَارِ جَمَاعَةٍ ، أَوْ

(١) لَا أَصِلُ لَهُ هَذَا اللَّفْظَ . انْظُرْ : نَسَبُ الرِّوَايَةِ ٢٠٤/١ .

(٢) تَقَدَّمَ فِي حَدِيثٍ : « أُعْطِيَتْ حَمْسًا لَمْ يَعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي ... » ٣٤/١ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ رِوَايَاتِهِ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَنَفَّلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٩/١ .

**فصل :** إذا تَوَضَّأتِ الْمُسْتَحَاضَةُ ، ثُمَّ انْقَطَعَ دَمُهَا ، فَإِنْ اتَّصَلَ الانْقِطَاعُ ، بَطُلَ وَضُوءُهَا بِانْقِطَاعِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ الْخَارِجَ مِنْهَا مُبْطِلٌ لِلطَّهَارَةِ غُفَى عَنْهُ لِلْعُذْرِ ، فَإِذَا زَالَ الْعُذْرُ ، ظَهَرَ حُكْمُ الْحَدَّثِ . وَإِنْ عَادَ الدَّمُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَذَا الانْقِطَاعِ . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، فَقُلْتُ : إِنْ هُوَ لَا يَتَكَلَّمُونَ بِكَلَامِ كَثِيرٍ ، وَيُوقِفُونَ بَوَقْتٍ ، يَقُولُونَ : إِذَا تَوَضَّأتِ لِلصَّلَاةِ ، وَقَدْ انْقَطَعَ [ ١١٩/١ ] الدَّمُ ، ثُمَّ سَأَلَ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ ، تُعِيدُ الْوُضُوءَ . وَيَقُولُونَ ، إِذَا تَطَهَّرْتُ <sup>(١)</sup> وَالدَّمُ سَائِلٌ ، ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُ ؛ قَوْلًا آخَرَ . قَالَ : لَسْتُ أَنْظُرَ فِي انْقِطَاعِهِ حِينَ تَوَضَّأتِ سَأَلَ أَمَ لَمْ يَسِيلَ ، إِنَّمَا أَمْرُهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَتُصَلِّيَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ النَّافِلَةَ وَالْفَائِتَةَ ، حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ تَطَهَّرْتَ

لِسْتَرَةٍ أَوْ تَوَجَّهَ ، أَوْ تَنَفَّلَ وَنَحْوَهُ ، أَوْ لَمَّا لَبَّدَ مِنْهُ ، جَازَ . وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، جَازَ أَيْضًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَفِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ فِي وَقْتٍ يَتَسَبَّحُ لِفِعْلِ الصَّلَاةِ ، فَبِذَا تَعَيَّنَ فِعْلُ الصَّلَاةِ فِيهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا عِبْرَةَ بِانْقِطَاعِهِ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . الرَّابِعَةُ ، لَوْ عَرَضَ هَذَا الانْقِطَاعُ لِمَنْ عَادَتْهَا الْإِتِّصَالُ ، أَبْطَلَ طَهَارَتَهَا ، فَإِنْ وَجَدَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ ، لَمْ يَجِزِ الشُّرُوعُ فِيهَا ، فَإِنْ خَالَفَتْ وَشَرَعَتْ ، وَاسْتَمَرَّ الانْقِطَاعُ زَمَنًا يَتَسَبَّحُ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ ، فَصَلَاتُهَا بَاطِلَةٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « طَهَّرْتَ » .

حَالِ جَرَيَانِ الدَّمِ ، ثُمَّ انْقَطَعَ قَبْلَ دُخُولِهَا فِي الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا الدُّخُولُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى تَتَوَضَّأَ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ عُفَى عَنْ الْحَدَثِ فِيهَا لِلضَّرُورَةِ ، فَإِذَا زَالَتْ ظَهَرَ حُكْمُ الْحَدَثِ ، كَالْمُتِمِّمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ . فَإِنْ دَخَلَتْ فِي الصَّلَاةِ ، فَاتَّصَلَ الْانْقِطَاعُ بِحَيْثُ يَتَسَبَّحُ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ ، فَالصَّلَاةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا بَطْلَانَ الطَّهَارَةِ بِانْقِطَاعِهِ ، وَإِلَّا فَطَهَارَتُهَا صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا عَدَمَ الْانْقِطَاعِ الْمُبْطِلِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ أَحَدَثٌ ، ثُمَّ بَانَ بِخِلَافِهِ . وَفِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَصَحُّحٌ ؛ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الطَّهَارَةِ ؛ لِبَقَاءِ الْاسْتِحَاضَةِ . وَالثَّانِي ، لَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا صَلَّتْ بِطَهَارَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا « أَنْ تُصَلِّيَ بِهَا » ، فَلَمْ تَصِحَّ ، كَمَا لَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ وَصَلَّى ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مُتَطَهِّرًا . وَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ قَبْلَ دُخُولِهَا فِي الصَّلَاةِ لَمُدَّةٍ تَتَسَبَّحُ لِلطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ ، بَطَلَتْ الطَّهَارَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَتَسَبَّحُ ، لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنْ كَانَ انْقِطَاعُهُ فِي الصَّلَاةِ وَاتَّصَلَ ، انْتَبَى عَلَى الْمُتِمِّمِ يَجِدُ الْمَاءَ فِي الصَّلَاةِ . ذَكَرَهُ

وَأَنْ عَادَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَطَهَارَتُهَا صَحِيحَةٌ ، وَفِي إِعَادَةِ الصَّلَاةِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَ لِهَذَا فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَإِنْ عَرَضَ هَذَا الْانْقِطَاعُ لِمَنْ عَادَتْهُ الْأَصْغَالُ ، فَقِيَ بَقَاءُ طَهْرِهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ إِعَادَتُهَا . وَهُوَ الصَّحِيحُ . صَحَّحَهُ الْمَجْدُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَالزَّرْكَشِيُّ فِي « مُجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ . الْخَامِسَةُ ، لَوْ عَرَضَ هَذَا الْانْقِطَاعُ الْمُبْطِلُ لِلْوُضُوءِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، أَبْطَلَهَا مَعَ الْوُضُوءِ ، وَلَزِمَهَا اسْتِنَائُفُهُمَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . صَحَّحَهُ الْمَجْدُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ،

ابن حامد . وإن عاودها الدَّم ، فهو كما لو انقطع خارج الصلاة ، على ما مضى . وإن تَوَضَّأَتْ وهو مُنْقَطِعٌ ، ثم عاد قَبْلَ الصلاة أو فيها ، وكانت مُدَّة انقطاعه تُتَسَبَّحُ للطهارة والصلاة ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهَا<sup>(١)</sup> بَعْوَدِهِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ بهذا الانقطاع في حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ ، فَصَارَ عَوْدُ الدَّمِ كَسَبْقِ الْحَدَثِ . وإن لم يَتَسَبَّحْ ، لم يُؤَثِّرْ هذا الانقطاع . وهذا قولُ الشافعي<sup>(٢)</sup> . وقد ذَكَّرْنَا أَنَّ ظَاهِرَ كلامِ أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ، أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بهذا الانقطاع ، بَلْ مَتَى كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً ، أَوْ مَنْ فِي مَعْنَاهَا ، فَتَحَرَّزَتْ وَتَطَهَّرَتْ ، فَطَهَارَتُهَا صَحِيحَةٌ ، مَا لَمْ تَبْرَأْ أَوْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ ، أَوْ تُحْدِثَ حَدَثًا آخَرَ ، وَهُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْمُسْتَحَاضَةَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، فَالتَّفْصِيلُ يُخَالِفُ مُفْتَضَى الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهِ ، وَلَا سَأَلَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْتَحَاضَةَ الَّتِي اسْتَفْتَتْهُ ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ هَذَا التَّفْصِيلُ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ ظَاهِرًا عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ ، وَلِأَنَّ اعْتِبَارَ هَذَا يَشُقُّ ، [ ١٢٠/١ ] وَالْعَادَةُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ وَنَحْوِهَا أَنَّ

وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَالزَّرْكَشِيُّ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ؛ تَخْرُجُ تَتَوَضَّأُ وَتُبْنِي . وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ وَجْهًا ثَالِثًا ؛ لَا يُبْطَلُ الْوُضُوءُ وَلَا الصَّلَاةُ ، بَلْ تُتِمُّهُمَا . قَالَ الشَّارِحُ : اتَّبَنَى عَلَى الْمُتِمِّمِ بِجَدِّ الْمَاءِ فِي الصَّلَاةِ . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ ، وَفَرَّقَ الْمَجْدُ بَيْنَهُمَا ، بِأَنَّ الْحَدَّثَ هُنَا مُتَجَدِّدٌ ، وَلَمْ يُوجَدْ عَنْهُ بَدَلٌ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ وَنَظِيرُهُ فِي التَّيْمُمِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ . السَّادِسَةُ ، مُجَرَّدُ الْانْقِطَاعِ يُوجِبُ الْانْصِرَافَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ ،

(١) بعده في الأصل : « بانقطاعه زمانا يسع للصلاة والطهارة » .

(٢) في م : « للشافعي » .

الخارجَ يَجْرِي وَيَنْقَطِعُ ، واعتبارُ مُدَّةِ الانْقِطَاعِ بما يُمكنُ فيه فِعْلُ العِبَادَةِ يَشْتَقُ ، وإيجابُ الوُضوءِ به حَرَجٌ مَنفِيٌّ بِقَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (١) . وكذلك فيما إذا كان لها عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ زَمَنًا لَا يَتَسَعُّ للطهارة والصلاة ، على ما مَضَى مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ .

**فصل :** فإن كان للمستحاضة عَادَةٌ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ زَمَنًا لَا يَتَسَعُّ للطهارة والصلاة ، فَتَوَضَّأَتْ ، « ثُمَّ انْقَطَعَ » ، لم يُحْكَمْ بِطُلَانِ طَهَارَتِهَا ، ولا صَلَاتِهَا ، إن كانت فيها ؛ لِأَنَّ هَذَا الانْقِطَاعَ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ . وَإِنْ اتَّصَلَ الانْقِطَاعُ وَبَرَأَتْ ، وكان قد جَرَى مِنْهَا دَمٌ بَعْدَ الوُضوءِ ، بَطَلَتْ الطهارة والصلاة ، لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا صَارَتْ فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ بِالانْقِطَاعِ . وَإِنْ اتَّصَلَ زَمَنًا يَتَسَعُّ للطهارة والصلاة ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْتِي لم تُجَرِّ لها عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ ، على ما ذَكَرْنَا . وَإِنْ كانت لها عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ زَمَنًا يَتَسَعُّ للصلاة والطهارة ، لم تُصَلَّ حَالَ جَرِيَانِ الدَّمِ ، وَتَنْتَظِرُ انْقِطَاعَهُ ، إِلَّا أَنْ تُخْشَى خُرُوجُ الْوَقْتِ ، فَتَتَوَضَّأُ وَتُصَلِّيَ . فَإِنْ شَرَعَتْ فِي الصَّلَاةِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ

إِلَّا أَنْ تَكُونَ لها عَادَةٌ بِانْقِطَاعِ يَسِيرٍ . وَقِيلَ : لَا تَنْصَرِفُ بِمَجَرَّدِ الانْقِطَاعِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ؛ فَقَالَ : وَعِنْدِي لَا تَنْصَرِفُ ، مَا لَمْ تُمَضِرْ مُدَّةَ الْأَسَاعِ . وَاخْتَارَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَأُطْلِقَهُمَا « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ؛ لَوْ خَالَفَتْ وَلَمْ تَنْصَرِفْ ، بَلْ مَضَتْ ، فَعَادَ الدَّمُ قَبْلَ مُدَّةِ الْأَسَاعِ ، فَعِنْدَ الْأَصْحَابِ ، فِيهِ الْوُجْهَانِ فِي الانْقِطَاعِ قَبْلَ الشُّرُوعِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . السَّابِعُ ، لَوْ تَوَضَّأَتْ مَنْ لها عَادَةٌ بِانْقِطَاعِ

(١) سورة الحج ، الآية الأخيرة .

(٢ - ٣) سقط من : « الأصل » .

بهذه الطهارة ، فأَمْسَكَ الدَّمُ عنها ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهَا ؛ لَأَنَّهَا أُمَكَّتْهَا الصَّلَاةُ بِطَهَارَةٍ صَحِيحَةٍ ، أَشْبَهَتْ غَيْرَ الْمُسْتَحَاضَةِ . وَإِنْ كَانَ زَمَنُ إِمْسَاكِهِ يَحْتَلِفُ ، فَتَارَةً يَتَّسِعُ ، وَتَارَةً لَا يَتَّسِعُ ، فَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْإِنْقِطَاعَ لَا يَتَّسِعُ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا إِذَا شَرَعَتْ فِي الصَّلَاةِ ، ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُ ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهَا ؛ لِأَنَّهَا شَرَعَتْ فِيهَا بِطَهَارَةٍ مُتَقَيَّنَةٍ ، وَانْقِطَاعُ الدَّمِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَّسِعًا ، فَتَبْطُلُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَيِّقًا ، فَلَا تَبْطُلُ ، فَلَا تَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشُّكِّ . وَإِنْ اتَّصَلَ الْإِنْقِطَاعُ ، تَبَيَّنَا أَنَّهُ كَانَ مُبْطِلًا ، فَبَطَلَتِ الصَّلَاةُ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُسْتَحَاضَةِ أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ . وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى وَجُوبِهِ ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُتَحَيِّرَةِ ؛ لِأَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحْيَضَتْ سَبْعَ سِنِينَ ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ<sup>(٢)</sup> .

يَسِيرُ ، فَأَتَّصَلَ الْإِنْقِطَاعُ حَتَّى اتَّسَعَ أَوْ بَرَأَتْ ، بَطُلَ وُضُوؤُهَا إِنْ وَجَدَ مِنْهَا دَمٌ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ ، وَإِلَّا فَلَا . الثَّامِنَةُ ، لَوْ كَثُرَ الْإِنْقِطَاعُ ، وَاخْتَلَفَ بِتَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ ، وَقِلَّةِ وَكَثْرَةِ ، وَوَجَدَ مَرَّةً وَغَدِمَ أُخْرَى ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ مُسْتَقِيمَةً بِاتِّصَالِ وَلَا بِانْقِطَاعِ ، فَهَذِهِ كَمَنْ عَادَتْهَا الْإِتِّصَالُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ ، فِي بُطْلَانِ الْوُضُوءِ بِالْإِنْقِطَاعِ الْمُتَّسِعِ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ دُونَ مَا دُونَهُ ، وَفِي سَائِرِ مَا تَقَدَّمَ ، إِلَّا فِي فَضْلِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنَّهَا لَا تُنْعَمُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْمُضِيِّ فِيهَا بِمَجَرَّدِ الْإِنْقِطَاعِ قَبْلَ تَبَيُّنِ اتِّسَاعِهِ . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَالصَّحِيحُ عِنْدِي هُنَا ؛

(١) فِي الْمَعْنَى ٤٢٦/١ ، ٤٢٧ .

(٢) لَقَدْ قَامَ فِي صَفْحَةِ ٤١٤ .

وروى أبو داود<sup>(١)</sup> ، أن امرأة كانت تُهَرِّاقُ الدَّمَاءَ على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وأنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ . وقال بعضهم : تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ غُسْلًا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَنْسَرٍ . وقال بعضهم : تَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ جَمْعَ بَغْسِلٍ وَاحِدٍ ، وَتَغْتَسِلُ لِلصُّبْحِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ ١٢٠/١ ط ] قَالَ لِحَمْنَةَ<sup>(٢)</sup> : « فَإِنْ قَوَيْتِ أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ ، وَتُعْجِلِي الْعَصْرَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ حِينَ تَطْهُرِينَ ، وَتُصَلِّيَنِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ ، وَتُعْجِلِينَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، وَتَغْتَسِلِينَ لِلصُّبْحِ ، فَافْعَلِي ، وَصُومِي إِنْ قَوَيْتِ عَلَى ذَلِكَ » . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « وَهُوَ أَغْجَبُ الْأُمُورِ إِلَى » . وَأَمَرَ بِهِ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ<sup>(٣)</sup> . وبه قال عطاءٌ ، والنَّخَعِيُّ . وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْحَيْضِ ، ثُمَّ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ

أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَذَا الْإِنْقِطَاعِ ، بَلْ يَكْفِي وَجُودُ الدَّمِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْوَقْتِ . قال : وهو ظاهرُ كلامِ أحمدَ ، في روايةِ أحمدَ بنِ القَاسِمِ . واختاره الشَّارِحُ ، واختاره في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . قال ابنُ تيميمٍ : وهو أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . الثَّاسِعَةُ ، لَا يَكْفِيهَا يَتَرَفَعُ الْحَدِّثُ ؛ لِأَنَّهُ دَائِمٌ ، وَيَكْفِي فِيهِ الْاسْتِبَاحَةُ . فَأَمَّا تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِلْفَرْضِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ أَصْحَابِنَا . قَالَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَلَامُ الْمَجْدِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٦١ . من حديث سهلة بنت سهيل .

(٢) تقدم حديثها في صفحة ٤٩٥ .

(٣) تقدم في صفحة ٤٦١ .

صَلَّى: « إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي ، وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ » <sup>(١)</sup> . وقد ذَكَرْنَا حَدِيثَ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ <sup>(٢)</sup> ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ الْمَأْمُورَ بِهِ أَمْرٌ اسْتِحْبَابٌ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ؛ وَالْغُسْلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ أَحْوْطُ ، وَفِيهِ خُرُوجٌ مِنَ الْخِلَافِ ، وَيَلِيهِ فِي الْفَضْلِ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِغُسْلٍ <sup>(٣)</sup> ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِغُسْلٍ ، وَالْغُسْلُ لِلصُّبْحِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ » . وَيَلِيهِ الْغُسْلُ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً ، ثُمَّ بَعْدَهُ الْغُسْلُ عِنْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ ، وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَذَلِكَ مُجْزِئٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله: وكذلك مَنْ به سَلَسُ الْبَوْلِ وَالْمَذْيُ وَالرَّيْحُ ، وَالْجَرِيحُ الَّذِي لَا يَرِقُّ قَدَمُهُ ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ . بَلَا نِزَاعٍ ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَحْتَشِي . نَقَلَهُ الْمَيْمُونِيُّ ، وَغَيْرُهُ . وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيٍّ : لَا يَلْتَزِمُهُ .

فائدة : لو قَدَّرَ عَلَى حَنْبِهِ حَالَ الْقِيَامِ لِأَجْلِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، لَزِمَهُ أَنْ يَرْكَعَ وَيَسْجُدَ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ [ ٧١/١ ظ ] كَالْمَكَانِ التَّجَسُّسِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَخْرُجُ أَنَّهُ يُؤْمَرُ . وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي ؛ لِأَنَّ فَوَاتَ الشَّرْطِ لَا يَبْدَلُ لَهُ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي أَيْضًا : وَلَوْ امْتَنَعَتِ الْقِرَاءَةُ ، أَوْ لِحِقَهُ السَّلَسُ إِنْ صَلَّى قَائِمًا ، صَلَّى قَائِمًا . وَقَالَ أَيْضًا : لَوْ كَانَ لَوْ قَامَ وَقَعْدَ لَمْ يَخْبِسْهُ ، وَلَوْ اسْتَلْقَى حَبْسَهُ ، صَلَّى قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَلْقَى لَا نَظِيرَ لَهُ اخْتِيَارًا . وَيَأْتِي قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَإِنْ وَجَدَ السُّتْرَةَ قَرِيبَةً مِنْهُ .

(١) تقدم في صفحة ١٤ من حديث فاطمة بنت أبي حبيش .

(٢) تقدم في صفحة ٤٠١ .

(٣) سقطت من : م .



وَهَلْ يُبَاحُ وَطْءُ الْمُسْتَحَاضَةِ فِي الْفَرْجِ مِنْ غَيْرِ خَوْفِ الْعَنْتِ ؟  
عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

٢٤٠ - مسألة : ( وهل يُباح وَطْءُ الْمُسْتَحَاضَةِ فِي الْفَرْجِ مِنْ غَيْرِ  
خَوْفِ الْعَنْتِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ) إِحْدَاهُمَا ، لَا يُبَاحُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ  
الْوُقُوعَ فِي الْمَحْظُورِ . وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ سِيرِينَ ، وَالشَّعْبِيِّ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ  
يُرَوَّى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : الْمُسْتَحَاضَةُ لَا يَغْسَاها زَوْجُهَا<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ بِهَا  
أَذَى ، فَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا كَالْحَيْضِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ الْأَذَى عِلَّةٌ لِتَحْرِيمِ الْوُطْءِ ؛ لِأَنَّ  
الشَّارِعَ ذَكَرَهُ عَقِيْبَهُ بِفَاءِ التَّعْقِيْبِ ، فَكَانَ عِلَّةً لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾<sup>(٣)</sup> . وَالْأَذَى مَوْجُودٌ فِي  
الْمُسْتَحَاضَةِ<sup>(٤)</sup> ، فَمُنِعَ وَطْؤُهَا ، كَالْحَائِضِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُبَاحُ وَطْؤُهَا

قَوْلُهُ : وَهَلْ يُبَاحُ وَطْءُ الْمُسْتَحَاضَةِ فِي الْفَرْجِ مِنْ غَيْرِ خَوْفِ الْعَنْتِ ؟ عَلَى  
رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ،  
وَ« الشَّرْحِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُبَاحُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ،  
وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، مَعَ عَدَمِ الْعَنْتِ . قَالَ فِي « الْكَافِي » ، وَ« الْفُرُوعِ » :  
اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا . وَجَزَمَ بِهِ « نَازِمُ الْمَفْرَدَاتِ » وَغَيْرُهُ . وَهُوَ مِنْهَا . الثَّانِيَةُ ،  
يُبَاحُ . قَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » : وَيُبَاحُ وَطْءُ الْمُسْتَحَاضَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفِ الْعَنْتِ ، عَلَى  
أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ فَعَلَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ صَلَاةِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَاعْتِكَافِهَا ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى  
٣٢٩/١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « كَالْحَائِضِ » .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣٨ .

(٤) فِي م : « الِاسْتِحَاضَةُ » .

مُطْلَقًا . وهو قول أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ ، أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً ، وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا . وَقَالَ <sup>(٢)</sup> : إِنْ أُمَّ حَبِيبَةَ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ ، وَكَانَ زَوْجُهَا يَغْشَاهَا . وَقَدْ كَانَتْ حَمْنَةُ تَحْتَ طَلْحَةَ ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَقَدْ سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَحْكَامِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، فَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَبَيَّنَّهُ لَهَا . فَأَمَّا إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعَنْتَ ، أُبَيِّحَ عَلَى الرَّوَائِثِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ أَخْفُ مِنْ حُكْمِ الْحَيْضِ ، وَمُدَّتُهُ تَطُولُ ، فَإِنْ وَطَّئَهَا لِغَيْرِ ذَلِكَ [ ١٢١/١ ] ، وَقُلْنَا بِالتَّحْرِيمِ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِذْ بِهَا ، وَقَدْ فَرَّقْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَيْضِ . فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا أُبَيِّحَ وَطُوعًا قَبْلَ الْغُسْلِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهَا ، أَشْبَهَ سَلَسَ الْبَوْلِ .

**فصل :** قال أحمد : لا بَأْسَ أَنْ تَشْرَبَ الْمَرْأَةُ دَوَاءً يَقْطَعُ عَنْهَا الْحَيْضَ ، إِذَا كَانَ دَوَاءً مَعْرُوفًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : هُوَ كَالْوَطْءِ فِي الْحَيْضِ . وَعَلَى الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَفِي « الرَّعَايَةِ » اِحْتِمَالٌ بِوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ غَيْرُ حَرَامٍ .

تَنْبِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، شَبَّهَ قَوْلُهُ : خَوْفُ الْعَنْتِ . الزَّوْجَ ، أَوِ الزَّوْجَةَ ، أَوْهُمَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ إِذَا خَافَ الْعَنْتَ ، يُبَاحُ لَهُ وَطُوعًا مُطْلَقًا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَا يُبَاحُ إِلَّا إِذَا عَدِمَ الطَّوْلُ ؛ لِتِكَاحِ غَيْرِهَا . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي

(١) في: باب المستحاضة بغشائها زوجها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٤/١.

(٢) انظر الموضوع السابق من سنن أبي داود .

فصل : قال : ( وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ) هذا قول أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعِثَانَ بْنِ أَبِي

رِوَايَتَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ : الشَّيْخُ الشَّدِيدُ كَخَوْفِ الْعَنَتِ .

فَالْمَدَّةُ ثَانٍ ؛ إِحْدَاهُمَا ، بِجَوْزٍ شَرِبَ دَوَاءً مُبَاحٍ لِقَطْعِ الْخَيْضِ مُطْلَقًا ، مَعَ أَمْنِ الضَّرَرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُبَاحُ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ ، كَالْعَزْلِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . قَالَ : فِي « الْفُرُوعِ » : يُؤَيَّدُهُ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي بَعْضِ جَوَابِهِ : وَالزَّوْجَةُ تَسْتَأْذِنُ زَوْجَهَا . وَقَالَ : وَيَتَوَجَّهُ ، يُكْرَهُ . وَقَالَ : وَفِعْلُ الرَّجُلِ ذَلِكَ بِهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ يَتَوَجَّهُ تَحْرِيمُهُ ؛ لِإِسْقَاطِ حَقِّهَا مُطْلَقًا مِنْ التَّسْلِيلِ الْمَقْصُودِ . وَقَالَ : وَيَتَوَجَّهُ فِي الْكَافُورِ وَنَحْوِهِ ؛ لِقَطْعِ الْخَيْضِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَلَا يَجُوزُ مَا يَقْطَعُ الْحَمْلَ . ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ . الثَّانِيَةُ ، بِجَوْزٍ شَرِبَ دَوَاءً ، لِحَصُولِ الْخَيْضِ . ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، إِلَّا قُرْبَ رَمَضَانَ لَتَقْطِرَهُ . ذَكَرَهُ (١) أَبُو يَعْلَى (٢) الصَّغِيرُ . قُلْتُ : وَلَيْسَ لَهُ مُخَالَفٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُرَادٌ مَنْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ ، وَيَأْتِي فِي أَثْنَاءِ النَّفَاسِ ، إِذَا شَرِبْتَ شَيْئًا لَتَلْقَى مَا فِي بَطْنِهَا .

قَوْلُهُ : وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، سِتُّونَ . حَكَاهَا ابْنُ عَقِيلٍ ، فَمَنْ بَعْدَهُ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لَا حَدٌّ لِأَكْثَرِ النَّفَاسِ ، وَلَوْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ أَوْ السِّتِينَ أَوْ السَّبْعِينَ وَانْقَطَعَ ، فَهُوَ نَفَاسٌ ، لَكِنْ إِنْ أَتَّصَلَ ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ . وَحِينَئِذٍ ، فَالْأَرْبَعُونَ مُنْتَهَى الْغَالِبِ . وَتَقَدَّمَ إِذَا رَأَتْهُ قَبْلَ وَلَادَتِهَا يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ، وَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ أَمَى وَقْتٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَالْحَامِلُ لَا تَحِيضُ . فَلْيَعَاوِذْ . فَعِلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ جَاوَزَ الْأَرْبَعِينَ ، فَالْزَّائِدُ اسْتِحَاضَةً ، إِنْ لَمْ

(١ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « أَبُو الْمَعَالِي » .

الشرح الكبير العاصي<sup>(١)</sup> ، وعائذ بن عمرو<sup>(٢)</sup> ، وأنس ، وأم سلمة ، رضي الله عنهم . وبه قال الثوري ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وقال الحسن البصري : النفساء لا تكاد تُجاوِزُ الأربعين ، فإن جاوزت الخمسين ، فهي مُستَحاضة . وقال مالك والشافعي : أكثره ستون . وحكاها ابن عَقِيل رِوَايَةً عن أحمد ؛ لأنه روى عن الأوزاعي أنه قال : عندنا امرأة تَرى النَّفَسَ شهرين . وروى نحو ذلك عن عطاء ، والمَرَجُع في ذلك إلى الوجود . قال الشافعي : وغالبه أربعون يوماً . ولنا ، ما روى أبو داود والترمذي ، عن مُسَّة الأزدية ، عن أم سلمة ، رضي الله عنها ، قالت : كانت النفساء تُجْلِسُ على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوماً<sup>(٣)</sup> . قال الترمذي . لا نَعْرِفُ هذا الحديث إلا من حديث أبي سَهْل ، وهو ثَقَّةٌ . قال الخطابي : أنشئ محمد بن إسماعيل على هذا الحديث<sup>(٤)</sup> . ولأنه قول من سمَّيْنَاهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ، ولم يُعْرِفْ لهم مُخَالِفٌ في عَصَرِهِمْ ، فكان إجماعاً . قال

الإِنصاف يُصَادِفُ عادةً ولم يُجاوِزْها ، فإن صادف عادةً ولم يُجاوِزْها ، فهو حيضٌ . وإن جاوزها ، فاستحاضةٌ ، إن لم يَتَكَرَّرْ ، إذا لم يُجاوِزْ أَكْثَرَ الحَيْضِ . قلت : وكذا

(١) أبو عبد الله عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفي ، وفد على النبي ﷺ في وفد ثقيف فأسلم ، واستعمله الرسول ﷺ على الطائف ، وعاش إلى خلافة عثمان رضي الله عنه . أسد الغابة ٥٧٩/٣ ، ٥٨٠ .

(٢) أبو هبيرة عائذ بن عمرو بن هلال المزني ، كان ممن بايع بيعة الرضوان ، وتوفي في إمارة عبد الله بن زياد ، أيام يزيد بن معاوية . أسد الغابة ١٤٧/٣ ، ١٤٨ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في وقت النفساء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كم تمكث النفساء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٢٢٨/١ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النفساء كم تجلس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٣/١ . والدارمي ، في : باب في المرأة الحائض تصل في ثوبها إذا طهرت ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ٢٢٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ .

(٤) لم يرد هذا في معالم السنن المطبوع . وانظر : سنن الترمذي ، الموضوع السابق .

الشرح الكبير

الترمذِيُّ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ  
النَّفْسَاءَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَتَغْتَسِلَ  
وَتُصَلِّيَ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ النَّاسِ . وَمَا حَكَّوْهُ عَنْ  
الْأَوْزَاعِيِّ يَحْتَمِلُ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَانَتْ حَيْضًا أَوْ اسْتِحَاضَةً ، كَمَا لَوْ زَادَ دَمُهَا  
عَلَى السَّيْنِ ، فَعَلَى هَذَا إِنْ زَادَ دَمُ النَّفْسَاءِ عَلَى أَرْبَعِينَ ، وَصَادَفَ عَادَةَ  
الْحَيْضِ ، فَهُوَ حَيْضٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ  
مِنْ أَحَدِهِمَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٤١ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَلَا حَدَّ لِأَقْلِهِ ) وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ،  
وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : أَقْلُهُ قَطْرَةٌ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، وَأَبُو  
ثَوْرٍ : أَقْلُهُ سَاعَةٌ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَقْلُهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا . وَقَالَ  
يَعْقُوبُ<sup>(١)</sup> : أَذْنَاهُ أَحَدُ عَشَرَ يَوْمًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ  
تَحْدِيدُهُ ، فَيَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ ، وَقَدْ وَجَدَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا ، وَقَدْ رَوَى  
أَنَّ امْرَأَةً وَلَدَتْ عَلَى عَهْدِ [ ١٢١/١ ط ] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ تَرَ دَمًا ، فَسُمِّيَتْ  
ذَاتَ الْجُفُوفِ . وَلِأَنَّ الْيَسِيرَ دَمٌ وَجَدَ عَقِيبَ سَبَبِهِ ، فَكَانَ نِفَاسًا ،  
كَالْكَثِيرِ .

يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بَعْدَ السَّيْنِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ . وَلَا فَرْقَ ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ  
الْأَصْحَابُ عَلَى ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى الْمَذْهَبِ .

قوله : وَلَا حَدَّ لِأَقْلِهِ . يَعْنِي ، لَا حَدَّ بَرَمَنْ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

(١) لعله أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي الدورق، جالس الإمام أحمد، وسأله عن أشياء رواها  
عنه، وتوفي سنة الثنتين وخمسين ومائتين. طبقات الخبالة ٤١٤/١، ٤١٥.

المقنع أَيَّ وَقْتٍ رَأَتْ الطُّهْرَ فَهِيَ طَاهِرٌ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي .

الشرح الكبير

٢٤٢ - مسألة : ( أَيَّ وَقْتٍ رَأَتْ الطُّهْرَ ، فَهِيَ طَاهِرٌ ، تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي ) إِذَا كَانَ الطُّهْرُ أَقْلٌ مِنْ سَاعَةٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَلْتَفِتَ إِلَيْهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْحَيْضِ . وَإِنْ <sup>(١)</sup> كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَطَاهِرٌ قَوْلُهُ هُنَا أَنَّهَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي ؛ لقول <sup>(٢)</sup> ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا <sup>(٣)</sup> ؛ لقول عليٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يَجِلُّ لِلنَّفْسَاءِ إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ إِلَّا أَنْ تُصَلِّيَ <sup>(٤)</sup> . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ النِّقَاءَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ <sup>(٥)</sup> لَا يَثْبُتُ لَهَا أَحْكَامُ الطَّاهِرَاتِ . رَوَاهُ يَعْقُوبُ عَنْهُ . فَعَلِيَ هَذَا لَا يَثْبُتُ لَهَا حُكْمُ الطَّاهِرَاتِ إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ يَوْمًا كَامِلًا ؛ لِأَنَّ الدَّمَ يَجْرِي تَارَةً ، وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى ، فَلَمْ يُمَكِّنْ اعْتِبَارُ مُجَرَّدِ الْإِنْقِطَاعِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ضَابِطٍ لِلْإِنْقِطَاعِ الْمَعْدُودِ طَهْرًا ، وَالْيَوْمُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ضَابِطًا ، فَتَعْلَقُ <sup>(٦)</sup> الْحُكْمَ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإنصاف

الأصحاب . وعنه ، أَقْلُهُ يَوْمٌ . ذَكَرَهَا أَبُو الْحُسَيْنِ ، وَعَنْهُ ، أَقْلُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . ذَكَرَهَا أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ ؛ لقوله فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ : إِذَا طَهَّرْتَ بَعْدَ يَوْمٍ . فَقَالَ : بَعْدَ يَوْمٍ ؟ لَا يَكُونُ ، وَلَكِنْ بَعْدَ أَيَّامٍ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ وَجَدَ ، فَأَقْلُهُ قَطْرَةٌ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « فُلُو » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « لِحَدِيثٍ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « وَفِيهِ رِوَايَةُ أُخْرَى أَنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ النَّفْسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . السَّنَنُ الْكِبَرَى ١/٣٤٢ .

(٥) فِي م : « يَوْمَيْنِ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « فَيَتَعْلَقُ » .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا فِي الْفَرْجِ حَتَّى تُتِمَّ الْأَرْبَعِينَ .

الشرح الكبير

٢٤٣ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا فِي الْفَرْجِ حَتَّى تُتِمَّ الْأَرْبَعِينَ ) متى طَهَرَتِ النَّفْسُ فِي مَدَّةِ الْأَرْبَعِينَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ ، لَرِمَها الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ بَعْدَ أَنْ تَغْتَسِلَ . وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ فَقَدْ ذَكَّرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ . وَيُسْتَحَبُّ لَزُوجِهَا أَنْ لَا يَطَّأَهَا فِي الْفَرْجِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ ، حَتَّى تُتِمَّ الْأَرْبَعِينَ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا ، عَلَى حَدِيثِ عَثَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ، أَنَّهَا أَتَتْهُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ ، فَقَالَ : لَا تَقْرَبِينِي . وَلِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ عَوْدَ الدَّمِ فِي زَمَنِ الْوِطْءِ ، فَيَكُونُ وَاطِّئًا فِي نَفَاسٍ ، وَلَا يَحْرُمُ وَطْؤُهَا ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ ، وَلِذَلِكَ تَجِبُ عَلَيْهَا الْعِبَادَاتُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي تَحْرِيمِهِ رِوَايَتَيْنِ فِي « الْمُبْجَرَّدِ » . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا .

و « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَقِيلَ : مَجَّةً . قَدَّمَهُ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَصَحَّحَهُ . وَقِيلَ : قَدَّرُ لِحِظَةٍ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، بَعْدَ أَنْ حَكَى هَذِهِ الْأَقْوَالَ ، وَرِوَايَةً ؛ أَنَّ أَقْلَهُ يَوْمٌ : وَقِيلَ : لَا حَدٌّ لِأَقْلِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّهُ لَا حَدٌّ لِأَقْلِهِ .

قوله : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا زَوْجُهَا فِي الْفَرْجِ حَتَّى تُتِمَّ الْأَرْبَعِينَ . يَعْنِي إِذَا طَهَّرَتْ فِي أَثْنَاءِ الْأَرْبَعِينَ ، فَلَوْ خَالَفَ وَفَعَلَ ، كُرْهٌ لَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا . وَعَلَيْهِ الْجَمْهُورُ ( وَنَصٌّ عَلَيْهِ ) ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ أَيْضًا . وَقِيلَ : يَحْرُمُ مَعَ عَدَمِ خَوْفِ الْعَنْتِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ إِنْ أَمِنَ الْعَنْتَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَعَنْهُ ، لَا يُكْرَهُ وَطْؤُهَا . ذَكَرَهُ الزُّرْكَشِيُّ [ ٧٢/١ ] وَغَيْرُهُ .

وإذا انقطعَ دُمُها في مُدَّةِ الأَرْبَعِينَ ، ثُمَّ عَادَ فِيهَا فَهُوَ نِفَاسٌ .  
وَعَنهُ ، أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، تَصُومُ ، وَتُصَلِّي ، وَتَقْضِي الصَّوْمَ  
الْمَفْرُوضَ .

الشرح الكبير

٢٤٤ - مسألة : ( فَإِنْ انْقَطَعَ دُمُها في مُدَّةِ الأَرْبَعِينَ ، ثُمَّ عَادَ فِيهَا  
فَهُوَ نِفَاسٌ . وَعَنهُ ، أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، تَصُومُ وَتُصَلِّي وَتَقْضِي الصَّوْمَ  
الْمَفْرُوضَ ) متى انقطعَ دُمُها في مُدَّةِ الأَرْبَعِينَ انقطاعاً تَجِبُ عَلَيْهَا فِيهِ  
الْعِبَادَاتُ ، ثُمَّ عَادَ فِي مُدَّةِ الأَرْبَعِينَ ، ففيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ نِفَاسٌ ،  
تَدْعُ لَهُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ . نَقَلَهَا عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ،  
وَالشَّعْبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ فِي مُدَّةِ النَّفَاسِ ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ اتَّصَلَ . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ  
مَشْكُوكٌ فِيهِ . وَهِيَ أَشْهَرُ ، نَقَلَهَا عَنْهُ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ ، فَعَلَى هَذَا تَصُومُ

الإنصاف

قوله : وإذا انقطعَ دُمُها في مُدَّةِ الأَرْبَعِينَ ، ثُمَّ عَادَ فِيهَا ، فَهُوَ نِفَاسٌ . على إِحْدَى  
الرَّوَايَتَيْنِ . اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . قَالَ فِي  
« الْفَائِقِ » : فَهُوَ نِفَاسٌ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ،  
وَالْمُنَوِّرِ ، وَ« الْمُنتَخَبِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمَذْهَبِ  
الْأَحْمَدِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ،  
وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« الْهَادِي » .  
وَعَنهُ ، أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، تَصُومُ وَتُصَلِّي ، وَتَقْضِي الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ . وَهُوَ  
الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَهْلُورُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : نَقَلَهُ  
وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَالشَّرِيفُ أَبُو  
جَعْفَرٍ ، فِي « رُءُوسِ مَسَائِلِهِمَا » وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ،  
وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ فِي



وَتُصَلَّى ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْعِبَادَةِ [ ١٢٢/١ ] مُتَيَقِّنٌ ، وَسُقُوطُهَا بِهَذَا الدَّمِ مَشْكُوكٌ فِيهِ . وَيَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّوْمِ اخْتِيَاظًا ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا بَيِّقِينَ ، وَسُقُوطُهُ بِهَذَا الْفِعْلِ مَشْكُوكٌ فِيهِ . وَلَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا اخْتِيَاظًا ، بِخِلَافِ النَّاسِيَةِ إِذَا جَلَسَتْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّوْمِ الَّذِي صَامَتْهُ مَعَ <sup>(١)</sup> الشَّكِّ فِيهِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْغَالِبَ مِنْ عَادَاتِ النِّسَاءِ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ نَادِرٌ ، بِخِلَافِ النِّفَاسِ ، وَلِأَنَّ الْحَيْضَ يَتَكَرَّرُ ، فَيَشُقُّ ذَلِكَ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ الدَّمُ الرَّائِدُ عَنِ الْعَادَةِ فِي الْحَيْضِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ، فَهُوَ نِفَاسٌ ، وَإِنْ تَبَاعَدَ ، فَهُوَ حَيْضٌ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِيمَا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ يَوْمًا وَلَيْلَةً بَعْدَ طَهْرِ خَمْسَةِ عَشَرَ ، هَلْ هُوَ حَيْضٌ أَوْ نِفَاسٌ ؟ قَوْلَانِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَعْدَ طَهْرِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا <sup>(٢)</sup> ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ ، تَصُومُ وَتُصَلِّي ، وَلَا تَقْضِي . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ . وَإِنْ كَانَ الدَّمُ

« الْخُلَاصَةِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُمْ : هَذَا أَشْهُرُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ« مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » : إِنْ كَانَ الثَّانِي يَوْمًا وَلَيْلَةً ، فَهُوَ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ ، تَصُومُ وَتُصَلِّي مَعَهُ ، وَلَا تَقْضِي . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَهَذَا لَا وَجْهَ لَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي أَيْضًا : إِنْ كَانَ الْعَائِدُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَلِئَلَّا تَقْضِي مَا وَجِبَ فِيهِمَا ؛ مِنْ صَوْمٍ ،

(١) سقط من : « الأصل » .

الثَّانِي يَوْمًا وَلَيْلَةً ، فَهُوَ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، ذَكَرْنَا حُكْمَهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ دَمٌ صَادَفَ زَمَنَ النَّفَاسِ ، فَكَانَ نَفَاسًا ، كَمَا لَوْ اسْتَمَرَّ أَوْ رَأَتْهُ قَبْلَ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ ، وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَمَنْ قَالَ : هُوَ حَيْضٌ . فَهُوَ نِزَاعٌ فِي عِبَارَةٍ ؛ لَاسْتِوَاءِ حُكْمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، فَأَمَّا مَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ الطَّهْرِ ، فَلَا يَجِبُ قَضَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ صَحِيحٌ .

**فصل :** إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ بَعْدَ وَضْعِ شَيْءٍ يَتَّبِعُن فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ ، فَهُوَ نِفَاسٌ<sup>(١)</sup> . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَ إِلْقَاءِ نُطْفَةٍ أَوْ عَلَقَةٍ<sup>(٢)</sup> ، فَلَيْسَ بِنِفَاسٍ . وَإِنْ كَانَ جِسْمًا لَا يَتَّبِعُن فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هُوَ نِفَاسٌ ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ خَلْقَ آدَمِيٍّ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَبَيَّنَ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ بِنِفَاسٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعُن ، أَشْبَهَ النُّطْفَةَ وَالْعَلَقَةَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَطَوَائِفُ ، وَسَمْعِي ، وَاعْتِكَافِ احْتِيَاظًا . نَقَلَهُ ابْنُ تَمِيمٍ .

**فائدة ثان :** إِحْدَاهُمَا ، لَوْ وَلَدَتْ مِنْ غَيْرِ دَمٍ ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فِي الْأَصَحِّ . وَقَدْ مِمَّ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقِيلَ : هُوَ نِفَاسٌ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : يُخْرِجُ هَذَا الدَّمَ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ هَلْ هُوَ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، أَوْ نِفَاسٌ ؟ ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ صَلَحَ الْعَائِدُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا وَصَادَفَ الْعَادَةَ لَمْ يَتَّقْ مَشْكُوكًا فِيهِ ، سِوَاءَ كَانَ زَمَنَ الْإِنْقِطَاعِ طَهْرًا كَامِلًا أَوْ لَا . ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَسَائِرُهُمْ أَطْلَقَ . انْتَهَى . الثَّانِيَةُ ، الطَّهْرُ الَّذِي بَيْنَ الدَّمَيْنِ طَهْرٌ صَحِيحٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، مَشْكُوكٌ فِيهِ . تَصَوْمٌ ، وَتُصَلَّى ، وَتَقْضَى الصَّوْمُ الْوَاجِبُ وَنَحْوُهُ . وَحُكْمِي

(١) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « فَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ حَيْضٌ اعْتَبِرَ فِيهِ أَنْ يَبْلُغَ أَقْلَ الْحَيْضِ » .

(٢) النُّطْفَةُ : مَاءُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ . وَالْعَلَقَةُ : الْمَتَى يَتَنَقَّلُ بَعْدَ طَوْرِهِ فَيَصِيرُ دَمًا غَلِيظًا مُتَجَمِّدًا .

وَإِنْ وَلَدَتْ ثَوَامَيْنِ فَأَوَّلُ النَّفَاسِ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَآخِرُهُ مِنْهُ . وَعَنْهُ ، المنع  
أَنَّهُ مِنَ الْآخِرِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

٢٤٥ - مسألة : ( وَإِنْ وَلَدَتْ ثَوَامَيْنِ ، فَأَوَّلُ النَّفَاسِ مِنَ الْأَوَّلِ ،  
وَآخِرُهُ مِنْهُ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ مِنَ الْآخِرِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ) ذَكَرَ أَصْحَابُنَا عَنْ  
أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ أَوَّلَ النَّفَاسِ  
عَنِ ابْنِ أَبِي مُوسَى . وَعَنْهُ ، تَقْضِي الصَّوْمَ مَعَ غَوْدِهِ ، وَلَا تَقْضِي الطَّوَأَفَ . اخْتَارَهَا الشرح الكبير  
الْحَلَّالُ .

تنبيه : ظاهر قوله : وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ ، ثُمَّ عَادَ فِيهَا . أَنَّ الطَّهْرَ  
الَّذِي بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ كَانَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا ، طَهَّرَ صَحِيحٌ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ  
الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، إِنْ رَأَتْ النِّقَاءَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ ، لَا تَثْبُتُ لَهَا  
أَحْكَامُ الطَّاهِرَاتِ . وَمِنْهَا خَرَجَ الْمُصَنِّفُ فِي النِّقَاءِ الْمُتَحَلِّلِ بَيْنَ الْحَيْضِ فِيمَا إِذَا  
انْقَطَعَ فِي أَثْنَاءِ الْعَادَةِ ، ثُمَّ عَادَ فِيهَا .

فَالدَّتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ شَرْبُ دَوَاءٍ لِإِلْقَاءِ نُطْفَةٍ . ذَكَرَهُ فِي « الْوَجِيزِ » ،  
وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، فِي أَحْكَامِ النِّسَاءِ : يَحْرُمُ . وَقَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ ، فِي « الْفُنُونِ » ، أَنَّهُ يَجُوزُ إِسْقَاطُهُ قَبْلَ أَنْ  
يُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ . قَالَ : وَلَهُ رَجْعَةٌ . انْتَهَى . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَالْأَخْوَاطُ أَنَّ  
الْمَرْأَةَ لَا تَسْتَعْمِلُ دَوَاءً يَمْنَعُ تَفَوُّذَ الْمَنِيِّ فِي مَجَارِي الْحَبْلِ . الثَّانِيَةُ ، مَنْ اسْتَمَرَّ دَمُهَا  
يَخْرُجُ مِنْ فِيمَا يَقْدَرُ الْعَادَةُ فِي وَقْتِهَا ، وَلَدَتْ ، فَخَرَجَتْ الْمَشِيمَةُ ، وَدَمُ النَّفَاسِ  
مِنْ فِيمَا ، فَغَايَتُهُ يَنْقُضُ الْوَضُوءَ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحَقُّقَهُ حَيْضًا ، كَرَائِدٍ عَلَى الْعَادَةِ ، أَوْ  
كَحَيْثُ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُنُونِ » .

وآخِرَهُ مِنَ الْأَوَّلِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ . فَعَلَى هَذَا مَتَى انْقَضَتْ مُدَّةُ النَّفَاسِ مِنْ حِينَ وَضَعَ الْأَوَّلَ ، لَمْ يَكُنْ مَا بَعْدَهُ نَفَاسًا ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْأَوَّلِ دَمٌ بَعْدَ الْوِلَادَةِ ، أَشْبَهَ الْمُتَفَرِّدَ ، وَإِذَا كَانَ أَوَّلُهُ مِنْهُ ، كَانَ آخِرُهُ مِنْهُ ، كَالْمُتَفَرِّدِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، اخْتَلَفَ فِيهَا أَصْحَابُنَا ؛ فَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « رُوُوسِ الْمَسَائِلِ » : [ ١٢٢/١ ط ] هِيَ أَنَّ أَوَّلَهُ مِنَ الْأَوَّلِ وَآخِرَهُ <sup>(١)</sup> مِنَ الثَّانِي . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي ، فِي كِتَابِ « الرُّوَايَتَيْنِ » ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ وُلِدَ ، فَلَا تَنْقُضِي مُدَّةَ النَّفَاسِ قَبْلَ انْتِهَائِهَا مِنْهُ ،

قَوْلُهُ : وَإِنْ وَلَدَتْ ثَوَامَيْنِ ، فَأَوَّلُ النَّفَاسِ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَآخِرُهُ مِنْهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، فَعَلَيْهَا لَوْ كَانَ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، فَلَا نَفَاسَ لِلثَّانِي . نَصَّ عَلَيْهِ ، بَلْ هُوَ دَمٌ فَسَادٍ . وَقِيلَ : تَبْدَأُ لِلثَّانِي بِنَفَاسٍ . اخْتَارَهُ أَبُو الْمَعَالِي ، وَالْأَزْجَرِيُّ . وَقَالَ : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ مِنَ الْأَخِيرِ ؛ يَعْنِي أَنَّ أَوَّلَ النَّفَاسِ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَآخِرُهُ مِنَ الْأَخِيرِ . فَعَلَيْهَا تَبْدَأُ لِلثَّانِي بِنَفَاسٍ مِنْ وَلَادَتِهِ ؛ فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَهَمَا نَفَاسَانِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَعَنْهُ ، نَفَاسٌ وَاحِدٌ . وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَقَالَ غَيْرُ صَاحِبِ « التَّلْخِصِ » : « الْكُلُّ نَفَاسٌ . قُلْتُ : فَيُعَالِي بِهَا . وَقِيلَ : إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَهْرٌ تَامٌ ، وَالثَّانِي دُونَ أَقْلِ الْخِيْضِ ، فَلَيْسَ بِنَفَاسٍ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَعَنْهُ ، أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ مِنَ الثَّانِي . فَمَا قَبْلَهُ كَدَمِ الْحَامِلِ ، إِنْ كَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلٌ ، نَفَاسٌ ، وَإِنْ زَادَ ، فَفَاسِدٌ . وَقِيلَ : بَلْ نَفَاسٌ لَا يُعَدُّ مِنْ غَيْرِ مُدَّةِ الْأَوَّلِ .

فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَوَّلُ مُدَّةِ النَّفَاسِ مِنَ الْوَضْعِ ، إِلَّا أَنْ تَرَاهُ قَبْلَ وَلَادَتِهَا

(١) سقطت من : « الأصل » .

كالمُنْفَرِدِ ، فعلى هذا تَزِيدُ مُدَّةُ النَّفَاسِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فِي حَقِّ مَنْ وَلَدَتْ ثَوَامِينَ . وقال القاضي أَبُو الْحُسَيْنِ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » : هِيَ أَنَّ أَوَّلَ النَّفَاسِ وَآخِرَهُ مِنَ الثَّانِي حَسْبُ . وهذا قول زُفَرٍ ؛ لِأَنَّ مُدَّةَ النَّفَاسِ تَتَعَلَّقُ بِالْوِلَادَةِ ، فَكَانَ ابْتِدَاؤها وَانْتِهَائُهَا مِنَ الثَّانِي ، كَمُدَّةِ الْعِدَّةِ . فعلى هذا ما تراه مِنَ الدَّمِ قَبْلَ وَلَادَةِ الثَّانِي لَا يَكُونُ نَفَاسًا . ولأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةُ أَوجُهٍ ، كَالْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ . وقال القاضي فِي « الْمُجَرَّدِ » : النَّفَاسُ

يَوْمَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثَةٌ بِأَمَارَةٍ مِنَ الْمَخَاضِ وَنَحْوِهِ ؛ فَلَوْ خَرَجَ بَعْدَ الْوَلَدِ ، اعْتَدَّ بِالْخَارِجِ مَعَهُ مِنَ الْمُدَّةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَخَرَجَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، أَنَّهُ كَذِمَ الطَّلُقِ ، وَأُطْلِقَهُمَا [ ٧٢/١ ط ] ابْنُ تَمِيمٍ ، وَفِي « الْفَائِقِ » . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ مُحَرَّرًا عِنْدَ قَوْلِهِ : وَالْحَامِلُ لَا تَحِيضُ . فَلْيُعَاوِذِ . الثَّانِيَةُ ، يَثْبُتُ حُكْمُ النَّفَاسِ بِوَضْعِ شَيْءٍ فِيهِ خُلِقَ الْإِنْسَانُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حُمْدَانَ ، وَغَيْرُهُمَا : وَمُدَّةُ تَبْيِينِ خُلُقِ الْإِنْسَانِ غَالِيًا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ . وَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ ، فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي بَابِ الْعِدَّةِ : وَأَقْلُ مَا يَتَبَيَّنُ بِهِ الْوَلَدُ وَاحِدٌ وَثَمَانُونَ يَوْمًا . فَلَوْ وَضَعَتْ عِلْقَةً أَوْ مُضْغَةً لَا تُحْطِطُ فِيهَا ، لَمْ يَثْبُتْ لَهَا بِذَلِكَ حُكْمُ النَّفَاسِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَحَّحَهُ ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَعَنْهُ ، يَثْبُتُ بِوَضْعِ مُضْغَةٍ . وَهِيَ وَجْهَانِ مُطْلَقَانِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، وَعِلْقَةٍ . وَهُوَ وَجْهٌ فِي « مُحْتَصَرِ » ابْنِ تَمِيمٍ وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَثْبُتُ لَهَا حُكْمُ النَّفَاسِ إِذَا وَضَعَتْهُ لِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ رِوَايَةٌ مُخْرَجَةٌ مِنَ الْعِدَّةِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » : وَدَمُ السَّقَطِ نَفَاسٌ دُونَ دُونِهِ فِي الْأَصَحِّ . أَيْ دَمُ السَّقَطِ

عنهما ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا الرِّوَايَتَانِ فِي وَقْتِ الْإِتِّدَاءِ ، هَلْ هُوَ عَقِيبَ انْفِصَالِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي ؟ قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup> : وَهَذَا ظَاهِرُهُ إِنْكَارُ لِرِوَايَةِ مَنْ رَوَى أَنْ آخِرَهُ مِنَ الْأَوَّلِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

نِفَاسٌ دُونَ مَنْ وَضَعَ لِلدُّوْنِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . صَرَّحَ بِهِ فِي «الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى» . وَصَحَّحَهُ أَيْضًا . وَقَالَ فِي «الْحَاوِيَيْنِ» : وَدُمُ السَّقَطِ نِفَاسٌ .

(١) سقطت من : « م » .

(٢) انظر : المغنى ٤٣٢/١ .

## فهرس الجزء الثاني من الشرح الكبير والإنصاف

الصفحة

### باب نواقض الوضوء

- فائدتان : إحداهما ، الحدث يحل جميع البدن ، ... ٥
- والثانية ، يجب الوضوء بالحدث ، ... ٥
- فصل : فإن خرجت الريح من قُبُل المرأة ، وذكر الرجل ، ... ٦
- فوائد تتعلق بخروج الريح ... ٦
- فصل : فإن قطر في إحليله دهنًا ، ... ٧
- تنبيه : قوله : قليلًا أو كثيرًا ، ... ٩
- فصل : قال أبو الحارث : سألت أحمد عن رجل به علة ... ١٠
- فصل : والمذى ما يخرج عقيب الشهوة ... ١٠
- فائدة : لو خرج من أحد فرجى الخنثى المشكل غير بول وغائط ، ... ١٠
- ١٣٢- مسألة ؛ ( الثاني ، خروج التجاسات من سائر البدن ... ) ١٢ ، ١١
- فائدة : لو انسد المخرج وفتح غيره ، ... ١٢
- ١٣٣- مسألة ؛ ( وإن كانت غيرهما ، لم ينقض إلا كثيرا ، ... ) ١٣- ١٩
- فصل : فأما القليل ، فظاهر المذهب أنه لا ينقض ... ١٥
- فصل : وظاهر المذهب ، أن الكثير الذي ينقض ... ١٦
- فصل : والقيح والصدید كالدم ... ١٨

- فوائد ؛ إحداهما ، لو مصَّ العلقُ أو القُرَاد دَمًا  
 ١٨ كثيراً ينقض الوضوء ...  
 الثانية ، لو شرب ماءً وقذفه في  
 ١٨ الحال،...  
 ١٩ الثالثة ، لا ينقض بَلْعُ الرأس ،...  
 ١٣٤ - مسألة ؛ ( الثالث ، زوال العقل ، إلا النوم  
 ١٩-٢٦ ) اليسير ...  
 ٢١ فائدة : يستثنى من النقص بالنوم ،...  
 فصل : واختلفت الرواية عن أحمد ، في القاعد  
 ٢٤ المستند والمحتبى ...  
 تنبيه : دخل في كلام المصنف ، أن نوم المستند  
 ٢٤ والمتوكىء والمحتبى اليسير ، ينقض ...  
 فصل : واختلف أصحابنا في حدِّ اليسير من  
 النوم الذى لا ينقض ؛...  
 ٢٥ فوائد ؛ إحداهما ، الصحيح من المذهب ،  
 وعليه الأصحاب ، ونص عليه ، أن  
 النوم ينقض ...  
 ٢٥ الثانية ، مقدار النوم اليسير ما عُدَّ يسيرًا  
 فى العرف ...  
 ٢٦ الثالثة ، حيث ينقض النوم فهو مظنة ...  
 ٢٦ فصل : والنوم الغلية على العقل ،...  
 ١٣٥ - مسألة ؛ ( الرابع ، مَسُّ الذِّكْرِ يده ،... )  
 ٢٧ تنبيهات تتعلق بمس الذكر ...  
 ١٣٦ - مسألة ؛ ( ولا ينقض مَسُّه بذراعه )  
 ٣٣، ٣٢ ١٣٧ - مسألة ؛ ( وفى مَسِّ الذِّكْرِ المقطوع وجهان )  
 ٣٤، ٣٣ تنبيه : حكى الخلاف وجهين ...  
 ٣٤



- فوائد ؛ الأولى ، مراده بالمقطوع ، ... ٣٤
- الثانية ، لا ينقض مَسَّ القُلْفَةِ إذا قُطِعَتْ ... ٣٤
- الثالثة ، حيث قلنا : ينقض مَسُّ الذِّكْرِ ... ٣٤
- ١٣٨ - مسألة ؛ ( وإذا لمس قُبْلَ الخنثى المشكل وذكره ، ... ) ٣٨-٣٥
- تنبيه : هذا كله إذا وُجِدَ اللمس من اثنين .... ٣٨
- فائدة : لو لمس رجلٌ ذَكَرَ خنثى ... ٣٨
- ١٣٩ - مسألة ؛ ( وفي مَسِّ الدبر ، ومس المرأة فرجها ... ) ٤٠ ، ٣٩
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره أنه سواء كان الممسوس فرجها ، أو فرج غيرها ... ٤٠
- ١٤٠ - مسألة ؛ ( وعنه : لا ينقض مَسُّ الفرج بحال ) ٤١
- فصل : ولا ينقض الوضوء بمَسِّ غير الفرجين ... ٤١
- فائدتان ؛ إحداهما ، قال الزركشى : ظاهر كلام الأصحاب أنه لا يشترط للنقض ... ٤١
- الثانية ، هل مَسُّ الرجل فرج المرأة ، أو مَسُّ المرأة فرج الرجل من قبيل مَسِّ النساء ... ٤١
- ١٤١ - مسألة ؛ ( الخامس ، أن تمس بشرته بشرة أنثى لشهوة ... ) ٤٨-٤٢
- فائدتان ؛ إحداهما ، حيث قلنا : لا ينقض مَسُّ الأنثى ، استحب ... ٤٢
- الثانية ، حكم مَسِّ المرأة بشرة الرجل ... ٤٢

- تنبيهان؛ أحدهما، مفهوم كلامه، أن مسَّ الرجل  
للرجل ، والمرأة للمرأة ، لا  
٤٣ ينقض ...  
الثاني ، دخل في عموم كلامه الميتة  
٤٣ والصغيرة والعجوز ...  
فائدة : قال في « الرعاية الكبرى » : قلت : لو  
٤٦ لمس شيخ كبير لا شهوة له ...  
٤٧ فصل : ولا يختص اللمسُ الناقض باليد ...  
فائدة : قدّم في « الرعاية الكبرى » إلحاق الأربعة  
٤٧ بغيرهم على رواية النقض بشهوة ...  
٤٧ فائدة : لمس المرأة من وراء حائل لشهوة ...  
٤٨ فصل : فإن لمسها من وراء حائل ، ...  
٤٨ فصل : فإن لمست المرأة رجلاً لشهوة ...  
تنبيه : شمل قول المصنف : أن تمس بشرته بشرة  
٤٨ أنثى ...  
١٤٢- مسألة؛ ( ولا ينقض لمس الشعر ... ) ٥٠، ٤٩  
١٤٣- مسألة؛ ( وفي نقض وضوء الملموس روايتان ) ٥١، ٥٠  
فائدة : قال ابن تيميم : لم يعتبر أصحابنا الشهوة  
٥١ في الملموس ...  
٥١ فائدة : لا ينتقض وضوء الملموس فرجه ...  
١٤٤- مسألة؛ ( السادس ، غسل الميت ) ٥٣، ٥٢  
١٤٥- مسألة؛ ( السابع ، أكل لحم الجوزور ) ٥٨-٥٣  
تنبيه : قيد في « الرعاية » مسألة نقض الوضوء  
٥٣ بقسّله ...

فائدتان : إحداهما ، غسل بعض الميت كغسل

جميعه ... ٥٣

الثانية ، لو يم الميت ... ٥٣

١٤٦ - مسألة ؛ ( فإن شرب من لبنها ، ... ) ٥٩، ٥٨

١٤٧ - مسألة ؛ ( وإن أكل من كبدها أو طعناها ، ... ) ٦٢-٥٩

تنبيه : حكى الأصحابُ الخلافَ روايتين، ... ٥٩

فصل : ولا ينتقض الوضوء بما سوى لحم

الجزور ... ٦٠

تنبيهات : أحدها ، حكى الخلاف روايتين في

« المجرّد » ... ٦٠

الثاني ، ظاهر كلام المصنف أنه لا

ينقض أكل ما عدا ما ذكره .... ٦١

الثالث ، ظاهر كلام المصنف أيضًا ،

أن أكل الأطعمة المحرمة لا ينقض ... ٦٢

١٤٨ - مسألة ؛ ( الثامن ، الردة عن الإسلام ) ٦٦-٦٢

فائدة : لم يذكر القاضى ... ٦٢

فصل : ولا ينقض الوضوء ما عدا الردة من

الكذب والغيبة ... ٦٤

فصل : والقهقهة لا تنقض الوضوء ... ٦٥

فائدة : اقتصار المصنف على هذه الثانية ظاهر

على أنه لا ينقض غير ذلك ... ٦٥

١٤٩ - مسألة ؛ ( ومن يقن الطهارة ، وشك في الحدث ، ... ) ٦٩-٦٧

- فائدة : اقتصر يوسف الجوزى فى كتابه  
 ٦٧ « الطريق الأقرب » على ...  
 تنبيه : دخل فى قول المصنف : ومن يثقن  
 ٦٧ الطهارة وشك فى الحدث ...  
 ١٥٠ - مسألة ؛ ( فإن يثقنهما ، وشك فى السابق منهما ... ) ٧٠ ، ٦٩  
 فصل : فإن يثقن أنه نقض طهارته ... ٧٠  
 ١٥١ - مسألة ؛ ( ومن أحدث حرم عليه الصلاة ... ) ٧٨ - ٧١  
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يجوز للصبي  
 ٧٢ مسه ...  
 فصل : ويجوز حمله بعلاقته ، ... ٧٢  
 فوائد تتعلق بمس المصحف ... ٧٣  
 فصل : ويجوز مس كتب الفقه والتفسير ... ٧٥  
 تنبيه : خرج من كلام المصنف الذمى ؛ ... ٧٧  
 فصل : ولا يجوز المسافرة بالمصحف إلى دار  
 ٧٨ الحرب ...  
 فائدتان ؛ إحداها ، كره أحمد ، رحمه الله ،  
 ٧٨ توسده ...  
 الثانية ، يحرم السفر به إلى دار  
 ٧٨ الحرب

## باب الغسل

- ٧٩ تنبيه : قوله : خروج المنى الدافق بلذة .
- ١٥٢ - مسألة ؛ ( فإن خرج لغير ذلك لم يوجب ) ٨٠-٨٥
- ٨٢ فصل : فإن رأى أنه قد احتلم ، ولم ير بللاً ، ...
- تنبيه : مراده بقوله : فإن خرج لغير ذلك ...
- ٨٢ اليقظان ، ...
- تنبيه : المراد بالوجوب ، إذا أمكن أن يكون
- ٨٢ المنى منه ؛ ...
- فوائد ؛ إحداها ، لو انتبه بالغ ... فوجد
- ٨٣ بللاً ...
- ٨٤ فصل : فإن انتبه من النوم فوجد بللاً ، ...
- تنبيه : محل الخلاف ... إذا لم يسبق نومه
- ٨٤ ملاعبة ، ...
- ٨٤ فصل : فإن رأى في ثوبه منياً ... فعليه
- ٨٥ الغسل ، ...
- ٨٥ فصل : فإن وطئ امرأته دون الفرج ، ...
- ١٥٣ - مسألة ؛ ( فإن أحس بانتقاله فأمسك ذكره ، ... ) ٨٨، ٨٦
- تنبيه : قال في «الفائق» ، لو خرج المنى إلى قلفة
- ٨٨ الألف ، أو فرج المرأة ، ...
- ١٥٤ - مسألة ؛ ( فإن خرج بعد الغسل ) ٨٨-٩٠
- فوائد ؛ منها ، أن الحكم إذا جامع فلم ينزل
- ٩٠ واغتسل ، ...
- ومنها ، قياس انتقال المنى ، انتقال
- ٩٠ الحيض ، ...

ومنها ، لو خرج من امرأة منى رجل

بعد الغسل ،... ٩٠

١٥٥ - مسألة ؛ ( الثاني : التقاء الحتّانين ، ... ) ٩١-٩٧

تنبيهات تتعلق بالغسل من التقاء الحتّانين ٩١-٩٥

فصل : ويجب الغسل على كل واطىء

وموطوء ،... ٩٢

فصل : فإن أوج بعض الحشفة ،... ولم

ينزل ،... ٩٣

فصل : فإن أوج في قبل خنثى مشكل ،... ٩٣

فصل : فإن كان الواطىء أو الموطوءة

صغيراً ،... ٩٥

فائدة : يجب على الصبي الوضوء بموجباته ،... ٩٥

فائدة : قال الناظم : يتعلق بالتقاء الحتّانين ستة

عشر حكماً . ٩٥

تنبيه : مراده بقوله : قُبَلًا . القُبَلُ الأصلى ،... ٩٦

فائدة : لو قالت امرأة : لى جِئْتُ بِجامعنى

كالرجل . ٩٧

١٥٦ - مسألة ؛ ( الثالث : إسلام الكافر ، ... ) ٩٨-١٠٢

فصل : فإن أجنب الكافر ، ثم أسلم ، لم يلزمه

غسل الجنابة ،... ١٠١

تنبيه : هذا الحكم فى غير الحيض ،... ١٠١

تنبيه : ألحق المصنف المرتد بالكافر

الأصلى ،... ١٠٢

- ١٥٧ - مسألة ؛ ( الرابع ، الموت . الخامس ، الحيض .  
 ١٠٢ - ١٠٤ السادس ، النفاس )  
 تنبيه : تظهر فائدة الخلاف إذا استشهدت  
 ١٠٣ الحائض قبل الطهر .  
 فائدة : لا يجب على الحائض غسل في حال  
 ١٠٤ حيضها ...
- ١٥٨ - مسألة ؛ ( وفي الولادة وجهان ) ١٠٥ - ١٠٨  
 فصل : فإن كان على الحائض جنابة ، ... ، ١٠٥  
 تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : العَرِيَّةُ عن الدم . ١٠٥  
 الثاني ، حكى الخلاف وجهين ، ... ، ١٠٥  
 فائدة : اختلف الأصحاب في العلة الموجبة  
 ١٠٧ للغسل ...  
 فائدة : الصحيح من المذهب ، أن الولد  
 ١٠٨ طاهر ، ...  
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يوجب  
 ١٠٨ الغسل سوى هذه السبعة ...
- ١٥٩ - مسألة ؛ ( ومن لزمه الغسل حرم عليه قراءة آية  
 ١٠٨ - ١١٢ فصاعدًا ، ... )  
 فصل : ويحرم عليه قراءة آية فصاعدًا ؛ ... ١١٠  
 فائدة : يجوز للجنب قراءة لا تجزئ في  
 ١١١ الصلاة ؛ ...  
 فائدة : قال في «الرعاية الكبرى» : له قراءة  
 ١١١ البسملة تبرُّكًا وذكرًا .  
 فائدة : قال أبو المعالي في «النهاية» : وله أن  
 ١١٢ ينظر في المصحف من غير تلاوة ، ...

١٦٠ - مسألة ؛ ( ويجوز له العبور في المسجد ، ... ) ١١٢ - ١٣٠

فائدة : كون المسجد طريقاً قريباً حاجة . ١١٣

فائدة : حيث أئبنا للكافر دخول المسجد ، ... ١١٣

فائدة : يُمنع السكران من العبور في المسجد ، ... ١١٤

فوائد ؛ منها ، لو تعذر الوضوء على الجنب

واحتاج إلى اللبث ، ... ١١٥

ومنها ، مصلّى العيد مسجد ، ... ١١٦

ومنها ، حكم الحائض والنفساء ...

حكم الجنب ... ١١٦

فصل : فأما المستحاضة ، ومن به سلسل

البول ، ... ١١٦

فصل : (والأغسال المستحبة ثلاثة عشر غسلاً) ١١٦

تنبيه : محل الاستحباب أو الوجوب ... ، أن

يكون في يومها ... ١١٧

فائدة : الصحيح من المذهب ، أن المرأة لا

لا يستحب لها الاغتسال للجمعة . ١١٧

تنبيه : محل الاستحباب أو الوجوب أن يكون

حاضرها ويصلى ، ... ١١٩

فائدة : وقت مسنونة الغسل من طلوع فجر

يوم العيد ، ... ١١٩

تنبيه : مفهوم قوله : إذا أفاقا من غير احتلام ... ١٢٢

تنبيه : ظاهر قوله : والغسل للإحرام . دخول

الذكر والأنثى ، ... ١٢٤

فائدة : قال في «المستوعب» وغيره : يستحب

الغسل لدخول مكة ، ... ١٢٤



- تنبيه : ظاهر حصره الأغسال المستحبة في  
 ١٢٤ الثلاثة عشر المسماة ...  
 فصل : ولا يستحب الغسل من الحجامة ، ... ١٢٦  
 فوائد ؛ الأولى ، الصحيح من المذهب أن  
 الغسل من غسل الميت أكد  
 ١٢٦ الأغسال ، ...  
 والثانية ، يجوز أن يتيمم لما يستحب  
 ١٢٦ الغسل له للحاجة ، ...  
 والثالثة ، يتيمم لما يستحب الوضوء له  
 ١٢٦ لعذر ، ...  
 فصل في صفة الغسل : ( وهو ضربان ؛ ١٢٧ )  
 تنبيه : يحتمل قوله : ويحشى على رأسه ثلاثاً ... ١٢٧  
 فائدة : قوله : ويبدأ بشقه الأيمن . بلا  
 ١٢٩ نزاع .  
 ١٦١ - مسألة ؛ ( ومجزئ ؟ وهو أن يغسل ما به من أذى ، ... ) ١٣٠ - ١٤٣  
 تنبيه : يحتمل أن يريد بقوله : ومجزئ ؟ . ١٣٠  
 فصل : ويستحب إمرار يده على جسده في  
 ١٣١ الغسل والوضوء ، ...  
 فصل : ولا يجب الترتيب في غسل الجنابة ؛ ... ١٣٢  
 فصل : وإن اجتمع شيان يوجبان الغسل ؛ ... ١٣٤  
 تنبيه : حكى أكثر الأصحاب الخلاف في أصل  
 ١٣٤ المسألة .  
 فصل : إذا بقيت لُمعة من جسده لم يصحبها  
 ١٣٥ الماء ، ...  
 فوائد تتعلق بالغسل المجزئ ١٣٧ ، ١٣٦

- فصل : ولا يجب على المرأة نقض شعرها لغسل  
الجنابة ،... ١٣٧
- تنبيه : كثير من الأصحاب حكى الخلاف نصاً  
ووجهها ،... ١٣٧
- فصل : فأما غسل الحيض ، فنص أحمد على أنها  
تنقض شعرها فيه . ١٣٨
- فائدة : قوله : ويعم بدنه بالغسل . بلا نزاع ،... ١٣٨
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف أنه لا يشترط  
الموالاة في الغسل ،... ١٣٨
- فصل : ويجب غسل بشرة الرأس ،... ١٤٠
- فائدة : إذا فاتت الموالاة في الغسل أو  
الوضوء ،... ١٤٠
- فصل : فأما غسل ما استرسل من الشعر ،...  
ففيه وجهان ؛... ١٤١
- تنبيهان ؛ الأول : ظاهر كلام المصنف وجوب  
غسل داخل العينين . ١٤١
- والثاني ، لم يذكر المصنف هنا  
التسمية ،... ١٤١
- فصل : وغسل الحيض كغسل الجنابة ،... ١٤٢
- فائدة : يستحب السُّدْر في غسل الحيض ،... ١٤٢
- ١٦٢ - مسألة ؛ ( ويتوضأ بالمُدِّ ، ويغتسل بالصاع ،... ) ١٤٣ - ١٤٩
- تنبيه : قوله : ويتوضأ بالمد ، ويغتسل  
بالصاع . ١٤٣
- فصل : فإن أسبغ بدونهما أجزأه . ١٤٦
- فصل : فإذا زاد على المد في الوضوء ،... ١٤٧

١٦٣ - مسألة ؛ ( وإذا اغتسل بنوى الطهارة ... ) ١٤٩ - ١٥٢

فصل : وإن لم ينو الوضوء ، لم يجزه إلا من

١٥١ الغسل ؛ ...

فصل : ويسقط الترتيب والموالة في أعضاء

١٥١ الوضوء ، ...

تنبيه : مفهوم كلام المصنف أنه إذا نوى

١٥٢ الطهارة الكبرى ...

فائدتان ؛ إحداهما ، مثل نيّة الوضوء والغسل ،

١٥٢ لو نوى استحابة الصلاة ، ...

والثانية ، لو نوت من انقطع حيضها

١٥٢ بغسلها جلّ الوطء ، ...

١٦٤ - مسألة ؛ ( ويستحب للجنب إذا أراد النوم ... ) ١٥٢ - ١٦٥

فصل : وإذا غمست الحائض ، أو الجنب ، أو

١٥٥ الكافر ، أيديهم في الماء ، فهو طاهر ...

تنبيه : الحائض والنفساء ، بعد انقطاع الدم

١٥٥ كالجنب ، ...

فوائد ؛ منها ، لو أحدث بعد الوضوء لم

١٥٥ يعده ، ...

١٥٦ ومنها ، غسله عند كل مرة أفضل .

ومنها ، يكره بناء الحمام ، ويبيعه ،

١٥٦ وإجارته ، ...

فصل : قال بعض أصحابنا : إذا نوى رفع

١٥٧ الحدث ثم غمس يده في الماء ؛ ...

فصول في الحمام : بناء الحمام ، وكراؤه ،

- ١٥٩ ويبيعه ، وشراؤه ، مكروه ، ...  
 فصل : فأما دخول الحمام ، فإن دخل رجل ،  
 ١٥٩ وكان يسلم ...  
 فصل : فأما النساء فليس لهن دخوله ، ...  
 ١٦٠ فصل : ومن اغتسل عرياناً بين الناس لم يجوز ؛ ...  
 ١٦١ فصل : ويجزئه الوضوء والغسل من ماء  
 الحمام .  
 ١٦٢ فصل : ولا بأس بذكر الله في الحمام ؛ ...  
 ١٦٣

### باب التيمم

- ١٦٥ - مسألة ؛ ( وهو بدل ، لا يجوز إلا بشرطين ؛ ... ) ١٦٥ - ١٧٢  
 فائدة : قوله : وهو بدل . يعنى لكل ما يفعله  
 ١٦٥ بالماء ؛ ...  
 فائدة : لا يكره لعدم الماء وطء زوجته ، ...  
 ١٦٦ تنبيه : محل هذا الخلاف على القول بأن التيمم  
 مبيح لا رافع ، ...  
 ١٦٧ فائدة : النذر وفرض الكفاية كالفرض ، ...  
 ١٦٧ فصل : وعدم الماء يبيح التيمم في السفر الطويل  
 والقصير .  
 ١٦٨ تنبيه : ظاهر قوله : الثانى ، العجز عن استعمال  
 الماء لعدمه .  
 ١٦٨ فصل : فإن عدم الماء في الحضر ، ...  
 ١٦٩ فائدتان ؛ إحداهما ، يجوز التيمم في السفر المباح  
 والمحرم ، ...  
 ١٦٩

- والثانية ، لو عجز المريض عن الحركة  
 ١٧٠ وعن يوضيه ، ...  
 فصل : ومن خرج من مصر إلى أرض من  
 ١٧١ أعماله ؛ ...  
 فصل : فإن لم يجد إلا ماء ولغ فيه بغل أو  
 ١٧٢ حمار ، ...  
 ١٦٦- مسألة ؛ (أو لضرر في استعماله ؛ ... ) ١٧٢ - ١٧٥  
 فائدة : قوله : من جرح ، أو برد شديد ، ... ١٧٣  
 فصل : الثاني ، الجريح والمريض إذا خاف على  
 ١٧٤ نفسه ... فله التيمم .  
 ١٦٧- مسألة ؛ (أو عطش يخافه على نفسه ، ... ) ١٧٥ - ١٧٩  
 فوائد ؛ منها ، إذا وجد الخائف من العطش ماء  
 ١٧٧ طاهراً ، وماء نجساً ، ...  
 ومنها ، لو أمكنه أن يتوضأ به ، ثم يجمعه  
 ١٧٨ ويشرب ، ...  
 ومنها ، لو مات رب الماء يجمعه رفيقه  
 ١٧٨ العطشان ، ...  
 فصل : إذا وجد الخائف من العطش ماء طاهراً ،  
 ١٧٨ وماء نجساً ، ...  
 فائدة : لو خاف فوت رفقة ساع له التيمم ، ... ١٧٨  
 تنبيهان ؛ أحدهما ، مفهوم قوله : أو بهيمة . أنه  
 ١٧٩ لا يتيمم ، ...  
 والثاني ، مراده بالبهيمة ؛ البهيمة  
 ١٧٩ المحترمة ؛ ...  
 ١٦٨- مسألة ؛ (أو خشية على نفسه أو ماله في طلبه ) ١٧٩ - ١٨٣  
 تنبيه : شمل قوله : أو خشية على نفسه ، ... ١٧٩

- ١٨٠ تنبيهات ؛ أحدها، قوله : أو خشية على نفسه، ...  
 الثاني ، لو كان خوفه لسبب ظنه ،  
 ١٨١ فتبين عدم السبب ؛ ...  
 الثالث ، ظاهر كلام المصنف أنه لا  
 ١٨١ يتيمم لغير الأعذار المتقدمة .  
 فصل : ومن كان مريضاً لا يقدر على الحركة، ... ١٨١  
 فصل : وإذا وجد بئراً ، وقدر على النزول إلى مائها  
 من غير ضرر ، ...، ١٨٢  
 ١٦٩ - مسألة ؛ ( أو تعذر له إلا بزيادة كثيرة على ثمن مثله ، ... ) ١٨٣ - ١٨٦  
 تنبيه : مفهوم قوله : إلا بزيادة كثيرة . ١٨٣  
 فائدتان ؛ إحداهما ، ثمن المثل معتبر بما جرت  
 العادة به ... ١٨٤  
 الثانية ، لو لم يكن معه الثمن وهو يقدر  
 عليه في بلده ، ...، ١٨٤  
 فصل : فإن بذل له بضمن في الذمة يقدر على  
 أدائه في بلده ، ...، ١٨٥  
 تنبيه : قوله : أو تعذر له إلا بزيادة كثيرة . ١٨٥  
 فائدتان ؛ إحداهما ، يلزمه قبول الماء قرضاً ، ...، ١٨٦  
 الثانية ، حكم الحبل والدلو حكم  
 الماء ... ١٨٦  
 ١٧٠ - مسألة ؛ ( فإن كان بعض يده جريحاً ، تيمم له وغسل  
 الباقي ) ١٨٦ - ١٩٢  
 فصل : ولا يلزمه أن يمسه على الجرح بالماء إذا  
 أمكنه ذلك ، ...، ١٨٨

- فصل : فإن كان جميع أعضاء الوضوء قريحة ،  
 ١٨٩ تيمم لها ، ...  
 ١٨٩ فوائد ؛ منها ، لو كان على الجرح عصابة ، ...  
 ومنها ، لو كان الجرح في بعض أعضاء  
 ١٨٩ الوضوء ...  
 فصل : إذا كان الجرح جُنبًا فهو مخير ، ... ١٩٠  
 فصل : وإن تيمم الجرح جرح في بعض أعضائه ،  
 ١٩٢ ثم خرج الوقت ، بطل تيممه ، ...  
 ١٧١-مسألة ؛ ( وإن وجد ماء يكفي بعض بدنه ، لزمه استعماله ، ... )  
 ١٩٣-١٩٦  
 تنبيه : في قوله : لزمه استعماله وتيمم للباقي . ١٩٣  
 فصل : فإن وجدته المحدث الحدث الأصغر ، ... ١٩٥  
 تنبيه : قال بعضهم : أصل الوجهين اختلاف  
 ١٩٥ الروايتين في الموالاة .  
 فوائد ؛ إحداها ، إذا قلنا : لا يلزمه استعماله . ١٩٦  
 الثانية ، لو كان على بدنه نجاسة وهو  
 ١٩٦ محدث ، ...  
 الثالثة ، قال في «الرعايتين» : لو وجد  
 ١٩٦ ترابًا لا يكفيهِ للتيمم ، ...  
 ١٧٢-مسألة ؛ ( ومن عدم الماء لزمه طلبه في رحله ، ... ) ٢٠١-١٩٦  
 تنبيه : محل الخلاف في لزوم الطلب إذا احتمل  
 ١٩٧ وجود الماء وعدمه ، ...  
 فائدتان ؛ إحداها ، يلزمه طلبه من رفيقه ، ... ١٩٧  
 الثانية ، وقت الطلب بعد دخول  
 ١٩٧ الوقت ، ...

- فائدة : قوله : لزمه طلبه في رحله ، وما قرب  
 ١٩٨ منه .  
 فصل : وإنما يكون الطلب بعد الوقت ، ... ١٩٩  
 فصل : إذا كان معه ماء فأراقه قبل الوقت ، ... ١٩٩  
 فائدة : القريب ما عُدَّ قريباً عُرفاً ، ... ١٩٩  
 تنبيه : مفهوم قوله : قريباً ... ١٩٩  
 فوائد : إحداهما ، لو خرج من بلده إلى أرض من  
 أعماله لحاجة ؛ ... ١٩٩  
 الثانية ، لو مر بماء قبل الوقت ، ... ٢٠٠  
 الثالثة ، لو تيمم وصلى بعد إعدام الماء ، ... ٢٠١  
 ١٧٣ - مسألة ؛ ( وإن نسي الماء بموضع يمكنه استعماله ، ... ) ٢٠٢ ، ٢٠٣  
 فائدة : الجاهل به كالناسي . ٢٠٢  
 تنبيه : محل كلام المصنف فيما إذا ظهر الماء  
 بموضع يظهر به تفريطه وتقصيره في  
 طلبه ؛ ... ٢٠٢  
 فصل : وإن ضل عن رحله الذي فيه الماء ، ... ٢٠٣  
 ١٧٤ - مسألة ؛ ( ويجوز التيمم لجميع الأحداث ، ... ) ٢٠٤ - ٢٠٩  
 فصل : ويجوز التيمم للنجاسة على بدنه إذا عجز  
 عن غسلها ؛ ... ٢٠٥  
 فصل : إذا ثبت أنه تيمم للنجاسة ، ... لا يحتاج  
 إلى نية ؛ ... ٢٠٦  
 فصل : وإن اجتمع عليه نجاسة ، ... قدم غسل  
 النجاسة . ٢٠٧  
 تنبيه : قال في « المحرر » : وإذا لم يجد من يبدنه نجاسة  
 ماءً تيمم لها ، ... ٢٠٨



- تنبيه : مفهوم قوله : ويجوز التيمم لجميع  
الأحداث ،... ٢٠٩
- فائدة : يلزمه قبل التيمم أن يخفف من النجاسة  
ما أمكنه ،... ٢٠٩
- ١٧٥- مسألة ؛ ( وإن تيمم في الحضر خوفاً من البرد  
وصلى ،... ) ٢١٠ ، ٢٠٩
- تنبيه : مفهوم كلام المصنف أنه لو تيمم خوفاً من  
البرد في السفر ،... ٢١٠
- تنبيه : حيث قلنا : يعيد هنا . فهل الأولى  
فرضه ، أو الثانية ؟ ٢١٠
- ١٧٦- مسألة ؛ ( فإن عدم الماء والتراب ، صلى على حسب  
حاله ) ٢١٤ - ٢١١
- فوائد ؛ منها ، على القول بالإعادة ، الثانية  
فرضه ... ٢١٣
- ومنها ، لو أحدث من لم يجد ماءً ولا  
تراباً ،... ٢١٤
- ومنها ، لو كان به قروح لا يستطيع معها  
مسّ البشرة بوضوء ولا تيمم ،... ٢١٤
- ١٧٧- مسألة ؛ ( ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غبار يعلق  
باليد ) ٢٢٠ - ٢١٤
- فصل : فأما السَّبْحَةُ ،... يجوز التيمم بها . ٢١٦
- تنبيه : مراده بقوله : بتراب طاهر . التراب  
الطهور ،... ٢١٦
- فصل : وإن دُقَّ الخزف أو الطين المحرق لم يجز  
التيمم به ؛... ٢١٧

- تنبيه : شمل قوله : بتراب . لو ضرب على يد ، أو  
 ٢١٧ على ثوب ، ...  
 فوائد : منها ، أعجب الإمام أحمد حَمَلَ التراب  
 ٢١٧ لأجل التيمم ، ...  
 ومنها ، لو وجد ثلجاً ولم يمكن  
 ٢١٨ تذييه ، ...  
 ومنها ، لو نحت الحجارة كالكدان ، ...  
 ٢١٩ لم يجز التيمم به ، ...  
 فصل : فأما التراب النجس فلا يجوز التيمم  
 ٢١٩ به ، ...  
 ويجوز أن يتيمم جماعة من موضع  
 ٢٢٠ واحد ، ...  
 ١٧٨ - مسألة ؛ ( فإن خالطه ذو غبار لا يجوز التيمم به ، ... ) ٢٢٧ - ٢٢٠  
 فصل : فإن خالطه نجاسة ، ... ، لا يجوز التيمم  
 ٢٢١ به ، ...  
 فصل : وإن كان في طين لا يجد تراباً ، ...  
 ٢٢١ فائدة : لا يجوز التيمم من تراب مقبرة تكرر  
 ٢٢١ نيشها ، ...  
 فصل : ( وفرائض التيمم أربعة ؛ ... ) ٢٢٢  
 ٢٢٢ تنبيه : قوله : فهو كالماء .  
 ٢٢٢ فائدة : لا يكره التيمم بتراب زمزم ...  
 تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر قوله : وفرائضه  
 ٢٢٢ أربعة ؛ ...  
 والثاني ، مراده بقوله : مسح جميع  
 ٢٢٣ وجهه .

- فصل : ويجب مسح اليدين إلى الموضع الذى  
 ٢٢٤ يقطع منه السارق .
- فصل : وإن أوصل التراب إلى محل الفرض بخزقة  
 ٢٢٥ أو خشية ، ...
- فائدة : قدر الموالاة هنا ، بقدرها زماناً فى الوضوء  
 ٢٢٥ عُرْفًا .
- تنبيه : محل الخلاف فى الترتيب والموالاة فى غير  
 ٢٢٥ الحدث الأكبر ، ...
- تنبيه : ظاهر كلامه هنا ، أن التسمية ليست من  
 ٢٢٦ فرائض التيمم ، ...
- فوائد : الأولى ، لو يمه غيره فحكمه حكم ماله  
 ٢٢٦ وضأه غيره ، ...
- الثانية ، لو نوى وصمد وجهه للريح ، ... ٢٢٦  
 الثالثة ، لو سفت الريح غباراً ، فمسح  
 ٢٢٧ وجهه بما عليه لم يصح ، ...
- ١٧٩ - مسألة ؛ ( ويجب تعيين النية لما يتيمم له ، ... ) ٢٢٨ ، ٢٢٧
- فصل : ويجب تعيين النية لما يتيمم له ... ٢٢٨
- ١٨٠ - مسألة ؛ ( فإن نوى جميعها ، جاز ) ٢٢٩
- ١٨١ - مسألة ؛ ( وإن نوى أحدها ، لم يجزئه عن الآخر ) ٢٣٠ ، ٢٢٩
- فصل : إذا تيمم للجنابة دون الحدث الأصغر ،  
 ٢٣٠ أبيح له ما يباح للمحدث ؛ ...
- ١٨٢ - مسألة ؛ ( وإن نوى نقلاً ، أو أطلق النية للصلاة ، لم يصل  
 ٢٣٢ ، ٢٣١ إلا نقلاً )

- فائدتان ؛ إحداهما ، لو تيمم للجناية دون  
 الحدث، أبيع له ما يباح للمحدث؛... ٢٣١  
 الثانية ، صفة التيمم أن ينوى استباحة  
 ما يتيمم له ،... ٢٣١
- ١٨٣- مسألة ؛ ( وإن نوى فرضاً فله فعله ، ... ) ٢٣٨-٢٣٢  
 فصل : وإذا تيممت الحائض عند انقطاع  
 دمها ،... جاز له وطؤها ... ٢٣٥  
 فصل : وإذا نوى الفرض استباح كل ما يباح  
 بالتيمم ؛... ٢٣٥  
 تنبيه : ظاهر قوله : والتنفل إلى آخر الوقت . أن  
 التيمم يطل بخروج الوقت ،... ٢٣٥  
 تنبيه : أفادنا المصنف بقوله : وإن نوى فرضاً فله  
 فعله ،... ٢٣٥  
 فصل : وإن تيمم الصبي لإحدى الصلوات  
 الخمس ، ثم بلغ ،... ٢٣٧  
 تنبيه : هذا كله مبني على أن التيمم مبيع ،... ٢٣٧  
 فائدة : قال المصنف ... لو تيمم صبي لصلاة  
 فرض ثم بلغ ،... ٢٣٧  
 فصل : وإذا قلنا : يجوز أن يصلي بالتيمم فرائض  
 إلى آخر الوقت . جاز أن يطوف طوافي  
 فرض ،... ٢٣٨
- ١٨٤- مسألة ؛ ( ويطل التيمم بخروج الوقت ،... ) ٢٤٢-٢٣٨  
 تنبيهات ؛ منها ، أن التيمم على القولين يطل به  
 مطلقاً ،... ٢٣٩

- ومنها ، دخل في كلام المصنف أنه إذا  
 تيمم الجنب ... ثم خرج الوقت ،  
 ٢٤٠ بطل تيممه ، ...
- ومنها ، لو خرج الوقت وهو في  
 ٢٤٠ الصلاة ، أنها تبطل .
- تنبيه : محل الخلاف في هذه المسألة إذا كان في غير  
 ٢٤١ صلاة الجمعة ، ...
- تنبيه : ظاهر قوله : ويبطل التيمم بخروج  
 ٢٤١ الوقت .
- فائدة : وقال في « الرعاية الكبرى » : لو نوى  
 الجمع في وقت الثانية ثم تيمم لها ، .... ٢٤٢
- ١٨٥ - مسألة : ( فإن تيمم وعليه ما يجوز المسح عليه ، ثم  
 ٢٤٥ - ٢٤٣ خلعه ، ... )
- فصل : ويجوز التيمم لكل ما يتطهر له من  
 ٢٤٤ نافلة ، ...
- فصل : فإن تيمم ، ثم رأى ركبًا يظن أن معه  
 ٢٤٤ ماء ، ...
- ١٨٦ - مسألة : ( وإن وجد الماء بعد الصلاة ، لم تجب إعادتها ) ٢٤٦ ، ٢٤٥
- تنبيه : شمل كلام المصنف ، لو صلى على جنازة ثم  
 ٢٤٥ وجده قريبًا ، ...
- ١٨٧ - مسألة : ( وإن وجده فيها ، بطلت . وعنه ، لا تبطل ) ٢٤٦ - ٢٥١
- فائدة : روى المروذي عن أحمد أنه رجع عن  
 ٢٤٧ الرواية الثانية ، ...
- تنبيهان : أحدهما ، على الرواية الثانية ، لو عين  
 ٢٤٨ نفلًا ، أتمه ، ...

- الثاني ، ظاهر كلام المصنف أنه يتطهر  
ويستأنف الصلاة ، ... ٢٤٩
- فصل : فإن وجد ماء قد ولغ فيه بغل أو حمار ، ... ٢٤٩
- فصل : والمصلّي على حسب جاله بغير وضوء ،  
ولاتيمم ، ... ٢٤٩
- فائدتان ؛ إحداهما ، يلزم من تيمم لقراءة ، ... ،  
الترك بوجود الماء ، ... ٢٤٩
- الثانية ، الطواف كالصلاة إن وجبت  
الموالة . ٢٥٠
- فصل : ولو يمّم الميت ، ثم قدر على الماء في أثناء  
الصلاة عليه ، لزمه الخروج ؛ ... ٢٥٠
- فصل : وإذا قلنا : لا يلزم المصلّي الخروج لرؤية  
الماء ، ... ٢٥٠
- فصل : إذا رأى ماءً في الصلاة ، ثم اندفق قبل  
استعماله ، ... ٢٥٠
- فصل : وإن خرج الوقت وهو في الصلاة ، ... ٢٥١
- ١٨٨- مسألة ؛ ( ويستحب تأخير التيمم إلى آخر  
الوقت ، ... ) ٢٥١ ، ٢٥٣
- تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف أنه لو  
علم عدم الماء آخر الوقت ، أن التقديم  
أفضل ، ... ٢٥٢
- الثاني ، أفادنا المصنف ، ... ، أن التأخير  
أفضل ، ... ٢٥٣
- ١٨٩- مسألة ؛ ( فإن تيمّم في أول الوقت وصلى أجزاءه ) ٢٥٣
- ١٩٠- مسألة ؛ ( والسنة في التيمم أن ينوي ويسمي ... ) ٢٥٣-٢٦١
- تنبيه : قوله : فيمسح وجهه بيطن أصابعه ، ... ٢٥٥

- فائدة : لو تيمم بيد واحدة ، أو بعض يده ،  
 ٢٥٦ أجزأه ،...  
 فصل : ولا يختلف المذهب أنه يجزئ التيمم  
 ٢٥٨ بضربة واحدة وبضربتين ،...  
 فائدة : لو قطعت يده من الكوع ، وجب مسح  
 ٢٥٨ موضع القطع ،...  
 فصل : والمستنون عن أحمد ، التيمم بضربة ...  
 ٢٥٩ فصل : وإذا وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير  
 ٢٦٠ ضرب ،...  
 فصل : وإذا علا على يديه تراب كثير ، لم يكره  
 ٢٦١ نفخه ؛...  
 ١٩١- مسألة : ( ومن حُجِس في المصر صلى بالتيمم ، ولا إعادة  
 ٢٦٢، ٢٦١ عليه )  
 ١٩٢- مسألة : ( ولا يجوز لواجد الماء التيمم خوفاً من فوات  
 ٢٦٥- ٢٦٢ المكتوبة ، ... )  
 فائدة : يستثنى من كلام المصنف وغيره ،  
 ٢٦٣ الخائف من فوات عدوه ؛...  
 تنبيهات ؛ أحدها ، مراد المصنف وغيره بفوات  
 ٢٦٥ الجنازة فواتها مع الإمام .  
 الثاني ، ظاهر كلام المصنف أن صلاة  
 العيد لا تصلّى مع وجود الماء خوفاً  
 ٢٦٥ من فواتها ، ...  
 الثالث ، ظاهر كلام المصنف أنه إذا  
 وصلّى المسافر إلى الماء ، وقد ضاق  
 ٢٦٥ الوقت ، أنه لا يتيمم ، ...

- ١٩٣- مسألة؛ ( وإن اجتمع جنب وميت ومن عليها غسل  
حيض، .... ) ٢٦٦-٢٧٣  
فوائد تتعلق بأولوية استعمال الماء، إن لم يكف  
إلا واحداً، ... ٢٦٨-٢٧٣  
فصل: وإن اجتمع جنب ومحدث، ... ٢٦٩  
فصل: وهل يكره للعادم جماع زوجته إذا لم  
يخف العنت؟ ٢٧٠

### باب إزالة النجاسة

- ١٩٤- مسألة؛ ( ويجب غسل نجاسة الكلب والخنزير سبعاً،  
إحداهن بالتراب ) ٢٧٧-٢٨٣  
تنبيه: قوله: إحداهن بالتراب، ... ٢٨٠  
فوائد، إحداها، لا يكفي ذرُّ التراب على  
المحل، ... ٢٨٢  
الثانية، يعتبر استيعاب محل البولوغ  
بالتراب، ... ٢٨٣  
الثالثة، يشترط في التراب أن يكون  
طهوراً، ... ٨٣  
١٩٥- مسألة؛ ( فإن جعل مكانه أشنأنا أو نحوه، فعل  
وجهين ) ٢٨٣-٢٨٦  
فصل: ولا فرق بين غسل النجاسة من ولوغ  
الكلب، أو يده أو رجله ... ٢٨٤  
فصل: وإذا ولغ في الإناء كلاب، ... فهي  
كنجاسة واحدة، ... ٢٨٥  
فصل: والمستحب أن يجعل التراب في الغسلة  
الأولى؛ ... ٢٨٥



- فصل : وإذا غسل محل البول غ فأصاب ماء بعض  
 الغسلات محلاً آخر قبل إتمام السبع ، ... ٢٨٥
- ١٩٦- مسألة ؛ ( وفي سائر النجاسات ثلاث روايات ... ) ٢٨٦-٢٩٧
- تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف عدم  
 اشتراط التراب ، ... ٢٨٩
- الثاني ، محل الخلاف في التراب إنما هو في  
 غير محل السيلين ، ... ٢٩٠
- فوائد ؛ منها ، حيث قلنا : يُغسل ثلاثاً. وَغُسِّلَ  
 سبْعاً ، ... ٢٩٠
- ومنها ، قال في «الفروع» : يُحْسَبُ العدد  
 في إزالة النجاسة العينية قبل  
 زوالها ، ... ٢٩٠
- ومنها ، يُغْسَلُ ما نَجَسَ ببعض الغسلات  
 بعدد ما بقى بعد تلك الغسلة ، ... ٢٩١
- فصل : وإذا أصابت النجاسة الأجسام  
 الصقيلة ، ... ٢٩١
- فصل : وغسل النجاسة يختلف باختلاف  
 محلها ؛ ... ٢٩١
- فصل : إذا أصاب ثوب المرأة دمٌ حيضها ، ... ٢٩٢
- فوائد ؛ تتعلق بإزالة النجاسات غير نجاسة  
 الكلب والخنزير ٢٩٣-٢٩٧
- فصل : فإن كان في الإناء خمر أو شبهه من  
 النجاسات التي يتشربها الإناء ، ...
- لم يطهر بالغسل ؛ ... ٢٩٤
- فصل في تطهير النجاسة على الأرض ٢٩٥

- فصل : إذا أصاب الأرض ماء المطر ، أو السيول، ... فهو كالوصب عليها؛ ... ٢٩٥
- فصل : فإن كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة ، ... لم تطهر بالغسل ؛ ... ٢٩٦
- ١٩٧- مسألة ؛ (ولا تطهر الأرض النجسة بشمس ولا ريح) ٢٩٨، ٢٩٧  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف أن غير الأرض لا تطهر بشمس ، ولا ريح ، ... ٢٩٨
- ١٩٨- مسألة ؛ (ولا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة ، إلا الأحمر إذا انقلبت بنفسها) ٢٩٩-٣٠١
- فصل : ودخان النجاسة وغبارها نجس ، ... ٣٠٠
- فائدة : دَنُ الخمر مثلها ؛ فيطهر بطهارتها ، ... ٣٠١
- ١٩٩- مسألة ؛ (فإن خللَّت لم تطهر) ٣٠١-٣٠٣  
فوائد ؛ إحداها ، في جواز إمساك خمر ليتخلل بنفسه ثلاثة أوجه ؛ ... ٣٠٢
- الثانية ، الخلُّ المباح ؛ أن يُصبَّ على العنب أو العصر خل قبل غليانه حتى لا يغلي . ٣٠٣
- الثالثة ، الحشيشة المسكرة نجسة ، ... ٣٠٣
- ٢٠٠- مسألة ؛ (ولا تطهر الأدهان النجسة) ٣٠٤-٣٠٧  
فوائد ؛ منها ، تقدم في كتاب الطهارة الخلاف في تنجيس المائعات بملاقاة النجاسة ، فلو كان جامدًا ، ... ٣٠٤
- فصل : وإذا وقعت النجاسة في غير الماء وكان مائعًا ، نجس . ٣٠٦
- فصل : فإن تنجس العجين ونحوه ، لم يطهر ؛ ... ٣٠٧

- ٢٠١- مسألة ؛ (وإذا خفيت النجاسة ، لزمه غسل ما يتيقن به  
إزالتها ) ٣٠٨-٣١٠
- تنبيه : قوله : وإذا خفي موضع النجاسة... ٣٠٨  
فصل : فإن خفيت النجاسة في فضاء واسع ،  
صلى حيث شاء ،... ٣٠٩
- ٢٠٢- مسألة ؛ (ويجزئ في بول الغلام الذي لم يأكل الطعام ،  
التنضخ ) ٣١٢-٣١٠
- تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : ويجزئ في بول  
الغلام ... التنضخ . ٣١٠  
الثاني ، مراده بقوله : الذي لم يأكل  
الطعام . يعني بشهوة . ٣١١
- فصل : قال أحمد : الصبي إذا طعم الطعام ،  
وأراد واشتراه ، غُسل بوله . ٣١٢
- ٢٠٣- مسألة ؛ (وإذا تنجس أسفل الخُف أو الحذاء ، وجب  
غسله ... ) ٣١٥-٣١٢
- فصل : إذا ثبت أنه يجزئ الدُّلْكُ ، فهل يُحْكَمُ  
بطهارتهما ،... ٣١٥
- فائدة : حكم حَكَّهُ بشيء حكم ذلك . ٣١٥  
تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه إذا تنجس غير  
الخُف والحذاء ، أنه لا يجزئ الدُّلْكُ ،... ٣١٥
- ٢٠٤- مسألة ؛ (ولا يُغْفَى عن يسير شيء من النجاسات ، إلا  
الدم ، ... ) ٣٢٦-٣١٧
- فصل : فأما الدم والقيح ، فأكثر أهل العلم يرون  
العفو عن يسيره ،... ٣١٧
- فصل : والقيح والصدید مثله ،... ٣١٩

- فصل : ولا فرق بين كون الدم مجتمعاً أو متفرقاً ... ٣٢٠
- فصل : ودم الحيض في العفو عنه كغيره ؟ ... ٣٢١
- فوائد : الأولى ، حيث قلنا بالعفو عن اليسير ، فمحلّه في باب الطهارة دون المائعات ، ... ٣٢١
- الثانية ، حيث قلنا بالعفو عن يسيره ، فيُضمّ متفرقاً في ثوب واحد ، ... ٣٢١
- الثالثة ، في الدماء الطاهرة المختلف فيها والمتفق عليها ؟ ... ٣٢٢
- فصل : ودم ما لا نفّس له سائلة ؟ ... طاهر ... ٣٢٢
- فصل : فأما دم السمك ، فقال أبو الخطاب : هو طاهر . ٣٢٣
- فصل : وإنما يُعفى عن يسير الدم في غير المائعات ، ... ٣٢٤
- تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله ، أن القيح والصدید والمدة نجس ، ... ٣٢٥
- تنبيه : مراده بقوله : وأثر الاستنجاء . أثر الاستجمار ؟ ... ٣٢٥
- تنبيه : أفادنا المصنف ، أنه نجس . ٣٢٦
- ٢٠٥- مسألة ؛ (وعنه ، في المذی ، والقيء ، أنه كالدم ... ) ٣٢٦-٣٣٧
- تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله ، أن المذی نجس . ٣٢٨
- فصل : ولا يعفى عن يسير شيء من النجاسات غير ما ذكرنا ، ... ٣٣١

- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يعفى عن  
يسير شيء من النجاسات غير ما تقدم، ... ٣٣٢
- تنبيه : حيث قلنا بالعفو فيما تقدم ، فمحلّه في  
الجامدات دون المائعات ، ... ٣٣٦
- فائدتان ؛ إحداهما ، ما يعفى عن يسيره ، يعفى  
عن أثر كثيره على جسم صقيل بعد  
مسحه . ٣٣٦
- الثانية ، حد اليسير هنا ما لم ينقض  
الوضوء ، ... ٣٣٦
- تنبيهان ؛ أحدهما ، قال في « الفروع » : واليسير  
قدر ما نقض . ٣٣٧
- الثاني ، محل الخلاف هنا في اليسير ، ...  
في الدم ونحوه لا غير ؟ ... ٣٣٧
- ٢٠٦- مسألة ؛ ( ولا ينجس الآدمي بالموت ، ... ) ٣٣٨-٣٤٤
- فصل : ولم يفرق أصحابنا بين المسلم  
والكافر ، ... ٣٣٩
- فصل : وحكم أجزاء الآدمي وأبعاضه حكم  
جملته ، ... ٣٣٩
- فصل : وما لا نفس له سائلة ، لا ينجس  
بالموت ، ... ٣٤٠
- تنبيه : محل الخلاف في غير النبي ﷺ ، فإنه  
لا خلاف فيه . ٣٤٠
- فصل : فأما إن كان متولداً من النجاسات كدود  
الحش ، ... فهو نجس . ٣٤٢

- فصل : وماله نفس سائلة من الحيوان غير  
 ٣٤٣ الآدمي ، ينقسم قسمين ؟ ...  
 ٣٤٣ تنبيه : قوله : كالذهب ونحوه .  
 ٣٤٤ فصل : وفي الوزغ وجهان ؟ ...  
 فصل : وإذا مات الحيوان في ماء لا نعلم ، هل  
 ٣٤٤ ينجس بالموت أم لا ؟  
 فائدة : إذا مات في الماء اليسير حيوان لا يُعلم ؛  
 ٣٤٤ هل ينجس بالموت أم لا ؟  
 ٢٠٧- مسألة ؛ ( وبول ما يؤكل لحمه ، وروثه ، ومنه  
 ٣٤٩-٣٤٥ طاهر ... )  
 فائدة : قال في «الرعاية» ، و«ابن تميم» : ويجوز  
 ٣٤٥ التداوى ببول الإبل ؟ ...  
 تنبيهان ؛ أحدهما ، شمل كلام المصنف بول  
 ٣٤٦ السمك ونحوه ، ...  
 الثاني ، مفهوم كلامه ، أن بول ما لا  
 يؤكل لحمه وروثه ، إذا كان طاهراً ،  
 ٣٤٦ نجس .  
 فصل : في الخارج من الحيوان الذي لا يؤكل  
 ٣٤٨ لحمه ، وهو أربعة أقسام ؟ ...  
 فصل : القسم الثاني ، البغل والحمار ، وسباع  
 ٣٤٩ البهائم ، والطير ؟ ...  
 ٢٠٨- مسألة ؛ ( ومنى الآدمي طاهر ... )  
 ٣٥٢، ٣٥٠ فصل : وإن خفى موضع المنى ، فرك الثوب  
 ٣٥١ كله ، ...

## الصفحة

- فصل : ومن أمني وعلى فرجه نجاسة ، نجس  
 ٣٥٢ مَنِيْهُ ؟ ...  
 ٣٥٢ فائدة : الصحيح من المذهب أن الوَدَى نجس .  
 ٢٠٩- مسألة ؛ ( وفي رطوبة فرج المرأة روايتان ) ٣٥٤-٣٥٢  
 ٣٥٣ فائدة : بلغم المعدة طاهر ، ...  
 ٢١٠- مسألة ؛ ( وسباغ البهائم والطير ، والبغل ، ...  
 ٣٥٨-٣٥٤ نجسة ... )  
 ٣٥٦ فصل : وفي البغل والحمار ثلاث روايات ؛ ...  
 تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : وسباغ البهائم .  
 ٣٥٦ مراده غير الكلب والخنزير ؛ ...  
 الثاني ، ظاهر كلامه دخول شعر سباع  
 البهائم في ذلك ، ...  
 ٣٥٧ فصل : وفي الجلالة روايتان ؛ ...  
 ٣٥٧ فائدة : لبن الآدمي والحيوان المأكول طاهر ، ...  
 ٢١١- مسألة ؛ ( وسور الهرة وما دونها في الخلقة طاهر ) ٣٦٢-٣٥٨  
 ٣٦٢-٣٥٨ فوائد تتعلق بسور الهرة  
 ٣٦١ فصل : وإذا أكلت الهرة نجاسة ، ...  
 ٣٦٢ فصل : والخمر نجس ؛ ...

## باب الحيض

- ٢١٢- مسألة ؛ ( وهو دم طبيعة وجيلة ) ٣٦٥-٣٦٣  
 ٣٦٣ فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : هو دم طبيعة وجيلة .  
 ٣٦٣ الثانية ، الحيض موضع الحيض ، ...

- فصل : واختلف الناس في الحيض ؛ ... ٣٦٤
- ٢١٣- مسألة ؛ ( ويمنع عشرة أشياء ) ٣٦٥-٣٧٠
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنها لا تمنع من  
المرور منه ، ... ٣٦٩
- فائدة : لو سألت الخلع أو الطلاق بعوض ، ... ٣٧٠
- ٢١٤- مسألة ؛ ( ويوجب الغسل ) ٣٧٠
- ٢١٥- مسألة ؛ ( والنفاس مثله إلا في الاعتداد ) ٣٧١
- ٢١٦- مسألة ؛ ( فإذا انقطع الدم أبيح فعل الصيام ،  
والطلاق ، ... ) ٣٧٢، ٣٧٣
- فصل : فأما الوطء قبل الغسل ، فهو حرام ... ٣٧٢
- فصل : وانقطاع الدم الذي تتعلق به هذه  
الأحكام ، الانقطاع الكبير ، ... ٣٧٣
- تنبيه : شمل كلامه منع الوطء قبل الغسل ، ... ٣٧٣
- فائدة : لو أراد وطأها فادّعت أنها حائض  
وأمكن ، قبله . ٣٧٤
- ٢١٧- مسألة ؛ ( ويجوز الاستمتاع من الحائض بما دون الفرج ) ٣٧٤-٣٧٦
- فائدتان ؛ إحداهما ، قال في «النكت» : وظاهر  
كلام إمامنا وأصحابنا لا فرق بين أن  
يأمن على نفسه موقعة المحذور أو  
يخاف . ٣٧٥
- الثانية ، يستحب ستر الفرج عند  
المباشرة ، ... ٣٧٦



- ٢١٨- مسألة؛ ( فإن وطئها في الفرج ، فعليه نصف دينار  
كفارة ... ) ٣٨٤-٣٧٧
- فصل : وظاهر المذهب في الكفارة ، أنها  
دينار ، أو نصف دينار ، ... ٣٧٩
- فصل : فإن وطئها بعد الطهر ، قبل الغسل ،  
فلا كفارة عليه . ٣٨٠
- قوائد تتعلق بالوطء أثناء الحيض ٣٨٤-٣٨٠
- فصل : وهل تجب الكفارة على الجاهل والناسي؟ ٣٨١
- فصل : وتجب الكفارة على المرأة في المنصوص؟ ... ٣٨٢
- ٢١٩- مسألة؛ ( وأقل سن تحيض له المرأة تسع سنين ) ٣٨٦-٣٨٤
- فائدة : حيث قلنا : أقل سن تحيض له كذا .  
فهو تحديد ، ... ٣٨٤
- ٢٢٠- مسألة؛ ( وأكثره خمسون سنة ... ) ٣١٥-٣١٢
- ٢٢١- مسألة؛ ( والحامل لا تحيض ) ٣٩٢-٣٨٩
- فائدة : لو رأت الدم قبل ولادتها بيومين أو  
ثلاثة ، ... فهو نفاس ، ... ٣٩٠
- فصل : فإن رأتها قبل ولادتها قريباً منها فهو  
نفاس ، ... ٣٩١
- فصل : وإنما يُعلم أنه بسبب الولادة إذا كان  
قريباً منها ، ... ٣٩٢
- ٢٢٢- مسألة؛ ( وأقل الحيض يوم وليلة ... ) ٣٩٤-٣٩٢
- ٢٢٣- مسألة؛ ( وغالبه ست أو سبع ) ٣٩٥
- ٢٢٤- مسألة؛ ( وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوماً ) ٣٩٧-٣٩٥
- فائدة : غالب الطهر بقية الشهر . ٣٩٧

- ٢٢٥-مسألة؛ ( والمبتدأة تجلس يوماً وليلة ثم تغتسل  
وتصلي ،... ) ٤٠٣-٣٩٧
- تنبيه : ظاهر قوله : والمبتدأة تجلس . ٣٩٩  
فصل : لا يختلف المذهب أن العادة لا تثبت  
بمرة ،... ٤٠٠  
تنبيه : أثبت طريقة أبي الخطاب في هذه  
المسألة ،... أكثر الأصحاب ؛... ٤٠١  
فصل : ومتى أجلسناها يوماً وليلة ، أو ستاً ،...  
فرأت الدم أكثر من ذلك ،... ٤٠٢  
فائدتان ؛ إحداهما ، وقت الإعادة بعد أن تثبت  
العادة ،... ٤٠٢  
الثانية ، يحرم وطؤها في مدة الدم  
الزائد ... ٤٠٣
- ٢٢٦-مسألة؛ ( فإن جاوز أكثر الحيض ، فهي مستحاضة ) ٤٠٣  
٢٢٧-مسألة؛ ( فإن كان دمها مُتميّزاً ؛... ) ٤٠٣-٤١١
- تنبيه : ظاهر قوله : وإن جاوز دمها أكثر  
الحيض ،... ٤٠٣  
فصل : وظاهر كلام شيخنا ، أن المُمَيِّزة إذا  
عرفت التمييز جلسته من غير تكرار ،... ٤٠٥  
فائدتان ؛ إحداهما ، تجلس المُمَيِّزة زمن الدم  
الأسود ،... ٤٠٦  
الثانية ، لا يعتبر عدم زيادة الدَّمِين على  
شهر ،... ٤٠٨  
تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر قوله : وعنه ، عادة  
نسائها . إطلاق الأقارب ،... ٤٠٩

الثاني ، لم يَعْزُ المصنف في «الكافي» نقل

الروايات الأربع ،... إلا إلى أنى

الخطاب . ٤١٠

فصل : وهل ترد إلى ذلك إذا استمر بها الدم ،... ٤١٠

فائدتان ؛ إحداهما ، غالب الحيض ست أو

سبع ،... ٤١٠

الثانية ، يعتبر في جلوس من لم يكن

دمها متميزاً تكرار الاستحاضة ،... ٤١٠

٢٢٨- مسألة ؛ ( وذكر أبو الخطاب في المبتدأة أول ما ترى الدم

الروايات الأربع ) ٤١١

تنبيه : مثل ذلك الحكم للمستحاضة المعتادة ،

غير المتحيرة ،... ٤١١

٢٢٩- مسألة ؛ ( وإن استحيضت المعتادة ، رجعت إلى

عادتها ... ) ٤١٢-٤١٩

فائدة : لا تكون معتادة حتى تعرف شهرها ،... ٤١٣

فصل : لا يختلف المذهب أن العادة لا تثبت

بمرة ؛... ٤١٤

فصل : والعادة على ضربين ؛ متفقة ،

ومختلفة ،... ٤١٤

فصل : وإن كان الاختلاف على غير ترتيب ،... ٤١٦

فصل : ولا تكون المرأة معتادة حتى تعرف

شهرها ،... ٤١٦

فصل : القسم الثاني ؛ أن يكون لها عادة

وتمييز ،... ٤١٧

- فصل : ومن كان حيضها خمسة أيام من أول  
 ٤١٨ كل شهر ، فاستحيضت ، ...  
 فصل : فإن كان حيضها خمساً من أول كل شهر  
 ٤١٩ فاستحيضت ، ...  
 ٢٣٠ - مسألة ؛ ( وإن نسيت العادة عملت بالتمييز ) ٤١٩ - ٤٢٤  
 فصل : وقد اختلفوا ؛ هل يعتبر للتمييز التكرار ،  
 ٤٢١ أم لا ؟  
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف أنه لا يعتبر للتمييز  
 ٤٢١ تكرار ، ...  
 فصل : فإن لم يكن الأسود مختلفاً ، ... فالأسود  
 ٤٢٢ حيض وحده .  
 فصل : فإن رأت أسود بين أحمرين ، ... فالجميع  
 ٤٢٣ حيض إذا تكرّر ؛ ...  
 فصل : إذا رأت في شهر خمسة أسود ، ثم صار  
 ٤٢٤ أحمر ، واتصل ، ...  
 ٢٣١ - مسألة ؛ ( فإن لم يكن لها تمييز جلست غالب الحيض من  
 ٤٢٥ - ٤٢٩ كل شهر ... )  
 تنبيه : محل جلوسها غالب الحيض ، إن اتسع  
 ٤٢٧ شهرها لأقل الطُّهر ، ...  
 فصل : قوله : ستاً أو سبعاً . الظاهر أنه ردّها  
 ٤٢٨ إلى اجتهادها ، ...  
 فصل : وهل تجلس أيام حيضها من أول كل شهر  
 ٤٢٩ أو بالتحري ؟

- ٢٣٢- مسألة؛ ( وإن علمت عدد أيامها ونسيت موضعها، ... )  
٤٢٩-٤٣٣
- تنبيه : كل موضع أجلسناها فإنها تجلس في كل شهر حيضة .  
٤٣١
- فائدة : إذا تعذر أحد الأمرين،... عملت بالآخر .  
٤٣١
- فائدة : متى ضاعت أيامها في مدة معينة ، فماعد المدة طهر ، ...  
٤٣٢
- فائدة : ما جلسته الناسية من الحيض المشكوك فيه فهو كالحيض المتيقن في الأحكام، ...  
٤٣٢
- تنبيه : قولنا في الوجه الثاني : هو طهر مشكوك فيه .  
٤٣٣
- ٢٣٣- مسألة؛ ( وكذلك الحكم في موضع حيض من لا عادة لها ولا تميز )  
٤٣٣
- تنبيه : قوله : وكذلك الحكم في كل موضع حيض... مثل المبتدأة، ...  
٤٣٣
- ٢٣٤- مسألة؛ ( وإن علمت أيامها في وقت من الشهر ... جلستها فيه ؛ ... )  
٤٣٣-٤٣٥
- ٢٣٥- مسألة؛ ( وإن علمت موضع حيضها ونسيت عدده ، ... )  
٤٣٦، ٤٣٥
- فصل : وإذا ذكرت الناسية عاداتها ... رجعت إلى عاداتها ؛ ...  
٤٣٦
- ٢٣٦- مسألة؛ ( وإن تغيرت العادة ... لا تلتفت ... حتى يتكرر ... )  
٤٣٦-٤٤٢

- فائدة : لو ارتفع حيضها ولم يعد ، ... لم  
٤٤٠ تقض ، ...
- فصل : فإن كانت عاداتها ثلاثة من كل شهر ...  
٤٤١ ثم استحيضت ...
- ٢٣٧- مسألة ؛ ( وإن طهرت في أثناء عاداتها ، اغتسلت  
٤٤٢-٤٤٩ وصَلَّتْ ... )
- تنبيه : ظاهر قوله : وإن طهرت في أثناء  
٤٤٢ عاداتها ، ...
- تنبيه : محل الخلاف إذا عاد في العادة ولم  
٤٤٥ يتجاوزها ، ...
- فصل : فإن رأته في العادة ، وتجاوز العادة ، ...  
٤٤٦ فصل : فإن رأته بعد العادة ولم يمكن أن يكون  
٤٤٧ حيضًا ، ...
- فصل : وإن أمكن كونه حيضًا ، ...  
٤٤٧ فائدتان ؛ إحداهما ، اختلف الأصحاب في مراد  
الخرق بقوله : فإن عاودها  
٤٤٨ الدم ، ...
- الثانية ، إذا عاودها الدم في أثناء  
العادة ، ... وجب قضاء ما  
٤٤٩ صامته ، ...
- ٢٣٨- مسألة ؛ ( والصفرة والكدرية في أيام الحيض من  
٤٤٩-٤٥٢ الحيض )
- فائدة : لو وجدت الصفرة والكدرية بعد زمن  
٤٤٩ الحيض ، ...
- فصل : وحكمها حكم الدم العبيط ، ...  
٤٥١ تنبيه : محل الخلاف في ذلك كله ، ...  
٤٥٢

٢٣٩- مسألة ؛ (ومن كانت ترى يوماً دماً ويوماً طهراً ، ... ) ٤٥٢-٤٦٨

فصل : فإن جاوز أكثر الحيض ، ... ٤٥٤

فصل : والمستحاضة تغسل فرجها وتعصبه ، ... ٤٥٥

تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر قوله : والمستحاضة

تغسل فرجها وتعصبه ، ... ٤٥٥

الثاني ، مراده بقوله : وتتوضأ لوقت كل

صلاة ، ... ٤٥٥

فصل : ويجب على كل واحد من هؤلاء

الوضوء ، ... ٤٥٨

فصل : ويجوز للمستحاضة ومن في معناها

الجمع ، ... ٤٦١

فوائد تتعلق بأحكام المستحاضة ٤٦١-٤٦٧

فصل : إذا توضأت المستحاضة ، ... ٤٦٢

فصل : فإن كان للمستحاضة عادة بانقطاع

الدم ... ٤٦٥

فصل : ويستحب للمستحاضة أن تغتسل لكل

صلاة ، ... ٤٦٦

فائدة : لو قدر على حبسه حال القيام لأجل

الركوع ، ... ٤٦٨

٢٤٠- مسألة ؛ (وهل يباح وطء المستحاضة في الفرج ... ) ٤٦٩-٤٧٣

فصل : قال أحمد : لا بأس أن تشرب المرأة

دواءً ... ٤٧٠

تنبيهان ؛ أحدهما ، شمل قوله : خوف العنت . ٤٧٠

- الثاني ، مفهوم كلام المصنف ، أنه إذا  
 ٤٧٠ خاف العنت ، يباح له وطؤها...  
 ٤٧١ فصل : وأكثر النفاس أربعون يوماً ، ...  
 فصل : قال : ( وأكثر النفاس أربعون يوماً... )  
 ٤٧١ فائدتان ؛ إحداهما ، يجوز شرب دواء مباح لقطع  
 الحيض ، ...  
 الثانية ، يجوز شرب دواء ، لحصول  
 ٤٧٣ الحيض ، ...  
 ٢٤١ - مسألة ؛ ( ولا حد لأقله )  
 ٤٧٤  
 ٢٤٢ - مسألة ؛ ( أى وقت رأت الطهر ، فهي طاهر ، ... )  
 ٢٤٣ - مسألة ؛ ( ويستحب أن لا يقربها في الفرج حتى تتم  
 ٤٧٥ الأربعين )  
 ٢٤٤ - مسألة ؛ ( فإن انقطع دمها في مدة الأربعين ، ثم عاد فيها  
 ٤٧٦ - ٤٧٨ فهو نفاس ... )  
 فصل : إذا رأت المرأة الدم بعد وضع شيء يتبين  
 ٤٧٨ فيه شيء من خلق الإنسان ، فهو  
 نفاس .  
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو ولدت من غير دم ، ثم  
 ٤٧٨ رأت الدم في أثناء المدة ، ...  
 الثانية ، الطهر الذي بين الدَّمين طهر  
 ٤٧٨ صحيح ، ...  
 ٢٤٥ - مسألة ؛ ( وإن ولدت توأمين ، فأوّل النفاس من  
 ٤٧٩ - ٤٨٢ الأوّل ، وآخره منه ... )



## الصفحة

- تنبيه : ظاهر قوله : وإذا انقطع دمها ... أن  
 الطهر الذى بينهما ... طهر صحيح . ٤٧٩  
 فائدتان ؛ إحداهما ، يجوز شرب دواء لإلقاء  
 نطفة ، ... ٤٧٩  
 الثانية ، من استمر دمها يخرج من فمها  
 بقدر العادة فى وقتها ، ... ينقض  
 الوضوء ... ٤٧٩  
 فائدتان ؛ إحداهما ، أول مُدَّة النفاس من  
 الوضع ، ... ٤٨٠  
 الثانية ، يثبت حكم النفاس بوضع  
 شئ فيه من خلق الإنسان ، ... ٤٨١

آخر الجزء الثانى  
 ويليه الجزء الثالث ، وأوله :  
 كتاب الصلاة  
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ

رقم الإيداع ٤٩٠٠/١٩٩٤ م  
I.S.B.N : 977 - 256 - 102 - 6

## هجر

الطابع والنشر والتوزيع

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٦٠٢ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إسيابة